المملكة العربية السعودية
وزارة التعليم العالي
جامعة أم القرى – مكة المكرمة
كلية اللغة العربية
قسم الدراسات العليا العربية
فرع اللغة



المُوَصَّلُ في شَرْحِ المُفَصَّل

للإمام حسين بن علي بن حجاج السغناقي (ت ٧١٤ هـ)

قسم الأسماء حتى نهاية مبحث الكفايات

(دراسة وتحقيق)

رسالة مقدمة لنيل درجة الدكتوراه في اللغة العربية

إعداد الطالب

أحمد حسن أحمد نصر

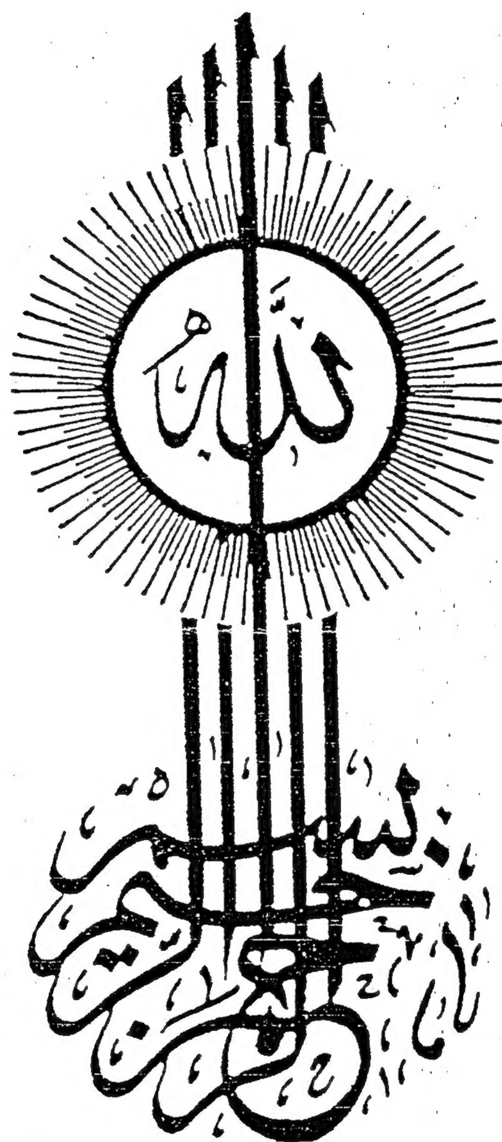
الرقم الجامعي للطالب : ٧-٦١-٨٠-٤١٤

إشراف الأستاذ الدكتور

رياض حسن الخوام

(المجلد الثاني)

١٤١٩ هـ / ١٩٩٨ م


الله
بسم الله الرحمن الرحيم

[باب المنادَى](*)

قيد(١) حده بقوله : هو المطلوبُ إقباله بحـرفٍ نـائبٍ منـابَ أدعـو لفظـاً ، أوْ تقديراً ، فالمطلوبُ إقبالهُ جنسٌ لهُ ولغيرِهِ ، نحو قولكَ : مخاطبتي معـكَ ، وأنـتَ المرادُ بهذا الخطابِ ، وقدْ خـرجَ المنـدوبُ بهـذا عـن الحـد ، فإنـه ليس بمطلـوبٍ إقبالُهُ ، وسيأتي بحده – إن شاءَ اللهُ تعالى – وقوله : بحرفٍ نائبٍ منابَ " أدْعُو ". فصلٌ للمنادى عن غيره ، والمنادى معربٌ ، أو مبنيٌّ ، فالمعربُ : منصـوبٌ ، والمبنيٌّ وهو : أريدُ أو أعني .

((**فإذا قلتَ : " يـا عبـدَ اللهِ " ، فكـأنّك قلـت(٢) " يـا " أُريـدُ أوْ : أعـني عبدَ اللهِ**))(٣) إلا أنهم خزلوا(٤) الفعلَ ، وأضمروه إضماراً لازماً ، وجعلوا حـرفَ النداءِ كالنائبِ عنه ؛ لدلالته عليهِ ؛ لأنك لما تلفظتَ بحرفِ النداءِ عُلِمَ أنـكَ تريـدُ إنساناً فقيلَ لكَ : مـن تريـدُ ؟ فتقـول : عبـدَ اللهِ ، وفي هـذا الصنيـعِ اختصـارٌ ، وكثرةُ الاستعمالِ تستدعيه ، وفيه رفعُ لبسٍ أيضـاً ؛ لأنَّ النـداءَ للحـالِ ، والغـابرُ يصلحُ لها وللاستقبالِ ، فلما خيفَ على فوتِ المرادِ ، وهو : أنَّ المنـادى مـرادٌ في الحالِ : أضربوا عن ذلكَ الفعلِ ، وجعلوا " يا " نائباً عنه ، ليسَ المـرادُ مـن كـثرةِ الاستعمالِ أنهم تكلموا ، أنه علـى الأصـلِ ، ثـم آثـروا طريقـةَ التخفيـفِ ؛ إذْ لمْ يسمعْ بالأصلِ في كلامهم ، بلْ المرادُ : أنهم علموا أنـه يكـثرُ استعمالهُ ، ففعلـوا ذلكَ بهِ من أولِ أمره إنْ كانوا هم الواضعـينَ بـاصطلاحهم ، وإنْ كـانَ اللهُ هـوَ الواضعُ / فإنه تعالى علمهم ذلكَ فأوضحَ ، وذكـرَ في المقتبـسِ(٥) محـالاً إلى شـرحِ [٧٤ / ب]

(*) ما بين المعقوفين من وضع المحقق ؛ ليتضح عنوان الباب .

(١) في الأصل : ((قبل)) والمثبت من ب .

(٢) في ب : ((قلت)) ساقط .

(٣) ينظر المفصل ص ٣٥ .

(٤) الخزل : الانقطاع ، وخزلوا : أي قطعوا . ينظر اللسان ١١ / ٢٠٤ " خزل " .

(٥) ينظر المقتبس لوحة ٧٣ / أ ؛ وينظر شرح الأنموذج ص ٦٨ .

الأنموذجِ : ومنْ زعمَ أنَّ واحداً ، وإنما الصحيحُ أن تقدرَ فيه ((أُريـد ، أوْ أعـني ، أوْ أقصدُ)) وأمثاله ، وفي التخمير ((مذهبُ النحويين أن المنـادى : منصـوبٌ بفعـلٍ مضمـرٍ ، لا بحـرفِ النـداء ، وذلـكَ الفعـلُ المضمـرُ بـين حـرفِ النـداءِ وبـين المنادى... وما أبردَ هذا المذهبَ ! بل ما أبطله ؛ لأنه لو كانَ الفعلُ مضمراً هنا ، لكانَ كلاماً يتطرقُ إليه التصديقُ ، والتكذيبُ))[١] ، وشيءٌ منهُ ليس بهذه المثابةِ ، فأجابَ في : الحيَّاتِ والعقاربِ[٢] لهذا الكلامِ ، وقالَ : إنما يكـونُ ذلـكَ : أَن لـو كانَ الفعلُ مذكوراً .

ولكن لما حذفَ الفعلُ، و((**صار "يا" بدلاً منه**))[٣]، وحصلَ اختصاصه بالنداءِ: زالَ عن احتمالِ الصدقِ والكذبِ؛ إذْ النِّداءُ مما لا يحتملُ ذلكَ؛ لأنَّ المحتملَ لذلكَ هو : الفعلُ ، وخرجتْ الجملةُ المحتملةُ للصدقِ والكذبِ عن كونها محتملةً لذلـكَ ؛ لدخولها في بابِ النداءِ ، كمـا خرجـتْ عـن هـذا الاحتمـالِ بوقوعهـا في حـيِّزِ الدعاءِ ، في نحوِ ((سَقْياً ورعياً))[٤] ثمَّ مـا ذُكـرَ أنَّ المنـادى منصـوبٌ بفعـلٍ لازمٍ إضمارهُ ، وهو قولُ الأكثرين من النحويـين[٥]، وقـالَ قـوم[٦] هـو منصـوبٌ باسـمِ فعلٍ، وهو " يا " وأخواتها ، والصحيحُ من القولينِ هو : الأولُ ؛ لأنَّ اسمَ الفعـلِ لابدَّ لهُ من مرفوعٍ؛ لأنه يجري مجرى الفعلِ، ولابدَّ للفعلِ منه؛ فكذا لاسمـه، ولا[٧]

(١) ينظر التخمير ١ / ٣٢٥ ، وينظر تفصيل هـذه المسألة في نـاصب المنـادى المقتضب ٤ / ٢٠٢ وفيه معظم المراجع التي فصلت هذه المسألة في حاشية عظيمة .

(٢) هذا كتاب " الحيات والعقارب " أحد شروح المفصل وهو شـرح عثمـان بـن الموفـق الأذكـاني وهو خوارزمي مات قبل سنة سبعمائة نقل عنه الأسفندري في كتابه المقتبـس ورمـز لـه بإشـارة " عق " . ينظر مقدمة التخمير من إعداد الدكتور عبد الرحمن العثيمين ١ / ٥٢ .

(٣) المفصل ص ٣٥ .

(٤) ينظر الكتاب ١ / ٣١٢ .

(٥) ينظر الكتاب ٢ / ١٨٢ ؛ والمقتضب ٤ / ٢٠٢ ؛ والتخمير ١ / ٣٢٥ ؛ والإيضاح ١ / ٢٥١ ؛ وإرتشاب الضرب ٣ / ١١٧ .

(٦) في ب : ((قوم)) ساقط .

(٧) في ب : ((لا)) .

مرفوعَ هنـا ظـاهراً ، ولا مضمـراً ، والأولُ ظـاهرٌ ، وكـذا الثـاني ؛ إذْ لـو كـانَ مضمراً فلا يخلو من أنْ يكونَ لمتكلـمٍ ، أوْ مخـاطبٍ ، أو غـائبٍ ، والأولُ ممتنـعٌ ؛ لأنَّ ضميرَ المتكلمِ لم يجيءْ مستتراً في أسمـاءِ الأفعـالِ ، وكـذا الثـاني ؛ لأنَّ المعنـى ليس عليه ، إذْ المخاطبُ هو المدعو ، لا الداعي ، فلا يستقيمُ كونـه فـاعلاً ، مـع كونه مفعولاً ؛ لوقوعِ الفعلِ عليهِ وكذا الثالثُ إذْ لمْ يتقدمْ لهُ ذكرٌ ، وليس المعنى أيضاً عليه ، ولأنَّ أسماءَ الأفعالِ ليس فيها ما هو أقلُّ من حرفينِ ، وهذه الحـروفُ من جملتها ما على[1] حرفٍ واحدٍ، وهو الهمزةُ، فلما بطلَ الهمزةُ : أنْ يكونَ اسمَ فعلٍ ، بطلَ البواقي ؛ إذْ لا قائلَ بالفصلِ ، وقـالَ بعضهـم : إنَّ حـرفَ النـداءِ مـع المنادى نفسه استعمل كلاماً بغير تقديرِ فعلٍ ، وهو[2] أيضاً[3] باطلٌ ؛ لعلمنـا : أنَّ الحرفَ لا مدخلَ لـهُ في الإسنادِ ، ولا وجـودَ للكـلامِ بدونـه ، ولا يخلـو مـن أنْ ينتصبَ لفظاً ، أوْ محلاً ، وهذا لأنَّ الأصلَ : أن يكونَ منصوباً ؛ لأنه مفعولٌ به ، إلاَّ أنْ يعترضَ ما يوجبُ بناءهُ على الضمِّ ، أو بناءَهُ على الفتح ، نحو : يا زيداهُ ، وبني على الفتحِ ضرورةَ اقتضاءِ الألفِ ذلكَ ، أو إعرابهِ بالخفضِ ، وذلكَ عند لامِ الاستغاثةِ ، أو مضارعاً له[4] ، والمعنى : بالمضارعةِ هنا : أنَّ المنادى تعلقَ بشـيءٍ ، هو متممٌ لمعناهُ ، أوْ[5] مخصصٌ له ، كما أنَّ المضافَ إليه كذلكَ .

أما قوله : ((**يا خيراً من زيدٍ**))[6] فإنَّ الآخِرَ من تمامِ الأولِ ، وذلك لأنَّ خيراً بمعنى أَخْيَرَ ، كما أنَّ شراً بمعنى أشرَ ، وأفعلُ التفضيـلِ لابـدَّ لـهُ مـن " مِـنْ " إذا كانَ منكراً ؛ لِمَـا سنبينُ[7] – إن شـاءَ اللهُ تعـالى – وحـرفُ الجرِّ لابـدَّ لـه من

---

(١) في ب : ((على)) .

(٢) في ب : ((وهذا)) .

(٣) في ب : ((أيضاً)) ساقطة .

(٤) في ب : ((له)) ساقط .

(٥) في الأصل : ((أو)) ساقط والمثبت من ب .

(٦) المفصل ص ٣٥ .

(٧) ينظر أفعل التفضيل ص ٢٣٢ من المفصل .

مجرورٍ ، فإذنْ " يا خيراً " لا يتمُّ إلا بنحوِ من زيد [كما أنَّ يا من زيدٍ لا يتـمُّ إلا بنحوِ / زيدٍ][1] ، وكذلكَ شأنُ المضـافِ مـعَ المضـافِ إليـهِ ، فقولـكَ : غـلامٌ : [٧٥ / أ] شايعٌ ، فبقولكَ : غلامُ زيـدٍ ، زالَ الشـياعُ ، فيكـونُ " زيـدٌ " مـن تمـامِ الأولِ ، ووجهٌ آخرَ : وهو أنَّ الثاني يخصصُ لـلأولِ ، فقولـكَ : " يـا خـيراً " للتفضيـلِ ، والمفضلِ ، والمفضلُ عليهِ يحتملُ : أنْ يكونَ زيداً أوْ غيرَهُ ، فبقولكَ : مَـنْ زيـدٌ ؟ ارتفـعَ الشـياعُ ، كمـا أنَّ المضـافَ إليـهِ مخصَّـصٌ للمضـافِ ، وأمَّـا ((**يـا ضاربـاً زيداً**))[2]، و ((**يا مضروباً غلامُه**))[3] ، و ((**يا حسناً وجـهَ الأخِ**))[4] ، فـالكلامُ فيه كـالكلامِ في ((يـا خـيراً مـن زيـدٍ)) ، فـإنْ الأولَ في كـلِّ عـاملٌ في الثـاني ، والثاني: من تمامِ الأولِ ، ومخصصٌ له .

ألا ترى : أنكَ إذا قلتَ : " يا ضارباً " احتملَ أنْ يكـونَ المضـروبُ زيـداً أوْ غيرهُ فبقولكَ : " زيداً " ارتفع الشياعُ ، أوْ تقولُ لَمَّا كانَ الثاني معمولاً للأولِ ، كان[5] تتمةً للأولِ ، كما في المضافِ مع المضافِ إليه ، والتمييزُ من تتمةِ الممـيِّزِ ، فإنْ قيلَ : يشترطُ في الأسمـاءِ المتصلـةِ بالأفعـالِ في إعمالهـا : الاعتمـادُ علـى أحـدِ الأشياءِ الخمسـةِ ، وليسَ في " يـا ضاربـاً " ، و" يـا مضروبـاً " شـيءٌ مـن تلـكَ الخمسةِ ، فكيفَ صارا عاملينِ في ثانيهما ؟ قلنـا : تقديرُهُ يـا رجـلاً ، أوْ إنسـاناً ضارباً ، أو مضروباً ، فكانَ علـى تقدير[6] إرادة الموصـوفِ ، فيصـحُّ الإعمـالُ ، وأما ((**يا ثلاثةً وثلاثينَ**))[7] اسمَ رجلٍ ، فالمضارعةُ فيـه مـن حيـثُ إنه مفـردٌ في المعنى ؛ لأنه اسمٌ واحـدٌ لرجـلٍ مركـبٌ ، مـن حيـثُ الظـاهرُ ، بدليـلِ أنَّ الأولَ مفرز[8] عن الثاني إعراباً ، فعُلِمَ : أنَّ الثانيَ غيرُ منفكٍّ عن الأولِ .

---

(١) ساقط من ب .
(٢) المفصل ص ٣٥ .
(٣) المفصل ص ٣٥ .
(٤) المفصل ص ٣٥ .
(٥) في ب : ((كان الثاني)) .
(٦) في الأصل : ((التقدير)) والمثبت من ب .
(٧) المفصل ص ٣٥ .
(٨) في ب : ((مقرر)) .

((معنى منفكٌّ عنه : ظاهراً))[1] [كما أنَّ المضافَ إليه غيرُ منفكٍّ عن المضافِ][2] ، ولو ناديتَ جماعةً معدودةً بهذا العددِ : لقلتَ " يا ثلاثةُ " - بالضمِّ - ثم عطفتَ عليه " الثلاثينَ " ورفعته ، أوْ نصبتَهُ على طريقةِ قولهم : ((يا زيدُ والحارثُ والحارثَ)) ، ولو كررْتَ حرفَ النداءِ ، فليس لك إلا ضمُّهُما ، ونزعُ اللامِ من الثاني ، نحوُ : " يا ثلاثةُ ويا ثلاثون " .

أما نزعُ اللامِ ؛ فَلِما سيجيءُ ، وأما الإتيانُ بالواوِ ، فلأنها أختُ الضمةِ .

*** فَيَا رَاكِباً إمَّا عَرَضْتَ ***[3][4]

أيْ : إنْ عرضتَ ، وهي : إنْ الشرطيةُ ، وعرضَ الرجلُ أتى العروضَ ، وهي مكةُ ، والمدينةُ ، وحواليهما تمامه[5] :

*** نَدَامَايَ مِنْ نَجْرَانَ ألاَّ تلاقيا ***

ولا يقالُ : كيفَ لَمْ يعرفْ المنادى مع دخولِ[6] حرفِ النداءِ عليهِ بالإقبالِ ؟ لأنا نقولُ : النداءُ إنما يُعَرِّفُ المنادى ، ويخصِّصُه ؛ إذا كانَ ذلكَ بإقبالِ المنادي على المنادى بعينه ، وتوجيههِ الخطابَ إليه ، غيرَ مشتركٍ بينَ فردينِ فصاعداً ، وفي النكرةِ الأمرُ بخلافهِ ؛ لأنَّ المنادي لا يُقْبِلُ على المنادى بعينه ؛ بلْ من يجيبه[7] في الدنيا ، فهو مطيعٌ ، ومنادى له .

---

(١) ما بين القوسين مكرر في الأصل والمثبت من ب .

(٢) ما بين المعقوفين ساقط من ب .

(٣) البيت لعبد يغوث بن وقاص ، وصدره ناقص كلمة " فَبَلِّغنْ " وعجزه مذكور عقب سطرين تقريباً وهو في الكتاب ٢ / ٢٠٠ ؛ والعقد الفريد ٥ / ٢٢٩ ؛ وشرح المفصل ١ / ١٢٨ ؛ ولسان العرب ٧ / ١٣٧ " عرض " ؛ والأشباه والنظائر ٦ / ١٤٣ ؛ وخزانة الأدب ٢ / ١٩٤ ، ١٩٥ ، ١٩٧ ؛ وبلا نسبة في المقتضب ٤ / ٢٠٤ ؛ ورصف المباني ص ١٣٧ ؛ وشرح شذور الذهب ص ١٤٥ ؛ وشرح قطر الندى ص ٢٠٣ ؛ وشرح ابن عقيل ص ٥١٥ .

(٤) ينظر المفصل ص ٣٥ .

(٥) في ب : ((تمامه)) ساقط .

(٦) في ب : ((دخول)) ساقط .

(٧) في الأصل : ((محبية)) والمثبت من ب .

ألا ترى : أنَّ في البيتِ كلَّ مـنْ يبلِّـغُ رسـالَتَهُ مـن الرُّكْبـانِ ، فهـو المنـادى ، وذلكَ قولُ الأعمى : يا رَجُلاً خُذْ بيدي ، يصيحُ بالمارَّةِ ، فمن أخذَ بيـده ، فهـو منـاداهُ ، وفي الكشـافِ في قولـه تعـالى[1] : ﴿ يَٰحَسْرَةً عَلَى ٱلْعِبَادِ ﴾[2] ، نـداءٌ للحسرةِ عليهم / كأنه قيلَ لها : تعالي يا حسرةً ، فهذهِ من أحوالِكِ التي حقكِ أنْ [٧٥ / ب] تحضري فيها[3] ، وهي حالُ استهزائهم بالرسل))[4] ، والمعنى : أنهـم أحقـاءُ بـأنْ يتحسر[5] عليهم ، ويتلَهَّفَ على حالِهِمْ ، ((**وانتصابه محلاً**))[6] إلى آخره .

اعْلَمْ : أنَّ نحو : زيدٌ معَ نحوِ : غـلامٌ ، يسـتويانِ في التعريـفِ ، في قولـك : ((**يا زيدُ ، ويا غلامُ**))[7] ، من حيثُ إنَّ[8] كلاً منهما تعرفَ بإقبالِ المنادِي عليه ، وتخصيصه إيَّاه بالنداءِ وحدَه ، إنْ قيل ألا[9] يلزمُ في يا زيدُ ، تعريفُ المعرَّفِ .

قلنا : لا ؛ لأنه يسلبُ العلمية ، ويؤلُ[10] بواحـدٍ[11] مـن الأمـةِ المسـماةِ[12] ، كما تأوَّل[13] بذلكَ : " مُضَر "[14] في قولهم : مضرُ الحمراءِ[15] .

---

(١) سقط من الأصل والسياق من ب .

(٢) من الآية (٣٠) من سورة يس .

(٣) سقط من الأصل والمثبت من ب .

(٤) ينظر الكشاف ٤ / ١٣ .

(٥) في الأصل : ((تتحسم)) وهو تحريف والمثبت من ب .

(٦) المفصل ص ٣٥ .

(٧) المفصل ص ٣٥ .

(٨) في الأصل : ((إن)) ساقط والمثبت من ب .

(٩) في ب : ((لا يلزم)) .

(١٠) في ب : ((ويتأول)) .

(١١) في الأصل : ((بواحدة)) والمثبت من ب .

(١٢) في الأصل : ((المسمات)) والمثبت من ب .

(١٣) في الأصل : ((ويؤلَ)) .

(١٤) في الأصل : ((مضمر)) والمثبت من ب .

(١٥) ينظر الصحاح ٢ / ٦٣٦ " حمر " ؛ واللسان ٤ / ٢١٠ " حمر " ٥ / ١٧٨ " مضر " ؛ وتاج العروس ٣ / ١٥٨ " حمر " وفيه طرق من قصة " مضر الحمراء "

هذا هو المذهبُ ؛ ولكنْ يردُ على هذا قولنا : يا أللهُ ، إذْ لم يمكن فيه ما ذكرنا من التأول[١] ، وفرض التنكير .

قلنا : حرفُ النداءِ هناكَ لم يكنْ للتعريفِ ؛ لأنَّ التعريفَ[٢] إنما ينشأُ بسببِ إقبالِ المنادى على واحدٍ من المشتركينَ فصاعداً في ذلك الاسمِ ، فلا اشتراك[٣] هناكَ ؛ إنما حرفُ النداءِ هناكَ ؛ لإظهارِ اللَّجَا[٤] والجوارِ في طلبِ إجابةِ دعاءِ الداعي ، وإظهارِ عبوديته ، وهذا[٥] ؛ لأنَّ حقيقةَ النداءِ هي إعلامُ المنادَى بأنَّ المنادِي يستحضره بإقبالِهِ عليه بالنداءِ واللهُ تعالى غني عن إعلام المنادِى بعلْمِهِ الأزليِّ ، فلم تكنْ ضرورةُ[٦] النداءِ في حقهِ إلا في[٧] الامتثالِ[٨] لأمره بقوله تعالى : ﴿ قُلِ ٱللَّهُمَّ مَٰلِكَ ٱلْمُلْكِ ﴾[٩] أو لاتباعِ الأدعيةِ المأثورةِ ، التي جاءتْ بصورةِ النداءِ ، أوْ لإظهارِ الداعِي[١٠] عبوديتَهُ ، على ما ذكرنا ، فلما لم يكنِ النداءُ على حقيقتِهِ ، لم يلزمْ ما لَزِمَ من نيةِ التنكيرِ في حقيقةِ النداءِ ، فإنْ قلتَ : فعلى ما ذكرتَ من حصولِ التعريفِ في المنادَى ، بسببِ النداءِ ؛ لإقبالِ المنادِي عليه ، وتخصيصِهِ إياهُ بالنداءِ ، يجبُ : أنْ يكونَ أسبابُ التعريفِ ستةً ، وهي خمسةٌ بالاتفاقِ ، على ما يجيءُ - إن شاءَ اللهُ تعالى - وهي العلمُ الخاصُ ، والمضمرُ ، والمبهمُ ، والداخلُ عليهِ حرفُ التعريفِ ، والمضافُ إلى أحدِ هؤلاءِ ، والنداءُ ليس من هذهِ الخمسةِ في شيءٍ ، فكيفَ يحصلُ به التعريفُ ، وهو ليس من أسبابه ؟

---

(١) في الأصل : « التأويل » .

(٢) في الأصل : « لأن التعريف » ساقط .

(٣) في الأصل : « فالاشتراك » والمثبت من ب .

(٤) اللجا : هو الالتجاء إلى الله ، وهو حسنُ اللجإ إلى الله . ينظر أساس البلاغة ص ٥٥٩ "لجأ".

(٥) في الأصل : « هذا » والمثبت من ب .

(٦) في ب : « صورة » .

(٧) في ب : « في » ساقط .

(٨) في ب : « للامتثال » .

(٩) من الآية (٢٦) من سورة آل عمران .

(١٠) في الأصل : « الداعي » ساقط والمثبت من ب .

قلتُ : لا نسلِّمُ : أنَّ المنادى خارجٌ من هذهِ الخمسةِ ؛ لأنَّ النداءَ بمنزلةِ الإشارةِ ، ووضعِ اليدِ على المنادَى ، فالإشارةُ من أحدِ قسمِ المبهمِ ، أو تقولُ : إنَّ[1] حرفَ النداءِ يجعلُ المنادَى بمنزلةِ الضميرِ[2] المنصوبِ ، في أدعوكَ ، والمضمرُ والإشارةُ من أنواعِ الخمسةِ[3] ، وكان المنادى داخلاً فيها أيضاً ؛ لدخوله تحتَ المضمرِ ، فيحصلُ التعريفُ بحرفِ النداءِ لذلكَ .

قوله : « **إذا كانَ مفرداً** »[4] ، أرادَ[5] به : ألا يكونَ مضافاً ، وقولُه[6] : « **معرفةٌ** »[7] أرادَ به : المعرفةَ الحاصلةَ بالإقبالِ ، والقصدِ في " يا زيدُ " و « **يا غلامُ** »[8] ، وقضيةُ القياسِ : أن يكونَ معرباً ، منصوبَ اللفظِ ؛ إلا أنه بنيَ ؛ لجريه مجرى المضمرِ ، والمضمرُ مبنيٌّ ، فكذا الجاري مجراه ، وإنما قلنا : إنه جارٍ مجرى المضمرِ ؛ لأنَّ الأسماءَ المظهرةَ كلَّها غيبٌ .

ألا ترى أنهُ يقالُ-مثلاً-رأيتكَ رجلاً يكرمُ أصحابَهُ ، بياءِ الغيبةِ ، ثم تقولُ : يا زيدُ فعلتَ ، ويا غلامُ فعلتَ ، فتعاملهما[9] معاملةَ المخاطبِ ، فلما انسحبَ ذيلُ الخطابِ عليهما ؛ بسببِ حرفِ النداءِ المقرونِ بالقصدِ ، جرَيا مجْرَى الكافِ ، في[10] : أدعوكَ ، ونحوِ :/ ذلكَ ، والكافانِ مبنيانِ ؛ لأنَّ الأولَ ضميرٌ ، والثاني [٧٦ / أ]

(١) في الأصل : « إن » ساقط والمثبت من ب .

(٢) في الأصل : « المضمر » والمثبت من ب .

(٣) الأشياء الخمسة هي : الاعتماد على المبتدأ أو الموصوف أو ذي الحال أو حرف الاستفهام أو حرف النفي . ينظر المفصل ص ٢٢٩ ؛ وشرح الكافية للرضي ٣ / ٤١٦ .

(٤) ينظر المفصل ص ٣٥ .

(٥) في الأصل : « لا راد به » .

(٦) في الأصل : « قوله » والمثبت من ب .

(٧) المفصل ص ٣٥ .

(٨) المفصل ص ٣٥ .

(٩) في ب : « فتعاملها » .

(١٠) في ب : « في نحو » .

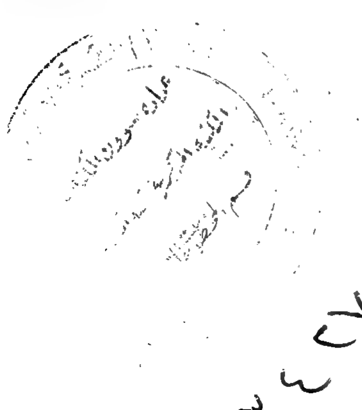
حرفٌ ، إذْ لو كانَ اسماً لكانَ مضافاً إليهِ ، لما أنَّ كافَ الخطابِ إذا كانَ اسماً متصلاً بالأسماءِ ، لا يكونُ إلا مضافاً إليهِ ، فحينئذٍ لم يصحَّ قولُكَ : ذاكَ ، كما لا يصحُّ قولكَ : ذا زيدٍ ، بالإضافةِ لما فيهِ من اجتماعِ[1] التعريفينِ ، بالإشارةِ ، والإضافةِ ، وهو منتفٍ ، فبنيا لذلك ، وكانَ في مثلِ هذهِ المسألةِ ثلاثةُ أسئلةٍ[2][3] أحدها : لم بني ؟ والثاني : لِمَ لَمْ يُبْنَ على السكونِ مع أنَّ الأصلَ في البناءِ السكونُ ؟ والثالثُ : لم بُنِيَ على الحركةِ المخصوصةِ ؟ أما الأولُ ؛ فلما ذكرناه من وجودِ علةِ البناءِ ، وهو جريانُهُ مجرى الاسمِ المبنيِّ ، وهو المضمرُ ، وأمَّا البناءُ على الحركةِ ، فَلِمَا : أنَّ البناءَ فيهِ عارضٌ ، ولأنَّ النداءَ مما لا يقتصرُ عليهِ ؛ إذْ النداءُ لابدَّ من : أنْ يكونَ لمصلحةٍ تَتْبَعُهُ ، كما إذا قلتَ : يا غلامُ خذْ كذا ، ويا زيدُ أسقني ، فكانَ النداءُ هنا لمصلحتي[4] الأمرِ[5] بالأخذِ والسقي ، ثم لو بُنِيَ على السكونِ ، لأوهمَ الوقفَ ، والإعراضَ عن النداءِ ، وأما البناءُ على الضمِّ : فلامتناعِ البناءِ على غيرِهِ ؛ لأنَّ البناءَ على الفتحِ يفضي إلى[6] التباسِ المعرفةِ بالنكرةِ ، في بابِ ما لا ينصرفُ ، نحوُ : يا أحمرُ ، يعني : أنه كان يقولُ في نداءِ المنكَّرِ بالنصبِ ، والتنوينِ ، كما في « يا رجلاً خُذْ بيَدِي » ، فلما لم يدخلِ التنوينُ في " أحمرَ " ؛ لعدمِ الإنصرافِ ، ثم لو بُنِيَ المنادى المفردُ المعرفةُ على الفتحِ ، وهو ينادي رجلاً ، بقولِه[7] : " يا أحمرَ " بالنصبِ ، لم يُعلمْ أنَّ هذا من قبيلِ « يا رجلاً خذ بيدي » ، فسقوط التنوينِ بسببِ عدمِ الإنصرافِ ، أوْ من

---

(١) في ب : « الاجتماع » .

(٢) في الأصل وَ ب : « أسولة » .

(٣) ينظر هذه الأسئلة والإجابة عنها : ابن يعيش ١ / ١٢٩ – ١٣٠ ؛ وشرح الكافية للرضي ١ / ٣٥٠ – ٣٥١ .



(٤) في الأصل : « المصلحتي » والمثبت من ب .

(٥) في ب : « الأمر بالأمر » .

(٦) في ب : « أن إلى » .

(٧) في الأصل : « فقوله » والمثبت من ب .

قبيلِ : يا غلامُ ، الذي هو معرفٌ بالإقبالِ بالنداءِ فلم يبنَ على الفتحِ ؛ رفعاً لهذا الإلتباسِ ؛ ولأنَّ في البناءِ على الفتح اختلالَ الغرضِ ؛ لما أنَّ المنادى كانت لهُ هذهِ الحركةُ من قبيلِ الإعرابِ ، فلو بنيَ على الفتحِ لأوهمَ الحركةَ الإعرابيةَ ، فحينئذٍ يختلُ الغرضُ المطلوبُ بالبناءِ ، والبناءُ على الكسرِ يؤدي إلى التباسِ المفردِ بالمضافِ إلى ياءِ المتكلِّمِ ، عند الاجتزاءِ بالكسرةِ ، نحو : يا غلامُ ، ثم تقول في المجموعِ : لما قامَ المنادى مقامَ ضمير الخطابِ، في أدعوكَ، واقتضى بناءه نُظِرَ فيه ، ففي أيِّ موضع قويتْ المشابهةُ أعطيَ لهُ حكمَ ذلكَ المبني ، ففي يا زيدُ ، ويا رجلُ ، منادى مفردٌ ، معرفةٌ ، كضميرِ الخطابِ ، وهو كذلكَ بني هذا المنادى ؛ لمشابهته به في التعريفِ ، والإفرادِ[(١)] ، وأمَّا في المنادى المضافِ ففقدَ إحدى المشابهتينِ ، وهي : الإفرادُ ، ووجدتْ الأخرى ، وهي : التعريفُ ، ترددَ أمرُ المضافِ وما يضارعُ المضافَ ، فعندَ الترددِ ترجَّحَ جانبُ الأصلِ، وهو الإعرابُ ؛ لأنَّ الأصلَ في الأسماءِ : الإعرابُ ؛ ولأنه إنْ وقعَ موقعَ المبنيِّ لم يجبْ بناؤُه حكماً[(٢)] .

ألا تراهم : أعربوا " أيّاً " بالنظر إلى الأصلِ ، فإنْ كانَ هو بمنزلةِ كيفَ في تضمنِ معنى همزةِ الاستفهامِ ، أو تقولُ : إنَّ زيداً ، في يا زيدُ ، قد بنيَ ؛ لأنك : نَضَوْتَ[(٣)] عنهُ التعريفَ العلميّ ، وكسوته ما كسوته الرجلَ ، في : " يا رجلُ " من التعريف الحاصلِ فإقبالك عليه ، وتخصيصكَ[(٤)] إيَّاه ، فنزلته[(٥)] منزلةَ كافِ الخطابِ ، وذلكَ ليسَ بمستطاعٍ في المضافِ ؛ لأنَّ / نَضْوَ[(٦)] التعريفِ الإضافيّ عنه [٧٦ / ب]
مع قيامِ الإضافةِ بين[(٧)] الإحالةِ[(٨)] ، والمضارعِ للمضافِ جارٍ على نهجهِ في

---

(١) في الأصل : « والإفراد » .
(٢) في الأصل : « حتماً » والمثبت من ب .
(٣) نَضَوْتَ : أي خلعت عنه . ينظر القاموس المحيط ص ١٧٥٤ .
(٤) في ب : « تخصيصه » .
(٥) في ب : « ونزلته » .
(٦) في الأصل : « تصرب » والمثبت من ب .
(٧) في الأصل : « بين » .
(٨) في الأصل : « الحالة » والمثبت من ب .

الانتصابِ ؛ لارتضاعهما ضَـرْعَ المضارعـةِ ، أو تقـولُ : المضـافُ إليـه للمضـافِ بمنزلةِ التنوينِ ، ومع كونِ الاسمِ منوناً ، يستحيلُ البنـاءُ ، أو تقـولُ : إنَّ المضـافَ مع[1] المضافِ إليه متغايرانِ حقيقةً ، وأنهما أيضاً كشـيءٍ واحـدٍ حُكمـاً ، عُـرِفَ ذلك بأحكامٍ تدلُ على ذلك لوقوع البناء عليه لا يخلـو : إمَّـا أنْ يقـعَ في الأولِ ، وهو لا يجوزُ ؛ لأنَّ آخِرَهُ يتنزَّلُ منزلةَ شطرِ الكلمةِ من وجهٍ ، والأوساطُ لا يتعلـقُ بها بالنداء[2] ، أو يقعُ في الثاني ، وذلكَ أيضاً لا يجوزُ ؛ لأنه ليس بمنادى حقيقةً، فارتفعَ منهما جميعاً حكمُ البناءِ لهذا المعنى، فلم يبقَ إلا الإعرابُ الذي هوَ الأصـلُ في الأسماءِ ، فإنْ قلتَ : يشكلُ على هذهِ التعليـلاتِ كلِّهـا : في أنَّ المضـافَ غـير قابلٍ للبناءِ لهذه العللِ ، مسألةٌ ذكرها في الكتابِ في مسائلَ " أيّ " في المبنياتِ إنَّ " أيّاً " في قولهم : « اضربْ أيَّهم أفضلُ »[3] عند سيبويه مبنيـةٌ علـى الضـمِّ ؛ إذا وقعتْ صلتها محذوفةَ الصدرِ ، كما ذكرنا ، وهي مضافةٌ كما ترى ، ومـع ذلـك هي مبنيةٌ ، فلم تمنعْ الإضافةُ إياها عن البناءِ ، فكيفَ منعتْ هنـا ؟ قلـتُ : جوابـهُ أيضاً مذكورٌ هناكَ ، وألحقَ بالمضافِ ما ضارَعَهُ ، فكانَ حكمُه كحكمِ المضـافِ بسببِ المضارعةِ ، فأُعْرِبَ بالنصبِ ، كما أُعرِبَ المضافُ به ، وأمـا مـا فيـه لامُ الاستغاثةِ ، أوْ التعجبِ ، فإنمـا لم يُبْـنَ ؛ لمفارقتِـهِ[4] كـافَ الخطـابِ ؛ لأنـه قليـلُ الاستعمالِ ، دونَ الكافِ ؛ أوْ لأنَّ حرفَ النداءِ ، ولامَ الجرِّ لمـا اجتمعتـا صـارت الغلبةُ لآخِرِهِما وجـوداً ، وهـو لام[5] الاستغاثةِ ؛ لمـا ذكرنـا : أنَّ مذهبنـا هـو : إعمالُ الثاني من الفعلينِ عندَ اجتماعهما بهذا المعنى ، فكذا هنا .

قوله « **أو داخلةٌ**[6] **عليه لامُ الاستغاثةِ** »[7] .

---

(١) في الأصل : « وفي مع » والمثبت من ب .

(٢) في ب : « لا تعلق لها بالنداء » .

(٣) ينظر الكتاب ٢ / ٣٩٨ ؛ والمسائل المنثورة ص ١٢١ .

(٤) في الأصل : « لما رفته » والمثبت من ب .

(٥) في ب : « لام » ساقط .

(٦) في الأصل : « أو إدخاله » .

(٧) المفصل ص ٣٧ .

فهو[١] معطوفٌ على مفردٍ معرفةٍ ، فإنْ قلتَ : كيفَ صحَّ عطفُهُ عليه وليس حكمُهما متحداً ؛ لأنَّ ما دخلَ عليه لامُ الاستغاثةِ ، أو التعجب معربٌ مجرورٌ ، والمعطوفُ عليه مبنيٌّ مضمومٌ ، قلتُ : إنما صحّ العطفُ ؛ لوجودِ الاتحادِ بينهما[٢] من وجهٍ آخر ، وأنه[٣] لم يظهرْ في المعطوفِ والمعطوفِ عليه[٤] عملُ عاملِ النداءِ لفظاً ، فكانتْ حركةُ عملِ حرفِ النداءِ ، وهي النصبُ تقديريةًفيهما لا لفظيةً ، وهما في هذا الحكمِ متحدانِ ، إلا أنَّ ما دخلت[٥] عليه لامُ الاستغاثةِ ، أوْ التعجبِ لم يبنَ على الضمِّ كالمنادى المفردِ المعرفةِ ؛ لأنَّ لامَ الجرِّ منعته عن إظهارِ أثرِهِ ؛ لظهورِ أثرِ[٦] نفسِهَا التي هي أقربُ ، كما في توجيهِ العاملينِ على معمولٍ واحدٍ .

و" عَطَّافُ " : اسمُ رجلٍ ، وكذا " رَياحُ " – بفتحِ الراءِ – وذكرَ في المقتبسِ[٧] " رِياحُ " هنا بكسرِ الرَّاءِ ، وبالياءِ المثناةِ التحتيةِ ، والحاءِ غيرِ المعجمةِ ، وبعده :

يا لَقومي مَنْ لِلْعُلى والمسَاعِي يا لَقومي مَنْ لِلنَّدى والسَّماحِ[٨]

فإنْ قيل : لِمَ أدخلوا اللامَ على المستغاثِ ؟ قلنا : لأنَّ النداءَ اختياريٌّ ، كقولِكَ : يا غلامُ[٩] ، واضطراريٌّ كقولك : يا لعطافِنَا ، فلابُدَّ من نصبِ غلامه ؛

---

(١) في الأصل : « وهو » .

(٢) في ب : « لوجود بينهما في الحكم » .

(٣) في ب : « وهو » .

(٤) في ب : « عليه » ساقط .

(٥) في الأصل : « ادخل » والمثبت من ب .

(٦) في الأصل : « أثرها » .

(٧) ينظر المقتبس لوحة ٧٤ / أ .

(٨) هذا البيت لم يعرف قائله ، وهو في الكتاب ٢ / ٢١٦ ؛ وابن يعيش ١ / ١٣١ ؛ والخزانة ٢ / ١٥٥ ؛ والعيني ٤ / ٢٦٨ ؛ والهمع ٣ / ٧٢ .

(٩) في الأصل : « غلام » .

ليتميزَ أحدُ القسمينِ من الآخر / ، فإن قيل : فلم عينتْ اللامُ للعلامةِ ؟ قلنا : [٧٧ / أ] لأنها للاختصاصِ ، والموضِعُ موضعُه ، لأنه موضعُ الاختصاصِ بمعنى الاستغاثةِ ، وكذا الكلامُ في لامِ التعجبِ ، ولا يدخلُ على هذهِ اللامِ من حروفِ النداءِ غيرُ " يا " ، ولا يجوزُ سقوطُ الياءِ[١] منها ، قال سيبويه : « و زعمَ الخليلُ : أنَّ هذهِ اللامَ بدلٌ من الزيادةِ التي في آخر الاسمِ ، نحوُ : يا عجباً ويا بكراً ، إذا استغثتَ أو تعجبت ، فصارَ كلُّ واحدٍ منهما يُعاقبُ[٢] صاحِبَهُ ، كما عاقبَ الألفُ الياءَ في : يمنيٍّ »[٣] قال في الصحاحِ[٤] : اليمنُ بلادٌ للعربِ ، والنسبةُ[٥] إليهم يمني ، ويمانٍ مخففةٌ والألفُ عوضٌ عن ياءِ النسبةِ فلا يجتمعانِ ، فإنْ قيل : اللامُ الجارةُ تكسرُ مع الأسماءِ الظاهرةِ ، كما في لزيدٍ فتحتْ هُنَا مع دخولها على الظاهرِ نحو: « يا لعطافنا » قلنا : المنادى واقعٌ موقعَ المضمرِ ، لما ذكرنا أنه وقعَ موقعَ الكافِ في أدعوكَ ، واللامُ الجارةُ تفتحُ مع المضمراتِ نحوُ : " ولَه " ، فإنْ[٦] قيل : ما السرُّ في ذلك ؟ قلنا : هو أنَّ اللامَ حرفٌ واحدٌ ، والكلمةُ الموضوعةُ على حرفٍ واحدٍ تُحرَّكُ عند الاضطرارِ إلى تحريكها بالفتحةِ لخفتها ، فإنْ قيلَ : فعلى هذا يلزمُ ألاَّ تكسرَ هي في نحو : لزيد[٧] .

قلنا : ذاكَ مسلَّمٌ ، غيرَ أنَّ العدولَ من الفتحةِ إلى الكسرةِ في ذلك للفرقِ بين هذهِ اللامِ ، وبين لامِ الابتداءِ فإنها مفتوحةٌ ، كما في قوله تعالى : ﴿ وَلَعَبْدٌ مُّؤْمِنٌ ﴾[٨] ، فإنْ قيل: ما فيه لامُ الجرِّ مجرورٌ ، وما فيه لامُ الابتداءِ مرفوعٌ .

---

(١) في الأصل : « ياء » والمثبت من ب .
(٢) في ب : « تعاقب » .
(٣) ينظر الكتاب ٢ / ٢١٨ .
(٤) ينظر الصحاح ٦ / ٢٢١٩ " يمن " .
(٥) في ب : « فالنسبة » .
(٦) « فإن » ساقط من الأصل والمثبت من ب .
(٧) في ب : « نحو يزيد » .
(٨) من الآية (٢٢١) من سورة البقرة .

أمَا يكفي هذا للفرقِ بينهما حتى لا يلزمَ ركوبُ الشطَطِ ، وهو حملُ الحركةِ الثقيلةِ على الكلمةِ الضعيفةِ ؟ قلنا : الالتباسُ باقٍ .

ألا ترى إلى قولك : « لِموسى مالٌ » .

فإنكَ لو لم تكسرِ اللامَ لم تدرِ أنَّ " موسى " خبرٌ و" مالٌ " مبتدأٌ ، والتقديرُ : « مالٌ لموسى » ، أوْ مبتدأٌ ، و" مالٌ " خبرُهُ ، والتقدير : لموسى متموِّلٌ ، فإنَّ لفظَ مالٍ يستعملُ في معنى مَيِّلَ .

قالَ في الصحاحِ[1] : « يقالُ : رجلٌ مالٌ أيْ : كثيرُ المالِ »[2] فعلمَ ألاَّ بدَّ من كسرِ اللامِ الجارةِ مع الأسماءِ الظاهرةِ ، كما ذكرنا من الفرقِ ، فإنْ قيلْ : فما بالهم كسروها ، ولم يضموها ؟ قلنا : لِمَا في كسرهم إيَّاها من إثبات الموافقةِ بينَ حركتها وحركةِ معمولها ، ونظيرةُ هذه الكسرةِ كسرةُ الباءِ في بزيدٍ ، وقولكَ : يَا لَلْماء ، كأنكَ ترى ما يعجبك فتناديه قائلاً له : تعالَ حتى ترى ، فإنَّكَ عجيبُ الشأنِ ، لا يعرفكَ كلٌّ واحدٍ ، وفي المحصلِ[3] وقولهم : يا لَلْمَاءِ إذا احتاجوا إليه فاستغاثوا ، فيفتحون اللامَ ، ويا لِلْماءِ بكسرها إذا تعجبوا ، فيكونُ[4] المنادى محذوفاً ، وقوله : « **مندوباً** »[5] ، هذا أيضاً معطوفٌ على المنصوبِ محلاً ؛ لأنَّ الألفَ منعتْ عن ظهورِ الحركةِ الإعرابيةِ ، حتَّى لوْ لم تلحقهُ ، فهو منادى مضمومٌ ، يقالُ : ندب الميتَ إذا دعاهُ ، وأصلُ النُّدْبةِ الدعاءُ ، وهذا لأنَّ الباكي يدعو الميتَ ، ومنه المندوبُ في الشرعِ لأنه يدعو إليه شرعاً ، وقيل قوله : « **أو مندوباً** »[6] ، كما في يا زيدَاه تمثيلٌ للمنادى المبنيِّ على الفتحِ / وليس[7] ذلك بمستقيمٍ ، لأنه ليس بمنادى إذْ ليسَ يستقيمُ أنْ يكونَ [٧٧ / ب]
مطلوباً إقباله فلا يستقيمُ أنْ يذكرَ حكمةُ في بابِ المنادى .

---

(١) في ب : « الصحاح » ساقط .
(٢) ينظر الصحاح ٥ / ١٨٢١ " قول " .
(٣) ينظر التخمير ١ / ٣٣٠ .
(٤) في الأصل : « ويكون » والمثبت من ب .
(٥) المفصل ص ٣٧ .
(٦) المفصل ص ٣٧ .
(٧) في الأصل : « وليس » ساقط والمثبت من ب .

[توابع المنادى][*]

ألا تراه أفردَ له فصلاً ! قوله : « **توابعُ المنادى** »[١] ... إلى آخره ...

ذكر توابعَ المنادى ههنا ، وإنْ كانَ للتوابعِ بابٌ مفردٌ ، وكان حقُّها أن تذكرَ « في ذلك الباب ؛ إلا أنَّ[٢] ما ذكرهُ من حكمِ التوابعِ مخالفٌ لحكمِ التوابعِ ، باعتبارِ النداءِ ، فكان ذكرُه »[٣] في بابِ النداءِ أولى ؛ لأنَّ هذه المخالفةَ من آثارِ النداءِ في التحقيقِ ، فقوله : « **المضموم** »[٤] احترازٌ من[٥] المنادى المنصوبِ ، فإنْ تابعهُ على قياسِ بابِ التوابعِ ، وغيرِ المبهمِ[٦] احترازٌ عن المبهمِ ، وهو " أيْ "[٧] : واسمُ الإشارةِ فإنه لا يكونُ فيه ما ذكره من الحكمينِ ، وهو الحملُ على اللفظِ ، والحملُ[٨] على المحلِّ ؛ لأنَّ في المبهمِ الحملَ على اللفظِ لا غيرُ ، على المذهبِ المختارِ ، خلافاً لأبي عثمانَ على ما يجيءُ - إنْ شاءَ اللهُ تعالى - ولو لم يحترزْ منه لكانَ داخلاً في أنَّ تابعه يجوزُ فيه الأمرانِ، وليس كذلكَ على المذهبِ المختارِ، ثم وجهُ الحملِ على المحلِّ ظاهرٌ ؛ لأنَّ توابعَ سائرِ المبنياتِ توابعٌ لهنَّ من حيثُ المحلُّ لا اللفظُ[٩] كجاءني هؤلاءِ الكرامُ بالرفع لا غيرُ ، وقد سبقَ أنَّ المنادى مفعولٌ وهو منصوبٌ ، فنصبتِ الصفةُ حملاً على المحلِّ .

(*) ما بين المعقوفين من وضع المحقق ؛ ليتضح عنوان الباب .

(١) المفصل ص ٣٧ .

(٢) في الأصل : « أنه » .

(٣) ما بين القوسين ساقط من ب .

(٤) المفصل ص ٣٧ .

(٥) في ب : « عن » .

(٦) في ب : « المحمل على اللفظ » والصواب حذفها كما في الأصل .

(٧) ينظر ارتشاف الضرب ٣ : ١٣٠ ، ١٣١ ؛ والهمع ٣ / ٥٠ فما بعدها .

(٨) في الأصل : « الحمل » ساقط والمثبت من ب .

(٩) في الأصل : « اللفظ » .

وأما[1] الحملُ على اللفظِ ؛ فلأنَّ الضمةَ في نحوِ : يا زيدُ ، لَمَّا اطرَدتْ شابهتْ في الظاهرِ الرفعةَ المطردةَ ، في نحو : جاءَني أحمدُ[2] ، صارت حركةُ الضمةِ بمنزلةِ حركةِ الرفعةِ بالعاملِ بسببِ الاطرادِ .

ألا ترى أنك تقولُ : كلُّ منادى مفردٍ معرفةٍ مضمومٌ ، كما تقول : كلُّ اسمٍ أُسندَ إليه الفعلُ وهو مقدمٌ عليه مرفوعٌ ، فكما اطردَ[3] الرفعُ في الفاعلِ في كلِّ موضعٍ ، اطردَ الضمُّ في المنادى الموصوفِ بهذهِ الصفةِ في كلِّ موضعٍ وشابهتْ[4] الضمةُ الرفعةَ أيضاً في عروضِها ؛ لأنَّ هذهِ الضمةَ عارضةٌ كحركَةِ الإعرابِ ، فشبهَ موجبها وهو حرفُ النداءِ[5] ، بعاملِ[6] الإعرابِ ، كـ" جاءَ " في جاءَني أحمدُ ، فكما تقولُ : في جاءَني أحمدُ الظريفُ ، فكذا تقولُ : يا زيدُ الظريفُ بالرفعِ .

أما هؤلاءِ بالكسرةِ غيرُ مطردةٍ في نظائرهِ .

ألا ترى أنَّ هذا اسمُ الإشارةِ كهؤلاءِ ولا كسرةَ فيه ؛ فإنْ قيلَ : قد وقعتْ فيما أبيتُ في نحو : جاءَني غلامي الظريفُ برفعِ الصفةِ لا غيرُ ، واطرادُ الكسرةِ في كل اسمٍ مضافٍ إلى ياءِ المتكلمِ يستدعي أن يجوزَ انجرارُ الصفةِ بالحملِ على لفظهِ ، بقضيةِ ما ذكرتُ من معنى الاطرادِ ، قلنا : إنما لم يجزْ الحملُ هناكَ على اللفظِ ؛ لما بينَ ياءِ المتكلمِ وما أضيفَ إليه من شدةِ امتزاجٍ ليستْ لغيرهما من المضافِ والمضافِ إليه .

---

(١) في الأصل : « أما » والمثبت من ب .

(٢) في ب : « أحد » .

(٣) في ب : « اطرد » ساقط .

(٤) في الأصل : « وشابهت » .

(٥) في ب : « النداء » ساقط .

(٦) في الأصل : « فعامل » .

ألا ترى أنَّ هذهِ الياءَ لا تنفردُ بنفسها عن شيءٍ ولا يمكنُ اللفظ بها مفـردةً ؛ لِكونها ضميراً متصـلاً ، ولكونهـا حرفـاً واحـداً ، فصـارَ كأنهـا جـزءُ[١] الكلمـةِ الآخِرُو الأولُ صارَ بمنزلةِ حشوِ الكلمةِ ؛ «فلذا امتنعَ حملُ الصفـةِ فيمـا نحـنُ فيـه على لفظِ المضافِ ؛ لامتناعِ الحملِ على حشوِ الكلمةِ »[٢] / فصـارت هـذه اليـاء [٨٧ / أ] للمضاف إليها بمنزلة تاء التأنيث وياءِ النسبِ في منزلة كلمةٍ واحدةٍ ، ثم لا تقولُ: هناكَ جاءتني امرأةٌ قتيلاً بالنصبِ حملاً على حركة الهمزةِ ، « ولا تميميَ كريـمٍ » بالجرِّ حملاً على كسرةِ الميمِ ، فكذا هنا ، ثم لم يلزمْ هنـا[٣] مـن بنـاء المتبـوعِ بنـاءُ التابع إذا فقدتْ فيه[٤] علةُ البناءِ .

ألا تراكَ تقولُ : جاءَني هذا الرجلُ ، والمتبوعُ مبنيٌّ دون التابعِ ؛ لوجودِ علـةِ البناءِ في المتبوعِ ، وفقدانِها في التابع ، فكذا فيما نحن فيه ، فإنْ قيلَ : فَلِمَ لَمْ يُبْـنَ المنادَى مع صفته ، كما بُنِيَ المنفيُّ مع صفتِهِ ، نحوُ : « لا رجلَ ظريفٌ » ؟ قلنا : لوْ بُنِيَ المنادى مع صفته ، فلا يخلـو مـن : أنْ يثبـتَ[٥] الـلامُ ، أو لا تثبـتَ ، ففـي الأولِ : يمتنعُ البناءُ ؛ لأنَّ اللامَ مانعةٌ بدليلِ أنك لم تجد اسماً بُنِـيَ مـع الـلامِ ، فـإنْ قيلَ : ما تقول في قولهم : الآن ؟

قلنا : هو شاذٌ ، وما شذَّ عن القيـاسِ فغيرُه[٦] لا يقـاسُ عليـه ؛ لأنَّ الشـاذَّ[٧] بمنزلةِ المعدومِ ؛ لندرتـه في وجـودهِ ، وفي الثـاني يمتنـعُ الوصفـان ؛ لأنَّ المعرفـةَ لا توصفُ بالنكرةِ ، فإنْ قلـت : ففـي المنـادى الموصـوفِ بالصفـةِ نحـو : « **يـا زيـدُ الطويلُ** »[٨] شبهةٌ أخرى، وهو أنَّ المنادى قامَ مقامَ الضميرِ المنصوبِ في أدعـوكَ،

---

(١) في الأصل : « خبر » .

(٢) ما بين القوسين ساقط من ب .

(٣) في الأصل : « هنا » ساقط والمثبت من ب .

(٤) في الأصل : « به » والمثبت من ب .

(٥) في ب : « ثبتت » .

(٦) في ب : « فغيره عليه لا يقاس » .

(٧) في ب : « لأن الشاذ » ساقط .

(٨) المفصل ص ٣٨ .

حتى بُنِيَ هو كبناءِ الضميرِ ، وفتحتْ اللامُ[١] الجارةُ في المستغاثِ والتعجبِ ، كما يفتحُ إذا دخلتْ على المضمرِ ، والمضمرُ لا يقعُ موصوفاً ولا صفةً .

فكيفَ وقعَ ههنا المنادى موصوفاً مع قيامه مقامَ المضمرِ ؟ قلت : نعم هو قائمٌ مقامه ، ولكنْ ليس هو حقيقةُ المضمرِ ، فإنَّ المنادى ليس بموضوعٍ للضميرِ ، كالكافِ .

ألا ترى أنه يجوزُ أنْ يُقالَ : « يا تميمُ كلُّهم » بالغيبةِ ، ولو كانَ هو على حقيقةِ ضميرِ الخطابِ لا يجوزُ الغيبةُ ، ويجيء ما يؤنسُ هذا الكلامَ بعيد هذا ، فإنْ قلتَ : ما السرُّ في ذينِكَ الحكمينِ ، وهما البناءُ في المنادى المفردِ المعرفةِ ، واللامُ المستغاثُ وترجيحُ جانبِ الضميرِ دونَ الصفةِ ، ولم يعكسْ ؟

قلتُ : إنما كانَ هكذا ؛ لأنَّ البناءَ في المنادى المفردِ المعرفةِ ؛ لطلبِ التفرقةِ بينه وبينَ النكرةِ ؛ لأنه لو لَمْ يُبْنَ يلزمُ إجراؤهُ على إعرابه الأصلي وهو النصبُ مع التنوينِ ، فلا يبقى الفرقُ حينئذٍ بينهُ وبين المنادى النكرةِ .

وللمنادى المفردِ[٢] المعرفةِ شبهٌ بالضميرِ المنصوبِ في أدعوكَ على ، ما ذكرنا ، فعوملَ به معاملةَ الضميرِ لذلك .

وأما فتحُ لامِ المستغاثِ فلطلبِ الخفةِ ، فإنَّ الفتحةَ على الحرفِ الواحدِ أخفُّ من الضمةِ والكسرةِ .

وأما الصفةُ فالإيضاح وللتفرقةِ بين المشتركين ، وقدْ يحتاجُ المنادى في ندائه إلى ذلكَ ؛ لئلا يتعلل المنادى في تركِ إجابته ؛ لوقوع اشتباهِ ندائِه بالاسم المشتركِ بينه وبينَ غيرِه ، فَرُجِّحَ لذلكَ جانبُ حقيقتِه التي هي الاسمُ الظاهرُ ، فيصحُّ[٣] وصفُه كما يصحُّ وصفُ الاسمِ الظاهرِ ، هذا في الصفةِ ، وكذا الكلامُ في التأكيدِ ، فهو من التوابع كالصفةِ / تقول : يا تميمُ أجمعون[٤] ، فترفع بالحملِ على [٧٨ / ب]

(١) في الأصل : « اللام » ساقط والمثبت من ب .
(٢) في الأصل : « المفرد » ساقط والمثبت من ب .
(٣) في ب : « فصح » .
(٤) المفصل ص ٣٨ .

اللفظِ ، و ((يا تميمُ أجمعين)) ، فتنصبُ بالحمل على المَحلِّ ، وتقول : في عطفِ البيانِ : يا غلام بشرٌ[١] ، ويا غلامُ بشراً ، وهـو مشـابهٌ للصفـةِ مـن حيثُ إنَّ في كليهمـا كشـفاً وإيضاحـاً ، ولم يـتركْ التنويـنُ في " بشـرٍ " ؛ لأنـه ليـس بنفـسِ المنادى[٢] ، فيجبُ بناؤهُ ، وإنما يتركُ التنوينُ للبناءِ ، وفي عطفِ المحلَّى باللامِ ((يـا عمرو والحارثُ)) ، و ((يا عمرو الحارثَ)) ، فإنْ قيلَ : من حكمِ المعطوفِ أبداً أنْ يمنعَ فيه ما يمنعُ في المعطـوفِ عليه ، فـإذا لم يصـحَّ إدخـالُ الـلامِ[٣] المعرفـةَ في المنادَى وجبَ ألاَّ يصحَّ في المعطوفِ أيضاً ، إذْ العاملُ المتقدِّمُ مكررٌ في المعطـوفِ؛ بسببِ حرفِ العطفِ قلنا : ليسَ الأمرُ كذلـكَ ؛ بدليـل أنـكَ إذا قلـت : اذهـبْ أنتَ وزيدٌ ، لم يكنْ زيدٌ[٤] مخاطَباً ، بـل يكـونُ معنـاهُ ، وليذهـبْ زيـدٌ ؛ لكونـه غائباً ، فإنْ قيل : لو كانَ زيدٌ في هذا الكلامِ غائباً ؛ لمـا جـازَ أنْ يقـولَ : اذهـبْ أنتَ وزيدٌ ، فإنكما من شأنِكمَا كذا وكذا .

قلنا : ذاكَ على وجهِ التغليبِ كما في قولكَ : جئتني وجاءَ زيدٌ فقلتما كـذا ؛ ولأنَّ الواوَ وإنْ تنزلتْ منزلةَ ياءٍ ، فهي ليستْ بمنزلته ، في كونه علماً للنداءِ الذي يفيدُ التعريفَ ؛ لأنهما كما قامتْ مقامه ، قامتْ مقامَ سائرِ العواملِ ، نحو : جاءَ وضربَ، فلما لمْ يكنْ علماً للتعريفِ كـ"يا" لم يلزمْ في ((يا عمرو والحـارثُ))، ما لزمَ في ((يا الحارثُ)) من اجتماعِ التعريفين بـ" يـا " والـلام ، وإلى مثـلِ هـذا أشارَ في الكشافِ[٥] في قوله تعالى : ﴿ إِنَّ لَكَ أَلَّا تَجُوعَ فِيهَا وَلَا تَعْرَىٰ ۝ وَأَنَّكَ لَا تَظْمَؤُا فِيهَا وَلَا تَضْحَىٰ[٦] ﴾[٧] ، ثم قالَ: فإنْ قلت إن لا تَدخلُ على إن، وهذهِ الواوُ نائبةٌ

---

(١) في الأصل : ((يا غلام بشر)) ساقط والمثبت من ب .

(٢) في ب : ((المنادى)) ساقط .

(٣) في الأصل : ((اللام)) ساقط والمثبت من ب .

(٤) في ب : ((زيد)) ساقط .

(٥) ينظر الكشاف ٢ / ٩٢ .

(٦) ((فيها ولا تضحى)) سقط عن الأصل .

(٧) الآية (١١٨ ، ١١٩) من سورة طه .

عن " أن " ، وقائمةٌ مقامها ، فَلِمَ دخلتْ عليها ؟ قلتُ : الواو لم توضَعْ لتكونَ أبداً نائبةً عن أنْ إنما هـي نائبـةٌ عـن كـلِّ عـاملٍ ، فلمـا لم يكـنْ حرفـاً موضوعـاً للتحقيقِ خاصةً ، كأن لم يمتنعْ اجتماعهما كما امتنـعَ اجتمـاعُ إنَّ وأنَّ ، ونظـيره أيضاً هاءك ، ((فإنَّ الهمزة في هاءٍ بمنزلة كافِ الخطابِ ؛ لأنها تفيدُ فائدتها ، ثـم جوزوا الجمعَ بينها وبينَ كافِ الخطـابِ ، فقـالوا هـاءك))[1] ؛ لِمَـا أنهـا ليسـتْ بموضوعةٍ للخطابِ ، وإنْ عاملوها معاملته ، فجاز الجمعُ بينهما ؛ لهـذا التـأويلِ ، فكذا فيما نحن فيه،ثم الخليل وسيبويه يختاران[2] في بابِ ((يا زيدُ والحارثُ)) الرفعَ.

وأبو عمرو ويونس[3] يختاران النصب .

وأبو العباس[4] ، إنْ كانتْ اللامُ كاللامِ في الجنسِ[5] ، فهو مـع الخليـلِ ، وإلاَّ فمعَ أبي عمروٍ .

وقوله : ((إلا البدلِ منصوبٌ ؛ لأنه مستثنى من كلامٍ موجبٍ ، وهو قولـه : ((إذا أفردتْ حُمِلَتْ على لفظه ومحلِّه ، يعني في البدلِ لا يجوزُ الحملُ على المحلِّ ؛ لأنَّ البدلَ في حكمِ تكريرِ العاملِ ، بدليـلِ أنـه قـد جـاءَ صريحاً في قولـه تعـالى : ﴿ لِلَّذِينَ[6] ٱسْتُضْعِفُوا۟ لِمَنْ ءَامَنَ مِنْهُمْ ﴾[7] ، وقد كُررَ العاملُ في ((لمنْ آمنَ)) ؛ وهو بدلٌ ، ونحو : زيدٌ وعمروٌ من المعطوفاتِ ، يعني به كـلَّ معطـوفٍ ((أمكـنَ أنْ يدخلَ عليه حرفُ النداءِ ، وهو العاري عن اللامِ ، لم يجزْ في هذين التـابعينِ ، أيْ : البدلُ ، ومثلُ هذا المعطوف))[8] من بـينِ سـائرِ توابـعِ المنـادى المفـردةِ إلا / [٧٩ / أ]

---

(١) ما بين القوسين ساقط من ب .
(٢) ينظر هذه المسألة في الكتاب ٢ / ١٨٤ – ١٨٧ .
(٣) هو يونس بن حبيب الضبي بالولاء أبو عبد الرحمن ، ويعرفُ بالنحوي . كان إمام نحاةِ البصـرةِ في عصره ، وهو من قرية جَبُّل بفتح الجيم وضم الباء المشددة على دجلة بين بغداد وواسط هو أعجمي الأصل ، أخذ عنه سيبويه والكسائي والفراءَ ، وغيرهم من الأئمة .
أخباره في : طبقات النحاة للزبيدي ص ٤٨ ؛ والمزهر ٢ / ٢٣١ ؛ ومراتب النحويين ص ٤٤ ؛ أخبار النحويين البصريين ص ٥١؛ وإنباه الرواة ٦٨/٤، ٧٢؛ ومعجم الأدباء ٦٤/٢٠ – ٦٧ .
(٤) ينظر المقتضب ٤ / ٢١٢ ؛ والأصول في النحو ١ / ٣٣٦ .
(٥) في ب : ((كلام الجنس)) .
(٦) في الأصل : ((الذين)) .
(٧) من الآية (٧٥) من سورة الأعراف .
(٨) ما بين القوسين ساقط من ب .

الضمُّ ؛ لأنَّ حكمهما حكمُ المنادى بعينه ، لأنهما منتصبان[1] ؛ لدخولِ حرفِ النداءِ عليهما ، بخلافِ نحو : الطويلُ ، فإنَّ اشتمالهُ على اللامِ يدفعُ تهيؤه ؛ لدخولِ حرفِ النداءِ عليه ، « ونحوه : والحارثُ من الأعلامِ ، وكذلكَ « يا تميمُ أجمعونَ » فإنَّ كونهُ توكيداً مما يدفعُ تهيؤهُ بدخولِ حرفِ النداءِ عليه »[2] ، وكذلكَ يا غلامُ بشرٌ ، فإنَّ كونه عطفَ بيان يدفعُ تهيؤه ، وقوله : « **يقول**[3] **يا زيدُ زيدُ** »[4] نظيرُ البدلِ ، فإنْ قيلَ : إنَّ زيدًا الثاني في رأيتُ زيداً زيداً تأكيدٌ .

فما بالهُ يقولُ : إنه في يا زيدُ زيدٌ بدل ؟ قلنا : ما ذكرتْ إخبار ، وفيه يجري التسامحُ والتجوزُ ، فجازَ أنْ يقعَ زيدٌ الثاني فيه تأكيداً إيذاناً بألاَّ تسامُحَ في الأولِ ، بخلافِ النداءِ ؛ لأنه لا مدخلَ للتسامح فيه ؛ لأنَّ المنادِي لا ينادي[5] شخصاً إلا بعدَ أنْ تشبثَ بذلكَ الشخصُ أمرٌ يدعو المنادي ويحثه على أن يناديَه ، ولا يتساهلُ في النداءِ ؛ لأنَّ الإنسانَ لا يتساهلُ في مصلحةِ نفسِه ؛ لما أنَّ في تساهله وتوانيهِ عرضةَ فوتِ مباغيهِ ، وقوله « **فإذا أضيفَ فالنصبُ** »[6] ينصرفُ إلى جميعِ التوابعِ التي لا يفرق[7] فيها الحكم إذا أُفردتْ ، وأمَّا إذا أضيفتْ فحكمُ التوابعِ كلها النصبُ .

أمَّا الصفةُ فهي كالجزءِ الأخيرِ من الموصوفِ ؛ بدلالةِ امتناعِ تقدمها عليه ، كما يمتنعُ تقدمُ اللامِ على الراءِ والجيمِ في رجل ، وفي المنادى المضافِ النصبُ ، فكذا في الصفةِ المضافةِ ، بل أولى، وهذا لأنَّ النصبَ في المنادى المفردِ المعرفةِ كانَ ثابتاً تقديراً لا لفظاً ، وفي صفةِ[8] المفردِ كان ثابتاً لفظاً ، لكنْ بطريقِ الجوازِ لا

---

(١) في الأصل : « منهبتان » والمثبت من ب .

(٢) ما بين القوسين ساقط من ب .

(٣) في ب : « يقول » ساقط .

(٤) المفصل ص ٣٨ .

(٥) في ب : « لا ينادي » ساقط .

(٦) المفصل ص ٣٨ .

(٧) في الأصل : « يفرق » .

(٨) في الأصل : « له صفته » .

بطريقِ اللزومِ ، نحو : يا زيدُ الظريف ، والمنادى إذا كانَ مضافاً ترقَّى أمرُ النصبِ فيهِ إلى لزومِ ظهورهِ في اللفظِ فناسبَ أنْ يلزمَ ظهورُه في الصفـةِ المضافـةِ بـالطريقِ الأولى ؛ لأنَّ النصبَ التقديريَّ أدنى من النصبِ الجائزِ ظهورُه ، وقـد ترقّـى أمـرُه مع أنه[1] أدنى سبب الإضافةِ فما ظنُّكَ في ترقي الأعلى بسببها ؟ ولـذا قـال « **يا زيدُ ذا الجمَّةِ** »[2] وعليه قوله :

أَزَيْـدُ أَخَـا وَرْقَـاءَ إنْ كُنْـتَ ثَائِـراً فَقَـدْ عَرَضـتْ أَحْنَـاءُ حَـقٍّ فَخَاصِـمِ[3]

الثائرُ : هو الذيْ لا يبقي على شيءٍ حتى يدركَ ثـأرهُ ، مـن ثـأرت القتيـلَ ، أيْ : قتلتَ قاتله .

عرضتُ ظهري : يقالُ : هو من " أحناءِ[4] " الناسِ ، إذا لم يعلمْ من هو .

الجمَّةُ بالضم : مجتمعُ شعرِ الرأسِ ، وهي أكثرُ من الوفرةِ ، والتأكيدُ كالصفةِ ، فلم يجزْ فيه عنـدَ الإضافـةِ إلا النصـبُ ، فعليـكَ أنْ تقـولَ : « يـا خـالدَ نفسـه » بالنصبِ ، وكذا يـا تميـمَ كلكـم ، بـالنصبِ ، والخطـابِ ؛ ليـنزلَ المنـادى منزلـةَ المخاطبِ ، أو كلهم به أيْ : بالنصبِ ، وبالغيبةِ ، ذهاباً إلى أنَّ المنادى ليس بعلـمٍ للخطابِ في الأصل .

ألا ترى أنَّ زيداً ليس بموضوعٍ للخطابِ كالكافِ وأنتَ ، فلا يلزمُ أنْ يُعْدَلَ به عن أصله ، وهذا يوافقُ ما ذكرنا مـن جـوازِ وصـفِ المنـادى المضمـومِ النـازلِ منزلةَ الضميرِ ، مع امتناعِ وصفِ المضمراتِ .

---

(١) في ب : « أنه » ساقط .

(٢) المفصل ص ٣٨ .

(٣) البيت بدون نسبة في الكتـاب ٢ / ١٨٣ ، ١٨٤ ؛ وفي المفصـل ص ٣٨ ؛ واللمـع ص ١٧١ ؛ وابن يعيش ٢ / ٤ ؛ واللسان ١٤ / ٢٠٤ " حنـا " ، وفي النسـختين " أفنـاءَ " بـدل " أحنـاء " و" سعد " بدل " حق " وفي جميع المصادر الآنفة الذكر " أحناء حق " .

(٤) أحناء الناس : أيْ : أشْـفقهُم عليـكَ ، وحنوتُ عليـه أيْ : عطفـتُ . الصحاح ٦ / ٢٣٢١ « حنا » .

والبدلُ أمره ظاهرٌ ، فإنهُ في حكمِ تكريرِ العاملِ ، فكانَ قولـه : ((يا بشرُ صاحبَ عمرو)) في التقدير : / ((يا بشر يا صاحبَ عمرو)) ، فلا يجوزُ في [٧٩ / ب] صاحبِ عمرٍو إلا النصبُ ، كما لا يجوزُ غيرهُ في : ((يا عبدَ الله)) ، وقوله : ((أيا عبدَ اللهِ)) عطفُ بيانٍ ، وعبدَ اللهِ عُطِفَ بحرفٍ .

((**والوصف " بابنٍ " ، و" ابنةٍ "**))[1] إلى آخره .

هذه المسألةُ من عجائبِ المسائلِ ، وذلكَ أنَّ الصفةَ أبداً تتبعُ الموصوفَ ، وهنا على العكس ، وسببهُ أنَّ الأولَ من حيثُ المعنى تبعٌ للثاني ، إذْ الثاني مشتملٌ على وجودِ الأولِ ، وهو[2] تولده من شخصٍ معنىً ، فيتبعُ اللفظُ اللفظَ تطبيقاً للفظِ بالمعنى، وهذا كما حركوا في المصادرِ " فَعَلاَنَ " نحو: " النزوانِ "[3]، دلالةً على معناه التحركِ ، وحاصلهُ أنَّ المنادى المضمومَ العلمَ الموصوفَ[4] بـ" ابنٍ " مضافٍ إلى علمٍ أو بـ" أبنةٍ " ، هي كذلكَ كـ((يا زيدُ بن عمروٍ ، ويا هندُ ابنة عاصمٍ)) ، يُبنيان على الفتح ؛ لأنَّ الفتحةَ من جنسِ ما يستحقهُ المنادى في الأصلِ ؛ لأنَّ[5] أصلهُ النصبُ ، ولا فصلَ بينهما وبين النصبِ في اللفظِ ، وهي حركةُ للابنِ في حالةِ الإعرابِ ؛ لأنَّ المنادى المضافَ منصوبٌ ، والضمةُ ليستْ بملتبسةٍ بالابنِ المضافِ بوجهٍ .

دعِ الكسرةَ فهي أجنبيةٌ لا التباسَ لها لا في المنادى ، ولا بالابنِ لا إعراباً ولا بناءً ، فيكونُ بناؤهما على الفتحِ أولى ، فإنْ قيلَ : ما الموجبُ لبنائهما على الفتح ؟ قلنا : هو أنَّ " الابنَ " مع المنادى كشيءٍ واحدٍ ؛ لأنَّ " الابن " لا ينفكُّ عن

---

(١) المفصل ص ٣٨ .

(٢) في ب : ((وهي)) .

(٣) النَّزوانُ : مصدر " نزا " وهو الوثب أي : وقوع الحيوان على أنثاه . الصحاح ٦ / ٢٥٠٧ " نزا " .

(٤) في الأصل : ((إذا وصف)) والمثبت من ب .

(٥) في ب : ((لأن)) ساقط .

كونه ابناً لأبيه ، كما أنَّ " الأبَ " لا ينفكُّ عن كونه أباً له ، فكانَ الابنُ صفةً لازمةً للمنادى .

والصفةُ مع الموصوفِ بمنزلةِ شيءٍ واحدٍ ، من حيثُ المعنى ، فَنُزِّلا منزلةَ شيءٍ واحدٍ كجزئيْ خمسةَ عشرَ مبنيانِ على الفتحِ ، كما أنَّ جزئيْ " حضرموتَ "(١) بُنيا عليه ، وهذا المعنى يقتضي أنْ تكونَ تلكَ الحركةُ في " الابنِ " حركةَ بناءٍ أيضاً كفتحةِ التاءِ في " حضرموتَ " ، وقالَ بعضهم : إنَّ حركةَ الابنِ حركةُ إعرابٍ(٢) ، لا حركةَ بناءٍ ، وإنْ اقتضى تنزلهما منزلةَ حركةِ " حضرموتَ " ومَفْرَعُ(٣) هذا القائلِ إلى أنَّ المصنفَ شَبَّهَ هذا بامرئٍ ، فكما لا يشكُّ أحدٌ في أنَّ حركةَ الهمزةِ من امرئٍ حركةُ إعرابٍ .

كذلكَ لا يشكُّ في أنَّ حركةَ " الابنِ " حركةُ إعرابٍ ، ثم إنما آثروا فتحَ المنادى لتحصلَ الخفةُ ، وعلتها كثرةُ اللفظِ والاستعمالِ .

أمَّا كثرةُ اللفظِ فلأنه كلماتٌ متعددةٌ في حكمٍ واحدٍ .

وأمَّا كثرةُ الاستعمالِ فلأنَّ ذكرَ الابنِ مضافاً إلى العَلَمِ صفةٌ أكثرُ من ذكرهِ مضافاً على غيرِه ، فلما كثرَ من هذين الوجهين آثروا الخفةَ بالفتحِ ؛ لأنَّ الفتحة(٤) أخفُّ من الضمةِ ، ولأنَّ فيها إتباعاً وفيه خفةٌ دونَ مخالفةِ الحركتينِ ، مع ما ذكرنا من كونِ الفتحِ شبيهاً بالنصبِ ، فكانتْ حركةُ " دالِ " زيدٍ حالةَ الإتباعِ ليستْ ببنائيةٍ ، ولا إعرابيةٍ ولكنها حركةٌ إتباعيةٌ ، فإنْ قيلَ : لِمَ لمْ تتبعْ حركةُ الابنِ حركةَ زيدٍ ؟ قلنا : لأوجه : أحدُها : أنَّ الابنَ مضافٌ ولا يجوزُ فيه إلاَّ النصبُ ، والثاني أنَّ في إتباعِ حركةِ الابنِ حركةَ زيدٍ إيثارَ الأثقلِ على

---

(١) حضرموت : ناحية واسعة في شرقي عدن تقرب من البحر وحولها رمال كثيرة تعرف بالأحقاف وبها قبر هود عليه السلام . ينظر معجم البلدان ٢ / ٢٦٩ ، ٢٧٠ .

(٢) في الأصل : « للإعراب » والمثبت من ب .

(٣) والمفرعُ : الطويل من كل شيءٍ . اللسان ٨ / ٢٤٧ " فرع " .

(٤) ينظر أن الفتحة أخف الحركات : الكتاب لسيبويه ٤ / ١٦٧ ، ١٨٨ ؛ وأسرار العربية ص ٧٨ .

الأخف ، فإنَّ الضمةَ أثقلُ من الفتحةِ . والثالثُ أنَّ في ذلـكَ الإتبـاعِ يـلزمُ إتبـاعُ الحركةِ / الإعرابيةِ للحركةِ البنائيةِ ، وهو خلافُ المعقولِ ؛ لأنَّ الحركـةَ الإعرابيـةَ [٨٠ / أ] أقوى ؛ لدلالتها على المعنى دون الحركةِ البنائيةِ ، فإنْ قيل : فهلاَّ سـوغوا الإتبـاعَ إذا لم يقعْ " الابنُ " بينَ علمين ، كما في ((**يا زيدُ ابنُ أخينا**))[١] قلنا : القياسُ لا يسوغُه إلا في كلمةٍ واحدةٍ ، نحو : منحدرُ الجبلِ ، إلا أنَّ تسويغهُ فيما سبقَ ؛ لمـا ذكرنا من تنزلِ الكلمتينِ منزلةَ كلمةٍ واحدةٍ ؛ لفرطِ الاتحادِ وشدةِ الاتصالِ ؛ لأنَّ الابنَ وصفٌ لا ينفكُّ في نحو ((**يا زيدُ بنُ عمرو**))[٢] وبخلافِ قولكَ : ((يا زيـدُ ابنُ أخينا)) ؛ لأنَّ زيداً ينفكُّ من أنْ يكونَ " ابنُ أخٍ " .

ألا ترى أنه يجوزُ أنْ يكونَ ابناً ولا يكون ابنَ أخٍ لأحدٍ .

وأما لا يجوزُ أنْ يكونَ هو باسمِ زيد وعمروٍ ، وليس هو بابن لأحـدٍ ، فلمـا لْم يكنْ ((زيدٌ بنُ أخينا)) مثلَ : ((زيدٍ بن عمروٍ)) في شدةِ الاتصـالِ والاتحـادِ ، لم يلزمْ من بناءِ يا زيدُ بنُ عمروٍ ، بناءُ ((يا زيدُ ابنُ أخينـا)) ، ثـم ظاهرُ كـلامِ المصنفِ يدلُّ على تحتمِ الفتحِ في المنادى إذا وقعَ بعده " ابن " بـينَ علمـين ، وهـو قولُ بعضِ[٣] النحويين ، والصوابُ أن ذلك ليس بمتحتم ، فلعله تركَ ذكرَ عـدمِ[٤] التحتمِ إمَّا لأنَّ فتحَ المنادى وهو الأفصحُ ، وإمَّا لأنَّ عـدمَ التحتـمِ كـالمعلومِ ؛ لأنَّ علةَ[٥] انضمامِ المنادى في نحو : ((يا زيدُ بنُ عمروٍ)) موجودةٌ ، فيكـونُ المقتضـى لجوازه موجوداً ، هكذا ذُكِرَ في المقتبس[٦] ، ثـم وجـدتُ هـذه الروايـةَ منصوصـةً

---

(١) المفصل ص ٣٨ .

(٢) المفصل ص ٣٨ .

(٣) ينظر شرح الكافية للرضي ١ / ٣٧٢ ؛ وارتشاف الضرب ٣ / ١٢٢ ؛ والمسـاعد ٢ / ٤٩٤ ؛ والهمع ٣ / ٥٣ ، ٥٤ .

(٤) في ب : ((عدة)) .

(٥) في ب : ((على)) .

(٦) ينظر المقتبس لوحة ٧٦ / أ .

في الكشافِ[١] في المائدةِ في قوله تعالى : ﴿ إِذْ قَالَ ٱلْحَوَارِيُّونَ يَٰعِيسَى ٱبْنَ مَرْيَمَ ﴾[٢] فقالَ : " عيسى " في محلِ النصبِ[٣] على إتباعِ حركتهِ حركةَ الابنِ ، كقولك : ((يا زيدُ بنُ عمروٍ)) وهي اللغةُ الفاشيةُ ، ويجوزُ أنْ يكونَ مضموماً ، كقولك : ((يا زيدُ بنُ عمرو)) بالضم ، والدليل عليه[٤] قوله :

* أَحَارِ بنُ عمرو كأني خَمِرْ *[٥]

لأنَّ الترخيمَ لا يكونُ إلاّ في المضمومِ ، كذا ذكر فيه الخمر التي ضربتهُ الخمار ، واعتلَّ من شُربِ الخمرِ ، والإتباعُ في " ابنمٍ " ، وامريءٍ إنما كانَ ؛ لأنَّ الميمَ زيدتْ على " ابنٍ " وكانَ الإعرابُ يقعُ على آخرِ " ابنٍ " ، فلما ألحقوا به ميماً أُعربت الميم[٦] ؛ لأنها هي التي وقعتْ طرفاً ، وأعربتْ ما قبلها أيضاً بطريقِ الإتباعِ ؛ لأن الميمَ تسقطُ ، فيرجعُ الإعرابُ إلى النونِ ، فمعنى " ابنٍ " و" ابنمٍ " واحدٌ فلم يتغيرْ معناهما بزيادةِ الميم وطرحها .

قال الكميتُ[٧] بنُ زيد الأسدي :

---

(١) ينظر الكشاف ١ / ٦٩٢ .

(٢) من الآية (١١٢) من سورة المائدة .

(٣) ينظر النصب والرفع في : معاني القرآن للفراء ١ / ٣٢٦ ؛ ومعاني القرآن للزجاج ٢ / ٢٢٠ .

(٤) في ب : ((على)) .

(٥) هذا بيت من الرجز لامريء القيس ، وقيل لربيعة بن جشم اليمني . وبعده :

* ويعدُو على المرْءِ ما يأْتمِرْ *

ينظر ديوان امريء القيس ص ١٥٤ ؛ وينظر الكشاف ١ / ٦٩٢ ؛ واللسان ٤ / ٢٥٤ "خمر".

(٦) في الأصل : ((الميم)) ساقط والمثبت من ب .

(٧) هو الكميت بن زيد بن خنيس الأسدي أبو المستهل شاعر الهاشميين من أهل الكوفة اشتهر في العصر الأموي ، وكان عالماً بآداب العرب ولغاتها وأخبارها وأنسابها توفي سنة ١٢٦ هـ .

أخباره في : الشعر والشعراء ٢ / ٥٨٢ ؛ ومعجم الشعراء ص ١٧٠ ؛ وسمط اللآليء ص ١١ ؛ والخزانة ١ / ٦٩ - ٧١ ؛ والأعلام ٥ / ٢٣٣ .

ومنا[١] لقيطٌ[٢] وأبنماهُ وحَاجِبٌ ... يُؤَرِّثُ نيرانَ المكارمِ لا المُخْبِي[٣]

فلقيطٌ اسمُ رجلٍ ، والحاجبُ حاجبُ[٤] بنُ زرارةَ التَّميمي وابنماه أيْ : ابناه أَرَّثَ النارَ أيْ هيجها وأوقدها ، خبتْ النارُ أيْ : طفئت[٥] وأخبيتها أنا ، وقالوا: في غيرِ النداءِ أيضاً أيْ : لم يتبعوا الأولَ الثانيَ إذا لم يقعْ الثاني وهو " الابنُ " بين علمين ، وأتبعوا الأولَ للثانيَ ، إذا وقعَ الثاني بين علمينِ ، كما كانَ هذانِ الحكْمَانِ في المسألة الأولى ، لكن الإتباع هنا في حق سقوطِ التنوين ، لا في حق إتباعِ حركةِ الأولِ حركةَ الثاني ، والعلةُ في فروعِ التخفيفِ بالحذفِ ، غيرُ العلةِ القائمةِ في صورةِ النداءِ ؛ إلا أنَّ التخفيفَ هناكَ قلبُ الضمةِ فتحةً ، والتخفيفُ هنا حذفُ التنوينِ ، وأما / همزةُ " ابنٍ " فتحذفُ خطًّا ، حيثُ يحذفُ التنوينُ ، [٨٠ / ب] وإنما مُثِّلَ بلفظِ هذا في قوله : هذا زيدُ بنُ أخينا[٦] ، (وما يتصلُ به ؛ لأنَّ كونَ " ابنٍ " وصفاً للخبرِ فيكونُ الكلامُ مشتملاً على الإسنادِ المفيد ، ولولا هذا لما حَصَلَتِ الإفادةُ بمجردِ الموصوفِ والصفةِ ، وليظنَّ ظانٌّ إنَّ زيداً مبتدأٌ ، و" ابنُ أخينا " خبره ، وحينئذٍ لا يكونُ وصفاً ، والكلامُ في الصفةِ ((هذا زيدٌ بنُ أخينا)))[٧] ، بالتنوينِ ، و" زيدُ بنُ عمرٍو " بدونِ التنوينِ ، وكذا في الجر

---

(١) في ب : ((ميا)) .

(٢) لقيط : اسمُ رجل . ينظر اللسان ٧ / ٣٩٤ " لقط " .

(٣) هذا البيت للكميت بن زيد الأسدي وهو في ديوانه ١ / ١٢٥ ؛ والمقتضب ٢ / ٩٣ ؛ واللسان ١٤ / ٢٢٣ " خبا " ؛ وبلا نسبة في جمهرة اللغة ص ١٣٠٨ ، وفي بعض المراجع بدل " لقيط " ضرار ، وبدل " يورث "، " مؤجج " .

(٤) هو حاجب بن زرارة بن عدس الدارمي التميمي من سادات العرب في الجاهلية كان رئيس تميم في عدة مواطن . أدرك الإسلام وأسلم وبعثه النبي – ﷺ – على صدقات بني تميم فلم يلبث أن مات سنة ٣ هـ .

أخباره في : الإصابة ١ / ٢٧٣ ، ٢ / ١٨٧ ؛ والأعلام ٢ / ١٥٣ .

(٥) في ب : ((أيْ : أطفئت)) .

(٦) ينظر المفصل ص ٣٨ .

(٧) ما بين القوسين ساقط من ب .

والنصبِ ؛ لأنَّ الموصوفَ مع " الابنِ " الواقعِ بينَ علمينِ بمنزلةِ شيءٍ واحـدٍ ؛ لما بينهما من شدةِ الامتزاجِ التي ذكرناها[1] ، ووسطُ الاسمِ ليس من (مظانِّ صحةِ دخولِ التنوينِ ، وهذا حكمٌ تحقيقـيٌّ أوجبَهُ وقـوعُ " الابـنِ " بـين علمـين صفـةً وإنْ لم يكنْ من)[2] بابِ النداءِ ؛ لكونه أشبهَ[3] الحكـمَ الحقيقـيَ[4] السـابقَ ذكـرُه ، في نحو : « يا زيدُ بنُ عمـرٍو » ، غيرَ أنَّ الحكمَ هنا حـذفُ التنويـنِ ، والضمُّ ثم الفتحُ .

هذا إذا وقعَ " الابنُ " صفةً ، وإنْ وقعَ خبراً فلا بـدَّ مـن التنويـنِ ، وإنْ وقـعَ بين علمين ؛ إذْ ليسَ بينَ المبتدأِ والخبرِ مـا بـينَ الصفـةِ والموصـوفِ ، مـن فـرطِ[5] الامتزاجِ ، وقد جاءَ على القياسِ المهجُورِ ، قولُه[6] :

جاريةٌ من قيسٍ بنِ ثَعْلَبَةْ[7]

كريْمةٌ أخوالُها والعَصَبَةْ[8]

قَبَّاءُ ذاتُ سُرَّةٍ مقعَّبَهْ

ممكورَةُ الأعْلَى رداحُ الحَجَبَهْ

كأنها حِلْيَةُ سَيْفٍ مُذْهَبَهْ

---

(١) في ب : « ذكرها » .

(٢) ما بين القوسين ساقط من ب .

(٣) في ب : « لشبه » .

(٤) في ب : « التحقيقي » .

(٥) في الأصل : « فرط » ساقط والمثبت من ب .

(٦) في ب : « شعر » ساقط .

(٧) هذا الرجز للأغلب العجلي ، وينظر الشاهد في : الكتاب ٣ / ٥٠٦ ؛ والمقتضـب ٢ / ٣١٥ ؛ ومعاني القرآن للفراء ١ / ٤٣٢ ؛ والخصائص ٢ / ٤٩١ ؛ وآمالي ابـن الشـجري ١ / ٣٨٢ ؛ والخزانة ١ / ٣٣٢ ، والبيت الرجز من هذه الأبيات هو :

*** جارِيَةٌ من قَيْس بن ثعلبه ***

(٨) في الأصل : « والصعبة » وهو تحريف والمثبت من ب .

قيسُ بنُ ثعلبة(١) : قبيلةٌ عظيمةٌ .

والقَبَّاءُ : التي ضمرَ بطنهَا .

و" المقعبةُ " : السُّرَّةُ التي دخلتْ في البطن ، وغمضتْ فعلاً ما حولها ، فصار موضعها كأنه قعبٌ(٢) أيْ : قدحٌ صغيرٌ من خشب .

والممكورةُ : المطويةُ الخلقِ ، وأرادَ بالأعلى بطنها وما يليه .

والرَّدَّاحُ(٣) : الثقيلةُ الضخمةُ .

والحَجبةُ(٤) : رأسُ الوركِ أراد أنْ عجيزتها ثقيلةٌ ضخمةٌ كأنها حليةُ سيفٍ في بريقها وحسنها .

وأما سقوطُ التنوينِ في قوله تعالى(٥) : ﴿ وَقَالَتِ ٱلْيَهُودُ عُزَيْرٌ ٱبْنُ ٱللَّهِ ﴾(٦) .

مع أنَّ ابنَ اللهِ خبرٌ على قراءةِ(٧) من قرأ به ، لكونِ " عزيرٌ " غيرَ منصرفٍ ، لا لكونهِ تبعاً للثاني ، وقيلَ: فيه وجهٌ آخرُ ضعيفٌ، وهو أنْ يكونَ الخبرُ محذوفاً .

أيْ : قالتْ اليهودُ : عزيرُ بنُ اللهِ معبودنا ، فكان ابنُ صفةً .

والمنادى المبهمُ شيئان ، قالَ الإمامُ عبدُ القاهر : « معنى المبهم هنا أنه لا يدلُ على جنسِ المقصودِ »(٨) ،(٩) كقولكَ : « **يا أيها الرجلُ** »(١٠) أيْ : منادى

---

(١) قيس بن ثعلبة : هو قيس بن ثعلبة بن عِكَابَة من بني بكر بن وائل جد جاهلي بنوه سعد ، وتيم ، وعباد ، وصبيعة بطون منها مشاهير .
أخباره في : الأعلام ٥ / ٢٠٥ .

(٢) ينظر اللسان ١ / ٦٨٣ " قعب " .

(٣) ينظر اللسان ٢ / ٤٤٧ " ردح " .

(٤) ينظر اللسان ١ / ٢٩٩ " حجب " .

(٥) تعالى سقط من ب .

(٦) من الآية (٣٠) من سورة التوبة .

(٧) ينظر السبعة ص ٣١٣ ؛ والحجة ص ٣١٦ ؛ والبحر ٥ / ٤٠٢ ؛ اتحاف فضلاء البشر ٢ / ٨٩ .

(٨) ينظر التلخيص في شرح الجمل ص ١٣٢ .

(٩) في الأصل : « قوله » والمثبت من ب عدم إثباتها وهو الصحيح .

(١٠) المفصل ص ٣٩ .

مفردٍ معرفةٍ وهاءٍ مقحمةٍ للتنبيه ، والرجل صفةٌ لـه ، ولا يجـوزُ فيـه غـيرُ الرفـعِ ؛ لأنه هو المقصودُ بالنداءِ ، وهذا عندَ عامةِ المحققينَ .

وأمَّا أبو عثمــانَ المـازنيُّ ، فقـدْ جـوَّز فيـه النصـبَ[1] قياسـاً علـى ((يـا زيـدُ الظريفَ)) ، وهو ليس بشيءٍ ، وتحقيقه أنهم أرادوا أنْ ينادوا المعـرَّفَ[2] بـاللامِ ، واجتماعه مع حرفِ النداءِ ممتنعٌ ، فتوسلوا إلى ذلك بـ" أيٍّ "، كما جعلوا " ذو " و" الذيْ " صلتين إلى الوصفِ بالأجناسِ ، ووصفُ المعارفِ بالجملِ فـوزانُ ((يـا أيها الرجلُ)) وِزَانُ ((يا زيدُ الظريفُ)) إلاَّ أنَّ " أيّاً " لا يستقلُّ اسـتقلالَ زيـدٍ ؛ لأنهُ يقالُ : يا زيدُ ، ولا يقالُ : يا أيُّ ، فلم ينفكَّ عن الصفةِ ، فلمَّا كانَ كذلكَ اشتدَّ اتصالُ الصفةِ به فصارَ / هو واسمُ الجنسِ الذي هو صفةٌ لـهُ في حكـمِ اسـمٍ [٨١ / أ] واحدٍ ؛ بسببِ زيادةِ الاتصالِ بينهما ؛ فلذلك اقتضـى القيـاسُ أنْ يكـونَ إعـرابُ الصفةِ مشاكِلاً للفظِ الموصـوفِ ، حتـى يكـونَ اتحادُ اللفظـينِ دليـلاً علـى اتحـادِ المعنيين ، وفي النصبِ خلافُ الاتحادِ ، ومـن الدليـلِ علـى كـونِ صفـةِ المبهـمِ مـع المبهمِ[3] كأنها شيءٌ واحدٌ

امتناعُ مررتُ بهذا في الدارِ الكريم ، وجوازُ مررتُ بزيدٍ في الدارِ الكريم ،

كذا ذكره في شرحِ ابنِ الحاجب في ((يا أيها الرجلُ))[4] .

لطيفةٌ إعرابيةٌ هي : أنَّ أصلَهُ أنْ يقـالَ ((يـا أيـه الرجـلِ)) ، بالإضافـةِ لمـا في " أي " من لزومِ الإضافةِ ، لكنَّ إضافته إلى المفردِ المعرفِ ممتنعةٌ ، على ما سـيأتي - إنْ شاءَ الله تعالى - فَعُدِل عن الإضافةِ إلى الوصـفِ ؛ لأنَّ كـلاً منهمـا للبيـانِ والتوضيح ، ثم أقحمتْ هاءٌ جبراً ؛ لما ذهبَ عنه عنْ صورةِ الإضافةِ ، وقيلَ : إنما أُقحمتْ كلمةُ التنبيهِ لأمرين : معـاضدةُ حـرفِ النـداءِ وتـأكيدِه ؛ لأنَّ في حـرفِ

(١) ينظر شرح الرضي على الكافية ١ / ٣٧٥ ؛ والهمع ٣ / ٥٠ .

(٢) في ب : ((بلام التعريف)) .

(٣) في ب : ((مع المبهم)) ساقط .

(٤) ينظر شرح الإيضاح لابن الحاجب ١ / ٢٦٠ .

النداءِ تنبيهاً معنىً ، فناسبَ تأكيده بحرفِ التنبيه ، وكونه عوضاً عما استحقهُ ، " أيّ " : من الإضافة ، والفرق بين أيٍّ واسمِ الإشارةِ أنه لا يمكنُ في اسمِ الإشارةِ : أنْ يستغنى عن الوصفِ ، بألاَّ يكونَ هناكَ إلا حاضرٌ واحدٌ[1] في " أيٍّ " ، لا يتصورُ الاستغناءُ عن الصفةِ ضرورةً ، ولكنْ مع هذا لا يجوزُ في صفتها إلاَّ الرفعُ ؛ لما ذكرنا أنَّ المقصودَ من النداءِ هو الصفةُ ، وأنَّ الصفةَ بمنزلةِ الموصوفِ ؛ بسببِ شدةِ الاتصالِ بينهما ، فإنْ قيلَ : فما تقولُ: في صفةِ صفةُ "أيٍّ"؟ قلنا: لا يجوزُ فيها إلاَّ الرفعُ، مفردةً كانتْ أو مضافةً؛ لتعيُّنِ الرفعِ للموصوفِ ، وذلكَ نحو : ((يا أيُّها الرجلُ الظريفُ)) ، و((يا أيها الرجلُ ذُو الجُمَّةِ)) ،

و * **يا أيُّها الجاهِلُ ذو التَّنَزِّي** *[2] .

قوله : ((يا أيهَذا)) ، اعلم أنَّ اسمَ الإشارةِ مستكرهٌ نداؤه ؛ لأنهُ بينَ ما هو شائعُ النداءِ وهو المظهرُ ، وبينَ ما هو ممتنعُ النداءِ وهو المضمرُ ، وهذا ؛ لأنَّ المظهرَ للغائب كـ" زيدٍ " و" رجلٍ " ، والمضمرُ للقريبِ كذا ؛ ولذا قالوا : الضمائرُ أعرفُ المعارفِ ؛ لأنها بمنزلةِ وضعِ اليدِ ، واسمِ الإشارةِ ؛ لما هو[3] بعيدٌ[4] منه فيسوغُ[5] نداؤهُ مع استكراهٍ ؛ نظراً إلى طرفيهِ ؛ لأنَّ أحدهما : يمنعُ النداءَ ، والآخر : يُسَوِّغُهُ ، فلما كانَ كذلكَ أتى بـ" أيٍّ " ، وجعلَ وصله إلى ندائه ، – على ما ذكرنا – في نداءِ المعرَّفِ باللامِ ، فإنْ قيلَ : فما وجهُ تعيينِ " أيّ " للوصلةِ ؟ قلنا : لأنها أشدُّ امتزاجاً من غيرها ، معَ دلالتها على الذاتِ .

---

(١) في ب : ((واحد)) ساقط .

(٢) التنزي : تسرع الإنسان إلى الشر . ينظر اللسان ١٥ / ٣٢٠ " نزى " وهذا البيت من الرجز ، وهو لرؤبة بن العجاج في ديوانه ص ٦٣ ، وينظر هذا الرجز والشاهد فيه : الكتاب لسيبويه ٢ / ١٩٢ ؛ والمقتضب ٤ / ٢١٨ ؛ والأصول في النحو ١ / ٣٣٧ ، ٣٧٥ ؛ وتحصيل عين الذهب ص ٣٠٩ .

(٣) في ب : ((هو)) ساقط .

(٤) في ب : ((بعد)) .

(٥) في الأصل : ((فليسوغ)) والمثبت من ب .

ألا ترى أنها إذا أضيفتْ إلى اثنين ، أوْ جماعةٍ تكونُ هي واحداً مما أضيفتْ إليه ، ودلالتها على الذاتِ ظاهرةٌ ، وما نحن فيه من المقامِ يقتضي هذين المعنيين : وهما شدةُ الامتزاجِ ، والدلالةُ على الذاتِ ، فناسب أن تعينَ هي للوصلةِ :

* أَلاَ أَيُّهَذَا البَاخِعُ الوجْدُ نَفْسَهُ[1] *

في الوجدِ : الرفعُ والنصبُ ، فالرفعُ على تقديرِ : يا أيُّها الذي بخعَ الوجدُ نفسه ، والنصبُ على تقديرِ بخعَ نفسه وجداً ، فالفاعلُ في الأولِ " الوجدُ " ، وفي الثاني الضميرُ المستكنُّ في الباخعِ ، والوجدُ : مفعولٌ لهُ .

وأما ما يقعُ في بعضِ تصحيحاتِ النسخِ من جرِّ الوجدِ على أنَّ الباخعَ مضافٌ ، فليسَ بصحيحٍ (كذا في المقتبس[2] ، وذكرَ في الإقليدِ ، ويروى بالجر بالإضافةِ اللفظيةِ ، كما في الحسنِ الوجهِ)[3] ، وتمام البيتِ :

لِشَيْءٍ نَحَتْهُ عَنْ يَدَيْهِ المَقَادِرُ *

وبعده :

وَكَائِنِ[4] تَرَى مِنْ رَشْدَةٍ في كريْهَةٍ ومن غَيَّةٍ تُلْقَى عليه الشَّرَاشِرُ[5]

بخعَ نفسَهُ بخعاً أيْ : قتلها غماً .

---

(١) والبيت لذي الرمة ، وهو في ديوانه ص ٢٥١ ؛ والمقتضب ٤ / ٢٥٩ ؛ وابن يعيش ٢ / ٧ ، ١٥ ؛ واللسان ٨ / ٥ " بخع " ؛ والعيني ٤ / ٢١٧ ؛ وينظر المفصل ص ٣٩ .

(٢) ينظر المقتبس لوحة ٧٧ / أ ؛ والإقليد ٥٥ / أ .

(٣) في ب ساقط .

(٤) في ب : « أكائن » مكرر .

(٥) البيت لذي الرمة قالها عقب البيت الآنف الذكر ، وهو في ديوانه ص ٢٥١ ؛ واللسان ٣ / ١٧٦ " رشد " ، و ٤ / ٤٠٢ " شرر " ؛ وتاج العروس ٢ / ٣٥٣ " رشد " و ٣ / ٢٩٦ " شرر " ؛ وتهذيب اللغة ١١ / ٢٧٤ ، ٣٢١ ؛ وأساس البلاغة ص ٣٢٦ " شرر " ؛ وبلا نسبة في مقاييس اللغة ٣ / ١٨١ ؛ ومجمل اللغة ٣ / ١٥٤ ؛ والمخصص ٢ / ٦٣ ، ١٢ / ٢٤٥ .

ومعنى : تُلقى عليه الشراشر : هو أن يحبه حتى يستهلك في حبه وقال ابن بري : كم ترى من مخطيء في أفعاله وهو جاد مجتهد في فعلِ مالا ينبغي أن يفعل . اللسان ٤ / ٤٠٢ " شرر " .

الوجدُ : الحزنُ .

النحوُ : الصَّرفُ من نحوتُ بصريْ إليه أيْ : صرفتُ .

الكريهةُ : الشديدةُ في الحربِ يقال / : ألقَي(١) عليهِ شراشِرَهُ أيْ : نفسَهُ حرصاً ومحبةً . [٨٢ / ب]

إلا بما فيه الألفُ واللامُ ؛ لأنَّ اسمَ الإشارةِ فيه إيهامٌ في الجنسِ .

ألا ترى أنَّ قولكَ : هذا إشارةٌ إلى مذكورٍ(٢) سواءٌ كانَ عاقلاً أوْ غيرَه ، والوصفُ ؛ لرفعِ الإبهامِ فكانَ وصفهُ بما يدلُّ(٣) على ذاتيته ، هو الوجه ؛ لكونِ الوصفِ بالمعاني الخارجةِ فرعاً على معرفةِ الذاتِ ، وكذا استبدَّ المبهمُ بصحةِ الوصفيةِ بأسماءِ الأجناسِ دونَ غيره .

((**خُزُز**))(٤) بضمِّ الخاءِ المعجمةِ والزائينِ ، وهو منصرفٌ ؛ لأنه منقولٌ عن اسمِ جنسٍ ، فإنَّ الخززَ : ذكرُ الأرنبِ ، والجمعُ : خِزَّانٌ بكسرِ الخاءِ نحو : صُرَد وصِردانٌ ، و ((**لَوذَان**(٥)))(٦) بفتحِ اللامِ والذالِ المعجمةِ .

يقالُ : حملٌ ضامرٌ وناقةٌ ضامرٌ ، كامرأةٍ عاشِق فإنْ قيلَ : لا يصحُّ رفعُ الضامرِ ، بلْ يلزمُ جره(٧) على معنى يا صاحبَ الضامر ، بدليلِ انجرارِ العطفِ على الضامرِ فيما بعده وهو :

---

(١) في ب : ((مذكر)) .

(٢) لوحة ٨٢ / أ كتبت قبل لوحة ٨١ / ب .

(٣) في ب : ((بما ذكر)) .

(٤) ينظر المفصل ص ٤٠ .

(٥) لوذان : اسمه خزز بن لوذان السدوسي بن شيبان المعروف بالمرقم شاعر جاهلي قيل أمرئ القيس .

أخباره في : المؤتلف والمختلف ص ١٠٢ ؛ وخزانة الأدب ٢ / ٢٣٢ فما بعدها ؛ والتخمير ١ / ٣٣٩ .

(٦) المفصل ص ٤٠ .

(٧) في الأصل : ((جزمه)) والمثبت من ب .

* والرَّحْلِ والأَقْتَابِ والحِلْسِ[١] *

ولو عطفتهُ على العَنَسِ كانَ يا هذا الضامرُ الرحلِ ، وفساده بينٌ .

قلنا : هو معطوفٌ على العنسِ ، لكن على طريقةِ قوله :

* عَلَفْتُهَا تِبْناً وَمَاءً بَارِداً[٢] *

والتقديرُ : والبالي الرحلِ .

بل هذا أولى من العطفِ في[٣] هذا البيتِ المستشهدِ به لأنَّ الضمورَ قريبٌ من البِلَى ، فإنْ قيل : الضَّامرُ الْعَنْسِ مضافٌ ومضافٌ إليهِ ، وصفةُ المنادى تُنْصَبُ إذا كانتْ مضافةً ، فما بالُ هذهِ الصفةِ لَمْ تنصبْ ؟ قلنا : اللامُ في الضامرِ اسمٌ موصولٌ ، وصلته اسمُ الفاعلِ مع معمولِهِ ، وهو العنسُ ، والتقديرُ : يا ذا الذي ضمُرَتْ عنسهُ ، والاسمُ الموصولُ مع صلته بمنزلةِ اسمٍ واحدٍ ، والإضافةُ في الاسمِ الواحدِ تمنعُ[٤] النصبَ في الضامرِ كذلك ، ولعبيدِ[٥] بن الأبرصِ عَبِيدُ بفتحِ العينِ تمامه :

---

(١) هذا عجز بيت لخزز بن لوذان ، وصدره :

* يا صَاحِ يا ذَا الضَّامِرِ العنْسِ *

والبيت من شواهد الكتاب ٢ / ١٩٠ ؛ والنكت للأعلم ص ٥٤٣ ؛ والمقتضب ٤ / ٢٢٣ ؛ ومجالس ثعلب ص ٢٧٥ ؛ والأصول ١ / ٤١٣ ؛ والخصائص ٣ / ٣٠٢ ؛ والآمالي لابن الشجري ٢ / ٣٢٠ ؛ وشرح المفصل ٢ / ٨ ؛ والخزانة ٢ / ٢٣٠ ، ويروى " ذى الأنساع " بدل " الأقتاب " .

(٢) هذا صدر بيت وعجزه :

* حتى شَتَتْ هَمَّالةً عَيْنَاهَا *

وهذا البيت لم يعرف قائله ، وهو في معاني القرآن للفراء ١ / ١٤ ؛ والخصائص ٢ / ٤٣١ ؛ والإنصاف ص ٦١٣ ؛ ومغني اللبيب ص ٧٠٣ ؛ والخزانة ٣ / ١٣٩ ؛ وابن يعيش ٢ / ٨ ؛ والأشموني ٢ / ١٤٠ ؛ والتصريح ١ / ٢٤٦ .

(٣) في ب : « وهذا » .

(٤) في ب : « فصنع » .

(٥) هو عبيد بن الأبرص بن عوف بن جشم بن عامر بن مالك ، وكان عبيد شاعراً جاهلياً قديماً من المعمرين ، وشهد مقتل حجر أبي امرئ القيس ، وقتله النعمان بن المنذر يوم بؤسه سنة ٢٥ ق . هـ .

ينظر ترجمته وخبر مقتله في : مقدمة ديوانه ؛ والأغاني ١٩ / ٨٤ - ٨٩ ؛ والشعر والشعراء ١ / ٢٦٧ ؛ والخزانة ١ / ٣٢١ - ٣٢٤ ، ٤ / ١٦٤ - ١٦٥ ؛ والأعلام ٤ / ١٨٨ .

* حُجْرٍ تمنِّيَ صَاحِبِ الأحلامِ[١] *

جَعَلَ " المخوفنا " صفةً لذا ، كما جُعِلَ الضـامرُ العنسِ وصفاً لـهُ في البيتِ السابقِ ، والاعتراضُ هنا كالاعتراضِ ثمةَ ، فالجوابُ كالجوابِ ، أرادَ يا هذا الذي خوفنا بأنْ يعاقبنا ؛ لأجلِ قتلنا شيخَهُ ، وعنى بشيخه أباهُ ، والمنادى امرؤ القيسِ ابنُ حُجْرٍ ، وكانَ قومُ عبيدٍ : قتلوا أبا امرئِ القيسِ حُجْرًا الكنديَ ، فتوعدهم امرؤ القيسِ بأنْ يقتلَهُم[٢] .

وقوله : « تمنيَ صاحبِ الأحلامِ » يُريدُ : تتمنى أنْ تقتلنا ، وأنتَ لا تقدرُ على قتلنا ، وتمنيكَ يَجْرِي مَجْرَى ما يراهُ صاحبُ الأحلامِ في منامهِ ، وتَمَنِّيَ منصوبٌ على تقدير يَتَمَنَّى تمنياً مثل : صاحبِ الأحلامِ ، وقوله : « زيدٌ في يا[٣] هذا زيدٌ » عطفُ بيانٍ ، لا بدلٌ ؛ إذْ لو كانَ بدلاً لما دخلَه التنوينُ ؛ لأنَّ البدلَ في حكمِ تكريرِ العاملِ، وقوله: « **ذا الجُمَّةِ على البدل** »[٤]، الدليلُ على بدليته : أنه من التوابعِ[٥] ، وهي تلكَ الخمسةُ المعروفةُ ، وهذا ليس بعطفِ بحرفٍ . وهذا ظاهرٌ ، وليسَ بتأكيدٍ ؛ لأنَّ " ذو " كذا ليسَ من الألفاظِ المؤكدةِ في بابِ التأكيد[٦] ، وليسَ بصفةٍ ؛ لأنَّ اسمَ الإشارةِ لا يوصفُ بالمضافِ ، ولا بعطفِ بيانٍ ؛ لأنَّ " ذو " كذا يدلُّ على الحالِ ، وعطفُ البيانِ على الذاتِ ؛ لأنه اسمٌ

---

(١) هذا عجز بيت لعبيد بن الأبرص وهو في ديوانه ص ١٣٠ ؛ والكتاب ٢ / ٢٩١ ؛ وخزانة الأدب ٢ / ٢١٢ ؛ وينظر المفصل ص ٤١ .

* يَا ذَا المخوفُنَا بمقَتلِ شيْخِهِ *

ويروى " بمعقل " بدل " بمقتل " .

(٢) ينظر فحوى هذا الخبر في شرح أبيات سيبويه للسيرافي ١ / ٥٤٦ ؛ وخزانة الأدب ٢ / ٢١٣ .

(٣) في ب : « يا » ساقط .

(٤) ينظر المفصل ص ٤١ .

(٥) التوابع هي : النعت ، التوكيد ، عطف البيان ، عطف النسق ، البدل . ينظر ابن عقيل ١ / ١٩١ .

(٦) في ب : « باب التأكيد » ساقط .

غيرَ صفةٍ فتعينتْ البدليةُ ، وهو بدلُ الكل من الكل ، « **ولا ينادى ما فيه الألفُ واللام** »[١]، إنما لَمْ ينادَ ما فيه لامُ التعريفِ ؛ لأنَّ النداءَ للخطابِ ، واللامُ للغيبةِ ؛ لأنها إنما تدخلُ للإشـارةِ إلى مـا هـو غـيرُ المتكلـمِ والمخـاطبِ ، ومـن المعلـومِ أنَّ الخطابَ غيرُ متوجهٍ إليه ، فلو صحَّ نداءُ ما فيه اللامُ يلزمُ أنْ يجتمعَ في اسمٍ واحـدٍ خطاب وغيبة .

ألا ترى أنَّ لامَ العهدِ في النجمِ للثريا ، وإنْ صارتْ بمنزلةِ الجـزءِ مـن الكلمـةِ بالعلميةِ امتنعَ النداءُ / فيهِ أيضاً ؛ لأنَّ العلميةَ لا تصيرُ الموضوعَ للغيبةِ[٢] مخاطباً . [٨٣ / أ]

ألا تراكَ تقولُ : جاءني زيدٌ وكلمتُه ، كما تقولُ : جاءني رجلٌ فكلمته .

أما قولنا : يا اللهِ ، فإنما[٣] صحَّ ؛ لأنَّ الألفَ واللامَ في اسمِ الله صارَ خلفاً عن همزةِ " إله " للتعظيمِ[٤] ؛ لِمَـا في الهمـزةِ السـاقطةِ مـن الكسـرةِ الـتي تُقَرِّبُهـا مـن الإمالةِ والتعظيمِ في تركِ الإمالةِ ، فلما صارَ خلفاً تنزلا منزلةَ جزءِ الكلمةِ ، يؤيـدهُ قطعهم الهمزة يا أَللهِ ؛ لأنَّ انتفاءَ اللازمِ وهو كـونُ الهمـزةِ للوصـلِ ، دليـلٌ علـى انتفاءِ الملزومِ وهو كونُ اللامِ ؛ للتعريفِ فلما قطعوا تلـكَ الهمـزةَ دلَّ ذلـكَ علـى أنهم غيروهما عن المنهاجِ المتعارفِ من إفادةِ التعريفِ ، كما أنَّ الفعلَ إذا سُمِّيَ بـه قُطِعَ همزةِ الوصلِ منهُ نحو : قولـكَ : جـاءني أنصـرُ ، ورأيـتُ أنصـرَ ، ومـررتُ بأنصر ؛ ليدلَّ على[٥] أنه ليسَ على نهجه الأصلي .

بلْ تغيرَ حكْمُهُ ، وانتقلَ من الفعليةِ إلى الاسميةِ ، فعُلِم أنَّ الألفَ واللامَ في يا أَللهِ[٦] بمنزلةِ الهمزةِ في يا إِله فلا تبالي في هذا النداءِ

---

(١) ينظر المفصل ص ٤١ .
(٢) في ب : « للعلمية للغيبة » .
(٣) في ب : « فلما » .
(٤) في ب : « للتعظيم » ساقط .
(٥) في ب : « على » ساقط .
(٦) ينظر هذه المسألة في الإنصاف مسألة (٤٦) ص ٣٣٥ ؛ والتبيين عن مذاهب النحويين مسـألة رقم (٨١) ص ٤٤٤ فما بعدها ؛ والكتاب ٢ / ١٩٧ فمـا بعدهـا ؛ والمقتضـب ٤ / ٢٤١ ؛ واشتقاق أسماء الله تعالى ص ٢٩ فما بعدها ؛ وأمالي ابن الشجري ٢ / ١٨٢ ؛ وينظـر اللسـان ١٣ / ٤٦٧ - ٤٧٠ " أله " .

لِمَا في نداءِ المعرفِ باللامِ من الفسادِ الذي ذكرنا . وعلّلَ المصنفُ بشيئينِ فجعلَ بمجموعهما لجوازِ ندائه مع اللامِ ، أحدهما[١] : لزومهما الكلمةَ ، والآخرُ : كونها بدلاً من المحذوفِ ؛ إذْ أصلها الإلهُ فنقلتْ حركةُ الهمزةِ بعد حذفها إلى اللامِ ، فصارَ اللاَهُ ، فاجتمعَ مثلانِ فأدغما ، فصارَ اللهُ ، وجعل الألف واللام عوضاً عن الهمزةِ المحذوفةِ ، وقطع الهمزة دليلاً على ذلكَ ، فإنْ قيلَ : لو كانَ قطعُ الهمزةِ دليلاً على أنَّ الألفَ واللامَ عوضاً عن الهمزةِ المحذوفةِ ؛ لكان ينبغي أنْ تقطعَ همزته[٢] في جميع الصورِ من النداءِ وغيرِه ، ولا تقطع همزته في غيرِ النداءِ .

بلْ توصلُ ، و[٣] يقال : يا اللهِ ووَا للهِ .

فما وجهُ القطعِ في النداءِ والوصلِ في غيرِهِ ؟ قلنا : فيه وجهان : أحدهما : أنَّ هذا الصنيعَ أيْ : قطع الهمزةِ في النداءِ ، ووصلها في غيرِهِ منْ خصائِصَ هذا الاسم[٤] ، ولا يقاسُ عليه غيرُه .

والثاني أنهم لم يجعلوا الألفَ واللامَ عِوَضاً عن الهمزةِ المحذوفةِ في غيرِ النداءِ ، وإنما جعلوهما للتعريفِ كسائرِ الأسماءِ ، فلم تقطعْ الهمزةُ لذلك[٥] ، والأولى[٦] فيه[٧] ما ذكرهُ في المقتبسِ[٨] ، وهو أنَّ الألفَ واللامَ بَعُدَا عن مدلولهما الوضعي في بابِ النداءِ فوق بُعدهما عن ذلك في غيره ؛ لأنَّ موجبَ خلعِ التعريفِ في النداءِ شيئان : وهما : صيرورته علماً ، ثم وقوعه في النداءِ ، وهذا المجموعُ

(١) في ب : « أحدهما » ساقط .

(٢) في الأصل : « همزته وصل » والمثبت من ب .

(٣) في ب : « و » ساقط .

(٤) في ب : « الاسم » ساقط .

(٥) في الأصل : « كذلك » والمثبت من ب .

(٦) في الأصل : « الأولى » والمثبت من ب .

(٧) في ب : « فيه أن » .

(٨) ينظر المقتبس لوحة ٧٧ / ب .

معدومٌ في غيرِ النداءِ ، وسلبُ الدلالةِ الأصليةِ مناسبٌ لقطعِ الهمزةِ فلا يلزمُ من ثبوتِ حكمِ القطعِ هنا ثبوتُه في غيرِهِ . ويقالُ : تَيَّمَهُ(*) الحبُّ أيْ : عَبَّده وذلَّله ، فهو متيَّمٌ .

((بَخِلَ عنهُ)) و" بَخِلَ عليه " بمعنى(١) ، أيْ : ضَنَّ ، قالَ تعالى : ﴿ وَمَن يَبْخَلْ فَإِنَّمَا يَبْخَلُ عَن نَّفْسِهِۦ ﴾(٢) شبَّهَهُ بـ" يا اللهِ " وهو شاذٌّ ، ووجهُ الشذوذِ فيه : أنَّ الألفَ واللامَ وإنْ كانا لازمين في " التي " إلا أنهما ليسا بخلفٍ عن جزءِ الكلمةِ ، كما كانا خلفاً عنه في يا الله(٣) ، وتشبيهُ الشيءِ بما هو أعلى حالاً منهُ ليسَ على سننِ القياسِ ، وإذا كُررَ المنادى في حالِ الإضافةِ اختلفتْ الروايةُ في النسخِ ، فوقعَ في بعضها في غيرِ الإضافةِ وفي بعضها في حالِ الإضافةِ ، وهي ترجمةُ سيبويه ؛ لأنه قالَ : ((هذا بابُ يكرَّرُ(٤) فيه الاسمُ في حالِ الإضافةِ)) وكلاهما مستقيمٌ في المعنى ، ويقوي ترجمةَ سيبويه : أنَّ المعنى : وإذا كُرِّرَ المنادى بياناً في حالِ الإضافةِ ، فتقييده بالمرةِ الثانيةِ أولى ؛ لأنها المرادةُ بالتكرارِ ، والاسمُ إنما كانَ مضافاً فيها ، فكانَ قوله : ((في حالِ الإضافةِ / أظهرَ)) .

وقالَ بعضهم : الأولُ أظهرُ ؛ لأنَّ " تيمٌ " الثاني مقحمٌ ، فكانتْ الإضافةُ [٨٣ / ب] للأولِ ، فبقيَ تكرارُ الثاني في غيرِ حالِ الإضافةِ ، أحدهما : أنْ ينصبَ الاسمان(٥) معاً ، ولنصبِ الاسمينِ معاً وجهانِ : أحدهما : أنْ يكونَ الأولُ مضافاً إلى عديٍّ .

والثاني : مقحماً ؛ لتأكيدِ الأولِ ، فيكونُ انتصابه ؛ لكونه تأكيداً للمنصوبِ وهو مذهبُ سيبويه(٦) ، وشبههُ بقولهم : " لا أبالكِ " من حيثُ إنَّ اللام زيدتْ للتأكيدِ ، ولولا زيادتها لقيل : لا أبَ لكَ .

(*) قوله : تيمه وما بعد شرح لبيت المفصل :

مِنَ أجْلِكَ يا التي تيمتِ قلبي وأنتِ بخيلةٌ بالوصْلِ عَنِّي

وهذا البيت من شواهد سيبويه المجهولة القائل .

(١) في ب : ((بمعنى)) ساقط .

(٢) من الآية (٣٨) من سورة محمد .

(٣) في ب : ((يا لله)) .

(٤) ينظر الكتاب ٢ / ٢٠٥ .

(٥) في ب : ((الاسمين)) .

(٦) ينظر الكتاب ٢ / ٢٠٦ .

والثاني : وهو : أنْ يكونَ الأولُ مضافاً إلى مضافٍ إليه محذوفٍ، تقديرُه : « يا تيمَ عَدِيٍّ تيمَ عَدِيٍّ » حُذِفَ الأولُ ؛ لدلالةِ الثاني عليه ، وبقِيَ حُكمُ الإضافةِ فيه ، كما في قوله(١) :

إلاَّ عُلاَلَةَ أوْ بُدَاهَةَ سَابِحٍ

وعلى هذا :

* تَيم عَدِي(٢) *

الثاني : بدلٌ من الأولِ ، ومثالُه قولهم : على نِصفٍ وربْعِ دِرْهَمٍ أيْ : نصف دِرْهَمٍ وربْعِه ، وقيل : إنَّ " تيمَ " الأولَ مضافٌ إلى " عدِيٍّ " المذكورِ ، و" تيم " الثاني مضافٌ إلى عديٍّ المحذوفِ ؛ إذْ لوْ لم يكنْ هكذا ، يلزمُ أنْ يكونَ المتأخرُ -لفظاً ومعنىً- دالاً على المتقدم ، والمعقولُ دلالةُ المتقدمِ على المتأخرِ ، والظاهرُ هوَ الأولُ ، إذْ في الثاني لزومُ فسادينِ : التقديمُ ، والتأخيرُ من غيرِ فائدةٍ ، والفصلُ بينَ المضافِ والمضافِ إليه ،وتمامه :

* لا يُلْقِيَنّكُم ُ في سَوْءَةٍ عُمَرُ(٣) *(٤)

---

(١) هذا معظم بيتٍ للأعشى وبقيته :

* نَهْد الجُزَارَةِ *

وهو في ديوانه ص ١٨٥ ؛ والكتاب ١ / ١٧٩ ، ٢ / ١٦٦ ؛ والمقتضب ٤ / ٢٢٨ ؛ والخصائص ٢ / ٤٠٧ ؛ والمغرب ١ / ١٩٨ ؛ ومعجم مقاييس اللغة ١ / ٢١٢ ؛ واللسان ١١ / ٤٦٩ " علل " ؛ والخزانة ١ / ٨٣ ، ويروى " قارح " بدل " سابح " .

(٢) هذا جزء من بيت وهو لجرير ، والبيت كاملاً هو :

يا تيمُ تيمَ عديٍّ لا أبا لَكُمُ لا يُلْقِيَنَّكُمُ في سَوْءَةٍ عُمَرُ

ينظر البيت في ديوانه ص ٢١١ ، والرواية في الديوان " لا يوقعنا " بدل " لا يلقينكم " ؛ والكتاب ١ / ٥٣ ، ٢ / ٢٠٥ ؛ والمقتضب ٤ / ٢٢٩ ؛ وابن يعيش ٢ / ١٠ ؛ والخصائص ١ / ٣٤٥ ؛ والمغني ٢ / ٤٥٧ ؛ وابن عقيل ٣ / ٢٧٠ شاهد رقم ٣١١ ؛ وشرح الأشموني ٣ / ١٥٣ ؛ والعيني ٤ / ٢٤٠ ؛ والخزانة ١ / ٣٥٩ .

(٣) ينظر المفصل ص ٤٢ .

(٤) ينظر التخريج الآنف الذكر .

يريدُ تيمَ[1] بنَ عبدِ مناةٍ[2] ، وهم قومُ عمرَ بنِ[3] لجأٍ[4] ، وعديٌّ[5] إخوتُهم أيْ : امنعوه من هِجَائِي حتى تأمنوا أنْ أُلقِيَكُم[6] في بَلِيَّةٍ ، وقولُ بعضِ ولده ، فالضميرُ راجعٌ إلى جريرٍ .

واسمُ ولدِ[7] جريرٍ : عبدُ اللهِ بنُ رواحةَ .

وتمامُ البيتِ الثاني[8] :

* تَطَاوَلَ الليلُ عَلَيْكَ فانْزِلِ[9] *

---

(١) هو تيم بن عبد مناة بن آدين طابخة من مضر جد جاهلي يسمى بنوه : تيم الرباب وينسب إليه يزيد بن شريك بن طارق التميمي ، وكان من ثقات أهل الحديث من أهل الكوفة .
أخباره في : اللباب ١ / ١٩٠ ؛ وتهذيب التهذيب ١ / ١٧٦ ، ١١ / ٣٣٧ ؛ والخزانة ١ / ٣٦٠ .

(٢) في ب : « مناقب » .

(٣) في ب : « ابن » ساقط .

(٤) عمر بن لجأ : وقيل لجأ بن مضار التَّيْمي من بني تيم ابن عبد مناةٍ من شعراءِ العصر الأموي اشتهر بما كانَ بينه وبين جرير من مفاخراتٍ ، ومعارضات ، وهو الذي يقول جرير فيه :

أنت ابنُ بَرْزَةَ منسوبٌ إلى لُجَأٍ ... عند العُصَارَةِ والعِيدانُ تُعْتَصَرُ

أخباره في : الشعر والشعراءِ ص ٦٨٠ - ٦٨١ ؛ والخزانة ٢ / ٢٩٩ فما بعدها ؛ والاشتقاق ص ١٨٥ ؛ والعيني ١ / ٣٦٠ .

(٥) وتيم وعدي أبناء عبد مناة بن أدين طابخة بن إلياس مُضَر . ينظر الخزانة ١ / ٣٦٠ .

(٦) في ب : « الحكم » .

(٧) في الأصل : « ولده » والمثبت من ب .

(٨) في ب : « شعر » ساقط .

(٩) هذا عجز بيت أو بيتٍ من الرجز لعبد الله بن رواحة في ديوانه ص ١٥٢ وقبله :

يا زَيْدُ زيدَ اليَعْمُلاتِ الذُّبَلِ ... وزَديدَ دَاوِيِّ الفَلاَةِ المجْهَلِ

ونسبه سيبويه إلى بعضِ ولدِ جرير ، والصحيح أنه لعبد الله بن رواحة كما قال المبرد . وصححه البغدادي في الخزانةِ . يخاطب زيد بن أرقم في غزوة مؤتة . ينظر الكتاب ٢ / ٢٠٦ ؛ والمقتضب ٤ / ٢٣٠ ؛ وابن يعيش ٢ / ١٠ ؛ والمغني ٢ / ٤٥٧ ؛ وابن عقيل ٣ / ٢٧٢ شاهد رقم ٣١٢ ؛ وأساس البلاغة ٢ / ٤٨ ؛ والخزانة ١ / ٣٦٢ ؛ والعيني ٤ / ٢٢١ .

اليعملةُ : الناقةُ القويةُ التي تصبرُ على السير .

وَالذُّبَّلُ : جمعُ ذابلةٍ من ذبلَ الفرسُ أيْ : ضَمُرَ ، أيْ : هي ذابلٌ من شدةِ السيرِ ، وطولِ السرَى أضافَ زيداً إلى اليعملاتِ ؛ لأنه ينزلُ فيحدو بها فتسير، تقولُ: قد أَخَّرْتَ النزول إليها حتى ذهبَ أكثرُ الليلِ فانزل ، وانتصابُ زيدٍ الأولِ على ما ذكرنا من الوجهين: في " تيمٍ " الأولِ، وانتصابُ زيدٍ الثاني على البدلية.

قوله[1] : ((**والثاني : أنْ يُضمَّ الأولُ**))[2] ، لأنه منادَى مفردٌ معرفةٌ .

والثاني : منصوبٌ على البدلِ .

((وقالوا : في المضافِ إلى ياءِ المتكلمِ ((**يا غُلامِي**))[3] بإثباتِ الياءِ فيه هو الأصلُ ، وحذفُ الياءِ[4] للاجتزاءِ بالكسرةِ الواقعةِ قبلها ، وهذا في مقامِ النداءِ أكثرُ ؛ إذْ النداءُ مظنةٌ للحذفِ بدليلِ حذفِ التنوينِ، والحذفُ الموسومُ بالترخيمِ ، وإبدالُ[5] الألفِ عن الياءِ ؛ للتفادي عن وقوعِ الياءِ بعد الكسرةِ ، هذا على لغةِ طيءٍ ، فإنهم يقولونَ في نحوِ[6] : فَنِيَ ، وبَقِيَ : فنا وبقا، وذكرَ في الكشافِ[7] في قوله تعالى : ﴿ **يَٰبُنَيَّ ٱرْكَب مَّعَنَا** ﴾[8] " يا بنيِّ " قُرِيءَ بكسرِ الياءِ اقتصاراً عليهِ [من ياءِ الإضافةِ ، وبالفتحِ اقتصاراً عليه][9] من الألفِ المبدلةِ من ياءِ الإضافةِ في

---

(١) في ب : ((قوله)) ساقط .

(٢) المفصل ص ٤٢ .

(٣) المفصل ص ٤٣ .

(٤) في ب : ((الياء)) ساقط .

(٥) في ب : ((وأبدل)) .

(٦) في ب : ((نحو)) ساقط .

(٧) ينظر الكشاف ٢ / ٣٩٦ ، وينظر القراءة في : النشر ٢ / ١١ ؛ الإتحاف ص ٢٥٦ ؛ والكشف المكي ١ / ٥٢٩ ؛ والحجة ص ٣٤٠ .

(٨) من الآية (٤٢) من سورة هود .

(٩) ما بين القوسين ساقط من ب .

قولك : " يا بنيَّا "[١] ، وفيه في قولـه ﴿ يَوْمَ يَأْتِ ﴾[٢] قُـرِئَ ((يَـوْمَ[٣] يـأتِ)) بغير ياءٍ ، ونحوُه قولهم : لا أدرِ حكاهُ الخليلُ وسيبويهِ[٤] ، وحـذفُ اليـاءِ[٥] والاجتزاءُ عنها بالكسرةِ كثيرٌ في لغةِ هذيلٍ ، وفي الوقفِ " يا رباهُ " الألفُ حـرفٌ خَفِـيٌّ ، فجيءَ بحرفٍ أظهرَ منها ، وهو الهاءُ ، فيوقف عليه ؛ ليـبرزَ الألـفُ مـن الخفـاءِ إلى الظهورِ .

والتاءُ في يا أبتِ تاءُ تأنيثٍ عُوِّضَتْ عن الياءِ أيْ : ياءُ[٦] الإضافـةِ ، فإلحـاقُهم تاءَ التأنيثِ بالمذكرِ هنا ، كإلحاقِهم في قولهمْ : حمامة[٧] ذكرٌ ، وشاةٌ ذَكَـرٌ ، فلمـا جازَ الإلحاقُ هناكَ جازَ هنا ، والكوفيـونَ[٨] ذهبـوا إلى أنَّ التـاءَ للتـأنيثِ ، واليـاء مقدرةٌ بعدها ، كأنه قيلَ : ((يا أبتي)) و ((**يا أمتي**))[٩] .

والدليلُ على صحةِ مذهبِ البصريين[١٠] أنهم لم يقولوا : يا أبتي ، ، ويا أمـتي بالجمعِ بينَ التاءِ ، والياءِ ، كما قالوا : " يا ضاربتي " ، فلو لمْ يكـنْ التـاءُ عوضـاً عن الياءِ ؛ لجازَ " يا أبتي " و" يا أمتي "[١١] ، فإنْ قيلَ : فَلِمَ ساغَ تعويضُ التاءِ من

---

(١) في ب : ((يا ثنية)) .

(٢) من الآية (١٠٥) من سورة هود .

(٣) ينظر القراءة في : السبعة ص ٣٣٨ ؛ والبحر المحيـط ٦ / ٢٠٩ ؛ والحجـة ص ٣٤٨ ؛ والتيسـير ص ١٢٧ .

(٤) ينظر الكتاب ٤ / ١٨٤ .

(٥) في ب : ((الياء)) ساقط .

(٦) في ب : ((عن ياء)) .

(٧) في ب : ((جماعة)) .

(٨) ينظر هذا المسألة في : معاني القرآن للفراء ٢ / ٣٢ ؛ والإيضاح في شـرح المفصـل ١ / ٢٨١ ؛ وشرح الكافية للرضي ١ / ٣٩١ ؛ وارتشاف الضرب ٣ / ١٧٣ .

(٩) المفصل ص ٤٣ .

(١٠) ينظر مذهب البصريين في مسـألة " يـا أبتي " في : الكتـاب ٢ / ١١٠ فمـا بعدهـا ؛ ومعـاني القرآن وإعرابه للزجاج ٣ / ٨٨ – ٨٩ ؛ والأصول في النحو ١ / ٣٤٠ – ٣٤١ .

(١١) في ب : ((يا أمتا)) .

الياءِ ؟ قلنا : لأنَّ التأنيثَ ، والإضافةَ يتناسبانِ / في أنَّ كلاً منهما زيادةٌ [٨٤/أ] مضمومةٌ[١] إلى الاسمِ في آخرِه ، والكسرةُ على التاءِ هي : كسرةُ الياءِ في " أبي " وإنما لَمْ يُسْقَطْ ؛ لأنَّ الاسمَ حقُّهُ التحريكُ .

أما تسكينُ الياءِ في " أبي " فللخفةِ ؛ لكونه حرفَ علةٍ بخلافِ التاءِ ، فهي حرفٌ صحيحٌ ، فإنْ قيلَ : في قولِهِم: " يا أبتا " ، جمعَ بينَ التاءِ المبدلةِ عن الياءِ ، وبينَ الألفِ المبدلةِ عنها ، معَ امتناعِ الجمعِ بينَ الياءِ والتاءِ .

قلنا : إنَّ الممتنعَ[٢] هو أنْ يُجمعَ بينَ البدلِ والمبدلِ منه ، كما فعلَ[٣] الفرزدقُ في قوله :

* هُمَا نَفَثَا فِي فِيَّ مِنْ فَمَوَيْهِمَا[٤] *

وكانَ حَقَّه أنْ يقالَ : في فميهما ، أوْ فويهيهما .

فأما الجمعُ بينَ البدلينِ فغيرُ ممتنعٍ ، وعنْ هذا قالوا : إنَّ التاءَ في " يا أبتِ " عِوَضٌ عن الياءِ لا من التاءِ والكسرةِ ، فلا يلزمُ باجتماعِ الياءِ والكسرةِ شُبْهَةُ اجتماعِ العوضِ والمعوضِ عنه .

ألا ترى إلى قولهم : " يا أبتا "[٥] مع كونِ الألفِ فيه بدلاً من الياءِ .

---

(١) في ب : « مضمرة » .
(٢) في ب : « إن الممتنع » ساقط .
(٣) في ب : « كما فعل » ساقط .
(٤) هذا صدر بيت وعجزه :

* عَلَى النَّابِحِ العَاوِيْ أَشَدَّ رِجَامِ *

والبيت للفرزدق في ديوانه ٢ / ٢١٥ ، ورواية الديوان " تفلا " بدل " نفثا " . وينظر في : الكتاب ٣ / ٣٦٥ ، ٦٢٢ ؛ والمحتسب ٢ / ٢٣٨ ؛ واللسان ١٢ / ٤٥٩ " فمم " ؛ وبلا نسبة في المقتضب ٣ / ١٥٨ ؛ والإنصاف ١ / ٣٤٥ ؛ وشرح شافية ابن الحاجب ٢ / ٦٦ ، ٣ / ٢١٥ ؛ وأسرار العربية ص ٢٣٥ ؛ والأشباه والنظائر ١ / ٢١٦ .

(٥) هذه لفظةٌ من بيتٍ من الرجزِ ، والبيت بتمامه :

يَا أبتا عَلَّكَ أَوْ عَسَاكَا

وقبله : تقول بنتي قَدْ أتى أَنَاكَا

وهو لرؤبة في ملحقاتِ ديوانه ص ١٨١ ؛ والكتاب ٢ / ٣٧٥ ؛ وشرح المفصل ٢ / ٩٠ ، ٧ / ١٢٣ ؛ وشرح شواهد المغني ١ / ٤٣٣ ؛ والمقاصد النحوية ٤ / ٢٥٢ ؛ والخزانة ٥ / ٣٦٢ ؛ وبلا نسبة في الخصائص ٢ / ٩٦ ؛ وسر صناعة الإعراب ١ / ٤٠٦ ، ٢ / ٤٩٣ ،

كيفَ جازَ الجمعُ بينهما وبينَ الياءِ ؟ ولم يعدْ ذلكَ جمعاً بين العوَضِ والمعوَّضِ . والكسرةُ أبعدُ من ذلكَ ؛ لأنَّ الكسرةَ قريبةُ من الياءِ ، وتدلّ عليها في نحو : " يا غلامِ " بكسرِ الميم ؛ لأنها[1] عِوضٌ عنها ، كالألفِ في " يا أبتا " ، فإنْ قيل : فَلِمَ عوَّضوا التاءَ في " يا أبتِ " ، و" يا أمتِ " ، ولمْ يعوضوا في الأخِ ؟

قلنا : الأصلُ في هذا التعويضِ[2] اللامُ ، كأنهم أظهروا التاءَ المقدرةَ في لفظةِ اللامِ ؛ لمعنى : التفخيم[3] ، ثم أرادوا[4] الاجتزاءَ بها عن الياءِ ؛ هرباً عن أنْ يجمعوا في آخرِ الاسمِ بينَ زيادتَيْنِ ، وزادوا هذهِ التاءَ في الأبِ أيضاً ؛ ليتطابقا الاسمان[5] ، ويتشارك الوالدانِ في معنى التفخيمِ .

أما الأخُ فليسَ فيه تلك المطابقةُ ، وليس هو بمنزلتها في استحقاقِ التفخيمِ ، وقالوا : « يا ابنَ أُمِّي » إلى أنْ قالَ : جعلوا الاسمينِ كاسمٍ واحدٍ يعني : أنَّهم[6] جعلوا الابنَ المضافَ إلى " أمِّي " ، و" عمِّي " لما أضافوهما إلى ياءِ المتكلِّمِ كاسمٍ واحدٍ أضيفَ إلى ياءِ المتكلِّمِ ؛ لِمَا أنَّ النداءَ موضعُ تخفيفٍ وإيجازٍ .

ألا تراهم يحذفونَ المنادى في مثلِ قوله :

* يَا لَعْنَةَ اللهِ والأَقْوَامِ كُلِّهِمُ[7] *

---

٥٠٢ ؛ والمقتضب ٣ / ٧١ ؛ وما ينصرف وما لا ينصرف ص ١٣٠ ؛ والهمع ٢ / ١٤٥ ؛ والدرر ٢ / ١٥٩ .

(١) في ب : « لا أنها » .

(٢) في الأصل : « العوض » والمثبت من ب .

(٣) في ب : « التفخيم » ساقط .

(٤) في ب : « راد » .

(٥) في ب : « الأسماء » .

(٦) في الأصل : « أنهما » والمثبت من ب .

(٧) هذا صدر بيت وعجزه :

* والصَّالِحينَ على سَمْعَان مِنْ جَارِ *

والبيت في الكتاب بلا نسبة ٢ / ٢١٩ ؛ ورصف المباني ٣ ، ٤ ؛ والجنى الداني ص ٣٥٦ ؛ والإنصاف ١ / ١١٨ ؛ وشرح المفصل ٢ / ٢٤ ، ٤٠ ؛ والمقاصد النحوية ٤ / ٢٦١ ؛ وهمع الهوامع ١ / ١٧٤ ، ٢ / ٧٠ ؛ وخزانة الأدب ١١ / ١٩٧ ؛ والدرر ٣ / ٢٥ ، ٥ / ١١٨ .

ويرخِّمونهُ فلما صارا[١] بمنزلةِ[٢] اسمٍ واحدٍ أضافوهما إلى ياءِ المتكلمِ واكتفَوْا بالكسرةِ عن الياءِ ، وأبدلوا اليَاءَ ألفاً[٣] ، واكتفَوْا بالفتحةِ ، وقالوا : ((يا ابنَ أمي))[٤] ، كما قالوا : يا غلامي ، وقولهم : ((يا ابن أمِّ)) بالكسرةِ كـ" يا غلام " في الاجتزاءِ بالكسرةِ ، ويا ابن أمَّ بالفتحِ ؛ للاجتزاء بالفتحةِ عن الألفِ في ((يا ابن أمَّ))[٥] .

أما كـ" يا غلاما " ، وقيل : في تفسيرِ قولهِ : وجعلوا الاسمين كاسمٍ واحدٍ يعني: مزجوا " ابنَ " مع " أمِّ " فأدغم وصيروهما واحداً، فبُنيا كـ" خمسةَ عشرَ "، ثم أضافوا ، كما أضيفَ " خمسةَ عشرَ " ، وهو بعيدٌ عن الصوابِ ؛ لأنَّا قاطعون بأنّ الحركةَ في : " يا ابن أمَّ " بفتحِ الميمِ مثلها ((يا ابن أمِّي)) ، بإثباتِ الياءِ[٦] فكيفَ يستقيمُ أنْ يبنى الاسمُ مع التركيبِ بغيرِ موجبٍ ؟

*** يَا بِنْتَ عَمَّا[٧] *[٨]**

الشاهدُ في البيتِ : أنه قال : ((يا بنتَ عما)) على طريقِ يا غلاما بالألفِ وبعده :

---

(١) في الأصل : ((صاروا)) والمثبت من ب .

(٢) في ب : ((المنزلة)) .

(٣) في الأصل : ((التاء)) .

(٤) في ب : ((أمي)) ساقط .

(٥) في ب : ((أُمَّ)) ساقط .

(٦) في الأصل : ((الياء)) ساقط والمثبت من ب .

(٧) ينظر المفصل ص ٤٣ .

(٨) هذا جزء من بيت من الرجز لأبي النجم العجلي وتمامه :

*** لا تَلُومِي واهْجَعِي ***

ديوان أبي النجم ص ١٣٤ .

وهذا الرجز في الكتاب ٢ / ٢١٤ ؛ وابن يعيش ٢ / ٦٢ ؛ واللسان ١٢ / ٢٢٤ " عمم " وشرح التصريح ٢ / ١٧٩ ؛ والمقاصد النحوية ٤ / ٢٢٤ ؛ والخزانة ١ / ٣٦٤ ؛ والدرر ٥ / ٥٨٠ ؛ وبلا نسبة في أوضح المسالك ٤ / ٤١ ؛ ورصف المباني ص ١٥٩ ؛ والمقتضب ٤ / ٢٥٢ ؛ وهمع الهوامع ٢ / ٥٤ .

* أَلَمْ يَكُنْ يَبْيَضُّ إن لَمْ يُصْلَعِ[1] *

وقوله :

* اهْجَعِي[2] *

أيْ : يا أمي ، والضميرُ يبيضُ[3] للرأسِ ، وهذا البيت يتعلقُ[4] بأولِ القصيدةِ ؛ لأنه قال :

قَدْ أَصْبَحَتْ أُمُّ الخِيَارِ تَدَّعِي عَلَيَّ ذنباً كُلُّهُ لم أَصْنَعِ

* مِنْ أَنْ رَأَتْ رَأْسِي كَرَأْسِ الأَصْلَعِ *

ومضى في شعره ، حتى انتهى إلى هذا البيت .

أراد : أنْ " أمَّ الخيارِ " غَضِبَتْ عليه ؛ لأجلِ صلَعِه ، فقالَ لها : لَوْ لم أُصلَعْ لشابَ[5] رأسِي ، والشيبُ عند النساءِ قريبٌ من الصلَعِ في الكراهيةِ .

---

(١) هذا البيت من الرجز ، والذي قبله لأبي النجم العجلي ، في ديوانه ص ١٣٢ وما بعدها . وهو من قصيدة له ، ومنها :

قد أصْبَحَتْ أمُّ الخيارِ تَدّعِيْ
عليَّ ذنْباً كلُّهُ لَمْ أصنَعِ
من أنْ رأتْ رأسِي كرأسِ الأصلَعِ
ألم يكنْ يَبْيضُّ إن لم يُصلَعِ
إن لم يُصِبْني قبل ذاك مَصْرَعِي

ينظر هذا الرجز وبقيته في : خزانة الأدب ١ / ٣٥٩ فما بعدها .

(٢) اهجعي من الهجوع وهو : الرقاد بالليل ، والمراد اطمئني . اللسان ٨ / ٣٦٧ مادة " هجع " .

(٣) في ب : « في يبيض » .

(٤) في الأصل : « معلق » والمثبت من ب .

(٥) في ب : « لشابي » .

[الندبة](*)

((ولا بدلك في المندوب))(١) : المندوبُ هو: المتفجعُ عليه بـ" يا " أوْ " وا ".

والندبةُ : البكاءُ على الميتِ ، وإظهارُ التفجعِ عليه ، وتعديـدُ محاسنه ؛ ليعلمَ الناسُ أنه لقي خطبـاً عظيمـاً وأمـراً فظيعـاً ؛ ليعـذرهُ مـن يسـمعُ بكـاءه وقلقـهُ ، ويشاركه في التفجعِ ، ويهوِّنُ عليه مادهمهُ من ذلك / الخطـبِ المُحـرِقِ ، والأمـرِ [٨١ / ب] المقلقِ بمشاركته إياهُ .

قوله : ((يا)) أوْ ((**وا**))(٢) لابدَّ من إلحاقِ أحدهما في أولِ المندوبِ ؛ ليظهـرَ التفجعُ بمد الصوتِ ، غيرَ أنَّ إلحاقَ " وا " أحسـنُ ؛ لاختصاصـه بالندبـةِ فـ((**في إلحاقِ الألفِ في آخره**))(٣) ، فالإلحاقُ(٤) ؛ لإظهارِ التفجعِ ، يكونُ المنـدوبُ بـين صوتين مديدينِ ، وقيل : إنَّ المندوبَ لما كانَ ممـن لا يسمعُ ولا يصيـحُ أرادوا في ندائه من مدِّ الصوتِ ما لا يرادُ في غيرِهِ ، وذلك لإظهارهـم شدةَ الاحتياجِ إليـه ، وفرطِ الرغبةِ في مكالمته ، وإنْ كانوا يعرفونَ أنه لا يسـمعُ ؛ ولأنَّ الميـتَ في غايـةِ البعـدِ كـأنكَ بزيـادةِ الألـفِ أردتَ أن يسـمعَ بعيـداً ، وتعـين الألـفُ للإلحـاقِ ؛ لكونهما أقعـد واثبـتَ قَدَمـاً في المـدِّ مـن اليـاءِ(٥) ، والـواوِ ؛ لأنَّ المـدَّ لا يفارقهـا بخلافِهما ، وتركُ الإلحاقِ ، للاكتفاءِ بعلامةِ الندبةِ في أولِ المندوبِ ، فـإنْ قلـتَ : لو كانَ مخيراً في إلحاقِ الألفِ في آخـرِ المنـدوبِ ، فعلـى تقديـرِ : تـركِ الألـفِ في آخرِهِ ، وإلحاقِ " يا " في أوله .

(*) ما بين المعقوفين من وضع المحقق ؛ ليتضح عنوان الباب .

(١) المفصل ص ٤٤ .

(٢) المفصل ص ٤٤ .

(٣) المفصل ص ٤٤ .

(٤) في الأصل : ((التخيير)) والمثبت من ب .

(٥) في ب : ((الياء)) ساقط .

فأيُّ علامــةٍ تعلـمُ أنـهُ منـدوبٌ لا منـادى ، ولا يمكـنُ تعريفهمـا مـن حيـثُ الإعرابُ ؛ لأنَّ المندوبَ المفردَ مضمومٌ ، كالمنادى المفــردِ المعرفـةِ ؛ لأنـه ذكـرَ في الكافية[1] ، وحكمُ المندوبِ في الإعرابِ والبناءِ حكمُ المنادى .

قلت : باعتبارِ دلالةِ الحالِ ، فإنه لوْ وقعَ نداؤه [مع ياءٍ في أولِ ندائه][2] مع تركِ الألفِ في آخره في حقِّ الميتِ .

قلنا : إنهُ ندبةٌ ، والذيْ وقعَ عليهِ هذا مندوبٌ ، ولو وقعَ في حقِّ الحيِّ .

قلنا : إنه نداءٌ ، والذيْ وقعَ عليه هذا منادى ، وعنْ هذا قيلَ : إلحـاقُ " وا " في أولِ المندوبِ أولى من إلحاقِ " يا " ؛ ليقعَ الفصلُ من أولِ الأمْرينَ المنـادى ، والمندوبُ ، والهاءُ اللاحقةُ بعدَ الألفِ للوقفِ ، وذلكَ لما قلنا : إنَّ الألفَ خفيةٌ[3] ، والوقفُ يزيدها خفاءً ، فزيدتْ الهاءُ ؛ ليظهرَ الألفُ ، ولا تلحقُ الهاءُ في الدرجِ ، ونظيرُ الدرجِ في قولـك : « واعمـرا أمـيرَ المؤمنـينَ » ذكـرهُ في الفـائقِ[4] ، « **ولا تلحقُ الصفةُ عند الخليلِ**[5] »[6] .

هذه مسألةٌ مختلفٌ فيها ، فعند يونس الصفةُ كالمضافِ إليـه ، وهـو القيـاسُ ، وجهه أنَّ الصفةَ مع الموصوفِ كشيءٍ واحدٍ[7] ، كالمضافِ مع المضـافِ إليــه ،

---

(١) ينظر الكافية ١ / ١٥٦ .

(٢) في ب ما بين القوسين ساقط .

(٣) في ب : « حقيقة » .

(٤) ينظر " واعمرا " في النهاية في غريب الحديث ٣ / ٢٩٧ .

(٥) ينظر الكتاب ٢ / ٢٢٦ .

(٦) ينظر المفصل ص ٤٤ .

(٧) ينظر الكتاب ١ / ٤٢١ – ٤٢٣ .

فيجوزُ أنْ يقالَ : « **وازيـدُ الظريفـاهْ** »[١] ، كما جازَ « **وأميرَ المؤمنيناهْ** »[٢] وفرَّقَ الخليلُ ، فجوَّزَ « وأمير المؤمنيناه » ولم يجوزْ « وازيد الظريفاه »[٣] ووجهُهُ أنَّ اتحادَ المضافِ مع المضافِ إليهِ أغرقُ ، وأذهبُ في الامتزاجِ من اتحادِ الصفةِ مع الموصوفِ ، بدليلِ أنَّ المضافَ إليه بدلٌ من تنوينِ المضافِ ، فيكونُ كالميمِ من غلامِ زيدٍ ، بدليلِ أنَّ الفصلَ بينَ المضافِ والمضافِ إليه بشيءٍ أجنبي ممتنعٌ .

أما الفصلُ بالقريبِ ، فهو[٤] الفصلُ بالظرفِ ؛ لأنَّ الظرفَ مع المظروفِ كشيءٍ واحدٍ ، فجوَّزه في ضرورةِ الشعرِ ، بخلافِ الصفةِ مع الموصوفِ ؛ إذْ الفصلُ بينهما بالأجنبيْ شائعٌ من غيرِ تقييد بالشعرِ .

ألا ترى إلى قولهِ: ﴿ **وَإِنَّهُۥ لَقَسَمٌ لَّوْ تَعْلَمُونَ عَظِيمٌ** ﴾[٥]، وقوله : ﴿ **قُلْ يَٰٓأَيُّهَا ٱلنَّاسُ إِنِّى رَسُولُ ٱللَّهِ إِلَيْكُمْ جَمِيعًا ٱلَّذِى لَهُۥ مُلْكُ ٱلسَّمَٰوَٰتِ وَٱلْأَرْضِ** ﴾[٦] .

وقالَ في الكشافِ[٧] : الذي له يجوزُ أنْ يكونَ جراً على الوصفِ ، وإنْ حيلَ بين الصفةِ والموصوفِ بقوله : « إليكم جميعاً » ؛ ولأنَّ فعلَ المضافِ يؤنثُ بتأنيثِ المضافِ إليهِ ، نحو : شلت بعضُ أنامله ، وقوله :

[٨٢ / أ] * **وَقَدْ شَرِقَتْ صَدْرُ / القَنَاةِ من الدَّمِ** *[٨]

---

(١) المفصل ص ٤٤ .
(٢) المفصل ص ٤٤ .
(٣) ينظر الكتاب ٢ / ٢٢٥ - ٢٢٦ .
(٤) في الأصل : « هو » والمثبت من ب .
(٥) آية (٧٦) من سورة الواقعة .
(٦) من الآية (١٥٨) من سورة الأعراف .
(٧) ينظر الكشاف ٢ / ١٦٦ .
(٨) هذا عجز بيت للأعشى وصدره :

* **وتَشْرَقُ بالأَمْرِ الذي قد أَذَعْتَهُ** *

والبيت في ديوانه ص ٢٠٢ ؛ والكتاب ١ / ٥٢ ؛ والأشباه والنظائر ٥ / ٢٥٥ ؛ وخزانة الأدب ٥ / ١٠٦ ؛ والدرر ٥ / ١٩ ؛ ولسان العرب ٤ / ٤٤٦ " صدر " ، ١٠ / ١٧٨ " شرق " ؛ والمقاصد النحوية ٣ / ٣٧٨ ؛ وبلا نسبة في الخصائص ٢ / ٤١٧ ؛ والمقتضب ٤ / ١٩٧ ، ١٩٩ ؛ ومغني اللبيب ٢ / ٥١٣ ؛ وهمع الهوامع ٢ / ٤٩ .

وفي قراءةِ[1] من قرأ : ﴿يَلْتَقِطْهُ بَعْضُ ٱلسَّيَّارَةِ﴾[2] .

بتاءِ التأنيثِ ؛ ولأنَّ المضافَ مع المضافِ إليه على كلامٍ واحدٍ .

والصفةُ مع الموصوفِ[3] على كلامين ، فإنَّ قولَكَ زيدٌ في : « جاء[4] زيدٌ العالمُ » للدلالةِ[5] على[6] مسماهُ ، والعالمُ إنما جيءَ به لمعنى آخرَ وهو التوضيحُ ، ومنْ ثَمَّ جازَ السكوتُ على الموصوفِ دونَ المضافِ فهو مع المضافِ إليه بمجموعِهِمَا ؛ للدلالةِ على المسمى ، وقالَ الخليلُ[7] : لو جازَ « وازيدُ الظريفاه » لجازَ جاءَ زيدٌ الظريفاه ، أيْ : لو جازَ هذا ؛ للحِقَتْ العلامةُ ما ليسَ بمندوبٍ ، وإذا لحِقَتْ العلامةُ ما ليس بمندوبٍ جازَ لحاقُها[8] في « جاءَ زيدٌ الظريفاه » ، وإن لم يكنْ مندوباً ولا يندبُ إلا الاسمُ المعروفُ ؛ لأنَّ السامعينَ إذا سمِعوهُ عذَروهُ وشاركوه في التفجُّعِ ، فيهونُ عليه الأمرُ بخلافِ ما إذا لم يكنْ معروفاً ، وهذا لأنَّ الندبَةَ ؛ لإظهارِ الجزعِ والألمِ ، ولوْ قيلَ : ماتَ رجلٌ تجد نفسكَ لا تتألمُ ، ولا كذلك لو قيل : ماتَ فلانٌ ، لما أنَّ النادبَ يستغيثُ الناسَ بإعْظَامِ الرَّزيةِ[9] ، وإغاثتُهُمْ إنما تكونُ عند[10] عِلْمِهِمْ بالمتوفَّى ؛ لأنه بمنزلةِ : « وا عبدَ المطلباه » ؛ لأنَّ حافرها[11] هو .

---

(١) ينظر البحر المحيط ٦ / ٢٤٤ ؛ واتحاف فضلاء البشر ص ٢٦٢ ؛ والدر المصون ٦ / ٤٤٧ .

(٢) من الآية (١٠) من سورة يوسف .

(٣) في ب : « والموصوف » .

(٤) في ب : « جاءني » .

(٥) في الأصل : « لدلالة » والمثبت من ب .

(٦) في ب : « على » ساقط .

(٧) ينظر الكتاب ٢ / ٢٢٥ .

(٨) في ب : « إلحاقها » .

(٩) الرَّزِيَّة : المصيبة . والجمع : أرزاءٌ ورزايا . ينظر اللسان ١ / ٨٦ " رَزَأ " .

(١٠) في ب : « بعد » .

(١١) يشير هنا إلى أن حافر بئر زمزم هو : عبد المطلب .

هذا إشارة إلى أنَّ المندوبَ لابدَّ من أنْ يكونَ معروفاً ، ولا فرقَ بينَ أنْ يكونَ علَماً أو كالعلَمِ « **ويجوزُ حذفُ حرفِ النداءِ عما لا يوصفُ به أيٌّ** »(1) " فأيٌّ " يوصفُ بشيئينِ : باسمِ الجنسِ ، واسمِ الإشارةِ ، كما ذُكِرَ ، ولا يوصفُ بالعلَمِ وبالمضافِ إضافةً معنويةً ، وبـ" مَنْ " ، وبـ" أيٌّ " ، الأصلُ في جوازِ الحذفِ العَلَمُ ؛ لأنَّ الأعلامَ كثيرةُ الاستعمالِ ، وهي مستدعيةٌ للخفةِ ، والحذفُ للخفةِ وما شاركهُ في الامتناعِ عن وقوعهِ صفةً لـ" أيٌّ " ، حُمِلَ عليه فأخذ حكمهُ ، وما لم يشاركهُ في ذلك فلا ، وكانَ هذا نظيرَ نصبِ المنادى لفظاً [إذا كانَ مضافاً لَمْ يشاركهُ في المضارعةِ بالمضافِ بوجهٍ من الوجوهِ ، أُخِّرَ حكمهُ فانتصب](2) ، وإنْ كانَ علةُ النصبِ في المضافِ دونَ ما يضارعهُ فكذلكَ ههنا(3) علةُ حذفِ حرفِ النداءِ وهي كثرةُ الاستعمالِ إنما توجدُ في الأعلامِ دونَ غيرها ؛ لكنْ لَمَّا شاركها غيرها في الامتناعِ عن وقوعه صفةً لـ" أيٌّ " أخذ حكمها ، وتقولُ : « يا أيها(4) الرجلُ » فإنَّ " أيًّا " لا يوصفُ به " أيٌّ " ؛ فلذلكَ حُذِفَ حرفُ النداءِ [في « أيُّها الرجلُ » ؛ لأنَّ أصلهُ « يا أيُّها الرجلُ » ، « **ومن لا يزالُ محسناً أحسن إليَّ** »(5) ، مَن هنا منادى فلا يقالُ : هذا .

أيْ : على تقديرِ يا هذا تقديره : و" يا " منْ حذف حرف النداء](6) ؛ لأنهُ لا يقعُ صفةً لـ" أيّ " قيلَ : المرادُ بمن اللهُ تعالى(7) .

وقوله : « أحسنْ إليَّ » دليلٌ على أنَّ من يُنادي فلا يقالُ : هذا .

---

(1) المفصل ص ٤٤ .

(2) في ب ما بين القوسين ساقط .

(3) في ب : « هنا » .

(4) في ب : « أيها » .

(5) المفصل ص ٤٤ .

(6) في ب ما بين القوسين ساقط .

(7) في ب : « تعالى » ساقط .

أيْ : على تقديرِ : يا هذا .

ونوردُ في هذا قولَ أبي الطيبِ شبَّهَهُ بقوله :

* **هَذيْ بَرَزْتِ لَنا**[١] *

فقدْ حذفَ حرفَ النداءِ عن " هذي "[٢] ، وهو مما يوصفُ به " أيٌّ " والجوابُ عنه : قال أبو العلاء[٣] : إنَّ هذا إشارةٌ إلى المصدرِ ، وليسَ بمنادى أيْ : هذهِ البرزةُ برزتِ لنا ، وعلَّلَ بعضهم بالاضطرابِ ، وقدْ شذَّ قولهم : ((**أَصبِحْ ليلُ**))[٤] ، هذا استطالةٌ لليلِ ، قيلَ : كانَ امرؤ[٥] القيس مُفَرَّكاً ، فتزوجَ امرأةً فَفَرِكَتْه أيْ : أبغضتهُ من حدِّ عَلِمَ من الفِرْكِ بالكسرة[٦] ؛ وهو البغضُ ،

(١) هذه قطعة من بيت لأبي الطيب ، ونصه :

هَذِيْ بَرَزْتِ لَنَا فَهِجْتِ رَسِيْساً ثم انْصَرَفْتِ وما شَفَيْتِ نَسِيْساً

ينظر البيت في الديوان ١ / ٢٠٩ ؛ ومغني اللبيب ٢ / ٦٤١ ؛ وبلا نسبة في المقرب ١ / ١٩٥ . والرسيس : حنين الحُمَّى وهيجانها . والنسيسُ : العطش . ينظر شرح الديوان المنسوب للمعري ١ / ٢١٠ .

(٢) في ب : ((هذي برزت لنا)) .

(٣) ينظر شرح أبي العلاء للديوان ١ / ٢٠٩ - ٢١٠ .

(٤) ينظر المفصل ص ٤٤ ؛ وينظر هذا المثل في مجمع الأمثال للميداني ١ / ٤٠٣ - ٤٠٤ ؛ وجمهرة الأمثال للعسكري ١ / ١٩٢ - ١٩٣ رقم المثل (٢٢٥) ؛ والمستقصى ١ / ٢٠٠ رقم المثل (٨١٩) ؛ وينظر الصحاح ٤ / ١٦٥٣ " فرك " .

(٥) في ب : ((امريء)) .

(٦) في ب : ((بالكسرة)) ساقط .

وكانَتْ تقولُ : تبرماً أصبحتَ يا فتى ، فيقولُ : لا ، فرجعتْ إلى خطابِ الليلِ كأنَّها تستعطفُهُ لفرطِ تضجُّرها(١) ، فقالت : « أصبحْ ليلُ » وهو مثلٌ يضربُ في استحكامِ الغرضِ إلى الضجرِ ، والملالِ(٢) من الشيءِ .

ذكره في المستقصى(٣) ، والشذوذ في هذا أنه يقعُ صفةً لـ" أيٌّ " ، ومع ذلكَ حُذِفَ(٤) حرفُ النداءِ ، وكان(٥) / ، الحقُّ أنْ يقالَ ياليلُ وكذا « **مخنوقٌ** »(٦) يقعُ [٨٦ / ب] صفةً لـ" أيُّ " ، ومعَ ذلك حُذِفَ عنه حرفُ النداءِ أيْ : افتدِ نفسكَ يا مخنوقُ ، وهو مثلٌ في الحثِّ على تخليصِ(٧) النفسِ من الشدائدِ ، و « **أطْرِقْ كَرَا** »(٨) فيه شذوذانِ : حذفُ حرفِ النداءِ عما يوصفُ به أيٌّ ، وهو " كروانُ " ، والترخيمُ في غيرِ العلمِ الذي لا ينافيه الأصلُ " يا كروانُ "، حذفتْ الألفُ والنونُ للترخيمِ ، فبقيتِ(٩) الواوُ متحركةً مفتوحاً ما قبلها ، فقلبتْ ألفاً .

" الإطراقُ " : أنْ يطأطيءَ عنقه ويُرخي عينيهِ ينظرُ إلى الأرضِ .

" والكروانُ " : طائرٌ طويلُ العنقِ وقيلَ : هو ذكرُ الحبارى .

تمامه(١٠) :

---

(١) في ب : « تفرجها » .

(٢) الملالُ من الشيء ، إذا سئمته . ينظر الصحاح ٥ / ١٨٢٠ " مَلَلَ " .

(٣) ينظر المستقصى ١ / ٢٦٥ .

(٤) في ب : « حذف عنه » .

(٥) في ب : « فكان » .

(٦) ينظر المفصل ص ٤٤ ؛ وينظر المستقصى ١ / ٢٦٥ ، ويضرب هذا المثل على تخليص الرجل نفسه من الشدة والأذى وينظر المثل أيضاً في الكتاب ٢ / ٢٣١ .

(٧) في ب : « تلخيص » .

(٨) ينظر المفصل ص ٤٤ ؛ وينظر المثل في : جمهرة الأمثال ١ / ١٩٤ ، ٣٩٥ ؛ والمستقصى في الأمثال ١ / ٢٢١ ، ٢٢٢ ؛ ومجمع الأمثال للميداني ١ / ٤٣١ .

(٩) في ب : « فتقلب » .

(١٠) في ب : « تمامه شعر » .

*** إنّ النَّعَام في القُرَى[1] ***

هذا مثلُ يضربُ لمن يتكبَّرُ ، وقد تواضعَ من هو أشرفُ منه أيْ : اخفض عنقكَ للصيد فإنَّ ما هو أكبرُ وأطولُ عنقاً وهو النعامُ قدْ صيدَ ، وحُمِلَ من البدو إلى القرى ، وقيل : اشتقاقُ كروان من الكرى وهو النعاسُ سُمِّي بضدِّ ما يفعله ؛ لأنه لا ينامُ طولَ الليلِ جبناً ، ومنه قولهم : « أجبنُ من كروانَ »[2] وعن بعضهم أنه يصيدونهُ[3] بهذه[4] الكلماتِ : « أطرقْ كَرَى ؛ إنَّ النعـام في القـرى ، أطـرق كرى فلا ترى» إذا سمعها يَلْبُدُ بالأرضِ[5] ، فيُلْقى عليه ثوبٌ فيصادُ[6] .

والواو في " وأطرقْ كرى " ، وفي " جاريَ[7] "[8] ، للعطفِ ، وقوله : " جَاريَ " أيْ : جاريةٌ " عذيري " أيْ : حالي ، فإنَّ العذيرَ هو الحالُ التي يحاولها المرءُ ويعذرُ عليها . تمامه :

---

(١) هذه قطعة من بيت ، ونصه :

أطْرِق كَرًا أطرِقْ كَرًا إنَّ النَّعامَ في القُرَى

والمثل في : جمهرة الأمثال ١ / ١٩٤ ، ١٩٥ ؛ والمستقصى ١ / ٢٢١ ، ٢٢٢ ؛ ومجمع الأمثال للميداني ١ / ٤٣١ ؛ والكتاب ٢ / ٢٣١ ؛ والمقتضب ٤ / ٢٦١ ؛ والمقرب ١ / ١٩٥ ، ٢٠٥ ؛ والكامل ص ٥٧٢ ؛ والخزانة ١ / ٣٩٤ ؛ والمخصص ١٥ / ١٢٢ ؛ واللسان ١٠ / ٢١٩ " طرق " .

(٢) أجبن من كروان : مثل في المستقصى ١ / ٤٥ ، ويضرب هذا المثل على شدة الجبن لهذا الطائر ، فهو لا ينام طول الليل جبناً .

(٣) ينظر هذه المقولة في المستقصى ١ / ٤٥ ؛ والكامل ص ٥٧٢ .

(٤) في ب : « لهذه » .

(٥) في ب : « الأرض » .

(٦) في ب : « الكامل » ص ٥٧٢ .

(٧) في الأصل : « وجاري » والمثبت من ب .

(٨) هذه لقطة من بيت من الرجز وتمامه :

* جَارِيَ لاَ تَسْتَنْكِرِي عَذِيرِي *

وهذا البيت والذي يليه لاحقاً هو للعجاج في ديوانه ص ٢٢١ ؛ وسيبويه ٢ / ٢٣١ ، ٢٤١ ؛ والمقتضب ٤ / ٢٦٠ ؛ وابن يعيش ٢ / ١٦ ؛ والمقرب ١ / ١٩٥ ؛ والعيني ٤ / ٢٧٧ ؛ والخزانة ٢ / ١٢٥ ؛ واللسان ٤ / ٥٤٨ " عذر " ورواية الديوان " سَعْيِيْ " بدل من " سيري " .

* سَيْرِي وإِشْفَاقِي على بَعِيرِي *

والبيتُ للعجاجِ(١) ، يقال : إنه كانَ يُصْلِحُ حِلْساً ، فمرتْ جاريةٌ فألحتْ(٢) النظرَ إليه متعجبةً ، فالحِلْسُ : كيس يُطرحُ على ظهرِ البعيرِ ، فقالَ : لا تنكري أنْ أُصْلِحَ الحِلْسَ ، فظنَّ أنها أنكرتْ أنْ يكونَ مثلهُ يُصْلِحُ الحلسَ ، أيْ : لا تُنْكِري هذه الحالَ ، فإنَّ على الإنسانِ أن يتفقدَ(٣) أمورَهُ .

سعيي : بدلٌ من عذيري ، وهو بدلُ البعضِ من الكلِّ ، أوْ عذيري مبتدأٌ وما بعدهُ خبره ، وقيلَ : جاريةٌ من الأعلامِ ، فعلى هذا القولِ لا شذوذَ فيه ، ولا عن المستغاثِ ، والمندوبِ .

أمَّا المستغاثُ فلأنَّ علامته حرفُ النداءِ واللامِ المفتوحةِ ، فلا يجوزُ إبطالها ، ولأنَّ تلكَ اللامَ حرفُ جرٍ ولابُدَّ لهُ من فعلٍ .

وحرفُ النداءِ قائمٌ مقامَ الفعلِ ، فلا يسوغُ المفارقةَ .

وأما المندوبُ فلأنَّ حذفَ الألفِ من آخرهِ جائزٌ ، فلوْ جازَ حذفُ العلامةِ من الأولِ يلزمُ إبطالُ الغرضِ بانمحاءِ أمارةِ إظهارِ(٤) التفجُّعِ ، ولأنَّ الإستغاثةَ والندبةَ مظنتا احتياطٍ على ما نبين(٥) في مسألةِ الترخيم - إن شاءَ الله تعالى - فلا يسري إليهما ما سرى إلى غيرهما من التغيير الحذفي ، فإنْ قلتَ : فللمستغاثِ ،

(١) هو عبد الله بن رؤبة بن لبيد بن صخر السعدي التميمي أبو الشعثاء " العجاج " راجز مجيد من الشعراء ولد في الجاهلية ، وقال الشعر فيها ، ثم أسلم وعاش إلى أيام الوليد بن عبد الملك ، وهو أول من رفع الرجز ، وشبهه بالقصيد ، وكان لا يهجو ، وهو والد الراجز المشهور " رؤبة " توفي سنة ٩٠ هـ .

أخباره في : الشعر والشعراء ص ٥٩١ ؛ والأغاني ص ٥٦٨ ؛ والخزانة ١ / ٨٩ ؛ والأعلام ٤ / ٨٦ .

(٢) ألحَّتْ النظر : أدامت نظرها عليه دون فتور . اللسان ٢ / ٥٧٧ " لحَحَ " .

(٣) في ب : « ينعقد » .

(٤) في ب : « إظهار » ساقط .

(٥) ينظر ص ٤٧ من كتاب المفصل .

والمندوبِ لكل واحدٍ منهما حرفانِ يعرفانِ بهما ، فإنَّ للمستغاثِ حرفَ النداءِ واللامِ الجارة ، وللمندوبِ[1] حرفَ النداءِ في أولهِ والألفِ في آخره ، ثم يجوزُ حذفُ أحدِ الحرفينِ في الندبةِ وهو الألفُ ، ولا يجوزُ حذفُ أحدِ الحرفين في المستغاثِ ، فما وجهُ الفرقِ بينهما ؟ قلت : الفرقُ بينهما[2] : هو أنَّ حرفي الندبةِ مفترقان ، فشابها شيئينِ : كلُّ واحدٍ منهما أجنبيٌّ عن الآخَرِ ، بخلافِ حرفي الاستغاثةِ مثل[3] : يا لَزَيْدٍ ؛ لأنهما متلازمانِ فشبها بحرفٍ واحدٍ يعلمُ بهِ الاستغاثةُ ، فكانَ حذفُ أحدهما بمنزلةِ حذفهما جميعاً ، وهو إجحافٌ ؛ ولأنَّ الاستغاثةَ أهمُّ من الندبةِ[4] ؛ إذِ الاستغاثةُ طلبُ[5] فرَجِ خطبٍ عظيمٍ حلَّ بهِ من مستغاثٍ ، فلو حذفت شيئاً من العلامةِ[6] يتعللُ[7] المستغاثُ في تركِ إجابته ؛ لعدمِ[8] الفهمِ بسببِ تركِ العلامةِ .

وأمَّا الندبةُ فهي أمر زائدٌ في نفسها ؛ لأنها عبارةٌ عن تعديدِ محاسنِ الميتِ ؛ ليعذرَ في إظهارِ تفجعه ، ولا يرجى إجابةُ المندوبِ أيضاً ، حتى يُراعى شرائطُ لخوفِ تركِ الإجابةِ ، وقدْ التزمَ حذفه في : اللهمَّ وهذهِ مسألةٌ[9] تشعبتْ فيها جماعةُ هذه الصناعةِ إلى فرقتينِ : بصرية ، وكوفية / فالفرقةُ البصريةُ ذهبوا إلى أنَّ [٨٧ / أ]

(١) في الأصل : « والمندوب » والمثبت من ب .

(٢) في ب : « بينهما جواز » .

(٣) في الأصل : « في » والمثبت من ب وهو المتسق مع السياق .

(٤) في ب : « أمر » .

(٥) في ب : « طلب » ساقط .

(٦) في ب : « من العلامة عسى » .

(٧) في ب : « يتقلد » .

(٨) في الأصل : « بعدم » والمثبت من ب .

(٩) ينظر المسألة في الإنصاف ١/٣٤٠ - ٣٤٣ ؛ وفي ائتلاف النصرة مسألة رقم (٢٦) ص ٤٧ ؛ وفي سيبويه ٢ / ١٩٦ ؛ ومعاني القرآن للفراء ١ / ٢٠٣ ؛ وأسرار العربية ص ٢٣٣ ؛ وابن يعيش ٢ / ١٦ ؛ والتصريح ٢ / ١٧٢ ؛ والتبيين للعكبري ص ٤٤٩ ؛ وأمالي ابن الشجري ٢ / ٣٤٠ ؛ وشرح الرضي على الكافية ١ / ٣٨٣ - ٣٨٤ ؛ والخزانة ٢ / ٢٩٦ .

أصله يا أ الله [والميمُ عوضٌ عن حرفِ النداء . والفرقةُ الكوفية ذهبوا إلى][1] أنَّ أصلهُ يا أ الله أُمَّنَا بخير .

[أقصِدْ نَابه وأصرِفْه إلينا ، وعن هذا قالوا لا يصيرُ شارعاً في الصلاةِ على قولِ أهلِ البصرةِ ، يصيرُ شارعاً في الصلاةِ ؛ لأنَّ معناهُ يا أ الله ، كذا ذكره فخر[2] الاسلامِ – رحمهُ الله – في شرحِ الجامعِ الصغيرِ .

وقالَ : الكوفيونَ[3] إنَّ أصلَهُ يا أ اللهُ أُمَّنَا بخيرٍ][4] إلا أنهم حذفوا ؛ لكوْنِه كثيرَ الدورِ في الكلامِ ، وكونِ كثرتهِ مستدعيةً للخفةِ ، وهي في الحذفِ ، كما في « أيشٍ تفعلُ » و « عِمُوا صباحاً » ، أيْ : « أيُّ شيءٍ يفعلُ » ، و « أنعموا صباحاً » ، وحجةُ الفرقةِ الأولى : أنهم لا يجمعونَ بينهما ، وإنْ وردَ الجمعُ في الشعْرِ ، فذاكَ محمولٌ على الضرورةِ ، وكلامنا في حالةِ الاختيارِ ، وقولهم : إنَّ أصلهُ : « يا أ اللهُ أُمَّنَا بخير » « ليس بشيءٍ يعبأ به » إذْ[5] لو كانَ الأصلُ ذلكَ[6] لقيلَ : « اللهمَّ واغفرْ » ، بتوسطُ العاطِفُ بينهما ؛ لأنَّ الدعاءَ قدْ حصلَ بقولهِ : " اللهمَّ " ، وقوله : " اغفرْ " دعاءٌ ثانٍ ، والأحسنُ عطفُ الجملةِ على الجملةِ ، وقد أطبقوا عن آخرهم على تركِ العاطفِ ، فيلزمُ من صحةِ مذهبِ الكوفيةِ

---

(١) ما بين القوسين ساقط من ب .

(٢) هو علي بن محمد بن الحسين بن عبد الكريم بن موسى ، أبو الحسن فخر الإسلام البزدوي ولد حوالي سنة ٤٠٠ هـ ، شيخ الحنفيةِ ، وعالم ما وراء النهرِ ، وصاحب الطريقةِ في المذهب يُسمَّى أبا العسر لعسرِ تصانيفه درَسَ بمسرقند ومات سنة ٤٨٢ هـ . من تصانيفه : كنزُ الوصولِ إلى معرفةِ الأصولِ ، وشرح الجامع الكبير والصغير وغيرها .

أخباره في : الجواهر المضية ٢ / ٥٩٤ – ٥٩٥ ؛ سير أعلام النبلاء ١٨ / ٦٠٢ – ٦٠٣ ؛ تاج التراجم ص ٤٦ ؛ الفوائد البهية ص ١٢٤ – ١٢٥ ؛ مفتاح السعادة ٢ / ١٨٤ – ١٨٥ ؛ هديةُ العارفين ١ / ٦٩٣ .

(٣) ينظر الإنصاف ١ / ٣٤١ مسألة (٤٧) ؛ والتبيين عن مذاهب النحويين ص ٤٤٩ مسألة ٨٢ .

(٤) في ب ما بين القوسين ساقط .

(٥) في ب : « إذْ » .

(٦) في ب : « كذلك » .

تخطئةُ إجماعهم ؛ ولأنَّ قولَ الكوفيينَ: منقوضٌ بقولهم: « اللهمَّ العنْهُ وأهلِكْهُ » ، فلو كانَ ما ذكروهُ صحيحاً ؛ لما جازَ استعمالُ هذا اللفظِ ؛ للمناقضةِ ، لجمعه بين(١) دعاءِ الخيرِ والسوءِ .

قالَ اللهُ تعالى: ﴿وَإِذْ قَالُوا۟ ٱللَّهُمَّ إِن كَانَ هَٰذَا هُوَ ٱلْحَقَّ مِنْ عِندِكَ فَأَمْطِرْ عَلَيْنَا حِجَارَةً مِّنَ ٱلسَّمَآءِ أَوِ ٱئْتِنَا بِعَذَابٍ أَلِيمٍ﴾(٢) ، ولوْ كانَ الأمرُ كما ذهبوا إليهِ ، لكانَ التقديرُ : « أُمّنا بخير » « وإنْ كانَ هذا هو الحقُّ فأمطِرْ علينا حجارةً » الآية](٣) وفيه من الفسادِ ما لا يخفى ؛ لأنه(٤) لا يكونُ أمهم بالخيرِ أنْ يمطرَ عليهم حجارةً من السماءِ ، أوْ يؤتوا بعذابٍ(٥) أليمٍ ، ولا يقالُ لو كانَ الميمُ عِوضاً عن ياءٍ(٦) لكانَ هوَ في مقامِ المعوضِ ؛ لأنا نقولُ : لا يلزمُ ذلك .

ألا تراهم قالوا في نحوِ : فرازينُ(٧) وجحاجيح(٨) فَرَازِنَةٌ وجَحَاجِحَةٌ ، فعوضوا الهاءَ(٩) عن الياءِ ، ولم يضعوه موضعهُ ، وكذلك قالوا : « عدةٌ ، وعظةٌ » في الوعدِ ، والوعظِ بتعويضِ التاءِ في الآخرِ عن الواوِ في الأولِ ، فإنْ قيلَ : لِمَ زيدتْ الميمانِ وانفتحَ آخرُهما ؟ قلنا : أمَّا العددُ فليكونُ العوضُ على عدد المعوضِ عنهُ ، وهو ياءٌ فإنه حرفانِ ، فكذا عوضُه .

وأما تعيينُ الميمِ فهو شيءٌ يتعلقُ بالسماعِ ، فلا يردُ السؤالُ فيه .

---

(١) في الأصل : « بين » .

(٢) سورة الأنفال ، آية (٣٢) .

(٣) في ب ما بين القوسين ساقط .

(٤) في ب : « أنه » .

(٥) في ب : « بعذاب » ساقط .

(٦) في ب : « ياء » ساقط .

(٧) فِرْزَانِ : الشِّطرنج . مُعَرَّب فَرْزين جمع : فَرَازين . القاموس المحيط ص ١٥٧٦ " فرزن " .

(٨) الجَحْجَحُ : السِّيد . جمع : جَحَاجح ، وجَحَاجِحَة ، وجَحَاجيح . ينظر القاموس المحيط ص ٢٧٥ " جحَّ " ؛ واللسان ٢ / ٤٢٠ " جحجح " .

(٩) في الأصل : « التاء » والمثبت من ب .

وأمَّا فتحُ الثانيةِ ؛ لأَنَّهُمَا[1] لما زيدتا وهما ساكنتان حُرِّكتِ الثانيةُ بالفتحةِ ؛ لإزاحةِ التقاءِ الساكنينِ ، وتتعين[2] الفتحةُ للخفةِ ، ومما يتعلقُ به الكوفيونَ في أنَّ الميمَ ليس بعوضٍ عن حرفِ النداءِ ، قولُ الشَّاعر ، وهو قوله :

إنِّي إذا مَا حَدَثٌ أَلَّما ... أَقُولُ يا اللهُمَّ يا اللهُمَّا[3]

وقال الآخرُ :

وَمَا عَلَيْكِ أَنْ تقولِي كُلَّمَا ... سَبَّحتِ أَوْصَلَّيْتِ يا اللَّهُمَّا[4]

فقد جمعَ بينهما مع[5] أنَّ العوضَ مع المعوَّضِ لا يجتمعانِ .

قلنا : لا حجةَ فيه ؛ لأنه إنما جمع بضرورةِ الشعرِ ، فالجمعُ بينَ العوضِ والمعوضِ[6] عنه جائزٌ في ضرورةِ الشعرِ ، كما في قوله :

* **هُمَا نَفَثَا في فِيَّ من فَمَوَيْهِما[7]** *

فجمع بينَ الميمِ والواوِ ، ومع أنَّ الميمَ عِوَضٌ عن الواوِ ، فكذا فيما نحنُ فيه .

وكلامنا في حالةِ الاختيارِ .

---

(١) في ب : « لأنها » .

(٢) في ب : « وأما تعيين » .

(٣) الرجز لأبي خراش في شرح أشعار الهذليين ٣ / ١٣٤٦ ؛ والمقاصد النحوية ٤ / ٢١٦ ؛ والدرر ٣ / ٤١ ؛ ولأمية بن أبي الصلت في الخزانة ٢ / ٢٩٥ ؛ وبلا نسبة في المقتضب ٤ / ٢٤٢ ؛ ونوادر أبي زيد ص ١٦٥ ؛ وسر صناعة الإعراب ١ / ٤١٩ ، ٢ / ٤٣٠ ؛ والمحتسب ٢ / ٢٣٨ ؛ وشرح عمدة الحافظ ص ٣٠٠ ؛ والإنصاف ص ٣٤١ ؛ وأوضح المسالك ٤ / ٣١ ؛ ورصف المباني ص ٣٧٣ ؛ وتهذيب اللغة ٦ / ٤٢٦ ؛ والمخصص ١ / ١٣٧ ؛ واللسان ١٣ / ٤٦٩ " أله " ؛ وشرح ابن عقيل ٣ / ٢٦٥ رقم (٣١٠) ؛ واللمع في العربية ص ١٧٥ ؛ وأسرار العربية ص ٢٣٢ ؛ والهمع ٣ / ٦٤ رقم الشاهد ٦٩٨ .

(٤) الرجز بلا نسبة في أسرار العربية ص ٢٣٣ ؛ والإنصاف ١ / ٣٤٢ ؛ ورصف المباني ص ٣٧٣ ؛ وخزانة الأدب ٢ / ٢٩٦ ؛ وهمع الهوامع ٣ / ٦٤ ؛ والدرر ٣ / ٤١ ؛ واللسان ١٣ / ٤٧٠ " أله " .

(٥) في ب : « من » .

(٦) في الأصل : « والمعوض » والمثبت من ب .

(٧) سبق تخريج البيت في ص ٣٩٧ .

((**وفي كلامهم ما هو على طريقةِ النـداءِ ، ويقصـدُ بـهِ الاختصـاصُ**))[1] ، وحاصلُ هذا أنَّ في النداءِ شـيئينِ : دعـاءٌ ، واختصـاصٌ ، فجـردتْ صيغـةُ النـداءِ ههنا ، للاختصاصِ دونَ الدعاءِ ؛ لأمنهـم عـن الالتبـاسِ ؛ لأنَّ الإنسـانَ لا يدعـو نفسه فكانَ للمعنى الآخرِ ، وهو الاختصاصُ وإنما قلنا : ذلكَ ؛ لأنَّ المنادِي إذا / [٨٤ / ب] صَوَّتَ بـ" يا " عُلم أنه يدعو فإذا أقبلَ على واحدٍ فقـالَ : فـلانٌ ، فقـدْ خصصَّه بالدعاءِ، ثم إنهم لما رأوْا فيهِ من الدُّعَاءِ والاختصاصِ[2] جرَّدوه في بعضِ المواضـعِ؛ للاختصاصِ ؛ لأمنهم الالتباسَ ؛ لما ذكرنا كما جردتْ همزةُ الاستفهامِ عن معنى الطلبِ ؛ للإخبارِ بالاستواءِ في قوله تعالى : ﴿ ءَأَنذَرْتَهُمْ أَمْ لَمْ تُنذِرْهُمْ لَا يُؤْمِنُونَ ﴾[3] واللامُ إذا دخلتْ علـى المضـارعِ فهـو للحـالِ ، لم تجردْ هـي للتـأكيدِ في قولـهِ : ((لسوفَ يُقومُ زيـدٌ)) ، مـن غـير إرادةِ الحـالِ ؛ لأنَّ إرادةَ الحـالِ مـعَ سـوفَ لا يجتمعانِ ، وكذلكَ لو قلتَ : سواءٌ عليَّ أقمتَ ، أمْ قعدتَ في الأصلِ سـؤالٌ عـنْ تعيينِ أحدهما مع التسويةِ ، ثم نقلَ إلى الخبرِ مع التسـويةِ ، وكـلُّ مـا انتقـلَ مـن بابٍ إلى بابٍ فإنه على حسـبِ مـا كـانَ عليـه ؛ فلذلـك نقـول : إنَّ[4] أَكْـرِمْ في ((أكـرمْ بزيـد)) فعـلُ أمـرٍ ، وإنْ نقـلَ إلى بـابِ التعجـبِ ، ونقـول : " أيُّ " في ((أيها الرجلُ)) ، هنا منادى مفردٌ معرفةٌ ، و" الرجلُ " صفةٌ لـه ، كمـا نقـول : هكذا في المنادى الحقيقي ، وقولهم : ((**أيها الرجلُ**))[5] بعد قولهم ، ((**أما أنا**))[6] للتـأكيدِ ؛ إذِ الاختصـاصُ قـد وقـعَ أولاً بقولهـم : " أنـا " ، فيكـونُ الاختصـاصُ بقولهم : ((أيها الرجلُ)) للتوكيدِ لا محالةَ ، ونظيرُ هـذا أنْ تقـولَ : الـذي[7] هـو

---

(١) المفصل ص ٤٥ .

(٢) في الأصل : ((دعاءٍ واختصاصٍ)) والمثبت من ب .

(٣) من الآية (٦) من سورة البقرة .

(٤) في ب : ((إنَّ)) ساقط .

(٥) ينظر المفصل ص ٤٥ .

(٦) ينظر المفصل ص ٤٥ .

(٧) في ب : ((للذي)) .

مقبلٌ عليكَ منصتٌ لك ، كذا كان الآخِرُ يا فلانُ فتذكرُ المخاطبَ باسمه توكيداً، ولا يصحُّ أنْ تدخلَ " يا " هنا في الظاهرِ ؛ لأنك لا تنبه غيرَكَ ، فلا يجوزُ أنْ يقعَ الغائبُ في هذا الباب ، ومما ينتظمُ في سلك هذا الفصلِ ما رويَ عن ابن عباسٍ - رضيَ اللهُ عنهما - بعثنا رسولُ اللهِ - ﷺ - أغيلمة بني عبدِ المطلب[1] ثُمَّ جعلَ يقول : ((أبنيَّ[2] لا ترموا جمرة العقبةِ))[3] الحديث .

نصبَ " أغيلمةَ " على الاختصاصِ لنافي بعثنا ، ومثله قوله عليه السلام[4] أيضاً : ((سلمانُ[5] منَّا أهلَ البيتِ))[6] و" العصابةُ " : الجماعةُ الذين يعصبُ بهم الأمرُ أيْ : يشدُّ ، وفي بعضِ النسخِ علامةُ قطعٍ بينَ قوله : ((**إلا أنفسهم**))[7] وبين ما كنَّوْا عنه ، فكان هؤلاء جعلوا ما كنَّوْا عنه مبتدأً وخبره، كأنه قيل : فيه ،

---

(١) هو عبد المطلب بن هاشم بن عبد مناف أبو الحارث زعيم قريش في الجاهلية ، وأحد سادات العرب مولده في المدينة ، ومنشأه بمكة كان عاقلاً ذا أناة ونجدة ، فصيح اللسان حاضر القلب ، أحبه قومه ورفعوا من شأنه ، فكانت له السقاية والرفادة ، وهو جد الرسول - ﷺ - .
أخباره في : الكامل في التاريخ ٢ / ٤ ؛ والطبري ٢ / ١٧٦ ؛ والروض الأنف ١ / ٥٧ .

(٢) في ب : ((للنبي)) .

(٣) ينظر حلية الأولياء وطبقات الأصفياء لأبي نعيم الأصبهاني ٩ / ٦ ؛ والمستدرك على الصحيحين ٣ / ٣٧١ .

(٤) في ب : ((السلام)) ساقط .

(٥) هو سلمان أبو عبد الله الفارسي ... ويقال له سلمان بن الإسلام وسلمان الخير ، وقال ابن حبان من زعم أن سلمان الخير آخر فقد وهم ، أصله من رام هرمز ، وقيل من أصبهان ، وكان قد سمعَ بأنَّ النبي - ﷺ - سيبعثُ ، فخرجَ في طلب ذلك فأسر وبيع بالمدينة فاشتغل بالرق حتى كان أول مشاهده الخندق وشهد بقية المشاهدِ ، وفتوح العراق ، وولي المدائن توفي سنة ٣٦ هـ .
ترجمته في : الإصابة ٢ / ٦٢ رقم الترجمة (٣٣٥٧) ؛ وطبقات ابن سعد ٤ / ٥٣ - ٦٧ ؛ وتهذيب ابن عساكر ٦ / ١٨٨ ؛ وحلية الأولياء ١ / ١٨٥ .

(٦) ينظر مجمع الزوائد ومنبع الفوائد للهيثمي ٦ / ١٣٠ ، ٩ / ١١٧ ، ١١٨ ؛ والمستدركُ للحاكم ٣ / ٥٩٨ .

(٧) ينظر المفصل ص ٤٦ .

ووجهُ ذلك: أنَّ المصنِّفَ عطفَ ماكنُّوا عنه على " أنفسهم "، والعطفُ للمغايرةِ، وليسَ هو بمغايرٍ ، وهذا الصنيعُ منهم مفسدٌ للمعنى ؛ لأنه يكونُ قولُه : كأنه تفسيرٌ لقوله وماكنُّوْا عنه ، وليس تفسيراً له ، وإنما هو تفسيرٌ لقولِهِ : « يا أيُّها الرجلُ » ، فلما تبينَ أنه لما سبقَ لزِمَ العطفُ ، وحُمِلَ العطفُ على ظاهرِهِ في المغايرةِ ، أوْ تقول : وماكنُّوْا عنه خبرُ مبتدأٍ محذوفٍ وهُوَ هُوَ أيْ : وهو ماكنُّوْا عنه ، وهذا بيِّنُ الاستقامةِ ، وممَّا يجري هذا المجرى أيْ : لفظُ[1] الاختصاصِ ، قد يكونُ بالنداءِ كما مرَّ ، وقد يكونُ بدونِ النداءِ ، كقولكَ : نحن العربَ ، فإعرابه لا يكونُ إلا بما يقتضيه في نفسه ؛ لأنه يمتنعُ أنْ يكونَ منقولاً من النداءِ ، وقد يحتملُ الأمرين ، نحو : قولكَ : « يا معشرَ العربِ » ، فجائزٌ فيه الأمرانِ من الإعرابِ ؛ إلاَّ أنَّ الأولى أن يكونَ منصوباً نصبَ العربِ ، إذِ النقلُ على خلافِ القياسِ ، فجعله أصلاً في نفسه مع صحته أولى من جعله منقولاً، ومعشرَ العربِ ، وآلَ فلانٍ ، ومعشرَ الصعاليكِ اعتراضاتٌ بينَ اسم إنَّ وخبرها ، وبينَ المبتدأِ والخبرِ ، وانتصابها على الاختصاصِ ، كأنه لما قيلَ : " إنَّا " قيلَ لهُ : من تريدُ ؟ فقالَ : أريدُ معشرَ العربِ أو أعني ، أو لما قيل : " إنَّا " قيلَ له : « من أنتم » ؟ قالَ : معشرَ العربِ أيْ : أعني (ومنهُ بيتُ الحماسةِ :

* إنَّا بَنِيْ نَهْشَلٍ لا نَدَّعِي لأبٍ[2] *

فلا يجوزُ إظهارُ هذا الفعلِ المقدرِ ؛ لاستغنائهم)[3] عن استعماله / لِعَلْمِ [٨٥ / أ] المخاطبِ به ، وهذا قسمٌ ثانٍ من أقسامِ التخصيصِ ، وهو قسمُ الإضافةِ ، ولا إضافةَ في القسمِ الأولِ ، فإنْ قيلَ : فهلاَّ[4] تجعلُ[5] نصبَ « معشرَ العربِ » على

---

(١) في الأصل : « لفظة » والمثبت من ب .

(٢) البيت من البسيط ، وهو لبشامة بن حزن النهشلي ، وهو في : شرح ديوان الحماسة للمرزوقي ص ١٠٢ ؛ وعيون الأخبار ١ / ٢٨٧ ؛ والشعر والشعراء ٢ / ٦٣٨ ؛ وبلا نسبة في شرح شذور الذهب ص ٢١٨ ؛ والخزانة ١ / ٤٦٨ .

(٣) في ب ما بين القوسين ساقط .

(٤) في ب : « هلا » .

(٥) في الأصل : « تجعلوا » والمثبت من ب .

البدلِ من ضمير " أنا " ؟ قلنا: هَبْ أنكَ تتمحَّلُ ذلكَ هنا ، فما وجهُ التمحُّلِ في ﴿ حَمَّالَةَ ٱلْحَطَبِ[1] ﴾[2] ؟ بالنصبِ وليسَ هناكَ مبدلٌ منصوبٌ حتى تجعلها بدلاً منهُ في النصبِ فلا بُدَّ من الرجوعِ إلى ما ذكرهُ في الكتابِ[3] من انتصابه على الاختصاصِ ، وفي الكشَّافِ[4] « وقُرِئَ[5] : ﴿ حَمَّالَةَ ٱلْحَطَبِ ﴾ بالنصبِ ، وأنا أستحبُ هذه القراءةَ، وقدْ توسلَ[6] إلى رسولِ اللهِ – عليه السلام – بجميلِ من أحبَّ شتمَ أمِّ جميلٍ »[7] ، إلاَّ أنهم سوغوا دخولَ اللامِ عليه ؛ لأنَّ المانعَ الحقيقي من دخولِ اللامِ على المنادى إنما هو وقوعه موقعَ الكافِ ، واللامُ يمتنعُ دخولهُ على الكافِ ، وكذا على الواقع موقعَه وههنا لم يقعْ موقعَ الكافِ ؛ لأنه لما لَمْ يقصدْ النداءَ ، لم يقعْ ما دخلَ عليه حرفُ النداءِ موقعَ كافِ الخطابِ ، فلم يمنعْ دخولُ اللامِ عليه ؛ لذلك وجبَ انتصابه على ما عليه الأصلُ ، وهو : المفعوليةُ بإضمارِ أريدُ[8] ، أوْ أعني هذا في المنصوبِ .

وأمَّا في المرفوعِ على المدحِ ، أوْ الشتمِ فيقدرُ فيه : " هو " أوْ " أنتَ " ، وفي الجمعِ " هُمْ " ، أوْ " أنتم " ، على حسبِ ما يقتضيهِ محلُّ الكلامِ ، وقالَ في

---

(١) من الآية (٤) من سورة المسد .

(٢) ينظر المفصل ص ٤٦ .

(٣) ينظر المفصل ص ٤٦ .

(٤) ينظر الكشاف ٤ / ٨١٥ .

(٥) ينظر القراءة في : السبعة ص ٧٠٠ ؛ إعراب القراءات السبع لابن خالويه ٢ / ٥٤٢ ؛ وإتحاف فضلاء البشر ٢ / ٦٣٦ .

(٦) هذه مخالفة عقدية ؛ لأن التوسل يجب صرفه لله وحده ، كما قال تعالى : ﴿ يا أيها الذين آمنوا اتقوا الله وابتغوا إليه الوسيلة.. ﴾ وقوله تعالى: ﴿ ... يبتغون إلى ربهم الوسيلة أيهم أقرب ﴾ .

(٧) هي أم جميل بنت حرب وقيل اسمها أروى بنت حرب شاعرة من الشواعر ، كانت من أشدِّ الناس معارضةً لدعوةِ الإسلام وأكثرهن إيذاءً للرسول – ﷺ – . فكانت تحمل الشوك فتطرحه في طريق النبي – ﷺ – .

أخبارها في : الكشاف ٤ / ٨١٥ ؛ وابن كثير ١ / ٥٦٤ ؛ وإتحاف الورى في أخبار أم القرى ١ / ٢٠٣ – ٢٠٥ ؛ وأعلام النساء ١ / ٢٠٨ .

(٨) في ب : « تريد » .

الكشافِ[١] : يجوزُ الرفعُ على المدحِ والذمِّ ، كما جازَ النصبُ عليهما ، وقالَ : في قوله تعالى : ﴿ ٱلَّذِى يُوَسْوِسُ ﴾[٢] ، تجوزُ الحركاتُ[٣] الثلاثُ بالجرِّ على الصفةِ ، والرفعِ والنصبِ على الشتمِ ، وقال الإمامُ زينُ المشايخِ : « ولو قرأَ[٤] المصلِّي « بسمِ اللهِ الرحمنُ الرحيمُ » يرفعِ النونِ والميمِ أو بنصبهما لا تفسدُ صلاتُهُ ، ويكونُ رفعُهما ونصبُهما على الاختصاصِ »[٥] ، وقولُهُ : « وبكَ اللهَ[٦] نرجو الفضلَ » إنما ذُكرَ اسمُ اللهِ ؛ ليعلمَ أنَّ النصبَ لازمٌ فيما يجوزُ دخولُ " يا " عليهِ ، (وفيما لا يجوزُ دخوله عليه)[٧] إذا لم يدخلْ "ياءُ"، وقرأَ ﴿ حَمَّالَةَ ٱلْحَطَبِ ﴾[٨] قيلَ : فيه نظرٌ ؛ لأنه مضافٌ ومضافٌ إليه ، وحقه أنْ يذكرَ في القسم الثاني ، وهذا القائلُ لمْ يُنْعِمْ نَظَرَهُ ؛ لأنَّ الآيةَ من المنصوباتِ على الشتمِ ، فناسبَ أنْ يلزمَ ذكره مع الفاسقِ الخبيثِ في قَرَنٍ واحدٍ من هذا الوجهِ .

---

(١) ينظر الكشاف ٤ / ٨١٥ .

(٢) من الآية (٥) من سورة الناس .

(٣) أيْ : يجوز الحركات الثلاث في محلِّ « الذي يوسوسُ » .

(٤) ينظر هذه القراءة في رفع النون والميم من « بسم الله الرحمنُ الرحيمُ » معاني القرآن وإعرابه للزجاج ١ / ٤٣ ؛ وإعراب القرآن للنحاس ١ / ١٦٨ ؛ والبحر المحيط ١ / ٣٢ ؛ والدر المصون ١ / ٣٥ .

(٥) ينظر الجواهر المضية ٤ / ٣٩٢ - ٣٩٤ .

(٦) في ب : « الله » لفظ الجلالة ساقط .

(٧) في ب ما بين القوسين ساقط .

(٨) من الآية (٤) من سورة المسد .

قيلَ : إنها كانتْ – لعنها الله – تحملُ الحطبَ فتطرَحُـهُ في طريـقِ المسـلمينَ تؤذيهم بذلكَ ، وقيلَ : إنها كانتْ تَنُمُّ يقـالُ جـاءَ فـلان بـالحطبِ الرطـبِ إذا نمَّ ووشى ، وقد جاءَ نكرةً .

هذا هو القسمُ الرابعُ .

البيتُ لأمية بن أبي عائذٍ[1] وقبله :

مفيـداً[2] معيـداً لأَكْـلِ القَنِيـصِ ذَا فاقَـةٍ مُلْجِمـاً للعيَـالِ

ويـأْوِي إلَـى نِسْوةٍ ....[3]

المفيدُ المستفيدُ إلى المكتسبِ ، والمعيدُ الذي أعاد أكلَ الصيد مرةً بعد أخرى .

القنيصُ : الطعامُ الذي تناولْتَه بأطرافِ أصابعكِ .

والملحَمُ[4] : الذي يأتي باللحمِ أهلَه ، والضمير في و" يأوي " للصائد .

يصفُ الشاعرُ فقرَ الرجلِ وسوءَ حالهِ ، ويذكرُ صنفـين مـن النسـاءِ ، الثـاني أسوأُ حالاً من الأولِ ؛ فلذلكَ خصَّهُ بالنصب دلالةً على هذا المعنى .

---

(١) هو أمية بن أبي عائذ الهذلي ، شاعر أدرك الجاهلية ، وعاش في الإسلام كان من مدَّاح بني أمية ، له قصائد في عبد الملك بن مروان ، ورحلَ إلى مصر فأكرمه عبد العزيز بن مروان ، ثم رجع إلى البادية . ومات سنة ٧٥ هـ .

ترجمته في : الشعر والشعراء ٢ / ٦٦٧ ؛ والأغاني ص ٩٤٤٤ ؛ والخزانة ١ / ٤١٧ – ٤٢٢ .

(٢) في ب : « مفيد » .

(٣) هذا البيت والشطر الذي بعده من المتقارب ، وينظر كتاب أشعار الهذليين ٢ / ٥٠٧ للسكري ، ويروى البيت في الهذليين .

له نسوةٌ عاطلاتُ الصدورِ عُـوْجٌ مراضيـعُ ...

وتمام البيت الثاني :

.... عُطَّلٍ وَشُعْثًا مَرَاضِيعَ مثل السعالي

وينظر البيت في الكتاب ١ / ٣٩٩ ، ٢ / ٦٦ ؛ والمقاصد النحوية ٤ / ٦٣ ؛ وشـرح التصريـح ٢ / ١١٧ ؛ وخزانة الأدب ٢ / ٤٢ ، ٤٣٢ ؛ ولسان العرب ٨ / ١٢٧ " رضع " ؛ وبلا نسبة في أوضح المسالك ٣ / ٣١٧ ؛ ورصف المباني ص ٤٧٩ ؛ والمقرب ١ / ٢٤٦ .

(٤) في الأصل : « والمحلم » والمثبت من ب .

وَالْعُطُلُ : التي لا حُلْيَ عليها .

والشُّعْثُ : جمعُ " شَعْثَاءَ " وهي التي لا تسرِّحُ شعرها ، ولا تدهنهُ ، ولا تغسلهُ .

والمراضعُ : جمعُ مرضعٍ نشأتْ الياءُ من إشباعِ الكسرةِ كالدراهيمِ ، والصياريفِ ، ويجوزُ أنْ يكونَ جمعُ مِرضاعٍ على وزنِ مفعالٍ بمعنى : كثيرةِ الإرضاعِ .

والسَّعَالِى : الغيلانُ ، جمع سعْلاةٍ ، وحقهُ في الأصلِ أنْ يعطفَ على عطَّلٍ غير أنه لما رأى الشعثَ أسوأَ حالاً من العطَّلِ ، أرادَ أنْ يفصحَ من اختصاصها ، وتميزها عن هاتيك ، فنصِبَ بالعطفِ / على محلِّ عُطَّلٍ ؛ لأنه منصوبُ المحلِّ ؛ [٨٥ / ب] للمفعوليةِ ، فإنْ قيلَ : فلما كانَ انتصابه للعطفِ على المحلِّ المنصوبِ ، لِمَ سُمِّي بأنه منصوبٌ على الاختصاصِ ؟ ولِمَ أفادَ الاختصاصَ ؟ قلنا : لأنَّ الإعراضَ عن العطفِ السَّلِسِ القيادِ يوهمُ أنَّ الثانيَ ليس من جنسِ الأولِ ، وهذا معنى الاختصاصِ ، فإنْ قيل : فعلى هذا التقديرِ قولُكَ : مررتُ بزيدٍ وَعَمْرًا[1] ، يجبُ أنْ يكونَ من بابِ الاختصاصِ أيضاً ؛ لوجودِ ما هو الموجبُ لذلكَ[2] في الأولِ ، وهو انتصابه بالعطفِ على المحلِّ .

قلنا : يقتضي القياسُ ذلكَ إلاَّ أنَّ علماءَ البيانِ إنما يسمونَ مثلَ هذا المنصوبِ اختصاصاً إذا كانَ المنصوبُ مختصاً بصفةٍ فيها مبالغةٌ دونَ المنصوب ، فالضربُ الأولُ من الاختصاصِ المنادَى المضمومُ ، والثاني المضافُ ، والثالثُ المعرفُ باللامِ ، والرابعُ النكرةُ المعطوفةُ ، وقوله « في آخر الفصلِ وهو الذي يقالُ : فيه نصبَ على كذا إشارةٌ إلى[3] المذكورِ في الأضْرُبِ[4] الثلاثةِ دونَ الأولِ ، فكانَ

---

(١) في الأصل : « وعمروٍ » والمثبت من ب .

(٢) في ب : « ولذلك » ساقط .

(٣) في الأصل : « إلى » ساقط والمثبت من ب .

(٤) في ب : « الأضراب » .

قوله « **على المدحِ والشتْمِ ، والترخيمِ** »[1] من قبيلِ اللّفِ والنشرِ[2] ، والنّـاصبُ في ذلكَ كلِّهِ مضمرٌ وهو : أعني ، أوْ أخصُّ .

وفي الكشـافِ[3] في سورةِ الصـف ، وقُـرِئَ[4] ﴿ نَصْرٌ مِّنَ ٱللَّهِ وَفَتْحٌ قَرِيبٌ ﴾[5] على الاختصاصِ وهو نكرةٌ كـ" شُـعثاً " ، وقـال : ومثلـه ﴿ نَصِيبًا مَّفْرُوضًا ﴾[6] أيْ : أعني .

---

(١) المفصل ص ٤٧ .

(٢) في الأصل : « اللف » والمثبت من ب .

(٣) ينظر الكشاف ٤ / ٥٢٧ – ٥٢٨ .

(٤) ينظر هذه القراءة على النصـب في : البحـر المحيـط ١٠ / ١٦٨ ؛ والـدر المصـون ١٠ / ٣٢٢ ؛ وإعراب القراءات الشواذ للعكبري ٢ / ٥٨٤ .

(٥) من الآية (١٣) من سورة الصف .

(٦) من الآية (٧) من سورة النساء .

[الترخيم]

((ومن خصائصِ النداءِ ((**الترخيمُ**))[1] للترخيمِ معنيانِ : لغويٌّ وهو التسهيلُ والتليينُ .

يقال : كلامٌ رخيمٌ أيْ : لينٌ لذيذ ، ومنه قولهم : للحجرِ الأملسِ رخامٌ ، وقولُ ذي الرُّمَّةِ :

لَهـــا بَشَــرٌ مِثْــلُ الحَرِيرِ ومَنْطِقٌ رَخِيْمُ الحَواشِـي لا هُـرَاءٌ وَلاَ نَـزْرُ[2]

معناه : أنَّ منطقهـا نـاعمُ المقـاطعِ ، وليِّـنُ الأطـرافِ ، فسـميَ هـذا الحـذفُ ترخيماً ؛ لأنهُ تخفيفُ اللفظِ وتسهيله ، ويجوزُ أنْ يرادَ أنَّ أطرافَ منطقها محذوفةُ الفضولِ ، فيكونُ موافقاً لهذا الحذفِ المسمى ترخيماً ، و" صناعي " ، و" شيخي " فسَّرهُ بعدُ ، وهو من خصائصِ النـداءِ ؛ لأنَّ النـداءَ بـابُ تغيـيرٍ ، والتغيـيرُ يؤنـسُ التعبيرُ ؛ ولأنَّ النداءَ إنما يكونُ لأمرٍ مهمٍّ ، فالترخيمُ يؤذنُ بأنَّ ذلـك الأمـرَ ممـا لا يقبلُ التوقفَ ريثما تتمُ الكلمةُ ، فتحذفُ[3] بعضَ الكلمةِ تحريضاً علـى أنْ يتوجـه المخاطبُ المدعُوُ نحوَ مرادِ هذا المنادى ، وقد يجيءُ في غـيرِ النـداءِ لضـرورةِ الشِّعْرِ عند سيبويه[4] ، وأباهُ المبردُ[5] إلا على لغةِ " يا حار " بـالضمِّ في الشعرِ خاصـةً ، ويشهد ُلقولِ سيبويه قولُ ذي الرمةِ :

---

(١) المفصل ص ٤٧ .

(٢) البيت من الطويل وهو لذي الرُّمَّـةِ ، وهـو في ديوانـه ص ٢١٢ ؛ والمحتسـب ١ / ٣٣٤ ؛ وابـن يعيش ١ / ١٦ ؛ والخصـائص ١ / ٢٩ ، ٣ / ٣٠٢ ؛ والمقـاصد النحويـة ٤ / ٢٨٥ ؛ ولسـان العرب ١ / ١٨١ " هرأ " ٥ / ٢٠٣ " نزر " ؛ وبلا نسبة في أساس البلاغة ص ٤٨٢ " هرأ " ؛ وشرح شافية ابن الحاجب ٣ / ٢٥٥ ؛ وابن يعيش ٢ / ١٩ ؛ وشرح ابن عقيل ٣ / ٢٨٧ رقم الشاهد ٣١٥ .

(٣) في ب : ((وتحذف)) .

(٤) ينظر الكتاب ٢ / ٢٤٧ .

(٥) ينظر المقتضب ٤ / ٢٥٢ .

دِيَــارُ مَيَّــةَ إذْ مَــيٌّ تُسَاعِفُنَــا ولا يَــرى مِثْلَهَــا عُجْمٌ ولا عَــرَبُ(١)

أيْ : ميَّةَ(٢) رخمَ في غيرِ النداءِ .

المساعفةُ : المساعدةُ ، وعليه قولُ زهير :

خُـذُوا حَظَّكُمْ يا آلَ عِكْرِمَ واذْكُرُوا أَوَاصِرَنَـا والرِّحْـمُ بالغَيْـبِ تُذْكَـرُ(٣)

أرادَ يا آلَ عكرمةَ فرخَّمَ في غيرِ النداءِ ولم يجعلْ عكرمَ كأنهُ اسمٌ برأسِـه ، إذْ لو جعلهُ كذلـك ؛ لما امتنعَ من الصرفِ ، كما لم يمتنعْ " مـيٌّ " أيْ : خـذوا حظكم من وُدِّنا ، واذكروا الرَّحِمَ التي بيننا وبينكم ، والأواصرُ : القراباتُ جمعُ آصرةٍ .

والرَّحِمُ : تجبُ مراعاتها في الغيـب وفي غـير الغيـب ، « **ولـه شـرائطُ** »(٤) : الأوْلَى العلَمُ ؛ لأنَّ الأعلامَ كثـيرٌ نداؤهـا فُيُنَـا سِبَهُا التخفيفُ ؛ ولأنـه لشـهرته يُكْتَفي بذكرِ بعضه عن ذكر كُلِّه ، ولا يلتبسُ المرادُ علـى السـامعِ ، « **والثانيـةُ : أنْ يكونَ غيرَ مضافٍ** »(٥) ؛ لأنَّ المضافَ مع المضـافِ إليه ككلمـةٍ واحـدةٍ فلـو حذفـت مـن المضـافِ وقـع الـترخيمُ في وسـطِ الكلمـةِ ، وذلـكَ علـى(٦) خـلافِ موضوعهِ ، ولو حذفتَ من المضافِ إليه لكنت مرخماً في غَيرِ النداءِ ، والترخيمُ في غيرِ النداءِ في غيرِ الشعرِ لا يجوز / بالاتفاقِ ، فإنْ قيلَ : لِمَ رُخِّمَ المركبات وهـذه [٨٦ / أ]

---

(١) البيت من البسيط وهو لذي الرمة في ديوانه ص ٣ ؛ والكتاب ١ / ٢٨٠ ، ٢ / ٢٤٧ ؛ ونوادر أبي زيـد ص ٣٣ ؛ والهمع ٣ / ٢١ ؛ والـدرر ٣ / ٧ ؛ وخزانـة الأدب ٢ / ٣٦٥ ، ٣٣٩ ، ٣٤٠ ، ٣٤٥ ؛ واللسان ١٢ / ٣٨٦ " عجم " .

(٢) في ب : « أمية » ساقط .

(٣) البيت من الطويل وهو لزهير بن أبي سلمى في ديوانـه ص ١٥٧ ؛ وأسـرار العربيـة ص ٢٣٩ ؛ والإنصاف ١ / ٣٤٧ ؛ والكتـاب ٢ / ٢٧١ ؛ وشـرح المفصـل ٢ / ٢٠ ؛ والمقـاصد النحويـة ٤ / ٢٩٠ ؛ واللسان ٣ / ٣٣٣ " فرد " ؛ وبلا نسبة في الهمع ٣ / ٧٨ ؛ واللسان ١٢ / ٢٣٣ " رحم " ١٢ / ٤١٦ " عكرم " .

(٤) المفصل ص ٤٧ .

(٥) المفصل ص ٤٧ .

(٦) في الأصل : « على » ساقط .

العلةُ موجودةٌ فيها نحو : يا بختَ في بختنصر[١] ؟ قلنا : لأنَّ المركباتِ تصيرُ بمنزلةِ المفردِ ؛ ولهذا يجوزُ إعطاءُ الرفعِ إياها في آخرها نحو : أنْ تقولَ : بختَ نصَّر ، ولما كانَ كذلكَ كانَ ترخيمها ترخيمَ المنادى ، بخلافِ المضافِ إليه لِمَا مرَّ ، ولأنَّ الإضافةَ ؛ لإزالةِ اللبس ، وفي الترخيمِ إثباتها فيتناقضانِ ، وأمَّا حذفُ الثاءِ من المضافِ إليه في قوله :

أبا عُرْوَ لا تبْعدْ فكلُّ ابنِ حُرَّةٍ سيدْعُوهُ داعِي مِيتةٍ فيُجيْبُ[٢][٣]

فللضرورةِ فلا يردُ نقضاً ، والثالثةُ : « **ألاّ يكونَ مندوباً ولا[٤] مستغاثاً** »[٥] ؛ لأنَّ الندبةَ تقامُ لعدّ المناقبِ البهيةِ[٦] ، والأوصافِ السنيةِ[٧] ، والخِصَالِ الجميلةِ المنبئةِ عن كمالِ ذلكَ المُسَمَّى في خلاله الحميدةِ ، ورتبتهِ العليَّةِ وغيرها ، والترخيمُ حذفٌ ، وهو مُنَافٍ لهذهِ الحالِ لكونه نقيضاً للاسمِ لا تكميلاً لهُ ، والاسمُ قالبُ المسمَّى فمقتضى القياسِ أنْ يكونَ أحدهما وفقٌ للآخرِ[٨] ، أمَّا الاستغاثةُ

---

(١) بختنصر هو الذي غزا بني إسرائيل واسمه " بختر شاه " وأنه رجلٌ من العجم من ولد جوذرز ، وأنه عاش دهراً طويلاً جاوزت مدته ثلثمائة سنة ، وأنه كان في خدمة لهراسب الملك أيْ : يشتاسب ، وأن لهراسب وجهه إلى الشام وبيت المقدس ليجلي عنها اليهود فسار إليها ثم انصرف .

أخباره في : تاريخ الطبري ١ / ٥٤١ - ٥٤٢ ؛ والكامل في التاريخ لابن الأثير ١ / ١٤٧ - ١٥٠ .

(٢) في ب : « ويجيب » .

(٣) البيت من الطويل ، وهو بلا نسبة في أسرار العربية ص ٢٣٩ ؛ والإنصاف ص ٣٤٨ ؛ وابن يعيش ٢ / ٢٠ ؛ وعمدة الحافظ ص ٣١٣ ؛ والمقاصد النحوية ٤ / ٢٨٧ ؛ وأوضح المسالك ٤ / ٥٦ ؛ وخزانة الأدب ٢ / ٣٣٦ ، ٣٣٧ ؛ وشرح التصريح ٢ / ١٨٤ .

(٤) في ب : « لا » ساقط .

(٥) المفصل ص ٤٧ .

(٦) البهية : الرائعة . ينظر اللسان ١٤ / ٩٩ " بها " .

(٧) السنية : المضيئة . ينظر اللسان ١٤ / ٤٠٣ " سنا " .

(٨) في ب : « الآخر » .

فالمستغيثُ لا يأمنُ نـوعَ تعللٍ مـن المستغاثِ بالالتباسِ ، وعـدم التفهـمِ بسببِ الحذفِ ، وذلك إمَّا بطريقِ الحقيقةِ منه ، أو بالتجاهلِ ، فيمتنعُ الترخيمُ .

الرابعةُ : ((**أنْ يزيدَ عدتهُ على ثلاثـةِ (أحـرفٍ**))[1] لأنَّ الـترخيمَ للخفـةِ ، والثلاثي أعدلُ الأبنيةِ وأخفُها يكونُ مشتملاً على الابتـداءِ ، والانتهـاءِ ، والوسـطِ ، فـلا حاجـةَ إلى طلـبِ الخفةِ بعـد كـونِ الكلمـةِ مبنيـةً علـى أعـدلِ الأبنيـةِ ؛ ولأنَّ مـا كـانَ علـى ثلاثـةِ أحرفٍ)[2] هو على أقلِ الأبنيةِ حروفاً ؛ إذْ ليسَ في الأسماءِ المتمكنةِ ما هو أقلُّ من ثلاثةِ أحرفٍ .

فالترخيمُ يـؤدي إلى الإجحـافِ بالكلمـةِ ؛ لأنَّ تخفيـفَ الخفيـفِ إجحـافٌ ، وميلٌ إلى الخروج عن سننِ كلامهم بإيرادِ الاسمِ على أقلَّ من ثلاثـةِ أحـرفٍ.هـذا الذي ذكرهُ مذهبُ البصريينَ[3] .

وأما الفراءُ والكوفيونَ فأجازوا ترخيمَ العلمِ الثلاثي المتحـرك الأوسـطِ ؛ لأنـه يصيرُ مثل : " يد " و" أخٍ " ، ويقولونَ : فيمنْ اسمهُ " كتِفٌ " و" قدمٌ " يا كتِ ، ويا قدَ ، وليس بالجيدِ ، فإنْ نحوَ : " يدٍ " إنمـا كـانَ لنـوعٍ مـن الإعـلالِ، وعلى قولهم : جاءَ بيتُ أبي الطيبِ :

أجِـدَّكَ مـا تنفَـكُّ عَانٍ تَفُكُّهُ عُـمَ بـنَ سليمـانٍ ومالاً تُقَسِّـمُ[4]

---

(١) المفصل ص ٤٧ .

(٢) في ب ما بين القوسين ساقط .

(٣) ينظر اختلاف البصريين والكوفيين في ترخيم الاسم الثلاثـي في : الكتـاب لسيبويه ٢ / ٢٥٥ ؛ والأصول ١ / ٣٥٦ ؛ والإنصاف ١ / ٣٥٦ – ٣٥٧ ؛ والتبيين ص ٤٥٦ ؛ وائتـلاف النصرة ص ٤٨ ؛ وشـرح الرضـي علـى الكافيـة ١ / ١٠٥٤ – ٥٥٥ ؛ وابـن يعيـش ٢ / ٢٢ ، ٢٣ ؛ وحاشية الصبيان ٣ / ١٧٥ ؛ والتصريح ٢ / ٢٣٤ .

(٤) البيت من الطويل وهو في شرح ديوانه لأبي العلاء المعري ٢ / ٥٢ .

أرادَ عمرَ قالَ : ابنُ جني[١] : ((هذا الترخيمُ عندنا لحنٌ)) أرادَ عندَ البصريين إلاَّ ما كانَ في آخره ((تاءُ تأنيثٍ)) أيْ : لَمْ يشترطْ فيما آخره تاءُ تأنيثٍ .

العلميةُ والزيادةُ على ثلاثةٍ ؛ لأنَّ اشتراطهما كان من أجلِ أنَّ لكلٍّ منهما تأثيراً في الحذفِ ، وتاءُ التأنيثِ في حكمِ كلمةٍ زائدةٍ فحذفها أهونُ .

ألا ترى أنَّ حذفَ التاءِ من كريمةٍ أهونُ من حذفِ ميمه ، ولأنَّ تاءَ التأنيثِ بمنزلةِ الشرطِ الثاني من المركبِ بدليلِ أنَّ ما قبلها مفتوحٌ كآخرِ الشطر الأولِ من المركبِ ، وفي التشبيهِ تحذفها ، كما يحذفُ العجُزُ من المركبِ نحو : مكّي ، وسيبي في النسبةِ إلى مكة ، وسيبويه ، وفي التحقير بضمِّ الصدرِ منها ويبقى فتحةُ ما قبلها ، وفتحةُ آخرِ الشطرِ الأولِ من المركبِ نحو : طليحَةٍ ، وبعيلبكٍّ فلما نزله منزلةَ الثاني من شطريْ المركبِ استجيز حذفُها ، وإنْ فاتت الزيادةُ على ثلاثةِ أحرفٍ ، كما يحذفُ الشطرُ الثاني من المركبِ في الترخيمِ ، أوْ تقولُ : لم يشترط العلميةُ ؛ لأنَّ التأنيثَ وقعَ خلفاً عنها ؛ لاقتضائه التخفيفَ لثقله ، كما يقتضيه العلمُ لكثرتِهِ ، ولَمْ يشترط كونه زائداً على ثلاثةٍ ؛ لأنَّ اشتراطَ / ذلكَ إنما كانَ [٨٧ / ب] لأداء الترخيم إلى الإخلال[٢] بالكلمةِ ، وحذفُ التاءِ لا يؤدي إلى ذلكَ ؛ لأنها زائدةٌ ، ولأنها لا يلبسُ حذفها ؛ لأنَّ ما قبلها قبل الترخيمِ وبعده حتى رُويَ عن سيبويه[٣] أنَّ نحو : قائمةٌ غيرُ علمٍ لا يجوزُ ترخيمه على لغةِ " يا حَارُ " بالضمِّ لئلا يلتبسَ بالمذكرِ ، فتدلُّ الفتحةُ على المحذوفِ فجازَ ترخيمه لعدمِ الإخلالِ بالمُرادِ ، وقوله ((**ياثُبُ أقبلي**))[٤] .

الأصلُ : " يا ثبةُ " وهي بمعنى : الجماعةِ ((**وياشا ارجُني**))[٥] أيْ : شاةٌ فقدتْ الشرطيتانِ فيهما ، ولوْ قال[٦] : " يا ثبُ اقبلْ " اسم رجلٍ لكانتْ

---

(١) ينظر شرح ديوان أبي العلاء ٢ / ٥٢ .

(٢) في الأصل : ((الإحال)) والمثبت من ب .

(٣) ينظر الكتاب ٢ / ٣٤١ .

(٤) المفصل ص ٤٧ .

(٥) المفصل ص ٤٧ .

(٦) في ب : ((ولو كان قال)) .

إحداهما هي المفقودةُ وهي الزيادةُ لا العلمية رجنتْ[1] الشاةُ أيْ : حُبستْ لِتَعلَفَ ، وقيل رجنتْ الشاةُ ورجنتْ ألفتْ البيوتَ واستأنستْ ، ((**يا صاحِ** ، **وأطرقْ كرى**[2]))[3] وجهُ الشذوذِ فيهما أنهما ليسا بعلمينِ وليسَ فيهما تاءُ تأنيثٍ ، فكانَ القياسُ ألا يرخّمَا فوجههما مع الشذوذِ أنَّ صاحِ في يا صاحِب جرى مجرى العلَمِ لكثرةِ استعماله ، وأمَّا ((أَطْرِقْ كرى)) فوقع مثلاً سائراً ، وبكونه مثلاً لم يلتبسْ المرادُ ، لما أنَّ الأمثالَ لا تتغير .

((**الاعتباط**))[4] : أنْ يُنحرَ البعيرُ بغيرِ علةٍ .

يقالُ : عبطَ البعيرُ واعتبطَ ، والمرادُ أنهُ حذفَ في آخرِ الاسمْ من غيرِ عارضٍ ، كالإضافةِ وغيرها وإنما هو لغرض التخفيفِ ؛ لأنَّ من المحالِ أنْ يتصرفَ العربُ في شيءٍ ثم لا يكونُ له علةٌ .

بل معناه أنَّ ذلك حذفَ في آخر الكلمةِ لا لعلةٍ ظاهرةٍ مسلوكٍ فيها[5] .

وأمَّا الغرضُ بالتخفيفِ فهو لجميع المواضعِ شاملٌ ، وقيل : احترزَ بذلكَ عمَّا حُذِفَ لكونه حرفَ علةٍ لموجبٍ كقاضٍ ، أو التخفيفِ كالقاضِ فيمنْ حذفَ ، فإنَّ ياءَه حُذفتْ في الأولِ لالتقاءِ الساكنين بمجيءِ التنوينِ ،

وفي الثاني لمجردِ التخفيفِ ، ((**ويَا هِرَقْ**))[6] بسكونِ القافِ والأصلُ[7] هِرقل[8] بزنةِ " سِبَحْلٌ "[9] وهو من ملوكِ الروم أولُ من ضربَ الدنانيرَ الهرقليةَ ،

---

(١) رَجَنَتْ الدابة أو الشاة : إذا حبَسْتَها لتعلفها و لم تسرحْهَا . الصحاح ٥ / ٢١٢١ " رجن " .

(٢) هذا مثل سبق تخريجه ص ٤٢٥ .

(٣) المفصل ص ٤٧ .

(٤) المفصل ص ٤٧ .

(٥) في الأصل : ((فيها)) ساقط والمثبت من ب .

(٦) ينظر المفصل ص ٤٧ .

(٧) في الأصل : ((الأصل)) والمثبت من ب .

(٨) هو هرقل بن نوسطيونس ومدة ملكه خمس عشرة سنة ، وهو الذي ضرب السكة الهرقلية . أخباره في : ابن خلدون ٢ / ٢٦٥ ؛ والكامل في التاريخ لابن الأثير ١ / ٣٢٣ .

(٩) السَّبحل الضخم : ينظر الصحاح ٥ / ١٧٢٤ " سبحل " .

((**ويا ثمي**))(١) انقلبتْ الواو من " ثمو " في هذا الوجهِ ياء لرفضهم اسماً متمكناً آخره واوٌ مضمومٌ ما قبلها ، واحترزنا بقولنا : اسماً متمكناً عن لفظ هو على ما يجيءُ ذكرهُ في المشتركِ - إنْ شاءَ اللهُ تعالى - في حكمِ زيادةٍ واحدةٍ أيْ : لا تأتي إحداهما مفردةً عن صاحبتها(٢) ، وهو احترازٌ عن نحو : ثمانيةٍ بزنةِ فعاليةٍ ، وقيلَ : عن نحوِ : ثمانيةُ بالياء المنقوطةُ بنقطتينِ من تحت ؛ لأنَّك للترخيمِ تحذِفُ منه التاءَ لا غيرُ وتقولُ : ثماني فهما زيادتانِ ليستا(٣) في حكمِ زيادةٍ واحدةٍ إذْ لوْ كانتا كالواحدةِ لذهبتا عند الترخيمِ معاً ، وكذلك في نحوِ : مرجانةُ اسمُ امرأةٍ ، وفي طائفيَّةٍ " يا مرجانُ " و" يا طائفيُّ "، ((**وإمَّا حرفٌ صحيحٌ ومدةٌ قبلهُ**))(٤)، فإنكَ إذا رخمتَ نحو : " منصورٍ " لابدَّ من أنْ تحذِفَ الراءَ ؛ لأنَّ الترخيمَ حذفُ آخرِ الاسم ، فلو حذفتَ الآخرَ بقي " يا منصو " فلزمكَ أنْ تحذفَ الواوَ أيضاً ؛ لأنها مدةٌ زائدةٌ ، وقدْ استولى عليه الحذفُ مع مَالَهُ من قوةِ الأصالةِ والصحة ، فما ظنُّكَ بالزائدةِ التي هي حرفُ مدٍ(٥) ؟ وأحسنَ بقولهِ :

* **وترَى البريْءَ مَعَ السَّقِيْمِ فَيَلْطَخُ**(٦) *

أيْ(٧) : لو حُذفَ الراءُ مع صحته وأصالته ، ولم يحذفْ الواوُ مع علته وزيادته لقيلَ : عليك صِلْتَ على الأسدِ ، وبُلْتَ عن النقدِ .

والمرادُ بالمدةِ المذكورةِ المدةُ(٨) الزَّائدةُ وإلاَّ وردَ عليه نحو : مختارُ فترخيمهُ " يا مختا " بالألفِ ، فإنْ قيلَ : القياسُ على ما ذكرت يستدعي جواز قولكَ : " يا

---

(١) المفصل ص ٤٧ .

(٢) في ب : ((صاحبها)) .

(٣) في الأصل : ((ليسا)) والمثبت من ب .

(٤) المفصل ص ٤٨ .

(٥) في الأصل : ((مدة)) والمثبت من ب .

(٦) لم أهتد إلى تخريج هذا البيت .

(٧) في ب : ((أو)) .

(٨) في ب : ((المدة)) ساقط .

سعي " في سعيدٍ بحذفِ الدالِ والياءِ ؛ لأنَّ الدال آخرُ الكلمـةِ ، ((**والـترخيمُ هـو حذفُ آخرِ الاسمِ**))[١] ، والياء مدَّة زائدةٌ كالواوِ في منصورٍ مع أنهُ لا يجـوزُ فيـه إلا حذفُ الدالِ ، قلنا : الفارقُ بينهما هو الإجحافُ بالكلمةِ " يا سَـعِ " لبقائهـا على حرفينِ ، وعَدَمُ الإجحافِ في منصورٍ ، وعن هـذا قـالوا : أهمـلَ المصنـفُ / [٨٨ / أ] ههنا قيداً[٢] آخرَ وهو أنْ يكونَ[٣] قبلها ثلاثةُ أحرفٍ كأنهُ استغنى عنهُ بما مثلَ من نحوِ منصورٍ ، فإنْ قلتَ : أليسَ يكفيهِ أنْ يقولَ : في نحو : منصورٍ ، إمَّـا حـرفٌ صحيحٌ وحرفُ[٤] علةٍ قبلَه .

فمِـنْ أي شـيءٍ احـترزَ بقولـهِ : ومـدةٍ قبله ؟ قلـت : احـترزَ بـه عـن نحـو : عِجَّوْل[٥][٦] بتشديد الجيم ، فإنَّ الواوَ هناكَ حرفُ علةٍ وليسَ بمـدةٍ ، وهـو يجري مجرى الصحيحِ فلا يحذفُ فيه إلا الحرفُ الأخـيرُ ، وحاصلـه أنَّ الحرفـينِ في آخـرِ الاسمِ إذا كانَ أحدهما أصلاً ، والآخرُ زيادةً فلا يخلو إمَّا أنْ تأخرتْ الزيادةُ نحو : " كُمَّثرى " فيقتصرُ على حذفها فيقال : " يا كُمَّثْرَ " وإنْ تقدمـتْ علـى الأصلِ فلا يخلو إمَّا : ألاَّ يكونَ مـدةً نحـو : " عِجّـولٍ " ، حُـذِفَ الأخيرُ لا غـيرُ ، وإنْ كانتْ مدةً نحو : " منصورٍ " حذِفا معاً ؛ لأنَّ الطرفَ بـالحذفِ أولى مـن وجـهٍ ، وحذفُ المعتل أولى من وجهٍ مع كونه قريباً من الطرفِ ؛ ولذلكَ أُعِـلَّ " صِيَّـمَ " مع تصحيحِ صُوَّام للقربِ من الطرفِ .

والواوُ في عِجَّوْل كالصحيحِ لكونـهِ غـيرَ مـدةٍ ، والمـرادُ مـن المـدةِ أنْ يكـونَ حرفَ علةٍ ، وحركةُ ما قبله مجانسةً ، كما في ((**منصـورٍ ومسـكينٍ وعمـارٍ**))[٧]

---

(١) المفصل ص ٤٧ .

(٢) في ب : ((قيد)) .

(٣) في ب : ((يقول)) .

(٤) في ب : ((حرف علة على ما قبله)) .

(٥) عَجَّول : هو ما استعجل به قبل الغذاء . اللسان " عجل " ١١ / ٤٢٧ .

(٦) في ب : ((عجل)) .

(٧) ينظر المفصل ص ٤٨ .

إلى هذا أشارَ في التخميرِ[١] حذفُ آخرِ الاسمينِ[٢] بكماله ؛ لكونه زائداً على بناء الاسمِ ، وحذفُ الزائدِ أهونُ مع أنَّ التعددَ لم يظهرْ في هذينِ الاسمينِ لفظاً فجريا مجرى نحو : " جعفرٍ " فلم يثبتْ مانعٌ عن الترخيمِ ؛ لأنهُ حكمٌ لفظيٌّ ، وبما ذكرنا ظهر الفرقُ بين هذا المركبِ وبينَ المضافِ والمضافِ إليه ؛ لأنهما اسمانِ معربانِ بإعرابينِ مختلفينِ ، فظهر التعددُ فيهما لفظاً فلم يجزْ في المتعددِ لفظاً ما هو حكمٌ لفظيٌّ وهو الترخيمُ .

وأمَّا نحو ((**تأبطَ شراً**))[٣] فلا يرخمُ قيل : إنما لم يرخمْ ؛ لأنه كلامٌ عُمِلَ بعضه على[٤] بعضٍ فاشتبه المضافُ مع المضافِ إليه فكانَ التعددُ فيه مقصوداً بعد التسميةِ .

ألا ترى أنَّ شراً في ذلكَ الاسمِ يلزمه النصبُ في الأحوالِ كُلِّها فامتنعَ فيه الترخيمُ كامتناعهِ في المضافِ والمضافِ إليه ، فإنْ قيل : ما الفرقُ بين هذا وبين النسبةِ ؟ وفي النسبةِ يحذفُ الشطرُ الآخرُ فيقالُ في " تأبطَ شراً " " تأبطيّ " وههنا لا يرخمُ أصلاً ، قلنا : لأنَّ في النسبة على حالهِ يلزمُ بناءُ ثلاثةِ أشياءَ ، ولا كذلكَ فيما نحنُ فيه ، وقد يحذفُ المنادى ؛ لأنَّ المنادَى مفعولٌ ، وحذفُ المفعولِ كثيرٌ ؛ ولأنَّ النداءَ مما يكثرُ الافتقارُ إليه ، وإذا كثُرَ استحقَّ التخفيفُ فحققوه من وجوهٍ : فمن تلك الوجوهِ هذا ، وهو حذفهم المنادى ثقةً بفهم السامعِ أنه يتسارعُ إلى أنَّ المنادى محذوفٌ ، إذْ لا يتصورُ النداءُ بدون المنادى ، وذلكَ قولهم : ((**يا بؤسٌ لزيدٍ**))[٥] بالتنوينِ والتقديرُ يا قومُ بؤسٌ لزيدٍ ، وقراءةُ[٦] الكسائي

---

(١) ينظر التخمير ١ / ٣٧٠ .

(٢) في ب : ((الاسم)) .

(٣) المفصل ص ٤٨ .

(٤) في ب : ((في)) .

(٥) ينظر المفصل ص ٤٨ .

(٦) ينظر القراءة في : السبعة ص ٤٨٠ ؛ والتيسير ص ١٦٧ ؛ والبحر ٨ / ٢٢٩ ؛ والحجة لأبي زرعة ص ٥٢٦ ؛ والشواذ ص ١٠٩ .

﴿ ألا يا اسجدوا لله ﴾[(١)] بالتخفيفِ من ذلكَ ألا للتنبيهِ و" ياء " حرفُ النداءِ ، ومناداه محذوفٌ ، كما حذفه من قالَ :

* ألاَ يا أسْلَمِي يا دارَمَيَّ على الْبِلَى[(٢)] *

ويدلُّ على ذلك حرفُ عبدِ الله ، وهي قراءةُ[(٣)] الأعمش[(٤)] " هَلاَّ " و" هَلاَ " بقلب الهمزتين في الأولى هاءً أيْ : ((ألا اسجدوا)) وفي قراءة[(٥)] أُبَيٍّ[(٦)] ((ألا

---

(١) من الآية (٢٥) من سورة النمل .

(٢) هذا صدر بيت من الطويل لذي الرمة ، وسيأتي تمامه قريباً .

* ولا زَالَ مُنْهلاً بجرعَائِكَ الْقَطْرُ *

وهو في ديوانه ص ٢٠٦ ؛ والخصائص ٢ / ٢٧٨ ؛ والصاحبي في فقه اللغة ص ٢٣٢ ؛ ومجالس ثعلب ١ / ٤٢ ؛ والإنصاف ١ / ١٠٠ ؛ وشرح التصريح ١ / ١٨٢ ؛ ولسان العرب ١٥ / ٤٩٤ " يا " ؛ والمقاصد النحوية ٢ / ٦ ، ٤ / ٢٨٥ ؛ وبلا نسبة في أوضح المسالك ١ / ٢٣٥ ؛ وشرح ابن عقيل ١ / ٢٦٦ رقم الشاهد (٦٢) ؛ وشرح عمدة الحافظ ص ١٩٩ ؛ ومغني اللبيب ص ٣٢٠ رقم الشاهد (٤٤٠) ؛ واللسان ١٥ / ٤٣٤ " ألا " ؛ وشرح قطر الندى ص ١٢٨ .

(٣) ينظر القراءةُ في الدر المصون ٨ / ٦٠٤ .

(٤) هو سليمان بن إبراهيم الأعمش أبو محمد الأسدي الكاهلي مولاهم الكوفي أصله من أعمال الري رأى أنساً - رضي الله عنه - يصلي توفي سنة ١٤٨ هـ .

أخباره في : معرفة القراء الكبار ١ / ٩٤ ؛ وطبقات ابن سعد ٦ / ٣٤٢ ؛ والمعارف ص ٤٨٩ ؛ ووفيات الأعيان ٢ / ٤٠٠ - ٤٠٣ ؛ والعبر ١ / ٢٠٩ ؛ ومرآة الجنان ١ / ٣٠٥ ؛ وشذرات الذهب ١ / ٢٢٠ .

(٥) ينظر القراءة في : مختصر في شواذ القرآن ص ١٠٩ .

(٦) أبي بن كعب بن قيس بن عبيد بن زيد بن معاوية بن عمرو بن مالك بن النجار أبو المنذر الأنصاري - رضي الله عنه - أقرأ الأمة . عرض القرآن على النبي - ﷺ - أخذ عنه القراءة ابن عباس وأبو هريرة وغيرهم كثير توفي بالمدينة سنة ١٩ هـ أو عشرين هـ .

ترجمته في : طبقات ابن سعد ٣ / ٥٩ ؛ ومسند أحمد ٥ / ١١٣ - ١٤٤ ؛ والمعارف ص ٢٦١ ؛ وأسدُ الغابة ١ / ٦١ ؛ وتهذيب الأسماء واللغات ١ / ١٠٨ - ١١٠ ؛ والإصابة ١ / ١٩ - ٢٠ ؛ وشذرات الذهب ١ / ٣٢ - ٣٣ .

يسجدونَ للّهِ)) وأما من قرأ بالتشديدِ وهي قراءةُ العامةِ ((فـأرادَ : فصدهـمْ عـن السبيلِ لئلاَّ يسجدوا (بحذفِ الجارِ مع أنْ ، ثمَّ أُدغمَ النونُ في الـلامِ ، ويجـوزُ أنْ يكونَ " لا " مزيدةً ويكـونُ المعنـى فَهُـمْ ﴿ لَايَهْتَدُونَ ﴾[1] إلى أنْ يسـجدُوا)[2] كذا في الكشافِ[3] تمامُ البيت :

* **وَلاَ زَالَ مُنْهَلاًّ بِجَرْعَائِكِ الْقَطْرُ**[4] *

أيْ : ياهذي[5] " اسـلمي " أيْ : كونـي سـالمة / ثـم قـالَ : أعـني مـنْ هـذهِ [٨٨ / ب]
الكلمةِ يا دارَمِيَّةَ فرخِمَ في غيرِ النـداءِ ، وهـو جـائزٌ عنـد سـيبويه[6] لازالَ سـاكباً سائلاً على رَمْلِكِ[7] القطرُ .

وقولهُ : ((**يا بؤسَ لزيدٍ**))[8] ، ((وبؤسٌ لزيدٍ)) دعاءٌ عليه كقولكَ : يا ويـلٌ لكَ ، وهو من قبيل ((سلامٌ عليكَ)) .

الأصلُ ((بؤساً لزيد)) ثم تُحوِّلَ إلى ((بؤس لزيدٍ)) بالرفعِ للقصـدِ إلى ثبـاتِ البؤسِ .

قوله : ((**والصالحون**))[9][10] فيهِ وجهانِ : أحدهما : أنْ يكونَ على حـذفِ المضافِ وإقامةِ المضافِ إليهِ مُقَامه .

---

(١) من الآية (٢٤) من سورة النمل .
(٢) في ب ما بين القوسين ساقط .
(٣) ينظر الكشاف ٣ / ٣٦١ .
(٤) هذا عجز بيت لذي الرمة وقد سبق تخريجه في الصفحة السابقة .
(٥) في ب : ((أي هذا)) .
(٦) ينظر الكتاب ٢ / ٢٤٧ .
(٧) في ب : ((تلك)) .
(٨) المفصل ص ٤٨ .
(٩) المفصل ص ٤٨ .
(١٠) هذه كلمة من بيت شعر ، ونصه تاماً :

يا لعْنَةَ الله والأقوامِ كلّهِم والصالِحُون على سِمْعانَ مِنْ جارِ

البيت من البسيط ، وهو بلا نسبة في : الكتـاب ٢ / ٢١٩ ؛ والإنصـاف ١ / ١١٨ ؛ وشـرح أبيات سيبويه ٢ / ٣١ ؛ ورصف المباني ص ٣ ، ٤ ؛ والجنى الداني ص ١٥٦ ؛ وشرح المفصل ٢ / ٢٤ ، ٤٠ ؛ والمقاصد النحوية ٤ / ٢٦١ ؛ وجواهر الأدب ص ٣٦٣ ؛ ومغني اللبيب ٢ / ٣٧٣ ؛ وهمع الهوامع ١ / ١٧٤ ، ٢ / ٧٠ .

الأصلُ : ((ولعنةُ الصالحينَ)) فلما أقيمَ مُقامهُ قيلَ و" الصالحون " .

والثاني : العطفُ على محل الأقوامِ ؛ لأنهم فاعلون بـالمصدرِ المضـافِ ، وهـو اللعنةُ ، كما تقولُ : عجبـتُ مـن ضـربِ زيـدٍ وعمـروٌ بكـراً برفـعِ عمـروٍ علـى محل زيدٍ ، وعلى هذا قـراءة[1] الحسـنِ[2] في قولـه تعـالى : ﴿ أُوْلَٰٓئِكَ عَلَيۡهِمۡ لَعۡنَةُ ٱللَّهِ وَٱلۡمَلَٰٓئِكَةُ ﴾[3] برفعِ الملائكةِ عطفاً على اللهِ من حيثُ المحلُّ ، ويروى و"الصالحينَ" وهو ظاهرٌ .

وسِمْعانَ بكسرِ السينِ من أسماءِ الرجالِ .

وقوله : ((ومن جارِ)) أيْ : جاراً[4] .

حالٌ أوْ تمييزٌ ، وقيلَ حمله على التمييز مسلَّمٌ لا علـى الحـالِ ؛ لأنَّ مِـنْ يـأبى ذلكَ على ما يجيءُ بيانه في فصلِ التمييزِ - إنْ شـاءَ اللهُ تعـالى - واسـتدركَ بيـتٌ من ديوانِ أبي منصورٍ الكاتبِ[5] ، وهو قوله :

---

(١) ينظر القراءة في البحر المحيط ٢ / ٧٢ ؛ والكشاف ١ / ٢٠٩ ؛ والشواذ ص ١١ ؛ والـدر المصون ٢ / ١٩٤ .

(٢) هو الحسن بن الحباب بن مخلد أبو علي البغدادي الدقاق المقريء مـن حـذاق القـراء أهـل الأداء عرض على البزي ، وعلى محمد بن غالب الأنماطي .

ترجمته في : تاريخ بغداد ٧ / ٣٠١ - ٣٠٢ ؛ وغاية النهاية ١ / ٢٠٩ ؛ ومعرفة القراء الكبار ١ / ٢٢٩ .

(٣) من الآية (١٦١) من سورة البقرة .

(٤) في ب : ((فجاراً)) .

(٥) هو علي بن الحسين بن علي بن الفضل الكاتب شاعر عباسي لقب والـده بـ" صَرَّبعر " لشدة بخله وانتقل اللقب إلى ابنه أبي منصور هذا ، وهو شاعر مجيد من الكتاب قال لـه نظام الملك : أنت " صُرّدرٌ " لا " صُرّبَعْرٍ " فلزمته . توفي ستى ٤٦٥ هـ .

أخباره في : وفيات الأعيان ١ / ٣٥٩ ؛ والأعلام ٥ / ٨١ .

وَكأَنَّهُمْ[1] يَبْغُونَ في تِلْكَ الذُّرَى[2] أَنْ يأْسِرُوا العَيُّوقَ[3] والدَّبَرانِ[4][5]

فقيل : إنَّ قوله : « والدبرانِ » لا يخلو إمَّا أنْ يكونَ مفرداً أو مثنى ، فإنْ كانَ مفرداً فليس فيه إلا النصبُ يجبُ أنْ يكونَ " الدبرانَ " بفتحِ النونِ ، وإنْ كانَ مثنىً فحقه أنْ يكونَ بالياءِ في موضعِ النصبِ ، فأجيبَ عنه بأنه مفردٌ كـ" النزْوانِ " و" الكروانِ " لكنهُ معطوفٌ[6] على محل " العيوقِ " ومحلهُ الجرُّ في التقديرِ ؛ لأنَّ قوله « أنْ يأسِرُوا » في معنى المصدرِ ، وهو مضافٌ إلى " العيوقِ " فكانَ تقديره أسْرُ " العيوقِ " و" الدبرانِ " ، ومن المنصوبِ باللازمِ إضمارُه « **قولكَ في** :

---

(١) في الأصل : « كأنهم » والمثبت من ب .

(٢) الذُّرَى : أعالي كل شيء . ينظر الصحاح ٦ / ٢٣٤٥ " ذرى " .

(٣) العيُّوق : نجم أحمر مضيء في طرف المجرة الأيمن ، يتلو الثريا لا يتقدمه . الصحاح ٤ / ١٥٣٤ " أوق " .

(٤) والدَّبَرَان : خمسة كواكب من الثور ، يقال إنه سنامه ، وهو من منازل القمر . ينظر الصحاح ٢ / ٦٥٣ " دبر " .

(٥) والبيت في التخمير ١ / ٣٧٢ ، وفي التخمير " الديا " بدل " الذُّرَى " .

(٦) في ب : « معطوف » ساقط .

[التحذيرُ]

إيَّاكَ والأسَدَ))[١] ، فإنْ قيلَ : لِمَ لا يجوزُ إظهارُ[٢] العاملِ فيه ؟ قلنا : لأنَّ ذلكَ[٣] لا يقالُ إلا إذا كانتْ البليةُ مشرفةً ، والوقتُ ضيقٌ ، فكانَ القائلُ يرى أنَّ الوقتَ أضيقُ من أنْ يتكلمَ فيه بمثلِ ذلك بإظهارِ العاملِ ، ومما هو أبلغُ منهُ : ((الأسدَ الأسدَ)) ، ((الجِدَارَ الجِدَارَ)) .

قوله : ((إياكَ والأسدَ)) الأصل : في إيَّاكَ والأسدَ نحكْ عن الأسدِ إلا أن ضميري الفاعلِ والمفعولِ إذا كانا لشيءٍ واحدٍ ، وجبَ إبدالُ الثاني بالنفس في غيرِ أفعالِ القلوبِ ، فصارَ إلى نحِّ نفسكَ ، ثم حُذِفَ الفعلُ بفاعلِهِ فزالَ الموجبُ ؛ لتغييرِ إضمارِ الثاني ، فلزمَ رجوعه إلى أصله إلا أنه لا يمكن الإتيان به متصلاً ؛ لعدم ما يتصلُ بِهِ فوجَبَ أن يكونَ منفصلاً فصارَ إلى : إيَّاكَ والأسدَ ، والمعنى خَفْ نفسك ؛ لأنها تتعرضُ للأسدِ ، وخَفِ الأسدَ ؛ لأنه يهلكُكُ ، وقيل : " إياكَ " ضميرُ المنصوبِ فلابُدَّ له[٤] من ناصبٍ وهو اتقِ أوْ نَحِّ ؛ لأنه ملائمٌ للمعنى ، وأمَّا الواوُ في " و " الأسدَفللعطفِ على " إياكَ " كأنكَ قلت : نَحِّ نفسكَ ونَحِّ الأسدَ ثم حُذِفَ الفعلُ لما ذكرنا من[٥] ضيقِ الوقتِ وبقيَ النصبُ فيهما دليلاً على حذفِ ذلكَ الفعلِ الناصبِ ونحوهِ .

((**رأسكَ والحائطَ**))[٦] أيْ : اتقِ رأسكَ أنْ يشجهُ الحائطُ ، والحائطَ أنْ يصدمَ رأسكَ ، أوْ فاتقهِ أنْ يصدمَ رأسكَ ، و ((**مازِ رأسكَ والسيفَ**))[٧] .

---

(١) ينظر المفصل ص ٤٨ .

(٢) في ب : ((إظهار)) ساقط .

(٣) في ب : ((ذلك)) ساقط .

(٤) في الأصل : ((فلابد)) والمثبت من ب .

(٥) في الأصل : ((في)) والمثبت من ب .

(٦) المفصل ص ٤٨ .

(٧) المفصل ص ٤٨ .

قيلَ : هو ترخيمُ مازنٍ أيْ : يا مازنُ ، وقيلَ : هو ترخيمُ مازني حـذِفَ عنهُ الياءُ تخفيفاً ، وفيه شذوذٌ من وجهينِ : ترخيـمُ مـا ليس بعلـمٍ ، وحـذفُ حـرفٍ قبل ياء النسبةِ[1] قالَ الأصمعي[2] : أصله أنَّ رجلاً يقالُ لهُ مـازنٌ أسـرَ رجـلاً ، أو كانَ رجلٌ آخرُ يطلبُ المأسورَ فدخَـلَ فقـال : لمـازنِ مـازنٌ رأسـكَ والسيفَ فنحَّى رأسهُ فضربَ الرجـلُ عنـقَ الرجـلِ الأسـيرِ ، وهـذا يثبـتُ القـولَ الأولَ : ((**إيايَ والشرَ**))[3] قدرهُ سيبويه[4] بفعلِ المتكلمِ كأنه أمرٌ لنفسـه بقولـه : لأبـاعدْ نفسي عن الشرِ ولأباعدْ الشرَّ عن نفسي ، وقال غيرهُ : المعنى على خطابِ غـيره على معنى باعدني ، وإليـه ذهـبَ المصنـفُ ، وكـلاَ التقديريـن مسـتقيمٌ ، ((**وأنْ يحذفَ أحدكـم الأرنـبَ**))[5] يقـال: حذفـهُ بالعصـا رمـاه بهـا ، ومـا ذكِـرَ في الكتابِ[6] من قولِ عمـر – رضـي الله عنـه – فإنـه قـال : ((ليـذكَّ لكـم الأسـلُ والرماحُ والسِّهامُ .

وإيايَ وأنْ يحذفَ أحدُكم الأرنبَ))[7] ، وهذا مبالغةٌ في النهي عن حذفهـا ؛ لأنه قالَ : باعدوني عن حذفها فجعلَ حذفهَا من[8] الأمرِ الذي يُطلبُ منهـم أنْ يباعدوه عنهُ لِعِظَمِهِ ، وإنما نهى عن الحذفِ ؛ لأنهُ بقتلها فلا تَحِلُّ .

---

(١) في الأصل : ((ياء)) والمثبت من ب ساقطة .

(٢) هو عبد الملك بن قريب بن علي بن أصمع الباهلي أبو سعيد الأصمعـي راويـة العـرب ، وأحـد أئمة العلم باللغةِ والشعرِ والبلدان نسبته إلى جده أصمع ولد في البصرة سنة ١٢٢ هـ كان كثـيرَ التطواف في البوادي في طلبِ العلم له مؤلفات منها : الإبلُ والمـترادفُ ، والفـرق شـرحَ ديـوان ذي الرمة ، وقد وافته المنية بالبصرة سنة ٢١٦ هـ .
أخباره في : أخبار النحوين البصريين للسيرافي ص ٥٨ – ٦٧ ؛ وتهذيـب اللغـة للأزهـري ١ / ٦ – ٧ ؛ ووفيـات الأعيـان لابـن خلكـان ١ / ٢٨٨ – ٢٩٠ ؛ وطبقـات النحويـين لـلزبيدي ص ١١٧ – ١٢٤ ؛ والفهرست ص ٥٥ – ٥٦؛ وكشف الظنون ١١، ١١٤، ١١٥، ٧٢٢ .

(٣) المفصل ص ٤٨ .

(٤) ينظر الكتاب ١ / ٢٧٤ .

(٥) المفصل ص ٤٨ .

(٦) ينظر المفصل ص ٤٩ .

(٧) ينظر حياة الصحابة للكندهلوي ٣ / ٣٨٤ .

(٨) في الأصل : ((عن)) والمثبت من ب .

قوله : « ومنه » أيْ : ومن المنصوبِ باللازمِ إضمـاره ، والفصـلُ بينهمـا أنَّ المذكورَ قبلهُ من قبيلِ التحذيرِ ، وهذا وما بعدهُ من قبيل الإغـراءِ ، فـالتحذيرُ[1] : من نتائج النهي .

والإغراءُ : من نتائجِ الأمرِ والنهي[2] .

غيرَ أنَّ « **شأنكَ والحجَّ** »[3] لزومُ الإضمارِ هنا للابتـداءِ إلى الحـثِّ ، والمـرادُ بالشأنِ مقدماتُ الحجِّ كتهيئةِ أسبابه ، فيلزمُ من هذا أنْ يكونَ الواوُ بمعنى " مع " إذْ لوْ كانتْ عاطفةً يكونُ المأمورُ به شيئين : كالحجِّ واقتضاءِ دينٍ على غريمٍ أوْ[4] اشتغالِ بتجارةٍ ، أو نحو ذلكَ ، وليس كذلكَ .

بلْ المأمورُ به شيءٌ واحدٌ وهو الحجُّ مع لوازمه .

والشأنُ : القصدُ أُريدَ به المشؤونُ أيْ : دعه مع نفسه هـذا إذا[5] أريـدَ كـفُّ اليدِ واللسانِ عنه[6] ، وإنْ أريدَ بهِ الحثُّ على ضربه ومفارقتهِ ، فالواوُ للعطـفِ لا بمعنى " مع " ، واختيارُ المصنفِ هو الأولُ بدليلٍ فسرهُ بـ" معَ " ، و « **وأهْلَـكَ**[7] **والليلَ**[8] »[9] .

أيْ : « اذكرْ أهلكَ وبعدَهُم عنك » « واحترزِ الليلَ وظلمته » ، وانتصابهما بإضمارِ الفعلِ أيْ : بادرْ أهلكَ قبلَ أنْ يفوتوا بمجيءِ الليلِ ، وبادر الليـلَ قبـلَ أنْ

---

(١) في ب : « والتحذير » .

(٢) في الأصل : « والنهي » مكرر .

(٣) ينظر المفصل ص ٤٩ ؛ وينظر الكتاب ١ / ٢٧٤ .

(٤) في ب : « و » .

(٥) في الأصل : « إذا » ساقط والمثبت من ب .

(٦) في ب : « عنه » ساقط .

(٧) في الأصل : « وأهلك » والمثبت من ب .

(٨) ينظر المثل في المستقصى ١ / ٤٤٣ ؛ ومجمع الأمثال للميداني ١ / ٥٢ ؛ جمهرة الأمثال ١ / ١٩٦ .

(٩) ينظر المفصل ص ٤٩ ؛ والكتاب ١ / ٢٧٥ .

يفوتكَ الوصول إليهم ، هذا مثـلٌ يضـربُ في التحذيـرِ ، والأمـرِ بـالحزمِ ، وبـادرْ يتعدَّى إلى مفعولينِ يقالُ : بادرْتهُ الغايةُ أيْ : سابقته إليهـا فـالأهل في المسـألةِ في حكمِ الهاءِ في بادرتـهُ أيْ : وسـابقِ الليـلِ كـانَ التقديـرُ : اجعـلْ أهلـكَ مسبوقاً (إليهم ، واجعلِ الليلَ مسبوقاً)[1] ، وإذا فعلَ ذلكَ فقدْ بادرهُم قبـلَ الليـل أيْ : « بادرِ الليل » قبلَ أنْ يفوتكَ الوصولُ إلى أهلكَ ، وقوله : " ومنهُ " ليس للفصلِ لِمَا أنَّ كلاً منهُ منصوبٌ بإضمارِ فعلِ الأمرِ ، وإنما هو لبيانِ أنَّ هذا اللفظَ الجاريْ في لسانِ العربِ من هذا القبيلِ ، ثم لفظ « **عذيرُكَ** »[2] في كلامِ العربِ يستعمله من يريدُ أنْ يوقع بعَدُوِّهِ ، وهو معذورٌ في ذلكَ أيْ : أَحْضِرُ العاذرَ فإنـه يعذرنـي أرادَ أني أوقعتُ لكَ كنتَ معذوراً ، وتفسـير العذيـرِ بـالعذرِ : قـولُ سيبويه[3] ، وبالعاذرِ قـولُ : بعضهـم ، فكأنـه استبعد أنْ يكـونَ فعيـلٌ مصـدراً غـير صـوتٍ كـالنئيمِ[4] ، والزَّئـيْرِ والصَّلِيْـلِ ، والصَّرِيْـرِ ؛ لأنَّ الفعيـلَ لا يجـيءُ مصـدراً إلاَّ في الأصواتِ ، وقوله : « ومنه هذا الفصلُ » لِمَا أنَّ هذا لا من قبيلِ التحذيرِ ولا مـن قبيلِ الإغراءِ .

بل هو من قبيل الإخبارِ ، ثم قوله : « **هذا ولا زَعَمَاتِكَ** »[5] لزومُ الإضمـارِ للابتداءِ إلى مخالفةِ المخاطبِ، ويجوزُ أنْ يكونَ انتصابُهُ على المصدرِ، ولفـظُ (هـذا) منصوبٌ على المفعوليةِ أيْ : أزعُمُ هذا ولا أزْعُمُ زعامتُكَ ، وقيـلَ : إنَّ أصلـهُ أنَّ رجلاً وعدَ رجلاً بأشياءَ / فلم يف بها ثـم رأى الواعـد[6] الموعـودَ في حـال دونِ [٨٩ / ب] الحالِ التي كانَ الموعودُ فيها مـن حيـثُ العلـةُ والذّلـةُ ، فقـال : الموعـودُ هـذا ولا زعامتكَ أيْ : أرضي هذا الأمرَ الذي تراه « **ولا أتوهمُ زعماتِكَ** »[7] ؛ لأنكَ لا تفي بما تعدُ .

---

(١) في ب ما بين القوسين ساقط .

(٢) المفصل ص ٤٩ .

(٣) ينظر الكتاب ١ / ٢٧٦ - ٢٧٧ ، ٣١٣ .

(٤) النئيم : صوت فيه ضعف كالأنين . ينظر الصحاح ٥ / ٢٠٣٨ " نأم " .

(٥) ينظر المفصل ص ٤٩ .

(٦) في الأصل : « الوعد » .

(٧) المفصل ص ٤٩ .

« **كليهما وتمراً** »[١] كانَ رجُلٌ يأكلُ الخبزَ والزبدَ والتمرَ فأتاهُ رجلٌ وخَيَّرَهُ بين الأكلُ من تلك الأشياءِ الثلاثةِ بأنْ يعطيه فقالَ الآتي : « كليهما وتمراً »[٢] أيْ : أعطني كليهما ، وأعطني تمراً ، ولزومُ الإضمارِ للابتدار إلى الأمرِ ، ومنهم من صرفَ هذا القولَ إلى قولِ الأكلِ ، عند سؤال الآتي واحداً من الخبزِ والزُّبَدِ ، فقال الآكِلُ وهو عمرو[٣] الجعدي[٤] : « كليهما وتمراً »[٥] أيْ : أطعمك كليهما وأزيدك تمراً ومن لعرب من يقول كلاهما[٦] بأتيانِ وزدني تمراً ، « **وكلُّ شيءٍ لا شتيمةَ حُرٌّ** »[٧] الإضمارُ للابتدَارِ إلى النهي .

« أنتَـهِ أمـراً قـاصداً » أيْ : أنتـهِ عمَّـا أنـتَ فيــه ، وإنْ أمــراً ســوياً ﴿ **انتَهُواْخَيْرًالَّكُمْ** ﴾[٨] أيْ : انتهـوا عمـا أنتـم فيـه وآتـوا خـيراً لكـم ، وفي الكشافِ[٩] هذا خطابٌ للنصارى أيْ : انتهـوا عـن التثليـثِ ، واتـوا أمـراً خـيراً لكم مما أنتم فيهِ « **حسبكَ**[١٠] **خيراً لكَ** »[١١] أيْ : حسـبكَ مـا فعلـتَ مـن هـذا

---

(١) المفصل ص ٤٩ .

(٢) في الأصل : « تمراً » والمثبت من ب .

(٣) في الأصل : « عمر » والمثبت من ب .

(٤) هو عمرو بن حمران الجعدي ، وكان رجلاً لسناً مارداً ، وقد خطب " صدوف " وكانت امرأة تؤيد الكلام وذات مال كثير .

أخباره في : مجمع الأمثال للميداني ٢ / ١٥١ - ١٥٢ .

(٥) هذا مثل يضرب في الرجل الذي خُيِّر بين شيئين وهو يريدهما معاً . ينظر المثل في : المستقصى ٢ / ٢٢١ ؛ وجمهرة الأمثال ٢ / ١٤٧ ؛ ومجمع الأمثال للميداني ٢ / ١٥١ ، ويروى " كلاهما " .

(٦) في الأصل : « أطعمك كليهما وأزيدك تمراً » ساقط والمثبت من ب .

(٧) المفصل ص ٤٩ .

(٨) من الآية (١٧١) من سورة النساء .

(٩) ينظر الكشاف ١ / ٥٩٣ .

(١٠) في الأصل : « وحسبك » والمثبت من ب .

(١١) ينظر المفصل ص ٤٩ .

الأمرِ واتِ خيراً لكَ ، ((**ووراءكَ**[١] **أَوْسَعَ لكَ**))[٢] ووَرَاءكَ بمعنى تنحَّ أيْ : تنحَّ عن هذا المكانِ ، وايت ، مكاناً أوسعَ لكَ مثلٌ في الزجْرِ عن الإقدامِ على الشيءِ، ومنه للفصلِ ؛ لأنَّ هذا على أسلوبٍ آخرَ لاشتماله على[٣] المبتدأِ والاستفهامِ بخلافِ الأولِ ((من أنتَ زيداً ؟ الإضمارُ فيه للابتدارِ إلى الإنكارِ ، وتذكُرُ في قوله : أيْ : تذكر (منصوبُ المحلِّ على الحالِ ، و" ذاكراً " حالٌ ، والعاملُ فيه معنى الفعلِ المستفادِ من " مَنْ " الاستفهاميةِ في)[٤] قوله: منْ أنتَ ؟ وإنما يقالُ هذا لمنْ يذكرُ أمراً عظيماً بالسوءِ ولمنْ شبَّهَ نفسه برجلٍ عظيمٍ أيْ : ليستْ ممن يجوزُ لكَ ذاكَ ، وليسَ هو ممن يجوزُ فيه هذا ، ومنه مرحباً ، والفعلُ هنا ظاهرٌ ؛ لأنَّ هذا للدعاءِ بخلافِ ما قبله ، فالإضمارُ هنا للابتدارِ إلى الدعاءِ ، وهذا يقالُ : للقادمِ والزائرِ ، ((وإنْ تأتني)) الإضمارُ فيه للابتدارِ إلى إظهارِ الكرامةِ ودخولِ الفاءِ في : ((**فأهلُ الليلِ**))[٥] ؛ لأنها معَ ما بعدها في موضعِ الجزاءِ أيْ : إنْ تأتني ((**فإنكَ تأتي أهلاً لكَ بالليلِ والنهارِ**))[٦] أيْ : يتعهدونكَ ليلاً ونهاراً ، وقيلَ : أيْ : إئتني متى شئتَ فأنا أهلٌ لإتيانِكَ ليلاً ونهاراً أيْ : راضٍ بذلكَ ، وموافقٌ ومتعهدٌ لكَ ، ويقولونَ : ((الأسدَ الأسدَ)) تكريرُ المفعولِ دالٌ على كونِ الأمرِ مهماً حقيقاً بألاَّ يشتغلَ المخاطبُ بشيءٍ[٧] ولو مدةَ لمحةِ طرفٍ ، أو كتبةِ حرفٍ ، أوْ تطويلِ كلامٍ بخبرٍ أوْ حَلْفٍ ليتوقّى منَ المحذورِ ، أوْ لينتهزَ فرصةَ المقصودِ ، فيتركَ ذكرُ العاملِ ، لما ذكرنا منَ التنبيهِ على أنَّ الوقتَ أضيقُ منْ أنْ يتلفظَ بالعاملِ ، وينزلَ أحدُ الاسمينِ منزلةَ الفعلِ المضمرِ الذيْ حثوا به ؛ ولذا قالَ في الكتابِ ((**وهذا**[٨] **إذا ثُنّيَ لَزِمَ إضماره**))[٩] .

---

(١) هذا مثل يضرب في الزجر عن الإقدام على الشيء . ينظر مجمع الأمثال ٢ / ٣٧٠ .

(٢) المفصل ص ٤٩ .

(٣) في ب : ((على)) ساقط .

(٤) في ب ما بين القوسين ساقط .

(٥) ينظر المفصل ص ٤٩ .

(٦) ينظر المفصل ص ٤٩ .

(٧) في الأصل : ((الشيء)) والمثبت من ب .

(٨) في الأصل : ((هنا)) والمثبت من ب .

(٩) ينظر المفصل ص ٤٩ .

الجدارُ المتداعي هو من تداعـي البنيـانِ أو الحـائطِ مـالَ إلى جـانبِ الوقـوعِ ، ومنهُ وجـهُ[1] الفصـلِ : أنَّ السـابقَ للتحذيـرِ ، وهـذا للـترغيبِ والإلـزامِ وقولـه : « **أخاكَ أخاكَ** »[2] أُخِذَ من قوله :

أَخَـاكَ أخَـاكَ إنَّ مَـنْ لاَ أخَـاً لَـهُ   كَسَاعٍ إلى الهيجاء بغيـر سِـلاَحِ[3]

وإن أفردَ لم يلزمْ قال جريرُ :

خَـلِّ الطَّريـقَ لمـن يَبْني المنارَبـهِ   وابْـرُزْ بِبَـرْزَةَ حيثُ اضْطَـرَّكَ القَـدَرُ[4]

أيْ : خلِّ أفعالَ السادات فإنهـا لا تناسبكَ ، وابـرزْ امرأتـكَ وتكسـبْ بهـا نسبه إلى الفواحشِ ، و" برزة " اسمُ امرأةٍ ، وهي أمُّ عَمَر بنِ لجأٍ التيمي ، وإنما لا يلزمُ الإضمارُ في الإفرادِ ؛ لأنَّ الدليلَ على ما ذكرنا من التنبيهِ على ضيقِ الوقتِ ، وينزلُ أحدُ الاسمينِ منزلةَ الفعلِ المضمرِ مفقود .

---

(١) في الأصل : « فوجه » والمثبت من ب .

(٢) المفصل ص ٤٩ .

(٣) البيت من الطويـل وهـو لمسكين الدرامي في ديوانـه ص ٢٩ ؛ وفي شـرح أبيـات سـيبويه ١ / ١٢٧ ؛ وخزانة الأدب ٣ / ٦٥ ، ٦٧ ؛ والدرر ٣ / ١١ ؛ والهمع ٣ / ٢٨ ؛ وشرح التصريـح ٢ / ١٩٥ ؛ والمقـاصد النحويـة ٤ / ٣٠٥ ؛ وبـلا نسـبة في أوضـح المسـالك ٤ / ٧٩ ؛ والخصائص ٢ / ٤٨٠ ؛ وشـرح شـذور الذهـب ص ٢٨٨ ؛ وشرح قطـر النـدى ص ١٣٤ ؛ والكتاب ١ / ٢٥٦ ، وقد نسب إلى إبراهيم بن هرمة القرشي .

(٤) البيت من البسيط وهو لجرير في ديوانه ص ٢١١ ، وهو في الكتـاب ١ / ٢٥٤ ؛ والصاحبي في فقه اللغة ص ١٨٦ ؛ والمقاصد النحوية ٤ / ٣٠٧ ؛ ولسان العـرب ٥ / ٣١٠ " بـرز " ؛ وبـلا نسبة في أوضح المسالك ٤ / ٧٨ ؛ وشرح المفصل ص ٢ / ٣٠ .

[بابُ الاشتغالِ]

((**ما أضمرَ عاملهُ على شريطةِ التفسيرِ**))[١] أيْ : يضمر العاملُ بشـريطةِ أنْ يفسِّر الثاني[٢] [٣] بلفظِه ومعناهُ ، كما في ((**زيداً ضربته**))[٤] أيْ : ضربـتُ زيـداً ضربتهُ ، أوْ بمعناه نحو : ((زيداً مررتُ به)) أيْ : جعلتَ زيداً على طريقي ؛ لأنَّ الجعلَ أعمُّ للأفعالِ ، بخلافِ المرورِ ، فإنه أخصها ، فيصلحُ أنْ يكـونَ مـن جنـسِ الجعلِ ، ويكونُ دالاً عليهِ ؛ لأنَّ الخاصَّ يوجدُ في العامِ ، فههنا كذلـكَ ؛ لأنـه لمـا مرَّ به فقد جعلهُ في طريقه ، والتقديـرُ بقولـه : ((جعلْـتُ علـى طريقـي)) تفسيرُ سيبويهِ[٥] ، وقـال[٦] عبـدُ القـاهر[٧] : قولـكَ : ((مـررتُ بزيـدٍ)) بمنزلـةِ قولـكَ : ((جزتُ زيداً)) يعني يجري المتعدِّي بالجارِ مجرى المتعدِّي بنفسه حملاً علـى المعنـى من حيثُ إنَّ المجرورَ مفعولٌ قال[٨] :

* يَذْهَبْنَ في نَجْدٍ وَغَوْراً غَائِراً[٩] *

كأنهُ قالَ : يسلكنَ نجداً وغوراً ؛ ولذلكَ جازَ مررتُ بزيـدٍ عمـراً ، فينصـبُ عمراً بالعطفِ ؛ حملاً على محلِّ المجـرورِ أوْ يـلازمُ معنـاه ، نحـو : عمـراً[١٠] لقيـتُ

---

(١) المفصل ص ٤٩ .

(٢) في الأصل : ((الثاني)) ساقط .

(٣) في الأصل : ((إما)) والأصح عدم إثباتها كما في ب .

(٤) المفصل ص ٤٩ .

(٥) ينظر الكتاب ١ / ٨٣ .

(٦) في ب : ((وكان)) .

(٧) ينظر كتاب المقتصد شرح الإيضاح ١ / ٥٩٩ .

(٨) في ب : ((قال شعر)) .

(٩) هذا رجز لرؤبة بن العجاج وهو في ملحقات ديوانه ص ١٩٠ ، وينظر هذا الرجز في الخصائص ٢ / ٣٣٢ ؛ شذور الذهب ص ٣٣٢ ؛ والتصريح ١ / ٢٨٨ ؛ ورواية الديوان " يسلكنْ " بدل " يذهبنَ " .

(١٠) في الأصل : ((عمراً)) ساقط والمثبت من ب .

أخاه ، وبشراً ضربتُ غلامهُ أيْ : لابستَ عمراً ، أوْ أهنتَ بشراً ؛ لأنَّ ضربَ الغلامِ إهانةٌ لسيده ، كما أنَّ ملاقاةِ الرجلِ ملابسةٌ لأخيه ؛ لأنَّ الغالبَ : أنْ يكونَ الرجلُ بحضرةٍ من يتصلُ به قرابةً ، فإذا لقيتهُ فقدْ لابستَ أخاهُ ، وقوله :

*** إذَا ابْنُ أبي موسى[1] *[2]**

من القسمِ الأولِ ، والتقديرُ : إذا بلغتِ ابنَ أبيْ موسى بلغتِهِ والمفسِّرُ ، كما ترى واحداً[3] ، و" بلالاً " عطفُ بيانٍ للابنِ ، وهذا البيتُ في مدحِ بلالٍ[4] بن أبي بردةَ بن أبي موسى الأشعري قاضي البصرةِ ، وقبله[5] :

فَقُلْتُ لَهَا إذّا شَمَّر اللَّيْلُ وَاسْتَوَتْ ... بِهَا البِيْدُ واشتدتْ عليهما الحرائِرُ[6]

الوِصْلُ : بكسرِ الواو وسكونِ الصادِ ، ملتقى كلِّ عظمينِ بمعنى : الموصولِ كالنقصِ والذبحِ .

والحرائرُ : جمعُ حَرورٍ وهو الريحُ الحارةُ .

---

(١) هذا جزء من بيت من الطويل وهو لذي الرمة ، ونصه تاماً :

إذا ابنُ أبي موسى بلالٌ بَلَغْتُه ... فَقَامَ بفأسٍ بين وصْلَيْك جَازِرُ

ينظر الديوان ص ٢٥٣ ؛ والكتاب ١ / ٨٢ ؛ والخزانة ١ / ٤٥٠ ؛ وشواهد المغني ص ١١٨ ؛ وابن يعيش ٢ / ٣١ ؛ وشرح أبيات سيبويه للسيرافي ١ / ١٦٥ ؛ والمقتضب ٢ / ٧٧ ؛ والخصائص ٢ / ٢٨٠ ؛ وابن الشجري ١ / ٣٤ ؛ والمغني ص ٦٦٠ ؛ والكامل ص ١٦٩ ، ١٢٢٩ .

(٢) المفصل ص ٥٠ .

(٣) في الأصل : « واحد » والمثبت من ب .

(٤) هو بلال بن أبي بردة بن أبي موسى الأشعري قاضي البصرة وأميرها ، ولاه خالد القسري سنة ١٠٩ هـ فأقام إلى أنْ قدم يوسف بن عمر الثقفي سنة ١٢٥ هـ فعزله وحبسه فمات سجيناً سنة ١٢٦ هـ .

أخباره في : وفيات الأعيان في ترجمة أبيه عامر ٣ : ١٠ ؛ وخزانة الأدب ١ / ٤٥٢ ؛ والأعلام ٢ / ٧٢ .

(٥) في ب : « وقبله شعر » .

(٦) ينظر الديوان ص ٢٥٣ ، ورواية الديوان " السير " بدل " الليل " و" اسْتَنَّتْ " بدل " اشتدت " .

البيداءُ : المفازةُ ، والجمعُ بِيدٌ .

يخَاطِبُ ناقتهُ بالدعاءِ عليهــا بـالنحرِ والجـزرِ إذا بلغتْـهُ إلى ابـن أبـي موسـى ، والمعنى : إذا بلغتني الممدوحَ فلا أبالي بعدُ بهلاكِكِ ؛ لحصولِ المقصودِ منكِ ، وفي طريقته قال الشماخ[1] :

إِذَا بلَّغتِنــــي وَحَمَلْــتِ رَحْلِــي   عَرَابــةَ فَاشْرَقِــي بِــدَمِ الْوتِيــنِ[2]

يعني : إذا بلغتني عرابةَ تستحقينِ النحرَ يمدحُ بهذا[3] ، لأنَّ قبله :

رأيــتُ عَرابَــةَ الأوسـيَّ يسمـو   إلـى الخيـراتِ منقطـعَ القَريـنِ

إذا مــا رايَــةٌ رُفِعَــتْ لمجـدٍ   تلقَّاهــا عَرابَــةُ باليميــنِ

والرفعُ أجودُ ؛ لأنه يستغني عن الإضمارِ ، والإضمارُ خـلافُ الأصلِ فكـانَ الرفعُ بالابتداءِ أجودَ من النصبِ ، وإنْ كانَ النصـبُ فصيحـاً كثـيرَ الاسـتعمالِ ، وحاصله أنَّ أحوالَ الإعرابِ ههنَا منقسمةٌ إلى أقسامٍ أربعةٍ : مـا يختـارُ فيـه الرفـعُ وما يختارُ فيهِ النصبُ ، وما يستوي فيه الأمران ، وما يجبُ فيه النصبُ ، ومواقعها مذكورةٌ في الكتابِ[4] أن تعطفَ هذه الجملةُ على جملةٍ فعليـةٍ إنمـا اختـيرَ النصـبُ ههنَا[5] ؛ لرعايةِ أنْ تكونَ الجملةُ المعطوفةُ مناسبةً للجملةِ المعطوفِ عليهَا ، وهذا: لأنَّ طرفي العطفِ بمنزلةِ طرفيْ التثنية .

---

(١) هو الشماخ بن ضرار بن حرملة بن سنان المازني الذبياني الغطفاني شاعر مخضرم أدرك الجاهليـة والإسلام هو من طبقة لبيد والنابغة ، وكان أرجز الناس علـى البديهـة شـهد القادسـية تـوفي في غزوة موقان وأخباره كثيرة قال البغدادي وآخرون اسمه " معقل بن ضرار " والشماخ لقبه .
ترجمته في الإصابة : ٢ / ٤٧٣ رقم الترجمة ٥٤٩٨ ؛ والشعر والشعراء : ١ / ٣١٥ ؛ والخزانة: ١ / ٥٢٦ .

(٢) البيت للشماخ وهو في ديوانـه ص ٣٢٣ ، وكذلـك البيتـان موجـودان في الديـوان ص ٣٣٥ ، ٣٣٦ .

(٣) في ب : « كهذا » .

(٤) ينظر الكتاب : ١ / ٨٢ .

(٥) في ب : « هنا » .

ألا ترى إلى قوله(١) :

* لَيْثٌ ولَيْثٌ في مجالٍ ضَنْكِ(٢) *

فإنه لمَّا تعذرتِ التثنيةُ عدلَ من أنْ يقولَ لَيْثان إلى العطفِ ، وكذلكَ في قوله :

كأنّ بينَ فكهَا والْفَكِّ فارةَ مِسْكٍ ذُبحتْ في سُكِّ(٣)

الذبحُ : هنَا الشقُّ في العنقِ ، والسُّكُّ : بِضَمِّ السِّينِ المهملةِ الطيبُ أيْ : فبقيتْ فارةُ المسك في طيبٍ آخرَ ، وطرفَا التثنيةِ متناسبانِ ، فكذَا طرفا العطفِ ، فلو نصبتَ فيما نحنُ فيه تكونُ الجملتانِ فعليتين على تقديرِ : لقيتُ القومَ حتَّى لقيتُ عبد اللهِ لقيته ؛ لأنّ النصبَ يقتضي إضمارَ الفعلِ فيظهرُ التناسبُ ، ولو قُلتَ : حتَّى عبدُ اللهِ بالرفعِ تكونُ الثانيةُ اسميةً ، فلا تناسبَ هي الأولى ، وهذا مدارُ هذَا الفصلِ؛ لأنَّ المشاكلةَ في العطفِ شرطٌ للجنسيَّةِ في الكلامِ، والمشاكلة بالنصبِ على ما قررنا / ﴿وَٱلظَّٰلِمِينَ أَعَدَّ لَهُمْ﴾(٤) تقديره : وجازى الظالمينَ أوْ [٩٠ / ب]
عاقب ، أو أوْعدَ ؛ لأنَّ إعدادَ العذابِ يدلُّ على ذلكَ ، وقُرِئَ في الشواذِ(٥) ،

(١) في ب : إلى « قوله شعر » .

(٢) هذا رجز لجحدر بن مالك الحنظلي في لسان العرب : ١٠ / ٤٢٠ « دَرَكَ » ؛ وتاج العروس : ٧ / ١٣٨ ولواثلة بن الأسقع أو لجحدر بن مالك في خزانة الأدب : ٧ / ٤٦١ ، ٤٦٤ ؛ والدرر : ١ / ١٢٨ ؛ وبلا نسبة في لسان العرب : ١٥ / ١٠٨ « عوى » ؛ وتهذيب اللغة : ٣ / ٢٥٥ ؛ وتاج العروس : ٦ / ١٠٣ « عسج » « ركك » « صرم » ؛ والمغرب ص ٣٩٤ ؛ والهمع : ١ / ١٤٥ .

(٣) هذا رجز لمنظور بن مرثد الأسدي في لسان العرب : ٢ / ٤٣٨ « ذبح » ، ١٠ / ٤٣٦ « كك » ؛ وخزانة الأدب : ٧ / ٤٦٢ ، ٤٦٨ ، ٤٦٩ ؛ وتاج العروس : ٦ / ٣٦٧ « ذبح » « كك » « زكك » ، وأساس البلاغة « ذبح » ص ٢٠٢ ، وينسب إلى رؤبة بن العجاج وهو في ديوانه ص ١٩١ ؛ وبلا نسبة في الأشباه والنظائر : ٢ / ٢٠١ ؛ وأسرار العربية ص ٤٧ ؛ وجمهرة اللغة ص ١٣٥ ؛ وشرح ابن يعيش : ٤ / ١٣٨ ، ٨ / ٩١ ؛ وتهذيب اللغة : ٤ / ٤٧٣ ، ٩ / ٤٥٩ ؛ والمخصص : ١١ / ٢٠٠ ، ١٣ / ٣٩ .

(٤) من الآية (٣١) من سورة الإنسان .

(٥) ينظر القراءة في مختصر في شواذ القرآن ص ١٦٦ ؛ والمحتسب ٢ / ٣٤٤ ؛ والبحر المحيط ١٠ / ٣٧٠ .

و" الظالمون " وفيه عطفُ جملةٍ اسميةٍ على فعليةٍ وهي قوله تعالى: ﴿ يُدْخِلُ مَن يَشَآءُ فِى رَحْمَتِهِۦ ﴾[1][2] وبلاغةُ القرآنِ فوق ذلك ﴿ وَفَرِيقًا حَقَّ عَلَيْهِمُ ﴾[3][4] أيْ : وأضلَّ فريقاً وخذلهم ذهبَ التفاضلُ أيْ : لم يبقَ ما ذكرنا قبلُ من كونِ النصبِ مختاراً على الرفعِ ، ولكنْ الأمرانِ على السواءِ فَرَفْعُ عمرو بالعطفِ على الجملةِ الاسميةِ وهي : « زيدٌ لقيت أباهُ » ، فزيدٌ مبتدأ ، و" لقيت أباه " خبرُه ونَصْبُهُ بالعطفِ على الجملةِ الفعليةِ ، وهي « لقيتُ أباه » إنْ رفعتَ حملْتَ على المبتدأِ ، وإنْ نصبتَ حَمَلْتَ على الخبرِ ، وهو جملةٌ فعليةٌ ، وهو بمعنى قوله : لأنَّ الجملةَ الأولى ذاتُ وجهينِ أيْ : بالنظرِ إلى ابتداء جملةٍ اسميةٍ ، وبالنظرِ إلى الخبرِ الذي يشتملُ على المبتدأِ بالضميرِ جملةً فعليةً ، فكانَ ما عطفَ عليها أيضاً ذاتَ وجهينِ: بالنظرِ إلى هذينِ الوجهينِ ، فاستوى الأمرانِ ، فإنْ قيل : ما ذكرتُ يقتضي تقابلها ، فيرجعُ الأمرانِ إلى ما كانَ عليه وهو اختيارُ الرفع .

قلنا : قرينةُ النصبِ أقوى من قرينةِ الرفعِ ؛ لقربها من الثانية ؛ لأنَّ الفعليةَ هي التي تلي الثانيةَ ، فلما ترجحتْ قرينةُ النصبِ قابلَ ما فيها من الرجحانِ ذلكَ الأصلُ فاستوى الأمران .

اعلمْ أنكَ تقولُ : في بعضِ المواضعِ هذهِ جملةٌ لا محلَّ لها من الإعرابِ[5] ، وفي بعضها تقولُ : هذه الجملةُ في محلِّ الرفعِ أو النصبِ أوْ الجرِّ ، والفاصلُ[6] بينهما هو : أنَّ كلَّ جملةٍ وقعتْ موقعَ المفردِ فلها إعرابٌ محلِّي وإلا فلا محلَّ لها من الإعرابِ كذا في المقتبسِ[7] ، فإنْ اعترضَ[8] بعدَ الواوِ ما يصرفُ الكلامَ إلى الابتداءِ ، أيْ : لو اعترضَ .

---

(١) من الآية (٣١) من سورة الإنسان .
(٢) المفصل ص ٥٠ .
(٣) من الآية (٣٠) من سورة الأعراف .
(٤) المفصل ص ٥٠ .
(٥) ينظر هذه المسألة في الإيضاح في شرح المفصل ص ١ / ٣١٤ ؛ والتخمير ١ / ٣٨٧ .
(٦) في الأصل : « الفاصل » والمثبت من ب .
(٧) ينظر المقتبس ٨٠ / ب .
(٨) في الأصل : « ما » وساقطة من ب وهو الصواب .

" أما " ، و" أمَّا " المفاجأةُ يَصْرِفَانِ الكلامِ إلى الابتداءِ ويقطعانِه من الكلامِ السابقِ ، فإنكَ إذا قلتَ : لقيتُ زيداً وأما[١] عمروٌ[٢] فقد مررتُ به ، فكأنكَ قلتَ : ابتداءً عَمْرو قد مررتُ بهِ ، وهذهِ عينُ المسألةِ التي كانَ الرفعُ فيها أجودَ ، إذْ لا تفاوتَ بين هذا وبينَ قولك : زيدٌ ضربته ، فما[٣] ذكرنا من العلةِ ، وهي عدمُ الحاجةِ مع الرفعِ إلى الإضمارِ ، والمحوجُ إلى التفسير هنالكَ فهي العلةُ هنا أيضاً ، « **وإذا عبدُ اللهِ يضر بهُ عمرو** »[٤] المعنى[٥] فاجأتُ وقتَ هذا الشأن ، وهو ضربُ عمروٍ إيَّاهُ[٦] ، وليسَ الغرضُ مفاجأةَ الوقتِ ، ولكنْ مفاجأةُ الشأنِ ، وإنما ذكرَ الوقتَ ؛ لأنه إذا فوجِيءَ الوقتُ فوجِيءَ الواقعُ فيه لا محالةَ ، والواوُ للعطفِ بدليل وقوعِ الفاءِ موقعها ، و" إذا " مضافةٌ إلى الجملةِ بأسرها ، كما في[٧] حقها في كلِّ موضعٍ ، وناصِبُها ما أُضمر من فعلِ المفاجأةِ ، وهي مفعولٌ بها[٨] ، وليستْ بظرفٍ[٩] ؛ لأنَّ الفعلَ المفاجأةَ وقعَ عليها لا فيها .

« **عادتْ الحالُ الأولى** »[١٠] أيْ : عادتْ حالَ[١١] كونِ الرفعِ أجودُ .

« **جذعة** »[١٢] أيْ : فِتْيَةٌ أيْ : جديدةٌ ، واعلم أنَّ " إذا "[١٣] هذهِ تفارقُ الجزائيةَ ؛ لأنها مكانيةٌ ، وتلكَ زمانيةٌ ، ومعنى المكانيةِ : معنى ثَمَّ ؛ ولهذا جازَ خرجتُ فإذا زيدٌ .

---

(١) في الأصل : « وإذا » والصحيح و « أمَّا » كما في ب .
(٢) في الأصل : « عمراً » والمثبت من ب .
(٣) في الأصل : « فلما » والمثبت من ب .
(٤) المفصل ص ٤٩ .
(٥) في ب : « والمعنى » .
(٦) في الأصل : « وأباه » والمثبت من ب .
(٧) في الأصل : « في » والأصح عدم إثباتها كما في ب .
(٨) في الأصل : « مفعول لها » والمثبت من ب .
(٩) في الأصل : « فعل » والأصح عدم إثباتها كما في ب .
(١٠) المفصل ص ٥١ .
(١١) في الأصل : « حال » ساقط والمثبت من ب .
(١٢) المفصل ص ٥١ .
(١٣) في الأصل : « إذ » ساقط والمثبت من ب .

على جعلها خبراً لزيدٍ ، ولا يجوزُ ذلكَ في الزمانيةِ ؛ لأنَّ الظروفَ الزمانيـةَ لا تتضمنُ معنى الجثثِ ، فلم تفد معنى الجثثِ ، فإذا قلتَ : فإذا زيدٌ ، كانَ معناه : فثمَّ زيدٌ ، والزمانيةُ تحملُ الاسمَ بعدها على الفعلِ ، ولابدَّ لها من جوابٍ ، نحو : إذا زيدٌ تلقاه فأكرمه ، ولا كذلـكَ المكانيـةُ[1] ، وقُـرِئ[2] بـالنصبِ ، والتقديـرُ : ﴿ وَأَمَّا ثَمُودُ فَهَدَيْنَاهُمْ ﴾[3][4] تقديرُ الفعلِ هنا بعد المنصوبِ ، بخلافِ نحو : زيـداً ضَرَبْتهُ ؛ لأنَّ الفعلَ فيه مقدرٌ قبل المنصوبِ ، وقبل تقديرِهِ ،

وأما معاملتنا « ثمودَ فهديناهم » ؛ لأنَّ الفعلَ لا يلي « أَمَّا » ، ومنْ توهَّم أنَّ النصبَ بعدَ " أما " لاقتضائها الفعلَ لما فيها من معنى الشرطِ فقد سها .

والثاني : أيْ : الثاني من الموضعينِ اللذين يُختَارُ فيهما النصـبُ ، وهـو : أنْ يقعَ موقعاً هو بالفعلِ أولى ، وذلكَ على أنواعٍ أربعةٍ .

الأولُ ما بعد حرفِ الاستفهامِ ، إذِ الاستفهامُ إنما يكونُ في الحادثِ ، والفعلُ للحوادثِ ، ويضمرُ عقيبُ حرفِ الاسـتفهامِ فعـلٌ علـى لفـظِ المذكـورِ ، عقيـبُ الاسمِ المنصوبِ .

نحو : قولك : « أضربتَ عبد الله ضربته » ، في المثالِ الأولِ ، أو يضمـرُ مـا هو قريبٌ من ذلكَ المذكورِ ، كقولـكَ في الأمثلـةِ الباقيـةِ : أأغْشـى السـوطَ زيـدٌ ضرب به ، أو أُقْنِعَ السوطَ ، وأُعْلِيَ الخوانَ اللحم أكلَ عليه ، أو أركبْ وأتنتظِـرُ زيداً أنتَ محبوسٌ عليه ، أوْ أُتْرَعَى ؛ لأنه لما حبسَ عليه ، فقد انتظـره وراعـاه[5] ، وأبرزتَ زيداً أأنتَ مكابرٌ عليه ، أوْ أنوزعتْ أو أسلمت ، ومكـابرٌ عليـه ، أيْ : مغلوبٌ عليه ، وهذا كما يقالُ غُلب فلانٌ على عِمَامته إذا سلبها ، وقيل : معنـى قوله : « **وأزيداً أنتَ مكابرٌ عليهِ** »[6] أيْ : أتخاصمُ زيداً وأنتَ مظلومٌ بسببِ أنه

(١) في ب : « الزمانية » .
(٢) ينظر القراءة في الدر المصون ٩ / ٥٢٠ ؛ والكشاف ٤ / ١٩٤ ؛ والبحر ٩ / ٢٩٦ .
(٣) من الآية (١٧) من سورة فصلت .
(٤) المفصل ص ٤٩ .
(٥) في الأصل : « ورعاه » والمثبت من ب .
(٦) المفصل ص ٥١ .

كابرَ على حقِّك أيْ : أخذَ منكَ قهراً ، ((**وأزيداً سُمِّيتَ به**))[١] أيْ : وأسلبتَ زيداً سميتَ به أيْ : هذا الاسمُ ، وقيل تقديره أَسْميتَ زيداً سَمَّيْتَ به .

قوله : ومنهُ وجهُ الفصلِ هنا .

هو : أنَّ الاسمَ المنصوبَ فيما قبله كان بمدلولِ الفعلِ المبني على المفعولِ ، أو بمدلولِ اسمِ المفعولِ ، وفيما بعدَه الاسمُ المنصوبُ ، منصوبٌ بالتباسِ مدْلُولِ الفعلِ المبنيِّ[٢] على الفاعلِ ؛ بسببِ العطفِ ، أو بالصفةِ ، فإنَّ في قوله : ((**أزيداً ضربتَ عمراً ، وأخاه**))[٣] ، فالأخُ ملتبسٌ بـ" زيد " بالهاءِ ، وبـ" عمروٌ " بالعطفِ ، فصحَّ إضمارُ مدلولِ الفعلِ ، وهو أهنتُ قبل زيدٍ ؛ لأنَّ ضَرْبَ أخيه إهانةٌ[٤] له ، والتقدير : أهنتَ[٥] زيداً ضربتَ عمراً وأخاه .

قالَ المصنِّفُ[٦] في هذا النوعِ : ينبغي أنْ يتعلقَ الضميرُ بنفسه أو بما هو من سببه ، فقوله : " أزيداً " ، إنما جازَ مع كونِ " عمراً " أجنبياً من " زيدٍ " ؛ لأنَّ " عمراً " ؛ لما كانَ ملتبساً بما هو من سببه ، وهو " أخاه " بالعطفِ ، صارَ كأنه من سببهِ ، والضميرُ في " أخاه " يرجعُ إلى زيدٍ ، ولو رجعته إلى عمرو ، لم يصح وإنما لم يصح الكلامُ ؛ لأنَّ الضميرَ لو رجعَ إلى " عمروٍ " لا يصحُّ حينئذٍ[٧] تقديرُ أهنتُ زيداً ؛ لأن " عمراً " على هذا[٨] التقديرِ كانَ أجنبياً محضاً ، فلم يلزمْ من ضربِ عمروٍ الأجنبي إهانَةُ زيدٍ .

---

(١) المفصل ص ٥١ .

(٢) في ب : ((المبني)) ساقط .

(٣) المفصل ص ٥١ .

(٤) في الأصل : ((إهانة)) والمثبت من ب .

(٥) في ب : ((وأهنت)) .

(٦) ينظر هذا القول في : الكتاب لسيبويه ١ / ١٠٧ ؛ وشرح الرضي على الكافية ١ / ٤٤٠ .

(٧) في ب : ((حينئذٍ)) ساقط .

(٨) في ب : ((ذلك)) .

الكلامُ وأزيداً ضربتَ رجلاً يحبـهُ ، وقولـه : « **رجـلاً** »[1] وإنْ كـانَ أجنبيـاً عن[2] زيدٍ إلاَّ أنَّ " يحبُّه " صفة " رجلاً " ، وفي " يحبه " ضميرٌ يعـودُ إلى زيـدٍ ، فيكونُ ملتبساً بزيدٍ ، ومن ضربَ رجلاً يحبُّ زيداً ، فقد أهانَ زيداً ، فيستقيمُ : أن تقدر أهنتُ زيداً ، ضربتُ رجلاً يحبه ، فليس إلاَّ الرفـعُ ؛ لأنَّ الجـارَّ والمجـرورَ في: « **أزيدٌ ذُهِبَ**[3] **به** »[4] مرفوعٌ على الفاعليةِ ، والتقديرُ : أذهبَ زيـدٌ ذهـبَ به ، وهذا لأنَّ الاسمَ الواقعَ قبلَ الفعـلِ ، والضميرُ المتصـلُ بـه يتجاذبـان ارتفاعـاً وانتصاباً ، والضميرُ في ذهبَ به : في محلِّ الرفعِ ، فكذا الاسمُ قبلَ الفعلِ يكـونُ : مرفوعاً أيضاً ، والضربُ الثاني ما بعد " إذَا " ، و" حيثُ " ، فـإنَّ قولَـه : « **وأنْ يقـعَ** »[5] أيْ : والجمـعُ معطـوفٌ علـى (قولـه وذلـكَ : أنْ يقـعَ بعـد حـرفِ الاستفهامِ ، يعني : هذا النوعُ أيضاً من الأنواعِ التي)[6] كـانَ نصبُ الاسمِ هـو المختارُ ؛ لأنَّ " إذا " اسمٌ للزمانِ ، و" حيثُ " اسمٌ للمكانِ ، استعملا / للشرطِ ، [٩١ / ب] والشرطُ يستدعي الفعلَ ، فيكونُ[7] تقديرُ المثالينِ ؛ متى تلق عبدَ الله وأيـن تجدُ زيداً ؟ والضربُ الثالثُ مـن الضروبِ الـتي كـانَ النصبُ فيهـا أولى ، هـو : أن يكونَ ما بعدَ حرفي النفي ؛ لأنَّ حـرفَ النفـي نـافٍ ، والمنفـيُ هـوَ الحـدثُ ؛ لا الذاتُ ، فيكونُ بالفعلِ أولى[8] ، التقديرُ : ما ضربتُ زيداً ضربته ، قالَ[9] جريرٌ:

* **فلا حَسَباً**[10] *

---

(١) المفصل ص ٥١ .

(٢) في ب : « من » .

(٣) في الأصل : « ذهب » والمثبت من ب .

(٤) المفصل ص ٥١ .

(٥) المفصل ص ٥١ .

(٦) في ب ما بين القوسين ساقط .

(٧) في ب : « فكان » .

(٨) في الأصل : « أو » والمثبت من ب .

(٩) في ب : « فقال » .

(١٠) هذا جزء من بيت لجرير ، ونصه كاملاً :

فَلاَ حَسَباً فخرتَ به لِتَيم ... ولا جدًّا إذَا ازدحَمَ الجدودُ

والبيت من الوافر وهو لجرير في ديوانه ص ١٢٦ ؛ والكتاب ١ / ١٤٦ ؛ وشرح أبيات سيبويه ١ / ٨٣ ، ٥٦٨ ؛ وابن يعيش ٢ / ٣٦ ؛ وخزانة الأدب ٣ / ٢٥ ؛ والتخمير ١ / ٣٩٢ .

يهجو[1] بهذا البيتِ جريرٌ عمرَو[2] بنَ لَجَأٍ التيميَّ ، وقبله[3] :

ويُقْضَى الأمْـرُ حيْـنَ تَغِيـبُ تَيْـمٌ ولا يُسْتَأْذَنُـــونَ وَهُـــمْ شُهُـــوْدُ

أيْ : تيمٌ أقلاَّءُ أذلاءُ إذْ[4] لا يدخلونَ في مشاورةٍ ، ولا يقفُ إمْضـاءُ الأمـورِ إليهم ، وأرادَ بازدحامِ الجدودِ : تفاخرهُم ؛ بنسبِ الآباءِ ، يعني : ما ذكرتُ لتيْمٍ شيئاً يفخرُ ؛ لأنَّكَ لم تجدْ لها شيئاً تذكرُهُ ؛ لأنه لم يكنْ لها حظٌّ في علـوِّ المرتبةِ ، والذكرِ الجميلِ ؛ والشاهدُ فيـه أنَّ " حسباً " منصوبٌ بعد حـرفِ النفـي بفعلٍ مضمرٍ ، على شريطةِ التفسيرِ ، كأنهُ قالَ : فلا ذكرتَ حَسَبَاً فخـرتَ بـه ، و" لا جـداً " معطـوفٌ علـى " حسباً " ، و" الجـدُّ " : الحـظُّ ، والحسـبُ : الكـرمُ ، وشرفُ الإنسانِ في نفسه وأخلاقِهِ ، وأن تقعَ أيْ : الجملةُ ، هـذا أيضـاً معطـوفٌ على ما عُطِفَ عليه المعطوفاتُ قبلـه ، وهـو الضـربُ الرابـعُ ، وهـذا الموقـعُ أيضـاً بالفعلِ أولى ، فإنَّ قولـكَ : « زيـداً اضربـهُ » ، تقديُره : اضـربْ زيـداً اضربـهُ ؛ لأنَّكَ لو لمْ تقدرْ الفعلَ قبلَ زيدٍ من جنسِ الظـاهرِ ؛ يـلزمكَ : أنْ يقـعَ " زيـداً " على الابتداءِ ، فحينئذٍ يجبُ : أنْ يكونَ الفعلُ المذكورُ ، وهو الأمرُ خـبره ، وهـو غيرُ محتملٍ أنْ يكونَ خبراً للمبتدأِ ؛ لأنَّ من شأنِ الخبرِ : أنْ يتطرقَ عليه التصديـقُ والتكذيبُ ، والأمرُ والنهيُ : ليسا مما يتطرقُ إليه شيءٌ من ذلكَ .

اللهمَّ إلاَّ بتأويلِ " زيدٍ" أطلبُ منك أنْ تضربَهُ» ، أوْ « أقولُ فيه اضربْه »، أو «زيدٌ منقولٌ فيه اضربه» وفيه عدولٌ عن الظاهرِ ، فللاحتراز عن هذا الفسادِ صِيِّرَ إلى تقديرِ الفعلِ قبلَ[5] "زيدٌ"، ونصبُه بذلكَ الفعلِ المقدرِ قبله، ونحو ذلك ما ذُكِرَ في الكشافِ[6] في سورةِ النورِ ، وقـرأ[7] ﴿ ٱلزَّانِيَةُ ﴾ بـالنصبِ علـى إضمـارِ فعلٍ

---

(١) في الأصل : « يهجو جرير » والمثبت من ب .
(٢) في الأصل : « عمر » والمثبت من ب .
(٣) في ب : « وقبله شعر » .
(٤) في الأصل : « إذْ » والصحيح عدم إثباتها كما في ب .
(٥) في الأصل : « قبله » والمثبت من ب .
(٦) ينظر الكشاف ٣ / ٢٠٩ ؛ وينظر القراءة في الدر المصون ٨ / ٣٧٩ ؛ والبحر ٨ / ٧ .
(٧) من الآية (٢) من سورة النور .

يفسره الظاهرُ ، وهذهِ القراءةُ أحسنُ من قراءةِ الرفعِ ؛ لأجلِ الأمرِ ، وإنْ كانت قراءةُ الرفعِ أشهرَ ، وقال فخرُ المشايخِ : فقراءةُ عيسى بنِ عمرَ بالنصبِ قويةٌ في العربيةِ لكنَّ القراءةَ سنّةٌ متبعةٌ ، كذا قالهُ سيبويه[1] .

وأمَّا وجهُ قراءةِ العامَّةِ بالرفعِ فهو أنها لم تجئْ على حَدِّ قولكَ زيداً فاضربه ، ولكنها عند سيبويه مبنيةٌ على ما قبلها ، كأنهُ[2] قيلَ : ومما يقصُّ عليك ﴿ **السَّارقُ والسارقةُ** ﴾ ﴿ **الزاني والزانيةُ** ﴾ ، والتقديرُ في بواقي الأمثلة : أَهِنْ خالداً اضربْ أباه ، وأكرمْ بشراً لا تشتمْ أخاه[3]: وليضرب زيداً عمرو ليضربهُ[4]، وليهنْ بشراً عمروٌ ليقتَل أباه ، ومثله « **أَمَّا زيدٌ فاقتُلْه** »[5] إضمارُ الفعلِ هنا[6] لِما ذكرنا من الاحترازِ عن جعلِ ما لا يتطرقُ إليه الصدقُ والكذبُ خبراً ، والتقديرُ : « أَمَّا زيداً فاقتلْ ، اقتلْهُ » .

وأمَّا خالداً فأكرمْ لا[7] تشتمْ أباه[8] ، والدعاء[9] بمنزلةِ الأمرِ والنهي ؛ لأنَّ كلاً منهما طلبٌ غيرُ محتملٍ للصدقِ والكذبِ راعوا الأدبَ، ففرقوا بين الدعاءِ والأمرِ في التسميةِ ، حيثُ لم يطلقوا اسمَ الأمرِ على الدعاءِ ، وإنْ كانَ الدعاءُ على صيغةِ الأمرِ ؛ لتقدير قوله : « **اللهم زيداً فاغفر لهُ ذنبه** »[10] أيْ اللهمَّ ارحمْ زيداً

---

(١) ينظر الكتاب ١ / ١٤٤ .

(٢) في ب : « كاتب » .

(٣) في الأصل : « أخاه » ساقط .

(٤) في الأصل : « وليضربه » والمثبت من ب .

(٥) المفصل ص ٥٢ .

(٦) في الأصل : « مما » والمثبت من ب .

(٧) في ب : « فلا » .

(٨) في الأصل : « أباً » والمثبت من ب .

(٩) في الأصل : « للدعاء » والمثبت من ب .

(١٠) المفصل ص ٥٢ .

فاغفرْ له ذنبه ، وتقديرُ قولهِ : ((**وزيداً أَمَرَّ ا للهُ عليـه العيـش**))[١] أيْ : وعـذِّبْ ا للهُ زيداً أَمِرَّ عليه العيش

* **فكلاً جَزَاه ا للهُ**[٢] *

أيْ : فجزى ا للهُ كلاً جزاهُ عنِّي أوّلُ البيتِ :

* **أَمِيْرَانِ كَانَا آخَيَاني كِلاَهما** *

وقوله بما " فَعَلَ " أيْ : بما فعلَ من الإحسـانِ ، وعـاملِ لـه[٣] مـن الجميـلِ ، ((**وأمَّا زيداً فجدْعاً له**))[٤] تقديره : ((وأمَّا زيداً فجدعَ ا للهُ جدعـاً)) ، ((وأَمَّـا عمراً فسقى ا للهُ سقياً)) ؛ لأنَّ المصدرَين نابا منابَ الفعلينِ على ما سبق في بـابِ المصادرِ المنصوبةِ ، وقيلَ : التقديرُ في قوله : ((زيداً / فجدْعاً لهُ)) . [٩٢ / أ]

وأمَّا معاملتي زيداً فهذه المعاملةُ وهي أني أدعو عليه ، وهكذا في الدعاءِ لـهُ ، واللازمُ أنْ تقعَ الجملةُ بعد حرفٍ لا يليه إلاَّ الفعلُ ذكرَ في أوائل هذا الفصـلِ[٥] ، ثم إنَّكَ ترى النصبَ مختاراً ، ولازماً فإلى الآن قد ذكِرَ المختارُ ، وشُـرِعَ ههنـا في شرحِ اللازمِ ، وهو كلُّ حرفٍ يلازمُه الفعلُ وهو " إنْ " و مـا بمنزلتـه في اقتضـاءِ الفعلِ نحو هلاَّ ، فإنْ قيلَ إنما لزمَ الفعلُ بعـد " إنْ " لاقتضائهـا لكونهـا للشـرطِ ، و" إذا " ، و" حيثُ " أيضاً يقتضيان الفعلَ لكونهمـا للشـرطِ ، ومـع ذلـكَ كـانَ النصبُ بعدهما مختـاراً ، وبعـد " إنْ " لازمـاً مـن أيـن وقعـتْ هـذهِ المفارقـةُ مـع مساواتها في الشرطيةِ قلنا : لا يسلمُ مساواتها في الشرطية ، بل كلمة " إنْ " هـي اللازم[٦] في معنـى الشـرطِ فإنهـا ملخصـةٌ للشـرطِ وضعـاً مـن غـيرِ شـائبةٍ معنـى

(١) المفصل ص ٥٢ .

(٢) هذا جزء من بيت من الطويل ، وهو لأبي الأسود الدؤلي في ديوانـه ص ١٠٠ ؛ والكتـاب ١ / ١٤٢ ؛ وشرح المفصل لابن يعيش ٣٨/٢ ؛ وبلا نسبة في شرح أبيات كتاب سيبويه ٨٨/١ .
والبيت كاملاً هو :
أَمِيْرَانِ كَانَا آخَيَاني كِلاَهُمَا فَكُلاًّ جَزَاهُ ا للهُ عنِّي بِمَا فَعَلْ

(٣) في ب : ((به)) .

(٤) المفصل ص ٥٣ .

(٥) ينظر ما سبق ص

(٦) في الأصل : ((اللام)) والمثبت من ب .

الوقتِ ، أو الظرفِ فيها ، فلذلكَ لم يليها إلا الفعلُ بخلاف " إذا " ، و" حيثُ " فإنهما دخلتا على " إنْ " في المجازاةِ[1] دخولَ الدخيلِ على النسيب ، فلا يبلغانِ في اقتضاءِ الفعلِ رتبتها ، والمنفسُ : المالُ النفيسُ ، والبيتُ[2] للنمر بنِ تولب[3] يخاطبُ زوجتهُ ويقولُ : لا تجزعيْ على ما أنفقته من مالٍ أَجُودُ به ، فإني إنْ بقيتُ حصلتِ المالَ ولكن إنْ جَزَعْتِ فاجزعي إذا مُتُّ ؛ لأنه لا يكونُ لكِ من يسعى سعيي في الأمورِ ، وقبله[4] :

وإذَا أَتَانِي إِخْوَتِي فَدَعِيْهِم ... يتعَلَّلُوا في العيشِ أوْ يلهُو مَعِي
لا تَطْرُدِيهِم عن فراشي إنَّه ... لا بُدَّ يوماً أنْ سَيخلُو مَوْضِعي
لا تجزَعِيْ إنْ مُنْفِساً أَهْلَكْتُهُ[5] ... فإذا هَلَكْتُ فعندَ ذلِكَ فاجْزَعِي[6]

والفاءُ في " فاجزعي " زائدةٌ لأنهنَّ يطلبنَ الفعلَ ؛ لأنَّ هاتيكَ الكلماتِ للتحضيضِ ، وذلكَ بالفعلِ يكونُ لا بالاسمِ (على ما يجيءُ بيانه في قسمِ

---

(١) في الأصل : « المجازات » والمثبت من ب .

(٢) سيأتي ذكره وتخريجه عقب ستة أسطر تقريباً من الصفحة نفسها .

(٣) النمر بن تولب بن زهير بن أقيش العكلي شاعر مخضرم . عاش عمراً طويلاً في الجاهلية وكان فيها شاعر " الرباب " ولم يمدح أحداً ، ولا هجا ، وكان من ذوي النعمة والوجاهة جوداً وَهَّاباً لما له . أدرك الإسلام وهو كبير السن ، ووفد على النبي - ﷺ - فكتب عنه كتاباً لقومه توفي سنة نحو ١٤ هـ .

ترجمته في : الإصابة ٣ / ٥٧٢ رقم الترجمة ٨٨٠٢ ؛ والشعر والشعراء ١ / ٣٠٩ ؛ والأغاني ص ٩٠٠٣ ؛ والخزانة ١ / ١٥٢ - ١٥٦ ؛ والأعلام ٨ / ٤٨ .

(٤) في ب : « وقبله شعر » .

(٥) المفصل ص ٥٣ .

(٦) البيت من الكامل وهو للنَّمْر بن تولب وهو في ديوانه ص ٧٢ ؛ والكتاب ١ / ٣٣٤ ؛ وشرح أبيات سيبويه ١ / ١٦٠ ؛ وشرح شواهد المغني ١ / ٤٧٢ ، ٢ / ٨٢٩ ؛ وابن يعيش ٢ / ٣٨ ؛ واللسان ٦ / ٢٣٨ " نفس " ؛ وخزانة الأدب ١ / ٣١٤ - ٣٢١ ، ١١ / ٣٦ ؛ والمقاصد النحوية ٢ / ٥٣٥ ؛ وبلا نسبة في الجنى الداني ص ٧٢ ؛ وخزانة الأدب ٣ / ٣٢ ، ٩ / ٤١ ، ٤٣ ، ٤٤ ؛ وشرح قطر الندى ص ١٩٥ ؛ واللسان ٤ / ٦٠٤ " عمر " ؛ والمقتضب ٢ / ٧٦ ؛ ومغني اللبيب ١ / ١٦٦ ، ٤٠٣ .

الحروفِ – إن شاء الله –)[1] وذكرَ في المقتبس[2] محالاً إلى التخمير[3] في هذه المسألةِ نظر .

قال أبو سعيد[4] السيرافي[5] : ((لا يجوز هلاَّ بكرٌ منطلقٌ)) وجوز[6] : ((هلاَّ زيدٌ ضربتُه))[7] ، وعلى تأويل هلاَّ ضربَ زيدٌ ضربته ، والنصبُ جاء على معنى ((هلا ضربْتَ زيداً ضربْتُه)) ، فإذا كانَ الأمرانِ جائزينِ على السَّواءِ لم يكن النصبُ مختاراً فكيفَ يلزمُ النصبُ .

وقوله[8]: ((**حذفُ المفعول به كثير**))[9] قيل : إنما كثر لوروده فضلةً على تمامِ الكلامِ؛ لأنَّ معظمَ الغرضِ من سَوْقِ الكلامِ ما يطلقُ عليه اسمه، وذلكَ يحصلُ بالمحدِّثِ والمحدَّثِ عنه، ولذلكَ حَسُنَ السكوتُ عليه ولاحظَّ للمفعولِ به من ذلك، ثم السببُ الدَّاعي إلى الحذفِ كثيرٌ وهو إمَّا القصدُ إلى مجردِ الاختصارِ لنيابةِ قرائنِ الأحوالِ عن ذكرِهِ نحو قوله تعالى: ﴿ ٱللَّهُ يَبْسُطُ ٱلرِّزْقَ لِمَن يَشَآءُ وَيَقْدِرُ ﴾[10] إذْ لا

---

(١) في ب ما بين القوسين ساقط .

(٢) ينظر المقتبس لوحة ٨٢ / أ .

(٣) ينظر التخمير ١ / ٣٩٥ .

(٤) في ب : ((أبو زيد)) .

(٥) هو الحسن بن عبد الله المَرْزُبَّان السيرافي القاضي أبو سعيد سكن بغداد بالجانب الشرقي ، وولي قضاء بغداد ، وكان أبوه مجوسياً وأسلم . قرأ النحو على ابن السراج وقرأ اللغة على أبي بكر ابن مجاهد ، وكان عالماً زاهداً يأكل من كسبه . له مؤلفات منها شرح كتاب سيبويه وشرح الدريدية ألفاتُ القطعِ والوصل .

ترجمته في : بغية الوعاة ١ / ٥٠٧ ؛ والبلغة ص ٨٦ ؛ وشذرات الذهب ٣ / ٦٥ ؛ وطبقات الزُّبيدي ص ١١٩ ؛ والفهرست ص ٦٢ ، ٦٣ ؛ ومعجم الأدباء ٨ / ١٤٥ – ٢٣٢ ؛ وابن خلكان ١ / ١٣٠ ؛ ومرآة الجنان ٢ / ٣٩٠ ؛ ونزهة الألباء ص ٢٢٧ – ٢٢٨ .

(٦) في الأصل : ((ولا يجوز)) والمثبت من ب .

(٧) ينظر هذه المسألة شرح كتاب سيبويه للسيرافي الجزء الأول ق (٢٦٩ ، ٢٧٣) .

(٨) في الأصل : ((قوله)) ساقط والمثبت من ب .

(٩) المفصل ص ٥٣ .

(١٠) من الآية (٢٦) من سورة الرعد .

شبهةَ في أنَّ المرادَ لمنْ يشاءُ رَزَقَهُ ، ويقدرُ رزقهُ ؛ لأنَّ " مَنْ " موصولٌ صلته يشاءُ ، ولابدَّ للصلةِ من ضمير يعودُ منها إلى الموصولِ ، وكذا(١) نقولُ في تقديرِ رحمه في [مَنْ رحِمَ] ؛ لأنَّ رحمَ صلةٌ لـ" مَنْ " ، وإمَّا للقصدِ إلى التعميمِ مع الاختصارِ ، وهذا من أنواعِ بلاغةِ الكلامِ إذْ فيه وصولٌ باللفظِ النزرِ إلى المعاني الجمَّةِ نحوُ : قولِ البلغاءِ ((**فلانٌ يُعطي ويمنعُ ، ويصلُ ويقطعُ ويبني ويهدمُ**))(٢) ، فلو ذهبتَ إلى أنهم يعنون شيئاً دونَ شيءٍ من المفعولين المحذوفين أذهبتَ حلاوةَ الكلامِ وطلاوتِه (ولقد أصابَ المحزُّ من أفتى بالردِّ فيمن قالَ : إنْ لبستَ أوْ أكلتَ)(٣) أوْ شربتَ فعبده حرٌّ عنيتَ شيئاً دونَ / شيء ، وأمَّا القصدُ إلى نفسِ [٩٢ / ب] الفعلِ بتنزيلِ المتعدِّي منزلةَ اللازمِ ذهاباً في نحو : فلانٌ يُعطي إلى أنهُ يوجدُ منه هذا الفعلُ كيذهبُ ، فإنَّ معناهُ يوجدُ منه الذهابُ ، وهذا(٤) للمبالغةِ ؛ لأنه ذهبَ في " يعطي " إلى أنَّ معناهُ يوجدُ منه الإعطاءُ ، ولابدَّ لهذا الفعلِ من محلٍّ يتحققُ ذلكَ فيه ، والمحالُ غيرُ محصورة ، والقصدُ إلى فردٍ من أفرادها في التعيين ترجيحٌ لأحدِ المتساوياتِ بدون دليلٍ فيشملُ الكلّ كذلك(٥) ، والدليلُ على تنزيلِ المتعدِّي فيما نحنُ فيه منزلةَ اللازمِ ، قوله تعالى : ﴿ وَأَصْلِحْ لِي فِي ذُرِّيَّتِي ﴾(٦) ألا تراه عُدِّيَ بـ" في " كما تعدى اللازم بالجار في نحو : ذهبَ بزيدٍ ، ومعناهُ واجعلِ الصلاحَ في ذريتي ، وكذا قوله :

---

(١) في ب : ((وهكذا)) .

(٢) ينظر المفصل ص ٥٤ .

(٣) في ب ما بين القوسين ساقط .

(٤) في ب : ((وهذه)) .

(٥) في ب : ((لذلك)) .

(٦) من الآية (١٥) من سورة الأحقاف .

* يَجْرَحْ[1] في عَراقِيبِهَا نَصْلِي[2][3] *

" فيجرحْ " متعدٍّ ، وقد عُديَ بـ" في " ، والضميرُ في " تعتذرْ " للناقةِ ، والباءُ في " بالمحل " للأداةِ ، لا للظرفِ ، والمرادُ " بـذى ضروعِها " : اللبنُ كما يرادُ بذي بطْنِها : الولد .

العروقُ : العصبُ الغليظ ، فوق عقبِ الإنسانِ ، والْعَقِبُ : بكسر القاف ، مؤخّرُ القدمِ ، وعُرْقوبُ الدابةِ في رجلها بمنزلةِ الركبةِ في يدِها .

والنصْلُ : السيفُ ، يريدُ يجعلِ الجرحَ في عَراقيبِها سيفي ، وقيل : معناه يجرحْ موضعاً في عراقيبِها يعني : إن ضَنَّتْ ناقتي بلبنها من الضيفِ بسببِ عذرِ وقتِ القحطِ أذبحُهَا .

---

(١) في الأصل : « فيجرح » والمثبت من ب .

(٢) المفصل ص ٥٤ .

(٣) هذا جزء من بيت من الطويل لذي الرمة وهو في ديوانه ص ٤٩٠ ، ونصه تاماً :

وإنْ تعتذرْ بالمحْلِ عَن ذي ضُرُوعِهَا ... إلى الضيفِ يجْرَحْ في عراقيبهَا نَصْلِي

والبيت في : أساس البلاغة ص ٢٩٦ " عذر " ؛ وشرح المفصل لابن يعيش ٢ / ٣٩ ؛ وخزانة الأدب ٢ / ١٢٨ ؛ وبلا نسبة في أمالي ابن الحاجب ١ / ٢٥١ ؛ وخزانة الأدب ١٠ / ٢٣٣ ؛ ومغني اللبيب ٢ / ٥٢١ .

((المفعولُ فيهِ))

هو ما فعِلَ فيه فعلٌ مذكورٌ من زمانٍ أو مكانٍ ، وشرطُ نصبه تقديرُ " في " ، وقوله : ((فِعلٌ مذكورٌ)) ، وإنما اشترطَ تقديرُ " في " لأنها إذا[1] وجدتْ وجبَ الخفضُ بها ، فإذا حُذِفتْ تعدّى الفعلُ فنصبَ ، فإنَّ الظرفَ عندَ النحويين اسمُ زمانٍ أو مكانٍ منصوبٍ بتقديرِ " في " سُمِّيَ بذلكَ لأنه محلٌّ للأفعالِ تشبيهاً بالأواني التي تحلُّ فيها الأشياء ، وسمَّاه الكوفيون[2] محلاً لحلولِ الأفعالِ فيه ، ولا مشاحَّةَ في الاصطلاحِ ، وإنما لم يذكرْ حَدَّهُ لما في لفظِ المفعولِ فيه من الدلالة عليه ، كأنه قالَ : المفعولُ فيه هو : الذي فُعِلَ فيه الفعلُ ، فإنْ قلتَ : على هذا التقدير الذي ذكرتُ يجبُ أنْ يكونَ المفعولُ فيه مبنياً ، وذلكَ ؛ لأنَّ الاسمَ إذا كانَ متضمناً معنى حرفٍ يجبُ بناؤهُ ، كما في " كيف " ، و" أينَ " ، والمفعولُ فيه هنا متضمنٌ معنى " في " ويجب أنْ يكونَ مبنياً حينئذٍ .

قلتُ : المفعولُ فيه هنا غيرُ متضمنٍ معنى " في " .

بل هي مقدرةٌ فيه ؛ لأنَّ المعنى من التضمنِ هو ألاَّ يجوزَ إظهارُه ؛ كما في " كيف " ، و" أين " ، وههنا يجوزُ إظهارُه فإنك كما تقولُ : خرجتُ يومَ الجمعةِ كذلكَ تقولُ : خرجتُ في يومِ الجمعةِ ، وإذا[3] لم يتضمنه وجبَ أنْ يكونَ مُعْرباً وإلى هذا أشارَ في شرحِ اللمع[4] ، ثم في قوله : ((**وكلاهما منقسم إلى مؤقتٍ ومبهم**))[5] تسامحٌ في العبارةِ ، لأنَّ ما يقعُ مفعولاً فيه من المكاني ليسَ إلاَّ المبهمُ فقط ، وقيلَ : التوقيتُ في الأصلِ تحديدُ الوقتِ ، ثم عمَّ في كلِّ تحديدٍ ، فبانَ بهذا أنَّ المؤقتِ هو المحدودُ ، وهو قولُ بعضِهم ، والمبهمُ عندهُ غيرُ

---

(١) في ب : ((إذا)) ساقط .

(٢) في الأصل : ((والكوفيون)) والمثبت من ب .

(٣) في ب : ((فإذا)) .

(٤) ينظر اللمع لابن جني ص ١١٠ ؛ والتخمير ١ / ٣٩٩ .

(٥) المفصل ص ٥٥ .

المحدودِ ، وبردُ على هذا القولِ الفرسخُ(١) ، وهو ظـرفٌ محـدودٌ(٢) بقيـاسٍ ، وهـو ينتصبُ انتصابَ الظروفِ بلا خلافٍ ، فلو كانَ المؤقتُ هو المحدودُ لامتنعَ نصبُه ؛ لأنه مكاني لا زماني ، وقالَ بعضُهم(٣) : المؤقتُ هو الذيْ لهُ اسمٌ باعتبارِ مـا هـو داخلٌ في مسماهُ ، والمبهمُ ما لهُ اسمٌ باعتبارِ ما ليسَ داخلاً في مسماه ، ولا يـردُ الفرسخُ على هذا القول ؛ لأنَّ القصر ونحوَه له اسمٌ من جهةِ ما دخـل في مسمَّاه من البناءِ ، والسقْفِ وغيره ، والفرسـخُ لـهُ اسـمٌ باعتبـارِ قيـاسٍ غـير داخـلٍ في / [٩٣ / أ] مسماه ، فالمبهمُ نحو : الحينُ يقعُ على الكثيرِ والقليلِ(٤) من الزمانِ .

ألا ترى إلى قوله :

تناذَرَهَـا الرَّاقُـونَ من سُوْءِ سَمِّهَا يُطْلِقُهَـا حينـاً وحينـاً تُراجِـعُ(٥)

فإنه أرادَ بالحينِ القدَرِ الذيْ يكونُ بينَ تحركِ الوجع وسـكونه ، وهـو قليـلٌ ؛ والبيتُ في صفةِ الملدوغِ وقبلهُ :

فَبِـتُّ كَأَنِّـي سَاوَرَتْني ضيئلـةٌ مـن الرُّقش في أنيابها السُّمُّ ناقِـعُ(٦)

وتناذرها الراقونَ أيْ : أنذرَ بعضُهـم بعضـاً ألاَّ تقربـوا هـذه الحيـة ؛ لأنهـا لا تُجيبُ الرُّقى .

المساورةُ : المواثبة .

---

(١) الفرسخ : ثلاثة أميال أو ستة . ينظر اللسان ٣ / ٤٤ " فرسخ " .

(٢) في الأصل : « ومحدود » والمثبت من ب .

(٣) ينظر الايضاح في شرح المفصل ١ / ٣١٦ - ٣١٧ ؛ والتخمير ١ / ٣٩٩ فما بعدهـا ؛ وينظر المقتبس لوحة ٨٧ / أ ، ٨٧ / ب ؛ والإقليد ٦٣ / ب ، ٦٤ / أ .

(٤) في ب : « على القليل ، والكثير » .

(٥) البيت من الطويل وهو للنابغة الذبياني في ديوانه ص ٨٠ ؛ واللسـان ٣ / ٢٨٤ " مـدد " ٤ / ٥٠٧ " طـور " ٥ / ٢٠١ ، ٢٠٢ " نـذر " ١٠ / ٢٣١ " طلـق " ١٣ / ١٣٤ " حـين " ؛ وخزانة الأدب ٢ / ٤٥٩ ، ٤ / ٤٦ ؛ وجمهـرة اللغـة ص ٩٢٢ ؛ وأسـاس البلاغـة " نـذر " ، " طلق " ؛ وتهذيب اللغة ١ / ٨٩ ، ٢ / ١٦ ، ٥ / ٢٥٥ ؛ وبلا نسـبة في مقـاييس اللغـة ٣ / ٤٢١ ؛ والمخصص ٨ / ١١٣ ، ٩ / ٦٥ ؛ وفي الديوان واللسان " تطلقـه " بـدل " يطلقهـا " والصواب تطلقه .

(٦) هذا البيت قبل البيت الآنف الذكر . ينظر ديوان النابغة ص ٨٠ .

الضيئلةُ : الحيَّةُ الدقيقةُ .

الرُّقشُ : جمعُ رقشاءٍ وهي : فيها نقطٌ سوادٌ وبياضٌ ناقعٌ أيْ : طريٌّ من قولهم : دمٌ ناقعٌ ، فإنْ قلتَ : من أينَ وقعَ الفرقُ بينَ ظرفي الزمانِ والمكانِ ، وأنَّ الزمانَ كلَّهُ ينتصبُ على الظرفيةِ ، وأنَّ المكانَ لم ينتصبْ إلا المبهمُ من دونِ المحدودِ قلتُ : الأصلُ في المفاعيلِ المصدرُ ؛ لأنه هو المفعولُ المطلقُ وهو منصوبٌ ، وكلُّ ما كانَ أكثرَ شبهاً به كانَ منصوباً كنصبهِ ، ولَمَّا كانَ كذلكَ وجدْنا ظروفَ الزمانِ أكثرَ شبهاً بالمصادرِ في أنَّ صيغةَ الفعلِ تَدلُّ عليها دلالةً واحدةً أيْ : على السواءِ ، فلذلكَ تعدَّى الفعلُ إلى جميعِ أنواعِ ظروفِ الزمانِ محدودِها ومبهمِها ، كما يتعدَّى إلى جميعِ أنواعِ المصادرِ بخلافِ المكانِ فإنه لا دلالةَ للفعلِ على نوعٍ من أنواعهِ[١] إلاَّ أنَّ المبهمَ جَرى[٢] مَجْرَى الزمانِ لدلالةِ الفعلِ عليهِ من وجهٍ ؛ لأنكَ إذا قلتَ قمتُ فقدْ دلَّ على مكانٍ مبهمٍ ؛ لأن قيامكَ وقعَ في مكانٍ من الأمكنةِ المبهمةِ ، فتعدَّى الفعلُ لذلكَ إلى المكانِ المبهَمِ بدونِ الحرفِ ؛ لأن المبهم منه يصلحُ أنْ يكونَ خَلْفاً لشيءٍ أو قدَّاماً أو شمالاً أو يميناً أوْ تحت أوْ فوقه[٣].

وأما المحدودُ فكسائرِ الأسماءِ فلا يتعدَّى إليه إلاَّ بواسطةِ الحرفِ ؛ ولأنَّ المبهمةَ ليسَ لها هيئاتٌ وأشخاصٌ يتميزُ بها بعضُها عن بعضٍ فأشبهتِ الأزمنةَ والمحدودة[٤] يتميّزُ بهيئاتها فأشبهتْ الأعيانُ (نحوُ زيدٌ وعمرو ، وقيلَ : الزمانُ يضارعُ الفعلَ من ثلاثةِ أوجهٍ : أحدها : أنه)[٥] مقسومٌ بأقسامه[٦] ، والثاني أنَّ الزمانَ هو مرورُ[٧] الملوين[٨] ، فهو عرضٌ كالفعلِ ، والثالثُ أنَّ الزمانَ حركةُ الفلَكِ ، كما

---

(١) في ب : « من أنواع ظروف المكان » .
(٢) في ب : « جرى منه » .
(٣) في ب : « أو فوقاً » ساقط .
(٤) في الأصل : « والمحدود » والمثبت من ب .
(٥) في ب ما بين القوسين ساقط .
(٦) في الأصل : « بأقسام » والمثبت من ب .
(٧) في ب : « مركب » .
(٨) الملوان : الليل والنهار . ينظر اللسان ١٥ / ٢٩١ " ملا " .

أنَّ الفعلَ حركةُ الفاعلِ فصارَ كأنَّ الزمانَ جزءٌ من الفعلِ ، فلا يحتاجُ في تعدِّيه إلى جزئه[١] إلى واسطةِ الحرفِ ، فلذلكَ تعدَّى إليه بدونِ الواسطةِ ، وقيلَ : الحينُ[٢] يقعُ على ستةِ أشهرٍ ، وقيل : على أربعينَ سنةً ، والحينُ والوقتُ من الزمانِ ، والجهاتُ الستُّ من المكانِ والمستعمل اسماً وظرفاً ، والمرادُ بقوله اسماً أنه يستعملُ مرفوعاً ومنصوباً ومجروراً كسائرِ الأسماءِ ، فيعتقبُ عليه أحوالُ الإعرابِ باعتقابِ العواملِ نحو : « يومُ الجمعةِ مباركٌ » بالرفعِ وأحييتُ يومَ الجمعةِ ، أو عظَّمْتُ بالنصبِ على أنّه مفعولٌ بهِ ، كما تقولُ : حييتُ زيداً أو عظمْتُهُ ، وخرجتُ في يومِ الجمعةِ بالجرِّ ، وخرجتُ يومَ الجمعةِ بالنصبِ على أنه مفعولٌ فيهِ ما لزمَ النصبَ أيْ : النصبَ على معنى " في " نحو : « **سرنا ذاتَ مرةٍ** »[٣] بالنصبِ على الظرفيةِ أبداً ، فوجهُ لزومِ النصبِ أنه كثيرٌ في استعمالهم ، ولم يجيءْ إلا منصوباً على الظرفيةِ ، فلو كانَ مِمَّا يقعُ غيرُ ظرفٍ لوقعَ في كلامهم غيرُ ظرفٍ ، فكانَ هذا مبنياً على السماعِ /دونَ القياسِ لا علةَ فيه سوى الوضعِ [٩٣ / ب] والاستعمالِ ، ومعنى ذاتَ مرةٍ : مَرَّةً ، أيْ : سرنا صاحبةُ اللفظُ الذي هو " مرةً " ، وهي فَعْلَةٍ من المرورِ ، والمرادُ مرةَ مراتِ الفلَكِ وذاتَ من قولهم : امرأةٌ ذاتَ مالٍ ، وكانتْ من قبيلِ إضافةِ المسمى إلى الاسمِ كقوله : « إليكم ذويْ آلِ النبيِّ تَطَلَّعَتْ » أيْ : إليكم أصحابَ هذهِ اللفظةِ ، فالأصحابُ هم المسمونَ ، وآلَ النبي هو الاسمُ ، فكذا قولهم : " ذات " مسمًّى و" مرةً " اسمٌ ، وقوله : ذوي آل النبي بمعنى آلِ النبيِّ فكذا قولك[٤] : سِرْنا ذاتَ مرةٍ[٥] بمعنى مرةً .

---

(١) في ب : « جزه » .

(٢) ينظر اللسان ١٣ / ١٣٣ ، ١٣٤ " حين " .

(٣) المفصل ص ٥٥ .

(٤) في ب : « قولنا » .

(٥) المفصل ص ٥٥ .

قال أبو سعيدٍ السيرافي[1] : إنما جعلوا هذهِ اللفظةَ ، وهي ذاتَ مرةٍ ظرفاً في جميعِ الأحوالِ ؛ لأجلِ أنها ليستْ من أسماءِ الزمانِ فلما أدخلتْ فيها ألزمتْ النصبَ دلالةً على الظرفيةِ ، فإنْ قيلَ : فهل بينَ قولِهِمْ : ((سرنا ذاتَ مرةٍ)) ، وبينَ سرنا مرةً فرقٌ ؟ قلنا : نعم ؛ فإنَّ قوله : سرنا مرةً للقائلِ عِلْمٌ بتلكَ المرةِ زائدٌ على عِلْمِ المخاطبِ بها كما إذا قلتَ : أكلتُ طعاماً كانَ ذلكَ الطعامُ معلوماً للمتكلِّمِ غيرَ معلومٍ للمخاطَبِ بخلافِ قوله : ((ذاتَ مَرَّةٍ)) فإنَّ المتكلِّمَ يتبرأُ من زيادةِ العلمِ به ، وبكرةً بالتنوينِ ولا يكونُ إلاَّ ظَرْفاً .

وسحرَ ، وعشيَّةَ ، وعُتْمَةَ غيرُ منونةٍ لعدمِ انصرافِ الأولِ للتعريفِ والعدلِ ، والباقيتانِ للتعريفِ والتأنيثِ ، وسُحيراً بالتنوينِ إذْ بالتصغيرِ زالتْ صيغةُ العدلِ في " سحرَ " ونظيرهما : عُمَرُ وعميرٌ فعمرُ لا ينصرفُ للسببينِ ، وعميرٌ منصرف لزوالِ أحدهما وهو العدلُ ، فكذا هنا ، ولا يجوزُ استعمالُ سُحيراً اسماً نحو : سرتُ في سحيرٍ إذْ أُريدَ به تصغيرُ سحرَ المعرفةَ ؛ لأنَّ التصغيرَ يوجبُ العدولَ به عن سَنَنِ العدلِ لا عن سَنَنِ الظرفيةِ ، فإذا نكرتَ هذه الأسماءَ فلكَ أنْ تستعمِلَها اسماً نحو : سرنا في سَحَرٍ[2] بالجرِّ والتنوينِ (وخرجتُ في ضحى وفي عشيةٍ وفي عتمةٍ أيْ : سَحَرٍ من الأسحارِ ، وضحوةٌ من الضَّحواتِ وعشيةٌ من العشياتِ ، وعُتمَة من العتماتِ)[3] بالجرِّ والتنوينِ فيهنَّ ، وتقول هذا سحرٌ طيبٌ ، وعَتَمَةٌ باردةٌ وكذا أخواتها ، و ((**عِنْدَ ، وسِوَى ، وسَوَاء**))[4] من الظروفِ اللازمةِ تقول : جلستُ عِندَك ولا تقولُ في عندكَ ، ولا هذا عندكَ ، كما تقولُ من خلفكَ ، ((وهذا خلفكَ))[5] قالَ :

---

(١) ينظر الكتاب ١ / ٢٢٥ .

(٢) في الأصل : ((سحير)) والمثبت من ب .

(٣) في ب : ما بين القوسين ساقط .

(٤) المفصل ص ٥٥ .

(٥) في ب ما بين القوسين ساقط .

فَغَـدَتْ كِلاَ الْفَرْجَيْـنِ تَحْسَبُ أَنَّـهُ مَوْلَـى المخَافَـةِ خَلْفُهَـا وَأَمَامُهَـا[١]

الفرج ههنا موضع المخافةِ ، والمولى بمعنى : الأولى بالشيءِ كقوله تعالى : ﴿ ٱلنَّارُ هِيَ مَوْلَىٰكُمْ ﴾[٢] أيْ : أولى بكم أي : فغدتْ البقرة ، وهي تحسب أنَّ كلا فرجيها مولى المخافةِ أيْ : موضعها ، وأوْلَى بالمخافةِ أيْ : غدتْ ، وهي لا تعرفُ الكلابَ ، والكلابَ خلفها أمْ أمامها ، بلْ تظن كل أحدٍ من الجهتين موضعاً للكلابِ ، والكلابَ . وأما قولهم : هذا من عند فلانٍ ، فقدْ قيل : إنَّ ذلك[٣] لكثرةِ تصرفِ " مِنْ " ، ولا يدخله سائرُ حروفِ الجرِّ ، ونظرَ بعضهم إلى دخولِ " مِنْ " عليها ، فنفى لزومَ الظرفيةِ عنها ، وكذا " سِوَى " بالكسرِ والقصْرِ ، و" سواءٌ " بالفتحِ والمدِّ ، ومعناهما واحدٌ ، ويلزمان الظرفيةَ (يقالُ : مررتُ برجلٍ سِواكَ، وبرجلٍ سَوَاءك أيْ: برجلٍ مكانكَ، ويكونانِ منصوبين على الظرفيةِ)[٤] والمعنى : مررتُ برجلٍ قامَ مقامكَ ، ونزلَ مكانكَ ، ولا يقالُ : هذا لسواكَ ، ولا هو / على سواكَ ، وعلى هذا حكمُ الممدودِ وأمَّا قولُ الأعشى : [٩٤ / أ]

تَجَانَـفُ عـن جَوِّ اليَمَامَـةِ نَاقَتِـي ومـا عَدَلَـتْ عن أهلِها لِسَوائِكَـا[٥]

فمثله فيما[٦] يجيءُ بأنْ جعلَ سِوَى بمعنى : غيرَ ، وعلى مذهبِ

---

(١) البيت من الكامل وهو للبيد بن ربيعة وهو في ديوانه ص ٣١١ ؛ والكتاب ١ / ٤٠٧ ؛ وإصلاح المنطق ص ٧٧ ؛ وابن يعيش ٢ / ١٢٩ ؛ والمقتضب ٤ / ٣٤١ ؛ واللسان ١٢ / ٢٦ " أمم " ، ١٥ / ٢٢٨ ، " كلا " ، ١٥ / ٤١٠ " ولي " ؛ وبلا نسبة في شرح شذور الذهب ص ١٦١ ؛ واللسان ٢ / ٣٤٢ " فرج " .

(٢) من الآية (١٥) من سورة الحديد .

(٣) قوله : « ذلك » ساقط من ب .

(٤) في ب ما بين القوسين ساقط .

(٥) البيت من الطويل وهو للأعشى في ديوانه ص ١٣٣ ؛ وفي الكتاب ١ / ٣٢ ، ٤٠٨ ؛ وخزانة الأدب ٣ / ٤٥٣ ، ٤٣٨ ، ٤٤١ ؛ والدرر ٣ / ٩٤ ؛ وشرح أبيات سيبويه ١ / ١٣٧ ؛ واللسان ٩ / ٣٣ " جنف " ، ١٤ / ٤٠٨ ، ٤١٢ ، ٤١٣ " سوا " ؛ وأساس البلاغة ص ١٠٢ " جنف " ؛ وبلا نسبة في الإنصاف ١ / ٢٩٥ ؛ وابن يعيش ٢ / ٨٤ ؛ والمقتضب ٤ / ٣٤٩ ؛ والمحتسب ٢ / ١٥٠ ؛ والهمع ٣ / ١٦٢ ؛ والأضداد ص ٤١ .

(٦) في ب : « فيما » ساقط .

بعضِهم[1] وسوى عنده بمعنى : غيرَ ، فيعربُ كغيرَ ، ومذهبُ سيبويه[2] : أنهُ منصوبٌ أبداً على الظرفيةِ ، والبيتُ عنده[3] محمولٌ : على الشذوذِ .

ومن الممدودِ[4] أيضاً : ما جاءَ في الحديثِ ، وهو قوله : « فليطلبْ رباً سِوايَ »[5] ؛ ليوافقَ سائرِ الأسجاعِ ، وأما قوله :

وَلَمْ يَبْقَ سِوَى العُدوا … نِ دِنَّاهُم كَمَا دَانُوا[6]

وما جاءَ سواكَ ، وما ضربتُ سواكَ ، هو : صفةٌ لمحذوفٍ ، أيْ : ما جاءني أحدٌ مكانكَ ، وما ضربتُ أحداً مكانكَ ، فكانَ اعتقاب العواملِ على الموصوفِ لا عليها ، والدليلُ على ما ذكرَ سيبويه : أنَّ " سِوَى " بالقصرِ ، بمعنى[7] سَوَاء[8][9] ، بالمدةِ ، والممدودُ لم يستعملْ إلا ظرفاً بالاتفاقِ ، فكذا ما هو بمعناه ، صفة الأحيانِ ليستْ في الحقيقةِ بظرفٍ في الأصلِ ، بل هي شيءٌ أجنبيٌ ؛ لكنَّ الصفاتِ في هذهِ المواضعِ : أقيمتْ مُقامَ الموصوفِ بعد حذفه ، وليستْ بأزمنةٍ ، ولا أمكنةٍ ، والأصلُ زماناً طويلاً ، وزمانا كثيراً ، إلى آخره ، والدليلُ على ظرفيةِ هذا النصبِ : أنهُ إذا ذهبَ النصبُ ، ذهبت الظرفيةُ ، فلذلكَ حوفظَ عليه ،

---

(١) ينظر شرح الرضي على الكافية ٢ / ١٣٢ ؛ والتخمير ١ / ٤٠١ ؛ والإيضاح في شرح المفصل ١ / ٣١٩ .

(٢) ينظر الكتاب ١ / ٤٠٧ .

(٣) في ب : « عنده » ساقط .

(٤) في الأصل : « المحذوذ » والمثبت من ب .

(٥) ينظر الحديث في : فيض القدير شرح الجامع الصغير ٦ / ٢٢٤ رقم الحديث ٩٠٢٧ .

(٦) البيت من الهزج ، وهو للفند الزماني " شهل بن شيبان " وهو في خزانة الأدب ٣ / ٤٣١ ؛ وشرح التصريح ١ / ٣٦٢ ؛ وشرح شواهد المغني ٢ / ٩٤٥ ؛ والمقاصد النحوية ٣ / ١٢٢ ؛ وأوضح المسالك ٢ / ٢٨١ ؛ وهمع الهوامع ٣ / ١٦١ ؛ والدرر ٣ / ٩٢ ؛ وابن عقيل ص ٦١٣ رقم الشاهد ١٧٣ .

(٧) في ب : « دون المعنى » .

(٨) في الأصل : « سوائي » .

(٩) الكتاب ٢ / ٣٥٠ .

وصينَ عن التغيير ؛ لئلاَّ تنمحيْ آثارُ الظرفيةِ ، بخلافِ الظرفِ ، فإنهُ وإنْ ودعهُ[١] النصبُ[٢] ، لم[٣] يودعه الْعِلْمُ المحيطُ بكونه ظرفاً ضرورةً ؛ لأنه إما زمانٌ أو مكانٌ، فلو قلتَ : حملَ به طويلٌ وكثيرٌ : عَمِيَ المرادُ على السامعِ ، والتبسَ أنه ظرفٌ ، أم غيرهُ ؛ لعدمِ اختصاصِ الرفعِ به ، وقيلَ : يجوز حملُ هذهِ الصفةِ على المصدرِ أيضاً ، نحو : « **سيرَ عليه سيراً طويلاً وكثيراً** »[٤] .

« وقد يجعلُ المصدرُ حيناً » أيْ : وقد تستعملُ صيغةُ المصدرِ استعمالَ ظرفِ الزمانِ ؛ لمناسبةٍ بينهما ؛ لأنهما مدلولاَ فعلٍ واحدٍ لزوماً ، فيصحُّ : كونُ أحدهما نائباً عن الآخرِ ، كما نابَ السوطُ منابَ المصدرِ ، في : ضربتُه سوطاً ؛ لملابسةٍ بينهما ؛ ولأنَّ الأزمانَ حوادثٌ ، كما أنَّ المصادرَ حوادثُ ، فيقالُ : كان ذلك « **مَقْدمَ الحاج** »[٥]، والمفْعَلُ، كما يحتملُ أنْ يكونَ مصدراً كالمدْخَلِ، والمخْرَجِ ، يحتملُ أنْ يكونَ زماناً بأصلِ وضعه ، فالعدولُ عنه إلى الظرفِ[٦] : خروجٌ عَنِ القياسِ ؛ لكن يحتملُ هذا أنْ يكونَ على حذفِ المضافِ ، فالتقديرُ في أمثلته : زمن « قدومِ الحاجِّ » ؛ ووقتَ « **خَفُوقِ النجْمِ ، ووقتَ خلافةِ فلانٍ ، ووقتَ صلاةِ العصرِ** »[٧] .

والصلاةُ مصدرٌ ، يقالُ صلَّى يُصلِّي صلاةً ، والترويحةُ : مصدرُ روحةٍ ، أي : أذهبهُ رواحاً ، وهو ما بعدَ الزوالِ إلى آخرِ اليومِ ، أيْ : مقدارُ ترويحتينِ ، ويجوز : أنْ يرادَ بالترويحتينِ ترويحتا الصلاةِ[٨] المعروفةِ ، ومقدارُ « **نَحْرُجَزُورَيـن** »[٩] ،

---

(١) ودع : ترك . الصحاح ٣ / ١٢٩٦ " ودع " .

(٢) في الأصل : « النصب » ساقط والمثبت من ب .

(٣) في الأصل : « ولم » والمثبت من ب .

(٤) المفصل ص ٥٥ .

(٥) المفصل ص ٥٥ .

(٦) في الأصل : « ظرف » والمثبت من ب .

(٧) المفصل ص ٥٥ .

(٨) في ب : « الصلاة » ساقط .

(٩) المفصل ص ٥٥ .

ووقت ﴿ إِدۡبَٰرَ ٱلنُّجُومِ ﴾(١) أيْ : غروبها أيْ : يُسَبِّحُ اللهَ أولَ الليلِ وآخرَهُ ، وقدْ يذهبُ بالظرفِ عن أنْ يقدَّرَ فيه معنى " في " أيْ : يتسعُ في الظروفِ فلا يقدَّرُ فيه حرفُ الجرِّ الذي هو " في " / ويظهرُ هذا بالإخبارِ بـ" الذي "(٢) كمثاله ، [٩٤ / ب] فقوله : الذي سِرْتُه يومَ الجمعةِ ، بمنزلةِ الذي ضربته زيدٌ ، فكما جردَ الذي القائم (مقام زيدٍ في : الذي ضربتهُ زيدٌ ، وامتنعتْ لذلكَ عن أنْ يقولَ الذي ضربتُ فيه زيدٌ ، كذلكَ جردَ الذي القائم)(٣) مقامَ يومِ الجمعةِ في المثالِ الآخرِ ، عن معنى " في " ، ولذا لم يقلْ : الذي سرتُ فيه يومَ الجمعةِ ، حتى لو قلتَ : سرتُ يومَ الجمعةِ ، وقدرتَ فيه : معنى " في " ، وأردتَ : الإخبارَ عنهُ بـ" الذي " فعليكَ : أنْ تقولَ الذي سرتُ فيه يومُ الجمعةِ ، ولا تقولُ : سرته ، كما أنكَ إذا قلتَ في المسجدِ ، ثم أخبرتَ عنه بـ" الذي " قلتَ : الذي جلستُ فيه المسجدُ ، ولم تقلْ جلستهُ .

هذا هو الفرقُ بينَ الظرفِ المتسعِ فيه ، وبين غيره ، وقالَ في المقتبس(٤) : ((ثم بعد ذلك لا(٥) تظنُّ أنَّ الظرفَ المتسعَ خرجَ(٦) عن الظرفيةِ رأساً)) .

ألا ترى أنه تعدَّى إليه ما لا يتعدَّى من الأفعالِ ، نحوُ : قولِكَ : سرته ، ثم هذا الاتساعُ قد يكونُ في التشبيهِ بالمتعدِّي إلى واحدٍ ، نحوُ : اليومَ خرجته ، كما في قولك : زيداً ضربته ، وبالمتعدي إلى اثنينِ ، نحو : اليومَ ضربته زيداً ، كقولكَ : زيداً أعطيته درهماً ، ولم يتسعْ في المتعدِّي إلى ثلاثةِ ، فلا يقالُ : اليومَ أعلمته زيداً عمراً قائماً ؛ إذ ليسَ في كلامهم متعدٍ إلى أربعةٍ حتى تشبَّهَ هذا به في

---

(١) من الآية (٤٩) من سورة الطور .

(٢) في ب : ((الذي)) .

(٣) في ب ما بين القوسين ساقط .

(٤) ينظر المقتبس لوحة ٨٧ / ب .

(٥) في ب : ((لا)) ساقط .

(٦) في ب : ((من)) .

الاتساعِ ، فإنْ قلتَ : لَمَّا[1] لَمْ يقدَّرْ حرفُ الجرِ فيه وهو منصوبٌ مع ذلك بالفعلِ لم يبقَ حينئذٍ فرقٌ بينه وبينَ المفعولِ بهِ ، لِمَ لم يُسَمَّ هو مفعولاً به كما سمّي " قومَهُ " مفعولاً به في[2] قوله تعالى : ﴿ وَٱخْتَارَ مُوسَىٰ[3] قَوْمَهُۥ ﴾[4] بسببِ حذفِ حرفِ الجرِّ قلتُ : لم يسم هذا[5] المفعول به لما ذكرنا من روايةِ المقتبس[6] أنَّ الظرفَ المتسعَ لم يخرجْ من الظرفيةِ أصلاً بدليل تعدِّيه ما لا يتعدّى إليه بدونِ واسطةِ حرفِ الجرِّ على ما ذكرنا ، وقالَ : في التخمير : « إنما لا[7] يسمونه " مفعولاً به " لوجهين : أحدِهِمَا : أنَّ المفعولَ به مضافٌ إليه في نحو : ضربُ زيدٍ عمراً شديدٌ ، وإكرامُ خالدٍ حسنٌ ، على أنَّ خالداً مفعولٌ ، والظرفُ لا يضافُ إليه فلا يقال[8] صلاة طلوعِ الشمسِ لا تجوزُ ، وإفطارُ غروبِ الشمسِ حرامٌ »[9] ؛ لأنَّكَ لو أخبرت عن ذلك أخرجتَ الطلوعَ والغروبَ عن الظرفيةِ ، وهذا لأنهم أجمعوا على أن الإضافةَ في كلامِهِمْ في الغالبِ إمَّا بمعنى اللامِ أوْ بمعنى " مِنْ " ، والإضافةُ إلى الظرفِ بمعنى " في " وتحمل[10] الإضافةُ على الغالبِ ، والثاني : أنَّ المفعولَ به ، كما[11] يتعدَّى الفعل ، مظهره يتعدَّى أيضاً إلى مضمَرِه ، وفي الظرفِ لا يتعدى إلى ضميره لا يقالُ : يومُ الجمعةِ ضربتُه زيداً ، فإذا أضيفَ إلى المفعولِ فيه أو تعدَّى الفعلُ إلى مضمرٍ ، فقد تمَّ كونه مفعولاً به ،

---

(١) في الأصل : « لما » والمثبت من ب .
(٢) في ب : « كما في » .
(٣) في الأصل : « واختار من » والمثبت من ب .
(٤) من الآية (١٥٥) من سورة الأعراف .
(٥) في الأصل : « هو » والمثبت من ب .
(٦) ينظر المقتبس لوحة ٨٧/ ب .
(٧) في ب : « لَمَّا » .
(٨) في الأصل : « صلوات » ساقط والمثبت من ب .
(٩) ينظر التخمير ١ / ٤٠٣ .
(١٠) في الأصل : « فتحمل » والمثبت من ب .
(١١) في الأصل : « فيما » والمثبت من ب .

وهو معنى الاتساعِ ، وحصلَ من هذا أنَّ الظرفَ المتسعَ هو ضميرُ الظرفِ تعدَّى إليه الفعلُ الذي كان لم يتعدَّ إلى غيره بدونِ حرفِ الظرفِ أوْ الظرفُ الذي أضيفَ إليهِ غيرُه ، فإنْ قيلَ فهلْ من الظرفِ متسعاً فيه ، ومنه غيرُ متسعٍ فيه فرقٌ من حيثُ المعنى ؟ قلنا : اختلفوا فيه قالَ بعضهم : « لا فرقَ بينهما »[1] هكذا نصَّ عليه الشيخُ أبو علي ، وقال صاحب[2] المقتبس[3] : « يوهم عندي تركيبُ الاستعمالين فرقاً بينهما ، وهو أنَّ المتسعَ فيه يستدعي استغراقُ الفعلِ الواقعِ عليه جميع أجزائه ، فقولكَ « **الذي سرته يوم الجمعة** »[4] يكون اليومُ كلهُ بطرفيه قدْ سيرَ فيهِ ، ولا كذلكَ سِرتُ يومَ الجمعةِ، فإنهُ يحتمِلُ الأمرَين ، وتمامُ البيتِ / : [٩٥ / أ]

* **قليْلٍ سِوَى الطَّعْنِ النِّهَالِ نَوَافِلُه**[5] *[6]

(١) ينظر الحجة لأبي علي الفارسي ١ / ١٤ ، ١٥ .

(٢) في الأصل : « في » بدون « صاحب » والمثبت من ب .

(٣) ينظر المقتبس لوحة ٨٨ / ب .

(٤) المفصل ص ٥٥ .

(٥) ينظر المفصل ص ٥٥ .

(٦) هذا عجز بيت من الطويل ، وهو لرجل من بني عامر ، وصدره :

* **ويوماً شهدْنَاه سليماً وعامراً** *

والبيت في الكتاب ١ / ١٧٨ ؛ وآمالي ابن الشجري ١ / ٦ ؛ والكامل ١ / ٤٩ ؛ والمقتضب ٣ / ١٠٥ ، ٤ / ٣٣١ ؛ والتخمير ١ / ٤٠٤ .

النَّاهلُ : واحدُ نَهَلٍ كخادمٍ وخَدَمٍ وهو العطشانُ أو الريَّانُ ، وجمعُ النهَلِ نِهالٌ كجَبَلٍ وجِبَالٍ .

نوافلهُ : عطاياهُ أي : ورُبَّ يومٍ قليلٍ شهدنا فيه هاتين القبيلتين غيرَ الطعنِ أيْ : لم يكنْ غيرُ الطعنِ ، وعطايا ذلكَ الطعْنِ عطيتي إلى طعنٍ آخرَ كقولك :

* **يا سارقَ الليلةِ أهْلَ الدارِ**[1] *[2]

والأصلُ يا سارقا الليلةَ أهلَ الدارِ على أن " الليلةَ " منصوبةٌ نصبَ زيداً في يا ضارباً[3] زيداً ، ثم أضيفَ فقيل « يا سارقَ الليلةِ » كما تقولُ يا ضاربَ زيد ، فالليلةُ في يا سارقَ الليلةِ عاريةٌ عن معنى : " في " عَريَ زيدٍ عن معناها في " يا ضاربَ زيدٍ " بدليلِ أنكَ لو قدرتَ " في " فانجرارُ الليلةِ لا يخلو إمَّا بـ" في " أو بالإضافةِ ، فالانجرارُ بـ" في " ممتنعٌ إذِ التنوينُ محذوفٌ ، والحذفُ للإضافةِ لا لتقدير " في " ؛ لأنَّ حذفَ التنوينِ عندَ ظهورها ممتنعٌ نحو " يا سارق في الليلةِ " ، فكذا عند تقديرها ، والانجرارُ بالإضافةِ أيضاً ممتنعٌ ؛ لأنَّ[4] " في " إنْ عملتْ في الليلةِ على تقديرِ الانجرارِ بالإضافةِ يلزمُ عملُ عاملين في اسمٍ واحدٍ في حالةٍ واحدةٍ ، وذلكَ ظاهرُ البطلانِ ، وإنْ بطلَ عملها يلزمُ ثبوتُ[5] ما لا ثبوتَ لهُ في الكلامِ ، وهوَ بطلانُ عملِ حروفِ الجرِ .

ألا ترى أنها تعملُ وإنْ كانت مزيدةً كقوله[6] : « بحسبكَ درهمٌ »[7] ، وما

---

(١) المفصل ص ٥٦ .

(٢) هذا شطر من الرجز غير معروف القائل ، وهو في الكتاب ١ / ١٧٥ ؛ وابن الشجري ٢ / ٢٥٠ ؛ والخزانة ١ / ٤٨٥ ؛ والتخمير ١ / ٤٠٣ ؛ وابن يعيش ٢ / ٤٥ ، ٤٦ ؛ والحجة لأبي علي الفارسي ١ / ١٤ ؛ والإيضاح في شرح المفصل ١ / ٣٣٣ ؛ والهمع ١ / ٢٠٣ .

(٣) في الأصل : « يا ضرباً » والمثبت من ب .

(٤) في ب : « لأن » ساقط .

(٥) في الأصل : « سوف » والمثبت من ب .

(٦) في ب : « لقوله » .

(٧) ينظر هذا القول في التخمير ٤ / ٤٢٥ .

جاءَني من أحدٍ ، وقوله تعالى : ﴿ وَلَا تُلْقُوا۟ بِأَيْدِيكُمْ[1] ﴾[2] فعلِمَ أنَّ الحقَ في ((يا سارقَ الليلةِ)) أنْ يكُونَ تقديرُ " في " مذهوبان ، وماذا بعد الحقِّ إلا الضلالُ ، وقيلَ ((يا سارق الليلةِ)) يقالُ سرقةُ مالاً وسرقَ منهُ ، والأولُ أفصحُ ، وتقديره : ((يا سارقَ المتاعِ في الليلةِ)) من أهلِ الدارِ ، وتقديرُ الآيةِ بل مكركُم في الليلِ والنهارِ ، وقالَ صاحبُ الكتابِ[3] قوله تعالى : ﴿ مَـٰلِكِ يَوْمِ ٱلدِّينِ ﴾[4] من هذا القبيل ، ومنهُ بيتُ الحماسةِ :

فإنْ أنْتَ لم تقدِرْ على أنْ تُهينَهُ   فدْعهُ إلى اليومِ الذي أنتَ قَادِرُهُ[5]

أيْ : قادرٌ فيه ، وقيل : الأصلُ في قوله تعالى : ﴿ بَلْ مَكْرُ ٱلَّيْلِ وَٱلنَّهَارِ ﴾[6] بالإضافةِ ، وفيه وجهٌ ليسَ في نحو ((يا سارقَ الليلةِ)) بالنصبِ فيهما على طريقِ نصب " زيدٍ " في ضربتُ " زيداً " وهو أن تجعلَ الليلَ والنهارَ كأنهما يمكرانِ على المجازِ نحو : نَهَارُكَ صائمٌ حتى كأنه قيلَ : بلْ[7] مكرُ ليلِكم ونهارِكم ، فيكونُ مكرُ الليلِ من قبيلِ إضافةِ المصدرِ إلى الفاعلِ، وفي الوجه[8] الأولِ إلى المفعولِ، فإنْ قيلَ : فما السرُّ في سلوكهم وتيرةً للاتساعِ في الظروفِ ؟ قلنا : هو تحقيقُ المشابهةِ[9] بينهما ، وبينَ المفعولِ به ؛ لأنهما فضلتان في الكلام[10] ، وفي المثلِ السائرِ ((أسائرٌ اليومَ))[11] التقديرُ : أتسيرُ سائرَ اليومِ أيْ : باقي اليومِ، من سارَ بمعنى

---

(١) في ب زاد : ((إلى التهلكة)) .
(٢) من الآية (١٩٥) من سورة البقرة .
(٣) ينظر الكشاف ١ / ١٢ .
(٤) الآية (٣) من سورة الفاتحة .
(٥) ينظر شرح الحماسة لأبي تمام .
(٦) من الآية (٣٣) من سورة سبأ .
(٧) في ب : ((بل)) ساقط .
(٨) في الأصل : ((وجه)) والمثبت من ب .
(٩) في ب : ((المشاكلة)) .
(١٠) في الأصل : ((في الكلام)) ساقط والمثبت من ب .
(١١) ينظر المثل في المستقصى ١ / ١٥٣ ؛ جمهرة الأمثال للعسكري ١ / ٩٦ .

بقيَ ذكرهُ ، في المستقصى والظُّهُرُ بضمِّ الهاءِ لا عَبْرُ ؛ لأنَّ الأمثالَ لا تقبلُ التغييرَ كالكسرةِ في قوله : « في الصيفِ ضيعتِ اللبنَ »[1] ، وإنْ خاطبَ الرجلَ يُضْرَبُ للرجلِ يرجو نجاحَ طلبته ، وتبينَ له اليأسُ منها أيْ : أتطمعُ فيما بعدُ وقد تبين لكَ اليأسُ ؛ لأنَّ من كانَ حاجته اليومَ بأسرهِ وقد زالَ الظُّهْرُ وجبَ أن ييأسَ ، كما ييأسَ منه بغروبِ الشمسِ قيل : أصلُه : أنَّ قوماً أُغيرَ عليهم فاستصرخوا بني عمِّهم فأبطأوا حتى أُسِروا ، وذُهِبَ بهم ، ثم جاءَوا يسألونَ عنهم ، فقال لهم المسؤولُ : « أسائِرٌ اليومَ وقد زالَ الظهرُ » ، وقيلَ أصلُه : أنَّ الرجلَ كانَ يريدُ السيرَ فلا يسيرُ ويتثاقلُ حتى مضى وقتُ الظهْرِ وانقطعَ معظمُ / اليومِ أيْ : كانَ [٩٥ / ب] ذلكَ حينئذٍ .

كان ههنا تامَّةٌ ، كما في قولهم : [ضربي زيداً إذا كانَ قائماً] ، وهو العاملُ في الظرفِ الأولِ ، وأسمعُ في الظرفِ الثاني ، فلذلكَ فسَّرَ بقولهِ أيْ : كانَ ذلكَ حينئذٍ ، [وأسمعُ الآنَ] ، تقولُ اليومَ سرتُ فيه هذا دليلٌ على أنَّ " في " مقدرةٌ حيثُ لم يقلْ " سرتُه "، وكذلكَ[2] قوله: ينطلقُ فيه دليلٌ على تقديرها في " أيومَ الجمعةِ " ؛ لأنه لو لمْ يظهرْ " في " لكانَ متسَعاً فيه كما تقدمَ .

ثم اعلم أنَّ الانتصابَ بعاملٍ مضمر ههنا على وِزانِ الانتصابِ بعاملٍ مضمرٍ[3] في المفعولِ به على التفصيلِ من اختيارِ رفعهِ تارةً ونصبه أخرَى ، واستواءُ الأمرينِ ، ولزومِ النصبِ كقولكَ : « يومَ الجمعةِ سرتُ فيه » ، وأيومَ الجمعةِ سرتَ فيه ؟ ، ويومُ الجمعةِ سارَ فيه عبدُ اللهِ ، ويومُ الجمعةِ سارَ فيه عمرو ، وإنَّ يومَ الجمعةِ سرتُ فيه ، وهلاَّ يومَ الجمعةِ سرتَ فيه ؟

---

(١) هذا مثل في العسكري ١ / ٥٧٥ ؛ والميداني ٢ / ٦٨ ؛ والزمخشري ١ / ٣٢٩ .

(٢) في ب : « كذلك » مكرر .

(٣) في ب : « مضمر » ساقط .

((المفعولُ معه))

هو المنصوبُ بعد الواوِ الكائنة[1] بمعنى ((مَعَ))[2] إنما قالَ : هو المنصوبُ فكم من أسماءٍ معها واوٌ بمعنى " معَ " ، وليسَ ذلكَ مفعولاً معهُ كقولهم ((كلُّ رجلٍ وضيعتُه))[3] وقيدَ بقوله : بعد الواوِ ؛ ليقعَ[4] الاحترازُ[5] عن غير الواوِ كالفاءِ ، وثمَّ وغيرهما ، فإنْ قلت : يُشْكِلُ على هذا الحدِّ قولهم : ضربتُ زيداً وعمراً فإنَّ عمراً منصوبٌ بعدَ واوِ العطفِ ، والواوُ في المفعولِ معَهُ في الأصلِ واوُ العطفِ على ما يجيء[6] فكانَ بمعنى : " مع " ثم انتصابُ عمروٍ ليسَ على المفعولِ معهُ .

بلْ على المفعولِ به بالعطفِ قلتُ الجوابَ عنه وجهانِ : أحدهما : أنه وُجدَ في تلكَ الصورةِ ما هو أولَى من المفعولِ معهُ ، وهو المفعولُ بـه فحملَ عليه وإنْ كانَ يجوزُ حملُهُ على المفعولِ معهُ أيضاً ذكرهُ صاحبُ الكافيةِ في شرحِهِ[7] ، والثاني : وهو الأوجهُ وهو ما ذكرهُ عبدُ القاهرِ فقالَ : ((المنصوبُ بمعنى " مع " يدخلُ على الحكمِ السابقِ على طريقِ التبع[8] ، واعتبره بقولهم : ((جاءَ البردُ والطيالِسَةَ))[9] ، فإنكَ لو قلتَ : جاءني الطيالسةُ والبردُ))[10] لم يستقمْ ، وبهذا

---

(١) في ب : ((الكائنه)) .

(٢) المفصل ص ٥٦ .

(٣) ينظر هذا القول في : الكتاب ١ / ٢٩٩ ، ٣٠٥ ، ٣٩٣ ؛ وانظره في المبتدأ والخبر في كتب النحو ، وكتاب الشعر للفارسي ١ / ٢٥٠ ؛ وشرح الرضي على الكافية ١ / ٥١٥ ، ٥١٩ .

(٤) في ب : ((لرفع)) .

(٥) ينظر في ناصب المفعول معه الإنصاف ١ / ٢٤٨ فما بعدها ؛ والتبيين ص ٣٧٩ فما بعدها .

(٦) ينظر العطف في المفصل ص ١٢٣ .

(٧) ينظر شرح الكافية ١ / ٥١٥ فما بعدها .

(٨) في الأصل : ((التبع)) والمثبت من ب .

(٩) ينظر هذا القول في : الأصول ١ / ٢١٠ ، ٢١١ ؛ والهمع ٣ / ٢٣٧ .

(١٠) ينظر كتاب المقتصد ١/ ٦٦٠ ؛ وشرح الرضي على الكافية ١/ ٥١٨ ؛ والتخمير ١ / ٤٠٩ .

يظهرُ الفرقُ بينها وبينَ الواوِ(١) العاطفةِ ، إذِ الاسمُ الأولُ في العطفِ ليس بأولى بالفعلِ من الثاني في البدايةِ به .

بلْ تقدُم في العطف أيهما شئتَ بخلافِ ما نحنُ فيه ، وهذا هو الفارقُ بينهما ، وهذا لمعنى ، وهو أنَّك لو قدمتَ " الطيالسةَ " يؤدي إلى نوعٍ من الإحالةِ ؛ لأنهُ يخرجُ بكَ حينئذٍ إلى أنْ تجعلَ " البردَ " قد جاءَ بمجيءِ " الطيالسةِ " ، وهذا ليس بصحيحٍ .

بلْ " البردُ " يأتي بها ، ويدعو إلى لَبْسِها ، فإنْ قلتَ : في هذا الحدِّ الذي ذكرهُ في الكتابِ(٢) يلزمُ الدورُ ، وذلكَ لأنَّا إنما ينصبُ الاسمُ على المفعولِ(٣) معهُ بعد معرفةِ كونه مفعولاً معهُ ، فإذا جعلَ النصبُ حدًّا لهُ ، فقدْ توقفَ كلٌّ واحدٍ منهما على الآخرِ ؛ لأنه لا يعرفُ المفعولُ معهُ إلاَّ بكونه منصوباً ، ولا ينتصبُ هو(٤) إلا بعد كونه مفعولاً معهُ قلتُ المصنفَ – عفا اللهُ عنهُ – كانَ من فرسانِ أهلِ التحقيقِ وحِصَانِ ذويْ التدقيقِ في هذا النوعِ الذيْ نحنُ فيه لم يخفَ عليه مثلُ هذا لكن لما عَرَّفَ المفعولَ معهُ بهذا القدرِ من التعريفِ اكتفى به .

كما جعلوا المبتدأَ والخبرَ " كلُّهُمْ " قولهم : أقائمٌ الزيدانِ ، وإلّم يكنْ على حدِّ المبتدأِ والخبرِ من حيثُ الظاهرُ لما ذكرنا ؛ لحصولِ الغرضِ من هذا .

أهو الغرضُ من المبتدأِ والخبرِ ؟ وهو أنْ يكونَ الكلامُ مشتملاً على حديثٍ ومحدَّثٍ عنهُ عندَ تجريدِ العواملِ اللفظيةِ ، وقد حصلَ ، فكذا هُنا ؛ ولأنَّ هذا(٥) / [٩٦ / أ] الاعتراضَ إنما يجيءُ ألَو جعلَ المنصوبَ مطلقاً حداً له ، ولم يجعلْهُ هكذا ، بل

---

(١) ينظر الفرق بين واو المعية والواو العاطفة شرح الرضي على الكافية ١ / ٥١٥ ؛ وارتشاف الضرب ٢ / ٢٨٦ ؛ والتخمير ١ / ٤١١ ، ٤١٢ ؛ والكتاب ١ / ٣٠٠ .

(٢) ينظر المفصل ص ٥٦ .

(٣) في الأصل : « مفعول » والمثبت من ب .

(٤) في ب : « هذا » .

(٥) في ب : « هذه » .

جعلَ تعريفه بمنصوبٍ ، فكيف كذا ؟ ذكر الوجهَ الثاني صاحبُ المقتبسِ[١] ، ثم اعلمْ أنهُ لا بأسَ بهذهِ الواوِ في العملِ في الحقيقةِ ؛ لأنها في الأصلِ للعطفِ وليس للعواطفِ عملٌ .

ألا ترى أنَّ الأصلَ [في قولك][٢]: جاءَ زيدٌ وعمروٌ ، وجاءَ زيدٌ وجاء عمروٌ، والعاملُ في "عمروٍ" "جاءَ"، لا الواوِ، ولكنَّ الواوَ أقيمتْ مُقَامهُ للإيجازِ، والدليلُ على ما ذكرنا أنها غيرُ عاريةٍ عن معنى العطفِ إنَّ قولكَ : " استوى " يقتضي فاعلينِ ، ولا يتحقق لهما في قولهم: ((استوى الماءُ والخشبةَ))[٣] بالنصب ، ((واستوى الماءُ[٤] والخشبةُ)) بالرفعِ[٥] واحدٌ ، غيرَ أنهم جعلوا الواوَ بمعنى مع ، ونصبوا ما بعدها من الاسمِ بتسليطِ الفعلِ بتوسطها وإعانتها[٦] لهُ على النصبِ، كحرفِ الاستثناءِ ، فإنَّ المستثنى ينتصبُ بالفعلِ الذي قبلَهُ لكن يتوسطُ حرفُ الاستثناءِ ، فإنَّ جاءَ في قولنا : ((جاءني القومُ إلا زيداً)) لا يتعدَّى إلى زيدٍ ؛ لأنه متعدٍ لكنْ إلى مفعولٍ واحدٍ لا إلى اثنينِ ، وقد أخذَ مفعولهُ ، فلا يتعدَّى إلى زيدٍ ، فلما جئتَ بإلاَّ أوْصلتَ[٧] جاءَ إلى زيدٍ كالهمزةِ في أذهبتَ زيداً في أنها لَمَّا دخلتْ على الفعلِ صيرتهُ من غيرِ العملِ إلى العملِ ؛ ليدلوكَ بذلكَ على اجتماعِ الفعلينِ في وقتٍ واحدٍ ، فإنكَ إذا قلتَ ((جاءَ البردُ والطيالسةُ)) بالرفعِ لم يكنْ في اللفظِ دلالةٌ على أنهما تصاحبا في المجيءِ ، وإذا نصبتَ " الطيالسةَ " عُلِمَ تصاحبها في ذلكَ ، ولا يستبعدُ أنْ يكونَ الاسمُ فاعلاً في المعنى مفعولاً في اللفظِ كالفاعلِ في بابِ المفاعلةِ، فهو فاعلٌ ومفعولٌ في قولكَ: ((ضاربَ زيدٌ عمراً))،

---

(١) ينظر المقتبس لوحة ٨٨ / ب .

(٢) سقط ن ب .

(٣) ينظر هذا القول في : ابن الشجري ٣ / ٧٠ ؛ والكامل ٢ / ٨٣٦ ؛ والهمع ٣ / ٢٣٧ ؛ وارتشاف الضرب ٢ / ٢٨٥ .

(٤) في ب : ((الماء)) ساقط .

(٥) في الأصل : ((الرفع)) ساقط والمثبت من ب .

(٦) في ب : ((إعانتها)) .

(٧) في ب : ((وصلت)) .

والحكمةُ في العدولِ عن طريقةِ العطفِ القصدِ إلى المقارنةِ ، وهذا الغرضُ لا يحصلُ في العطفِ ؛ لأنَّ الواوَ فيه يحتملُ المقارنةَ ويحتمل غيرَها من تقديمِ مَا أُخِّرَ وتأخيرِ ما قُدِّمَ ، ثم قيلَ قولهم : « استوى الماءُ والخشبةَ » مثلٌ[١] يقالُ عند بلوغِ الأمرِ غايةَ الشدةِ ، والمرادُ من " الخشبةِ " الطرفُ الأعلى من السفينة كقولهم : « بلغ السيلُ الزُّبَى »[٢] نحو قولك[٣] : « **ما صنعتَ وأباكَ** »[٤] وإنما أوردَ هذا النظيرَ ؛ لأنَّ المصيرَ إلى المنصوبِ بمعنى " مع " ، واجبٌ متى أريدَ العطفُ ، ثم تعذَّرَ ، وفي [ما صنعتَ وأباكَ] تعذَّرَ العطفُ ؛ لأنَّ الضميرَ المتصلَ المرفوعَ كالجزءِ من الفعلِ ، فلا يجوزُ عطفُ الاسمِ عليهِ على ما يجيءُ - إن شاء الله تعالى - وَالنِّيلُ[٥] فيضُ مِصرَ وهو الذي أُغرِقَ فيه فرعونُ ، والعلةُ في هذا كذلكَ ، وما قالوه لوْ سُلِكَ طريقُ العطفِ فيهِ لأوهمَ أنَّ النيلَ يسيرُ وهو يجريْ ، ولا يسيرُ ، ضعيفٌ ، لما أنَّ السيرَ والجريَ من وادٍ[٦] واحدٍ في جوازٍ[٧] في استعمالِ كلٍّ واحدٍ منهما مكانَ الآخرِ وقوله :

* **بني[٨] أبيكم** *[٩]

نصبَ على أنه مفعولٌ معَهُ ، والناصبُ له " كونوا " ، ولم يرفعْه بالعطفِ على الواوِ في " كونوا " يقولُ : اقْرُبُوا من بني أبيكم وعاضدوهم[١٠] ، وليكنْ مكانَكُم

---

(١) ينظر هذا المثل في العسكري ١ / ١٩٦ .

(٢) هذا مثل انظره في المستقصى ٢ / ١٤ ؛ والميداني ١ / ٩١ ؛ والعسكري ١ / ٢٢٠ .

(٣) في ب : « قوله نحو » .

(٤) المفصل ص ٥٦ .

(٥) نيل مصر هو تعريف نيلوس من الرومية . ينظر المزيد عن نيل مصر معجم البلدان ٥ / ٣٣ فما بعدها ؛ مراصد الاطلاع ٣ / ١٤١٣ .

(٦) في ب : « واد » ساقط .

(٧) في الأصل : « في » ساقط .

(٨) في الأصل : « على » .

(٩) المفصل ص ٥٦ وهو جزء من بيت شعر ينظر تخريجه في الصفحة التالية .

(١٠) في ب : « وصاعدوكم » .

من مكانِهم كمكانِ[1] :

* الكُلْيَتَيْنِ من الطِّحَالِ[2][3][4] *

أيْ : في فرطِ القربِ والاتصالِ ، والمكانُ مصدرٌ بمعنى الكونِ أيْ : كونوا أنتم كوناً مثلَ كونِ الكليتين ، ويجوزُ أنْ يكونَ ظرفاً أيْ : كونوا أنتم معَ « بني أبيكم » في مثلِ مكانِ الكليتين ؛ لفرطِ المواصلةِ والاتصال ﴿ فَأَجْمِعُوٓاْ أَمْرَكُمْ وَشُرَكَآءَكُمْ ﴾[5] الواو في شركائكم بمعنى مع فليكنْ الاجماع منكم ومن شركائكم متصاحبين ، وليسَ فيها / إلى العطفِ سبيلٌ ؛ لأنَّ الإجماعَ يكونُ [٩٦ / ب] في المعاني دونَ الأعيانِ يقالُ : أجمعُ الأمر وأزمعهُ نواه وعزم عليه .

قال :

* هل أَغْدُوَنْ يَوْماً وأَمْرِي مُجْمَعُ *

وقبلَ هذا :

* يَا لَيْتَ شِعْرِي والمُنَى لاَ تَنْفَعُ[6] *

---

(١) هذا جزء من بيت شعر من الوافر ، ونصه :

فَكُونُوا أنتم وبَني أَبِيكُم مَكَانَ الكُلْيتينِ منَ الطِّحَالِ

(٢) البيت من الوافر ، وهو لشعبة بن قمير في نوادر أبي زيد ص ١٤١ ؛ وللأفرع بن معاذ في سمط اللآلىء ص ٩١٤ ؛ وبلا نسبة في الكتاب ١ / ٢٩٨ ؛ وشرح أبيات سيبويه ١ / ٤٢٩ ؛ وسر صناعة الإعراب ١ / ١٢٦ ، ٢ / ٦٤٠ ؛ وشرح قطر الندى ص ٢٣٣ ؛ وشرح المفصل لابن يعيش ٢ / ٤٨ ؛ ومجالس ثعلب ص ١٢٥ ؛ والمقاصد النحوية ٣ / ١٠٢ ؛ وهمع الهوامع ٤ / ٢٣٨ ؛ والدرر ٣ / ١٥٤ ؛ والتخمير ١ / ٤٠٧ .

(٣) المفصل ص ٥٦ .

(٤) البيت من الوافر ، وهو لشعبة بن قمير في نوادر أبي زيد ص ١٤١ ؛ وللأفرع بن معاذ في سمط اللآلي ص ٩١٤ ؛ وبلا نسبة في الكتاب ١ / ٢٩٨ ؛ وشرح أبيات سيبويه ١ / ٤٢٩ ؛ وسر صناعة الإعراب ١ / ١٢٦ ، ٢ / ٦٤٠ ؛ وشرح قطر الندى ص ٢٣٣ ؛ وشرح المفصل لابن يعيش ٢ / ٤٨ ؛ ومجالس ثعلب ص ١٢٥ ؛ والمقاصد النحوية ٣ / ١٠٢ ؛ ولمع الهوامع ٤ / ٢٣٨ ؛ والدرر ٣ / ١٥٤ ؛ والتخمير ١ / ٤٠٧ .

(٥) من الآية (٧١) من سورة يونس .

(٦) هذا بيت من الرجز وهو بلا نسبة وانظره في إصلاح المنطق ص ٢٦٣ ؛ والخصائص ٢/ ١٣٦ ؛ والدرر ٤ / ٢٠ ؛ وشرح شواهد المغني ٢ / ٨١١ ؛ ونوادر أبي زيد ص ١٣٣ ؛ والهمع ١ / ٢٤٧ ؛ واللسان ٨ / ٥٧ " جمع " ١٤ / ٣٥٧ " رمى " ؛ وتهذيب اللغة ١ / ٣٩٦ ؛ والتاج ٢٠ / ٤٦٤ " جمع " .

أيْ : ليتَ علمي بغدْوَى واقعٌ ، وأمري مجمَعٌ عليـهِ ، وقيـلَ : إنَّ شركاءكم منصوبٌ بفعلٍ مضمـرٍ تقديره ((وأجْمَعُوا شركاءكم)) بالوصلِ من واجْمَعُو الجمعِ لا من الإجماعِ ، والدالُ على هـذا المضمـرِ قولـه : " فأجمعوا " بـالقطعِ ، ومثله :

* عَلَفْتُهَا تِبْناً وَمَاءً بَارِداً[1] *

أيْ : وسقيتها ماءً بارداً ، وكقوله :

إذَا مَـــا الغَانِيَـــاتُ بَـــرَزْنَ يَوْمـاً وَزَجَّجْـــنَ الحَوَاجِبَـــا والعُيُوْنَـــا[2]

أيْ : وكحلنَ العيونَ .

يقـالَ زججـتْ المرأةُ حاجبهـا أيْ : دققتـهُ وطولتـهُ نحو قولـك : ((مـالك وزيداً))[3] ، فالعطفُ على الضميرِ في مالَكَ متعذرٌ ، وكذلـكَ في [ما شأنكَ وزيداً] ؛ لأنه ضميرٌ متصلٌ مجرورٌ ، والعطفُ عليه لا يجوزُ إلا بإعادةِ الجارِ .

التلددُ : بالدالِ المهملةِ التلفتُ يميناً وشمالاً يقالُ[4] تركتـهُ يتلـدَّدُ ويـترددُ أيْ : يتلفتُ ، تمامهُ[5] :

* وقَدْ غَصَّتْ تِهَامَةُ بالرِّجَالِ[6] *

---

(١) سبق تخريج هذا البيت في ص ٤٠٦ .

(٢) البيت من الوافر وهو للراعي النميري في ديوانه ص ٢٦٩ ؛ وشرح شواهد المغني ٢ / ٧٧٥ ؛ والهمع ٣ / ٢٤٤ ؛ والدرر ٣ / ١٥٨ ؛ والمقاصد النحوية ٣ / ٩١ ؛ واللسان ٢ / ٢٧٨ " زجج " ؛ وبلا نسبة في الأشباه والنظائر ٣ / ٢١٢ ، ٧ / ٢٣٣ ؛ والإنصاف ٢ / ٦١٠ ؛ وابن عقيل ٢ / ٢٤٢ ؛ والخصائص ٢ / ٤٣٢ ؛ وشرح عمدة الحافظ ص ٦٣٥ ؛ والصناعيين ص ١٨٨ ؛ وشذور الذهب ص ٢٤٢ .

(٣) ينظر العطف على الضمير المخفوض الإنصاف مسألة (٦٥) ٢ / ٤٦٣ فما بعدها .

(٤) في ب : ((لا يقال)) .

(٥) هذا عجز بيت من الوافر ، وصدره :

* فما لك والتلدُّدَ حول نَجْدٍ *

وهو لمسكين الدارمي في ديوانه ص ٦٦ ؛ وشرح المفصل لابن يعيش ٢ / ٥٠ ؛ والكتاب ١ / ٣٠٨ ؛ وبلا نسبة في خزانة الأدب ٣ / ١٤٢ ؛ ورصف المباني ص ٤٢٢ .

(٦) المفصل ص ٥٧ .

وصدرُ البيتِ الثاني :

إذَا كَانَـتِ الْهَيْجَـاءُ وانْشَقَّـتِ الْعَصَا فَحَسْبُكَ والضَّحَاكَ سَيْفٌ مُهَنَّدُ[1][2][3]

الهيجاءُ : الحربُ .

وانشقتِ العصا : أيْ : تفرقتْ الجماعةُ وليس لكَ أنْ تجرهُ أيْ : لا يجوزُ العطفُ على كافِ الخطابِ ؛ لأنهُ ضميرٌ مجرورٌ ، والضميرُ المجرورُ مع ما قبلهُ بمنزلةِ شيءٍ واحدٍ .

قالَ المصنفُ : ((المضافُ إليه كالجزءِ من المضافِ))[4] وإذا[5] وقعَ ضميراً تأكدَ الاتصالُ والبعضيةُ ، فلم يعطفْ عليهِ ؛ لأنَّه كالعطفِ على شطرِ الكلمةِ ، وقالَ بعضهم[6] إنما لم يجزْ ؛ لأنَّ المكنّى وهو الكافُ بمنزلةِ التنوينِ من وجهينِ : أحدُهُمَا : أنهما لاحقانِ آخرَ الكلمةِ ، والثاني لا يمكنُ التلفظُ بهما على الاستبدادِ ، ولأنَّ كلاًّ منهما يقومُ مقامَ صاحبه ، ويستفادُ منهما تمامُ الكلمةِ بدليلِ جوازِ وقوعِ التمييزِ[7] .

بعدهما[8] ، وهو يُستدْعِي التمام ، والعمدةُ على الوجهِ الثالثِ في المشابهةِ ؛ لأنَّ الأولَ ينتقضُ بنحوِ : ((ضربته وزيداً)) ، ولم يجزْ العطفُ على الشأنِ في

---

(١) في الأصل : ((بمهند)) .

(٢) البيت من الطويل وهو لجرير وليس في ديوانه ، وهو بلا نسبة في ابن يعيش ٢ / ٥١ ؛ وشرح عمدة الحافظ ص ٤٠٧ ، ٦٦٧ ؛ وسمط اللآلي ص ٨٩٩ ؛ شرح شواهد المغني ٢ / ٩٠٠ ؛ ومغني اللبيب ٢ / ٥٦٣ ؛ والمقاصد النحوية ٣ / ٨٤ ؛ واللسان ١ / ٣١٢ " حسب " ٢ / ٣٩٥ " هيج " ١٥ / ٦٦ " عصا " .

(٣) المفصل ص ٥٧ .

(٤) ينظر المقتبس لوحة ٨٩ / أ ؛ والإقليد لوحة ٦٦ / ب .

(٥) في ب : ((فإذا)) .

(٦) ينظر الهمع ٣ / ٢٤٢ ؛ وارتشاف الضرب ٢ / ٢٩٠ .

(٧) في ب : ((الضمير)) .

(٨) في ب : ((بعدهما)) ساقط .

المسألةِ الأولى ؛ لأنه خلافُ المعنى إذْ المعنى علـى هـذا مـا شـأنكَ ونفسُ زيـدٍ ، وسؤالُ السائلِ عن شأنيهمَا على نحوِ : ما شأُنكَ وشأنُ زيدٍ ؟ كانَ الجرُ الاختيارُ؛ لأنَّ الناصبَ هو الفعلُ ، ومعنى الفعـلِ غـيرُ بـالغٍ درجـة الفعـلِ ، ألا تراهـم(١) لا ينصبونَ المفعولَ به بمعنى الفعـلِ لا يقـالُ(٢) " مـا زيـداً " علـى تقديـرِ : « لقيـتُ زيداً » ، فلمَّا كانَ كذلكَ اخترنا جهةَ العطفِ إذْ فيها سـلوكُ طريـقِ التناسـبِ ؛ لرفعِ الاختلافِ بين إعرابِ الاسمِ السابقِ على الواوِ ، والاسمِ الذي دخلتْ عليه ، مع أنَّ الواوَ قائمةٌ مقامَ الفعلِ(٣) الأولِ لو جعلتَ عاطفةً ، ولم يبطلْ اعتبارَ جانبِ معنى الفعلِ من كلِّ وجهٍ .

بل جوزنا به(٤) النصبَ رعايةً للمعنَى .

قالَ في التخميرِ : « إن لم(٥) يتعذرْ العطفُ لا يخلو من أنْ يصفوَ عـن جميـع(٦) شوائبِ القُبحِ أو لا يصفو ، فلئن لمْ يصفُ جازَ كِلا الأمرينِ(٧) نحو : « **مـا شـأنُ قيسٍ والبُرِّ** »(٨) ، والجرُّ هنا قليلٌ ، وقبيحٌ(٩) ، وذلكَ أنه يوهمُ أنَّ المنكرَ عليه كِلا الشيئينِ وهما : « قيسٌ ، والبُرُّ » ، والمنكَّرُ عليه أحدهما وهو " قيسٌ " فمـن ثمـةَ كانَ الاختيارُ هوَ النصبُ .

ولئن صفا عن(١٠) جميعِ شوائبِ القبحِ لم يجزْ الـواوُ بمعنـى " مـع " وعـن هـذا قال عبدُ القاهر(١١) : لا يجوزُ خَرَجَ زيد وعمـراً ومـررتُ بزيـدٍ وبكـراً علـى أنهـا

---

(١) في ب : « ألا تراهم أنهم » .
(٢) في ب : « لا يقال » ساقط .
(٣) في ب : « العامل » .
(٤) في ب : « به » ساقط .
(٥) في ب : « وإلم » .
(٦) في ب : « جميع » ساقط .
(٧) في الأصل : « أمرين » والمثبت من ب .
(٨) المفصل ص ٥٨ .
(٩) في ب : « وقبح » .
(١٠) في الأصل : « عن » ساقط والمثبت من ب .
(١١) ينظر المقتصد في شرح الإيضاح ص ٦٦٠ - ٦٦١ .

بمعنى" مع "[1] بل الواجبُ حملُ إعرابِ الثاني على الأولِ ، كما هو مقتضى العطفِ وموجبه ، و" تسرُقهُ " صحَّ بتاءِ التأنيثِ ؛ لأنه أرادَ بـ" قيسٍ " قبيلة ، فالرفعُ أيْ : فالرفعُ لازمٌ إذْ لا قوةَ لمعْنَى الفعلِ هنا ، وإنْ كانَ الاستفهامُ يستدعي الفعلَ ؛ لأنَّ المعنى أيُّ شيءٍ أنتَ / وعبدُ اللهِ ، فالسؤالُ عن الذاتِ لا عن الفعلِ، [٩٧ / أ] وتأويلُ الفعلِ أنْ تقولَ في تقديره : ما تصنعُ أنتَ وعبدُ اللهِ ؛ لأنَّ المعنى ما سببُ ملابستكَ عبدُ اللهِ ، وأنتَ مرفوعٌ ، وعبدُ اللهِ معطوفٌ عليه فلمْ يتحققْ معنى المقارنة هنا .

*** مَا أَنْتَ وَيْبَ[2] أَبِيكَ والْفَخْرُ[3] *[4]**

فما قبله ، وما بعده :

هَـلْ أَنْـتَ إلاَّ فـي بنـي خَلَـفٍ كَالأَسْكَتَيْـنِ عَلاَهُمَـا الْبَظْـرُ[5]

يقولُ : من سادَ مثلُ قومكَ فلا فخرَ لهُ وهم حولهُ .

قوله : « مثلُ الأسكتين » حول البظر .

الأسكتانِ : جانبا الفرجِ .

والبَظْرُ هو[6] : بين الاسكتين ، ولم يخفضْ .

---

(١) ينظر التخمير ١ / ٤١٢ .

(٢) في الأصل : « ويكِ » والمثبت من ب .

(٣) هذا عجز بيت وصدره :

*** يا زبرقانُ أخا بني خلفٍ ***

والبيت من الكامل وهو للمخبل السعدي في ديوانه ص ٢٩٣ ؛ وشرح أبيات سيبويه ١ / ٢١١ ، ٣٦٢ ؛ وابن يعيش ٢ / ٥١ ؛ وخزانة الأدب ٦ / ٩١ ، ٩٢ ، ٩٥ ؛ والهمع ٥ / ٢٨١ ؛ والدرر ٦ / ١٦٧ ؛ ولسان العرب ١١ / ٧٤٠ " وبل " ؛ وخزانة الأدب ٤ / ١٥٠ ؛ وبلا نسبة في الكتاب ١ / ٢٩٩ .

(٤) المفصل ص ٥٨ .

(٥) هذا البيت الثاني عقب البيت الأول الآنف الذكر وهو للمخبل السعدي .

(٦) في ب : « هيه » .

و" ويب " بمعنى : ويل ، وقيدَ بقولهِ : ((أخـا بـني خلـفٍ)) وجعله عطـفَ بيان احترازٌ عن زبرقانَ الفِزاريِّ[1] رفعَ الفخرَ ؛ لأنه يحقرُ[2] المخاطبَ دونَ الفخرِ ، فإذا حَقَّرَ أحدهما دونَ الآخرِ لم يتحققْ معنى المقارنةِ ، ومدارُ المفعولِ معـهُ علـى معنى المقارنةِ ، وأولُ البيتِ الثاني :

وكُنْـتَ هُنَـاكَ أَنْتَ كَرِيْـمَ قَيْـسٍ فَمَـــا القيـــسيُّ[3] ....[4]

والمعنى أنَّ المكارمَ التي تفخرُ بها قيسٌ كانتَ مجتمعةً فيـكَ ، فلمـا فقـدوكَ لم يكنْ لهم طريقٌ إلى الفخرِ بإنسانٍ منهم ؛ لأنه لم يكـنْ لواحـدٍ منهـم حصيلـةٌ مـن الخصالِ التي حويتهـا يَحُـطُّ القيْسِيَّ ، ويُعْلِـي شـأنَ الفخـارِ ، فلـم يكـنْ بينهمـا مقارنةٌ ، والفرقُ بين هذا القبيلِ وبينَ مالَكَ وزيـداً إنمـا هـو بمعنـى الفعـلِ ، وهـو اللامُ ، فقد تقدمَ الكافُ هنالكَ ، وهنا لم يتقدمْ على أنتَ ما هـو بمعنـى الفعـلِ ؛ لأنَّ كنتَ ويكونُ يقعانِ ههنا أيْ : إنهم يستعملونَ مرةً مع " كنـتَ " ويكـونُ ، وأخرى بدونهما ، فإذا لم يستعملوا مع كنتُ ويكونُ فكأنَّهم استعملُوا مَعَهُمَا ؛ لأنَّ العربَ إذا كثُرَ عندهم مصاحبةُ شيءٍ بشيءٍ أضمروه للإيجازِ ، وجعلوه دليـلاً عليه،من ذلكَ قولهم : ((ما زيدٌ قائماً ولا قاعدٍ))[5] بالجرِّ ؛ لأنهم كانوا يقولـونَ ما زيدٌ بقائمٍ في أكثرِ الكلامِ فحملوا المعطوفَ على ذلكَ فجروا به ، وعليهِ قوله :

---

(١) هو الزبرقان بن بدر التميمي السعدي صحابي من رؤساء قومه اسمه : الحصين ولقـب بالزبرقـان هو من أسماء القمر لحسن وجهه ، وفاته نحو ٤٥ هـ .

ترجمته في : الإصابة ١ / ٥٤٣ رقم الترجمة ٢٧٨٢ ؛ وخزانة الأدب ١ / ٥٣١ ؛ وسـير أعـلام النبلاء ١٢ / ٦١٧ .

(٢) في ب : ((يفخر)) .

(٣) المفصل ص ٥٩ .

(٤) هذا البيت من الوافر وتتمته :

* بِعَدْكَ وَالْفَخَارُ *

وهو بلا نسبة في شرح أبيات سيبويه ١ / ٤٣١ ؛ وابن يعيـش ٢ / ٥١ ، ٥٢ ؛ والكتـاب ١ / ٣٠٠ .

(٥) ينظر الهمع ٣/ ٢٤٢ ؛ وشرح الرضي على الكافية ١/ ٥٢٣ ؛ وارتشاف الضرب ٢/ ٢٨٨ .

بَـدَا لِـيَ أَنِّي لَسْـتُ مُدْرِكَ مَا مَضَى ... ولا سَابِـقٍ شيئـاً إذَا[١] كـانَ جَائِيَـا[٢]

مجروراً بالعطفِ على محلِّ الجـارِ والمجـرورِ بإضمـارِ البـاءِ لكـثرةِ مصاحبتهـا ، فكأنه قالَ : لستُ بمدركٍ ويروى بالرفعِ على تقديرِ " ولا أنا سابقٌ "[٣] وبالنصبِ بالعطفِ على مدركِ المنصوبِ ، وانتصابُ القصعة مع إضمارِ كانَ لتحققِ المقارنةِ ؛ لأنَّ التقديرَ « كيف تكـونُ أنـتَ ؟ » ، « وكيـف تكـونُ قصعـة ؟ » ، والكـونُ عبارةٌ عن الوجودِ ، فيكونانِ مصاحبينِ في الوجودِ على سبيلِ الملابسةِ وهـو قليـلٌ أيْ : النصبُ قليلٌ هنا ، ومنه " أيٌّ " ومن المنصوبِ القليلِ

*** فَمَا أَنَا والسَّيْرَ في مَتْلِفٍ[٤] ***

مفاده أيْ : ما أكونُ أنا والسيرَ أيْ : أيَّ شيءٍ كنتُ أنا فانتصبَ أيٌّ ، لأنـه خبرُ كنتُ وتمامهُ قوله :

فَمَـــا أَنَـــا والسَّيْــرَ في مَتْلَـفٍ ... يُبَــرِّحُ بالذَّكَــرِ الضَّابِـــطِ[٥]

المتلفُ : موضعُ التلفِ وهو المفازةُ هنا سَمَّى المفازةَ متلفـاً كمـا سميـتْ بيـداءُ من التلفِ والبيدودَةُ ، وهما الهلاكُ أرادَ بالذكرِ البعيرَ الذَّكَرَ .

---

(١) في ب : « إذا » مكرر .

(٢) البيت من الطويل وهو لزهير بن أبي سلمى في ديوانـه ص ١٠٧ ؛ والكتـاب ١ / ٩٦ ، ١ / ٣٠٦ ؛ والإنصاف ١ / ١٩١ ؛ وابن يعيش ٢ / ٥٢ ، ٧ / ٥٦ ؛ وخزانة الأدب ٨ / ٤٩٢ ، ٤٩٦ ، ٥٥٢ ، ٩ / ١٠٠ ، ١٠٢ ، ١٠٤ ؛ ومغني اللبيـب ١ / ٩٦ ؛ واللسـان ٦ / ٣٦٠ " نمش " ؛ والخصائص ٢ / ٣٥٣ ، ٤٢٤ ؛ والأشباه والنظـائر ٢ / ٣٤٧ ؛ والمقـاصد النحويـة ٢ / ٢٦٧ ، ٣ / ٣٥١ .

(٣) في الأصل : « ولا » والمثبت من ب .

(٤) البيت من المتقارب ، وهو لأسـامة بـن زيـد الهذلي في شـرح الهذليـين ٣ / ١٢٨٩ ؛ والكتـاب ١ / ٢٠٣ ؛ وشرح أبيات سيبويه ١ / ١٢٨ ؛ وابـن يعيـش ٢ / ٥٢ ؛ وشـرح عمـدة الحـافظ ص ٤٠٤ ؛ والمقـاصد النحويـة ٣ / ٩٣ ؛ والـدرر ٣ / ١٥٧ ؛ والهمـع ٣ / ٢٤٢ ؛ واللسـان ٤ / ٥٣٢ " عير " ؛ وبلا نسبة في رصف المباني ص ٤٢١ .

(٥) سبق تخريجه آنفاً .

التبريحُ : ربحاً تبدل، وتعدَّى بالباءِ أيْ : يحمله على ما يكره[1] من السيرِ ويشقُّ عليه يقالُ : لقي[2] برحاً أيْ : شدةٌ .

والضابطُ : الشديدُ ، وهذا البابُ أيْ : المفعولُ معهُ قياسٌ عند بعضهم أيْ : عند بعضِ علماءِ العربيةِ[3] ، وجهُ القياسِ كثرةُ هذا البابِ واطرادهُ ، و[4] وجهُ السماعِ كلامُ العربِ استقراءٌ لا قياسٌ اللهمَّ إلا إذا أصابَ بهذا الاطرادِ الكلِّيَ .

---

(١) في ب : « على ما تكره » .

(٢) في ب : « لقي منه » .

(٣) ينظر التفصيل في المفعول معه والخلاف بين علماء العربية : الإنصاف ١ / ٢٤٨ مسألة (٣٠) ؛ والتبيين ص ٣٧٩ ؛ والكتاب ١ / ٢٩٧ ؛ والأصول ١ / ٢٥٣ ؛ والجنى الداني ص ١٥٥ ؛ والتسهيل ص ٩٩ ؛ وابن عقيل ٢ / ٢٠٢ ؛ والصبان ٢ / ١٣٤ ؛ والهمع ٣ / ٢٣٥ .

(٤) في الأصل : « وهو » والمثبت من ب .

((المفعولُ لَهُ))

((**هو علةُ الإقدامِ على الفعلِ**))[١] فإنْ قلتَ[٢] الذي ذكرهُ لا يتمُّ به تعريفُ المفعولِ / لهُ فإنَّ في هذا الحدِّ يدخلُ كلُّ ما كانَ علة للإقدامِ على الفعلِ ، وليسَ [٩٧ / ب] هو بمفعولٍ لهُ مثلَ المخفوضِ باللامِ الجارةِ من الأسماءِ ، كما في ((**قولك : جئتُكَ للسمنِ**))[٣] فكانَ من حقِّهِ أنْ يقالَ : هو المصدرُ المنصوبُ بعلةِ الإقدامِ على الفعلِ حتّى يتمَّ التعريفُ قلتُ : الجوابُ هو ما ذكرتهُ في المفعولِ[٤] معهُ في مثلِ هذا السؤالِ ، وهو أنَّ المصنِّفَ ممن لا يخفى عليه مثلُ هذا ، ولكنِ اكتفى بهذا الذي ذكرهُ ؛ لحصولِ الغُنْيَةِ به ؛ لأنّه إنما يقولُ : هذه التعريفاتُ لمن لهُ ممارسةٌ ونوعُ معرفةٍ باصطلاحِ أهلِ النحو ، وعندَ أهلِ النحو اشتهرَ تعريفُ المفعولِ لهُ بهذا الذي ذكرهُ فاكتفى به ؛ ولأنَّ معنى الحدِّ الذي ذكرتهُ يحصلُ بما ذكرهُ من التعريفِ ، لما أنَّ العلةَ تدلُّ على المصدرِ ؛ لأنَّ العلةَ والمصدرَ يدلانِ على المعاني ، و((السمنُ واللبنُ)) يدلانِ على الأعيانِ ، وكانَ ذكرُ العلةِ ذكراً للمصدرِ لاشتراكِهما في مدلولِهما ، ولا يقالُ : يحتملُ أنْ يرادَ بالعلةِ الأفعالِ ، لأنا نقولُ إنَّ ذلكَ مُنَحىً بدلالةِ القسمِ الذي نحنُ فيه ، وهو قسمُ الأسماءِ ، وكذلكَ قيدُ المنصوبِ مستفادٍ أيضاً بالذي نحنُ فيه ؛ لأنَّ كلامنا في المنصوباتِ ، فكانَ[٥] الحدُّ الذي ذكرهُ المصنفُ دالاً على الحدِّ الذي ذكرته مع قِصَرِ اللفظِ ومتانتِه ، فكانَ هو أولى ما ذكرتُ ، ثمَّ معنى قولِه : ((هو علةُ الإقدامِ على الفعلِ)) أيْ : المفعولُ لهُ هو المعنى الذي يقعُ الفعلُ من أجلهِ أيْ: هو المقصودُ من الفعلِ المعلَّلِ؛

---

(١) المفصل ص ٦٠ .

(٢) في ب : ((فبهذا)) .

(٣) المفصل ص ٦٠ .

(٤) ينظر المفعول معه ص ٤٩٠ .

(٥) في ب : ((وكان)) .

لأنَّ المفعولَ ثمرةُ الفعلِ المعلَّلِ ، ولولاهُ لما أقدمَ عليه ، ثم لفظُ[1] العلةِ أعمُّ من لفظةِ[2] الغرضِ ؛ لأنَّ لفظةَ الفعلِ تقع على ما هو نتيجةٌ لفعلٍ يقصدها الفاعلُ كالتأديبِ في ضربهُ تأديباً ، ويقعُ على ما لا يصحُّ أن يكونَ غرضاً لهُ بقصدِهِ كفعلتُ كذا مخافةَ الشرِّ ؛ لأنَّ المخافةَ ليستْ بغرضٍ للفاعلِ يقصده ، وكذا قعدتُ عن الحربِ جبناً ؛ لأنَّ الجبنَ لا يكونُ غرضاً لعاقلٍ ، فإنْ قيلَ : قدْ ظهرَ بما ذكرتُ إنَّ التأديبَ سببُ الضربِ ، ونحنُ نعلمُ أنَّ الضربَ سببٌ للتأديبِ ؛ لأنَّ المعنَى من السببِ هو أنْ يكونَ سبباً موصولاً إلى شيءٍ آخرَ مقصورٍ للفعلِ ، وهذا كذلكَ ؛ لأنَّ التأديبَ تحصيلٌ بالضربِ ، فكانَ الضربُ سبباً للتأديبِ ، فكيفَ يكونُ الشيءُ سبباً لشيءٍ ، ثم ذلكَ الشيءُ الثاني سببٌ للشيءِ الأولِ قلنا: التأديبُ سببٌ للضربِ باعتبارِ إرادةِ الفاعلِ وفائدته ، ثم التأديبُ مسببٌ للضرب باعتبارِ الوجودِ ، فإنَّ التأديبَ يوجدُ بالضربِ ، فالوجهُ الذي يجعلهُ غير الوجهِ الذي يجعلهُ مسبباً ، والتناقضُ إنما يكونُ إذا كانَ سبباً ومسَبَّباً لشيءٍ واحدٍ من وجهٍ واحدٍ ، ونظيره قولكَ : « سَافرْ تصحّ » ، فالمسافرةُ سببٌ للصحةِ ، ثمَّ فائدةُ الصحةِ ، وإرادةُ الْمُقْدِمُ إيَّاهَا سببٌ حاملٌ للإقدامِ على المسافرةِ ، وكذلكَ إرادةُ المصلّي ، الصلاةُ عندَ الحدثِ سببٌ للطهارةِ ، ثم الطهارةُ[3] سببٌ لجوازِ الصلاةِ واستباحةِ الدخولِ فيها ، فكانتْ سببيَّةُ كلٍّ واحدٍ منهما للآخرِ مغايرةً لسببيةِ الآخرِ لصاحبه ، فينتفي التناقضُ ، وقريبٌ من هذا الذي ذكرته من السببِ والمسبِّبِ بالسؤالِ والجوابِ ما ذكرهُ في الكشافِ[4] في سورةِ الأنعامِ في قوله تعالى : ﴿ ٱلَّذِينَ خَسِرُوٓا۟ أَنفُسَهُمْ فَهُمْ لَا يُؤْمِنُونَ ﴾[5] (بالسؤالِ والجوابِ .

(١) في ب : « لفظ » ساقط .

(٢) في ب : « لفظة » .

(٣) في ب : « الطهارة » ساقط .

(٤) ينظر الكشاف ٢ / ١٠ .

(٥) من الآية (٢٠) من سورة الأنعام .

يقالُ)[1] فإنْ قلتَ : كيفَ جعلَ عدمَ إيمانهم مسبباً عن خسرانهم ؟ ، والأمرُ على العكسِ ، فإنَّ عدمَ الإيمانِ سببُ للخسرانِ قلتُ : إن[2] معناهُ ((الذين خسروا[3] أنفسهم)) في علم الله لاختيارهم الكفرَ ، فهم لا يؤمنونَ ، فإنْ قيلَ : أليسَ من شأنِ هذا المنصوبِ أن يُعدَّ في بابِ المصدر[4] ؟ ألا ترى أنكَ إذا قلتَ : (((**ضربتهُ تأديباً**))[5] .

معناهُ : ضربتهُ ضرباً واقعاً للتأديبِ ، كما إنك)[6] إذا قلتَ : ضربتهُ سوطاً .

معناه : ضربته ضرباً واقعاً بسوطٍ ، ثم قوله : " سوطاً " في قوله : ضربتهُ سوطاً معدودٌ من المصدرِ ، فأولى أنْ يُعدَّ " تأديباً " منهُ في قوله : ضربتهُ تأديباً .

قلنا : القياسُ هذا ، ولكنَّ البصريينَ هم الذين يترجِمُونَ هذا البابَ باسمِ المفعول لهُ .

وأمَّا الكوفيونَ فيجعلونهُ نوعاً من أنواعِ المصدرِ[7] ، وقيل : البصريونَ إنما لم يعدُّوه من أنواعِ المصدرِ ؛ لأنه متضمنٌ للامِ ، وتضمنُ اللامِ عن مواقعِ المصدرِ بمعزلٍ .

ألا ترى أنه لا يصحُّ أنْ يقالَ : ضربتهُ لضربٍ ، ولمَّا كانَ كذلكَ لم يندرجْ تحتَ جملةٍ ، وكانَ باباً على حِدَةٍ ، وقوله : ((**وهو جَوَابٌ لمه**))[8] الهاء في " لمه " للسكتِ ، ويحتملُ أنْ تكونَ منقلبةً عن ألفِ[9] " ما " وهي الاستفهامية ، وادخارُ

---

(١) في ب ما بين القوسين ساقط .

(٢) في ب : ((إنّ)) ساقط .

(٣) في ب : ((خسروا)) ساقط .

(٤) في ب : ((المصادر)) .

(٥) المفصل ص ٦٠ .

(٦) في ب ما بين القوسين ساقط .

(٧) ينظر التخمير ١ / ٤١٨ .

(٨) المفصل ص ٦٠ .

(٩) في ب : ((ألف)) ساقط .

فلان مأخوذٌ من قولِ حاتم الطائي[1] :

وَأَغْفِـرُ عَـوْرَاءَ الكريـمِ ادِّخَـارَهُ وَأُعْـرِضُ عَـنْ شَتْـمِ اللَّئِيم تَكَرُّمـاً[2]

العوراء : الكلمةُ القبيحةُ ، يقولُ إذا بلغتني كلمةٌ قبيحةٌ قالهـا[3] رجـلٍ كريـمٍ ، غفرْتُ لهُ ما فعلَ ، ولم أكافئهُ عليها ، واحتملـتُ لأجـلِ كرمـهِ ، وأبقيتُ علـى صداقته ، وادخرتهُ ليومٍ أحتاجُ إليه فيه ؛ لأنَّ الكريمَ إذا فَرَطَ منه قبيـحٌ نـدِمَ علـى فعله ، ومنعهُ كرمه أنْ يعودَ إلى مثله ، وأعـرضُ عـن شتمِ اللئيـم[4] ، ولا أكافئـهُ على ما صنعَ ؛ لأنه ليس بكفؤٍ لي ، وفعلتُ ذلك لأجل كذا ، فـالأَجَلُ مصـدرٌ ، ويقالُ[5] : أجلتُ أجلاً أيْ : كسبتُ كسباً ، والمعنى فعلتُ لذاك الكسبِ كذا ، فإذا قلت كتبتُ هذا الكتابَ أجلكَ ، فـالمعنى لأجلـكَ أيْ : لكسبي إيـاهُ لـكَ ، « **وفيه ثلاثُ شرائطَ** »[6] ، وإنما اشـترطتْ هـذهِ الشـرائطُ في المفعـولِ لـهُ ؛ لأنَّ الأصلَ في المفاعيلِ المفعولُ المطلقُ ، وهو المصدرُ ، وكلُّ مـا كـان أكـثرَ شـبهاً بـه

---

(١) هو حاتم بن عبد الله بن سعد الحشرج من طيء وأمه عنبة بنت عفيـف مـن طيء كـان جـواداً شاعراً جيد الشعر وكان حيث ما نزل عرف منزلـه ، وكـان ظفـراً إذا قـاتل غلـب ، وإذا غنـم أنهب وإذا سئل وهب ، وإذا أسر أطلق .
أخباره في : الشعر والشعراء ص ٢٤١ ؛ والأغـاني ص ٦٦٩٣ ؛ والخزانـة ١ / ٤٩١ ، ٤٩٥ ، ٢ / ١٦٢ ، ١٦٦ ؛ وشـواهد المغني ص ٢٠٨ ؛ ومجمـع الأمثـال ١ / ١٦١ ، ١٦٢ ؛ وسمـط اللآلىء ص ٦٠٦ .

(٢) البيت من الطويـل ، وهـو لحاتم الطائي في ديوانـه ص ٢٤٢ ؛ والكتـاب ١ / ٣٦٨ ؛ وشـرح أبيات سيبويه ١ / ٤٥ ؛ وشرح شواهد المغني ٢ / ٩٥٢ ؛ وابن يعيش ٢ / ٥٤ ؛ واللسان ٤ / ٦١٥ " عور " ؛ واللمع ص ١٤١ ؛ والمقاصد النحوية ٣ / ٧٥ ؛ ونوادر أبي زيـد ص ١١٠ ؛ وبلا نسبة في أسرار العربية ص ١٨٧ ؛ وخزانة الأدب ٣ / ١١٥ ؛ وشرح ابن عقيل ص ٥٧٨ ؛ والكتاب ٣ / ١٢٦ ؛ ولسان العرب ٧ / ٢٤ " خصص " ؛ والمقتضب ٢ / ٣٤٨ .

(٣) في الأصل : « اللئم » والمثبت من ب .

(٤) في ب : « شتم اللئيم » .

(٥) في ب : « ويقال » .

(٦) المفصل ص ٦٠ .

انتصبَ كانتصابه وإلا فـلا ؛ لأنَّ الأصـلَ في المفعـولِ لـهُ أنْ يكـونَ بـاللامِ نحـو : ((ضربته للتأديبِ)) ، واللام للتعليلِ ، وعن هذا قـالوا[1] : يجوزُ إظهـارُ الـلامِ في جميع صورِ المفعولِ لهُ ، ولكنَّ حذفهُ أحسنُ وأفصحُ عند وجودِ الشرائط لمشـابهته المصدرَ أيْ : مصدرُ الفعـلِ المذكـورِ قبلـه ، وهـو الفعـلُ[2] المعللُ مـن حيـثُ إنَّ المفعولَ له شيءٌ يشتملُ عليه الفعـلُ المعلَّـلُ بدليـلِ صحـةِ قولـكَ تـأديبي ضربـي ، وضربي تأديبـي وإنِّي إذا ضربتُه فقدْ أدبتُه ، فكما أنَّ المصدرَ شـيءٌ يشـتملُ عليـه فعلهُ يوجدُ بوجوده ، فكذا هنا ، ولن يشتملَ على المفعولِ لهُ الفعلُ المعلَّلُ إلاَّ بعدَ وجودِ ما ذكرنا من الشرائط ، ولو فُقِدَتْ واحدة من هذهِ الشرائط عـادتْ الـلامُ لانتفاءِ مشابهته المصدرَ ؛ لعدم الاشتمالِ فإنْ كانَ غيرُ المصدرِ لا يكونُ من جنسِ الفعلِ ، فلا يتصورُ دخوله فيه ، وكذا لا يدخلُ[3] تحت فعـلِ فـاعلِ الفعلِ المعلَّـلِ فعلُ غيرِهِ ، وكذلكَ الفعلُ الكائنُ أمسِ لا يدخـلُ تحـت الفعـل الكـائنِ اليـومِ[4] ، فأمَّا إذا وجدتْ هذه الشـرائطُ ، واشـتمل عليـه الفعـلُ المعلَّـلُ ، وصـارَ يوجـدُ / [٩٨ / ب] بوجوده فحينئذٍ يشبه المصدرَ الذي يكونُ من نفسِ الفعلِ نحو ضربتهُ ضربةً فكمـا ينصـبُ " ضربـةً " بـ" ضربـتُ " ؛ لأنَّ أجنـاسَ المصـدرِ داخلـةٌ في ضمـنِ الفعـلِ كذلـكَ ينصـبُ " تأديبـاً " في ضربتــه تأديبـاً[5] ، وقولـه ((**وخرجـتَ اليـومَ لمخاصمتك زيداً أمسِ**[6]))[7] بتاءِ الخطابِ لا بتاءِ المتكلِّمِ ؛ لأنهُ لا يتلاءمُ الكـلامُ بتاءِ المتكلِّمِ ، فـإنْ قيـلَ : فكيـفَ يصـحُّ دعـوى الاشـتمالِ ، في : ((**قعدتُ عن الحربِ جبناً** ؟))[8] .

---

(١) ينظر إظهار اللام وحذفه في شرح الرضي على الكافية ١ / ٥١٢ فما بعدها ؛ وارتشاف الضرب ٢ / ٢٢٣ ؛ والهمع ٣ / ١٣٣ .

(٢) في ب : ((الفعل)) ساقط .

(٣) في الأصل : ((يدخله)) .

(٤) في الأصل : ((أمسِ)) والمثبت من ب .

(٥) في الأصل : ((تأدبا)) والمثبت من ب .

(٦) المفصل ص ٦٠ .

(٧) في الأصل : ((أمسِ)) ساقط والمثبت من ب .

(٨) المفصل ص ٦٠ .

قلنا : القعودُ عنها : جبنٌ ، فيكونُ قولـكَ : قعدتُ عن الحربِ ، مشتملاً على الجبنِ ، وكذا[١] جئتك مخافةَ الشر ؛ لأنَّ فعلهُ المجيءَ يتضمنُ المخافةَ ، فإذا قعدَ عنها : فقدْ جَبُنَ ، فإذا جاءَ : فقدْ خافَ ، كما أنَّكَ إذا ضربتَ : فقدْ أدبتَ ، قلتُ : ثم تفسيرُ قوله : « **وفعلاً لفاعِلِ الفعلِ المعللِ** »[٢] هو : أنْ يكونَ المفعولُ لهُ ، وعاملهُ فعلاً لفاعلٍ واحدٍ .

ألا ترى أنَّ قولكَ : « ضربته تأديباً لهُ » ، فالضربُ والتأديبُ فعلانِ لفاعلٍ واحدٍ ، وهذا أيسرُ من قولهم : وفعلُ الفاعل الفعلُ المعلَّلُ ، وأخصرَ منهُ في التقريرِ ، فإنْ قلتَ : يشكلُ على هذا قوله تعالى : ﴿ هُوَ ٱلَّذِى يُرِيكُمُ ٱلۡبَرۡقَ خَوۡفٗا وَطَمَعٗا ﴾[٣] .

هما منصوبانِ على المفعولِ لهُ ، أيْ : خوفاً للمسافرِ ، وطمعاً[٤] للحاضرِ ، فالإراءة من اللهِ تعالى ، والخوفُ والطمعُ من العبادِ ؛ لأنَّه لا يستقيمُ أن يكونا من اللهِ تعالى ، ومع ذلكَ جعلهما في الكشافِ[٥] مفعولاً لهما .

عُلِمَ بهذا كونه فعلاً لفاعلِ الفعلِ ، ليسَ بشرطٍ فيه .

قلت : ففيه حذفُ المضافِ ، فبتقديره يصحُّ وقوعُهُما مفعولاً لهما ، أيْ : أرادَهُ خوفَ العبادِ ، وطمعهم ، وكذلكَ هذا الجوابُ عن اللهِ تعالى : ﴿ أُوْلَٰٓئِكَ هُمُ ٱلرَّٰشِدُونَ ۝٧ فَضۡلٗا مِّنَ ٱللَّهِ ﴾[٦] وقوله : فضلاً ، انتصابه على المفعولِ لهُ ، مع أنَّ الفضلَ الحاصِلَ من اللهِ ليسَ من فعلِ الراشدينَ ، وإنما فعلهم رشدهم ، فاختلفَ فَاعِلاَ الرشدِ والفضلِ ، والجوابُ عنه: أنَّ رشدهم : لما حصلَ

---

(١) في ب : « فكذا » .

(٢) المفصل ص ٦٠ .

(٣) من الآية (١٢) من سورة الرعد .

(٤) في ب : « للحاجة » .

(٥) ينظر الكشاف ١ / ٥١٨ ؛ وفي الكشاف « لا يصح أن يكون مفعولاً لهما » .

(٦) من الآية (٧ ، ٨) من سورة الحجرات .

بتوفيقِ اللهِ تعالى ، صارَ كأنَّ اللهَ تعالى هو فاعلُ الرشدِ أيضاً ، من غيرِ كسبِ العبدِ ، فاتحدَ فاعلُ الفعلينِ ، إلى هذا أشار في المحصلِ ، فإن قيلَ ، يشكلُ على اشتراطُ المقارنةِ ، قولُهُ تعالى : ﴿ وَالْخَيْلَ وَالْبِغَالَ وَالْحَمِيرَ لِتَرْكَبُوهَا وَزِينَةً ﴾[1] ، وقوله " وزينةً " منصوبٌ على أنه مفعولٌ لهُ ، ولم تكنْ الزينةُ موجودةً وقتَ الخلقِ .

قلنا : المعنى من كونه مقارناً هو : ألاَّ يكونَ متقدماً ، ولا بأسَ بالتأخرِ نحو : شربتُ الدواءَ إصلاحاً للبدنِ ، والصلاحُ متأخرٌ غيرُ واقعٍ عند الشربِ ، كذا في التخمير[2] ، ويكونُ معرفةً ونكرةً ، (أيْ : يكونُ المفعولُ لهُ معرفةً ونكرةً)[3] كما يكونُ المصدرُ معرفةً ونكرةً ،وهو بتلك الشرائطِ الثلاثِ أُلْحِقَ بالمصدرِ ، فيجري بعد ذلك على جريانِ المصدرِ في المعرفةِ والنكرةِ ؛ لانعقادِ الشبهِ بينهما ، وقد جمعهما العجاجُ في بيته[4] أيْ : النكرةُ والمعرفةُ باللامِ المعرفِ بالإضافةِ العاقرُ : الرملة التي لا تنبتُ .

والجمهورُ : المتراكم .

والزعلُ : النشاطُ .

والمحبورُ : المسرورُ .

---

(١) من الآية (٨) من سورة النحل .

(٢) ينظر التخمير ١ / ٤٢٠ .

(٣) في ب ما بين القوسين ساقط .

(٤) بيت العجاج هو :

يَرْكَبُ كُلَّ عاقرٍ جُمْهُورِ
مخافةً وزعَلَ المحبُورِ
والهولَ من تهوُّلِ الهَبُورِ

ينظر الأبيات في ديوان العجاج ١ / ٣٥٥ ، وهو من شواهد كتاب سيبويه ١ / ٣٦٩ ؛ وشرح أبيات سيبويه لابن السيرافي ١ / ٤٧ ؛ والأصول لابن السراج ١ / ٢٥١ ؛ والإيضاح العضدي ص ٢١٨ ؛ وابن يعيش ٢ / ٥٤ ؛ والخزانة ١ / ٤٨٨ ؛ واللسان ٥ / ١٩١ " جدر " .

والهولُ : الخوفُ .

والتهوُّلُ : أنْ يعْظُمَ الشيءُ في عينـك ، حتـى يهولَـكَ أمـرُهُ ، أيْ : يفزعُـكَ ويخوفُكَ .

والهبور : جمعُ هبرٍ ، وهو المكانُ المطمئنُّ مـن الأرضِ ، مـن هـبرتُ اللحـمَ : قطعتهُ ؛ لأنَّ ما اطمأنَّ من الأرضِ كأنه انقطعَ منها ، البعضُ يصف ثوراً ، أَفْلَـتَ مـن الصـائدِ ، يقـول : يركـبُ هـذهِ الرمـالَ ويعلوهـا ؛ لمخافتـه[1] مـن الرمـاةِ ، ولنشاطه الذي[2] هو كنشاطِ المرور ، وقوله « الهولُ من تهولِ .

الهبورُ : أيْ : يركبُ كلَّ شيءٍ كـان يخـافُ ركوبـه ؛ مـن أجـلِ خوفـه مـن الرماةِ ، فإذا ركبهُ وهو آمنٌ منهم / هانَ عليه ما يلقى فيه من الشدة ، وفي شرحِ [٩٩ / أ]
أبياتِ الكتابِ[3] جعلَ قولَه " والهولُ " معطوفاً على كلِّ .

كأنه قالَ : يركبُ كلَّ عاقرٍ ، ويركبُ الهولَ .

فعلى ذلك التقديرِ : لا يكونُ " الهولُ " مفعولاً لهُ

بلْ مفعولاً به ، وإنما يستقيمُ كونُه مفعولاً لـهُ ، علـى تقديرِ العطـفِ[4] علـى « **وزعلَ** »[5] ، وهو مرادُ المصنف في الاستشهادِ .

---

(١) في ب : « من مخافته » .

(٢) في ب : « التي » .

(٣) ينظر شرح أبيات الكتاب لابن السيرافي ١ / ٤٨ ، ٤٩ .

(٤) في ب : « لطفه » .

(٥) المفصل ص ٦٠ .

[الحـــال]

قوله[١] : « **الحالُ** »[٢] .

يحتاجُ ههنا إلى بيانِ الحالِ لغةً واصطلاحاً ، وشرطها وسببُ تقديمها على سائرِ الملحقاتِ بالمفاعيلِ[٣] ، وسببُ تقديمِ ذكرِ الشبهِ على حدِّها ، وبيانُ الجمعِ ، والفرقُ بينها[٤] وبين التمييز .

أمَّا اللغةُ فهي من حالِ الشيءِ يحولُ ، إذا[٥] انقلبَ وتغير سميتْ الحالُ به ؛ لدلالتها على الانقلابِ ، ومنه قيل للحمأةِ حالٌ ؛ لأنهُ طينٌ متقلبٌ لرخاوته ، وأمَّا الاصطلاحُ فهو : ما ذكره في الكتابِ بقوله: « **أو مجيئها لبيانِ هيئةِ الفاعلِ أو المفعولِ** »[٦] ، وتبين تفسيره إذا انتهينا إليه ، وشرطها أيضاً مذكورٌ في الكتابِ بقوله : « **وحقُّها أنْ تكونَ نكرةً ، وذو الحالِ معرفةً** »[٧] إلى آخره .

وأمَّا سببُ تقديمها على غيرِها ؛ فلتأكدِ الشبهِ بينها وبينَ المفاعيلِ عموماً ، وخصوصاً .

أما العموم فمن حيثُ إنها فضلةٌ .

وأمَّا الخصوصُ : فمن حيثُ شَبَهُها بالمفعولِ فيه ، وبالمفعولِ به ، على ما يجيءُ .

وأمَّا سببُ تقديمِ ذكرِ « **ذلكَ : شبهُ** »[٨] الحالِ على حدِّها ، وأقسامها ، ولم يفعلْ مثلَ ذلكَ في غيرها ؛ لأنها أولُ المشبَّهاتِ ، فنبَّهَ بذكرِ ذلكَ على أنَّ

---

(١) في ب : « قوله » ساقط .

(٢) المفصل ص ٦١ .

(٣) في ب : « بالمفعول » .

(٤) في ب : « بينهما » .

(٥) في ب : « إذا » ساقط .

(٦) المفصل ص ٦١ .

(٧) المفصل ص ٦٣ .

(٨) في ب : « ذلك شبه » ساقط .

هذهِ وما بعدها من المشبهاتِ بالمفعولِ ، فلمَّا كانَ الشبهُ بهِ أهمُّ : قدَّمهُ على ذكرِ حدها ، وأقسامها .

وأمَّا بيانُ الجمعِ والفرقِ بينها وبينِ التمييزِ فهو : أنَّ الجمعَ بينهما هو أنَّ كلاًّ منهما للبيانِ جاء بعدَ تمامِ الكلامِ غيرَ أنَّ بيانَ التمييزِ للجنسِ ، وبيانَ الحالِ للهيئةِ ، وأن كلاً منهما نكرةٌ .

وأمَّا الفرقُ فهو[1] أنَّ التمييزَ يكونُ غيْرَ مشتقٍّ والحال يكونُ مشتقاً حتى أنك لو وجدت التمييزَ مشتقّاً يقدرُ فيه غيرُ مشتقٍّ ، فكانَ[2] هـذا المشتقُّ[3] وصفاً لـهُ تقولُ عندي عشرونَ قائماً كان تقديرهُ[4] عشـرونَ إنسـاناً قائمـاً ، ولـو وجـدتَ الحالَ غيرَ مشتقٍّ تُقَدِّرُ فيه مشتقّاً .

تقولُ : هذا الثوبُ خزاً أيْ : هذا الثـوبُ لينـاً خـزاً ، وفـرقٌ آخـرَ هـو[5] أنَّ التمييز يحسنُ دخولُ " مِنْ " عليهِ ، والحالُ يحسـنُ دخـولُ " في " عليهـا ، وفـرقٌ آخر هو أنَّ الحالَ عين الأولِ ، والتمييزَ غيرُه .

قوله : ((**لها بالظرف**[6] **شَبَهٌ خاص**))[7] من حيثُ إنها مفعولٌ فيها فإنَّ معنى قولك : جاءني[8] زيدٌ راكباً أيْ : جاءني[9] زيدٌ في حالِ الركوبِ ، ولها شَبَهٌ[10] أيضاً بالمفعولِ بهِ من حيثُ إنهم لا يقولون ((ضربتُ زيـداً)) في " قـائم "، في[11]

---

(١) في الأصل : ((وهو)) والمثبت من ب .

(٢) في الأصل : ((وكان)) والمثبت من ب .

(٣) في ب : ((المشتق)) ساقط .

(٤) في ب : ((تقديره عندي)) .

(٥) في ب : ((وهو)) .

(٦) في ب : ((لها شبه خاص بالظرف)) .

(٧) المفصل ص ٦١ .

(٨) في ب : ((جاء)) .

(٩) في ب : ((جاء)) .

(١٠) في ب : ((شبه خاص)) .

(١١) في ب : ((في)) ساقط .

((ضربتُ قائماً[١] زيداً)) ، كما لا يقولونَ ((ضربتُ في زيدٍ)) في ((ضربتُ زيداً)) فللمشابهةِ الأولى عَمِلَ معنى الفعلِ فيها وإن لم يعملْ معناهُ في المفعولِ به تقولُ : ((في الدار زيدٌ قائماً)) أيْ : استقرَّ زيدٌ قائماً ، وللمشابهةِ الثانيةِ لم يَعْمَلْ معنى الفعلِ في الحالِ مقدمةً عليه ، وإنْ كانَ معنى الفعل يعملُ في الظرفِ مقدماً عليه ، فإنك لا تقولُ : قائماً في الدار[٢] ، و[٣] إنْ كنتَ تقولُ : ((كلُّ يومٍ لكَ برٌّ)) على ما ذكرهُ في الكشافِ[٤] في قوله تعالى : ﴿ قَالَ ٱلَّذِينَ ٱسْتَكْبَرُوٓاْ إِنَّا كُلٌّ فِيهَآ ﴾[٥] في سورةِ المؤمنون ، فقد خرجتْ من حكمِ الظرفِ بامتناعِ التقديمِ ، وخرجتْ من حكمِ المفعولِ بهِ بعملُ معنى الفعلِ فيها ، فكانَ لها[٦] منزلةٌ بينَ المنزلتينِ ، فإنْ قلتَ من أين وقعَ (الفرقُ بينَ الحالِ والظرفِ حيثُ عملَ معنى الفعلِ في الظرفِ ، وإنْ كانَ معنى الفعلِ مؤخراً بخلافِ الحالِ على ما ذكرنا من صورته .

قلتُ)[٧]: الفرقُ بينهما هو أنَّ الحالَ كما تتعلقُ بالعاملِ يتعلقُ بذي الحالِ أيضاً ففي الصورةِ التي ذكرنا لو[٨] قدمنا الحالَ يلزمُ تقديمها على الشيئينِ ، وأمَّا الظرفُ فإنهُ يتعلقُ بالعاملِ لا غيرُ فلو قدمَ / هناكَ للزمَ[٩] التقديمُ على شيءٍ واحدٍ ، فلا [٩٩ / ب] يلزمُ من جوازِ تقديمِ الشيءِ على شيءٍ واحدٍ جوازُ تقديمِ[١٠] شيءٍ آخرَ على

(١) في ب : ((زيداً)) .

(٢) في ب : ((في الدار زيد)) .

(٣) في ب : ((فإن)) .

(٤) ينظر الكشاف ٣ / ١٧١ .

(٥) من الآية (٤٨) من سورة المؤمنون " غافر " .

(٦) في ب : ((بها)) .

(٧) ساقط من الأصل والمثبت من ب .

(٨) في ب : ((أو)) .

(٩) في ب : ((يلزم)) .

(١٠) في ب : ((تقديمه)) .

شيئينِ وهو ظاهرٌ ، أوْ تقولُ : ما ذكرهُ في الإقليد[١][٢] هو أنَّ الحالَ لها شَبَهُ بالظرفِ ، وبالمفعولِ به ؛ فلذلكَ جعلنا الحالَ بينهما على ما مرَّ تقديره ، أو تقولُ : إنَّ الحالَ ليسَ بصحيحٍ[٣] أنْ يكونَ من المفاعيلِ ، فإنما يظهرُ كونها ملحقةً بها إذا وقعتْ موقعَ المفاعيلِ ، ومعنى الفعلِ عاملٌ ضعيفٌ ، فلا يتعدَّى إليها في غير موقعها ، ومجيئها[٤] ؛ لبيان هيئةِ الفاعلِ أوْ المفعولِ هذا هو حدُّ الحالِ ، (وقيلَ : الحالُ هي اللفظُ الدالُّ على هيئةِ فاعلٍ أوْ مفعولٍ)[٥] ، فإنْ قيلَ : الصفةُ تدخلُ في الحدِّ فإنَّ في قولكَ : " غلامٌ " في « جاءني غلامٌ »[٦] دالٌ على هيئةِ فاعلٍ .

وعالماً في « لقيت[٧] رجلاً عالماً » دالٌ على هيئةِ مفعولٍ ، فبقيَ ما ذكرتُ من الحد غيرَ مطردٍ .

قلنا : المرادُ من حُدودِ الألفاظ أن يكون اللفظُ دالاًّ على ما ذكروا باعتبارِ الوضعِ ، وما أُوردَ من الصفةِ ليسَ كذلكَ ؛ لأنَّ قولكَ : " عالمٌ " في « رجلٍ عالمٍ » لا يدلُّ على هيئةِ ذاتٍ ، وإنما استفيدَ كونُه فاعلاً من جهته حالاً لا[٨] من جهةِ قولكَ : " عالمٌ " .

ألا ترى أنك كما تُوقِعُ " عالماً " صفةً لرجلٍ في « جاءني رجلٌ عالمٌ » كذلكَ تُوقِعُه صفةً لرجلٍ في قولكَ : هذا رجلٌ عالمٌ ، وليس فيه فاعليةٌ ولا مفعوليةٌ ، فالحالُ لا يخلو[٩] عن أحدِهما ، فعُلِمَ بهذا أنَّ وقوعَ " عالمٍ " صفةً

---

(١) في ب : « إلا في قليل » .

(٢) ينظر الإقليد لوحة ٦٨ / أ .

(٣) في الأصل : « أن يكون » ساقط والمثبت من ب .

(٤) في ب : « بمجيئه » .

(٥) في ب ما بين القوسين ساقط .

(٦) في ب : « عالم في جاءني رجل عالم » .

(٧) في الأصل : « رجلاً » ساقط والمثبت من ب .

(٨) في الأصل : « من جهة » والمثبت من ب .

(٩) في الأصل : « لا تخلوا » والمثبت من ب .

لفاعلٍ في « جاءني رجلٌ عالمٌ » كانَ باتفاقِ الحالِ لا باعتبارِ الوضعِ بخلافِ الحالِ ، وهكذا[١] تقولُ : في " عالماً " في « لقيتُ رجلاً عالماً » إنما دلَّ على مفعوليةٍ موصوفه باعتبارِ أنَّ موصوفه وقعَ مفعولاً بحسبِ اتفاقِ الحالِ لا بحسبِ الوضعِ إذْ لو كانَ بالوضعِ لما خلا وقوعُهُ صفةً عن أحدهما ، كما في الحالِ ، فإنها لا تخلو عن أحدِهما ، فإنكَ لا تقولُ : زيدٌ قائماً أخوكَ ؛ لانتفاءِ الفاعليةِ والمفعوليةِ ، وقد خلا عنهُ فيما ذكرتُ حيثُ وقعَ صفةً لخبرِ المبتدأِ على ما ذكرنا ، فعُلِمَ بهذا أنَّ دلالتهُ على الفاعِليةِ أو المفعوليةِ لم تكنْ بالوضعِ ، وقيلَ : في حدِّ الحالِ هو اللفظُ الذي يبينُ كيفيةَ وقوعِ الفعلِ على الاسمِ ، وهو مستقيمٌ أيضاً بلا شبهةٍ ، فإنْ قلتَ : لا نُسلِّمُ بأنَّ الحالَ لا يخلو عن بيانِ هيئةِ[٢] الفاعلِ أوْ المفعولِ .

بلْ يخلو فحينئذٍ يقعُ الفرقُ بينَ الحالِ وبينَ الصفةِ ، وإنما قلنا : إنَّ الحالَ يخلو عن بيانِ هيئةِ أحدِهما تمسكاً بما ذكرَ في الكشافِ[٣] في[٤] موضعينِ في قوله تعالى : ﴿ بَلْ مِلَّةَ إِبْرَٰهِۦمَ حَنِيفًا ﴾[٥] « حالٌ من إبراهيم »[٦] ، وفي قوله تعالى : ﴿ وَمَنْ أَحْسَنُ دِينًا مِّمَّنْ أَسْلَمَ وَجْهَهُۥ لِلَّهِ وَهُوَ مُحْسِنٌ وَاتَّبَعَ مِلَّةَ إِبْرَٰهِيمَ حَنِيفًا ﴾[٧] إنَّ حنيفاً حالٌ من إبراهيم ، وهو مضافٌ إليه لا فاعلٌ ولا مفعولٌ .

عُلِمَ[٨] بهذا أنه لا يحتاجُ في وقوعِ الحالِ إلى أنْ يكونَ ذو الحالِ فاعلاً أو مفعولاً قلتُ : بلْ يحتاجُ إلى ذلك ، ولا يخلو الحالُ عن بيانِ هيئةِ الفاعلِ أوْ

---

(١) في الأصل : « هذا » والمثبت من ب .

(٢) في الأصل : « صفة » والمثبت من ب .

(٣) ينظر الكشاف ١ / ١٩٤ .

(٤) في الأصل : « في » والمثبت من ب .

(٥) من الآية (١٣٥) من سورة البقرة .

(٦) في ب : « حال من إبراهيم » ساقط .

(٧) من الآية (١٢٥) من سورة النساء .

(٨) في ب : « فعلم » .

المفعولِ ، وأما فيما ذكرته من الآيتين ، فوقعتِ الحالُ من بيانِ هيئةِ المفعولِ ؛ لأنَّ المضافَ وهو " الملةُ " مفعولٌ ، فأخذَ المضافُ[1] إليه وهو إبراهيمُ حكمَ المضافِ لاتحادِ المضافِ والمضافِ إليهِ في مثلِ تلكَ الصورةِ ، فصحَّ لذلكَ وإنلم يصحَّ / [١٠٠/أ] قولكَ جاءني غلامُ زيدٍ راكباً على تقديرِ وقوعِه حالاً عن " زيدٍ " .

وأما فيما ذكرتُ فقد قامتْ الملةُ مَقامَ البعضِ من إبراهيمَ ، فجازَ وقوعُه حالاً[2] عن إبراهيمَ على أنه مفعولٌ باعتبارِ الاتحادِ وعدمِ الإلباسِ ، وفي مثله يجوزُ إقامةُ المضافِ إليه مُقَامَ المضافِ ، كما جازَ في قولك : رأيتُ وجهَ هندٍ قائمةً .

وفي قوله تعالى : ﴿ أَيُحِبُّ أَحَدُكُمْ أَن يَأْكُلَ لَحْمَ أَخِيهِ مَيْتًا ﴾[3] فإنَّ قوله " ميتاً " يجوزُ أنْ يكونَ[4] حالاً عن الأخِ ذكرهما في الكشافِ[5] ؛ لاتحادِ المضافِ والمضافِ إليه ، وكذلكَ في " ملةِ إبراهيمَ " ؛ لأنَّ إبراهيمَ - عليه السلام - ، كأنه في معنى الملةِ .

ألا ترى أنه لا فرقَ بينَ أنْ يقالَ « اتبعْ إبراهيمَ » وبين أنْ يقالَ : « اتبع ملةَ إبراهيمَ » فبقي ما ذكرنا من حدِّ الحالِ مستقيماً وسالماً عن النقوضِ تجعله حالاً من أيِّهما شئتَ أيْ : تجعلُ قائماً حالاً من الفاعلِ الذي هو التاءُ في : ضربتُ ، أو من المفعولِ الذي هو زيداً ، فإنْ جعلته حالاً من التاءِ ، فالمعنى : ضربتُ زيداً وأنا قائمٌ ، وإنْ جعلتهُ حالاً من زيدٍ فالمعنى : ضربتُ زيداً ، وهو قائمٌ .

ثم اعلم أنَّ ههنا[6] مسائلَ متعلقةً بهذا الموضعِ ، فلابدَّ من ذكرها ، والشارحون عنها غافلون ، وإنما يختصُّ بها من كانَ من حملةِ الكشافِ بالتفتيشِ ، والتنقيرِ ، وسائرِ مصنفاتِ المصنفِ بالتحقيقِ والتقريرِ .

---

(١) في الأصل : « المضاف » ساقط .

(٢) في الأصل : « صفة حالاً » والمثبت من ب .

(٣) من الآية (١٢) من سورة الحجرات .

(٤) في ب : « ينصب » .

(٥) ينظر الكشاف ٤ / ٣٧٣ .

(٦) في ب : « هنا » .

فأقولُ وبا للهِ التوفيقِ ، وهي أنَّ إيقاعَ الحالِ عن الفاعلِ ، أو المفعولِ إذا اجتمعا جائزٌ .

كما هو المذكورُ في الكتابِ في ((ضربتُ زيداً قائماً)) ، وكذلك إيقاعُ الحالِ عن أحد المفعولين جائزٌ أيضاً ذكره في الكشاف[١] في سورة الرعد في قوله تعالى : ﴿ هُوَ ٱلَّذِي يُرِيكُمُ ٱلْبَرْقَ خَوْفًا وَطَمَعًا ﴾[٢] منتصبين[٣] على الحالِ من البرقِ كأنه في نفسه خوف وطمعٌ أو من المخاطبين أيْ : خائفين وطامعين ، فعلم بهذا أنَّ إيقاعَ الحالِ عن أحدِ المفعولينِ جائزٌ سواءٌ كان عن المفعولِ الأولِ أو عن الثاني .

وأما إيقاعُ الحالِ عن أحدِ الفاعلينِ فلا يجوزُ ذَكَرهُ في الكشافِ[٤] أيضاً في قوله تعالى: ﴿ شَهِدَ ٱللَّهُ أَنَّهُۥ لَآ إِلَٰهَ إِلَّا هُوَ وَٱلْمَلَٰٓئِكَةُ وَأُو۟لُوا۟ ٱلْعِلْمِ قَآئِمًۢا بِٱلْقِسْطِ ﴾[٥] فقال ولو قلت : جاءني زيدٌ وعمروٌ راكباً لم يجزْ فإن قلت : لِمَ لَمْ يجزْ إيقاعُ الحالِ عن أحدِ الفاعلين ؟ قلتُ : لوجودِ الالتباسِ حتى إنّه لو لَمْ يكنْ فيه إلباسٌ يجوزُ إيقاعُ الحالِ عن أحد الفاعلينِ أيضاً ، كما لو قلتَ : ((جاءني زيدٌ وهندٌ راكباً)) ؛ لتميزه بالذكورة[٦] ، ومنهُ قوله تعالى : ﴿ قَآئِمًۢا بِٱلْقِسْطِ ﴾[٧] وقعَ حالاً مؤكدةً عن اللهِ دونَ المعطوفين عليه ؛ لكونِ اللهِ تعالى هو القائمُ بالقسطِ على الإطلاقِ والكمالِ ، فإنْ قلتَ : كما أنَّ الإلباسَ ثابتٌ في إيقاعِ الحالِ عن أحدِ الفاعلين في قوله : ((جاءني زيدٌ وعمروٌ راكباً)) ، وكذلك[٨] الإلباس ثابتٌ أيضاً

---

(١) ينظر الكشاف ٢ / ٥١٨ .

(٢) من الآية (١٢) من سورة الرعد .

(٣) في الأصل : ((منصوبين)) والمثبت من ب .

(٤) ينظر الكشاف ١ / ٣٤٣ .

(٥) من الآية (١٨) من سورة آل عمران .

(٦) في ب : ((بالركوب)) .

(٧) من الآية (١٨) من سورة آل عمران .

(٨) في الأصل : ((كذلك)) والمثبت من ب .

في إيقاعِ الحالِ عن الفاعلِ أو المفعولِ إذا اجتمعا [١]في مسألةِ الكتابِ[٢] في قولـه : ((ضربتُ زيداً قائماً)) حيثُ أجازَ هنا ؛ إيقاع[٣] الحالِ عن أحدهما كما تـرى ، و لم يعتبرِ الإلباس .

قلتُ : هذا هو الذي راجعتُ به الفحولَ ، وفتشتُ الفصولَ ، و لم أجـدْ فيـه سوى ما ارتأى فيه العقولُ هو أنَّ إيقاعَ الحالِ عن الفاعلِ ، أو المفعـولِ ، أو عـن أحدِ الفاعلينِ ، أو عن أحدِ المفعولينِ لم يظهرْ في اللفـظِ ؛ لأنهـا في جميـعِ الصـورِ منصوبةٌ على الحالِ ، وإنما يظهرُ في النيةِ ، والنيةُ إنمـا تعمـلُ المفعـولُ[٤] في مختلفـي الجنسِ ، كما في إيقاعِ الحالِ عند اجتماعِ الفاعلِ والمفعولِ[٥] عن أحدهما فصـارَ عندَ النيةِ عن أحدِهما كانَ الإلباسُ / مرتفعاً فيجوزُ ، وأمَّا إذا اتحد الجنسُ ، كمـا [١٠٠/ب] في إيقاعِ الحالِ عن أحدِ الفاعلينِ فلا تعملُ فيه النيةُ ؛ لاتحادِ الجنـسِ ، فلـم يرتفـعْ الإلباسُ ، وإنْ نُوِيَ ؛ لعدمِ عملِ النيَّـةِ في متحـدي الجنـسِ ، وهـذا الـذي ذكرتـه مستخرجٌ من مسائلِ الفقهِ ، وهـي أنَّ الرجـلَ إذا وجبـتْ عليـه كفارتـا ظهـارينِ فأطعمَ عنهما ستينَ مسكيناً كلَّ مسكينٍ[٦] صاعاً لم يجزْ إلاَّ عن واحدٍ منهما عنـد أبي حنيفةَ وأبي يوسفَ[٧] – رحمهما الله – وأما إذا كانَ وجبَ عليه كفارتا

---

(١) في ب : ((كما)) .

(٢) ينظر كتاب المفصل ص ٦١ .

(٣) في ب : ((لإيقاع)) .

(٤) في الأصل : ((المفعول)) ساقط والمثبت من ب .

(٥) في ب : ((المفعول)) ساقط .

(٦) في ب : ((كل مسكين)) ساقط .

(٧) ينظر هذه المسألة في بدائع الصنائع في ترتيب الشرائع لعلاء الدين الكاساني ٣ / ٢٢٥ ؛ وتبيـين الحقائق شرح كنز الدقائق للزيلعي ٥ / ٤٣٣ .

ظهارٍ ، وإفطارٍ فأطعمَ مثلَ ذلكَ أجزأهُ عنهما بالإتفاق[١] ، والمعنى فيه[٢] ما ذكرنا هو أنَّ نيتهُ في الجنسِ الواحدِ في التمييزِ والعددِ غيرُ معتَبرَةٍ ، فلا ينوبُ عنهما بخلافِ ما إذا كانتا جنسينِ تنوبُ عنهما جميعاً ، لأنَّ نيةَ التعيينِ معتبرة عند اختلافِ الجنسين[٣] ، فإنْ قلتَ : فعلى هذَا ينبغي ألاَّ يجوزَ إيقاعُ الحالِ عن أحدِ المفعولين ؛ لأنَّ الجنسَ متحدٌ ، وقد ذكرتُ أنهُ يجوزُ ، كمَا في قولـه تعالى : ﴿ هُوَ الَّذِي يُرِيكُمُ الْبَرْقَ خَوْفًا[٤] ﴾[٥] قُلتُ عنه جوابان[٦] : أحدهما : أنَّ المفعولَ فضلةٌ بخلافِ الفاعلِ فلا اعتبارَ لوقوعِ الإلباسِ في الفضلاتِ، والثاني : أنَّ وقوعَ الحالِ عن أحدِ المفعولين إنما يجوزُ أن لو كانَا مفعولي فعلٍ واحدٍ، كما في ﴿ يُرِيكُمُ الْبَرْقَ ﴾ ، وأمَّا إذَا كانَا مفعولينِ بالعطفِ كانا في التقديرِ لفعلينِ مختلفينِ فلا يجوزُ إيقاعُ الحالِ عن أحدِهمَا أيضاً كمَا لو قلتَ : « رأيتُ زيداً وعمراً راكباً » بأن نجعلَ راكباً حالاً عن أحدِ المفعولين إلاَّ إذَا وقعَ التمييزُ لأحدِهمَا عن الآخرِ في إيقاعِ الحالِ عن أحدِهمَا فحينئذٍ يجوزُ وإلاَّ فلاَ ؛ وإليه وقعت الإشارةُ في الكشاف[٧] في قولـه تعالى : ﴿ شَهِدَ اللَّهُ أَنَّهُ لَا إِلَٰهَ إِلَّا هُوَ وَالْمَلَائِكَةُ وَأُولُو الْعِلْمِ قَائِمًا بِالْقِسْطِ ﴾[٨] .

فقال إنما جازَ وقوعُ ﴿ قَائِمًا بِالْقِسْطِ ﴾ حالاً[٩] عن اللهِ[١٠] ؛ لعدمِ الإلباسِ كما جازَ في قولِهِ تعالى : ﴿ وَوَهَبْنَا لَهُ إِسْحَاقَ وَيَعْقُوبَ نَافِلَةً ﴾[١١] أن انتصبَ

---

(١) ينظر هذه المسألة في بدائع الصنائع ٣ / ٣٢٤ ؛ ومغني المحتاج للشربيني ٣ / ٣٥٨ ؛ والمغني لابن قدامة ٧ / ٣٨٦ .

(٢) في ب : « فيه » ساقط .

(٣) في ب : « الجنس » .

(٤) في ب : « خوفاً وطمعاً » .

(٥) من الآية (١٢) من سورة الرعد .

(٦) في الأصل : « جوابين » .

(٧) ينظر الكشاف : ١ / ٣٤٣ .

(٨) من الآية ١٨ من سورة آل عمران .

(٩) في ب : « حالاً » ساقط .

(١٠) في الأصل : « الله » ساقط والمثبت من ب .

(١١) من الآية (٧٢) من سورة الأنبياء .

« نافلةً » حالاً عن يعقوبَ ، وقد[1] شُرِطَ عدمُ الإلباسِ في وقوعِ الحالِ عن المعطوفِ دونَ المعطوفِ عليهِ في المفعولِ أيضاً ، فكانَ فيه إشارةٌ إلى : أنَّ عدمَ الإلباسِ شرطٌ في المفعولينِ أيضاً إذَا كانَ بالعطفِ ، فكانَ المفعولانِ والفاعلانِ سواءٌ في اشتراطِ عدمِ الإلباسِ في جوازِ إيقاعِ الحالِ عن أحدِهما دونَ الآخرِ عند اتحادِ الجنسينِ ، وكانَ ما أصَّلْناهُ وهو أنَّ النيةَ تعتبرُ في الجنسينِ المختلفينِ دونَ الجنسينِ المتحدينِ مرعياً والله أعلم .

« **ترجُفُ**[2] »[3] تضطربُ .

الرانفةُ[4] : ناحيةُ الألْيةِ .

وتستطارا : أراد تستطارنْ بالنونِ الخفيفةِ ، وقلبُ النونِ ألفاً عند الوقفِ من قولهم : استطير من الفزعِ إذا قَلِقَ وطارَ قلبه أيْ : إنْ لقيني[5] بموضعٍ لا أنيس به علمتَ أني قاتلُكَ ، فلذلكَ استطير قلبُكَ ، واستُخِفَّ به ، ويجوزُ أنْ ينتصبَ بإضمارِ « أنْ » أيْ : وأنْ يستطارَ مرفوعَ المحلِّ على تقديرِ يكنْ منكَ رَجْفٌ .

---

(١) في ب : « وقد » .

(٢) هذه كلمة من بيت من الوافر وهو لعنترة ، والبيت تاماً هو :

متى ما تَلْقَني فَرْدَين تَرْجُفْ ... رَوَانِفُ أَلْيَتَيْكَ وَتُسْتَطَارَا

وهو في ديوانه : ص ٦٩ ورواية الديوان « نلتقي » بدل « تلقني » ، وابن يعيش ٢ / ٥٥ ؛ وشرح عمدة الحافظ ص ٤٦٠ ؛ وخزانة الأدب : ٤ / ٢٩٧ ، ٧ / ٥٠٧ ، ٥٥٣ ، ٨/ ٢٢ ؛ والدرر : ٥/ ٩٤ ؛ والهمع : ٤/ ٣٤٠ ؛ وشرح التصريح : ٢ : ٩٤ ؛ وابن يعيش : ٢/ ٥٥ ؛ ولسان العرب : ٤/ ٥١٣ « طير » ١٤ / ١٤٣ « ألا » ١٤ / ٢٣١ « خصا » ، والمقاصد النحوية ٣ / ١٧٤ ، وبلا نسبة في أسرار العربية ص ١٩١ ، وأمالي ابن الحاجب : ١ / ٤٥١ ؛ وشرح شافية ابن الحاجب : ٣/ ٣٠١ ؛ وابن يعيش : ٤ / ١١٦ ، ٦ / ٨٧ ؛ ولسان العرب : ٩ / ١٢٧ « رنف » والهمع : ٤ / ٣٤٠ .

(٣) ينظر المفصل ص ٦١ .

(٤) في ب : « الرانفة » ساقط .

(٥) في ب : « لقيتني » .

« الروانِقُ » و « الاستطارةُ »، ونظيره قولُ ميسونَ[١] أمِّ يزيدَ[٢] بنِ معاويةَ[٣].

لَلُبْسُ عَبَاءَةٍ وَتَقَرَّ عَيْنِي أَحَبُّ إِلَيَّ مِن لُبْسِ الشُّفُوفِ[٤]

أيْ : وأن تقرَّ ، وكان منصوباً بإضمارِ أنْ ، ويحتملُ أنَّ الألفَ للتثنيةِ على تقديرِ : أنهُ مجزومٌ بالعطفِ على « ترجفُ » ، وإنْ كانَ يرجعُ الضميرُ إلى الروانفِ لِمَا أنَّ المرادَ بالروانفِ الرانفاتُ[٥] ، وهذا مثلُ قولِ أبي الطيبِ :

وَتَكَرَّمَتْ رُكَبَاتُهَا عن مَبْرَكٍ تَقَعانِ فيه وَلَيْسَ مِسْكاً أَذْفَرَا[٦]

---

(١) هي ميسون بنت حميد بن بحدل تزوجها معاوية بن أبي سفيان ونقلها من البدو إلى دمشق وأسكنها قصراً من قصور الخلافة ، فكانت تكثر الحنين لمسقط رأسها .

أخبارها في : الحيوان : ١ / ١٧٧ ؛ والكامل لابن الأثير : ٤٠ / ٤ ، ٤٩ ؛ وأعلام النساء : ٥ / ١٣٦ ؛ والأعلام : ٧ / ٣٣٩ .

(٢) هو يزيد بن معاوية ثاني ملوك الدولة الأموية في الشام نشأ بدمشق وولي الخلافة بعد وفاة أبيه سنة ٦٠ هـ .

ترجمته في : تاريخ الطبري حوادث سنة ٦٤ هـ ؛ والكامل لابن الأثير ٤٠ / ٤٩ ؛ فوات الوفيات : ٤ / ٣٢٧ .

(٣) معاوية بن أبي سفيان صخر بن حرب بن أمية بن عبد شمس بن عبد مناف القرشي الأموي مؤسس الدولة الأموية توفي سنة ٦٠ هـ .

ترجمته في : الإصابة في تميز الصحابة : ٣ / ٤٣٣ رقم الترجمة « ٨٠٦٨ » ؛ والكامل لابن الأثير : ٤ / ٢ ؛ والطبري : ٦ / ١٨٠ ؛ والمسعودي : ٢ / ٤٢ ؛ والأعلام ٧ / ٢٤١ .

(٤) البيت من الوافر وهو لميسون بنت بحدل في خزانة الأدب : ٨ / ٥٠٣ ، ٥٠٤ ؛ والدرر ٤ / ٩٠ ؛ وسر صناعة الإعراب : ١ / ٢٧٣ ؛ وشرح التصريح : ٢ / ٢٤٤ ؛ وشرح شذور الذهب ص ٣١٤ ؛ وشرح شواهد المغني : ٢ / ٦٥٣ ؛ واللسان : ١٣ / ٤٠٨ « مسن » ؛ والمحتسب ١ / ٣٢٦ ؛ ومغني اللبيب : ١ / ٢٦٧ ؛ والمقاصد النحوية : ٤ / ٣٩٧ ؛ وبلا نسبة في الأشباه والنظائر : ٤ / ٢٧٧ ؛ وأوضح المسالك : ٤ / ١٩٢ ؛ والجنى الداني ص ١٥٧ ؛ وخزانة الأدب : ٨ / ٥٢٣ ؛ ورصف المباني : ص ٤٢٣ ؛ وشرح عمدة الحافظ ص ٣٤٤ ؛ وابن يعيش : ٧ / ٢٥ ؛ والصاحبي ص ١١٢ ، ١١٨ ؛ والكتاب : ٣ / ٤٥ ؛ والمقتضب : ٢ / ٢٧ .

(٥) في ب : « المرانفات ».

(٦) ينظر البيت في ديوان أبي الطيب : ٤ / ٢٨٧ .

ألاَ تراهُ قال : يقعان فيه والضميرُ « فيه » للركبـاتِ ، قولـه : « **مصعـداً**[١] » أيْ : صاعداً ، وعلى قياسِ ما ذكرهُ في الصحاحِ[٢] يجبُ أنْ يكونَ هُنَا « مصعِداً منحدراً » بدونِ الواوِ ؛ لأنه قال : فيه لقيتُ فلاناً فازعاً مُفزِعاً أيْ : « صـاعداً » أنا « منحدراً هو » من فرع الجبل : علاهُ ، وأفرعُ منهُ انحـدرَ ، والهمـزةُ للسـلبِ ذكرهُ بدونِ الواوِ ، والعاملُ فيهَا إمَّا فعـلٌ أو شِبهُهُ مـن الصفـاتِ . هـذهِ الحـالِ تُسمَّى الحالُ المتنقلةُ ، وفي بيانِ الانتقالِ ما ذكرهُ ابنُ جني في بيتِ أبي الطيب :

فَلَمَّـا رآنـي مُقْبِـلاً هَزَّ نَفْسَهُ ... إليَّ حُسَـامٌ كُـلُّ صَفْـحٍ لَـهُ حَدُّ[٣]

جعلهُ هو الحسامُ فرفعهُ ، وهو أمدحُ من أنْ ينصبهُ على الحالِ فتقولُ حُساماً؛ لأنَّ الحالَ تكونُ غيرَ لازمةٍ نحوُ قولِك : « جاءني زيدٌ راكباً » ، فيمكنُ أنْ يـتركَ الركوبُ ، فإذَا ماله حسامٌ ، فالرفعُ صارَ كأنَّه في الحقيقـةِ هـو حسـامٌ ، فكـانَ[٤] أمـدح ؛ لأنَّ نفـس الشـيءِ أشـدُّ مصاحبـةً لـهُ مـن حالـهِ ، ثـم أرادَ بشـبهِ الفعـلِ من الصفـاتِ اسـمَ الفـاعل واسـمَ المفعـولِ ، والصفـةَ المشـبهةَ والمصـدرَ ، وهـذه الأشياءُ منزلةٌ منزلةَ[٥] الفعلِ ، فكقولك : « مررتُ برجـلٍ مـاشٍ ضاحكـاً » ،

---

(١) المفصل ص ٦١ .

(٢) ينظر الصحاح : ٢ / ٤٩٧ .

(٣) البيت لأبي الطيب وهو في ديوانه : ٢ / ٣٥٧ .

(٤) في ب : « وكان » .

(٥) في ب : « منزل » ساقط .

وكذلكَ غيره أو معنى فعلٍ ، هذَا على ضروبِ حرفِ الجرِّ نحو : « فيها زيدٌ مقيماً » ، لاستدعائه الفعلَ واسمَ الإشارةِ نحو : « هذَا زيدٌ[١] منطلقاً » ، والاستفهام نحو : مالكَ واقفاً ؟ وعن المصنفِ : سئلتُ بمكةَ حرسهَا الله عن ناصبِ الحالِ في ﴿ وَهَٰذَا بَعْلِي شَيْخًا[٢] ﴾[٣] فقلتُ : ما في حرفِ التنبيهِ أو في اسمِ الإشارةِ من معنى الفعلِ فقيل لي :

أمَا استقرَّ من أصولهم أنَّ العاملَ في الحالِ وذيهَا يجبُ أنْ يكونَ واحداً ؟ فقد اختلفَ ههنَا ففي الحالِ ما ذكرتَ ، وفي ذِيهَا معنى الابتداءِ فقلتُ : تحقيقُ الكلامِ فيه أنَّ التقديرَ : هذا « بعلي » أُنبِّهُ عليهِ شيخاً[٤] أوْ أشيرُ[٥] (فالضميرُ[٦] هو ذُو الحالِ ، والعاملُ فيه وفي الحالِ واحدٌ ، وهو معنى التنبيهِ أو الإشارةِ) ، وقيل : يجوزُ الرفعُ في « شيخي » من خمسةِ أوجهٍ : أحدها : أنْ يجعلَ بدلاً كأنكَ قلتَ: « هذَا بعلي شيخي » ، والثاني : أن يكونَ بدلاً من هذَا[٧] وشيخٌ خبرُ المبتدأِ ، والثالثُ : أنْ يكونَ « بعلي » و « شيخي » خبرينِ عن هذَا .

على[٨] نحو : « هذَا حُلوٌ حامضٌ » كما تقول[٩] هو جامعُ الطعمينِ ، والرابعُ أنْ يكونَ «بعلي» عطفُ بيانٍ عن هذا[١٠]، و«شيخٌ» خبرَ المبتدأِ، والخامسُ: أنْ يكونَ خبرُ مبتدأٍ محذوفٍ، وهو هو (أي: هو شيخٌ، وزيدٌ فيهَا مقيماً فاعلٌ معنويٌّ لا لفظيٌّ، وكذَا الضميرُ في قولهِ تعالى: ﴿فَمَا لَهُمْ عَنِ ٱلتَّذْكِرَةِ مُعْرِضِينَ﴾[١١])[١٢]

---

(١) في ب : « عمرو » .
(٢) المفصل ص ٦٢ .
(٣) من الآية (٧٢) من سورة هود .
(٤) في ب : « شيخا » ساقط .
(٥) في ب : « أشير إليه » .
(٦) في ب ما بين القوسين ساقط .
(٧) في الأصل : « الوجه » والأصح حذفها كما في ب .
(٨) في ب : « على » ساقط .
(٩) في الأصل : « تقول » ساقط والمثبت من ب .
(١٠) في ب : « عن هذا » .
(١١) الآية (٤٩) من سورة المدثر .
(١٢) ما بين القوسين ساقط .

فاعلٌ[١] معنويٌّ ؛ لأنَّ المعنى ما يصنعونَ ، فمعرضينَ حالٌ عن الضميرِ ، والمشارُ إليهِ في ﴿ وَهَٰذَا بَعْلِي شَيْخًا ﴾ مفعولٌ في المعنى ، فظهر[٢] بهذا أنَّ الفاعلَ المعنويَّ، والمفعولَ المعنويَّ في صحةِ التقييدِ بالحالِ كالفاعلِ والمفعولِ لفظاً و[٣] معنىً في صحةِ وقوعِ الحالِ عنهما ، وفي « الحياتِ والعقاربِ[٤] » قولهم : « هذا زيدٌ قائماً » إنْ كانَ المخاطبُ لم يعرفْ زيداً لم يجزْ النصبُ ؛ لأنَّ معناهُ أنَّه زيدٌ مادامَ قائماً ، فإذَا قالَ ذلكَ وهو قاعدٌ لم يكنْ زيداً ، وإنْ كانَ المخاطبُ[٥] يعرفُ زيداً صحتِ المسألةُ ، وليتَ ، ولعلَّ ، وكأنَّ ينصبنها مثل أيضاً في المعنويِّ بـ" ليت " ولعلَّ ، وكأنَّ ؛ لأنها ليستْ بأفعالٍ ، وإنما هي مشبهةٌ بها ، فإذا قُيدَ منصوبُهَا أوْ مرفوعُها بالحالِ كان تقييداً باعتبار معناها الذي أشبهتْ به الفعلَ ، وإنما ينصبنها؛ لأن " ليت " بمعنى أتمنى ، و" لعلَّ " بمعنى أترجَّى ، وكأنَّ بمعنى أُشَبِّهُ ، وهذِه أفعالٌ كمَا ترى ، فإنْ قيلَ كيفَ اعتبرتَ معنى الأفعالِ في هذه الحروفِ من التمني والترجي والتشبيهِ حتى أعملتها عملَ الأفعالِ في الحالِ ، ولم تعتبرْ معنى الأفعالِ في أخواتِهَا كـ" أنّ " و " إنّ " و " لكنّ " معنى التحقيقِ والاستدراكِ / [١٠١/ ب] فلمْ تعملْها في الحالِ .

قلنا : بين النوعينِ فرقٌ ؛ لأنَّ الأولَ يخرجنَ الجملةَ عن حالها الأولى إلى معنىً آخر ، و " إنَّ " و " لكنَّ " لا يغيرانِ معنى الجملةِ ومضمونها .

ألا ترى أنك لو قلتَ : كأنّ زيداً معناه أُشَبِّهُ زيداً يستقيمُ الكلامُ ، وكذلكَ أترجَّى وأتمَّنى .

---

(١) في ب : « فعامل » .

(٢) في الأصل : « فهو » والمثبت من ب .

(٣) في الأصل : « أو » والمثبت من ب .

(٤) هذان كتابان في النحو وهما في شرح المفصل أحدهما كتاب العقارب وهو لعثمان بن الموفق الأذكاني ، أما كتاب الحيات فلم اهتد إليه في كشف الظنون ولا في مقدمة التخمير . ينظر التخمير : ١ / ٥٢ .

(٥) في ب : « المخاطب » مكرر .

وأمَّا لو قلتَ : في أنَّ زيداً بمعنى أُؤَكدُ زيداً فسدَ الكلامُ ؛ لأنَّ معنى التأكيدِ للجملِ لا لزيدٍ وحدهُ ، فعلمَ بهذَا أنَّ بينَ النوعينِ فرقاً ، فإنْ قيلَ : كيفَ إعمالُ هذهِ الحروفِ في الحالِ ؟ قلنا : هو نحوُ قولكَ : ليت ابني فقيراً راجعٌ ، ونحوُ قولِ القائلِ في وصفِ ٱلْقَرْنِ :

كَأَنَّهُ خَارِجاً مِن بَيْنِ صفحتِه سَفُّودُ شَرْبٍ نَسُوهُ عِنْدَ مُفْتَأَدِ[1]

والضميرُ في كأنهُ للقرنِ . السَّفُّود : بالتشديدِ الحديدةِ التي يُشوى بها اللحمُ .

الشَّرْبُ : جمعُ شاربٍ مثلَ صاحبٍ وصَحْبٍ .

تقول : فأدتُ اللحمَ وافتأدتُه إذا شويتهُ ، فإنْ قيل : العاملُ في قولكَ : [ليت ابني فقيراً] راجعٌ في الحالِ معنى الخبرِ لا ليت ، وكلامُنا في عملِ " ليت " قلنا : بينَ الحكمينِ فرقٌ إذا جعلتَ الفاعلَ فيها " ليتَ " ، فقدْ عينتَ ابنكَ ، وإنْ كان فقيراً راجعاً ، وإن جعلتَ الخبرَ عاملاً فقد تمنيتَ ابنَك راجعاً ، وهو فقيرٌ ، وبينَ المعنيينِ فرقٌ ، فيحملُ ما في الكتابِ على المعنى الأولِ ليكونَ العاملُ فيهِ " ليتَ " فالأولُ يعملُ فيها مقدماً ومتأخراً أيْ : الفعلُ وشبههُ يعملانِ عندَ التقديمِ والتأخيرِ للقوةِ ، ونظيرُ العملِ فيها عندَ التأخرِ قوله تعالى[2] : ﴿ خُشَّعًا أَبْصَٰرُهُمْ يَخْرُجُونَ مِنَ ٱلْأَجْدَاثِ ﴾[3] وقوله ﴿ خُشَّعًا ﴾ حالٌ من الخارجينَ فعلٌ للأبصارِ على يخشعنَ أبصارهمْ ، وهي لغةُ منْ يقولُ : « أكلوني

---

(١) البيت من البسيط وهو النابغة الذبياني في ديوانه ص ٣٢ ، وفي الديوان « جَنْبِ » بدل « بين » ، والبيت في : الأشباه والنظائر : ٦ / ٢٤٣ ؛ والخصائص : ٢ / ٢٧٥ ؛ وخزانة الأدب : ٣ / ١٨٥ ، ١٨٧ ؛ ولسان العرب : ٣ / ٣٢٨ « فأد » وتهذيب اللغة : ١٤ / ١٩٦ ؛ وبلا نسبة في رصف المباني ص ٢١١ ، ٢٩٥ ؛ وكتاب العين : ٨ / ٨ .

(٢) في ب : « تعالى » ساقط .

(٣) من الآية (٧) من سورة القمر .

البراغيثُ »[١] ، « **ولا يعملُ فيها**[٢] **الثاني إلاَّ**[٣] **متقدماً** »[٤] يريدُ بالثاني معنى الفعلِ امتنعَ تقديمُ الحالِ على معنى الفعلِ لوجهين :

أَحَدُهُما : أنَّ الفعلَ المحْضَ يضعفُ عملهُ بالتأخرِ . ألا تراهم لم يجوزوا في « ضربتُ زيداً » إلاَّ النصبَ ، وجوزوا في « زيداً ضربتَ » الرفعَ على تقديرِ : « زيدٌ ضربته » قالَ :

فَمَا أَدْرِي[٥] **أَغَيَّرَهُم تَنَاءٍ وَطُولُ الْعَهْدِ أَمْ مَالٌ أَصَابُوا**[٦]

أيْ : أصابوه . ذكرَ هذا الشعرَ في الكشافِ[٧] في تفسيرِ قولهِ تعالى : ﴿ **وَاتَّقُوا يَوْمًا لَا تَجْزِي نَفْسٌ عَنْ نَفْسٍ شَيْئًا** ﴾[٨] والأولى في إيرادِ النظيرِ لضعفِ عملِ الفعلِ عند التأخرِ ما ذكره صاحبُ الكافيةِ[٩] في شرحها في هذا الموضعِ بقولهِ : بدليلِ جوازِ « لَزيدٌ ضَربتُ » ، وامتناعِ « ضربتُ لَزيدٌ » ، فلما ضَعُفَ عملُ الفِعلِ[١٠] بالتأخرِ كانَ معنى الفعلِ في غايةِ الضَّعْفِ عند التأخرِ فيخرمُ لذلكَ العملِ عند التأخرِ .

---

(١) سبق تخريجه ص ٢١٦ .

(٢) في الأصل : « فيها » ساقط والمثبت من ب .

(٣) في الأصل : « إلا » ساقط والمثبت من ب .

(٤) المفصل ص ٦٢ .

(٥) في ب : « أدري » ساقط .

(٦) البيت من الوافر ، وهو للحارث بن كلدة في الكتاب : ١ / ٨٨ ؛ وشرح أبيات سيبويه لابن السيرافي : ١ / ٣٦٥ ؛ ولجرير في المقاصد النحوية : ٤ / ٦٠ وليس في ديوانه وهو بلا نسبة في الرد على النحاة ص ١٢١ ؛ وابن عقيل : ٢ / ١٩٧ ؛ وابن يعيش : ٦ / ٨٩ ؛ والكتاب : ١ / ١٣٠ ؛ والبحر المحيط : ٨ / ٢١٩ ؛ وأمالي ابن الشجري : ١ / ٥ ، ٣٢٦ ، ٢ / ٣٣٤ .

(٧) ينظر الكشاف : ١ / ١٣٥ ، ١٣٦ .

(٨) من الآية (٤٨) من سورة البقرة .

(٩) ينظر شرح الكافية للرضي : ٢ / ٢٩ .

(١٠) في الأصل : « العامل » والمثبت من ب .

والوجهُ الثاني : أنَّ الشيءَ إذا[1] شُبِّهَ بالشيءِ لا يلزمُ أنْ يجريَ مجراهُ في كلِّ حالٍ ألاَ ترى أنَّ مالا ينصرفُ شابهَ الفعلَ ، وأُجريَ مُجراهُ في منعِ الجرِّ مع التنوينِ ، ولم يُجرَ مُجراهُ في منعِ الإضافةِ ولامِ التعريفِ ، بل أضيفَ وعُرفَ باللامِ ، فكذا الحالُ لما شبهتْ بالظروفِ جرتْ مجراهُ في عملِ معنى الفعلِ فيها إذَا تقدمَ معنى الفعلِ عليها .

ولم يجرَ مجراهُ في عملِ معنى الفعلِ فيها متأخراً ؛ لَما قلنَا : من تجاذبِ طرفِ المفعولِ بهِ والمفعولِ فيهِ فيها ، وعندَ أبي الحسنِ : يجوزُ تقديمُ[2] الحالِ على معنى الفعلِ بعد أنْ يتقدمَ ذو الحالِ ، نحو : « زيدٌ قائماً في الدارِ » ، واحتجَّ فيهِ بقولهِ تعالى: ﴿ وَٱلْأَرْضُ جَمِيعًا قَبْضَتُهُۥ يَوْمَ ٱلْقِيَٰمَةِ ﴾[3] و « أمَّا قائماً في الدارِ زيدٌ » فلا يجوزُ بالإجماعِ[4] ، وقدْ[5] منعوا في : مررتُ راكباً بزيدٍ ؛ لأنَّ الحالَ متعلقةٌ بالمجرورِ على وجهِ التبعيةِ ؛ لأنها في الأصلِ صفةٌ لذي الحالِ ، وقدْ امتنعَ تقديمُ / [١٠٢/أ] المجرورِ على الجارِ ، فكذا ما هو متعلقٌ بهِ ، وتبعٌ لهُ إذْ في جوازِ تقديمِ المتعلقِ بالمجرورِ مع امتناعِ تقديمِ ذي الحالِ الذي هو المجرورُ على الجارِ ، رفعٌ لرتبةِ الأدنى على رتبتهِ الأعلى ، وحطٌّ لرتبة الأعلى عن رتبته الأدنى ، وكلا الفسادين منتفٍ ، فإنْ قلت: ما تقولُ في قوله تعالى: ﴿ وَمَآ أَرْسَلْنَٰكَ إِلَّا كَآفَّةً لِّلنَّاسِ ﴾[6] أيْ إلا بشيراً ونذيراً للناسِ كافةً أيْ : جميعاً ، وقد وقعتْ الحالُ عن المجرورِ مقدمةً عليه وهو استدلالُ ابنِ كيسانَ[7] في جوازِ تقديمِ حالِ المجرورِ على الحالِ[8] المجرورِ .

---

(١) في ب : « إذا » مكرر .
(٢) ينظر شرح الرضى على الكافية : ٢ / ٢٤ ؛ وحاشية الصبان : ٢ / ١٨٢ .
(٣) من الآية (٦٧) من سورة الزمر .
(٤) في ب : « بالإجماع » ساقط .
(٥) ينظر الكتاب : ٢ / ١٢٤ ؛ وشرح الرضى على الكافية .
(٦) من الآية (٢٨) من سورة سبأ .
(٧) ينظر البحر المحيط : ٨ / ٥٤٩ .
(٨) في ب : « الحال » ساقط .

قلت : ذلكَ التأويلُ ليسَ بصحيحٍ ، بلْ معنى قوله إلاَّ كافةً للناسِ أيْ : إرسالةً عامةً لهم محيطةً بهم؛ لأنها إذا شملتهم ، فقد كفتهم أنْ يخرجَ منها أحدٌ[١]، وقال الزجاج : « المعنى أرسلناك جامعاً للناسِ في الإنذارِ ، والإبلاغِ ، فجعلهُ حالاً من الكافِ ، وحقُّ التاءِ على هذا أن يكونَ للمبالغةِ كتاءِ الراويةِ ، والعلاَّمةِ، ومَنْ[٢] جعلهُ حالاً من المجرورِ مقدماً عليهِ فقدْ أخطأَ ؛ لأنَّ تقدمَ حالِ المجرورِ عليه في الإحالةِ بمنزلةِ تقدمِ المجرورِ على الجارِ ، وكم ترى ممن يرتكبُ هذا الخطأَ ثم[٣] لا يقتنعُ به حتى ينضمَّ إليه أنْ يُجعلَ اللامُ بمعنى إلى ؛ لأنه لا يستوي له الخطأُ الأولُ إلا بالخطإِ الثاني فلابُد لهُ من ارتكابِ الخطأين »[٤] .

كذا ذكرهُ في الكشافِ في سورةِ سبأ ، وإنما قُيدَ بقوله أنْ تجعلَ الراكبَ حالاً من المجرورِ ؛ لأنَّ في هذهِ الصورةِ التي ذكرها في الكتابِ بقولهِ : « **مررتُ راكباً بزيد** »[٥] يصحُّ أن يكونَ راكباً حالاً من التاءِ التي هي ضميرُ الفاعلِ ، وقد يقعُ المصدر حالاً أي[٦] : تستعملُ صيغةُ المصدرِ موضعَ استعمالِ الحالِ كما تقعُ الصفةُ مصدراً ، كانَ من حقِّ الكلامِ أنْ تقولَ : كما يقعُ الحالُ مصدراً لِمَا أَنَّ سياقَ الفصلِ لذلكَ إلاَّ أنه عَمَّ وأتى بلفظِ الصفةِ ، ليدخلَ تحتها اسمُ الفاعلِ والمفعولِ ، فدخلَ الحالُ ؛ لأنَّ الحالَ أيضاً صفةٌ في الأصلِ ، وقولهُ في قولهم : « **قمْ قائماً** »[٧] متعلقٌ بما يتصلُ به ، وهو قوله: « **كما تقعُ الصفةُ مصدراً** »[٨]،

---

(١) في ب : « أحد منها » .

(٢) في ب : « من » .

(٣) في ب : « حتى » .

(٤) ينظر الكشاف : ٣ / ٥٨٣ ؛ والبحر المحيط : ٨ / ٥٤٩ .

(٥) المفصل ص ٦٢ .

(٦) في ب : « كما أي » .

(٧) المفصل ص ٦٢ .

(٨) المفصل ص ٦٢ .

وقوله : « **وذلكَ قتلتهُ صبراً** »[١] إشارةٌ إلى أولِ الفصلِ ، وهو قولهُ : « **وقد يقعُ المصدر حالاً** »[٢] ، وإنما كانَ هكذا ؛ لأنَّ بينَ الصفةِ والمصدرِ مناسبةً من حيث إنها مشتقةٌ منهُ ، فكانَ بينهما وشائجُ[٣] القربى ؛ ولذا جازَ قيامُ كلٍّ واحدٍ منهما مقامَ الآخرِ .

(الواشجةُ[٤] : الرحمُ المشتبكةُ أي : المختلطةُ من الشبكِ وهو الخلطُ) ، وقيل : « قم قائماً » أي : قياماً ، و « قتلتهُ صبراً » أي : مصبوراً من صبرتهُ إذا حبسْتُه للقتلِ ، وفي الحربِ يقال : للرجلِ إذا شُدَّتْ رجلاهُ ويداه أو[٥] : أمسكهُ رجلٌ حتى يُضربَ عُنُقَهُ[٦] قتل صبراً فمنْ إقامةِ المصدرِ مُقامَ الحالِ قوله تعالى : ﴿ إِنَّكُمْ لَتَأْتُونَ الرِّجَالَ شَهْوَةً مِّن دُونِ النِّسَاءِ ﴾[٧] في أحدِ التأويلين[٨] مشتهين أوْ تابعين الشهوةَ[٩] ، هذا[١٠] الذي ذكرهُ قولُ الأكثرينَ[١١] .

وذهبَ قومٌ إلى أنَّ المصادرَ المستعملةَ بمعنى الحالِ على حذفِ المضافِ ، فإذا قلت: جاءَ زيدٌ مشياً فمعناهُ ماشياً، أو ذا مشيٍ على اختلافِ المذهبين، فمذهبُ المصنفِ هو الأولُ؛ لأنهُ صرحَ بذلكَ في المتنِ بقولهِ «**أيْ مصبوراً**[١٢]»[١٣]

---

(١) المفصل ص ٦٢ .
(٢) المفصل ص ٦٢ .
(٣) وشائج : هي الرحم المشتبكة المتصلة . اللسان : ٢ / ٣٩٩ « وشج » .
(٤) في ب ساقط .
(٥) في الأصل : « أي » والمثبت من ب .
(٦) في ب : « عنقه » ساقط .
(٧) من الآية (٨١) من سورة الأعراف .
(٨) التأويل : هو صرف اللفظ عن المعنى الراجح إلى المعنى المرجوح لدليل يقترن به . التفسير والمفسرون : ١ / ١٨ .
(٩) أراد صحة وقوع المصدر حالاً نظراً لما بين الوصف والمصدر من الوشائج وأهمها أنه أي الوصف مشتق من المصدر .
(١٠) في الأصل : « هو » والمثبت من ب .
(١١) ينظر الكشاف : ٢ / ١٢٥ ؛ والبحر المحيط : ٥ / ١٠٠ ؛ والدر المصون : ٥ / ٣٧٢ .
(١٢) في ب : « مصدوراً » .
(١٣) المفصل ص ٦٢ .

إلى الآخرِ ، ثم اختلفوا في هذهِ المصادرِ بوجهٍ آخر ، فقالَ الأكثرون[١] : إنها سماعيةٌ ، وهو مذهبُ سيبويهِ ، وقالَ المبرد[٢] ومن تابعه : إنها قياسيةٌ ؛ لكن بشريطةِ أنْ يكونَ في الفعلِ دلالةٌ .

وأما ترتيبُ البيتِ بما قبله وما بعدهُ[٣] :

أَلَمْ تَرَنِي / عَاهَدتُ رَبِّي وإنَّني ... لَبَيْنَ رِتَاجٍ قَائِماً ومَقَامِ[٤] [١٠٢/ ب]

عَلَى حَلْفَةٍ لا أَشْتِمُ الدَّهْرَ مُسْلِماً ... ولا خَارِجاً مِنْ فِيَّ زُوْرُ كَلامِ

أَطَعْتُكَ يَا إِبْلِيسُ سَبْعِينَ حِجَّةً ... فلما انقضَى عُمْرِي وتمَّ تَمَامي

رَجَعْتُ إِلي نَفْسِي وَأَيْقَنْتُ أَنَّني ... مُلاَقٍ لأَيَّامِ المُنُونِ حِمَامِي[٥]

وهذا البيتُ للفرزدقِ كانَ حلفَ لا يقولُ الشعرَ ، وأقبلَ على قراءةِ القرآنِ .

الرِّتَاجُ: البابُ يريدُ به بابَ الكعبةَ . والمقامُ مقامُ إبراهيمَ - عليه السلام -.

والشاهدُ في البيتِ أنهُ جعلَ « خارجاً » وهو[٦] اسمُ الفاعلِ في موضعِ خروجاً

---

(١) ينظر الكتاب : ٤ / ٣١ ؛ والخصائص : ١ / ١٣٣ ؛ وشرح الشافية : ١ / ١٦٣ ؛ والهمع : ٢ / ١٦٧ ؛ والارتشاف : ١ / ٢٢٢ .

(٢) ينظر المقتضب : ٢ / ١٢٤ فما بعدها ، والارتشاف : ١ / ٢٢٢ ؛ والمخصص : ١٤ / ١٥٣؛ وشرح الرضى على الكافية : ١ / ١٥٣ ، ١٥٧ .

(٣) في الأصل : « قبله » والمثبت من ب .

(٤) البيت من الطويل وهو للفرزدق في ديوانه : ٢ / ٢١٢ ؛ ورواية الديوان « قائمٌ » بدل « قائماً » وبلا نسبة في اللسان : ٢ / ٢٧٩ « رتج » وتهذيب اللغة : ١١ / ٤ .

والبيت الثاني أيضاً في ديوان الفرزدق : ٢ / ٢١٢ ، ورواية الديوان « قسم » بدل « حِلْفة » وانظر الكتاب لسيبويه : ١ / ٣٤٦ ؛ وشرح أبياته للسيرافي : ١ / ١٦٩ ؛ والمقتضب : ٣ / ٢٦٩ ، ٤ / ٣١٣ ؛ والمحتسب : ١ / ٧٥ ؛ والخزانة : ١ / ٢٢٣ ، ٤ / ٤٦٣ ، ٤٦٤ ، ٤٦٥ .

(٥) هذان البيتان للفرزدق وهما في ديوانه ٢ / ٢١٣ مع اختلاف في بعض الكلمات ورواية الديوان « سبعين » بدل « تسعين » ، و « انتهى شببي » بدل « انقضى عمري » ، و « فررت إلى ربي » بدل « رجعت إلى نفسي » .

(٦) في ب : « وهم » .

الذيْ هو المصدرُ ، وذلكَ أنَّ قولهُ : لا « أشتمُ » جوابُ القسمِ وهو « عاهدتُ ربي » ، والتقديرُ : « ألم ترني عاهدتُ ربي على أني أحلفُ لا أشتمُ ، ولا يخرجُ من " فيَّ " كلامٌ قبيحٌ ، والدليلُ على أنَّ التقديرَ ولا يخرجُ خروجاً أنَّ قولهُ ، و « لا خارجاً » معطوفٌ على قولهِ « لا أشتمُ » وهو الذي حلفَ عليه وهو جملةٌ ، فيلزمُ أنْ يكونَ المعطوفُ على تلكَ الجملةِ جملةً أيضاً ، ولن تكونَ جملةٌ إلاَّ بتقديرِ ولا يخرجُ ، فلزمَ أنْ تقدرَ ، و « لا يخرجُ خروجاً » ، ثم وَضَعَ خارجاً موضعَ « خروجاً » هذا قولُ سيبويهِ[1] فعلمَ بهذا أنَّ انتصابَ خارجاً على المصدرِ ؛ لأنه لا محملَ[2] لهُ سوى[3] هذا ولا يقالُ : إنه حالٌ ؛ لأنَّا نقولُ : إنَّ غرضَ الفرزدقِ أنْ يبينَ أنهُ عاهدَ على ما ذكرهُ من نفيِ الشتمِ ، ونفيِ قولِ الزورِ ، وهذا مما يستقيمُ على قولِ سيبويه[4] ؛ لأنَّ « لا أشتمُ » على قولهِ جوابُ القسمِ «ولا يخرجُ» معطوفٌ على ذلكَ .

وأما على قولِ من يقولُ[5] بأنه حالٌ[6] لا يظهرُ هذا الغرَضُ ؟ لأنه حينئذٍ كأنه قالَ : عاهدتُ ربي في هذا الموضعِ في حالِ كوني الآنَ غيرُ شاتم ، « ولا قائلاً زوراً » أيْ : بعد ذلكَ لا أتركُ الشتمَ ، ولا قولُ الزورِ ، وهو غيرُ مستقيمٍ .

وقال سيبويه[7] : إن قولنا : « ولا يخرجُ خروجاً » معنى صالحٍ ، فيحمَلُ عليه ، فإنْ قيلَ : كما إنَّ ذلكَ معنى صالحٍ ، فكذا قوله : « ولا يكونُ خارجاً » صالحٌ أيضاً ، فَلِمَ عينَ الأولُ دونَ الثاني ؟ قلنا : لأنَّ الأولَ أبلغُ (لأنهُ[8] مؤكدٌ

---

(١) ينظر الكتاب : ١ / ٣٤٦ .

(٢) في الأصل : « يحمل عليه » والمثبت من ب .

(٣) في الأصل : « يسوى » والمثبت من ب .

(٤) الكتاب لسيبويه : ١ / ٣٤٦ .

(٥) في ب : « سيبويه » .

(٦) ينظر المقتضب : ٤ / ٣١٣ ؛ والمحتسب : ١ / ٥٧ ؛ والتخمير : ١ / ٤٢٨ ، ٤٢٩ ؛ والكامل : ١ / ١٥٦ ؛ ومغني اللبيب : ٢ / ٤٠٥ فما بعدها .

(٧) ينظر الكتاب : ١ / ٣٤٦ .

(٨) في ب ساقط .

بالمصدرِ فإنْ قيلَ ما ذكرناه أقلُّ تعبيراً ، فكانَ أولىَ قلنا : ما ذكرناه أوفقُ وأولىَ) لأساليب كلامِ العربِ ، لأنه يقالُ : « لا أشتمُ ولا أضـربُ » ، ولا يقـالُ : « لا أشتمُ ولا أكونُ ضارباً » .

قولـه : « **ركضـاً** »[١] أيْ : راكضـاً مـن ركـض دابتـهُ [٢] حـركَ[٣] رجليـه ليستحثها جُعلتْ هذه المصادرُ أحوالاً ؛ لأنها جاءتْ بعد الجمـلِ والمنصـوبُ بعـد الجملِ الفعليةِ أليقُ بالحالِ من المصدرِ ؛ لأنَّ الحالَ متعلقـةٌ بـالفعلِ مـن حيـثُ هـو مركبٌ ، والمصدرُ متعلقٌ بـه مـن حيـثُ[٤] إنـه مفـردٌ ، فـإنْ قيـلَ : مـا تقـولُ في « ضربتُ زيداً ضرباً » قلنا : قضيةُ القياسِ أن يكونَ ضرباً فيما أوردتَ حالاً لكن كونه مصدراً لكونه من نفسِ فـائدةِ الفعـلِ ، والحـالُ أبـداً زائـدةٌ[٥] في الفـائدةِ ، والدليلُ القطعيُّ على ما ذكرتُ أنكَ لو قلتَ : كلمته وأنا أُشافِهُهُ جازَ وحسنَ ، ولو قلتَ : ضربتُ عمراً وأنا أضربه ليسَ بشيءٍ ، وأخذتُ منه سمعاً أيْ : سـامعاً أو مسموعاً ، « **وأنكر أتانا رُجْلَةً** »[٦] وذلـكَ لأنَّ[٧] الأصـلَ في الحـالِ أن يكـونَ صفةً، فإذا جاء غيرها قائماً[٨] جاءَ مؤولاً بالصفةِ إذِ الصفـةُ هـي الحـالُ ، والحـالُ هي الصفةُ، وأنكرَ سيبويه[٩] « أتاناً رُجلةً وسـرعة » ؛ لأنَّ عنـده ذلـكَ مخصـوصٌ بالسماعِ ، ولم يسمعْ هذا ، وأجازَ المبردُ[١٠] في كلِّ ما دلَّ عليـه الفعـلُ ، ومعنـى

---

(١) المفصل ص ٦٢ .

(٢) يستقيم المعنى دون إضافة كلمة أوحرف .

(٣) في ب : « حرك » ساقط .

(٤) في ب : « حدث » ساقط .

(٥) في الأصل : « زيادة » والمثبت من ب .

(٦) المفصل ص ٦٢ .

(٧) في الأصل : « أن » والمثبت من ب .

(٨) في الأصل : « قائماً » والأصح حذفها كما في ب .

(٩) ينظر الكتاب : ١٠ / ٣٧٠ .

(١٠) ينظر المقتضب : ٣ / ٢٣٤ ، ٢٦٩ ، ٤ / ٣١٢ ؛ وينظر الهمع : ١ / ٢٣٨ ؛ والخضري : ١ / ٢١٥ .

دلالةِ الفعلِ عليهِ أنْ يكونَ في المعنى من تقسيماتِ الفعلِ كالمشيِ ، والركضِ ، والعدوِ بالنسبةِ إلى المجيءِ ، فيُجيزُ جاءَ زيدٌ مشياً وركوباً ، ونحوهُما ؛ لأنهما في المعنى من أقسامِ المجيءِ ، ولا يجيزُ : جاءَ زيدٌ أكلاً وشرباً ، وما أشبههما / ؛ [١٠٣/أ] لأنهما ليسَ من أقسامِ المجيءِ في المعنى .

وقوله « أتانا » عام يدلُّ على كلِّ نوعٍ من أنواعهِ ، و « الرجلةُ » و « السرعةُ » نوعانِ منه ، فلذا جازَ أنْ ينتصبا عند المبردِ وعندَ سيبويه[1] : أنَّ « الرجلةُ » و « السرعةُ » ليسا بمصدرينِ ، وإنما كانتا اسمينِ بمعنى المصدرِ .

والاسمُ يدلُّ على الثباتِ . والحالُ يدلُ على التحولِ والتنقلِ ؛ ولذلكَ لا يقالُ : جاءني[2] زيدٌ طويلاً ، والمصدرُ مِمَّا يدلُ عليه[3] التحولُ ؛ لأنه لا يخلو عن الدلالةِ على الفعلِ ، ومن شأنِ الفعلِ وصفته السكونُ بعد الحركةِ ، أو الحركةُ بعد السكونِ ، والاسمُ غيرُ الصفةِ ، والمصدرُ بمنزلتهما ، أيْ : بمنزلةِ الصفةِ ، والمصدرُ في صحةِ وقوعهِ حالاً ، وذلكَ تنبيهٌ منهُ على : أنَّ العمدةَ في البابِ هي كونُ الحالِ دالةً على هيئةٍ ، فلا ينظرُ إلى قولِ كثيرٍ من الناسِ أنها مشتقةٌ[4] ؛ ولذلكَ جازتْ نظائرُ هذا الفصلِ ، أو تقولُ : الأصلُ في الحالِ أنْ تكونَ صفةً ، وإنما جيءَ بغيرِ الصفةِ حالاً للافتنانِ في الكلامِ ، وقيلَ : إنما جازَ أنْ يكونَ غيرُ الصفةِ حالاً[5] ؛ لأنَّ[6] الحالَ في الأصلِ خبرُ المبتدأِ ، والخبرُ يجوزُ أنْ يكونَ صفةً ومصدراً وغيرَهما[7] ، فكذا الحالُ ، والبُسْرُ والرطبُ مُؤلانِ بالمدركِ وغيرِ المدركِ ، أي وبالنضيجِ وغيرِ النضيجِ ، وقوله : « **هذا بُسراً** »[8] التقدير : هذا إذا

---

(١) ينظر ما سبق آنفاً من التخريجات .

(٢) في ب : « جاء » .

(٣) في الأصل : « عليه » والمثبت من ب .

(٤) ينظر شرح الكافية الشافية : ٢ / ٧٢٧ ؛ وأوضح المسالك : ٢ / ٢٩٧ ؛ وشرح الألفية للمرادي: ٢ / ١٣٣ ؛ وشرح التسهيل : ٢ / ٣٢٢ .

(٥) المفصل ص ٦٣ .

(٦) في ب : « أن » .

(٧) في ب : « وغيرها » .

(٨) المفصل ص ٦٣ .

كان بسراً أطيبُ منه إذا كانَ رُطَباً، وكذا ضربي زيداً قائماً، وكانَ هذهِ تامةً، وقالَ المصنفُ : ذوْ الحالِ في « هذا بُسراً » صفةَ المبهمِ وهو التمرُ ، وتقديرهُ : هذا التمرُ بُسْراً ، فالعاملُ[1] فيه الإشارةُ أوْ التنبيهُ ، وقيلَ : هو كانَ المقدرةُ المتعلقةُ بالظرفِ معنى قوله « **هذا بُسراً أطيبُ منه رُطباً** »[2] تفضيلُ هذه التمرةِ في حالِ كونها بُسراً عليها في حالِ كونها رُطَباً ، « **وجاءَ البرُّ قفيزين وصاعين** »[3] أيْ : مكيلاً ومحسوباً[4] أيْ[5] موزوناً ، « **وكلمتهُ فاهُ إلى فيّ** »[6] أيْ : شفاهاً أوْ ضاماً فاهُ إلى فيَّ ، وأقيمَ فاهُ مقامه كما قيلَ : جندلاً[7] وترباً معناه إهلاكاً فإنَّ أصلهُ رميتُ رمياً بتربٍ، ثم ترباً، ثم إنَّ هذهِ الحالَ ليستْ هي " فاهُ " وحدهُ . بل هو " فاهُ " مع قولكَ إلى " فيَّ " وكذا قوله : « يداً[8] بيد » معناهُ نقداً فمجموعه قامَ مقامَ الحالِ ، والدليلُ عليه عدمُ إفادةِ المعنى بدون التمامِ، وتقديره: بايعته ملصقاً ما في يدِ كلِّ واحدٍ منا بيد صاحبه ، أو ماداً كلُّ واحدٍ منا بيده إلى يد صاحبه قابضاً ومسلِّماً « شاةً ودرهماً »[9] أيْ[10]: بعتُ الشاةَ دافعاً شاةً وقابضاً درهماً ، وكذلكَ « **باباً باباً** »[11] أيْ : بينتُ له حسابهُ مرتباً باباً منهُ بعدَ بابٍ ، أو مُبَوَّباً ، ومن هذا الفصلِ بيتُ أبي الطيبِ[12] :

بَـدَتْ قَمَـراً وَمَالَـتْ خُوْطَ بَـانٍ وَفَاحَـتْ عَنْبـراً وَرَنَـتْ غَـزَالاً[13]

---

(١) في ب : « والعامل » .
(٢) المفصل ص ٦٣ .
(٣) المفصل ص ٦٣ .
(٤) في ب : « محسوباً » .
(٥) في الأصل : « أو » والمثبت من ب .
(٦) المفصل ص ٦٣ .
(٧) في ب : « في جندل » .
(٨) في ب : « يداً مع قولك » .
(٩) في ب : « ودرهماً » ساقط .
(١٠) المفصل ص ٦٣ ، وهذا قول نحوي انظره في الكتاب : ١ / ١٩٥ ، ١٩٦ ؛ والكامل : ١ / ٢٨٤ ؛ وشرح عمدة الحافظ ص ٤٥٧ ، ٤٥٨ ؛ والهمع : ٤ / ١٠ .
(١١) المفصل ص ٦٣ .
(١٢) المفصل ص ٦٣ .
(١٣) ينظر البيت في ديوانه : ٢ / ١٤٣ .

والتقديرُ(١): بايعتهُ مُقَابضاً ، وبعتُ الشاةَ مَسَعَّراً كلَّ شاةٍ بدرهمٍ ، وبينتُ لـه حسابهُ مفصلاً باعتبار أبوابه(٢) ؛ لأنَّ العربَ تكررُ الشـيءَ مرتـين ، فيستوعبُ(٣) جميعَ جنسه ، فإذا قلتَ : جاءوا ثلاثةً ثلاثةً معناه : جـاءوا(٤) مُفَصَّلِين علـى هـذا العددِ ، فكذا هُنَا أنَّ المرادَ بينتُ لـه حسـابهُ مفصـلاً باعتبـارِ أبوابـه، وإذا قلـتَ : بينتُ له الكتابَ كلمةً كلمةً أيْ(٥) : فمعناه بينته له مفصلاً باعتبـارِ كلماتـهِ فلمـا أفاد المكررُ هذهِ الهيئةَ المخصوصةُ صحَّ أن يقعَ حـالاً ، وحقهـا أنْ تكـونَ نكـرةً ، و « ذو »(٦) الحالِ معرفةً ، وإنما وجبَ تنكيرُ الحالِ لما ذكرنـا أنَّ الحـالَ كـالتمييزِ في رفعِ الإبهامِ ؛ لأنَّ مجيءَ زيدٍ في قولكَ جاءَ زيدٌ يحتملُ أنْ يكونَ علـى ضـروبٍ شتى ، فبقولكَ « راكباً » يزولُ الإبهامُ كما يزولُ / الإبهامُ الواقعُ في امتلأَ الإنـاءُ [١٠٣/ب] بقولكَ(٧) « عسلاً » ، فلما شابهتْ هذهِ التمييزَ ، والتمييز نكرةٌ ، فكـذا الحـالُ ، ولأنَّ الحالَ كالخبرِ ، وصحةِ الإخبارِ بكونها نكراتٍ في الأصلِ ، ولـذَا قـالوا في : زيدٌ المنطلقُ « بأنه »(٨) ليس بخبرٍ على الحقيقةِ ، وإنما الخبرُ مقـدرٌ ، وهـو قولـكَ : زيدٌ محكومٌ عليه بالمنطلقِ ، وإنما كانَ حقُّ ذي الحالِ أنْ يكـونَ معرفـةً ؛ لأنـه لـو وقعَ نكرةً والحالُ نكرةً لمـا ذكرنـا يُجْعَلُ صفـةً لا حـالاً ؛ لأنَّ في جعلـهِ(٩) حـالاً مخالفةً في الإعرابِ ، و « ذيها » وفي جعله صفةً موافقةً فيه ، ومعلومٌ أنَّ في إثباتِ الموافقةِ والهربِ عنِ المخالفةِ دخولاً في حَدِّ المناسبةِ ، ولذا جـازَ تنكيرُ ذي الحـالِ

---

(١) في الأصل : « والتحقيق » والمثبت من ب .

(٢) في ب : « أنواعه » .

(٣) في ب : « فيوجب » .

(٤) في ب : « جاءوا » ساقط .

(٥) في الأصل : « أي » ساقط والمثبت من ب .

(٦) في الأصل : « وذا » والمثبت من ب .

(٧) في الأصل : « يقول » والمثبت من ب .

(٨) في الأصل : « إنه » .

(٩) في ب : « في جعله له » .

عند تقدمِ الحالِ عليهِ؛ لامتناعِ طريقِ الوصفِ بامتناعِ تقدمِ الصفةِ على الموصوفِ، وجازَ تنكيرهُ ، عند تأخرِ الحالِ عنه لكن معَ توسطِ الواوِ بينهما نحو « جاءني رجلٌ وعلى كتفهِ سيفٌ » ؛ لامتناعِ عطفِ الصفةِ على موصوفها ، فلذلك[1] اختلفَ صفتاهما من حيثُ التعريفُ والتنكيرُ أيْ : اشترطَ تعريفَ ذي الحالِ وتنكيرَ الحالِ ؛ لأنهما لو اتفقا تعريفاً وتنكيراً اشتبها بالصفةِ والموصوفِ ، فإنْ قيلَ : إنْ كانا يشبهان لهما حالةَ النصبِ فلا يُشبهان حالةَ الرفعِ والجرِّ باختلافِ الإعرابِ ؛ لأنَّ الصفةَ والموصوف لا يختلفان إعراباً قُلنا : الجوابُ فيه من أوجهٍ : أحدها : أنَّ العلةَ إذْ بينتْ في موضعٍ استمرَ الحكمُ في الكلِّ في بابه طرداً له لما عُرِفَ في بابِ « يعدُ وأكْرِمَ » ، والثاني : أنَّ الإعرابَ ليسَ يتفقُ في جميعِ المواقعِ فمن الأسماءِ مالا يظهرُ الإعرابُ فيه ، والثالثُ : أنهما إذا توافقا تعريفاً وتنكيراً ، فجعلهما صفةً وموصوفاً أولى من جعلهما حالاً ، « وذا » حالٍ ، وقد ذكرنا بيانَ الأولويةِ وهو الدخولُ في المناسبةِ ، وإظهارِ استحكامِ الاتحادِ بالموافقةِ[2] بينهما في جميعِ الأحوالِ .

قوله :

* أرسلَهَا العِرَاكَ[3] *[4]

---

(١) في ب : « قلنا » .

(٢) في ب : « بالمواقع » .

(٣) المفصل ص ٦٣ .

(٤) هذه قطعة من بيت من الوافر ، ونصه :

فَأَرْسَلَهَا العِرَاكَ وَلَمْ يَذُدْهَا وَلَمْ يُشْفِقْ على نغصِ الدِّخَالِ

وهو للبيد في ديوانه ص ٨٦ ، والكتاب : ١ / ٣٧٢ ؛ وشرح أبيات سيبويه ١ / ٢٠ ؛ والمفصل : ٢ / ٦٢ ؛ وشرح ابن عقيل ص ٣٢٤ ؛ وشرح التصريح : ١ / ٣٧٣ ؛ وخزانة الأدب : ٣ / ١٩٢ ؛ واللسان : ٧ / ٩٩ " نغص " ١٠ / ٤٦٥ " عرك " و ١١ / ٢٤٣ " دخل " ؛ والمقاصد النحوية : ٣/ ٢١٩ ؛ وبلا نسبة في المقتضب : ٣/ ٢٣٧ ؛ والإنصاف : ٢ / ٨٢٢ ؛ وجواهر الأدب ص ٣١٨ ؛ واللسان : ١٠/ ٤٩٤ " ملك " ؛ والأشباه والنظائر : ٦/ ٨٥ .

بالنصبِ أيْ : معتركةً ، فالإرسالُ يجيءُ بمعنى النعتِ ، وبمعنى التخليةِ أيضاً ، وهو المرادُ هنا أيْ : خَلَّى بينَ هذهِ الإبلِ وبينَ شربها ، ولم يمنعها ذلك ، و « العراكُ » مصدرٌ معرفٌ باللامِ وقعَ موقعَ الحالِ في الظاهرِ غيرَ أنه واقعٌ موقعَ[1] مالا تعريفَ فيه[2] ، وهو فعلهُ ، والتقدير : أرسلها تعتركُ العراكَ على طريقةِ قولهِ تعالى ﴿ وَٱللَّهُ أَنۢبَتَكُم مِّنَ ٱلْأَرْضِ نَبَاتًا ﴾[3] والاعتراكُ قريبٌ من العراكِ فيقالُ : عاركَ بعضها بعضاً أيْ : زاحمَ ، واعتركوا أيْ : ازدحموا في المعتركِ ، وهو موضعُ الحربِ ، ويقالُ : أوردَ إبلهُ العراكَ إذا أوردها جميعاً الماءَ ، فهذهِ المصادرُ التي ذكرها في الكتابِ[4] ليستْ بأحوالٍ ، وإنما الأحوالُ أفعالها التي عملتْ فيها ، وهي تعتركُ " تَجِدُ " إلى آخره .

هذا مذهبُ[5] أبي عليٍّ الفارسي ، ومذهب سيبويه[6] وهو اختيارُ المصنفِ[7] أنها مصادرُ معرفةٍ في الظاهرِ لكن وُضعتْ موضعَ الأسماءِ النكراتِ ، وليسَ ببعيدٍ أن يكونَ لفظُ الشيءِ معرفةً ومعناه نكرةً ، كما في قولهم : « مررتُ برجلٍ مثلكَ » ، وقوله :

(١) في ب : « موقع » ساقط .

(٢) في ب : « له » .

(٣) الآية (٦) من سورة نوح .

(٤) ينظر المفصل ص ٦٣ .

(٥) ينظر الإيضاح لأبي علي الفارسي ص ٢٢١ .

(٦) ينظر الكتاب : ١ / ٣٧٢ فما بعدها .

(٧) ينظر المفصل ص ٦٣ .

* فَمِثْلَكِ حُبْلَى قَدْ طَرَقْتُ *[1]

وكذلكَ في الإضافةِ (اللفظيةِ[2] في قولهِ تعالى : ﴿ هَدْيًا بَالِغَ) الْكَعْبَةِ ﴾[3] وقوله تعالى[4] : ﴿ عَارِضٌ مُّمْطِرُنَا ﴾[5] ولكَ أن تقولَ هذهِ الأشياءُ معرفة باعتبارِ الذهنِ نكرةً باعتبارِ الوجودِ ، كما في أسامةَ (معرفةً[6] باعتبارِ الذهن نكرةً) باعتبارِ الوجودِ حتى ظهرَ أثرُ كونها معرفةً في عدمِ الصرفِ ، وأثرُ كونها نكرةً في الجنسِ ، وقوله : " وَحْدَهُ " من وَحَدَ يَحِدُ وحداً نحو وعد يعد وعداً وعدة .

قوله : « **مررت به وَحْدَه** »[7] أيْ : مررتُ به يَحِدُ وَحْدَه ، فكانَ يَحِدُ[8] في موضعِ الحالِ ، فإنْ قيلَ : لا تقولُ جاءني زيدٌ يسرعُ إسراعةً ، بل نقولُ يسرعُ إسراعاً ، فما لهذه الحال[9] ملتصقةً بمصدرٍ « يَحِدُ » ؟ قلنا : الأصل مررتُ به

---

(١) البيت من الطويل وهو لامرىء القيس ، ديوانه ص ١٢ ، وهذا صدر البيت وتمامه :

* فَأَلْهيتُهَا عَنْ ذي تَمَائِمَ مُغْيَلِ *

وينظر البيت في : الكتاب : ٢ / ١٦٣ ؛ والجنى الداني ص ٧٥ ؛ وجواهر الأدب ص ٦٣ ؛ وشرح أبيات سيبويه : ١ / ٤٥٠ ؛ وخزانة الأدب : ١ / ٣٣٤ ؛ والدرر : ٤ / ١٩٣ ؛ وشرح شواهد المغني : ١ / ٤٠٢ ، ٤٦٣ ؛ واللسان : ٨ / ١٢٦ ، ١٢٧ « رضع » و ١١ / ٥١١ « غيل » والمقاصد النحوية : ٣ / ٣٣٦ ؛ وبلا نسبة في أوضح المسالك : ٣ / ٧٣ ؛ ورصف المباني ص ٣٨٧ ؛ وشرح ابن عقيل ص ٣٧٢ ؛ ومغني اللبيب : ١ / ١٣٦ ، ١٦١ ؛ وهمع الهوامع : ٢ / ٣٦ .

(٢) في ب ساقط .

(٣) من الآية (٩٥) من سورة المائدة .

(٤) في الأصل : « تعالى » ساقط والمثبت من ب .

(٥) من الآية (٢٥) من سورة الأحقاف .

(٦) في ب ساقط .

(٧) المفصل ص ٦٣ .

(٨) في ب : « فكان يحد » ساقط .

(٩) في الأصل : « الهاد » والمثبت من ب .

« يَجِدُ وَجَداً » ، فلما أضمروا الفعلَ عنوا(١) أنْ يكونَ في المصدرِ الذي هو كالنائبِ / عنه للمرورِ به بخلافِ ما إذا أظهرتَ الفعلَ إذ المصدرُ ليسَ كالنائبِ [١٠٤/أ] عن الفعلِ حينئذٍ ؛ لأنَّ الحالَ في مررتُ به يجِد وَحْدًا هي يَجِد لا وحداً فلا حاجة بنا إلى أنْ يكونَ في المصدرِ ذكرٌ(٢) لذي الحالِ ، وقريبٌ من هذا قوله تعالى : ﴿ كِتَٰبَ ٱللَّهِ عَلَيۡكُمۡۚ ﴾(٣) فالأصلُ كتبَ اللهُ كتاباً ، ثم لما حُذفَ الفعلُ أضيفَ المصدرُ إلى اسمِ اللهِ الذي كانَ فاعلَ الفعلِ ، ونظيرُ ما نحنُ فيه قولهم : « رجعَ عَوْدُه على بَدْئِه »(٤) أيْ : رجعَ يَعُودُ عَوْداً على بَدْئِهِ ، ثم(٥) حُذِفَ الفعلُ ، وجُعلَ المصدرُ دليلاً عليه ، وأضيفَ إلى ضميرِ ذي الحالِ ، ومثلهُ « جاءوا قَضَّهُمْ بقَضِيضِهِمْ »(٦) ، وقد استقصى المصنفُ تفسيرَ هذا في المستقصى(٧) ، فقال : « القضُّ الكسرُ والحَطْمُ ، فجعلَ عبارةً عن الإلحاقِ بسرعةٍ ، والقضيضُ بمعنى المقضوضِ ، ومعنى الكلامِ أنهم جاءوا مستجمعينَ مُنقضاً آخرُهُم على أولِهم ، فجعل أولَهم قاضّاً ؛ لأنه يستلحقُ آخرَهُمْ بسرعةٍ كأنه يَحْطِمُه على نفسهِ وجعلَ آخرَهُمْ مَقْضُوضاً ؛ لأنه يُحْطَمُ ، ويُلحقُ بسرعةٍ ، وهذا من بابِ طلبتَهُ جَهْدَكَ جاهداً ، ورجعَ عَوْدَه على بَدْئِهِ ، والتقديرُ : جاءوا يقضونَ قضّاً بقضيضِهِمْ أيْ : مع قَضِيضِهِمْ » ثم أُضمِرَ الفعلُ والتصقَ(٨) ضميرُ « ذو » الحالِ بالمصدرِ ، فصارَ

---

(١) في الأصل : « احتوى » والمثبت من ب .

(٢) في الأصل : « ذكراً » والمثبت من ب .

(٣) من الآية (٢٤) من سورة النساء .

(٤) ينظر هذا القول في الكتاب : ١ / ٣٩١ ، ٣٩٥ ؛ والمسائل المنثورة ص ٣٥ ؛ وأمالي ابن الشجري : ١ / ٢٣٥ ، ٣ / ٢٠ ؛ وشرح التسهيل : ٢ / ٣٢٦ .

(٥) في ب : « ثم لما » .

(٦) ينظر شرح عمدة الحافظ وعدة اللافظ ص ٥٥٦ ؛ والتخمير : ١ / ٤٣٣ .

(٧) ينظر المستقصى : ٢ / ٤٧ رقم المثل : ١٧٨ .

(٨) في الأصل : « والتصاق » والمثبت من ب .

إلى قولكَ جاءوا قَضهم بقضيضِهِم ، وقيلَ : القَضُّ الكاسرُ ، والقضيضُ المكسورُ وفي الزحمةِ كاسرٌ ومكسورٌ ، وعن ابن[١] الأعرابي « القضُّ الحصى الكبارُ ، والقضيضُ الحصى الصغارُ أي : جاءوا بالكبير والصغير »[٢] ، وعن الميداني أيْ : جاءوا « وُحداناً وَزَرَافاتٍ »[٣] أيْ : جماعاتٍ « **جَهْدَكَ وطاقَتَكَ** »[٤] أيْ : فعلته بجهدِ جهدِكَ بمنزلةِ يجهدكَ[٥] اجتهادكَ ، وتطيقُ طاقتكَ أُضمِرَ الفعلانِ ، وجُعِلَ المصدرانِ دليلين عليهما ، وعلى هذه النيابةِ[٦] قيامُ ألهو مقامَ لهواً[٧] في قوله :

* **وَقَالُوا مَا تَشَاءُ (فَقُلْتُ[٨] أَلْهُو[٩]** *

---

(١) في ب : « ابن » ساقط .

(٢) ينظر اللسان : ٧ / ٢٢٢ « قضض » .

(٣) ينظر مجمع الأمثال للميداني : ١ / ١٦١ رقم المثل : ٨٤١ .

(٤) المفصل ص ٦٣ .

(٥) في ب : « يجهد » .

(٦) في ب : « هذا البيان » .

(٧) في الأصل : « لهو » والمثبت من ب .

(٨) في ب ساقط .

(٩) هذا صدر بيت وعجزه :

* **إِلَى الإِصْبَاحِ آثِرِ ذِيْ أَثِيْرِ** *

والبيت لعروة بن الورد في ديوانه ص ٣٢ ؛ والدرر : ١ / ٧٥ ؛ واللسان : ٤ / ٩ « أثر » ؛ وبلا نسبة في تذكرة النحاة ص ٥٣٦ ؛ والخصائص : ٢ / ٤٣٣ ؛ وابن يعيش : ٢ / ٩٥ ؛ والمحتسب : ٢ / ٣٢ ؛ والهمع : ١ / ٦ .

لمجردٍ بها وإنما فُصّلَ هذا عن الأولِ بهذا اللفظِ ؛ لأنَّ المذكورَ فيما قبلَهُ مصادرَ وهذا ليسَ بمصدرٍ « الجماءَ الغفيرَ[1] »[2] من الجمومِ ، وهو الاجتماعُ والكثرةُ ، ومن الغفرِ ، وهو[3] التغطيةُ فوضعتْ هاتان[4] الكلمتان موضعَ الشمولِ، والإحاطةِ ، وعن المازني لم يستعملْ العربُ « الجماءَ » إلاَّ موصوفاً ، وقيلَ : وصف الجماعة (بالغفيرِ[5] لوصفها بالسوادِ ، لأنَّ من لوازمِ اجتماعِ الكثيرِ مزدحماً حصولَ التغطي) والتسترِ ، وفي ذلك خلافٌ .

الكشفُ : الظهورُ ، والانكشافُ ، والغفيرُ ههنا بمعنى المغفورِ أيْ : المستورُ، فلذلكَ لم يؤنثْ يُقالُ : « جاءوا جماً غفيراً » و « الجماءَ الغفير » أيْ : جاءوا بجماعتهم الشريفِ والوضيعِ ، ولم يتخلفْ[6] منهم أحدٌ ، والأصلُ جاءوا مجتمعين اجتماعَ الجماءِ الغفيرِ ، ثم جاءوا الجماءَ الغفيرَ ، واشتقاقُ[7] الجمةِ وهي الشعرُ المجتمعُ على الرأسِ مَثَّلَ كثرةَ الناسِ بالشَّعَرِ .

والغفيرُ أيْ : الكثيرُ منْ غفرهُ سترهُ .

قوله[8] :

* لِعَزَّةَ مُوْحِشاً[9][10] *

---

(١) المفصل ص ٦٣ .

(٢) ينظر هذا القول في الكتاب : ١ / ٣٧٥ ، ٢ / ٩١ ، ١٠٧ ؛ والأصول : ٢ / ٣١٢ ؛ المسائل المنثورة ص ١٧ ؛ والتخمير : ١ / ٤٣٤ ؛ وأمالي ابن الشجري : ١ / ٢٣٥ ، ٣ / ٢٠ .

(٣) في الأصل : « وهي » والمثبت من ب .

(٤) في ب : « هذان » .

(٥) في ب ساقط .

(٦) في ب : « يتخلف » ساقط .

(٧) في ب : « اشتقاق من الجمة » .

(٨) في الأصل : « قوله » ساقط والمثبت من ب .

(٩) المفصل ص ٦٣ .

(١٠) البيت من الوافر ، وهو لكثير عزة في ملحق ديوانه ص ٥٣٦ ؛ وشرح التصريح: ١/ ٣٧٥ ؛ وابن يعيش : ٢ / ٦٢ ، ٦٤ ، وله أو لذي الرمة في خزانة الأدب : ٣ / ٢٠٩ ؛ وشرح الرضى على الكافية : ٢ / ٢٣ برواية " لمية " بدل " لعزة " والكتاب : ٢ / ١٢٣ وهذا جزء من بيت ، ونصه :

لِعَزَّةَ مَوُحِشاً طَلَلُ قَدِيمُ

وسيأتي تمامه قريباً .

إنما وقعَ الاختيارُ على هذا البيتِ ، وشـاعَ في الكتـبِ ؛ لأنَّ موحشـاً وقديمـاً مثلانِ في صحةِ وقوعهما حالينِ ، أو صفتين ، فلم يفعلا هكذا بلْ تعـينَ موحشـاً للحالِ ؛ بسببِ التقدمِ[1] ، وقديمٍ للوصفِ بسببِ التأخرِ تمامه :

* **عَفَاهُ كُلُّ أَسْحَمَ مستديم** *[2] .

عفاه أيْ : درسهُ من عفتْ الريحُ المنزلَ أيْ : كُلُّ سحابٍ أسودَ ، فإنْ قيلَ : جاءَ[3] في نصابِ الحالِ في البيتِ إشـكالٌ ، وذلـكَ أنَّ كلامهـم يـدلُّ على أنَّ ذا الحالِ طللٌ وهو مبتدأٌ ، والنحويونَ اتفقوا على أنَّ العاملَ في الحالِ وذيها يجبُ أنْ يكونَ واحداً[4] ، وهذا يقتضي أنْ يكـونَ معنى الابتـداءِ هـو العـاملُ في الحـالِ ؛ ليتحدَ عاملهما ، ومعنى الابتداءِ / لا ينصبُ شيئاً ، فلو نصبتْ الحـالَ بمـا تضمنـهُ [١٠٤/ ب] الجارُ والمجرورُ من الفعلِ يختلفُ العاملانِ ، فما وجهُ قلنا : اتحادُ العاملِ هنا علـى رأي أبي الحسن الأخفـشِ[5] ظـاهرٌ ؛ لأنَّ الاسـمَ الواقـعَ بعد الظـرفِ يرتفـعُ بـهِ بالفاعليةِ عنده ، فيكونُ العاملُ في الحالِ وذيها واحداً ، وهو صحيحٌ .

وأما رأيُ سيبويه[6] فقد قيلَ إنَّ هذا الذي ذكرهُ في الكتابِ غيرُ مسـتقيمٍ[7] ؛ لأنَّ « طللٌ » مرفوعٌ عندهُ بالابتداءِ ، و « مَوْحِشاً » منصوبٌ على أنه حـالٌ مـن طللٍ ، والعاملُ في الحالِ ما هو من معنى الفعلِ في « لعزةَ » فلا يكـونُ العـاملُ في الحالِ وذيها واحداً[8] ، والصوابُ على مذهبه أن ينتصبَ حالاً عمـا في « لعزةَ »

---

(١) في ب : « التقديم » .

(٢) سبق تخريج البيت ص ٥٤٠ .

(٣) في ب : « جاء » ساقط .

(٤) ينظر الكتاب لسيبويه : ١ / ٣٩١ ؛ والتبيين ص ٣٨٣ فما بعدها ؛ والمقتضب : ٤ / ١٦٦ فما بعدها .

(٥) ينظر شرح الرضى على الكافية : ٢ / ٢٣ ، ٢٤ .

(٦) ينظر الكتاب لسيبويه : ٢ / ١٢٢ ، ١٢٣ .

(٧) ينظر المفصل ص ٦٣ .

(٨) ينظر الكتاب : ١ / ٣٧٦ .

من ضميرِهِ « طللٌ » ؛ لأنهُ إذا كانَ خبراً فلا بدَّ من أنْ يكونَ فيهِ ضميرٌ يعودُ إلى « طللٍ » ، وكانَ ذو الحالِ هو الضميرُ ، فعلى هذا لا يكونُ « موحشاً » من تقديمِ الحالِ وتنكيرِ ذيها في شيءٍ إذِ الحالُ متأخرةٌ عن ذيها ، وإنما وجبَ تقديمُ الحالِ إذا كانَ صاحبُها نكرةً لئلاَّ يقعَ الالتباسُ بينهما وبينَ الصفةِ على ما مرَّ .

اعلم أنَّ هذا[1] الذي ذكرهُ من قبحِ تنكيرِ ذي الحالِ إلا عند تقدمِ الحالِ عليهِ ، هو روايةُ المفصلِ[2] وغيره من كتبِ النحوِ .

وأما[3] على رواية الكشافِ[4] فتنكيرُ ذي الحالِ جائزٌ، وإن لم يتقدم الحالُ عليهِ من غيرِ ذكرِ القبْحِ، وعليه ورد التنزيلُ ذكرهَ في مواضعَ من الكشافِ[5]، فقال : في سورة الأحقافِ في قوله تعالى: ﴿ وَمِن قَبْلِهِۦ كِتَٰبُ مُوسَىٰٓ إِمَامًا وَرَحْمَةً وَهَٰذَا كِتَٰبٌ مُّصَدِّقٌ لِّسَانًا عَرَبِيًّا ﴾[6] قال: ويجوزُ أن ينتصبَ لساناً عربياً عن كتابٍ؛ لتخصصهِ بالصفةِ ، ويعملُ فيه معنى الإشارةِ ، والحالُ مؤخرةٌ عن ذي الحالِ الذي هو نكرةٌ ، كما ترى ، وكذلك ذكر في قولهِ[7] تعالى[8] : ﴿ إِنَّ ٱللَّهَ يُبَشِّرُكِ بِكَلِمَةٍ مِّنْهُ ٱسْمُهُ ٱلْمَسِيحُ عِيسَى ٱبْنُ مَرْيَمَ وَجِيهًا[9] ﴾[10] هو حالٌ عن كلمةٍ لكونهِ موصوفاً ،

---

(١) في الأصل : « هذه » والمثبت من ب .

(٢) ينظر المفصل ص ٦٣ .

(٣) ينظر التخمير : ١ / ٤٣٤ ، ٤٣٥ ؛ وابن يعيش : ٢ / ٦٢ ، ٦٤ ؛ وشرح الرضي على الكافية : ٢ / ٢١ ؛ وشرح التصريح : ١ / ٣٧٥ .

(٤) الكشاف : ٤ / ٣٠١ .

(٥) ينظر الكشاف : ٤ / ٣٠١ ، و ١ / ٣٦٤ ، و ١ / ١٦٤ .

(٦) من الآية (١٢) من سورة الأحقاف .

(٧) في الأصل : « فوله » والمثبت من ب .

(٨) في ب : « تعالى » ساقط .

(٩) في ب : « وجيهاً في الدنيا » .

(١٠) من الآية (٤٥) من سورة آل عمران .

وكذلك ذكرَ في قوله تعالى: ﴿ وَلَمَّا جَآءَهُمۡ كِتَٰبٞ مِّنۡ عِندِ ٱللَّهِ مُصَدِّقٞ لِّمَا مَعَهُمۡ ﴾[١] وقُرِئَ[٢] ﴿ مُصَدِّقًا ﴾ بالنصبِ على أنه حالٌ من كتابٍ ، فـإنْ قلـتَ : في هـذهِ المواضعِ التي ذكرتها وقعـتْ ذوو الأحـوالِ[٣] موصوفـاتٍ ؛ فلذلـكَ جـازَ وقـوعُ الحالِ مؤخراً عنها قلتُ في الشعرِ الذي أوردهُ في الكتابِ[٤] وقـعَ ذو الحـالِ أيضـاً موصوفاً ، ومع ذلكَ ذكر[٥] اشتراطَ تقديم الحالِ على ذيها في إزالةِ القبحِ .

عُلمَ أنَّ ما ذكرهُ من تلكَ المواضعِ عينُ ما ذكـرهُ في الكتـابِ[٦] وأجـازَ ذلـكَ في الكشافِ[٧] من غيرِ ذكرِ[٨] القبح في نظمِ القرآنِ ، فثبتَ أنَّ روايةَ الكشافِ في هذا مخالفةٌ لروايةِ كتبِ النحوِ .

قوله[٩] : « **والحالُ المؤكدةُ هي التي تجيءُ على إثرِ جملةٍ** »[١٠] إلى آخره .

قيلَ : حدُّ الحالِ المؤكدةِ هو أنْ يكون صاحبُها متضمناً معناها ، وتكونُ بعد جملةٍ اسميةٍ[١١] لا عملَ لها على ما ذكرَ في الكتابِ[١٢] ، فإنْ قيلَ على هذا التقدير ينتقضُ بهذا[١٣] ما ذكرهُ في حدِّ الحالِ ، وهوَ بيانُ هيئةِ الفاعلِ أوْ المفعولِ ، وهذه ليستْ بياناً لواحدةٍ من الهيئتين .

---

(١) من الآية (٨٩) من سورة البقرة .

(٢) ينظر الدر المصون : ١ / ٥٠٤ ؛ والبحر المحيط : ١ / ٤٨٦ .

(٣) في ب : « الحال » .

(٤) المفصل ص ٦٣ .

(٥) في ب : « ذكر » ساقط .

(٦) المفصل ص ٦٣ .

(٧) ينظر الكشاف : ٤ / ٣٠١ .

(٨) ينظر الكشاف : ٤ / ٣٠١ .

(٩) في الأصل : « قوله » ساقط والمثبت من ب .

(١٠) المفصل ص ٦٣ .

(١١) في ب : « اسمية » .

(١٢) المفصل ص ٦٣ .

(١٣) في ب : « بهذا » ساقط .

قلنا : إنها بيانُ لهيئةِ المفعولِ وهو الضميرُ في أثبتهُ أو أحُقُّـهُ(١) ، ومنهـم(٢) مـن جعلَ الحالَ قسمين : فَحُدَّ كُل واحدةٍ بحدٍ على حدةٍ ، وهو ظاهرُ كلامِ المصنفِ.

ألاَ تراهُ قالَ : « هـي الـتي تجـيءُ علـى إثـرِ جملـةٍ » إلى آخـرهِ ، فكـان الحـدُّ المذكورُ في أولِ بابِ الحالِ هو حدُّ الحالِ المتنقلةِ ، وهو الأصلُ في الحـالِ (لأن(٣) الأصل) فيها هو أنْ يكونَ وصفاً غير ثابتٍ من الصفاتِ الجاريـةِ كاسـمِ الفـاعلِ واسمِ المفعولِ نحو : ضربـتُ زيـداً قائمـاً / وضربـتُ اللصَ مكتوفـاً ، ويمتنعُ أنْ [١٠٥/أ] يقالَ : جاءَ زيدٌ طويلاً ؛ لأنه وصفٌ ثابتٌ فلا فائدةَ فيه ؛ لأنَّ في هذا « ضربـاً » من الاستحالةِ ، وهو جَعْلُهُ طويلاً في حالةِ المجيءِ حتى كأنه يقصـيرٌ في غـير تلـكَ الحالةِ ، وإذا كانَ وصفاً ثابتاً(٤) أيْ(٥) : مؤكدةً نحو قولك : « زيدٌ أبوكَ عطوفاً».

ألاَ ترى إنَّ « عطوفاً » لبيان(٦) أنه مُذْ كان « عطوفاً » بخـلافِ « زيـدٍ أبـوكَ منطلقـاً » ؛ لأنَّ الحـالَ هنـا يوجـبُ أنـه إذا كـانَ منطلقـاً ، فهـو أبـوهُ فـإذا تـركَ الانطـلاقَ فليـسَ بأبيـه ، ومثـلُ هـذا جديرٌ بـأنْ يطـوى عنـه الصـوابُ كَشْـحَهُ ونظيرُ هـذهِ الحـالِ واحـدةٌ في قولـهِ تعـالى : ﴿ فَإِذَا نُفِخَ فِي ٱلصُّورِ نَفْخَةٌ وَٰحِدَةٌ ﴾(٧) إذِ النفخة لا تكون إلاّ واحـدة كمـا أنَّ الأبَ لا يكـونُ : إلاّ عطوفـاً ، « فواحـدةٌ » صفةٌ مؤكدةٌ ، كما أنَّ « عطوفاً » حالٌ مؤكدةٌ ، وحاصله أنّ الحالَ المنتقلـةُ هـي بيانُ هيئةِ الشيءِ عند وقوعِ الفعلِ منه أو عليهِ ، وتلكَ الهيئةُ إنما يحتـاجُ إلى بيانهـا إذا كانت تثبـت تـارةً وتـزولُ أخـرى ، فيلتبـسُ الأمـرُ علـى السـامع فيهـا فتبينُـهُ

---

(١) في ب : « أو حقه » .

(٢) ينظر شرح جمل الزجاجي لابن عصفور : ١ / ٣٢٧ .

(٣) في ب ساقط .

(٤) في ب : « ثابتاً » ساقط .

(٥) في ب : « فجيء » .

(٦) في ب : « يبين » .

(٧) الآية (١٣) من سورة الحاقة .

بـ" راكباً " أو " راجلاً " مثلاً ؛ لأنَّ هذهِ الحـالاتِ تختلـفُ علـى هيئـةِ الفـاعلِ ، وأما إذا كانتْ الهيئةُ لازمةً كالبياضِ والسـوادِ ، والطـولِ والقصَـرِ ونحوهـا ممـا لا يحتاجُ إلى بيانها ؛ لحصولِ العلمِ بأنَّ مثلَ هذه الهيئةِ لا يحصل لذي الحالِ : وقـوعُ الفعلِ منه أو عليه ، فلا يصحُ لذلكَ أنْ تقولَ جاءَ الهندي أسودَ والـتركيُّ أبيـضَ إذْ لا بيانَ فيه ، ثم لو جاءَ شيءٌ من هــذه الأشياء الثابتـةِ يجـبُ أنْ تسـمَّى حـالاً مؤكدةً ، ألا ترى : أنَّ صفةَ تصديقِ الحقِ لا تَزُول عن الحق، ولا يقال : أنَّ ذلكَ تثبتُ فيهِ تارة ، وتزولُ أخرى ، ثم فائدةُ ذكرِ ذلـك مـع حصـولِ العلـمِ للسـامِع به ؛ لأنه لا يحتاجُ إلى بيانه ، حتى[١] إنه قدْ يحتاجُ إلى التأكيدِ ، والتقريرِ كما هـو المتعارفُ[٢] في بعضِ المواقعِ ؛ لأنه قدْ يكابر الجاحدُ المعـاندُ ، فيتغـافلُ ، ويتمـارقُ عند سماعِه ، فكانَ ذكرُ المؤكدِ تقريراً لمعنى الجملـةِ المشـتملةِ عليـه ، قطعـاً لدفـعِ الشبهة ، وحسماً لمادتها .

فإنْ قلتَ : فالذي ذكره في الكتاب بقوله: ((**والحالُ المؤكدةُ ، هي**[٣] **الـتي: تجيءُ على إثرِ جملة عقدها من اسمين لا عمل لهما**))[٤] إلى أنْ قـال : ((**والعـاملُ فيها أثبته وأحقُّهُ مضمراً**))[٥] يدلُّ على أنَّ الحالَ المؤكدة لا تجيء على إثـر جملـةٍ فعليةٍ[٦] ، ولا يجيءُ العاملُ فيها مظهراً .

ثم ذكرَ المصنِّفُ في الكشافِ[٧] في مواضعَ كثيرةٍ : نكرةً منصوبةً ، بعد جملـةٍ فعليةٍ، مع ورودِ العاملِ فيها مُظْهَراً، فسماها حالاً مؤكدةً، منها ما ذكر في سورةِ

---

(١) في الأصل : ((هي)) والمثبت من ب .

(٢) في الأصل : ((المتعارض)) والمثبت من ب .

(٣) في الأصل : ((وهي)) والمثبت من ب والمفصل .

(٤) المفصل ص ٦٣ .

(٥) المفصل ص ٦٣ .

(٦) في ب : ((فعلية)) ساقط .

(٧) ينظر الكشاف ٤ / ١٢٥ ، ١ / ١٦٥ ، ٣٤٣ .

الزُّمَـرِ ، في قولـه تعـالى : ﴿ وَلَقَدْ ضَرَبْنَا[١] لِلنَّاسِ[٢] فِي هَٰذَا ٱلْقُرْءَانِ مِن كُلِّ مَثَلٍ[٣] لَّعَلَّهُمْ يَتَذَكَّرُونَ ۝ قُرْءَانًا عَرَبِيًّا ﴾[٤] يقالُ قرآناً عربيـاً حـالٌ مؤكِّـدة ، كقولـكَ[٥] : « جاءني زيدٌ رجـلاً صالحـاً ، وإنسـاناً عـاقلاً ، ومـا ذكـرهُ مـن الآيـةِ ، والنظـير كلاهما يَرِدُ نقضاً لما ذكره[٦] في الكتابِ[٧] ، ومنها ما ذكرَ في آلِ عمرانَ ، في قوله تعـالى : ﴿ شَهِدَ ٱللَّهُ أَنَّهُۥ لَآ إِلَٰهَ إِلَّا هُوَ ﴾[٨] إلى قولـه[٩] : ﴿ قَآئِمَۢا بِٱلْقِسْطِ ﴾ حَـالٌ مؤكدة ، ومنها مـا ذكـر في سـورة مريـم : ﴿ وَإِذَا تُتْلَىٰ عَلَيْهِمْ ءَايَٰتُنَا بَيِّنَٰتٍ ﴾[١٠] [الوجـه أن تكـون بينـات][١١] حـالاً مؤكِّـدة مـن[١٢] شـهد الله كقولـه : ﴿ وَهُوَ ٱلْحَقُّ مُصَدِّقًا ﴾[١٣] ؛ لأن آياتِ الله لا تكون إلا واضحةً ؛ ففي هذه الآيـات كلها : العـامل مذكـورٌ[١٤] صريحـاً ، والحـال وردتْ بعـد جملةٍ فعليـةٍ فمـا وجـه التقصي عن هذا التعارض الـذي وقـع بـين روايـتي المفصـل والكشـاف ؟ قلـت : كنتُ في طلب وجه التقصي مذ[١٥] كنت انتظمت في سلكِ حملةِ الكشـافِ ، إلى

---

(١) في الأصل : « صرفنا » والمثبت من كتاب الله تعالى .

(٢) في ب : « للناس » ساقط .

(٣) في ب : « مثل » ساقط .

(٤) من الآية (٢٧ ، ٢٨) من سورة الزمر .

(٥) في ب : « كقوله » .

(٦) في ب : « لما ذكره » ساقط .

(٧) ينظر المفصل ص ٦٤ .

(٨) من الآية (١٨) من سورة آل عمران .

(٩) في ب : « وكان » .

(١٠) من الآية (٧٣) من سورة مريم .

(١١) في ب : « الوجه أن تكون بينات » ساقط .

(١٢) في ب : « عن » .

(١٣) من الآية (٩١) من سورة البقرة .

(١٤) في ب : « مذكوراً » .

(١٥) في ب : « منذ » .

أن رأيتُ في المقتبس(١) ، وقد وقع لمصنفه ما وقع لي من طلب وجه توفيق التدافع بين هاتين الروايتين ، فذكر فيه شيئاً ، فكان حاصِلُ ذلك هو : أنَّ الحَال المنتقلة لا تقع إلا بعد الفعليةِ ، وما(٢) يجري مجراها ، وأما المؤكدة فتجيء بعد الجملتين : الفعليةِ ، والاسميةِ ، غير أنَّ الفعل الذي يذكر قبل الحال المؤكدة يجب : أن يكونَ فعلاً لازماً لمعنَى الحالِ المؤكدةِ(٣) ، كلزوم / نفسِ معناها ، ألا ترى أنه قالَ في [١٠٥/ ب]
آخرِ المفصلِ(٤) : « والعامل فيها(٥) أحقُّه ، أو وأثبته »(٦) ، ولاشك أنَّ التحقيقَ والإثباتَ معنىً : يلازِمُ المؤكدةَ لزوماً ، وإنْ كانَ فعلاً ، ثم في « شهِدَ اللهُ » ، كانتْ الشهادةُ معنى يؤكدُ معنى القيامِ بالقسطِ تأكيداً ، وكذلكَ في غيرِهِ ، ثم بعدَ وجودِ معنى(٧) التحقيقِ ، والإثباتِ لعاملِ الحالِ المؤكدةِ : لم يتفاوتْ أن يكونَ ذلكَ العاملُ مظهراً ، أوْ مضمراً ، فكانَ هذا نظيرَ قوله : « لا أبا لكَ »(٨) في الإضافةِ، من(٩) حيثُ إنهُ لا يجوزُ إيقاعُ الفصلِ بين المضافِ والمضافِ إليه بشيءٍ ، ثم جازَ هناكَ باللام ؛ لتأكيدِ معنى الإضافةِ ، وكان وجودُ اللامِ وعدمه بمنزلةٍ في صحةِ الإضافةِ ؛ لأنَّ اللامَ تؤكِّد معنى الإضافةِ ، ولهذا لا يجوزُ الفصلُ

---

(١) المقتبس لوحة ٩٣ / أ .

(٢) في الأصل : « أو » والمثبت من ب .

(٣) في ب : « المؤكدة » ساقط .

(٤) المفصل ص ٦٤ .

(٥) في الأصل : « فيه » والمثبت من ب .

(٦) في ب : « أثبته وأحقه » .

(٧) في ب : « معنى » ساقط .

(٨) هذا جزء من بيت من الطويل ، ونص البيت :

تقولُ ابْنتي إنَّ انْطِلاَقَكَ واحداً ... إلى الرَّوْعِ يَوْماً تاركي لا أباليا

وهو لمالكَ بن الريب في ديوانه ص ٤٣ ؛ والمقاصد النحوية ٣ / ١٦٥ ؛ ولسلامة بن جندل في ديوانه ص ١٩٨ ؛ والشعر والشعراء ١ / ١٧٩ ؛ وبلا نسبة في شرح الصبان ٢ / ١٧٩ ؛ وابن عقيل ٢ / ٦٤٤ ؛ وعيون الأخبار ١ / ٣٤٣ .

(٩) في ب : « لامن » .

بغيرِ اللامِ أصلاً ، وكذا ههنا إضمارُ العاملِ هو الأصلُ ؛ لكن لو أُظهر إنَّما يُظْهرُ العاملُ(١) الذي في معنى التحقيقِ والإثباتِ ، فكانَ وجودُه وعدمه بمنزلةٍ .

خلا أنّ المصنفَ إنما ذكرَ إضمارَ العاملِ في الحالِ المؤكِّدة ، وذكرَ كونَ جملتها معقودة من اسمين ؛ لبيانِ الفرقِ بينهما وبينَ الحالِ المتنقلةِ ، لا لبيانِ تخصيصِ أنَّ المؤكِّدةَ لا تجيءُ إلاَّ بعدَ الجملةِ التي كانَ عقدَها من اسمين لا غيرُ ، ولا يجيءُ عاملها(٢) إلاَّ مضمراً ، بل هيَ تفارقُ المتنقلةَ في الجوازِ ، فإنَّ حكمَ الحالِ المتنقلةِ على خلافِ المؤكِّدةِ في هذين الموضعين ، حيث لا يجوزُ إيقاعُ الحالِ المتنقلةِ بعد جملةٍ عقدها من اسمينِ لا عملَ لهما ، ولا يجوزُ أنْ يكونَ عاملها غيرَ مذكورٍ ، « **وكذلكَ أنا عبد اللهِ آكلاً، كما يأكلُ العبيدُ** »(٣)، وقوله " عبدُ اللهِ" ههنا إما جنسٌ وهو الظاهر ، أو علمٌ ، مثل قولك : ذاكَ حاتمُ الطائي سخياً ؛ ولكن إنما يستقيمُ هذا إذا كان معروفاً بأنه يأكلُ أكلةَ العبيدِ ، والأولُ هو الوجهُ الظاهرُ ؛ لأن " أكلاً " ليس فيه تقديرٌ لكونِ(٤) عبدِ اللهِ معروف(٥) بهذا الاسم ، وإنما أرادَ به معنى العبوديةِ ، من حيثُ الإضافةُ / وذلك إنما يحصلُ فيما إذا كانَ [١٠٦/ ب] عبدُ اللهِ اسمَ جنسٍ ، فكانَ هذا في معنى ما رُويَ عن النبي – عليه الصلاة والسلام – أنه « أُتيَ بطعامٍ ، فقالتْ عائشةُ – رضي الله عنها – لو أكلْتَ يا نبيَّ اللهِ وأنتَ متكيءٌ كان أهونَ عليكَ ، فأصغى بجبهته حتى كادَ يمسُّ الأرضَ ، وقال – عليه الصلاة والسلام – « بل آكلُ ، كما يأكلُ العبيدُ ، وأجلسُ كما يجلسُ العبيدُ ، فإنما أنا(٦) عبد »(٧) ، وتقولُ : « **أنا فلانٌ بطلاً شجاعاً** »(٨) من

---

(١) في ب : « العامل » ساقط .
(٢) في الأصل : « عليها » والمثبت من ب .
(٣) المفصل ص ٦٤ .
(٤) في ب : « لكونه » .
(٥) في الأصل : « المعروف » والمثبت من ب .
(٦) في ب : « أخا » .
(٧) ينظر هذا الحديث في مجمع الزوائد ومنبع الفوائد ٩ / ٢١ ؛ وينظر طبقات ابن سعد ١ / ٣٨١ .
(٨) المفصل ص ٦٤ .

بَطُلَ الرجلُ بالضمِّ بطُولةً وبطالةً ، أيْ : صارَ شجاعاً ، وهو بطلٌ ، أيْ : شجاعٌ ، هذا أيضاً مؤكِّدٌ لما في نفسه من البطالة والشجاعةِ ، وهذا إنَّما يصح أن لو كانَ القائلُ مُوسوماً بالبطالةِ والشجاعةِ ، فتحقق ما أنتَ مُتَّسِمٌ به ؛ لأنه لا يجوزُ ذلكَ إلاَّ لمنْ اتسمَ واتصفَ بهذهِ الصفاتِ ، واشتهرَ بها ؛ ليُنَزِّلَ ذلك منزلةَ التضمُّنِ ، نحوُ : تضمُّنِ الأبِ العطوفِ « **ولو قلت : زيدٌ أبوك منطلقاً أحلْتَ** »[1] من أحالَ الرجلُ ، أيْ : أتى بالمحالِ ، وتكلَّم به ، وهذا لأنَّ الأبوةَ المحققةَ : لا تقبلُ التقييد بحالٍ دون حال[2] إلاَّ إذا ذكرها مجازاً ، أوْ عَني بهِ التبنِّ ، يقالُ : تبناه ، أيْ : اتخذهُ ابناً ، والأخُ يستعملُ في الصديق ، يقالُ : آخاهُ ، أي : صادقهُ ؛ لأنَّ الصداقةَ والتبني مما[3] يحتمل أنْ يكونَ مقيداً بحالِ الانتقال[4] ، فحينئذٍ تبرزُ هذهِ الأحوالُ (من جملة الأحوالِ)[5] المنتقلةِ لا المؤكِّدةِ ، والتقديرُ : زيدٌ تبناكَ منطلقاً ، فكانَ منطلقاً حالاً منتقلةً ، والعاملُ فيها أي[6] : في الحالِ المؤكِّدةِ في بعضِ النسخِ فيهما ، أيْ في الحالِ وذيها[7] ، والأولُ أظهرُ ، وأعمُّ ، يقالُ : حققتُ الرجلَ ، وأحققهُ إذا أثبته ؛ وإنما وجبَ تقديرُ العاملِ ؛ لأنَّ النصبَ يقتضيه .

قال في المقتبس[8] : والإضمارُ هنا واجبٌ ، لا يجوزُ إظهاره ، فكان[9] مخالفاً لما ذكرنا .

---

(١) المفصل ص ٦٤ .

(٢) في الأصل : « حال » ساقط والمثبت من ب .

(٣) في الأصل : « مما » ساقط والمثبت من ب .

(٤) في الأصل : « الانطلاق » والمثبت من ب .

(٥) في ب ما بين القوسين ساقط .

(٦) في الأصل : « في » ساقط .

(٧) في الأصل : « وفيها » والمثبت من ب .

(٨) ينظر المقتبس لوحة ٩٤ / أ .

(٩) في ب : « وكان » .

ثمَّ قالَ : ولعلَّ الفقهَ فيه : أنَّ الجملةَ لَمَّا كانتْ متضمنــةً لمعنـى[1] هـذا المقـدر ضرورةً : استغنى بذلكَ عن إظهاره ؛ لدلالةِ الكلامِ عليه .

« **والجمـلُ تقـعُ حـالاً** »[2] ؛ لأنهـا نكـرةٌ ، والجمـلُ تقـعُ مكـانَ النكــراتِ صفاتٍ ، وأخباراً ، فتقعُ أحوالاً أيضاً .

أمَّا علةُ استحقاقِ الجملةِ الاسميةِ الواوَ ؛ فلأنهـا أجنبيـةٌ عـن الجملـةِ الفعليـةِ ، وكلُّ واحدٍ منهما مستبدةٌ بنفسـها ، مسـتغنيةٌ عـن الأخـرى ، فـإذا تواصلنـا : لَمْ يكنْ بدٌّ من رابطٍ يربطها ، وهو : الـواوُ ؛ لأنهـا للجمـعِ والربـطُ ، والتحقيـقُ في هذا هو : أنَّ الإعرابَ لا ينظمُ الكلماتِ إلا بعد أنْ يكونَ هنــاكَ تعلـقٌ معنـويٌّ ، نحو : ضربَ زيدٌ عمراً قائماً ، فإذا صادفتَ الإعرابَ قدْ تناولَ شيئاً بدونِ الواوِ ، وكانَ ذلكَ دليلاً على تعلــقٍ هنـاكَ معنـوي ، وإذا تنبهـتَ لهـذا : وَضُـحَ لـكَ أنَّ الأصلَ في الجملةِ الواقعةِ موقعَ الحالِ ألا يدخلهـا الـواوُ ، ولكـنَّ النظـر إليهـا مـن حيثُ كونها مستقلةً بفائدة غيرَ متحدةٍ بالجملةِ السابقةِ ، غيرَ منقطعةٍ عنهـا بجهـةٍ جامعةٍ بينهما ، كما ترى في : جاءني زيدٌ وفرسـهُ يعـدو ، ويبسـطُ العـذرَ في أنْ يدخلها الواوُ للجمع بينها ، وبين الأولى ، كمـا يدخـلُ لذلـكَ ، في نحـو : قـام[3] زيدٌ وقعد عمروٌ ، وقدْ عثرتُ قبلُ على أنَّ أصلَ الحـالِ المتنقلـةِ أنْ يكـونَ وصفـاً غيرَ ثابتٍ ، وأن أصلَ الحالِ المؤكِّدةِ أنْ تكـونَ وصفـاً ثابتـاً ، فـاعلمْ أن لكليهمـا سَنَناً في الاستعمالِ ، وهو أنْ تأتيا عَارِيْين عن حرفِ النفي ، نحو « هو الحقُّ يقيناً دون لا خفياً ، وجـاءني زيـدٌ ضاحكـاً دونَ لا باكيـاً ، فالجملـةُ الواقعـةُ حـالاً[4] كانت اسميةً ، فهي غيرُ واردةٍ على أصلِ الحالِ المتنقلةِ ؛ لأنَّ الاسميةَ دلالتهـا علـى الثبوتِ لا على التحوُّلِ والانتقالِ ، فالوجهُ أنْ يدخلها عليها للجمعِ ، ومـا جـاءَ

(١) في الأصل : « بمعنى » والمثبت من ب .

(٢) المفصل ص ٦٤ .

(٣) في الأصل : « قام » ساقط والمثبت من ب .

(٤) في ب : « حالاً دون » .

بخلافِ هذا فهو ملحقٌ بالنوادرِ ، نحو « **كلمتهُ فوه إلى فيّ** »[١] وقوله :

وَلَـوْلاَ جَنَـانُ اللَّيْـلِ مَـا آبَ عَامِـرٌ   إلى جَعْفَـرٍ سِرْبَالُـه لَـمْ يُمَـزَّقِ[٢]

والأصلُ : وفوهُ وسربالهُ ، وإنْ كانتْ ظرفيةً ، فإنْ ترددتَ بينَ أنْ تكونَ فعليةً ، وبينَ ألاّ تكونَ ، نحو « **لقِيتُهُ وعليه جبةُ وشي** »[٣] فعندَ الأخفش[٤] ارتفاعُ الجبةِ بالفاعليةِ ، والتقدير: مستقرٌّ عليهِ جبَّةُ وَشْيٍ ، وتكونُ الجملةُ فعليةً.

وعند سيبويهِ[٥] : ارتفاعها على الابتداءِ ، و" عليه " خبره ، والجملةُ اسميةٌ ، والأمران[٦] جائزان (تقول لقيته عليه جبةُ وشيٍ - بدونِ الواوِ - وتارةً ولقيتهُ وعليه جبةُ وشيٍ- بالواوِ -)[٧]، والمذكورُ في المتنِ قولُ الأخفشِ وإن لم يتردَّدْ بين أنْ[٨] يكونَ فعليةً، وألاّ يكونَ ؛ لتعيينها للفعليةِ ؛ فلا واو هنالكَ ، نحو : لقيتُ زيداً أمامكَ ، ولقيتُ عمراً في الدار[٩] ، أيْ : يستقرُّ أمامكَ ، ويستقرُّ فيها .

وإنْ كانتْ فعليةً وفعلها مضارعٌ مثبتٌ ، فالوجهُ : تركُ الواو ؛ (لأنها على أصلِ الحالِ وسَنَنِهَا ، وموجبُ الحالِ ألاّ يدخلَ الواوُ بينها وبين ذيها ؛ لأنَّ هذه)[١٠] الواوَ ، وإنْ كنَّا نسميها واوَ الحالِ ، فأصلها للعطفِ ، وحكمُ الحالِ معَ

---

(١) المفصل ص ٦٤ .

(٢) البيت من الطويل ، وهو لسلامة بن جندل في ديوانه ص ١٧٨ ، ورواية الديوان " سواد " بدل " جنان " و" يخرق " بدل " يمزّقِ " ، وهو في الأصمعيات ص ١٣٥ ؛ واللسان ١٣ / ٩٢ " جنن " ؛ والمقاصد النحوية ٣ / ٢١٠ ؛ وبلا نسبة في الأشباه والنظائر ٧ / ٢٢ ؛ والصبان ٢ / ١٩٠ ؛ ودلائل الإعجاز ص ٢٠٤ .

(٣) المفصل ص ٦٤ .

(٤) ينظر التخمير ١ / ٤٣٩ .

(٥) ينظر الكتاب ٢ / ٣٧٧ .

(٦) في ب : « فالأمران » .

(٧) في ب ساقط .

(٨) في الأصل : « أن » ساقط والمثبت من ب .

(٩) في الأصل : « الدار » ساقط والمثبت من ب .

(١٠) في ب ما بين القوسين ساقط .

ذيها نظيرُ حكمِ الخبرِ مع المخبرِ عنه ، فإنكَ إذا الغيتَ : " جاء " قولكَ جاءَ زيدٌ راكباً ، بقيَ زيدٌ راكبٌ ، والخبرُ ليسَ موضعاً لدخولِ الواوِ ، لا يقالُ : جاءَ وزيدٌ ، ولا أتانيْ خالدٌ وضاحكاً ؛ لفواتِ شرطِ العطفِ ، وهو : تقدمُ متبوعٌ ، فيمتنعُ الجوازُ ، فإنْ قيلَ : ما تقولُ في قوله :

* عَلَيْكَ وَرَحْمَةُ اللهِ السَّلَامُ *[1]

وقوله : عزَّ وجلَّ : ﴿ فَإِيَّىَ فَارْهَبُونِ ﴾[2] ﴿ أَوَكُلَّمَا عَٰهَدُوا ﴾[3] الواوُ ، والفاءُ فيهنَّ للعطفِ ، ولم يتقدمْ معطوفٌ عليه ؟ قلنا : أمَّا البيت فعلى التقديمِ ، والتأخيرِ ، عليكَ السلامُ ورحمةُ اللهِ ، وأما الآيتانِ : فالتقديرُ فيهما فأيايَ ارهبوا فارهبون ، واكفروا بآياتِ اللهِ ، وكلما عاهدوا ؛ لأنَّ حرفَ الاستفهامِ يستدعي هذا الفعلَ بقرائنَ مساقِ الكلام ، ثم من نظائرِ المضارعِ المثبتِ الذيْ وقعَ حالاً بغيرِ واوٍ ، ما[4] لو قلتَ : خرجَ الأميرُ يقادُ عليه الجنائبُ[5] ، أو جاءني زيدٌ يسرعُ فرسهُ ، ففيه ضميرٌ راجعٌ إلى ذي الحالِ ، وهو الهاء في " عليه " وفي فرسه ، فلم يحتجْ إلى الواوِ ، فإنْ قلتَ: ما تقول في قوله تعالى: ﴿ وَإِذَا قِيلَ لَهُمْ ءَامِنُوا بِمَآ أَنزَلَ اللَّهُ قَالُوا / نُؤْمِنُ بِمَآ أُنزِلَ عَلَيْنَا وَيَكْفُرُونَ بِمَا وَرَآءَهُۥ ﴾[6] أشارَ في الكشافِ[7] [١٠٦/أ]

---

(١) هذا عجز بيت من الوافر ، وصدره :

* أَلاَ يا نَخْلَةً مِنْ ذَاتِ عِرْقٍ *

وهو للأحوص في ديوانه ص ١٩٠ ؛ ومجالس ثعلب ص ٢٣٩ ؛ وشرح شواهد المغني ٢ / ٧٧٧ ؛ والمقاصد النحوية ١ / ٥٢٧ ؛ وخزانة الأدب ٢ / ١٩٢ ، ٣ / ١٣١ ؛ والدرر ٣ / ١٩ ، ١٥٥ ؛ واللسان ٨ / ١٩١ " شيع " ؛ وبلا نسبة في الخصائص ٢ / ٣٨٦ ؛ والدرر ٦ / ٧٩ ، ١٥٦ ؛ وشرح التصريح ١ / ٣٤٤ ؛ ومغني اللبيب ٢ / ٣٥٦ ، ٦٥٩ ؛ والهمع ١ / ١٧٣ ، ٢٢٠ ، ٢ / ١٣٠ ، ١٤٠ .

(٢) من الآية (٥١) من سورة النحل .

(٣) من الآية (١٠٠) من سورة البقرة .

(٤) في ب : ((ما)) ساقط .

(٥) الجنائب : الخيل . القاموس المحيط ص ٨٨ " جنب " .

(٦) من الآية (٩١) من سورة البقرة .

(٧) ينظر الكشاف ١ / ١٦٥ .

إلى : أنَّ الواوَ في[1] " ويكفرونَ " للحالِ ، وكذلكَ في قوله تعالى : ﴿ أَتَأْمُرُونَ ٱلنَّاسَ بِٱلْبِرِّ وَتَنسَوْنَ أَنفُسَكُمْ ﴾[2] الواوُ للحالِ ؟ قلتُ : يحتملُ أنْ يكونَ كُلٌّ منهما في تقديرِ الجملةِ الاسميةِ ، أي : وهمْ يكفرونَ بما وراءَه ، وأنتم تنسونَ أنفسكم ، وأمَّا لوْ كانَ « **فعلها**[3] **مضارعاً** »[4] منفياً ، فالجملةُ واردةٌ على أصلِ الحالِ لا على سَنَنِها ، فيجوزُ الأمرانِ ، نحو قوله :

لـو أنَّ قومـاً لارْتِفَـاعِ قَبِيْلَـةٍ دَخَلُوا السَّمَاءَ دَخَلْتُها لا أُحْجَبُ[5]

أيْ : ولا أحجبُ غيرَ أنَّ تركَ[6] الواوِ رُجِّحَ ، فإنكَ تقول : جاءني زيدٌ لا يتكلمُ ، معناهُ غيرَ متكلمٍ ، فإنَّ المجوِّزَ للحاليةِ ، وهو الفعلُ لا النفيُ ، وإنما النفيُ جيءَ به لغرضِ كونِ النسبةِ منفياً ، ألا ترى أنَّ قولكَ : ضرب زيدٌ ، وما ضربَ زيدٌ ، سَوَاء بالنسبةِ إلى رفعِ زيدٍ بإسنادِ الفعلِ إليه ، فلما صحّ في الإثباتِ بغير الواوِ : صحَّ في النفي بغير الواوِ أيضاً؛ لإجرائِه[7] مُجْرَاه فيما ذكرناهُ ، ومن نظائر المضارعِ المنفي بالواوِ في القرآنِ ، ما ذكرهُ في الكشافِ[8] في قوله تعالى : ﴿ قُلْ إِنَّمَآ أُمِرْتُ أَنْ أَعْبُدَ ٱللَّهَ وَلَآ أُشْرِكَ بِهِۦ ﴾[9] « بالرفعِ على الاستئنافِ ، كأنه قالَ : وأنا[10] لا أُشركُ ، ويجوزُ : أنْ يكونَ في موضعِ الحالِ ، على أمرتُ أنْ أعبدَ الله غيرَ مشركٍ به » ، وكذلكَ[11] قيلَ في قوله تعالى : ﴿ يُجَٰهِدُونَ فِي سَبِيلِ ٱللَّهِ وَلَا

---

(١) في الأصل : « فيه » والمثبت من ب .

(٢) من الآية (٤٤) من سورة البقرة .

(٣) في ب : « جملها » .

(٤) المفصل ص ٦٤ .

(٥) البيت من الكامل وهو بلا نسبة في الصبان ٢ / ١٨٨ ؛ والمقاصد النحوية ٣ / ١٩١ .

(٦) في الأصل : « تلك » والمثبت من ب .

(٧) في ب : « يجربه » .

(٨) ينظر الكشاف ٢ / ٥٣٣ .

(٩) من الآية (٣٦) من سورة الرعد .

(١٠) في ب : « أنا » .

(١١) وينظر الكشاف ١ / ٦٤٨ .

﴿يَخَافُونَ لَوْمَةَ لَآئِمٍ﴾[١] ومن نظائرِ المضارعِ المنفيِّ بغيرِ الواوِ قولـه: ﴿إِنَّمَا نُطْعِمُكُمْ لِوَجْهِ اللَّهِ لَا نُرِيدُ مِنكُمْ جَزَآءً وَلَا شُكُورًا[٢]﴾[٣] ، وأمَّـا إذا كـانتْ الحـالُ جملـةً فعليـةً ، والفعـلُ ماضٍ ، فكانتْ الجملةُ علـى أصـلِ الحـالِ ؛ لكونِهـا جملـةً فعليـةً ؛ لكـن لا علـى سَنَنِهَا .

أمَّا إذا كانَ الماضي منفياً فظاهر ، وإنْ كانَ مثبتاً فالحرفُ " قد " ظـاهراً ، أوْ مقدَّراً[٤] ؛ لقربه من زمانكَ ، حتى يصلـحَ للحـالِ ؛ لأنَّ سـننَ الحـالِ أنْ يقـالَ : جاءَ زيدٌ راكباً ، دون[٥] " قد " راكباً ، فلما وردتْ هذهِ الجملةُ على الأصلِ ، لا على السـننِ : انخرطـتْ في سـلكِ جملـةٍ فعليـةٍ ، فعلهـا مضـارعٌ منفـيٌّ ، فيجـوزُ الأمرانِ ، نحو : أحدِبُ ، أجْهَدُ ما كانَ يعينني أحـدٌ[٦] ، أوْ ، ومـا كـانَ بـالواوِ ، وقد[٧] جاء زيدٌ ، وقدْ غنِـمَ[٨] - بـالواو - إلاَّ أنَّ تـركَ الـواوِ في المنفـيِّ والإثبـاتِ أرجحُ / ومن نظائرِ الماضي الـذي[٩] وقـع حـالاً في القـرآنِ بـدونِ الـواوِ قولـهُ[١٠] [١٠٧/أ]
تعالى: ﴿أَوْ جَآءُوكُمْ حَصِرَتْ صُدُورُهُمْ﴾[١١]، وقوله تعالى[١٢]: ﴿وَلَا عَلَى الَّذِينَ إِذَا مَآ أَتَوْكَ لِتَحْمِلَهُمْ قُلْتَ لَآ أَجِدُ مَآ أَحْمِلُكُمْ عَلَيْهِ﴾[١٣] تقديرهما : وقد حَصِـرَتْ ، وقـد

---

(١) من الآية (٥٤) من سورة المائدة .

(٢) في ب : « جزاء ولا شكوراً » .

(٣) من الآية (٩) من سورة الإنسان .

(٤) المفصل ص ٦٤ .

(٥) في الأصل تقديم وتأخير في صفحتي ١٠٥ / أ ، ١٠٦ / أ .

(٦) في الأصل : « أحداً » والمثبت من ب .

(٧) في الأصل : « قد » ساقط والمثبت من ب .

(٨) في الأصل : « علم » والمثبت من ب .

(٩) في ب : « غيم » .

(١٠) في الأصل : « وقوله » والمثبت من ب .

(١١) من الآية (٩٠) من سورة النساء .

(١٢) في الأصل : « تعالى » ساقط والمثبت من ب .

(١٣) من الآية (٩٢) من سورة التوبة .

قلتَ، وكذلك في ليسَ: جوازُ الأمرين؛ لقيامه معَ خبرِهِ مقامَ الفعلِ المنفيِّ، نحو أتاني وليس معهُ غيره، قالَ:

إذَا جَرَى في كَفِّهِ الرِّشَاءُ خَلَّى الْقَلِيْبَ لَيْسَ فِيْهِ مَاءُ[1]

إلا أنّ ذكرَ الواوِ أرجحُ، ووقوعهُ[2] في الكلامِ أدْوَرُ، فإنْ قيلَ: فلم يذكرْ من الجملِ الأربعِ، الجملَ الشرطيةَ إذا وقعتْ حالاً، فما حكمها؟ قلنا: هي كالجملةِ الاسميةِ، فلابدَّ لها من الواوِ، نحو قوله:

ليسوا من الشرِ في شيءٍ وإنْ هانا(*)

فقولهُ وإنْ "هانا" جملةٌ شرطيةٌ، وقعتْ حالاً في "ليسوا"، وقد دخلتْ عليها الواوُ كما ترى، والفقهُ في لزوم الواوِ هنا "أنَّ"[3] إنْ للمستقبلِ، ألا ترى أنها تقْلِبُ معنى الماضي إلى الاستقبالِ، في قولكَ: إنْ خرجتَ خرجتُ، والمستقبلُ لا يجوزُ أنْ يقعَ حالاً، وعن هذا أبى بعضهم أن يكونَ هذا[4] الواو للحال، وجعلها للعطفِ[5] على محذوفٍ، والتقديرُ إن لم يَهُنْ وإنْ هانا، ولكنا نقولُ الشيوعَ[6] وقوعهُ حالاً، وإنْ كانَ مستقبلاً؛ لمكانِ الواوِ، فتحققَ ما ذُكرَ في هذا الفصلِ، فإنهُ من مضائقِ هذه الصناعةِ ومزالقها؛ لانعقاد الشبهِ بين الحالِ وبينهُ وقد سبق تقريرُ وجهِ الشبهِ بينهما، فيجوزُ أنْ تقولَ: أتيتُكَ وزيدٌ قائمٌ، بدون ذكرٍ يرجعُ إلى ذي الحالِ، كما جازَ أتيتكَ وقتَ قيامِ زيدٍ، بدون ذلكَ الذكرِ العائدِ إلى ذيْ الظرفِ، وهو[7] المظروفُ، وقولكَ: وزيدٌ قائمٌ حالُ غيرَ أنها ليستْ بيانَ هيئةِ الفاعلِ، أوْ المفعولِ، بلْ بيانُ زمانِ صدورِ الفعلِ عن الفاعلِ، ووقوعه على المفعول.

---

(١) لم أقف على قائله، وقد ورد في دلائل الإعجاز ص ١٤٩؛ وعمدة الحافظ ص ٤٦٠؛ وارتشاف الضرب ٢ / ٣٦٧.

(٢) في الأصل: «وقوعه» والمثبت من ب.

(*) قطعة من بيت لقريط بن أنيف (من أول حماسية في ديوان حماسة أبي تمام تمامه:

لكنَّ قومِي وإن كانوا ذوي عددٍ ليسوا مِنَ الشرفي شيءٍ وإن هَانَا

شرح المرزوقي جـ ١ / ٣٠.

(٣) في ب: «أن» مكرر.

(٤) في ب: «هذه».

(٥) في الأصل: «للحال» والمثبت من ب.

(٦) في الأصل: «شيوع» والمثبت من ب.

(٧) في الأصل: «هي» والمثبت من ب.

قيل في العُذْرِ عن هذا : إنَّ هذا بيانُ لازمِ الفاعلِ أوْ المفعولِ ، ولقد(١) استمرَّ في كلامِ العرب العبارةِ عن الملزومِ باللاَّزمِ كقولهم لفناءِ الدَّارِ : الْعَذِرَةُ ، سميتْ بذلك ؛ لأنَّ العَذِرَةَ كانتْ تُلقى في الأفنيةِ ، فاللازمُ هنا : زمانَ الإتيان ، فكأنه بيانُ ذاتها ، ومن نظير هذهِ الجملةِ التي خلتْ عن الضمير الراجحِ إلى ذيْ الحال (قوله تعالى : ﴿ وَلَوْ أَنَّمَا فِى ٱلْأَرْضِ مِن شَجَرَةٍ أَقْلَٰمٌ وَٱلْبَحْرُ يَمُدُّهُۥ مِنۢ بَعْدِهِۦ سَبْعَةُ أَبْحُرٍ ﴾(٢) وقوله : والبحر في أحد وجهي الرفع في محل الحال)(٣) ، وهو جملة ، وليس فيها ضميرٌ راجعٌ إلى ذي الحالِ ، كذا في الكشافِ(٤) ، وقالَ صاحبُ التخميرِ(٥) : « وعندي يجوزُ أنْ يكونَ هذهِ الواوُ أيْ : الواو في قوله : أتيتكَ وزيدٌ قائمٌ . واوُ الظرفِ ، ألا ترى أنَّ معنى قولِكَ جئتُ والشمسُ طَالِعَةٌ ، حيث وقف طلوعها » ، والدليلُ على أنها(٦) ظرفٌ لا حالٌ هو : أن كلَّ حالٍ(٧) لابدَّ لها من ذيْ الحال ، وهذهِ المصَدَّرةُ بالواوِ لها منهُ بُدٌّ(٨) ، فلا يكونُ حالاً ؛ وهذا لأنَّ في قولكَ : لا صلاةَ والشمسَ تطلعُ ، لا تصلحُ أنْ تكونَ لا صلاةَ لذي الحالِ ؛ لأنها نكرةٌ ، ولأنَّ الحالَ بيانُ هيئةِ الفاعلِ ، والمفعولِ ، وهي ليست له(٩) ، فلما كانَ " لنا "(١٠) واوَ الصرفِ ، فلا علينا أنْ يكونَ لنا واوُ(١١) الظرفِ

---

(١) في ب : « وقد » .

(٢) من الآية (٢٧) من سورة لقمان .

(٣) في الأصل ما بين القوسين ساقط .

(٤) ينظر الكشاف ٣ / ٥٠١ .

(٥) ينظر التخمير ١ / ٤٤٢ .

(٦) في الأصل : « على أنها » ساقط والمثبت من ب .

(٧) في الأصل : « حال » ساقط والمثبت من ب .

(٨) في الأصل : « بد » ساقط والمثبت من ب .

(٩) في ب : « به » .

(١٠) في الأصل : « لها » والمثبت من ب .

(١١) في الأصل : « واو » ساقط والمثبت من ب .

((وقد أغْتَدِيْ))[١] الاغتداءُ[٢] والغُدُوُّ بمعنى ، أيْ : وقدْ أغدو ، والطيرُ في مواقعها، و" الوُكُناتُ " جمعُ وُكْنَةٍ، وفي كافِ الوكُنَاتِ الضمُّ والفتحُ والسكونُ، ويجمعُ على وُكَنٍ[٣] أيضاً ، وهذا في جمعِ " فُعْلَة " كما في جموعِ " ظُلمة " تمامه:

*** بمنجردٍ قيدِ الأوابدِ هَيْكَلِ[٤] ***

المنجردُ : الفرسُ الماضي في السير ، وقيلَ هو : قليلُ الشعرِ ، والأوابدُ : الوحوشُ ، وقيلَ للعيرِ : آبدةٌ ؛ لتوحشهِ عن الطباعِ ، والهيكلُ : هو الفرسُ العظيمُ الجرْمِ يقول وقد أغتدي للصيدِ ، والطيرُ بعدُ مستقرة على مواقعها التي[٥] باتتْ عليها على فرسٍ / ماضٍ في السير ، وقليل الشعر يقيدُ الوحوشَ ؛ لسرعةِ [١٠٧/ب] لحاقهِ[٦] إياها ، عظيمِ الألواحِ والجزم ، و((من انتصابِ الحالِ)) إلى آخرهِ لما شابهتْ الحالُ المفعولَ فيه مشابهةً خاصةً ، وشابهتْ المفاعيلُ كُلّها مشابهةً عامةً[٧] ، من حيثُ مجيئُها فضلةً ، جوزوا إضمارَ عاملها ، تجويزهم إضمارَ العاملِ[٨] ، في : نحوِ مكة وربِّ الكعبةِ ، ونحو ((**غضبُ الخيلِ على اللُّجُمِ**))[٩]

---

(١) هذا جزء من بيت شعر ، ونص البيت :

وَقَدْ أَغْتَدِي والطَّيْرُ في وُكُنَاتِها بمنجردٍ قَيْدِ الأَوَابِدِ هَيْكَلِ

وانظر البيت في ديوان امريء القيس ص ١٩ ، وهو من الطويل ؛ وإصلاح المنطق ص ٣٧٧ ؛ وابن يعيش ٢ / ٦٦ ، ٦٧ ، ٣ / ٥١ ؛ وخزانة الأدب ٣ / ١٥٦ ، ٢٤٣ ؛ واللسان ٣ / ٣٧٢ " قيد " ، ١١ / ٧٠ " هكل " ؛ وبلا نسبة في الخصائص ٢ / ٢٢٠ ؛ والمحتسب ١ / ١٦٨ ، ٢ / ٢٤٣ ؛ ورصف المباني ص ٣٩٢ ؛ ومغني اللبيب ٢ / ٤٦٦ ؛ وشرح عمدة الحافظ ص ٤٨٧ .

(٢) المفصل ص ٦٤ .

(٣) والوكنات : المواضع التي تأوي إليها الطير . اللسان ١٣ / ٤٥٢ " وكن " .

(٤) المفصل ص ٦٤ .

(٥) في ب : ((لنا)) .

(٦) في ب : ((كأنه)) .

(٧) في ب : ((عامة)) ساقط .

(٨) في ب : ((العامل)) مكرر مرتين .

(٩) المفصل ص ٦٥ . ينظر هذا المثل في المستقصى للزمخشري ٢ / ١٧٧ ؛ ومجمع الأمثال للميداني ٢ / ٥٦ .

وغيرهما «مُعَانًا»[١] أي: منصوراً، وفي بعضِ النسخِ المقروءةِ معافىً من العافيةِ، وهكذا حُكيَ أيضاً عن الإمام سراج الدين السكاكي[٢]، وفي الديوانِ يقالُ للرجلِ عند التوديع مُصاحباً معافىً أيْ: كنتَ في حِفْظِ الله.

«العنَنُ»[٣] ما ينوبُكَ من عارضٍ، من عنَّ إذا عرضَ كالعَرَضِ، والحدثِ[٤] من عرضَ، وحدَثَ، والمعنى العانُ، والعارضُ، والحادِثُ لم يعنهُ، أيْ: لم يهمُّه، فذهبَ الثمنُ صاعداً، معنى هذا: أنكَ اشتريتَ عدلَ ثيابٍ، ودفعَ سعرَ أولِ ثوبٍ منه بدرهمٍ، ثم غلا السعر: فزاد على الدِّرهم، فيكونُ التقديرُ: أخذته بدرهم، فذهبَ الثمنُ صاعداً، "فصاعداً" منصوبٌ على الحالِ، والعاملُ فيهِ ذهبَ، وهذا الكلامُ إنما يكونُ في شيءٍ ذي أجزاءٍ، بعضها[٥] بدرهمٍ، وبعضها بأكثرَ من درهمٍ، على ما ذكرنا، فإنْ قيلَ: لِمَ لَمْ تجعلْ انتصابَ "فصاعِداً" على العطفِ، والفاءُ للعطفِ؟ قلنا: لا يصحُ ذلكَ؛ لأنه لم يتقدمْ إلاَّ الفاعلُ والمفعولُ والدرهمُ، وامتناعُ العطفِ على الفاعلِ لفظاً ظاهرٌ؛ لأنَّ هذا منصوبٌ، والفاعلُ مرفوعٌ، وكذا معنىً؛ لأنه لا يصحُّ أنْ يكونَ "صاعداً" مسنداً إليه، وكذا العطفُ على المفعولِ، من حيثُ المعنى إذْ ليسْ غرضُكَ أنكَ أخذتَ المثمنَ[٦] والصاعدَ؛ لأن الصاعدَ هو الثمنُ، وكذا العطفُ على الدرهمِ ممتنع لفظاً ومعنىً، أمَّا لفظاً فظاهرٌ؛ لأنَّ الدرهمَ مجرورٌ، وهذا منصوبٌ، وأما معنىً فلأنكَ لم يردْ أنكَ أخذتَ المثمن[٧] بدرهمٍ، وبـ" صاعداً "، وإنما أردتَ أنكَ أخذتَ بعضَه بدرهمٍ، وبعضَه بأكثر، على أنَّا[٨] نقولُ لو قُدِّرَ

(١) المفصل ص ٦٥ .
(٢) سبقت ترجمته ص ٤٨ .
(٣) المفصل ص ٦٥ .
(٤) في ب: «حدث» .
(٥) في الأصل مكرر .
(٦) في الأصل: «الثمن» .
(٧) في الأصل: «الثمن» والمثبت من ب .
(٨) في ب: «أنها» .

أنك أخذتَ المثمنَ بدرهمٍ فبصاعداً[١] لم يستقمْ أيضاً ؛ لأنَّ الفاءَ للتعقيبِ ، وبعضُ ثمنِ الشيءِ لا يكونُ باعتبارِ كونه ثمناً عقيبَ بعضٍ ، بدليلِ امتناعِ قولكَ اشتريته بدرهمٍ فثمن ، فوجبَ أنْ يُحمَلَ على أنْ يكونَ التقديرُ فذهب الثمنُ صاعداً أيْ ذهبَ على هذهِ الحالةِ في البعضِ قوله « **ومنه** »[٢] وإنما فُصِلَ[٣] ؛ لأنَّ هذا استفهامٌ دونَ ما قبله كأنكَ قلتَ[٤] أتحولُ أيْ : أتتحولُ وفي حالِ كونكَ « **تميمياً مرة**[٥] »[٦] ، وفي حالِ كونكَ « **قيسياً أخرى** »[٧] ، وقيلَ انتصابهما على المصدر لا على الحالِ ، والتقديرُ أتتحولُ هذا التحولَ ، وتتنقلُ هذا التنقلَ ، وأريدُ أنكَ تتنقلُ تنقلاً متعدداً ، وقيلَ : هذا اللفظُ مثلٌ مضروبٌ للمتلوّنِ[٨] الذي لا يستقرُّ على حالةٍ واحدةٍ ، وليسَ هذا بسؤالٍ مسترشدٍ جاهلٍ بالأمرِ ، وإنما هو على طريقةِ التوبيخِ. أيْ : نجمعها قادرينَ ، والدليلُ على هذا المضمر قوله تعالى : ﴿ أَيَحْسَبُ ٱلْإِنسَٰنُ أَلَّن نَّجْمَعَ عِظَامَهُۥ ﴾[٩] يقالَ بابٌ مبهمٌ لا يهتدَى لفتحِه ، وفرسٌ بهيمٌ لا شيةَ عليهِ ، ورجلٌ بُهْمَةٌ هو الفارسُ الذيْ لا يدْرَى من أينَ يؤتَى ، لفرطِ شجاعتهِ وشدةِ بأسهِ .

---

(١) في الأصل : « فتصاعد » والمثبت من ب .

(٢) المفصل ص ٦٣ .

(٣) في ب : « فضلة » .

(٤) في ب : « قلت » ساقط .

(٥) في ب : « مرة » ساقط .

(٦) المفصل ص ٦٣ .

(٧) المفصل ص ٦٣ .

(٨) في الأصل : « المتلون » والمثبت من ب .

(٩) آية (٣) من سورة القيامة .

[التمييزُ]

وقوله : « **وهو رفع الإبهامِ** »[1] ألا ترى أنكَ إذا قلتَ « **طابَ زيدٌ** »[2] لم يدرَ أنَّ نسبة الطيبِ إليه من أيْ جهةٍ ، إذْ منْ الجائزِ أنْ يكونَ الطيبُ في ثوبه ، أوْ دارِهِ ، أوْ طعامِهِ ، أوْ كلامِه ، أوْ حياتِه ، وكذا إذا قلتَ " عشرين " لم يُدْرَ أنَّ المعدودَ / من أيِّ جنسٍ فبقولكَ : نفساً ، ودرهماً : يقعُ البيانُ ، ويرتفعُ [١٠٨/أ] الإبهامُ ، والمرادُ بالإبهامِ (الإبهامُ[3] المستقرُّ ، وبه وقعَ الاحترازُ عن نحو : عينٌ باصرة ؛ لأنَّ فيه رفعَ الإبهامِ)[4] عن مفردٍ وليس بتمييزٍ ؛ لأنَّ الإبهامَ فيه غيرُ مستقرٍّ ؛ لأنَّ نحوَ : عيْنٍ وُضعَ دالاًّ على كلِّ واحدٍ من مدلولاتِهِ ، فإنْ وقعَ إبهامٌ إنَّما[5] وقعَ من[6] جهةِ[7] خفاءِ القرائنِ على السامعِ ، بخلافِ نحوِ عشرونَ درهماً فهو في أصلِ وضعه وُضِعَ لذاتٍ مبهمَةٍ ، بدليلِ صحةِ إطلاقِ لفظةِ العينِ على العينِ الباصرةِ عند الدلالةِ ، وامتناعِ إطلاقِ عشرين على الدراهمِ والدنانيرِ ، فإنْ قيلَ : ومع هذا لم يثبتْ ما ذكرهُ في الكتابِ[8] بقوله : « وهو رفع الإبهامِ عن[9] جملةٍ، أو مفردٍ في تعريفِ التمييزِ » ، فإنّ هذا ينتقضُ بالحالِ والمفعولِ لهُ وغيرِهما ، فإنَّ فيهما أيضاً رفعَ الإبهامِ عن جملةٍ ، أوْ مفردٍ ، ومع ذلك لَيْسَا بتمييزٍ ، ألا ترى أنك إذا قلتَ : جاء زيدٌ، لا يُدْرَى في[10] أيِّ حالٍ جاءَ[11] زيدٌ، فإذا قلتَ:

---

(١) المفصل ص ٦٥ .

(٢) المفصل ص ٦٥ .

(٣) هذه الكلمة مأخوذة من الإقليد ليستقيم السياق لوحة ٧٣ / أ .

(٤) في ب ما بين القوسين ساقط .

(٥) في الأصل : « إنها » والمثبت من ب .

(٦) في ب : « من » ساقط .

(٧) في الأصل : « جهة » ساقط .

(٨) ينظر المفصل ص ٦٥ .

(٩) في ب : « في » .

(١٠) في الأصل : « من » والمثبت من ب .

(١١) في الأصل : « جاز » ساقط والمثبت من ب .

راكباً ، أو راجلاً ، فقد رفعتَ الإبهامَ ، وكذلكَ في المفعولِ إذا قلتَ : ضربتُ ، لا يعلم مَنِ[1] المضروبُ ، فإذا قلتَ : زيداً ، فقد رفعتَ الإبهامَ عمنْ وقعَ عليه فعلُ الضربِ .

قلنا : المرادُ منْ رفعِ الإبهامِ « **بالنصِّ على أحدِ المحتملاتِ** »[2] هو : أنْ يكونَ المنصوصُ عليه صالحاً لوقوعِ جوابِ مَنْ سألَ بقوله : مِنْ أيِّ شيءٍ هو ؟ أو[3] مِن أيِّ معنىً ؟ ألا ترى أنك إذا قلت : « عِنْدي راقودٌ »[4] ، وقيل لك من أي شيءٍ؟ أوْ مِن أيِّ معنى ؟ قلت : عسلاً صحَّ، بخلافِ ما لو قلتَ : جاءَ زيدٌ ، وقيل لك[5] مِن أيِّ شيءٍ ؟ فقلت : راكباً ، لم يصحَّ ، فعُلِمَ بهذا : أنهما ليسا بداخلينِ في حدِّ التمييزِ فلا[6] ينتقض الحدُّ ، وهكذا أيضاً لو : قلتَ ضربتُ ، وقيلَ لكَ : منْ أيِّ شيءٍ ؟ قلتَ زيداً ؛ لم يصحَّ .

قالَ الإمامُ المطرِّزيُّ في نحو قولهم : انقلبَ ظهراً لبطْنٍ ، انتصابه على التمييزِ ؛ واللامُ هي المخصصةُ ، ومثلُ هذه اللامِ في " فاهاً لفيكَ " ثم التمييزُ إنْ كانَ عن كلامٍ تامٍّ ، فانتصابُه على نحوِ انتصابِ المفعولِ ؛ لأنكَ لما قلتَ طابَ زيدٌ ، أخذَ الفعلُ فاعلَهُ ، وما بعدَ الفعلِ لا يكونُ إلا المفعولَ ، فقولك : « طابَ زيدٌ نفساً » بمنزلةِ ضربَ زيدٌ عمراً ، وإنْ كانَ عن مفردٍ ، كما في « **راقودٌ خلاً** »[7] ، كان بمنزلة ضاربٌ زيداً إلى آخرِهِ ، ولا يكونُ المميَّزُ إلا نكرةً فلا يجوزُ طابَ زيدٌ النفسَ ؛ لأنَّ الغرضَ هو الدلالةُ على الجنسِ ، والنكرةُ كافيةٌ

---

(١) في الأصل : « من » ساقط والمثبت من ب .

(٢) المفصل ص ٦٥ .

(٣) في الأصل : « أي » والمثبت من ب .

(٤) المفصل ص ٦٥ .

(٥) في الأصل : « لك » ساقط والمثبت من ب .

(٦) في ب : « ولا » .

(٧) المفصل ص ٦٥ .

لذلك[1] ، وهي الأصلُ ، فلا يصارَ إلى المعرفةِ التي هي عارضةٌ على أصلِ الكلامِ ، وقوله : " على " في ((**على أحد[2] محتملاته**))[3] صلةُ النصِ يقال : نصَّ عليهِ إذا ذكرته[4] مبيناً ، والنص هو : الرفعُ في الأصلِ ، وفي الذكرِ أيضاً معنى الرفع ، فلذلك أُطلق عليه ، وقوله " محتمَلاتِه " - بفتح الميم لا بكسرها - ؛ لأنَّ المحتملاتِ - بالكسر - هي التي انتصبَ عنها التمييزُ، فقولكَ عشرون، وثلاثون، وأربعونَ ، محتمِلاتٌ بالكسر أيْ : محتملاتٌ لا تكونُ من[5] الدراهمِ أوْ الدنانيرِ التي تذكرُ وهيَ محتمَلاتٌ بالفتحِ ((**تفقأ**))[6]: تشقق *وأبرحتِ جارًا*[7][8] معناه ((هول خوش أمدي أوردي همشا يكي))[9] رويَ هذا بروايتين بكسر التاءِ وفتحهما على خطابِ المؤنثِ أوْ على خطابِ المذكر / هذا على حسبِ اختلافِ [١٠٨/ ب] الروايةِ في بيتِ الأعشى ، ففي الصحاحِ[10] والمقتبس[11] قال الأعشى :

أَقُولُ لَهَا حِيْنَ جَدَّ الرَّحِيْلُ أَبْرَحْتِ رَبّاً وَأَبْرَحْتِ جَارَا

---

(١) في الأصل : ((كذلك)) والمثبت من ب .

(٢) في ب : ((أحد)) ساقط .

(٣) المفصل ص ٦٥ .

(٤) في ب : ((ذكره)) .

(٥) في الأصل : ((تكوّن)) والأصح عدم إثباتها كما في ب .

(٦) المفصل ص ٦٥ .

(٧) هذا جزء من بيت ، ونصه بالكامل :

أَقُولُ لها حينَ جَدَّ الرَّحِيْلُ أبرحتِ ربّاً وَأَبْرَحْتِ جَارَا

والبيت من المتقارب وهو للأعشى في ديوانه ص ١١٤ ؛ والكتاب ٢ / ١٧٥ ؛ ونوادر أبي زيد ص ٥٥ ؛ وسمط اللآليء ص ٣٨٨ ؛ وشرح التصريح ١ / ٣٩٩ ؛ وخزانة الأدب ٣ / ٣٠٢ ، ٣٠٥ ، ٣٠٦ ؛ واللسان ٢ / ٤١١ " برح " ؛ وبلا نسبة في أمالي ابن الحاجب ١ / ٣٦٧ ، ٤٠٤ ؛ وأوضح المسالك ٢ / ٣٦٧ .

(٨) المفصل ص ٦٥ .

(٩) هذه الكلمات باللغة الفارسية ، وقد سألت أحد العارفين باللغة الفارسية فترجمها بقوله : ((جئت بالخير وأديت حق الجوار)) . وقد حصرت الكلمات الفارسية بين علامتي تنصيص .

(١٠) ينظر الصحاح ١ / ٣٥٥ " برح " .

(١١) المقتبس لوحة ٩٢ / ب .

وفي رواية الإقليدِ[١] قال الأعشى :

تقـولُ[٢] ابنَـتِي حِيْـنَ جَدَّ الرَّحِيْـلُ أَبْرَحْـتَ رَبّـاً وَأَبْرَحْـتَ جَـارَا[٣]

يعني تقـولُ : أهلـك لا برحـتِ[٤] ، أبرحـتَ ربّـاً ، أيْ سـيداً ومالكـاً ، وتقول أبرحتِ جاراً جارُك[٥] يقالُ أبرحه أيْ أعجبـهُ يقـالُ مـا أبـرحَ هـذا الأمـرَ (وقوله : " أبرحتَ " أيْ أتيتَ بالبرَحِ وهو العجبُ ، فلمـا اشتد : أبـرحَ إليـه ، لم يُعْلَـمْ الجهـة)[٦] الـتي وقـع منهـا الإعجـاب ، وبذكـرِ الـربِّ ، والجـارِ : زالَ الإبهامُ ، فالحاصلُ أن التمييز (يرفعُ الإبهامَ المستقر عن ذاتٍ مذكورةٍ أو مقدرة ، فالأولى في المفردات)[٧] ، نحـو عشـرون درهمـاً قدرهمـا رفـع الإبهـام عـن ذاتٍ مذكورةٍ كعشرين ، والذات المقدرةُ إنما تكونُ باعتبارِ النسبةِ وذلك في الجملِ وما يضاهيها من الصفةِ المنسوبةِ إلى معمولِها ، والمضـافُ بالنسـبةِ إلى المضـافِ إليـه ، كقولك : « أبرحتِ جارا » وحَسُنَ زيدٌ أباً ، وزيد حَسُنَ أباً ، ويعجبـني حُسـنَ زيدٍ أباً ﴿ وَفَجَّرْنَا ٱلْأَرْضَ عُيُونًا ﴾[٨] ، قال فخـر المشـايخ : التمييزُ حقـه أنْ يكـونَ مفرداً ؛ لأنَّ بـه يقـعُ الكفايـة في بيـان الجنسِ ، وقـد يجـيءُ مجموعـاً علـى تـأويلِ التنـوعِ ، والاختـلاف ، كمـا في ﴿ وَفَجَّرْنَا ٱلْأَرْضَ عُيُونًا ﴾ ؛ لأنَّ التفجيـرَ متنـوِّعٌ إلى : عـذبٍ ، وفـراتٍ ، وملـحٍ ، وأجـاجٍ ، ونمـير ، ومعـينٍ ، وكذلـكَ في : ﴿ بِٱلْأَخْسَرِينَ أَعْمَٰلًا ﴾[٩] ؛ لأن العاملَ الخاسرَ متنوعٌ ؛ لتنـوعِ الكبـائر ، والمعاصي ،

---

(١) الإقليد لوحة ٧٣ / أ .

(٢) في ب : « تقول » ساقط .

(٣) في الإقليد : « تقول ابنتي » والرواية الصحيحة : « أقول لها ... » .

(٤) في ب : « لا برحت » ساقط .

(٥) في ب : « جارك » ساقط .

(٦) في ب ما بين القوسين ساقط .

(٧) في ب ما بين القوسين ساقط .

(٨) الآية (١٢) من سورة القمر .

(٩) من الآية (١٠٣) من سورة الكهف .

وقالَ أيضاً : حقُّ التمييزِ أن يجيءَ منكّراً ؛ لأنه لبيانِ الجنسِ ، وبه مقنعٌ ، وقد يجيءُ معرّفاً إمَّا بالإضافةِ ، أو باللامِ نحو : ﴿ خَسِرُوٓاْ[١] أَنفُسَهُمْ ﴾[٢] ﴿ سَفِهَ نَفْسَهُۥ ﴾[٣] على أحدِ التأويلين ، ونحو بيتِ الكتابِ :

فَمَا قَوْمِي بِثَعْلَبَةَ بْنِ سَعْدٍ وَلاَ بِفَزَارَةَ الشُّعْرِ الرِّقَابَا[٤]

وإنما جوزوا ذلك ؛ لأنَّ الموضعَ موضعُ التنكيرِ ، فأُمنَ وقوعُ اللبسِ ، وفي المفتاحِ : « ومن شأنه عندنا لزومُ التنكيرِ ومن علاماته اقترانُ " من " به ، ومثالُه في المفردِ و« عندي راقودٌ خَلاًّ » ، وهذا الذي ذكر جملةً إلاَّ أنَّ الإبهامَ ليس في تمامِ الجملةِ ، بلْ في كونِ ما في الراقودِ من دبسٍ[٥] أوْ خَلٍّ أو غيرِهما ، فبقولكَ[٦] : خَلاًّ زالَ الإبهامُ عما في الرَّاقودِ ، والراقودُ[٧] : دنٌّ طويلُ الأسفلِ ، يُطلى داخلهُ بالقارِ[٨] ، وقيل : الرِّطْلُ - بكسر الرَّاءِ - أفصحُ من فتحها ، والملءُ : اسم لمبْلَغِ الشيءِ الذي يملأُ منه الإناءُ ، كالشِّبْعِ - بكسر الشينِ وتسكينِ الباءِ - اسم لما يشبَعُ منه الإنسانُ ، ونظيرُ قوله : ملأ الإناءُ عسلاً ، وفي[٩] التنزيلِ قوله تعالى : ﴿ مِّلْءُ ٱلْأَرْضِ ذَهَبًا ﴾[١٠] ، ﴿ أَوْ عَدْلُ ذَٰلِكَ صِيَامًا ﴾[١١] .

---

(١) في ب : « خسروا » ساقط .

(٢) من الآية (١٢) من سورة الأنعام .

(٣) من الآية (١٣) من سورة البقرة .

(٤) البيت من الوافر وهو لحارث بن ظالم في الكتاب ١ / ٢٠١ ؛ والمقتضب ٤ / ١٦٢ ؛ وشرح أبيات سيبويه ١ / ٢٥٨ ؛ والإنصاف ص ١٣٣ ؛ والمقاصد النحوية ٣ / ٦٠٩ ؛ وبلا نسبة في خزانة الأدب ٧ / ٤٩٢ ؛ وشرح المفصل لابن يعيش ٦ / ٨٩ .

(٥) الدِّبْسُ : عسل التمر . ينظر القاموس المحيط ص ٧٠٠ " دبس " .

(٦) في ب : « فيقوله » .

(٧) القاموس المحيط ص ٣٦٢ " رقد " .

(٨) في ب : « في القارور » .

(٩) في ب : « وفي » .

(١٠) من الآية (٩١) من سورة آل عمران .

(١١) من الآية (٩٥) من سورة المائدة .

والضميرُ في مثلها : يرجع إلى التمرةِ ، ونظيرُ قوله «**على التمرةِ مثلها زبداً**»[1] في التنزيلِ قوله تعالى : ﴿ وَلَوْ جِئْنَا بِمِثْلِهِۦ مَدَدًا ﴾[2] ، فلما كانَ المثلُ شائعاً في الأجناسِ مبهماً فيها ، بَيِّنٌ بالزُّبْدِ والمدَدِ ، وشبَّهَ المميِّز بالمفعولِ ، يروى المميزُ - بكسرِ الياءِ وفتحها - فمن كسرَ نظر إلى : أنَّ هذا الاسمَ يميزُ مرادَ المتكلم عما سواه ، ومن فتح نظر إلى أنَّ المتكلمَ يميزُ هذا الجنْسَ من بين[3] سائرِ الأجناسِ ، كموقعهِ في : ضَرَبَ زيدٌ عمراً ، نحو « طابَ زيدٌ نفساً » ، وفي ضاربٌ زيدٌ عمراً ، نحو : « راقودٌ خَلاً » ، وضاربانِ زيداً ، نحو : « منوان[4] سمناً » وضاربون زيداً ، نحو عشرون درهماً ، وضَرْبَ زيدٍ عمراً نحو : مِلْءُ الإناءِ عسلاً ، ولا ينتصبُ المميز عن مفردٍ إلاَّ عن تامٍّ ، فإنْ قِيلَ : ما فائدةُ هذا التخصيصِ بقولهِ عن مفردٍ معَ أنَّ مميزَ الجملةِ كمميزِ المفردِ في أنَّ كلاً منهما لا ينتصبُ إلاَّ عن تامٍّ ؟

قلنا : فائدة التخصيصِ هي ما يذكرُ بعد هذا من جوازِ الإضافةِ المحضةِ ؛ لتمييزِ المفردِ ، وإلاَّ فالتمييزُ عن كلِّ واحدٍ منهما ، في كونه لا يجيءُ منصوباً إلاَّ عن تامٍّ سواءٌ ، ثمَّ معنى التامِ على / ضربين : تمامُ الكلامِ[5] ، وذلكَ في مميزِ [١٠٩/أ]
الجملةِ ، كما في طابَ زيدٌ نفساً ، وتمامُ اسمٍ ، وذلك في مميزِ المفردِ ، وتمامُ المفردِ بأحدِ الأربعةِ التي ذكرتْ ، والذي يتمُّ به أربعةُ أشياءَ ، وإنما تعينتْ هذه الأربعةُ ؛ لأنه لولاها لكانَ الاسمُ مستهدفاً للإضافةِ ؛ لأنَّ المضافَ مع المضافِ إليه بمنزلةِ كلمةٍ واحدةٍ ، فبورودِ أحدِ[6] هذهِ الأشياءِ انسدَّ طريقُ الإضافةِ ، وأُرْتِجَ بابُها ،

---

(١) المفصل ص ٦٥ .

(٢) من الآية (١٠٩) من سورة الكهف .

(٣) في ب : « بين » ساقط .

(٤) والمنا والمناة : كيل أو ميزان ، ويثنى منوان ، ومنيان ، وجمعه : أَمْنَاءٌ ، وأَمْنٍ ، ومُنِيٌّ ومِنِيٌّ . القاموس المحيط " مَنَا " ص ١٧٢٢ .

(٥) في ب : « كلام » .

(٦) في ب : « أحد » ساقط .

فيتمُّ ، فكانَ معنى تمامِ الاسم هو : أنْ يمنعَ من الإضافةِ ، وناصبُ المميزِ في هذا القسمِ هو الاسمُ التامُّ ؛ لأنه شابه الأسماءَ المشبهةَ بالأفعالِ ، من حيثُ اللفظُ ، فقدر " أحد " كضاربٌ ، و" منوانِ " كضاربون ، على ما ذكرنا إلى آخره ، واللازمُ التامُّ بنونِ الجمعِ ؛ وذلك لأنَّ عشرون ليسَ بجمعٍ ، على حدِّ مسلمونَ ، إذْ لو كانَ جمعاً لدلَّ عشرونَ على عشرةٍ ثلاثَ مراتٍ ، وثلاثون على ثلاثِ ثلاث مراتٍ ، والأمرُ بخلافِهِ ، بل اشتُقَّ عشرونَ من لفظِ عشرةٍ ، وثلاثون من لفظِ ثلاثةٍ من غيرِ اعتبارِ ما دلَّ عليه أنْ يكونَ ثلاثَ مراتٍ ، بلْ وضعَ على عقدٍ مخصوصٍ ، وأُلحِقَ الواوُ والنونُ لتضمنهِ معنى الجمعِ ، وأُعربَ لذلك بالحرفِ ، فلما كانَ موضوعاً على عَقْدٍ مخصوصٍ بالنونِ امتنعَ أنْ يوجدَ بدونها ، وكذا الإضافةُ في « ملءِ الإناءِ عسلاً »؛ لأنَّ الملءَ مضافٌ إلى الإناءِ، وممتنعٌ أنْ يضافَ الشيءُ مرتين ، فلذلكَ : لزِمَ نونُ الجمعِ والإضافة ، ولْم يزولا ، أوْ تقولُ إنَّ نحو : عشرونَ من حيثُ إنهُ بالواوِ والنونِ يُشبهُ ضاربونَ ، ومن حيثُ إنه ليس له[1] ، مفردٌ ، ولا تثنية يُشبهُ المفردَ ، فباعتبارِ الأولِ يجيءُ ما بعده منصوباً على التمييز تشبيهاً بـ« ضاربونَ زيداً » وبالاعتبارِ الثاني لا يسقطُ نونهُ ؛ لأنَّ النونَ[2] الذي يسقطُ عند الإضافةِ نونُ الجمعِ على الحقيقةِ ، نحو مسلمونَ ، ولا يحذفُ نونُ عشرون ؛ لأنَّ جمعيتهُ غيرُ مرتبةٍ على التثنيةِ والمفردِ ، فلم يحذفْ[3] فلما[4] لْم يحذفْ لم يُضفْ أيضاً عملاً بالشبهَينِ ، فإنْ قيل : ما وجهُ التمامِ في أحدَ عشرَ درهماً ، وليسَ فيه أحدُ هذهِ الأربعةِ ، من التنوينِ ، ونونِ التثنيةِ ، ونونِ الجمعِ والإضافةِ ؟ ومع ذلكَ قد انتصبَ على التمييزِ عن مفردٍ لا عنْ جملةٍ ، وقدْ شرطَ في المنصوبِ على التمييزِ عن مفردِ أحدِ الأشياءِ المذكورةِ ليس فيه أحدها .

---

(١) في الأصل : « له » ساقط والمثبت من ب .

(٢) في الأصل : « النون » ساقط والمثبت من ب .

(٣) في الأصل : « لم يحذف » ساقط والمثبت من ب .

(٤) في ب : « ولما » .

قلنا : التنوينُ فيه مقدَّرٌ ؛ لأنَّ كـلَّ تنويـنٍ حُـذِفَ لا للإضافـةِ ، ولا لدخـولِ اللامِ ، فحكمُ التنوينِ مرادٌ ؛ لأنه لم يدخلْ على[1] الكلمةِ مـا يعاقبه ، بـل امتنـعَ التنوينُ فيه للبناءِ ، كما في غـيرِ المنصـوبِ ، في نحـو : « هـنَّ حـواجُّ بيـتِ الله » يعمل[2] عمل[3] اسم الفـاعل المنـون كمـا في[4] زيـد ضـاربٌ غُلامُـهُ عمـراً ؛ لأن التنوينَ لم يحذفْ للإضافة ، ولا لدخولِ الألفِ واللامِ ، فكان حكمه مراعىً فيه ، ونظيره كم رجلاً ؟ في الاستفهام ؛ لأنَّ التنوينَ مقدرٌ فيه ، ولكنه[5] حُـذِفَ لمـانع البناءِ فبقي حكمهُ .

وتمييزُ المفرد أكثر ما يجيءُ فيما كانَ مقداراً ، أوْ مقياسـاً ، والمقـدارُ في تلـك الأربعةِ المذكورةِ في الكيلِ[6] ، والوزنِ[7] ، والمسـاحةِ ، والعـددِ ، وأمَّـا المقيـاسُ ، فنحو قوله : ملؤهُ ، فإنهُ مِقياسٌ لا مِقدارٌ ؛ لأنَّ المعنى من المقـاديرِ هـو أنْ تكـونَ المقاديرُ موضوعةً لمعرفةِ المقدار، كالكيلِ ونظائرِهِ، بخلافِ قوله « **ملءُ الإنـاء** »[8] لأنه[9] غيرُ موضوعٍ للمقدارِ ، فكان مقياساً ؛ لأنَّ قدره يعلمُ بـه مـن غـيرِ وضـعِ المساحةِ ، من قولهم : مسحَ الأرضَ : ذَرَعَها ، وقد يقع فيما ليس / إياها ، أيْ : [١٠٩/ ب] ليسَ هو هذهِ الأشياء الخمسة ، فانتصابُ رجلاً ، وفارساً ، وناصراً علـى التمييـزِ لأنَّ[10] التقديرَ من رجل ومن فارسٍ ، ومن ناصرٍ ، وقـد ذكرنـا : أنَّ كـلَّ شـيءٍ

---

(١) في الأصل : « على » ساقط والمثبت من ب .

(٢) في الأصل : « يعمل » ساقط والمثبت من ب .

(٣) في الأصل : « فعمل » والمثبت من ب .

(٤) في الأصل : « في » ساقط والمثبت من ب .

(٥) في الأصل : « ولكن » والمثبت من ب .

(٦) في الأصل : « المكيل » .

(٧) في الأصل : « الموزون » .

(٨) المفصل ص ٦٥ .

(٩) في ب : « لأن » .

(١٠) في الأصل : « لا » .

حسنٌ فيهِ من للبيان ، فهو تمييزٌ ، وبعضهم : ينصبُ على الحالِ ، وليس بمستقيمٍ إذِ المعنى حينئذٍ ، ويحهُ في حالِ رجوليته ، « و لله دَرُّهُ »[1] في حال فروسيتهِ ، وكأنه إنما يستوجبُ الدعاءَ في تينكَ الحالتين لا غيرُ وهو غيرُ مستقيم ، ولأنَّ صحةَ اقترانِ " من " بهذهِ المنصوباتِ ينفي وهمَ كونها أحوالاً ، هكذا نقلَ عن الإمامِ سراجِ الدينِ السكاكي ، فقال : «لولا صحةُ قولهم من فارسٍ مع " من " لقلنا : إنه وأمثالَه منصوبةٌ على الحال ، نحو[2] : طابَ زيدٌ من نفسٍ ، وقولهم : " دره " يستعملُ في التعجبِ ، والدرُ[3] في اللغة : اللبنُ .

وفيه خيرُ العربِ ، إذْ بهِ معاشهم ، فلما كانَ ذلكَ معظَّماً عندهم ، مرغوباً فيه : استعملوه في موضعِ الخيرِ ، أيْ : للهِ ما خرجَ منكَ من خيرٍ ، فإنْ قيلَ : الضمائرُ معارف .

فما وجهُ الافتقارِ إلى البيانِ في " ويحهُ " ودره به ؟ قلنا : ليسَ الضميرُ[4] كذلكَ ، إنما الضميرُ المعرفةُ هو : الذي يرجعُ إلى شيءٍ سابقٍ ذِكرُه ، نحو : زيدٌ ضربته ، (أو رجل ضرب)[5] ، وهذا المعنى : معدومٌ في هذا الضميرِ الذي نحن فيه ، فإنَّ قوله : « ويحه رجلاً »[6] الضميرُ فيه نكرةٌ ، يُرْمى به من غير قصدٍ ، يحتملُ : أنْ يكونَ المترحمُ عليهِ بالغاً ، أوْ صبياً ، أو حُراً ، أو عبداً ، أو غير ذلك ، فيحتاجُ حينئذٍ إلى الكاشفِ المبينِ ، وذكر في المقتبس[7] محيلاً

(١) المفصل ص ٦٥ .

(٢) في الأصل : « من » .

(٣) ينظر القاموس المحيط ص ٥٠٠ " درر " .

(٤) في ب : « الأمر » .

(٥) في ب ما بين القوسين ساقط .

(٦) المفصل ص ٦٥ .

(٧) ينظر المقتبس لوحة ٩٣ / ب .

إلى شرح ابنِ الحاجب[١] ، وقولـه : ((**لله درهُ فارسـاً**))[٢] ليـس مـن المفـرداتِ ، فإيراده في المفرداتِ غيرُ مستقيمٍ ؛ لأنَّ معنـى لله دره فارسـاً : لله درُّ فروسيته ، وهو مِثْلُ يعجبني حسنُ زيدٍ أباً ، والمعنى : حسنُ أبيـه ، وإذا كـانَ كذلـكَ فهـو من بابِ تمييزِ الجملِ ، لأنهُ من بابِ تميـيزِ النسبةِ الإضافيـةِ ، وكذلـكَ ((**حسـبكَ بهِ ناصراً**))[٣] لأنَّ معناهُ حسبكَ بنصرتهِ ، فلـم يكـنْ مـن بـابِ تميـيزِ المفـرداتِ ، والأولى أنْ يقالَ في موضعه ، نحـو : عنـدي خـاتمٌ حديـداً ، وبـابٌ سـاجاً ، فـإنْ كانَ الأكثرَ الإضافةُ فيهِ ، وقد جاءَ منصوباً علـى التمييزِ نسبها بالمقـاديرِ ، وهـو تمييزٌ عن مفردٍ فيما ليس بمقدارٍ ، و((حسبكَ بـهِ نـاصراً)) البـاءُ في " بـه " زائـدةٌ مثلُها في ﴿ كَفَىٰ بِٱللَّهِ شَهِيدًا[٤] ﴾[٥] أيْ : فحسبك ، وكافيك .

قال فخرُ المشايخ ، وقوله : ﴿ وَكَفَىٰ بِٱللَّهِ شَهِيدًا ﴾ معناهُ : تَنَاهِي شـهادةُ الله إلى حدٍّ لا مزيدَ[٦] عليهِ ، والأصـل ((كفـاكَ اللهُ شـهيداً)) ، ولقـد أبـى سيبويه[٧] : تقديم[٨] المميز[٩] على عامله ، أيْ : مطلقاً ، سـواءٌ كـانَ عـن مفـردٍ ، أو جملـةٍ ، فإنه إذا كانَ عن مفردٍ : كانَ تقديمهُ على عامله ممتنعاً بلا خلافٍ ، وإنْ كانَ عـن

---

(١) ينظر الإيضاح لابن الحاجب ١ / ٣٥٥ .

(٢) المفصل ص ٦٥ .

(٣) المفصل ص ٦٥ .

(٤) في الأصل : ((شهيداً)) والمثبت من ب .

(٥) من الآية (١٦٦) من سورة النساء .

(٦) في ب : ((لا يزيد)) .

(٧) ينظر سيبويه ١ / ٢٠٤ ، ٢٠٥ .

(٨) في الأصل : ((تقدم)) والمثبت من ب .

(٩) ينظر تفصيل هذه المسألة تقديم التمييز على عامله الإنصاف ٢ / ٨٢٨ رقم المسألة (١٢٠) ؛ والتبيين عن مذاهب النحويين البصريين والكوفيين ص ٣٩٤ رقـم المسالة (٦٥) ؛ والمقتضب ٣ / ٣٦ ؛ والأصول ١ / ٢٦٩ ؛ والخصائص ٢ / ٣٨٤ ؛ والكتاب ١ / ٢٠٤ فما بعدها .

جملةٍ ، فكذلكَ عند سيبويه(١) : لا يجوزُ : « نفساً طابَ زيدٌ » ؛ لأنَّ المميزَ في الحقيقةِ فاعلٌ ، والفاعلُ لا يتقدمُ على الفعلِ ، وأجازه أبو العباسِ المبرد(٢) ، وحجتهُ شيئان : أحدهما : أنَّ العاملَ فعلٌ محضٌ ، فيجوزُ تقديمه ، وكأنه قاسَ على الحالِ ، إذْ تقديمها جائزٌ ، نحو راكباً جاء زيدٌ ؛ لأنَّ العاملَ فعلٌ ، فيعملُ في الحالِ مقدمةً ومتأخرةً(٣) ، والثاني البيتُ الذي أنشده(٤) ، ووجهُ الاستدلالِ به(٥) في أنَّ في(٦) كاد ضميرُ الشأنِ والقصةِ ، وفي يطيبُ ضميرُ سلمى ، فكأنه قالَ : وما كادَ تطيبُ سلْمى نفساً ، ثم قدَّمَ نفساً ، فالجواب عن الأولِ : أنَّ المميزَ فاعلٌ في الحقيقةِ على ما يجيء ، فلا يجوزُ تقديمهُ بخلافِ الحالِ ؛ لأنه ليس فيها تقديرُ الفاعلِ ، بلْ هيَ ، فضلةٌ لفظاً ومعنى / فيجوزُ تقديمها كالمفعولِ ، [١١٠/أ] والجوابِ عن الثاني أنَّ الروايةَ « وما كانَ نفسي » فنفسي اسم كَادَ ، وتطيبُ خبرُهَا ، فكأنه قال ، وما كادَ نفسي طيبةً ، ولأنه لو ثبتَ ذلكَ فهو واردٌ على خلافِ القياسِ ، واستعمالِ الفصحاءِ ، فكان الاحتجاجُ بهِ ساقطاً . أوله :

---

(١) ينظر الكتاب لسيبويه ١ / ٢٠٤ ، ٢٠٥ .

(٢) وأجاز المبرد تقديم التمييز على الفعل مثل : « عرقاً تصببت » وسيبويه لا يجيزه . ينظر المقتضب ٣ / ٣٦ .

(٣) في الأصل : « مؤخرة » والمثبت من ب .

(٤) البيت هو :

أتَهْجُرُ سَلْمَى بالفِراقِ حَبِيْبَهَا ... وما كانَ نَفْساً بالفراقِ تطيبُ

ورواية البيت " ليلى " بدل " سلمى " ، و" كاد " بدل " كان " ، وهو للمخبل السعدي في ديوانه ص ٢٩ ؛ والخصائص ٢ / ٣٨٤ ؛ واللسان ١ / ٢٩٠ " حبب " ، أو لأعشى همدان ؛ أو لقيس بن الملوّح في الدرر ٤ / ٣٦ ؛ والمقاصد النحوية ٣ / ٢٣٥ ؛ وبلا نسبة في أسرار العربية ص ١٩٧ ؛ والإنصاف ص ٨٢٨ ؛ وابن يعيش ٢ / ٤٧ ؛ والمقتضب ٣ / ٣٦ ، ٣٧ ؛ وهمع الهوامع ١ / ٢٥٢ .

(٥) في ب : « له » .

(٦) في الأصل : « في » ساقط والمثبت من ب .

* أَتَهْجُرَ سَلْمَى[1] بِالْفِرَاقِ حَبِيْبَهَا[2] *

قال الإمامُ عبدُ القـاهرِ : ((فلـو كـانتْ الروايـة في " تطيـب "[3] باليـاء علـى التذكيرِ ، لم يكنْ الدليلُ حينئذٍ قاطعاً ؛ لاحتمالِ أن يكونَ في كادَ ضميرُ الحبيـبِ المذكورِ في المصراعِ الأولِ ، فكأنه قالَ ، وما كادَ حبيبُها نفساً تطيب بالفراقِ))[4] .

وقيل : البيت[5] للمخبَّل ، وهو من مجيدي الشعراء .

وفي بعض نسخِ الكتابِ بالعراقِ ، مكانَ الفراقِ الأولِ ، وقولـه : ((**منتصبـةً عنه**))[6] ، والضمير في[7] عنه راجعٌ إلى " ما " ومناديـه منصـوب معطـوف علـى قوله ((**متصفةً**))[8] ، وبيانُ اتصافِ المميزاتِ بنواصبها ، فإنَّ تقديرَها : النفسُ طيبةٌ ، والعـرقُ متصبـبٌ ، والشـيبُ مشـتعلٌ ، وعنـدي زيـتٌ مقـدَّرٌ بـالرطل ، ومكيـلٌ بالقفيزِ وموزونٌ ، وممسوحٌ ، ومعدودٌ ، ومقيسٌ ، وبيانُ المبالغةِ ، والتأكيدِ هـو : أنَّ الشيءَ إذا ذُكِرَ مبهماً لو قَرُبَ توفرت[9] الدواعي[10] إلى علمه ، فإذا ذكرَ بعد توفرِ الداعي : استقر في قلبه ، فكانَ آكدَ ، وأبلغَ في التأثيرِ في القلبِ ؛ وهذا لأنَّ الفعل إذا أُسنِدَ إلى غيرِ مَنْ له الفعلُ ، عرضَ فيه من الإبهـامِ مـا يـتردد فيـهِ وَهْـمُ السامعِ ، وينبعثُ على رومِ ما تورثهُ السـكينةُ والوقـارُ ، ويزيـلُ عنـه القلـق[11] ،

---

(١) في ب : ((ليلى)) .

(٢) سبق تخريجه ص ٥٧٠ .

(٣) في ب : ((تطيب)) ساقط .

(٤) ينظر كتاب المقتصد ص ٦٩٥ ، ٦٩٦ .

(٥) في ب : ((البيت)) ساقط .

(٦) المفصل ص ٦٦ .

(٧) في الأصل : ((في)) ساقط والمثبت من ب .

(٨) المفصل ص ٦٦ .

(٩) في ب : ((توفرت)) ساقط .

(١٠) في ب : ((الداعي)) .

(١١) في ب : ((والقلق)) .

والانزعـاجِ ، فـإذا جيءَ بنحوِ قولـك : « **نفسـاً** »[1] سـكنَ واسـتقرَّ ، فيكـونُ تحصيصاً[2] بعد التعميمِ ، وهذا نوعٌ من البلاغـةِ ، وضـربٌ مـن فصيـح الكـلامِ ، وكفى بكلامِ اللهِ تعالى[3] عليه دليلاً ؛ ولأنه إذا ذُكِرَ مبهماً أولاً ، ثم فُسِّرَ ثانيـاً ، فقد[4] ذُكِرَ مرتين ، والمذكورُ مرتـين آكـدُ ممَّـا ذكـرَ مـرةً واحـدةً ، قولـه « **لأنَّ الفعلَ في الحقيقةِ وصفٌ في الفاعلِ** »[5] قالَ فخرُ المشايخِ : التمييـزُ إنمـا[6] يكـونُ فاعلاً من حيثُ المعنى ، إذا وردَ بعد تمامِ الكلامِ ، كما في طابَ زيدٌ نفساً ، وأمَّا إذا جاء بعد تمامِ الاسمِ ، نحو عشـرون درهمـاً ، فـلا يكـونُ فـاعلاً معنـىً ، فـإنْ قيل : ينتقضُ ما ذكرهُ بأنَّ المنصوبَ على التمييزِ فاعلٌ في الحقيقةِ ، بقولهم : امتلأ الإناءُ ماءً ؛ لأنه لا يصح أنْ يقالَ : ماءُ الإنـاءِ ، أوَ مـاءُ إنـاءٍ ؛ لأنَّ الممتلـيءَ هـو الإناءُ لا الماءُ ، وكذلـكَ قولـه تعـالى : ﴿ وَفَجَّرْنَا ٱلْأَرْضَ عُيُونًا ﴾[7] فـإنَّ العيـونَ لا يصحُّ تقديرهُ فاعلاً .

قلنا : لا ينتقضُ ، بل يصحُّ فيهما أيضاً تقديرُ الفاعليةِ ، أمَّا في الإناءِ فإنكَ لو رجعتَ إلى المعنى ، في قولهم : امتلأ الإناءُ ماءً : وجدتَ الماءَ فـاعلاً ، مـن حيـثُ إنَّ الإناءَ يقتضي فاعلاً ، بفعلِ فعلِ الماءِ[8] فيـه ، فصـار كـأنكَ قلـتَ : مـلأَ المـاءُ الإناءَ ، فكان المالئ في الحقيقةِ هو الماءُ ، ثم الامتلاءُ أثرُ فِعْلِ الماء ، فيجـوز إسـنادُ ذلك الفعلِ أيضاً إلى الماءِ مجازاً[9] ، ويقالُ : امتلأَ مـاءُ الإنـاءِ ؛ لأنَّ الفعـل[10] قـد

---

(١) المفصل ص ٦٦ .

(٢) في الأصل : « مختصاً » والمثبت من ب .

(٣) في ب : « تعالى » ساقط .

(٤) في الأصل : « قد » والمثبت من ب .

(٥) المفصل ص ٦٦ .

(٦) في الأصل : « أن » والمثبت من ب .

(٧) من الآية (١٢) من سورة القمر .

(٨) في ب : « الملأ » .

(٩) في ب : « حاجزاً » .

(١٠) في الأصل : « القول » والمثبت من ب .

يسندُ إلى المسبِّبِ ، كما في بنى الأميرُ الدارَ ، وكذلك إذا رجعتَ إلى المعنى ، في قوله تعالى : ﴿ وَفَجَّرْنَا ٱلْأَرْضَ عُيُونًا ﴾[١] صادفتَ العيونَ فاعله ، فكأنه[٢] قال[٣] – والله أعلمُ – « وتفجَّرْتْ[٤] عيونُ الأرضِ ؛ لأنَّ التفجيرَ لما وقعَ على الأرضِ ، صارَ التفجيرُ صادراً منها[٥] ، فكانت هي فاعلةٌ في التفجُّرِ ، وإن لم تكنْ فاعلةً في التفجير ، فبين التفجيرُ ، والتفجُّر مناسبةٌ سببيةٌ ، فكانَ تقديرُ الفاعليةِ في أحدهما تقديراً في الآخرِ مجازاً ، فكانَ إسنادُ التفجيرِ إلى العيونِ[٦] من قبيلِ / إسنادِ الحال [١١٠/ ب] إلى المحلِّ ، كما في جرى النهرُ ، وسالَ الميزابُ ، ثم نظيرُ كونِ المنصوبِ مرفوعاً في المعنى ، غيرَ عزيز ، كما ذكرنا في : ضَارَبَ زيدٌ عمراً ، فإنَّ عمراً فاعلٌ في المعنى ؛ لأنَّ الفاعليةَ[٧] تقتضي الفاعلين ، واقربُ من هذا الحالِ ؛ لأنَّ قولكَ : جاءني زيدٌ راكباً ، معناه : جاءني زيدٌ الراكبُ ، إذِ الراكبُ عبارةٌ عن زيد ؛ إلا أنَّ الفرقَ أنَّ نحو العرقِ ، والشحمِ بعضُ الفاعلِ ، والراكبُ كلُّ ذي الحالِ .

---

(١) من الآية (١٢) من سورة القمر .

(٢) في ب : « وكأنه » .

(٣) في الأصل : « قال » ساقط والمثبت من ب .

(٤) في الأصل : « تفجرن » والمثبت من ب .

(٥) في ب : « منها » ساقط .

(٦) في ب : « العين » .

(٧) في ب : « المفاعلة » .

((المنصوبُ على الاستثناء))[١]

اعلم : أنَّ الاستثناءَ مشكلٌ[٢] باعتبارِ عقليته وحدِّهُ ، أما باعتبارِ عقليته فإنك إذا قلتَ : جاءني القومُ إلا زيداً ، لم يخلُ[٣] إما أنْ يكونَ زيدٌ داخلاً في القومِ ، أو لا ، فإن كانَ غيرُ داخلٍ ، لم يستقمْ ؛ لأنَّ اجتماعَ أهلِ اللغةِ في الاستثناءِ المتصلِ ، وهو الأصلُ إنه : إخراجُ ما بعد إلاَّ مما قبلها ، وإجماعُ أهلِ العربيةِ مقطوعٌ به في معرفةِ العربيةِ .

وإنْ كانَ زيدٌ داخلاً في القومِ ، ثم بالاستثناءِ : يخرج منه ، فإنَّ الإشكالَ ثابتٌ أيضاً ؛ لأنَّ المتكلمَ إذا قالَ : جاءَ القومُ ، فزيد منهم لا محالةَ ، فقد[٤] وجبَ نسبةُ المجيءِ إليهِ ؛ لأنه منهم ، فإذا أُخرجَ بعد ذلك ، فقد نفى عنه[٥] المجيءَ ، فيصيرُ مثبتاً منفياً باعتبارِ واحدٍ ، فيؤدي إلى أنْ يكونَ الاستثناءُ بإلاَّ كذباً من أحد الطرفينِ ، وهو باطلٌ ، ولا يمكنُ القولُ به ، فإنَّ القرآنَ نطق به ، قال الله تعالى : ﴿ فَلَبِثَ فِيهِمْ أَلْفَ سَنَةٍ إِلَّا خَمْسِينَ عَامًا ﴾[٦] قلنا: وجههُ هو : أنْ يتوقفَ أولُ الكلامِ إلى آخره ، في الاستثناءِ المتصلِ ، فثبتَ للمتكلمِ ما هو الغرضُ المطلوبُ ، بمجموعِ المستثنى منهُ ، والمستثنى ، فكان هو[٧] تكلماً بالباقي بعد إخراجِ المستثنى ، والكذبُ إنما يتحققُ أن لو قلنا[٨] بثبوتِ الحكمِ قبلَ التلفظِ بالمستثنى ، وليس كذلك ، بل تقولُ : يتوقفُ حكمُ أولِ الكلامِ إلى أنْ يتكلمَ

---

(١) المفصل ص ٦٧ .

(٢) ينظر الإيضاح في شرح المفصل ١ / ٣٥٩ .

(٣) في ب : « لا يخلو » .

(٤) في الأصل : « وقد » والمثبت من ب .

(٥) في الأصل : « عليه » والمثبت من ب .

(٦) من الآية (١٤) من سورة العنكبوت .

(٧) في ب : « هو » ساقط .

(٨) في الأصل : « لو » ساقط .

بآخره ، وإنما كانَ هكذا ؛ لأنَّ أهلَ العربيةِ لما أطبقوا في قولِ من قالَ : لفلانٍ عليَّ عشرةٌ إلاَّ ثلاثةً ، على وجوبِ سبعةٍ : كانوا مطبقين أيضاً على التقديرِ الذيْ قلنا .

فكان(١) قولُ القائلِ : لفلانٍ عليَّ عشرةٌ ؛ إلا ثلاثةً ، وقوله « لفلانٍ عليَّ سبعةٌ » عبارتين عن مُعَبَّرٍ واحدٍ ، وأما باعتبارِ حده فإنَّ حده مشكلٌ ؛ لما أنَّ الاستثناءَ يجمعُ المتصلَ والمنقطعَ ، ولا يتميزُ المتصلُ إلاَّ بالإخراجِ ، ولا إخراجَ في المنقطعِ ، وقيل في حده : « هو إخراجُ الشيءِ من حكمٍ دخلَ فيه غيرُه(٢) » ، ولم يقلْ دخلَ فيه هو وغيرُه ؛ ليتناولَ ما قاله الاستثناءُ المنقطعُ ، فإنكَ إذا قلتَ : ما جاءني زيدٌ(٣) إلا حماراً كنت مخرجاً حماراً من حكمٍ دخل فيه هو ، وغيرُهُ وذلكَ الحكمُ عدمُ المجيءِ ؛ ولكن ما أخرجته من حكمٍ دخلَ فيه هو وغيرُه ، وإذا لم يدخلِ الحمارُ تحت أحدٍ في قولك : ما جاءني أحدٌ ، وعن هذا قالوا : الاستثناءُ مشكلٌ ؛ لأنه لوْ ذُكِرَ لفظُ الإخراجِ يَرِدُ عليه الاستثناءُ المنقطعُ نقضاً ؛ لأنه لا دخولَ فيهِ ، فكيفَ يتحققُ الإخراجُ ، ولوْ لمْ يذكرْ يرد عليه الاستثناءُ المتصلُ نقضاً ؛ لأنَّ فيه إدخالاً وإخراجاً ، والأولى أنْ يُحَدَّ(٤) كُلُّ(٥) واحدٍ منهما على حِدَةٍ ، فالمتصلُ هو إخراجُ الشيءِ من حكمٍ دخلَ فيه هو وغيرُه ، والمنقطعُ وهو أنْ يُذْكَرَ لفظٌ من ألفاظِ الاستثناءِ مع مخالفة حكمِ ما بعد ذلك اللفظِ ، لحكمِ(٦) ما قبلهُ وليسَ فيه إخراجٌ ؛ لعدمِ دخولِ المستثنى في المستثنى منهُ .

المستثنى في(٧) إعرابه على خمسةِ أضربٍ ، فوجهُ الإنحصارِ على هذهِ الخمسةِ المذكورةِ هو : أنَّ الاستثناءَ لو كانَ

---

(١) في ب : « وكان » .
(٢) في الأصل : « هوو » والمثبت من ب .
(٣) في ب : « أحد » .
(٤) في ب : « يجد » مكرر .
(٥) في ب : « كل » ساقط .
(٦) في ب : « بحكم » .
(٧) في ب : « على » .

إمَّا أنْ يكون بحرفِ إلاَّ ، أوْ بما في معناه أو بغيره ، فإنْ كانَ / بحرفِ " إلاَّ " [١١١/أ] أو بـ" ما " في معناه فلا يخلو ، إما أنْ يكون موجباً أوْ لَمْ يكنْ ، فإنْ كانَ موجباً فهو الوجهُ الأولُ ، وإلم يكنْ فلا يخلو ، أمَّا إنْ يكونَ تاماً ، أوْ لَمْ يكنْ تاماً ، فإنْ كانَ تاماً فهو الوجهُ الثاني ، وإلم يكنْ ، فهو الوجهُ الخامسُ ، وإنْ كانَ بغير حرفِ " إلا " ، فلا يخلو ، أمَّا إنْ كانَ بـ" حاشا " و" سِوَى " و" سَواءٍ " ، و" أولاً " ، فإنْ كانَ بها فهو الوجهُ الثالثُ ، وإنْ كانَ بغيرها ، فلا يخلو ، فإنْ[1] كانَ بـ" لاسيما "[2] فهو[3] الوجهُ الرابعُ ، فإن لم يكنْ فلا وجودَ لهُ ، فانحصرتْ على هذهِ الخمسةِ ضرورةً ، ووجهُ انحصارِ الموجبِ على الثلاثةِ بقوله : وهو على ثلاثةِ أوجهٍ هو : أنَّ الاستثناءَ إذا كانَ بـ" إلاَّ " في الموجبِ ، فلا يخلو ، أما إن كانَ المستثنى مقدَّماً على المستثنى منه أمْ لا ، فإنْ كانَ مقدماً فهو[4] الوجه الثاني، وإلم يكنْ مقدماً فلا يخلو ، أما إن كان من جنسِ الأولِ أو لَمْ يكنْ ، فإنْ كانَ من جنسه فهو الوجهُ الأولُ وإلَّم يكنْ فهو الوجهُ الثالثُ .

قوله : ((**ما استُثنِيَ بإلا من كلام موجب**))[5] ، فالمعنى من الموجبِ ما لَمْ يكنْ فيه أحدُ الثلاثةِ النفيُ والنهيُ ، والاستفهامُ ، وغيرُ الموجبِ[6] : ما اشتملَ على أحدها ، وقدْ صرحَ في الكشاف[7] في قوله تعالى : ﴿ **لَوْ كَانَ فِيهِمَآ ءَالِهَةٌ إِلَّا ٱللَّهُ لَفَسَدَتَا** ﴾[8] ، (إنَّ الكلامَ بذكرِ الشرطِ لم يخرجْ من كونه موجباً)[9] فإنْ

(١) في الأصل : ((ألو)) والمثبت من ب .

(٢) في ب : ((بلا سيما أو لا)) .

(٣) في ب : ((فهو إذا كان بلا سيما)) .

(٤) في الأصل : ((وهو)) والمثتب من ب .

(٥) المفصل ص ٦٧ .

(٦) في ب : ((الموجب)) ساقط .

(٧) ينظر الكشاف ٣ / ١١٠ .

(٨) من الآية (٢٢) من سورة الأنبياء .

(٩) ما بين القوسين ساقط من ب .

قلتَ ما منعكَ من الرفعِ على البدل قلتُ لأنَّ " لـو " بمنزلـةِ " إنْ " في أنَّ الكـلامَ معه موجبٌ ، والبدلُ لا يسوغُ إلاَّ في الكلامِ غيرِ الموجبِ ، وإنما سُمِّيَ ما ذكرنـا موجباً ؛ لأنك توجبُ المجيءَ على القوم ، في قولك : جـاءني القـومُ ، أيْ : تثبتـه وتحققُه ، وغيرُ الموجَبِ على عكسِ هذا ، والاستفهامُ شـقيقُ النفـيِ ، إذْ في كـلٍّ منهما عدمُ الاستقرارِ ، ولأنَّ " مِنْ " الاستغراقيةَ التي تختصُّ بالزيادةِ في النفيِ تزاد فيه نحو قوله تعالى : ﴿ هَلْ مِنْ خَـٰلِقٍ غَيْرُ ٱللَّهِ ﴾[١] ، وانتصابُ المستثنى[٢] بالفعل الذي قبله ؛ لكن يتوسطُ " إلاَّ " فجاءَ في قولكَ : جاءني القومُ إلا زيداً ، لا يتعدَّى إلى زيدٍ ؛ لأنهُ متعدٍ لكنْ إلى مفعولٍ واحدٍ ، لا إلى اثنينِ ، وقد أخذَ مفعولَهُ ، وهو : تاءُ المتكلمِ ، فلا يتعدَّى إلى زيدٍ ، فلما جئتَ بإلاَّ أَوْصَلَـتْ جـاءَ إلى زيـدٍ ، كمـا أوصلتْ الباءُ الفعلَ اللازمَ ، وهو ذهبَ إلى زيـدٍ بالتوسـطِ ، فـإنْ قيـلَ : البـاءُ في ذهبتُ بزيدٍ، فقدْ أوصلتْ الفعلَ إلى الاسم وَجُرَّتْ، فما بالُ إلاَّ لم يجـرّ الاسـمَ الـذي بعدها ومع كلٍّ منهما حرفٌ يوصلُ الفعل إلى الاسمِ ، قلتُ الفرق بينهما هـو أنَّ العاملَ لابدَّ له من أنْ يختص بقبيلٍ من اسمٍ أوْ فعـلٍ كـ" مِـنْ " الجـارَّةِ ، و"لَمْ " الجازمةِ ، ولا اختصاصَ لـ" إلاَّ " بقبيلٍ منهما لدخولها عليهما ، أمَّا الدخول علـى الاسـمِ فظـاهرٌ ، وأمَّـا الدخـولُ علـى الفعـلِ ، فكقولهـم : « نشـدتكَ بـا للهِ ألاَّ فعلتَ »[٣] وإنما انتصبَ بالفعلِ السابق على التشبيهِ بالمفعولِ ؛ لكونه فضلةً ، ولـه شَبَهٌ خاصٌ بالمفعولِ معه ؛ لأنَّ العاملَ فيهما بتوسطِ الحرفَ ، وذهـبَ الزجـاجُ ، وجماعةٌ من الكوفيين إلى : أنَّ العاملَ[٤] فيه إلاَّ ؛ لأنَّ معناهُ استثنيَ ، وهذا باطلٌ ؛

---

(١) من الآية (٣) من سورة فاطر .

(٢) في الأصل : « الاستثناء » والمثبت من ب .

(٣) ينظر القول النحوي في آمالي ابن الشجري ٣ / ١٤٥ .

(٤) ينظر العامل في المستثنى الإنصاف ١ / ٢٦٠ مسألة رقم ٣٤ ؛ والتبيين عن مذاهب النحويين البصريين والكوفيين ص ٣٩٩ رقم المسألة (٦٦) ؛ والكتاب ٢ / ٣٠٩ ، ٣٣٠ ؛ والمقتضب ٤ / ٣٩٠ ؛ وسر صناعة الإعراب ١ / ١٤٦ ؛ والخصائص ٢ / ٢٧٦ ؛ وشرح الرضي على الكافية ٢ / ٨٠ ؛ والجنى الداني ص ٥١٦ ، ٥١٧ ؛ وابن يعيش ٢ / ٧٦ ، ٧ / ٩ .

لوجوهٍ : منها ما حُكِـيَ عـن عضـدِ الدولـةِ(١) ، أنـه سـألَ الشيخَ أبـا علـي ذات يومٍ ، في الميدانِ عن ناصبِ المستثنى ، فقالَ : هو منصوبٌ بتقديرِ استثني ، فقـالَ عضدُ الدولـةِ / هَـلاَّ كـانَ مرفوعـاً بتقديرِ امتنعَ ، فقـالَ الشيخُ : هـذا جـوابٌ [١١١/ ب] ميدانيٌّ(٢) ، وإذا رجعتُ ذكـرتُ الجوابَ الصحيحَ))(٣) ، ومنهـا أنَّ انتصابـه لـو كـانَ علـى معنـى استثني ، لَمَـا سـاغَ في بـابِ الاستثناءِ غيرُ النصـبِ ، وغـيرُ النصب سائغ بالإجماعِ ، علم أنَّ ذلكَ مما لا يبـالى بـه ، ولأنـه لـو عمـل النصـبُ علـى معنـى استثنى ، مـن قبـلِ أنَّ " إلا " للاستثناءِ ، كـانَ معنـى الحـرفِ عـاملاً ، ومعنـى الحرفِ لا يعمـلُ ، إذْ لـو عَمِـلَ النصـبَ لصـحَّ أنْ يقـالَ : مـا زيداً بالنصبِ على تقديرِ : أنفي زيداً ، وبـ" خـلا " ، و" عـدا " معطوفـانِ علـى بإلاَّ ، أي : منصوبٌ بـ" خلا " و" عدا " بعد كلِّ كلامٍ ، أيْ : كلاهمـا ينصـبُ المستثنى ، سـواءٌ كـانَ المستثنى مـن الموجـبِ ، أو غيرِ الموجـبِ ، وهـذا قـولُ من جعلهما من الأفعالِ ، فإنك إذا قلـتَ : جـاءني القـومُ عـدا زيـداً(٤) ، فـالمعنى جاوزَ بعضهم زيـداً ، وفيـه معنـى الاستثناءِ ؛ لأنَّ بعضَ الآتينَ المقـابلِ لزيـد في الإتيـانِ ، إذا جـاوزهُ ولمْ يصاحبْـه ، وتركـهُ ، كـانَ زيـدٌ خارجـاً مـن جملتهـم ، فبقولِكَ : جاءني القومُ عدا زيداً .

(١) عضد الدولة هو : مناخسرو بن الحسن بن بويه عضد الدولة أبو شجاع بـن ركـن الدولـة ابـن ساسان الأكبر أحد العلماء بالعربية والأدب وكان فـاضلاً نحويـاً شيعياً ، لـه مشـاركة في عـدة فنون ، وله في العربية أقوال حسنة وأبحاث توفي سنة ٣٧٢ هـ ببغداد .

أخباره في : بغيـة الوعـاة ٢ / ٢٤٧ ، ٢٤٨ ؛ ووفيـات الأعيـان ٤ / ٥٠ ؛ ومـرآة الجنـان ٢ / ٣٩٨ .

(٢) في الأصل : ((الميداني)) والمثبت من ب .

(٣) ينظر التخمير ١ / ٤٥٧ .

(٤) في ب : ((زيد)) .

كنت مخرجاً زيداً من حكمٍ دخل فيه هو[١] ، وغيرُه ، وعلى هذا قولكَ : جاءني القومُ ، خلا زيداً ؛ لأنَّ " خلا " جاري مجرى " عدا " في تضمنه معنى المفارقةِ .

فإذا قلتَ : خلوت منه ، فمعناهُ : فارقتهُ ، وجاوزته ؛ فلذا استعملوه استعمالَ " عدا " في قولهم : خلاكَ ذمٌّ ، وبعضهم يجعل " خلا " وحدّه من حروفِ الجر ، فيجرُّ به المستثنى ، نحو : ما جاءني خلا زيدٍ ، وكذا في غير الموجب ، وبعضهم : يجعلهما من حروفِ الجر ، ولم يعتبرْ المصنفُ الجرَّ بعدهما ؛ لشذوذهِ فجعلَ ما بعدها[٢] مما يكونُ منصوباً أبداً ، ولذ استضعفَ هذا القول بقوله : « ولَم يوردْ هذا القولَ سيبويه ، ولا المبردُ ، فكانت الإشارةُ بقوله: هذا ، راجعَةً إلى قوله ، وقيل : بهما ، معناه : أنَّ " خلا " و" عدا " يجريهما أيضاً ، وهذا القولُ لم يذكره سيبويه وإنما ذكر أن " خلا " وحدّه هو : الذي يجرُّ[٣] ، فالنصبُ ليس إلاَّ ، أي : لا يجوز غيرُ ذلك ، فكان " إلاَّ " هَهُنَا على الصفةِ كقوله :

وكُلُّ أخٍ مفارِقُهُ أَخُوهُ لَعَمْرُ أبيكَ إلاَّ الْفَرْقَدَانِ[٤]

أيْ : غير الفرقدين ، وإنما يلزمانِ النصبَ عند دخولِ " ما " عليهما ؛ لتعينهما للفعليةِ حينئذٍ ؛ لأنها هي " ما " المصدرية ، فلا تدخل إلاَّ على ما يصلحُ

---

(١) في الأصل : « هو » ساقط والمثبت من ب .

(٢) في ب : « ما بعدها » .

(٣) ينظر الكتاب ٢ / ٣٠٩ ؛ والجنى الداني ص ٤٣٦ فما بعدها ؛ وابن يعيش ٢ / ٨٤ .

(٤) البيت من الوافر وهو لعمرو بن معد يكرب في ديوانه ص ١٧٨ ؛ والكتاب ٢ / ٣٣٤ ؛ واللسان ١٥ / ٤٣٢ " ألا " ؛ والممتع في التصريف ١ / ٥١ ؛ ولحضرمي بن عامر في تذكرة النحاة ص ٩٠ ؛ وشرح أبيات سيبويه ٢ / ٤٦ ؛ وبلا نسبة في الأشباه والنظائر ٨ / ١٨٠ ؛ والانصاف ١ / ٢٦٨ ؛ والجنى الداني ص ٥١٩ ؛ والخزانة ٩ / ٣٢١ ، ٣٢٢ ؛ والمقتضب ٤ / ٤٠٩ ؛ والهمع ١ / ٢٢٩ .

لتقدير المصدر ، وهو : الفعل ، وروى ابنُ السَّاعي[١] عن الأخفشِ : الجرَّ فيهما[٢] ، وتحملُ " مَا " على أنها زائدةٌ ، وإلاَّ صحَّ ظاهرُ المذهبِ ؛ لأنَّ وضعَ الحروفِ[٣] للاختصارِ ، والزيادةُ تُنَافيه ، فكانَ الأخذُ بكونها مصدريةً أولى ، فإنْ قيلَ : ما تقدير الكلامِ في نحوِ قولك : جاءني القومُ ما خلا زيداً ؟ قلنا : تقديرهُ : جاءوني خلوَّ بعضهم زيداً ، أيْ : وقتَ خلوِّ بعضهم ؛ لأنَّ " ما " مع الفعلِ في تقديرِ المصدرِ، وقد يجعلُ المصدرُ حيناً لسعةٍ في الكلامِ ، فتنزلُ " ما " مع الفعلِ، منزلةَ المصدرِ .

والمجعولُ حيناً ، ونوى في الفعلِ الضميرُ للبعضِ للعلمِ ، بأنَّ زيداً لا يقابله منهم إلاَّ بعضُهم ، واللفظُ للمعنَى ، وقدْ حصلَ المعنى ، فلا حاجةَ إلى إبراز لفظِهِ ، وكذلكَ " ليسَ " ، و" لا يكونُ " معطوفٌ على قوله ما استثني بـ" إلاَّ " من كلامِ موجبٍ ، أيْ : وما استثنى بـ" ليسَ " ، و" لا يكونُ " منصوبٌ أبداً أيضاً ، كالمستثنى بـ" إلاَّ " من كلام موجبٍ ، رُويَ عن النبي - عليه الصلاة والسلام - ((ما مِنْ نبيٍّ إلاَّ وقدْ أخطأَ ، أوْ همَّ بخطيئةٍ ، ليسَ يحيى بن زكريا))[٤] ، وقال - عليه الصلاة والسلام[٥] - : ((كلُّ ما أنهرَ الدم[٦] ، وأقوى الأوداجِ ، فَكُلْ ،

---

(١) ابن الساعي هو علي بن أنجب بن عثمان بن عبد الله أبو طالب تاج الدين ابن الساعي من كبار المصنفين في التاريخ مولده ووفاته ببغداد كان خازن كتب المستنصرية له تصانيف كثيرة منها : الجامع المختصر في عنوان التاريخ وعيون السير . يقع في خمسة وعشرين مجلداً توفي سنة ٦٧٤ هـ .

أخباره في : البداية والنهاية ١٣ / ٢٧٠ ؛ والجواهر المضيئة ٢ / ٥٤٦ ؛ وكشف الظنون ١ / ١٤ ، ٢٥ ، ٢٧ ، ٢٩ ، ٣٠ ؛ وهدية العارفين ١ / ٧١٢ ، ٧١٣ .

(٢) ينظر شرح الرضي على الكافية ٢ / ٨٨ ؛ والهمع ٣ / ٢٨٦ .

(٣) ينظر رصف المباني ص ٣٧٧ - ٣٨٥ ، والجنى الداني ص ٣٢٢ - ٣٤١ .

(٤) ينظر الكامل في ضعفاء الرجال ابن عدي الجرجاني ٢ / ٤٠٧ ؛ ومسند الإمام أحمد ١ / ٢٥٤ ، ٢٩٢ ، ٢٩٥ ، ٣٠١ ، ٣٢٠ برواية ((ما من أحد من ولد أم)) بدل ((ما من نبي)) .

(٥) في الأصل : ((السلام)) ساقط والمثبت من ب .

(٦) في الأصل : ((الدم)) ساقط والمثبت من ب .

ليسَ السنَّ، والظفُرَ، فإنها مُدِيُ الحبشة))[١] و" لا يكونُ " يستعملُ كـ" ليس " في الاستثناءِ، نحو: أتى القومُ، لا يكونُ زيداً، أيْ: لا يكونُ بعضهم زيداً، وهذا تفسيرُ سيبويه[٢]، وأمَّا[٣] تفسيرُ / الكوفيةِ[٤] فتقديره: ليس فعلهم فِعْلَ زيدٍ، [١١٢/أ] وتقدير البصريين أجودُ؛ لأنهُ أقلُّ إضماراً، فالمنصوبُ بـ" خلا "، و" عدا " كالمنصوبِ بـ" ليسَ "، و" لا يكونُ " في أنه خبرٌ لهما إلاَّ أنْ يكونَ منصوباً على الاستثناءِ؛ إلاَّ أنهُ لَمَّا أفادَ فائدةَ الاستثناءِ ألحقَ الاستثناءُ، وإلى هذا أشارَ بقولِه: وهذهِ أفعالٌ مضمرٌ فاعلوها، وأرادَ بقوله: وهذهِ أفعالٌ، هذه الأفعالُ المذكورةُ، وهي: " خلا "، و" عدا "، و" ليسَ "، و" لا يكونُ "، وأرادَ بالفاعلِ: البعضَ؛ لأنَّ أصلَ الكلامِ: جاءني القومُ، جاوزَ بعضهم زيداً، وليسَ بعضهم زيداً، ولا يكونُ بعضهم زيداً، وهذا[٥] الإضمارُ لِمَا ذكرنا: أنَّ المعلومَ المتيقنَ هو ألاَّ يكونَ القومُ زيداً، وإنما هو بعضهم، فصارتْ هذهِ الأفعالُ بمنزلةِ أفعالٍ، أُسنِدَتْ إلى الأفرادِ، لا إلى الجمعِ لجازَ إضمارُ فاعلها، وإظهاره، وبيانُ هذا: أنَّ الضميرَ إذا كانَ ضميرُ مفردٍ صحَّ إضماره بارزاً، أوْ مستكناً، وأما مُضْمَرُ[٦] المثنى والمجموعُ فلا يجيءُ إلاَّ بارزاً، فالقومُ فيما نحنُ فيه: مثالُ المجموعِ، فكانَ من حقه أن يُبرزَ ضميرَ الفاعلِ، يقالُ[٧]: جاءني القومُ [عدوا][٨] زيدٍ، ولمْ يقل كذلك جعلَ الضميرَ مستكناً، وقيلَ: جاءني القومُ عدا زيداً للعلمِ، بأنَّ[٩]

---

(١) صحيح البخاري كتاب الشركة باب من عدل عشرةً من الغنم بجزورٍ في القسم ٢ / ٢٠٩؛ ومسند الإمام أحمد ٤ / ١٤٠ / ١٤٢ .

(٢) ينظر الكتاب ٢ / ٣٤٧؛ ومجمع الزوائد ٤ / ٣٤، ٣٥ .

(٣) في الأصل: « أما » والمثبت من ب .

(٤) ينظر شرح الرضي على الكافية ٢ / ٨٩، ٩٠ .

(٥) في ب: « وهذه » .

(٦) في ب: « الضمير » والمثبت من ب .

(٧) في ب: « ويقال » .

(٨) في النسختين: « عدو » والصواب ما أثبت .

(٩) في الأصل: « فإن » والمثبت من ب .

الفاعلَ هو البعضُ ، والدليلُ على أنَّ الفاعلَ هـذا صحـةُ قولهـم جـاءتني : النسـاءُ ليس هنداً ، فلولا أنَّ الفاعلَ هو البعضُ لمـا صـحَّ في ليـس التذكـيرُ ، ولـلزمَ[1] أنْ يقالَ لَسْنَ هنداً بضميرِ النساءِ أوْ بالتاءِ السـاكنةِ ، ولا يجـوزُ إظهـارُ هـذا الضمـيرِ المستكنِ في " عدا " ، وأخواتها ؛ لأنَّ هذهِ الألفاظَ صُيِّرتْ[2] كالأمثـالِ ؛ لكـثرةِ دورهنَّ على ألسنتهم ، والأمثالُ لا تتغيرُ ، فإن قيلَ : لِمَ لَـمْ تخـرجْ هـذهِ الألفـاظُ عن كونها أفعالاً ، وإنْ كانَ معناها[3] الاستثناءُ ، فما محلُّ خلا زيداً ، وعدا زيداً في قولهمْ : جاءَ القومُ خلا زيداً ، أيْ : خلا بعضهم زيداً ؟ قلنا : محلُّها النصبُ على الحالِ ، وقد مضمرةً معناها ، وقد خلا بعضهم زيداً ، أيْ : في حالِ خلوٍّ بعضهم زيداً ، كمـا في قولـه تعـالى : ﴿ **أَوْ جَآءُوكُمْ حَصِرَتْ صُدُورُهُمْ** ﴾[4] أي : وقـد[5] حصرتْ صدورهم ، وعلى هذا قولهم : " ليس " ، و" لا يكونُ " ، غير أنَّ فيهما لا تقـدرُ كلمـةُ " قـد " ؛ لدلالتهـا علـى معنـى الحـالِ ، وقولـه ((**ومـا قُـدِّمَ مـن المستثنى**))[6] معطوفٌ على قوله : ((**ما استثني بإلاَّ**))[7] وهـو الوجـهُ الثـاني مـن الأوجهِ الثلاثةِ التي هي منصوبةٌ أبداً شِيْعَةُ[8] الرجلِ : أتباعـه وأنصـاره ، ومُشْـعَبُ

---

(١) في ب : ((ويلزم)) .
(٢) في ب : ((ضرب)) .
(٣) في الأصل : ((معناه)) والمثبت من ب .
(٤) من الآية (٩٠) من سورة النساء .
(٥) في ب : ((وقد)) .
(٦) المفصل ص ٦٧ .
(٧) المفصل ص ٦٧ .
(٨) هذه كلمة من بيت شعر ، ونص البيت :

وَمَالِـيَ إلاَّ آلَ أحْمَـدَ شِيْعَـةٌ ... وَمَالِـيَ إلاَّ مذهـبُ الحـقِّ مذْهَـبُ

وعقب البيت هذا :

فَطَائِفَـةٌ قَـدْ أكْفَرُونِـي بحقِّهِـمْ ... وَطَائِفَـةٌ قالـوا مُسِـيءٌ وَمُذْنِـبُ

والبيت والذي بعـده مـن الطويـل ، وهـو للكميـت في شـرح الهاشميات ص ٥٠ ؛ والإنصاف ص ٢٧٥ ؛ وخزانة الأدب ٤ / ٣١٤ ، ٣١٩ ، ٩ / ١٣٨ ؛ والدرر ٣ / ١٦١ ؛ وشرح أبيات سيبويه ٢ / ١٣٥ ؛ وشرح التصريح ١ / ٣٥٥ ؛ وشرح قطر الندى ص ٢٤٦ ؛ ولسان العرب ١ / ٥٠٢ " شعب " ؛ وبلا نسـبة في أوضح المسـالك ٢ / ٢٦٦ ؛ ومجالس ثعلب ص ٦٢ ؛ والمقتضب ٤ / ٣٩٨ ؛ ويروى في البيت " مشعب " بدل " مذهب " .

الحقّ : طريقةُ وبعده :

فطائفـــةٌ قَـــدْ أكفرُونـــي بحَقّهِـــمْ وَطَائِفَـــةٌ قَالُـــوا مُســـيءٌ ومذنـــب[١]

وما كان استثناؤهُ منقطعاً وهو أيضاً معطوفٌ على الذي ذكرنا ، وهو الوجهُ الثالثُ من المستثنى المصنوبِ أبداً .

قيل : المنقطعُ هو ما لَمْ يكنْ من جنسِ المستثنى منه ، كمثاله إذِ الحمـارُ ليس من جنسه أحد ، فمذهبُ أهلِ الحجـازِ فيـه النصبُ ، وهـو المختـارُ ؛ لأنـكَ لـو أبدلتَ ، وقلتَ : ما جاءَني أحدٌ إلاَّ حمارٌ - بالرفعِ - كنتَ جعلتَ الشـيءَ بـدلاً عمَّا لا يجانسهُ ، والقائمُ مقامَ الشيءِ لا بُدَّ مِنْ[٢] أنْ يكونَ بينهمـا مجانسـةٌ ، ولـو نصبتَ كنتَ مخرجاً للحمارِ من حكمِ أحدٍ[٣] ، وقد يخرجُ الشيءُ من حكمِ ما لا يجانسهُ ، إذا جازَ أنْ يشاركهُ في الفعلِ ، نحو : جاءَني رجلٌ لا حمارٌ ؛ لأنَّ الحمارَ وإن لم يشاركِ الرجلَ في الجنسِ : يجوزُ أنْ يشاركه في الفعلِ ، وبنو تميمٍ يبدلونَ ، فيقولون : ما جاءَني أحدٌ إلاَّ حمارٌ[٤] - بالرفعِ - بطريقِ تغليـبِ / اسم الآدميـين [١١٢/ ب]
على غيرهم ، فيصير الحمارُ داخلاً تحت أحدٍ ، وعلى هذا بيتُ الكتابِ[٥] :

وَبَلْـــدَةٍ لَيْـــسَ بهَـــا أنيـــسُ إلاَّ الْيَعَافِيـــرُ وَإلاَّ الْعِيـــسُ[٦]

---

(١) هذا بيت عقب البيت الآنف الذكر للكميت بن زيد في هاشمياته ص ٥٠ .

(٢) في الأصل : « لمن » والمثبت من ب .

(٣) في ب : « واحد » .

(٤) ينظر التخمير ١ / ٤٦٢ ؛ والهمع ٣ / ٢٥٦ .

(٥) ينظر الكتاب ١ / ٢٦٣ ، ٢ / ٣٢٢ .

(٦) هذا البيت من الرجز وهو لجران العود في ديوانه ص ٩٧ ؛ وشـرح أبيـات سيبويه ٢ / ١٤٠ ؛ وخزانـة الأدب ١٠ / ١٥ ، ١٨ ؛ والـدرر ٣ / ١٦٢ ؛ وشـرح التصريـح ١ / ٣٥٣ ؛ وابـن يعيش ٢ / ١١٧ ، ٣ / ٢٧ ، ٧ / ٢١ ؛ والمقاصد النحوية ٣ / ١٠٧ ؛ وبلا نسبة في الكتـاب ١ / ٢٦٣ ، ٢ / ٣٢٢ ؛ والإنصاف ١ / ٢٧١ ؛ وأوضح المسالك ٢ / ٢٦١ ؛ والجنى الدانـي ص ١٦٤ ؛ والخزانة ٤ / ١٢١ ، ١٢٣ ، ١٢٤ ؛ واللسان ٦ / ١٩٨ " كنـس " ؛ والمقتضـب ٢ / ٣١٩ ، ٣٤٧ ، ٤١٤ ؛ والهمع ١ / ٢٢٥ ؛ وتهذيب اللغة ١٥ / ٤٢٦ ، والبيـت يـروى " بها " في أغلب المصادر وفي النسختين " لها " .

جعلَ اليعافيرَ من أنيسِ ذلك المكانِ ، فرفعها على الإبدالِ منه ؛ لدخولها تحتـه كافةً ، قال ليسَ لهـا أنيس إلا قومُـكَ ، واليعفـورُ تيـسُ الظبـاءِ ، أوَ ولـدُ البقـرةِ الوحشيةِ ، من العُفْرَةِ ، وهو بياضٌ ليسَ بالخالصِ ، ولكنْ كلونِ الْعَفَـر ، وهـو : وجهُ الأرضِ منه ظبيٌ أَعْفُر ، وظبيةٌ عَفْرَاء .

العيسُ – بالكسرِ – الإبلُ البيضُ يخالطُ بياضَها شيءٌ مـن الشُّـقْرةِ ، واحدهـا أعيسُ ، والأُنثى عيساءُ . هذا على قولِ من أبى في المنقطعِ : أنْ يكـونَ المستثنى من جنس المستثنى منه ، وأمَّا على قولِ من لا يشترِطُ عدمَ المجانسـةِ في المنقطـعِ ، بل يقولُ : هو كلُّ لفظٍ من ألفاظِ الاستثناءِ ، لم يردْ به إخراجٌ

سواء كان من جنسِ الأولِ ، أوْ من غير جنسه ، فالانتصابِ المستثنى وجهانِ : أحدُهما : أنَّ المستثنى لمَّا لمْ يكنْ من جملةِ المسـتثنى منـه في الحكـمِ : صـارَ كأنـه ليس من جنسه ؛ لانقطاعِهِ[1] عنه ؛ لأنه لم يدخـلْ فيـه أصـلاً ، ولا اشـتملَ عليـه الإرادةُ ، فكانت البدليـةُ فيـه متعـذرةً ، كمـا إذا لم يكـنْ مـن جنسـه ؛ لأنَّ قيـامَ الشيءِ مقامَ غيرِهِ إنما يكونُ إذا كانَ بينهما جنسيةٌ ، أوْ صلاحيةٌ للبدلِ ، أن يقومَ مَقامَ للبدلِ ، ولما لمْ يكنْ كذلكَ : لم تكنْ البدليةُ ، فكان منتصباً على الاستثناءِ ، كما في الموجبِ ، والثاني أنْ يكونَ منصوباً بـ" إلاَّ " بمعنى لكنْ ، فتعملُ عملَها ، ولها خبر مقدَّرٌ على حسب المعنى[2] المرادِ ، وقيل : إنما تعيَّنَ النصبُ في المنقطـعِ ؛ لأنه أدنى الأمرين ؛ لأنَّ الإبدالَ ، كما يكونُ فيه استثناءٌ ، كذلك يكونُ فيه دليلٌ على أنَّ الثاني فيه من جنسِ الأولِ في الظاهرِ وليس كذلك في الاستثناءِ المنقطـعِ ؛ لأنه لا يدلُّ إلاَّ على الاستثناءِ ، فكـان النصبُ دالاًّ علـى أدنـى الأمريـن ، فكـان أولى ، وهي اللغةُ الحجازيةُ . أي : لغةُ النصبِ في الاستثناءِ المنقطعِ ، هيَ : اللغةُ الحجازيةُ ، وأمَّا بنو تميمٍ فيبدلون ، بأنْ تجعـلَ المستثنى مـن جنـسِ مـا قبلـه علـى المجازِ ، على طريقةِ قولهم :

---

(١) في الأصل : « الانقطاع » والمثبت من ب .

(٢) في ب : « المعنى » ساقط .

* تَحِيَّةُ بَيْنِهم ضَرْبٌ وَجِيْعُ *[١]

وأنيسُكَ أصداء القبور[٢] ﴿ لَا عَاصِمَ ٱلْيَوْمَ مِنْ أَمْرِ ٱللَّهِ إِلَّا مَن رَّحِمَ ﴾[٣] فمنْ – رحمه الله[٤] – فهو المعصومُ ، والمعصومُ ليس من جنسِ العاصمِ ، كأنه قيل : ولكنْ منْ رحمهُ اللهُ فهو معصومٌ ، هذا وجهُ منْ جعلهُ استثناءً منقطعاً ، ولكنْ جعَلَ في الكشافِ[٥] هذا الاستثناءَ المتصلَ أقوى الوجهينِ ، فقال : « إلاَّ منْ رحم ، أيْ : إلاَّ الراحمُ ، وهو الله[٦] ، أوْ لا عاصمَ اليومَ من الطوفَانِ إلاَّ مَنْ رحمَ اللهُ ، أيْ : إلاَّ مكان من رحمهُ اللهُ من المؤمنين » وقيل : لا عاصم ، بمعنى إذا عصمهُ ، إلاَّ مَنْ رحمهُ اللهُ ، كقولك : ماءٌ دافقٌ ، وعيشةٌ راضيةٌ ، ثم قالَ : أيْ صاحبُ الكشاف[٧] .

« وقيل : « إلاَّ منْ رحمَ » استثناءٌ منقطعٌ » إلى آخره ، وقال فخرُ المشايخِ : والأجودُ هناكَ أنْ يقالَ : هو أنْ يكونَ « منْ رحمَ » هو اللهُ ؛ لأنه هو الراحمُ ، كأنه قيلَ : لا عاصمَ لهم اليومَ إلا اللهُ ، فعلى هذا يكونُ الاستثناءُ متصلاً ،

---

(١) هذا عجز بيتٍ من الوافرِ وصدره :

* وَخَيْلٌ قَدْ دَلَفْتُ لها بخَيْلٍ *

وهو لعمرو بن معد يكرب في ديوانه ص ١٤٩ ؛ والكتاب ٣ / ٥٠ ؛ وشرح أبيات سيبويه ٢ / ١٠٠ ؛ ونوادر أبي زيد ص ١٥٠ ؛ والخزانة ٩ / ٢٥٢ ، ٢٥٧ ، ٢٥٨ ، ٢٦١ ، ٢٦٢ ، ٢٦٣ ؛ وبلا نسبة في الخصائص ١ / ١٦٨ ؛ وابن يعيش ٢ / ٨٠ ؛ والكتاب ٢ / ٣٢٣ ؛ والمقتضب ٢ / ٢٠٠ ، ٤ / ٤١٣ .

(٢) في ب : « القصور » .

(٣) من الآية (٤٣) من سورة هود .

(٤) في ب : « الله » ساقط .

(٥) ينظر الكشاف ٢ / ٣٩٧ .

(٦) في ب : « الله تعالى » .

(٧) الكشاف ٢ / ٣٩٧ .

ومنهم من جعل[١] الاتصالَ بوجهٍ آخرَ ، وهو : أنْ يجعلَ[٢] " عاصماً " على معنى النسبِ كـ" لابنٌ " و" تامرٌ "[٣] ، ورفعُ ((مَـنْ رحـمَ)) ، والتقديـرُ: ولا معصومَ من أمر اللهِ إلاَّ مَنْ رحمـهُ الله ، ولا شـبهةَ في : أنَّ ((مـن رحمـهُ الله)) فهـو مـن جنسِ المعصوم ، ((**ما زادَ[٤] إلاَّ ما نقـص**))[٥] ، " مـا " الثانيـةُ ههُنـا مصدريـةٌ ، والمعنى ما زادَ زيادةً إلا النقصـانُ / ومـا نفـع نفعـاً إلاَّ المضَّـرةُ ، وفي زادَ ونقـصَ [١١٣/أ] ضميرُ فـاعلٍ جرى ذكـره ، كأنـه قـال : مـا زادَ النهـرَ إلاَّ النقصـانُ ، ومـا زادَ الطِّبُّ[٦] إلا الضررُ ، على معنى ولكنْ ، وهذا في المعنى من جنسِ قولهم :

وخيْـلٍ قَـدْ دَلَفْـتُ[٧] لَهَـا بِخيْـلٍ تحيـةُ بَيْنِهِـمْ ضَـربٌ وجيـعُ[٨]

وقولـه : ((وقـدْ دلفـتُ)) مـن دلفـتْ[٩] الكتيبـةُ في الحـرب أيْ: تقدمـتْ، والناقصُ ليسَ من جنس الزائدِ ، وكذا النافعُ[١٠] ليس من جنسِ الضَّـارِ ، وقيـل : فائدةُ الاستثناء المنقطع في قولهم : ((ما جاءني أَحَدٌ إلا حماراً))[١١]، وأمثاله هي : قطعُ المخاطبِ طمعهُ، بأن لَّمْ يجيءْ أحدٌ إليكَ ألبتةَ، أيْ: لو جازَ أنْ يكونَ الحمارُ

---

(١) في الأصل : ((جعله)) والمثبت من ب .

(٢) في ب : ((جعل)) .

(٣) يشير أن " عالم " صيغةُ نسب إلى من يتعاطى العلم ؛ لأنه قد يستغنى عن ياء النسب بصوغ فَاعِلٍ مقصوداً به صاحبُ الشيءِ بقول سيبويه لصاحبِ الدِّرْعِ دَارِعٌ ، ولذي النبل نابل ، ولذي النشاب ناشبٌ ، ولذي التمر تامرٌ ، ولذي اللبن لابنٌ . ينظر الكتاب ٣ / ٣٨١ ؛ وابن يعيش ٦ / ١٣ ؛ وشرح الأشموني ٤ / ٢٠٠ .

(٤) في ب : ((وما زاد)) .

(٥) المفصل ص ٦٨ .

(٦) في الأصل : ((وما نفع الطيب)) والمثبت من ب .

(٧) في ب : ((دامت)) .

(٨) سبق تخريج هذا البيت .

(٩) في ب : ((دامت)) .

(١٠) في ب : ((النافع)) ساقط .

(١١) ينظر القول في شرح الرضي على الكافية ٢ / ٨٥ .

أحداً ، فإنه جاءكَ ، وهذا مبالغةٌ في النفي ، وكانَ هوَ في أسلوبِ قوله تعالى : ﴿ لَا يَذُوقُونَ فِيهَا ٱلْمَوْتَ إِلَّا ٱلْمَوْتَةَ ٱلْأُولَىٰ ﴾[1] وقوله والثاني جائزٌ فيه النصبُ والبدلُ ، أيْ : والضربُ الثاني من الأَضْرُبِ[2] الخمسةِ المذكورةِ في أولِ الاستثناء[3] ، وفي بعضِ النسخ : وهو المستثنى من كلامٍ غيرِ مَوْجَبٍ ، من غيرِ تقييدٍ بالتَّامِ ؛ اعتماداً على المثالِ ، أوْ لأنَّ الناقصَ هو الضربُ الخامسُ ، فسيأتي[4] بيانه ، ولمْ يستعملْ لذلك بثباتهِ ، والاختيارُ البدلُ ؛ لوجوهٍ : أَحَدُها : أنَّ في النصبِ على الاستثناءِ خفاءً واختلافاً ، والعملُ بالإبدالِ لا خفاءَ فيهِ لما إنَّ العاملَ فيه (مذكورٌ ، فكان الصرفُ إلى الواضحِ أولى ، فكانَ وِزَانُ الاستثناءِ وِزانَ المفعولِ معهُ)[5] ، فإنه إذا أمكنَ فيه العطفُ كأن هو أولى ؛ لأنه شكوكٌ في المهيع[6] المعهودِ ، ألا ترى أنَّ قولَكَ " ما " لزيدٍ وعمروٍ[7] ، أحسنُ من قولِكَ : " وعمراً " بالنصبِ ، وفي مالك وعمروٌ[8] ، يرجعُ إليه لتعذرِ العطفِ ، كذلكَ هَهُنا ، لا يصارُ إلى الاستثناءِ إلاَّ عند تعذرِ البدليةِ ، والثاني أنَّ العاملَ في كِلاَ الوجهينِ الفعلُ إلاَّ إنَّ في النصبِ على الاستثناءِ بواسطة إلاَّ ، وفي البدلِ بغيرِ الواسطةِ ، فإذا أمكنَ إعمالهُ بغيرِ واسطةٍ كان هو أولى من إعمالهِ بالواسطةِ ، والثالثُ وهو المعوَّلُ عليه هو أنَّ في الإبدالِ إثباتَ المجانسةِ بين إعرابِ الاسمِ الأولِ والثاني دون النصبِ على الاستثناءِ والمجانسةِ من بابِ المناسبةِ ، ولما أَنَّ في الإبدالِ حصولُ الموافقةِ ، والمشاكلةِ مع صحةِ المعنى ، وهو مطلوبٌ في لغتهم ،

---

(١) من الآية (٥٦) من سورة الدخان .

(٢) في الأصل : « الصور » والمثبت من ب .

(٣) في الأصل : « فصل » والمثبت من ب .

(٤) في ب : « يأتي » .

(٥) في ب ما بين القوسين ساقط .

(٦) المهيع : البَيِّنُ . ينظر القاموس المحيط ص ١٠٠٤ " هَيَعَ " .

(٧) في الأصل ونسخة ب : « وعمرواً بإثبات الواو ، والألف معاً » .

(٨) في الأصل ونسخة ب : « وعمرواً بإثبات الواو ، والألف معاً » .

وعليه اتفـاقُ عامةِ القراءِ في قولـهِ تعـالى : ﴿ مَّافَعَلُوهُ إِلَّاقَلِيلٌ مِّنْهُمْ ﴾(١) فيكـونُ الإبدالُ أولى من النصبِ ، فإنْ قيل : فما بَالُهم لَمْ ينالوا مطلبَ المجانسةِ فيما سبقَ من المنصوباتِ على الحتمِ ؟ قلنا : لتعذرِ وجهِ الإبدالِ فيها ، أمَّا المستثنى من كلامٍ موجَبٍ ، فلأنَّ الإبدالَ فيه مؤدٍّ إلى نقض الغرضِ ، وإلى الإحالةِ أمَّا نقضُ الغرضِ ، فإنَّ غرضكَ من قولكَ : جاءني القومُ إلا زيداً أنْ تجعلَ زيـداً خارجـاً مـن الفعـلِ الذي أُسنِدَ إلى القومِ ، وهو المجيءُ ههنا ، فإذا جعلتَهُ بدلاً من القـومِ كـانَ قولـك جاء مسنداً(٢) إلى زيدٍ ، كما كانَ مُسْنِداً إلى القومِ فيما قيل لما أنَّ البدلَ في حكـمِ تنحيةِ المبدلِ ، فحينئذٍ يلزمُ منه أنْ يكونَ تقديرهُ جـاءني القـومُ إلا جـاءني زيـدٌ ، فكان زيدٌ جائياً ، وهذا عكسُ غرضِكَ ونقضُ(٣) مقصـودِكَ ، وأمَّـا الإحالـةُ فله وجهان : أحدهُما : أنك لو(٤) أبدلتهُ في قولِك جاءني القومُ إلاَّ زيداً صارَ جـاءني القومُ إلاَّ جاءني(٥) زيدٌ ، وفيه إثبات المجيءِ لزيـدٍ ، وقـد قصـدتَ بالاسـتثناء : أنْ تجعلَ زيداً خارجاً (من جملةِ الجائيين ، وكونُ الواحدِ جائياً)(٦) ، وخارجـاً عـن المجيءِ في حالةٍ واحدةٍ محالٌ ، والثاني / أن في قولكَ جـاءني القـومُ إلا زيـدٌ(٧) لـو [١١٣/ ب] أبدلْته عن القومِ كانَ القومُ في حكمِ التنحيةِ ، والتقديرُ جـاءني إلاَّ زيـدٌ ، ولا بـدَّ للاستثناءِ من مستثنى منه ، فيقدَّرُ على نحو جاءني(٨) مـا في العَـالَم إلاَّ زيـدٌ إذْ لـوْ عَيَّنْتَ للمستثنى منه ما دونه يـلزمُ ترجيـحُ أحـدِ المتسـاوياتِ علـى الآخـرِ ، وهـو باطلٌ ، ومجيءُ ما في العالمِ محالٌ ، فيمتنع الإبدالُ ، فإنْ قيل هذا الاحتجاجُ فاسـدٌ

---

(١) من الآية (٦٦) من سورة النساء .

(٢) في الأصل : « مسند » والمثبت من ب .

(٣) في الأصل : « نقض » والمثبت من ب .

(٤) في الأصل : « لو » ساقط والمثبت من ب .

(٥) في ب : « جاء » .

(٦) ما بين القوسين ساقط .

(٧) في ب : « زيداً » .

(٨) في الأصل : « جاءني » ساقط والمثبت من ب .

في منعِ الإبدالِ في الاستثناء الموجبِ ، لأنا قد نجدُ مواضعَ يتصورُ فيما ذكرُ الخلقِ كلِّهم ومع ذلك[١] لا يصحُّ البدلُ كقولنا: - مثلاً - يموتُ الخلقُ كلُّهم إلاَّ زيدٌ ، فهذا كما تراه كلامٌ صحيحٌ ، والبدلُ ممتنعٌ .

قلنا : وهذا الذي ذكرته غيرُ قادحٍ فيما ذكرنا من الاحتجاجِ ، لأنا نقولُ لو جازَ الإبدالُ ، فيلزمُ الإحالةُ .

والإحالةُ منتفيةٌ ، فينتفي الإبدالُ ، ولم يتعرضْ للزومِ الإحالةِ في كل صورةٍ ، حتى يلزمَ ما ذكرته من القدْحِ ، وما ذكرناه من القدرِ كافٍ لإثباتِ ما أدعيناهُ ؛ لأنَّ مقصودَنا بذلك الاحتجاجِ أنْ يلزمَ على تقديرِ الإبدالِ : ما هو ثابتُ الانتفاء ، وقد لزِمَ في مواضعَ غيرِ محصورةٍ ، فيثبتُ المدَّعى ، فعلمَ بهذا أنَّ

ريحُ طعنِكَ لاقتْ إعْصَارَا وجدولُ قدحِكَ صَادَفَ تيَّارَا[٢]

فإن قيل : ما الفرقُ بين قولكَ : ما جاءني القومُ إلاَّ زيداً ، وزيدٌ[٣] ، يجوز النصبُ والرفعُ ، وبين قولكَ ما ضربَ القومُ إلاَّ زيداً ؛ فلا يجوزُ فيه إلا النصبُ ، مع أنَّ كلاً منهما تامٌّ غيرُ موجبٍ[٤] ؟ قلنا : لأنَّ في الأول المبدل منه مرفوعٌ ، وفي الثاني المبدلُ منه منصوبٌ ، لأنَّ تقديرهُ : ما ضربَ القومُ أحداً إلا زيداً ، فينتصبُ المستثنى (على كلا التقديرين ، أيْ : تقديري الاستثناء والبدلِ ، فلذلك ينتصبُ على كل حَالٍ)[٥] ، وأمَّا عدمُ جوازِ الإبدالِ في المستثنى المقدَّمِ ، فللزومُ تقدمِ التبعِ على المتبوعِ على تقديرِ الإبدالِ ؛ لأنَّ البدلَ تابع من التوابعِ الخمسة ، فلا يصحُّ تقديمُ البدلِ على المبدلِ ، وأما عدمُ جوازِ الإبدال في المستثنى المنقطعِ ، فلكونِ اتحادِ الجنسيةِ مشروطاً في بابِ الإبدالِ ، على ما ذكرناه ولا

---

(١) في الأصل : « ومع » ساقط من ب .

(٢) لم أهتد إلى تخريج هذا الرجز في مظانِّ الكتب .

(٣) في النسختين : « وزيداً » وفي المفصل : « إلا زيدٌ » وأنا أرى ذلك .

(٤) في ب : « موجب تام » .

(٥) في ب ما بين القوسين ساقط .

اتحاد لهُ في المنقطِع على أحدِ القولين ، وفي القول[١] الآخرِ عدمُ دخولِ المستثنى في حكمِ المستثنى منه قامَ مقام عدَمِ المجانسةِ بينهما ، وذكر الإمامُ نجمُ الدينِ[٢] - رحمه الله - في اليَسير ، في قوله تعالى : ﴿ مَّا فَعَلُوهُ إِلَّا قَلِيلٌ مِّنْهُمْ ﴾[٣][٤] الرفعُ على الفاعليةِ ، على لغةِ من قالَ « أكلوني البراغيثُ »[٥] قال ومن الواردِ على هذه اللغةِ قولُه تعالى : ﴿ فَعَمُوا وَصَمُّوا كَثِيرٌ مِّنْهُمْ ﴾[٦] وقوله : ﴿ وَأَسَرُّوا النَّجْوَى الَّذِينَ ظَلَمُوا ﴾[٧] وقوله :

يَلُوْمُوْنَنِي فِـيْ اشْتِـرَاءِ النَّخِيـــلِ قَوْمِـي فَكُلُّهُـمُ أَلْـومُ[٨][٩]

وأمَّا قوله عز وجل[١٠]: ﴿ إِلَّا امْرَأَتَكَ ﴾[١١][١٢] فيمن قرأ[١٣] بالنصبِ إلى

---

(١) في الأصل : « القول » ساقط والمثبت من ب .

(٢) هو أبو حفص عمر بن محمد النسفي الحنفي المولود سنة ٤٦٢ هـ فقيه أديب مفسر عالم بالحديث أخذ عن إسماعيل النسفي ، والعقيلي ، والبزدوي من مؤلفاته طلبة الطلبة والتفسير وغيرهما توفي سنة ٥٣٧ هـ بسمرقند .
ترجمته في : الجواهر المضيئة ٣ / ٤٧٤ ؛ وتاج التراجم ص ١٦٢ ؛ وطبقات المفسرين للسيوطي ص ٥٧ ؛ وكشف الظنون ص ٥١٩ .

(٣) من الآية (٦٦) من سورة النساء .

(٤) المفصل ص ٦٨ .

(٥) سبق تخريج هذا القول في ما مضى في ص ٢١٦ .

(٦) من الآية (٧١) من سورة المائدة .

(٧) من الآية (٣) من سورة الأنبياء .

(٨) البيت من المتقارب ، وهو لأمية بن أبي الصلت ص ٤٨ ؛ والدرر ٢ / ٢٨٣ ؛ وشرح التصريح ١ / ٢٧٦ ؛ وبلا نسبة في سر صناعة الإعراب ٢ / ٢٦٩ ؛ وابن يعيش ٣ / ٨٧ ، ٧ / ٧ ؛ وأوضح المسالك ٢ / ١٠٠ ؛ وشرح ابن عقيل ص ٢٣٩ ؛ ومغني اللبيب ٢ / ٣٦٥ ؛ والمقاصد النحوية ٢ / ٤٦٠ ؛ وهمع الهوامع ٢ / ٢٥٧ .

(٩) في النسختين : « يلوموني » ورواية الديوان : « يلومونني » ، وكذا بقية المصادر .

(١٠) في الأصل : « وعلا » والمثبت من ب .

(١١) من الآية (٨١) من سورة هود .

(١٢) المفصل ص ٦٨ .

(١٣) ينظر القراءة في الحجة لأبي زرعة ص ٣٤٨ ؛ والبحر المحيط ٦ / ١٨٩ ؛ والدر المصون ٦ / ٣٦٥ .

آخرهِ ، وذكر ابنُ الحاجبِ في شرحهِ[1] وقال : « التفصيلُ الـذي ذكـرهُ صاحبُ الكتابِ في الآيةِ باطلٌ قطعاً ، فيمتنعُ حملها على وجهين: أحدهُمَا: باطلٌ لا محالةَ؛ لأنَّ القصعة واحدةٌ ، والأمرُ لا يخلو إمَّا أنْ يكونَ سرى بها أوْ ما سَرَى بها ، فإنْ كانَ قدْ سرى بها فهو مستثنى من قوله : ﴿ وَلَا يَلْتَفِتْ مِنكُمْ أَحَدٌ ﴾[2] ، وإنْ كانَ ما سرى بها فهو مستثنى من قوله : ﴿ فَأَسْرِ بِأَهْلِكَ ﴾[3] فثبتَ أنَّ أحَدَ التأويلين[4] باطلٌ قطعاً فلا يصارَ إليهِ في إحدى القراءتين الثابتتين قطعاً ، فالأولى من هذا أنْ يقالَ إنَّ قولهُ ﴿ إِلَّا امْرَأَتَكَ ﴾ في الرفعِ والنصبِ مثل قوله[5]: ﴿ مَّا فَعَلُوهُ إِلَّا قَلِيلٌ مِّنْهُمْ ﴾ ويقرأ[6] منصوباً يعني أنَّ النصب على الاستثناءِ جائزٌ[7] في التامِّ غير الموجبِ ، وإنْ كان البدلِ[8] الاختيارَ ، والمبرد[9] يجيزُ النصبَ بـ" حاشا " .

اعلمْ أنَّ المذهبَ المستقيمَ في " حاشا " أنهُ حرفٌ[10] ، وليس بفعلٍ بدليل أنه لا يقالُ حاشاني بنونِ الوقايةِ، كما يقالُ دعاني ، ولذا لزمَ الجرُّ لزومَ سوى إياهُ،

---

(١) ينظر الإيضاح في شرح المفصل ١ / ٣٦٧ .

(٢) من الآية (٨١) من سورة هود .

(٣) من الآية (٨١) من سورة هود .

(٤) في ب : « القراءتين » .

(٥) في ب : « قوله » ساقط .

(٦) ينظر القراءة في الحجة لأبي زرعة ص ٢٠٦ ؛ والدرر المصون ٤ / ٢٢ ؛ والبحر المحيط ٣ / ٦٩٦ .

(٧) في الأصل : « التام » والمثبت من ب .

(٨) في الأصل : « للبدل » والمثبت من ب .

(٩) ينظر المقتضب ٤ / ٣٩١ .

(١٠) ينظر الكتاب ٢ / ٣٤٩ .

ومنه قولُ الشاعر :

حَاشَا أَبِـي ثَوْبَانَ إنَّ بِـهِ ضَنًّا عَنِ الْمَلْحَاةِ وَالشَّتْمِ[1]

فالمبردُ ذهبَ إلى أنهُ فعلٌ[2] وجوزَ النصبَ وحجته / أنهُ قبل التصرفِ بالحذفِ [١١٤/أ]

في قولهم[3] : « حاش للهِ » ، وبالاشتقاقِ في قوله :

* وما أُحَاشِي[4] مِنَ الأَقْوَامِ مِنْ أَحَدِ *[5]

ولأنه وقعَ بينه وبين ما بعدَه من الاسمِ حرفُ جرٍّ ، وهو اللام في حاش لله ، وحرفُ الجرِ وُضِع[6] لإيصالِ معنى الفعلِ إلى الاسمِ كالباءِ في مررتُ بزيدٍ ، فلو كان حرفاً لما قبلَ التصرفَ ، ولما وقعَ[7] بعده حرفُ جرٍّ ، فالجوابُ عن الأولِ أنَّ الحرفَ لا يدلُّ على أنه ليس بحرفٍ ، كـ" رُبَ " بالتخفيفِ في رُبَّ بالتشديد ،

(١) البيت من الكامل وهو للجميح الأسدي في الأصمعيات ص ٢١٨ ؛ والجنى الداني ص ٥٦٢ ؛ والدرر ٣ / ١٧٦ ؛ وشرح شواهد المغنى ١ / ٣٦٨ ؛ وابن يعيش ٨ / ٤٧ ؛ والمقاصد النحوية ٣ / ١٢٩ ؛ واللسان ١٤ / ١٨٢ " حشا " ؛ وبلا نسبة في الإنصاف ١ / ٢٨٠ ؛ وخزانة الأدب ٤ / ١٨٢ ؛ وابن يعيش ٢ / ٨٤ ؛ واللسان ١٤ / ١٨١ " حشا " ؛ والمحتسب ١ / ٣٤١ ؛ ومغني اللبيب ١ / ١٢٢ ؛ والهمع ١ / ٢٣٢ .

(٢) ينظر الإنصاف ١ / ٢٧٨ رقم المسألة (٣٧) ؛ والتبيين عن مذاهب النحويين مسألة رقم (٦٩) ؛ والكتاب ٢ / ٣٠٩ ؛ والجنى الداني ص ٥٨٨ ؛ والأصول ١ / ٣٥٣ .

(٣) ينظر القول في المسائل المنثورة ص ٦٧ .

(٤) في ب : « حاشى » .

(٥) هذا عجزُ بيت من البسيط وصدره :

* وَلاَ أَرَىَ فاعِلاً في النَّاسِ يُشْبِهُهُ *

وهو للنابغة الذبياني ص ٣٣ ؛ وأسرار العربية ص ٢٠٨ ؛ والإنصاف ١ / ٢٧٨ ؛ والجنى الداني ص ٥٩٩ ، ٥٦٣ ؛ وخزانة الأدب ٣ / ٤٠٣ ، ٤٠٥ ؛ والدرر ٣ / ١٨١ ؛ وشرح شواهد المغني ١ / ٣٦٨ ؛ وابن يعيش ٢ / ٨٥ ، ٨ / ٤٨ ؛ واللسان ١٤ / ١٨١ ، ١٨٢ " حشا " ؛ وبلا نسبة في شرح الأشموني ١ / ٣٤٠ ؛ وابن يعيش ٨ / ٤٩ ؛ ومغني اللبيب ١ / ١٢١ ؛ والهمع ١ / ٢٣٣ .

(٦) في الأصل : « وضعه » والمثبت من ب .

(٧) في الأصل : « يقع » والمثبت من ب .

والجوابُ عن الثاني أنَّ : أحاشي لعلهُ مأخوذٌ من لفظِ حَاشَا ، كما أُخِذ بسْمَلَ من لفظِ « بسم اللهِ » و« بسم اللهِ » ليسَ بفعلٍ ، فكذا هذا ، والجوابُ عن الثالثِ : أنَّا لا نسلم أنَّ اللامَ يتعلقُ بـ" حاشا " ، وإنما هي زائدةٌ ، كاللامِ في قوله[١] : ﴿ رَدِفَ لَكُم ﴾[٢] ، أو لبيانِ من يقعُ به التنزيهُ ، كما في ﴿ هيت[٣] لكَ ﴾ ، وسقياً لكَ ، والدليلُ عليه ما ذكرهُ في الكشافِ[٤] ، ومن قرأ[٥] ﴿ حَٰشَ لِلَّهِ ﴾[٦] فنحو قولكَ « سقياً لك » كأنه قال : " براءةٌ " ثم قال " لله " لبيانِ من يبرأُ وينزَّهُ ، فإنْ قلتَ : ما وجهُ قراءةِ[٧] أبي السَّمَّالِ « حاشاً لله » - بالتنوين - مع أنهُ حرفٌ على ما عليه عامَّةُ البصريين ، أوْ فعلٌ على ما عليه[٨] المبردُ[٩] ، والتنوين لا يسمى جانبٌ واحدٌ منهما ؟ قلتُ : أنزله منزلةَ المصدرِ لكونهِ في معنى " براءة " " الله " فإنْ قلتَ فلما كانَ معناه معنى المصدرِ لَمَ لَمْ ينونْ في المشهورِ من القراءةِ مع كونه يجرى[١٠] مجرى « بَرَاءةٌ للهِ » ؟ قلتُ مراعاةً لأصله الذي هو الحرفيةُ ، ألا ترى إلى قولهم : جَلَسْتُ مِنْ عن يمينه ، كيفَ تركوا "عن" غيرِ معربٍ على أصلهِ ؟ « **والرابعُ** »[١١] إلى قوله : بـ" لاسَيَّمَا " كانَ

(١) في ب : « قوله تعالى » .

(٢) من الآية (٧٢) من سورة النمل .

(٣) في ب : « هيت » .

(٤) ينظر الكشاف ٢ / ٤٦٥ ، ٤٦٦ .

(٥) ينظر القراءة في الحجة لأبي زرعة ص ٣٥٩ ؛ والكشاف ٢ / ٤٦٥ ؛ والدر المصون ٦ / ٤٨٥ ، ٤٨٦ ؛ والبحر المحيط ٦ / ٢٦٩ فما بعدها .

(٦) من الآية (٣١) من سورة يوسف .

(٧) ينظر قراءة أبي السمال في الكشاف ٢ / ٤٦٥ ؛ والدر المصون ٦ / ٤٨٤ ؛ والبحر ٦ / ٢٦٩ .

(٨) في الأصل : « عليه » والمثبت من ب .

(٩) ينظر ما سبق التخريجات النحوية والأبيات ص ٥٩٢ .

(١٠) في ب : « يجرى » ساقط .

(١١) المفصل ص ٦٨ :

ينبغي ألاَّ يكونَ لـ" لاسِيَّمَا " في الاستثناءِ مدخلٌ ؛ لأنَّ الاستثناءَ إخراجُ شيءٍ وإثباتُ حكمٍ هو ضدُّ الحكمِ الذي هو صدورُ الكلامِ ، وهذا ليسَ كذلك ، بل هو إثباتُ ذلك الحكمِ بطريقِ الزيادةِ في معناه مثاله قولُكَ : أحسنْ إلى القومِ لا سِيَّما زيدٌ ، وإنما أوردهُ في الاستثناءِ لِمَا كان بينهُما من المخالفةِ ، فإنَّ الثاني يثبتُ من له زيادة، فكانَ الثاني بسببِ الزيادةِ كأنهُ غيرُ الحكمِ الأولِ، وقريبٌ من هذا قولُه تعالى: ﴿مَن كَانَ عَدُوًّا لِّلَّهِ وَمَلَٰٓئِكَتِهِۦ وَرُسُلِهِۦ وَجِبْرِيلَ وَمِيكَىٰلَ﴾[1] فإنهما من جملةِ الملائكةِ ، فقدْ عطفا عليهم مع أنَّ العطفَ يقتضي المغايرةَ ؛ لأنَّ عطفَ الشيءِ على نفسِهِ لا يصحُّ ، وصحته هناك لم تكنْ إلاَّ لأنَّ زيادةَ فضلهما أَخرَجْتُهمَا عن كونهما من نفسِ الملائكةِ ، فكذا هنا ، والجرُّ بعد " لاسِيَّما " هو الأكثرُ ، والرفعُ هو قليلٌ ، والنصبُ وهو الأقلُّ ، ثم قيل في أصلِهِ أنَّهُ مركبٌ[2] من لا و" سِيّ " ، والسيُّ[3] المِثْلُ ، وأصله سِوْيٌ فقلبتْ واوه ياءً ، وأدغمتْ لِمَا عُرِفَ ، و" ما " إنْ كانتْ صلةً ، مثل " ما " في ﴿ فبما[4] رحمةٍ ﴾ ، أيْ : فبرحمةٍ ، فمجرورة لأنَّ التقديرَ ، ولا سيَّ يومٍ ، وإنْ كانتْ موصولةً فمرفوعة ، على أنَّ المرفوعَ خبرُ المبتدأِ المحذوفِ ، وهو هو ، وكذا إنْ كانتْ موصوفةً على تقدير ولا سيَّ الذي هو يوم ، أوْ ولا سيَّ شيءٌ هو يومٌ ، و(هو يومُ) جملةٌ وقعت صِلةً في الأول ، وصفةً في الثاني .

وقيل : كلمة لا سِيَّما مشددةٌ ، وقد خففها أبو العلاء ، في قوله :

وَلِلْمَاءِ الفضيلَةُ كُلَّ حِينٍ ... وَلاَسِيَمَا إِذَا اشْتَدَّ الأُوَارُ[5][6]

---

(١) من الآية (٩٨) من سورة البقرة .

(٢) ينظر تفصيل هذه المسألة في التخمير ١ / ٤٦٨ ؛ والإيضاح في شرح المفصل ١ / ٣٦٨ .

(٣) اللسان ١٤ / ٤١١ " سوا " .

(٤) في ب : « فعله » .

(٥) الأُوارُ : حَرُّ الشمسِ ولفح النَّارِ وَوَهْجُهَا والعطش ، وقيل الدُّخَان واللَّهَب . اللسان ٤ / ٣٥ " أور " .

(٦) البيت لأبي العلاء المعري في ديوانه سقط الزند ص ٨١٤ .

وقد رُوِيَ فيه النصبُ ، وهو على قولِ(١) منْ يجعلُ هذه الكلمةَ برمَّتها بمنزلةِ إلاَّ ، وتقريرُ هذا القولِ ، في بيتِ(٢) امرئِ القيسِ مفصلٌ ؛ لأنه لا يقال : جاءني القومُ ، وإلا زيداً ، بإدخالِ الواوِ ، وقدْ دخلتْ هنا على لا سيما على أنا نقول الاستثناءُ غيرُ مستقيمٍ في البيتِ ، وإنْ كان بغيرِ الواوِ لما ذكرنا أنَّ المرادَ بِهِ تفضيلُ هذا اليومِ على سائرِ الأيامِ الصَّالحةِ ، ولوْ استُثنِي هذا اليومُ كان المعنى / أنهُ حظيَ بالأيام الصالحة كثيراً ، وفارقتهن بملاقاة الحبائب إلاَّ يوم * دَارَةِ جُلْجُل *(٣) فإنهُ غيرُ صالحٍ ، والأمرُ على عكس هذا ، فالجوابُ عنْ الأولِ لا يتإتِّبَ إلا بأنْ يُحمَلَ الواوُ على أنها مقحمةٌ ؛ لأنها لا تتوسطُ بين العاملِ والمعمولِ لا يقال ضربتُ وزيداً ، فالواو يُقحَمُ عند بعضهم ، وإنْ أباهُ البصريون(٤) ، وعليه قولُ امرئِ القيسِ في هذه القصيدةِ : [١١٤/ ب]

* فَلَمَّا أَجَزْنَا سَاحَةَ الْحَيِّ وَانْتَحَى *(٥)

---

(١) في الأصل : « قوله » والمثبت من ب .

(٢) البيت هو :

أَلاَ رُبَّ يَوْمٍ لَكَ مِنْهُنَّ صَالِحٍ ولا سِيَّمَا يَوْمٌ بِدارةِ جُلْجُلِ

البيت من الطويل ، وهو لامرئ القيس وهو في ديوانه ص ١٠ ؛ والجنى الداني ص ٣٣٤ ، ٤٤٣ ؛ وخزانة الأدب ٣ / ٤٤٤ ، ٤٥١ ؛ وشرح شواهد المغني ١ / ٤١٢ ، ٢ / ٥٥٨ ؛ وابن يعيش ٢ / ٨٦ ؛ والصاحبي في فقه اللغة ص ١٥٥ ؛ واللسان ١٤ / ٤١١ " سوا " ؛ وبلا نسبة في رصف المباني ص ١٩٣ ؛ والصبان على الأشموني ٢ / ١٦٧ ؛ ومغني اللبيب ص ١٤٠ ، ٣١٣ ، ٤٢١ ؛ والهمع ١ / ٢٣٤ .

(٣) دارة جلجل : اسم موضع في : معجم البلدان ٢ / ٤٢٦ ؛ ومعجم ما استعجم ١ / ٣٨٩ ، ٥٣٤ .

(٤) ينظر تفصيل هذه المسألة في : الهمع ٣ / ٢٩٢ فما بعدها ؛ وابن يعيش ٢ / ٨٦ ؛ والخزانة ٣ / ٤٤٤ ، ٤٤٥ .

(٥) البيت من الطويل ، وهذا صدر البيت وعجزه :

* بنا بَطْنُ حَقْفٍ ذِيْ رُكَامٍ عَقَنْقَلِ *

ويروى في البيت : " قفاف " بدل " رُكَام " وهو لامرئ القيس في ديوانه ص ١٥ ؛ وأدب الكاتب ص ٣٥٣ ؛ وخزانة الأدب ١١ / ٤٣ ، ٤٤ ، ٤٥ ، ٤٧ ؛ واللسان ٥ / ٣٢٦ " جوز " ؛ والمنصف ٣ / ٤١ ؛ وبلا نسبة في رصف المباني ص ٤٢٥ .

والحقفُ من الرمل هو المعوج ، ورُكام : بعضه على بعض ، والعقنقل : المنعقد المتداخل .
ينظر شرح البيت في الديوان ص ١٥ .

أي انتحى بدونِ الواوِ ، وهوَ جوابٌ[1] لِلمَّا انتحى أي : مالَ ، وعند البصريين[2] هي للعطفِ ، وجوابُ لَمَّا مقدَّرٌ ، وهو طابتْ حالنا أو نحوُه ، والجوابُ عن الثاني إلى ما ذكرنا هو[3] أنَّ الاستثناءَ بلا سِيَّمَا صحيح معنى ؛ لأنهُ لإخراجِ المستثنى عن حكمٍ ثابتٍ لغيره بإثباتِ الأفضلِ لهُ تقول : أكرمني القومُ لا سِيَّما زيدٌ ، والمعنى أكرمني زيدٌ لإكرامهم ، بلْ إكرامهُ أبلغ من إكرامهم فلمَّا[4] تحقق في لاسيما معنى الاستثناء : صحَّ أن ينصب بها ، كما بإلا. والخامسُ جارٍ على إعرابه ، أيْ : لا تأثيرَ إلاَّ في اللفظِ ؛ لأنَّ الفعلَ مفرغٌ لما بعدها ، والعاملُ هو " لا " هو يتوسطها ؛ لأنه عاملٌ بنفسه ، فلا حاجةَ به إليها ، والفرقُ بين هذا القسمِ وبين القسم الثاني من هذهِ الأقسامِ الخمسةِ : أنَّ المستثنى هنالكَ منْ تامٍّ ، وهنا من ناقصٍ ، والضابطُ : أنَّ المستثنى منه إنْ كانَ مذكوراً ، فالمستثنى من تامٍ، وإن لَّم يكنْ مذكوراً فالمستثنى من ناقصٍ ، وذلك إنما يكونُ في المنفي ، لا[5] في المثبتِ ، سواءٌ كانَ المستثنى فاعلاً ، أو مفعولاً ، أوْ ظرفاً ، أوْ حالاً ، وحاصلُ ذلك ما ذكرهُ فخرُ المشايخ في المحصَّلِ[6] : أنَّ المستثنى منه إذا لَمْ يكنْ مذكوراً كانَ الاستثناءُ من أعمِّ العامِّ ، وهو قولنا : شيءٌ ، ثم يقعُ ذلكَ في جميعِ مقتضياتِ الفعلِ ، أعني الفاعلَ ، والمفاعيلَ وما شُبِّهَ بها ، ولا يكونُ هذا الاستثناءُ إلاَّ في النفي وحدهُ ، فإنْ وقعَ في المثبتِ فلابدَّ من تأويلهِ بالنفي ، أمَّا وقوعهُ في الفاعلِ نحو ما جاءني[7] إلا زيدٌ فهو استثناءٌ من أَعَمِّ عامِّ الفاعلِ ،

---

(١) في ب : « جواب » ساقط .

(٢) ينظر هذه المسألة في رصف المباني ص ٢٠٣ ؛ والإنصاف ص ٤٥٦ مسألة رقم (٦٤) ؛ ومغني اللبيب ص ٣٦٢ ؛ وابن يعيش ٢ / ٨٥ ، ٨٦ .

(٣) في ب : « وهو » .

(٤) في الأصل : « فلا » والمثبت من ب .

(٥) في الأصل : « لا » ساقط والمثبت من ب .

(٦) لم أعثر على هذا الكتاب في المخطوطات على حسب علمي وطاقتي .

(٧) في ب : « ما جاءني أحد » .

تقديرهُ ما جاءني شيءٌ من الناسِ إلاَّ زيدٌ، وفي التنزيلِ: ﴿ لَا يَصْلَىٰهَآ إِلَّا ٱلْأَشْقَى ﴾[1] ﴿ وَمَا مَنَعَهُمْ أَن تُقْبَلَ مِنْهُمْ[2] نَفَقَٰتُهُمْ إِلَّآ أَنَّهُمْ كَفَرُواْ ﴾[3] أيْ: ما منعهم قبول[4] نفقاتهمْ شيءٌ من الأشياءِ إلاَّ كفرُهمْ ، وأمَّا في المفعولِ بـه ، فنحوُ ما لقيتُ إلاَّ زيداً، وفي التنزيلِ: ﴿ وَإِن يَدْعُونَ إِلَّا شَيْطَٰنًا ﴾[5] ﴿ إِنْ أُرِيدُ إِلَّا ٱلْإِصْلَٰحَ ﴾[6] وأمَّا في الحالِ فنحو ما أتاني عمروٌ إلاَّ راكباً أي ما أتاني شيءٌ من أحوالهِ إلاَّ على حالِ الركوبِ ، وفي التنزيل : ﴿ إِلَّا عَابِرِى سَبِيلٍ ﴾[7] أيْ : لا تقربوا الصلاةَ في حالِ الجنابةِ إلاَّ ومعكم حالٌ أخرى تُعْذَرُوْنَ فيها وهي حالُ السفرِ ﴿ وَلَا يَأْتُونَ ٱلصَّلَوٰةَ إِلَّا وَهُمْ كُسَالَىٰ ﴾[8] .

وأمَّا المفعولُ لهُ فنحو ما ضربتهُ إلاَّ تأديباً أيْ : لم تكنْ شيءٌ من الأغراضِ إلاَّ التأديبَ ، وفي التنزيل : ﴿ إِلَّا خَطَـًٔا ﴾[9] أيْ : لا ينبغي أنْ تقتل مؤمناً بشيءٍ من العللِ ، إلا للخطإِ، وأمَّا في الظرفِ فنحو ما يذهبُ زيدٌ إلاَّ ليلاً ، أيْ: لا يذهبُ وقتاً من الأوقاتِ إلاَّ ليلاً وفي التنزيل : ﴿ لَا تُخْرِجُوهُنَّ مِنۢ بُيُوتِهِنَّ وَلَا يَخْرُجْنَ إِلَّآ أَن يَأْتِينَ بِفَٰحِشَةٍ مُّبَيِّنَةٍ ﴾[10]، وأما المثبتُ في معنى المنفي نحو أقسمتُ

(١) آية (١٥) من سورة الليل .

(٢) في الأصل : « منهم » ساقط والمثبت من كتاب الله تعالى ومن ب .

(٣) من الآية (٥٤) من سورة التوبة .

(٤) في ب : « أن تقبل منهم » .

(٥) من الآية (١١٧) من سورة النساء .

(٦) من الآية (٨٨) من سورة هود .

(٧) من الآية (٤٣) من سورة النساء .

(٨) من الآية (١٤٢) من سورة النساء .

(٩) من الآية (٩٢) من سورة النساء .

(١٠) من الآية (١) من سورة الطلاق ، وتصحيح الآية من كتاب الله تعالى : ﴿ لَا تُخْرِجُوهُنَّ مِنۢ بُيُوتِهِنَّ وَلَا يَخْرُجْنَ إِلَّآ أَن يَأْتِينَ بِفَٰحِشَةٍ مُّبَيِّنَةٍ ﴾ .

بـا لله إلا فعلـتَ أيْ : بمـا أطلـبُ منـكَ بقسـمي إلاَّ هـذا ، وفي التـنزيل : ﴿ لَتَأْتُنَّنِي بِهِۦٓ إِلَّآ أَن يُحَاطَ بِكُمْۖ ﴾[1] أي لا تمتنعون من الإتيان بهِ إلاَّ للإحاطـةَ بكـم ﴿ وضُرِبَتْ عَلَيْهِمُ ٱلذِّلَّةُ أَيْنَ مَا ثُقِفُوٓاْ إِلَّا بِحَبْلٍ مِّنَ ٱللَّهِ ﴾[2] أي : لا يعزون في حـالٍ إلاَّ في حالِ اعتصامِهم بحبلِ اللهِ ، وقولـه : ﴿ وَيَأْبَى ٱللَّهُ إِلَّآ أَن يُتِمَّ نُورَهُۥ ﴾[3] كأنـه قيـلَ ومـا يريـدُ الله إلا إتمـامَ نـوره ، وفي الكشـاف[4] في /: ﴿ وَإِنَّهَا [١١٥/أ] لَكَبِيرَةٌ إِلَّا عَلَى ٱلْخَٰشِعِينَ ﴾[5] وهـو مثبـتٌ فـأُوِّلَ بـالنفيِ أيْ لا يخـف علـى أحـد إلا على[6] هؤلاءِ ، ثم إنما قيدنا بقولنا لا تأثيرَ لـ" إلاَّ " في اللفظِ ؛ لأنَّ في المعنـى بهـا تأثيراً ، لأنَّ فائدتها في المعنى كفائدتها لو ذُكرَ المستثنى منه في أنَّ الغـرضَ حصرُ ذلك المعنى لما ذُكِرَ بعدها لا غيرُ ، والمشبهُ بالمفعولِ منهـا هـو الأولُ أرادَ بـالأولِ الضربَ الأولَ الذي هو على ثلاثةِ أوجهٍ : من الأضرُبِ الخمسـةِ ، والثاني أيْ : الضربُ الثاني في أحد وجهيه ، وهو وجهُ النصبِ ، بقوله : مـا جـاءَني أحدٌ إلا زيداً ، ووجهُ المشابهةِ لما ذكـرهُ في المتن ، بـأنَّ كُـلاً مـن المنصوبـينِ فضلـةٌ ؛ لأنَّ قولكَ عمراً ، في : ضربتَ عمراً فضلةٌ كـ" زيداً " في : ما جاءني أحدٌ إلاَّ زيداً ؛ لأنهما قد جاءَا بعد أخذ الفعلَ فاعلَهُ ، وحكى في التخمير[7] ما ذكرَ مِـنْ التشبيهِ أنهُ فضلةٌ شيءٍ إقناعي ، والوجهُ فيه أنَّ " إلا " في مَحَلِّ النصبِ علـى الحـالِ ، ألا ترى أنكَ إذا قلتَ جاءَني القومُ إلاَّ زيداً معناهُ « جـاءني القـومُ » مستثنى منهـم زيدٌ ، وهو منصوبٌ على الحالِ ، فإنْ سألتَ فما تقولُ في قولهم : ما جاءني أحدٌ إلاَّ زيداً ، فإنَّك لوْ[8] جعلتَ " إلا " حالاً لزمَ أنْ يكونَ ذُو الحالِ نكرةً أجبتُ ذُو

---

(١) من الآية (٦٦) من سورة يوسف .
(٢) من الآية (١١٢) من سورة آل عمران .
(٣) الكشاف : ١ / ١٣٤ ؛ والدر المصون : ١ / ٣٣١ ، والآية (٣٢) من سورة التوبة .
(٤) ينظر الدر المصون ١ / ٣٣١ .
(٥) من الآية (٤٥) من سورة البقرة .
(٦) في الأصل : « على » ساقط .
(٧) ينظر التخمير ١ / ٤٧١ .
(٨) في الأصل : « له » والمثبت من ب .

الحالِ قدْ يجيءُ نكرةً ومنهُ قولُ محمدٍ[١] - رحمه الله - في السرقةِ فإذا خرجَ جماعةٌ ممتنعين[٢] قولهُ : « **وتُجيزُ فيه الرفع[٣] والنصب في غيرِ الموجبِ** »[٤] وَوُجِدَ في تصحيح الإمام سراجِ الدينِ السكاكي : لفظة البدلِ مكانَ لفظةِ الرفعِ، وهذا لأنَّ لفظةَ البدلِ أعمُّ موضعاً، فكانَ أولى ، ثم إنما جعلوا حكم " غير " حكم الاسمِ الواقعِ بعد إلاَّ ، لأنَّ غيراً لَمَّا وقعتْ موقعَ إلاَّ وإلاَّ حرفٌ لاحظٌ له[٥] من الإعرابِ ، وغير اسمٌ معربٌ ، يستحقُّ الإعرابَ[٦] ، جعل إعرابها إعرابَ الاسمِ الواقعِ بعد إلاَّ ، وجعل ما بعدها مخفوضاً بالإضافةِ ؛ لأنَّ غيراً من الأسماءِ اللازمةِ للإضافةِ ، فوفّى بهذهِ الطريقةِ ما تقتضيه الحالتان الثابتتان لها، وإذا وقعتْ " إلا " موقعَ غيرِ في الوصفيةِ: جعلَ إعرابُ ما بعد " إلاَّ " إعرابَ " غير " نفسه ، على ما يأتي - إن شاءَ الله تعالى[٧] - فإن قلتَ : ما الفرقُ[٨] بينَ غير وسوى ، حيثُ أجازُوا قولَهم : عندي غيرُ عبدِ الله ، ولا زيدٌ بالرفعِ ، ولم[٩] يجيزوا عندي سوى عبدِ الله ، ولا زيدٌ ذكَره في المحصَّل[١٠] ؟ قلتُ : لأنَّ في غير معنى النفي ، فصار كأنهُ قالَ : لا

---

(١) لعله : محمد بن الحسن تلميذ أبي حنيفة .

(٢) ينظر بدائع الصنائع في ترتيب الشرائع لعلاء الدين الكاساني ٤ / ٣١٨ ؛وشرح فتح القدير لابن الهمام ٣ / ٤٩٢ .

(٣) في النسختين : « الرفع » وفي المفصل : « البدل » .

(٤) المفصل ص ٧٠ .

(٥) في الأصل : « لها » والمثبت من ب .

(٦) في ب : « الإعراب » ساقط .

(٧) في الأصل : « تعالى » ساقط والمثبت من ب .

(٨) ينظر الفرق بين " غير وسوى " التخمير ١ / ٤٠١ ؛ والإيضاح في شرح المفصل ١ / ٣١٩ ؛ والإنصاف ١ / ٢٩٤ مسألة رقم ٣٩ ؛ والتبيين عن مذاهب النحويين البصريين والكوفيين ص ٤١٩ مسألة رقم ٧١ .

(٩) في ب : « ولا » .

(١٠) لم اهتد إلى هذا الكتاب المخطوط .

عندي عبدُ اللهِ ، ولا زيدٌ بخلافِ سِوى ، فإنه ظرفٌ لا يشوبُه النفيُ ، والدليلُ على أنَّ في "غير" معنى النفي، ما ذكرهُ في الكشاف(١) في قوله تعالى(٢): ﴿ غَيْرِ ٱلْمَغْضُوبِ عَلَيْهِمْ ﴾(٣) كأنه قيلَ : لا المغضوبَ عليهم(٤) ، ولا الضالين ، وتقول أنا زيداً غيرُ ضاربٍ ، معَ امتناعِ قولك : أنا زيداً مثلَ ضاربٍ ؛ لأنهُ بمنزلةِ قولكَ أنا زيداً لا ضاربٌ يعني لو تحققتْ الإضافةُ لا يعملُ المضافُ إليه فيما قبلَه ؛ لأنَّ العاملَ يجب أنْ يكونَ مقدماً على المعمولِ إما تحقيقاً أوْ تقديراً ، فلا يستقيمُ ذلك في المضافِ إليهِ ، فعند تأويلِ غير بمعنى لا يكونُ ضاربٌ في غيرِ ضاربٍ مضافاً إليه ، فيصح عمله فيما قبلهُ بخلافِ قوله مِثلُ ضاربٍ ، فإنَّ ضاربَ هناكَ مضافٌ إليهِ من غيرِ تأويلِ شيءٍ آخَر ، فلا يعمل فيما قبله لذلكَ لشبهه بالظرفِ لإبهامِه ؛ لأنكَ إذا قلت « خلفَ زيدٍ » لا ينتهي بشيءٍ دون شيء إلى أقصى العالم ، كما أنَّ غيرَ زيدٍ ، لا ينتهي بشيءٍ دون شيءٍ / إلى أقصى ما ينتهي به [١١٥/ ب] الخلفُ ، فعلمَ أنَّ بينهما شبهاً من حيثُ الإبهامُ ، وغيرَ المتعدي يتعدَّى إلى نحوِ ، تقول : جلسَ خلفَ زيدٍ ، فتعدَّى " جلس " إليهِ وهو لازمٌ غيرَ متعدٍ ، فيجوزُ أنْ يتعدَّى إلى غيرِ ما لا يتعدَّى إلى الأفعالِ بدونِ واسطةٍ ، وذلك نحو : جاءني القومُ ، غيرَ زيدٍ ، وذهبوا غير زيدٍ ، فالأولُ متعدٍ ، لكن لا إلى غير ، والثاني لازمٌ ، واعلمْ : أنَّ " إلاَّ " و" غيراً " يتعارضان(٥) ما لكلٍّ واحدٍ منهما في أصله ، فالسببُ في حملِ كُلٍّ واحد من إلاَّ ، وغيرَ على صاحبه مامرَّ أنَّ بعد كلٍّ واحدٍ منهما مغايرٌ لما قبلهُ ، فلذلكَ أدخلوا كلَّ واحدٍ منهما على صاحبِهِ أيْ : استعاروا

---

(١) ينظر الكشاف ١ / ١٧ .

(٢) في الأصل : « تعالى » ساقط .

(٣) من الآية (٧) من سورة الفاتحة .

(٤) في ب : « عليهم » ساقط .

(٥) ينظر التقارض في مغني اللبيب ٢ / ٦٩٧ ، ص ٩١٥ ؛ والدر المصون ٨ / ١٤٢ ؛ ومعنى التقارض أن كل واحد منهما يأخذ من الآخر حكماً يختص به .

غير بمعنى الاستثناءِ ، وأعربوه ؛ لكونه اسماً متمكناً ، ولـلزومِ الانجـرارِ لما بعـده ، واستعاروا " إلاَّ " بمعنى الوصفيةِ ، وأعربُوا مـا بعـده ؛ لإبائه الإعـرابَ بنفسـهِ ؛ لكونِه حرفاً، ومن صورِ التقارضِ ما لو قلتَ: مررتُ بالقوم، إلاَّ زيدٍ – بـالجرِّ–، كما تقولُ: مررتُ بـالقومِ ، غـير زيـدٍ ، جـاز ، ولا يحمـلُ علـى البـدلِ ؛ لما أنَّ الكلامَ موجب إلاَّ أنَّ وقوعَ " غـير " موقـع " إلاَّ " كثـير، ووقـوع " إلاَّ " موقـع " غير " قليل ، والمعنى فيه أنَّ " غيراً " اسم وتصرفهم في الأسماءِ أكثرُ من تصرفهم في الحروف ، ولابدَّ ههنا من بيانِ الفرق بين أصلِهما أيْ : بـين " غـير " إذا وقـعَ وصفاً وبين " إلا " إذا كانَ استثناءً حتى تظهرَ[1] فائدةُ التقارضِ هو أنكَ لو قلـتَ مررتُ بغيرِ زيدٍ وبزيدٍ أيضاً جازَ ، ولو قلتَ مررتُ بالقومِ إلاَّ زيداً ، وبزيدٍ أيضاً لم يجزْ ، وكذلك إذا قلـتَ جـاءني القـومُ غـيرَ أصحـابك علـى الوصـفِ لم يكـنْ الأصحابُ من جملةِ القومِ وكانوا جماعة على حدة ، وإذا نصبـتَ علـى الاسـتثناءِ فالأصحابُ من جملةِ القوم؛ ولأنَّ الصفةَ كمـا تجـوزُ في الجميعِ تجوز في الواحـدِ أيضاً ، والاستثناءُ لا يكونُ إلاَّ في البعض من الكلِ ، ألا ترى أنك لو قلتَ عنـدي درهمٌ غير جيدٍ جازَ ، ولو قلتَ عندي درهمٌ إلاَّ جيداً لم يجزْ ، ومعنـاهُ المغـايرة ، وخلافُ المماثلةِ ، فإنكَ إذا قلتَ : مررتُ برجـلٍ ، غـيرِ زيـدٍ ، احتمـل معنيـين ، على ما ذكرَ في الكتاب[2] ، أحدهما : أنْ يكونَ المرورُ بهِ غيرَ زيدٍ والثـاني : أن يكون المرور به غير زيد مع أنهُ ليستْ له صفةُ زيدٍ ؛ لأنَّ زيداً فقيهٌ، والمـرور[3] به أديبٌ، أوْ لأنَّ زيداً عالمٌ، والمرورُ[4] بهِ جاهلٌ ، والمماثلةُ لا تأتي إلاَّ في الوجـهِ الثاني ؛ لأنَّ الرجلَ لا يكونُ غيره[5] ، فيوافقهُ في الذاتِ والأصـل ، وإنما الموافقـةُ في الفـروعِ ، كالأوصـافِ ، والأخـلاقِ ، وهـذا لأنَّ غـيرَ علـى وجـوهٍ ، فـإذا

(١) في ب : « نظر » .

(٢) ينظر هذا النص في التخمير ١ / ٤٧٢ .

(٣) في ب : « المرور » .

(٤) في ب : « المرور » .

(٥) في ب : « نفس غيره » .

قلتَ : مررت برجلٍ غيرك ، فالمعنى: أنكَ مررتَ بالمخاطَبِ، وبغيره[١] أوْ مررتَ بغيرِ المخاطبِ ، ولَمْ تمرِرْ بهِ، أو مررتَ برجلٍ يخالفُ المخاطبَ في الأوصافِ ، والأخلاقِ ، فالمخالفةُ في الوجهين الأولين في الذاتِ ، وفي الثالثِ في الأوصافِ والأخلاقِ ، ثم إنهم لَمَّا وجدوا بينه وبين " إلاَّ " مشابهةً من حيث[٢] إنَّ ما بعد كلٍّ واحدٍ منهما مغاير لما قبله[٣] أدخلوا كلَّ واحدٍ منهما على صاحبه أيْ استعاروا " غيرَ " لمعنى[٤] الاستثناءِ ، واستعاروا إلاَّ لمعنى الوصفيةِ ﴿لَّا يَسْتَوِى ٱلْقَٰعِدُونَ مِنَ ٱلْمُؤْمِنِينَ غَيْرُ أُو۟لِى ٱلضَّرَرِ﴾[٥][٦] قريء ﴿أُو۟لِى ٱلضَّرَرِ﴾ بالحركاتِ الثلاثِ الرفع على أنهُ صفةٌ للقاعدون أيْ : لا يستوي القاعدونَ الأصحاءَ منَ المؤمنين / والمجاهدونَ ، والجرُّ على أنهُ صفةٌ للمؤمنين أيْ : لا يستوي القاعدون [١١٦/أ] الأصحاءَ منَ المؤمنين الأصحاءَ ، والمجاهدون ، والنصبُ على الاستثناء ، أيْ : لا يستوي القاعدونَ من المؤمنين ، والمجاهدون في سبيل اللهِ ، إلاَّ أولي الضرر منَ القاعدين ، فإنهم يستوونَ بالمجاهدينَ ، فإنْ قيلَ : كلمة " غيرَ " وإن أضيفتْ إلى المعرفةِ ، فهيَ نكرةٌ ، فكيفَ جرتْ على المعرفةِ صفةٌ ؟

قلنا: إنها إذا وقعتْ في تقسيمٍ حاضرٍ كانت معرفةً مثل ﴿غَيْرِ ٱلْمَغْضُوبِ عَلَيْهِمْ﴾[٧] على ما يأتي بيانه - إنْ شاء الله تعالى - وفي التنزيل : ﴿لَوْ كَانَ فِيهِمَآ ءَالِهَةٌ إِلَّا ٱللَّهُ لَفَسَدَتَا﴾[٨] أيْ غيرَ اللهِ لفسدتا[٩] امتنع في الآيةِ

---

(١) في ب : « بغيره أو بغيره » .
(٢) في ب : « حيث » ساقط .
(٣) في الأصل : « قبلها » والمثبت من ب .
(٤) في ب : « لمعنى » ساقط .
(٥) من الآية (٩٥) من سورة النساء .
(٦) ينظر القراءة في : « غيرُ أولي الضرر » في السبعة ص ٢٣٧ ؛ والحجة لأبي زرعة ص ٢٠٩ ؛ والكشف ١ / ٣٩٦ ؛ والبحر المحيط ٤ / ٣٤ ، ٣٥ ؛ والدر المصون ٤ / ٧٦ ، ٧٧ .
(٧) من الآية (٧) من سورة الفاتحة .
(٨) من الآية (٢٢) من سورة الأنبياء .
(٩) في ب : « لفسدتا » ساقط .

استثناءُ(١) إذْ لو حُمِلَتْ على الاستثناءِ فمعناها حينئذٍ ، لو كان فيهما آلهةٌ مستثنى عنهم الله لفسدتا ، وهذا يقتضي أن لو كانَ فيهما آلهةٌ غير مستثنى عنهم الله لم تفسدا ، ونعوذُ باللهِ من هذا القولِ قالَ الشيخُ أبو الحسن الدهان(٢) : لو قلتَ جاءَ القومُ ، إلاَّ زيدٌ ، بمعنى غيرُ زيدٍ بالرفعِ جَازَ ، والآيةُ محمولةٌ عليه ؛ لأنَّها لو لَمْ تكنْ محمولةً عليه لكانَ المستثنى منصوباً ؛ لأنَّ المستثنى من موجبٍ ، وإليه ذهب بعضهم(٣) في « لا إله إلاَّ الله » ، ولكنَّا نقولُ إنَّ حَمْلَ « لا إلـهَ إلاَّ الله » على الاستثناءِ أجودُ وآكدُ من أجلِ أنها إذا كانتْ صفةً كانت الألوهيةُ منفيةً من غيرِ اللهِ من غيرِ إثباتها للهِ ، وكانَ معناهُ غيرَ الله ليسَ بإلـهٍ ، وإذا كانتْ على الاستثناءِ كانتْ الألوهيةُ مثبتةً للهِ عزَّ وجلَّ منفيةً عن غيرِ اللهِ ، مثال ذلك لا أمير غير زيد أيْ : غيرُ زيدٍ ليسَ بأميرٍ ، كانت الإمارةُ منفيةً عن غيره ، من غير إثباتٍ لهُ ، ولا أميرَ إلا زيدٌ(٤) ، أيْ : زيدٌ أميرٌ على الحقيقةِ وحده ؛ لأنكَ لو(٥) نفيتَ الإمارةَ عن جميعِ الناسِ ، وأثبتها لهُ ، فثبتَ(٦) بهذا التقدير إنَّ في قوله تعالى : ﴿ لَوْ كَانَ فِيهِمَآ ءَالِهَةٌ إِلَّا ٱللَّهُ لَفَسَدَتَا ﴾ لم يُرِدْ الاستثناءُ ، بل أُريدَ الوصفُ؛ لأنه لو أريدَ الإخراجُ بإلاَّ لم يكنْ مستقيماً ؛ لأنهُ حينئذٍ كانَ بمثابةِ قولكَ لهُ عندي دراهمُ إلاَّ درهماً ، فليسَ لهُ حينئذٍ فائدةٌ :

* وكُلُّ أَخٍ مُفَارِقُهُ أَخُوهُ *(٧)

---

(١) في الأصل : « استثناء » والمثبت من ب .

(٢) علي بن محمد أحمد بن إسحاق بن البهلول بن حسان أبو الحسن التنوخي القاضي المعري المقرئ الفقيه اللغوي النحوي ولد ببغداد سنة ٣٠١ هـ ، وتوفي بها في شهر ربيع الأول سنة ٣٥٨ هـ .

أخباره في : الجواهر المضيئة ٢ / ٥٨٨ ؛ وإنباه الرواة ٢ / ٣٠٨ ؛ وتاريخ بغداد ١٢ / ٨٢ .

(٣) ينظر الإيضاح في شرح المفصل ١ / ٣٧٣ ؛ والجنى الداني ص ٥١٨ ؛ وابن عقيل ص ٥٩٩ ؛ والهمع ٣ / ٢٧١ ؛ وارتشاف الضرب ٢ / ٣١٤ ؛ والكتاب ٢ / ٣٣١ .

(٤) في الأصل : « زيداً » والمثبت من ب .

(٥) في ب : « لو » ساقط .

(٦) في الأصل : « فثبتت » والمثبت من ب .

(٧) سبق تخريجه ص ٤٤ .

أرادَ وكلُّ أخٍ غير الفرقدين مفارقه أخوه حذفَ غير ووضع مكانه " إلاَّ " ، والفرقُ بينَ جَعْلِ " إلاَّ " في البيتِ للوصفِ وبين جعْلِه للاستثناء : أنك لو جعلته للوصفِ لا يلزمُ أن يكونَ لهما أخٌ سواهما ، ولو جعلْتَهُ للاستثناء يلزم ذلك ، بيانه أنك لو جعلْتَه للوصفِ ، فالمعنى كلُّ أخٍ يفارقه أخوه ، غيرُ الفرقدينِ ، ولا أدعي في الفرقدين شيئاً ، كما تقول : كلُّ رجلٍ غير زيدٍ يلازمهُ صاحبُه ، والمعنى : كلُّ رجلٍ يلازمه صاحبهُ ، لا أدعي في زيدٍ شيئاً[١] ، ولو جعلْتَه في الاستثناءِ ، فالمعنى كلُّ أخٍ يفارقه أخوه إلاَّ الفرقدين ، فهما لا يفارقهما أخوهما كما لو قلتَ كلَّ رجلٍ يلازمه صاحبُه إلاَّ زيداً[٢] وعمراً كان المعنى إلاَّ زيداً وعمراً ، فإنهما لا يلازمهما صاحبهُمَا ، فيقدّرُ أنَّ لهما صاحباً ، وكذا[٣] هنا لزمكَ أنْ تقدِّرَ لهما أخاً فظهرَ أنَّ بينَ الوجهينِ فرقاً بيناً ، وَذُكِرَ في المحصلِ لفخر المشايخ الآية لو حملتْ على البدلِ لكان التقديرُ ﴿ لَوْ كَانَ فِيهِمَآ ءَالِهَةٌ إِلَّا ٱللَّهُ لَفَسَدَتَا ﴾[٤] ، ولأنَّ لو من حيثُ اللفظُ تجرى مجرى الموجبِ ؛ لأنه شرطُ كانَ ، فلا يجوزُ فيه البدلُ ، وتقديرُ البيتِ « وكلُّ أخٍ مفارقٌ أخاه » مغايرٌ للفرقدين أي ليس على صفتهما ؛ لأنهما لا يفترقانِ مذ كانا ، ثم استدلالهم بهذا البيتِ ظاهر ؛ لأنَّ إلاَّ لو كان على أصلِ الاستثناءِ ههنا لقيل إلاَّ الفرقدينِ بالنصبِ لمجيئه بعد كلامٍ تامٍ موجبٍ على ذلك التقديرِ ، ولا يجوز إجراؤهُ مجرىً غيرَ إلاَّ تابعاً ، والأصلُ فيه أنَّ كلمةَ إلاَّ كانتْ بمعنى غيرٍ فله شرطٌ وعلامةٌ .

أمَّا الشرطُ فكلُّ / موضعٍ لا يصلحُ فيه الاستثناءُ لا يصلحُ فيه أن يكونَ إلاَّ [١١٦/ ب]
صفةً ، فلذلك لو قلتَ : جاءني رجلٌ إلا زيدٌ لم يجزْ ؛ لأنه موضعٌ لا يصلح فيه

---

(١) في ب : « شيئاً » ساقط .

(٢) في ب : « زيد » .

(٣) في ب : « فكذا » .

(٤) من الآية (٢٢) من سورة الأنبياء .

الاستثناءُ ، وهذا لأنَّ إلاَّ في الأصلِ للاستثناءِ ، فإذا نُقِلَ إلى غيره من المعنى : يجبُ أنْ يكونَ فيهِ صورةُ الاستثناءِ محفوضةً(١) ، وكذلك إذا قلتَ : ما رأيتُ من أحدٍ إلا زيدٍ - بالجرِ - لم يجزْ ؛ لأنَّ الوصفَ يجري فيما يجري فيه الاستثناءُ ، فعلى حسبِ ذلك إذا قلت : ما أتاني أحدٌ إلاَّ زيدٌ ، أنت بالخيارِ بينَ أن تجعلَ " زيدٌ " بدلاً ، وبين أنْ تجعلَ " إلاَّ زيدٌ " صفةً ، وأمَّا العامَّةُ(٢) فقد قالوا(٣) : آية ذلك أن يكونَ ما بعدها تابعاً لما قبلها في الإعراب كقولك : أتاني القومُ إلاَّ زيدٌ ، ورأيتُ القومَ إلاَّ زيداً ، ومررتُ بالقومِ إلاَّ زيدٍ ، ومن المسائلِ المتعلقةِ بهذا الفصلِ ما قاله ابن السراج(٤) لو قال لفلانٍ عليَّ مائةُ درهم إلاَّ درهمين إقرارٌ بثمانيةٍ وتسعين ، ولو قال له : عليّ مائةُ درهمٍ إلاَّ درهمانِ ، فقد أقرَّ بمائةٍ تامةٍ ؛ لأنَّ هذا وصفٌ للمائةِ ، فصارَ كأنهُ قالَ : عليَّ مائةُ درهم ، غيرِ درهمين(٥) .

قوله : « **إلا تابعاً** »(٦) أيْ : ليس لك أن تقولَ : جاءني إلاَّ زيدٌ بمعنى : جاءني غيرُ زيدٍ ، ولا مررتُ إلاَّ بزيدٍ بمعنى مررت بغيرِ زيدٍ إذْ لا أصلَ " لإلاَّ "

---

(١) في النسختين : « محفوظة » وهو تحريف والصواب ما أثبت .

(٢) في الأصل : « العامة » والمثبت من ب .

(٣) ينظر الجنى الداني ص ٥١٤ ؛ ورصف المباني ص ١٧٣ ؛ والمغني ١ / ٧١ ؛ والكتاب ٢ / ٣١١ ؛ والمقرب ص ١٨٥ .

(٤) ابن السراج هو أبو بكر محمد بن السري السراج البغدادي النحوي . قال المرزباني : كان أحدث أصحاب أبي العباس المبرد مع ذكاء وفطنة قرأ عليه كتاب سيبويه ، ثم اشتغل بالموسيقى ، ويقال ما زال النحو مجنوناً حتى عقله ابن السراج بأصوله ، وكان أحد العلماء المذكورين وأئمة النحو المشهورين وإليه انتهت الرياسة في النحو وتوفي سنة ٣١٦ هـ .
أخباره في : معجم الأدباء ١٨ / ١٩٧ ، ١٩٨ ؛ ومراتب النحويين ص ١٣٥ ؛ وأخبار النحويين البصريين ص ١٠٨ ، ١٠٩ ؛ وطبقات النحويين اللغويين ص ١١٢ ، ١١٤ ؛ إنباه الرواة ٣ / ١٤٥ ، ١٤٩ ؛ ووفيات الأعيان ٤ / ٣٣٩ - ٣٤٠ ؛ تاريخ العلماء النحويين من البصريين والكوفيين وغيرهم ص ٤٠ ؛ وبغية الوعاة ١ / ١٠٩ ، ١١٠ .

(٥) ينظر الأصول ١ / ٣٠٤ .

(٦) المفصل ص ٧١ .

في الصفةِ ، وإنما هو دخيلٌ فيها[١] فاشترطَ في استعماله فيها[٢] أن يكونَ تابعاً لشيءٍ في اللفظِ ؛ ليظهرَ انحطاطُ رتبة الدخيلِ (عن رتبة الأصلِ)[٣] ولذا امتنعَ لو كانَ فيهما إلاَّ[٤] اللهُ ؛ لأنَّ إلاَّ لَمَّا صارتْ دخيلاً في الصفةِ لم يكنْ فيها دلالةٌ على حذفِ الموصوفِ، بخلافِ غير، فإنه أصيلٌ فيها، ((**وشَبَّهَهُ سيبويه[٥] بـأجمعون**))[٦] يعني : أنَّ " أجمعونَ " لفظُ تأكيدٍ ، لا يجيء إلاَّ بعد اسمٍ تقعُ " هي " تأكيداً له ، نحو : جاءني القومُ أجمعونَ ، ولو قلتَ : جاءني أجمعونَ ، من غيرِ سبقِ ذكرِ متبوعٍ : لم يجزْ ، فصارَ إلاَّ في الصفةِ كـ" أجمعونَ " في التأكيدِ ، فيحملُ البدلُ على محلِّ الجارِّ والمجرورِ ، والنكتةُ فيه أنَّ " مِنْ " الاستغراقيةِ و" لا " التي لنفي الجنسِ لا يدخلانِ إلاَّ على النفي ، ولا يدخلانِ أيضاً إلاَّ في النكراتِ ، نحو : هل من رجلٍ في الدارِ ، ولا رجلٌ فيها ، ولا يقال هل من عبد الله في الدارِ ، ولا[٧] زيدٌ فيها ، فلو حملتَ البدلَ على اللفظِ ، والبدلُ في حكمِ تكريرِ العاملِ كنتَ مُدخلاً إياهما في المعارفِ ، وفي الإثباتِ يعني لو أبدلَ عبدُ الله من أحدٍ في اللفظِ في قولك : ((**ما جاءني من أحدٍ إلا عبدُ الله**))[٨] للزم أن تكونَ " من " الاستغراقيةُ داخلةً في مقامِ الإثباتِ وعلى المعرفةِ وكِلاَ الأمرين مستحيلٌ ، أمَّا أنها تكونُ في مقامِ الإثباتِ فلأنَّ الاستثناءَ بعدَ النفيِ إثباتٌ ، والبدلُ في حكمِ تكريرِ العاملِ ، وأما دخولُها على المعرفةِ فظاهرٌ ، والأوجَهُ في التعليلِ في هذا أن يقالَ إنَّما لَمْ يصحَّ حملُ البدلِ على اللفظِ هنا ؛ لأنهُ ((حينئذٍ كذلكَ))[٩] يلزمُ تقديرُ

---

(١) في الأصل : ((فيهما)) والمثبت من ب .

(٢) في الأصل : ((فيهما)) والمثبت من ب .

(٣) في ب ما بين القوسين ساقط .

(٤) في الأصل : ((إلا)) ساقط والمثبت من ب .

(٥) ينظر الكتاب لسيبويه ٢ / ٣٣٤ .

(٦) ينظر المفصل ص ٧١ .

(٧) في الأصل : ((ولا لا زيد)) والمثبت من ب .

(٨) المفصل ص ٧١ .

(٩) في ب : ((حينئذٍ كذلك)) ساقط .

" لا " بعد إلاَّ ؛ لأنَّ البدلَ في حكمِ تكرير العاملِ ، والعـاملُ في الأولِ لا يوجـبُ أنْ يكونَ كذلك في المبدلِ منه ، ولا يستقيمُ ذلك لا لفظاً ولا معنىً أمَّـا اللفـظ فلأنَّ " لا " لا يُلْفَظُ بها بعد إلاَّ ، وأمَّا معنىً فلأنـه يتنـاقضُ ؛ لأنَّ إلاَّ للإثبـاتِ ، ولا للنفي يتناقضان ، وإنما قلنـا هـذا التعليـلُ أوجـهُ ؛ لأنَّ التعليـلَ بـلزومِ دخـولِ " لا " على المعرفة ، وهو غيرُ مستقيمٍ لا يصحُ هـذا التعليـلُ ؛ لأنـهُ لـو قيـلَ : لا رجلَ فيها إلاَّ أحدٌ لايصحُّ أيضاً ، عُلِـمَ بهـذا : أنَّ ذلـك التعليـلَ غـيرُ مستقيمٍ ، وعلى هذا أيضاً لو قلتَ ما جاءني من رجلٍ إلاَّ رجلٍ كريمٍ بالجرِ لم يصـحَّ ، لأنَّ إلا أبطلَ النفيَ في المستثنى فيثبـتُ لـهُ المجيءُ ، " ومـن " إنمـا تـزادُ في النفـي عنـد سيبويهِ[1] ، وهذه المسألةُ حجةٌ لـه على الأخفـشِ[2] ؛ لأنَّ عنده تـزاد في المثبـت أيضاً ، فإن قيل : ما وجهُ إفادةِ / " من " الاستغراقيةِ الاستغراقُ ؟ قلنا إنما دخلتْ [١١٧/أ] " مِنْ "[3] في النفي على النكرةِ لنقلهِ من الواحدِ إلى معنـى الجنـسِ ، فكـان معنـاه من واحدٍ إلى أقصى هذا الجنسِ كـذا قالـه أبـو سـعيد السـيرافي[4] ؛ فلـذا اختـص بـالدخولِ علـى النكـرةِ المنفيـةِ ، وفي التـنـزيل : ﴿ وَمَا مِنْ إِلَٰهٍ إِلَّا ٱللَّهُ ٱلْوَٰحِدُ ٱلْقَهَّارُ ﴾[5] وهذا الذي ذكرنا في " من " الاستغراقيةِ ، وأمَّا إذا كان " مِنْ " هي الـتي تدخـلُ على المنفي الموجبِ ، فيجوزُ خفضُ ما بعد إلاَّ بها ، كقولـك : مـا أخـذتُ مِـنْ أحدٍ إلاَّ زيدٍ ؛ لأنَّ " من " صلةُ الأخذِ في هذا ، وليـس للاسـتغراقِ ((**ليـس زيـدٌ بشيءٍ إلاَّ شيئاً لا يعبأُ بهِ**))[6] .

---

(١) ينظر الكتاب ٢ / ٣١٥ ، ٣١٦ ؛ والجنى الداني ص ٣١٩ ؛ والدر المصون ٣ / ٢٢٩ ؛ والمغني ص ٤٢٥ .

(٢) ينظر معاني القرآن للأخفش ١ / ٢٧٢ .

(٣) في ب : ((من)) ساقط .

(٤) ينظر التخمير ١ / ٤٧٧ .

(٥) من الآية (٦٥) من سورة ص .

(٦) المفصل ص ٧١ .

إنما لم يجزْ غيرُ النصبِ هنا ؛ لأنَّ ليس له معنيـان : النفـيُ ، والفعليـةُ ، فبَطَـلَ معنى النفيِ بـ" إلاَّ " وبـ" في " معنى الفعليةِ ، فيجب النصبُ على تقديـرِ " إلاَّ " كان شيئاً ، وتقديرُ هذا الكلامِ هو أنَّ ليس إنما عَمِلَتْ ؛ لكونها فعلاً ، لا لكونها للنفي ، فهيَ بمنزلةِ قولكَ : ما كـان ، ولـو قلـتَ : مـا كـان زيـدٌ شيئاً إلاَّ شيئاً لاستقامَ ؛ لأنَّ العملَ لـ" لكانَ " ، وتقدير كان بعد إلاَّ مستقيمٌ ، فـإنْ قِيـلَ : لِـمَ لَمْ يجزْ الجرُّ بالنظر إلى الباءِ في شيءٍ ؟

قلنا : لأنَّ الجرَ بالباء جاء لتأكيدِ النفْيِ ، وقـد بطـلَ الأصـلُ ، وهـو : النفـيُ بـ" إلاَّ " فبطلان الفرع كان أحقَّ وأولَى ؛ ولأنهُ لو جازَ الجرُّ للزمَ أنْ يكـونَ البـاءُ داخلةً على خبر ليس داخلة في مقـامِ الإثبـاتِ ، وذلـك ممتنـع أيضـاً ، (وكذلـك الرفعُ ممتنعٌ أيضاً)[1] لأنَّ المبدلَ وهو شيءٌ ليس في محل الرفع ؛ لأنـه خـبرُ ليـس ، فتعينَ النصبُ لذلك ، فترتيب البيت من أولهِ إلى آخرهِ :

أَبَنِـــــي لُبَيْنَـــــى إنَّ أمَّكُـــــمُ أَمَـــــةٌ وإنَّ أَبَاكُـــمُ عَبْـــدُ[2] [3]

أَبنـــي لُبَيْنَـــى لَسْتُـــمُ بيـــدٍ إلاَّ يـــداً ليســـتْ لَهَـــا عَضُـــدُ[4]

أَبَنِـــي لُبَيْنَـــى لا أحبكــــمُ وَجَـــدَ الإلَـــهُ لكـم كمـا أَجِـــدُ[5]

---

(١) في ب ما بين القوسين ساقط .

(٢) البيت من الكامل ، وهو لأوس بن حجـر في ديوانـه ص ٢١ ؛ واللسـان ٣ / ٣٧٣ " عبـد " ؛ وتهذيب اللغة ٢ / ٢٣٤ ؛ وتاج العروس ٢ / ٤١٠ " عبد " .

(٣) المفصل ص ٧١ .

(٤) البيت من الكـامل وهـو لأوس بـن حجـر في ديوانـه ص ٢١ ؛ واللسـان ١١ / ٩٨ " عضـد " " خبل " ؛ ومقاييس اللغة ٢ / ٢٤٣ ؛ ومجمـل اللغـة ٢ / ٢٥٦ ؛ وتهذيـب اللغـة ٧ / ٤٢٧ ؛ وتاج العروس " خبل " ؛ وأساس البلاغة ص ١٠٣ " خبـل " ؛ وينسـب إلى طرفـة بـن العبـد ، وهو في ديوانه ص ٤٥ .

(٥) هذا بيت أحد أبيات القصيدة لأوس بن حجر وهو في ديوانه السالف الذكر .

بنو لبينى قومٌ من بني أسد ، وأمهم لبينى من بني وابلة(١) بن الحارث عبدٌ أيُّ عَالٍ(٢) في العبودية كحَذُرٍ وفَطُنٍ ، وفي مسألةِ(٣) ما زيدٌ بشيءٍ إلا شيءٌ لا يعبأُ بـه إلاَّ الرفع لتعينه ، لامتناع الجرِّ والنصبِ أما الجرُّ فلأنَّ الباءَ لا تدخلُ إلا في النفي ، وما بعدَ إلاَّ إثباتٌ ، وأما النصبُ فلانتقاض النفي ، والموجبُ لعامليةِ " ما " هـو النفيُ ؛ لأن " ما "(٤) تعمل لمشابهة ليس في معنى النفيِ ، فبدخولِ إلاَّ بطلتْ المشابَهةُ بخلافِ ليسَ فإنها تعملُ باعتبارِ فعليتها لا باعتبارِ النفْيِ ، فإنْ قيلَ " ما " ذكرتْ وإنْ دلَّ على أنَّ الرفعَ واجبٌ ، فهنا ما يدلُّ على أنه غيرُ جائزٍ فضلاً عن الوجوبِ ؛ لأنَّ إعرابه بالرفعِ على البدلِ من الأولِ بشيءٍ ، وليسَ في الأولِ رفعٌ ، فلا يكونُ في البدلِ .

أما المقدمةُ الأولى وهي : أنَّ إعرابَ الرفعِ على البدلِ من الأولِ فظاهرةٌ ، وأما الثانيةُ فلأنَّ قولك بشيءٍ ، في : ما زيدُ بشيءٍ ، في محلِّ النصبِ بدليلِ هذه الباءِ ؟ قلنا : قولك : الرفعُ ليسَ في المبدلِ غيرُ مسلَّمٍ ؛ وهذا لأن المبدلَ منه إذا وقعَ في مثلِ هذا الموقعِ ، أعني : ما بعد الاستثناءِ الواقعِ في بابِ المشبهتينِ بليسَ ، فإنهُ لا يجوزُ فيه إلا الرفعُ ؛ لكونهِ خبرَ المبتدأِ لعَوْدِ الكلامِ إلى المبتدأِ والخبرِ بانتقاصِ النفيِ ، ومما ألغز فيهِ الإمامُ فضلُ القضاةِ ، يعقوبُ الجنْدِيّ(٥) – رحمه

---

(١) في المقتبس لوحة ٩٨ / أ ؛ والتخمير ١ / ٤٧٨ من بني والبة ، وفي نسخة الأصل « وابلة » ، وفي نسخة ب « وايلة » ، والصحيح « والبة » استناداً لما في المقتبس والتخمير وينظر " بني والبة " في : معجم ما استعجم ١ / ٩٥ ؛ ومعجم البلدان ١ / ٦٢ ؛ وجمهرة أنساب العرب لابن حزم ص ١٩٤ .

(٢) في الأصل : « خال » والمثبت من ب .

(٣) ينظر تفصيل هذه المسألة في التخمير ١ / ٤٧٩ ؛ والكتاب ١ / ٣١٦ ؛ والمقتضب ٤ / ٤٢٠ ؛ والأصول لابن السراج ١ / ٢٩٧ ؛ وشرح الرضي على الكافية ١ / ١١١ ؛ وشرح التسهيل ٢ / ٢٨٥ ؛ وابن يعيش ٢ / ٩١ .

(٤) في الأصل : « لا » والمثبت من ب .

(٥) لم أعثر على ترجمة له فيما عندي من مراجع ولكني حين رجعت إلى معجم البلدان لأعرف بمدينة " جند " ٢ / ١٦٨ فقال ياقوت : جَنْد بالفتح ثم السكون ودال مهملة اسم مدينة عظيمة في بلاد تركستان ، وإليها ينسب القاضي الأديب العالم الشاعر المنشيء النحوي يعقوب ابن شبرين الجندي كان من أجلِّ من قرأ على أبي القاسم الزمخشري وأقام بخوارزم .

ا لله – فهو من تلاميذِ[١] المصنفِ :

مَـــا تَابِــعٌ لَــمْ يَتَّبِــعْ مَتْبُوعَــهُ ... فِـي لَفْظِـهِ وَمَحَلِّـهِ يَـا ذَا الثَّبَـتْ
مَــاذَا بِعِلْــمٍ غَيْــرُ عِلْـمٍ نَافِـعٍ ... بَالَغْــتُ فِـي إتقانِـهِ حَتَّـى ثَبَـتْ

ومن العجب العجيب في شأنِ هذا اللغزِ : أنَّ الكلامَ فيه كما هو لتعريفِ هذهِ المسألةِ ، ثم جرى في أثناءِ النظمِ ما يدلُّ على لفظ[٢] صورة المسألة أيضاً ، وهو قوله : « ماذا بعلمٍ غيرُ علمٍ نافعٍ » ، فإن قولهُ غيرُ مرفوعٌ مع أنَّ متبوعهُ وهو العلمُ الأولُ مجرورٌ ، ومنصوبٌ ، فلما عرضهُ على المصنفِ (جارِ ا للهِ) قال : « لقدْ جئتَ شيئاً إدًّا » ، / ثم اعلمْ : أنَّ النصبَ على الاستثناءِ فيها كلها [١١٧/ ب] جائزٌ ؛ إلاَّ في الفصلِ الأخيرِ .

أما في[٣] قولكَ : ما جاءني من أحدٍ إلاَّ عبدُ ا للهِ ، فظاهرٌ ، كما لو قلتَ : ما جاءني أحدٌ إلاَّ عبدُ ا للهِ ، وأمَّا في قولك : ما رأيتُ من أحدٍ إلاَّ زيداً ، فكذلك ظاهرٌ أيضاً ؛ لكنَّ النصبَ فيه كما يحتملُ البدلَ ، يحتمل الاستثناءَ ، وأما قولكَ : لا أحدَ فيها إلاَّ عمرٌو ، فقدْ قالَ السيرافي : ويجوز : لا أحدَ فيها إلا عمراً بالنصبِ على الاستثناءِ وتقديرُ الكلامِ قبلَ إلاَّ على التمامِ ، ولا يصلحُ ذلك في : لا إلهَ إلاَّ ا للهُ ؛ لأنَّ الكلامَ قبل إلاَّ لم يكنْ على التمامِ ، وقدْ أجازَ فيه[٤] الزجاجُ نصبَه على الاستثناءِ على تقديرِ التمامِ ، فإنَّ تقديرهُ[٥] : لا إلهَ للخلقِ إلاَّ ا للهَ وهو ضعيفٌ[٦] ، وقوله : « **إلاَّ شيءٌ لا يعبأُ بهِ** »[٧] إنما قيدَ المستثنى بالصفةِ ليفيدَ الكلامُ فائدته ولا يبطلُ ، وهذا كما قاله ذو الرُّمَّةِ :

---

(١) في ب : « تلامذة » .
(٢) في الأصل : « لفظة » والمثبت من ب .
(٣) في الأصل : « في » ساقط والمثبت من ب .
(٤) في ب : « فيها » .
(٥) في الأصل : « تقدير » والمثبت من ب .
(٦) هناك آلهة باطلة اتخذها بعض الخلق ، فالواقع لا يؤيد ما ذهب إليه ومن هنا كان ضعيفاً ، ولكن لو قال " بحق " بدلاً مما قال لكان قوياً لصحة معناه حينئذٍ .
(٧) المفصل ص ٧١ .

وَقَــدْ بَهرَتْ[١] فَمَا تَخْفَى عَلَى أَحَدٍ   إلاَّ عَلَــى أحــدٍ لا يَعْـرِفُ الْقَمَــرَا[٢]

ولو لم يصفْ أحدًا الثانِيَ لكان كلاماً باطلاً ، ما أتاني أحدٌ إلاَّ أبوكَ خيرٌ من زيدٍ تقديرهُ ما أتاني أحدٌ خيرٌ من زيدٍ إلاَّ أبوكَ ، وهو صورةُ تقديمِ المستثنى على صفةِ المستثنى منه ، فسيبويه[٣] : اختار الرفعَ ؛ ترجيحاً لجـانبِ الموصـوفِ ؛ لأنـه هو الأصلُ ، وجعلَ تقديمَ المستثنى على الصفةِ كلا تقديمٍ ، ووجهُ الوجهِ الثاني : أنَّ الصفةَ مع الموصوفِ كشيءٍ واحدٍ ، بدليلِ أنهما عبارتـانِ عـن ذاتٍ واحـدةٍ ، فلما لم تتقدمِ الصفةُ على المستثنى جُعِلَ كأنَّ الموصوف[٤] ، وهو المسـتثنى منـهُ لم يتقدمْ عليه ، بل يتقدمُ المستثنى على المستثنى منهُ ، فيجبُ النصـبُ ، والمختـارُ في هذا مذهبُ سيبويه[٥] ؛ لأنَّ فيه[٦] اعتبارَ الأصلِ ، وهو الموصوفُ ، « **وتقـولُ في تثنيةِ المستثنى مـا أتـاني إلاَّ زيــدٌ إلاَّ عمــراً أو إلاَّ زيــداً إلا[٧] عمــرو** »[٨] ، وأراد بتثنيةِ المستثنى : تكريرهُ لا على الاصطلاحِ ، « **لأنك لا تقولُ تركونـي إلاَّ عمرو** »[٩] ، ومعنى هـذا أنـك إذا قلـت : مـا أتـاني إلاَّ زيـدٌ ، وإلا عمـراً ، قـد جعلْتَ[١٠] جميع الناسِ الذين عــدوا زيـداً ، تـاركيك ، فقولـك[١١] « إلا عمـراً » استثناء من هؤلاءِ الذين تركوكَ ، فلذلك كان التقديرُ تركونـي إلاَّ عمـراً ، فيـلزمُ النصبُ ، والذي حداهم على هذا التقديرِ : امتناعُ ارتفاعهما وانتصابهما .

أما ارتفاعهما فلأنك لو قلتَ : ما أتاني إلا زيدٌ إلا عمروٌ برفعهما ، فرفعهما لا يخلو إمَّا للفاعليةِ ، وهو ممتنعٌ ؛ لأنَّ الفعلَ الواحدَ لا يكونُ لـهُ فـاعلان ، وأمَّـا على أنَّ " عمرو " بدلٌ من زيدٍ ، وفيه فسادان : أحدهما : بطلانُ الغـرضِ ؛ لأنَّ

---

(١) في النسختين : « وقد بَهَرْتَ » وفي ديوان ذي الرُّمَّةِ : « لقد ظَهَرْتَ » .
(٢) والبيت من البسيط وهو لذي الرُّمَّة في ديوانه ١١٦٣ ؛ والدرر ٦ / ١٩٩ ؛ والهمع ٥ / ٣١٣ ؛ وابن يعيش ١ / ١٢١ ؛ واللسان ٤ / ٨١ ، ٨٢ " بهر " .
(٣) ينظر الكتاب ٢ / ٣٣٦ .
(٤) في ب : « الموصوف » .
(٥) مذهب سيبويه اختياره الرفع . ينظر الكتاب ٢ / ٣٣٦ .
(٦) في ب : « لأن اعتبار فيه » .
(٧) في الأصل : « ما أتاني إلا زيداً إلا عمراً » والمثبت من ب .
(٨) المفصل ص ٧٢ .
(٩) المفصل ص ٧٢ .
(١٠) في الأصل : « حملت » والمثبت من ب .
(١١) في الأصل : « قولك » والمثبت من ب .

المبدلَ منه في حكمِ الساقطِ ، فلو أبدلتَ كان التقديرُ ما أتاني إلاَّ عمرو والغرضُ إتيانهما لا إتيان[١] عمرو وحده ، والثاني أنَّ عمراً ليس زيداً ، ولا بعضَهُ ، ولا مشتملاً عليه فالإبدالُ هنا يدخلُ في الغلطِ ، وهو كاسمه غلطٌ .

وأمَّا انتصابهما فامتناعُ ذلك لـلزومِ تعـدِّي الفعـلِ عـن الفـاعلِ ، فلما امتنعَ الوجهانِ لزمَ الوجهُ الثالثُ ، وهو أنْ يُرْفعَ أحدُهُما ، وينصبَ الآخرُ[٢] ، وطريقـةُ ما بينَّا فإنْ قيل في كلامِ المصنفِ[٣] هنا نظرٌ ؛ لأنَّ قولَه تركوني ليس بمنزلـةِ ما أتـاني إلاَّ زيـدا ، ألا تـرى أنَّ زيـداً تركـهُ في تركوني ، ولم يتركـهُ في مـا أتـاني إلاَّ زيدٌ .

قلنا: المصنف هنا تعمَّد تسهيلَ الجوابِ لا تطبيقَ اللفظِ بـالمعنى، وإنْ حـاولتَ ذلك فقل : تركني الناسُ وراءَ زيد إلاَّ عمراً ، ومـا ذكرنـاهُ مـن العنايـةِ أحسـنُ ، وأكثرُ مطابقـةً ، ومـن جنسِ هـذا أيْ : المنظورِ فيـه إلى المعنـى مـا ذكـرَ في الكشاف[٤] في قراءة[٥] أُبيٍّ[٦] ، والأعمش[٧] : ﴿ فَشَرِبُوا مِنْهُ إِلَّا قَلِيلًا مِنْهُمْ ﴾[٨]

(١) في الأصل : « لإتيان » والمثبت من ب .

(٢) في الأصل : « الثاني » والمثبت من ب .

(٣) هو كما قال السِّغناقي بأنَّ المصنف أراد تسهيل الجواب لا تطبيق اللفظ بالمعنى . ينظر التخمير ١ / ٤٨٢ .

(٤) ينظر الكشاف ١ / ٢٩٥ .

(٥) ينظر القراءة في : شواذ ابن خالويه ص ١٥ ؛ والدر المصون ٢ / ٢٥٨ ؛ والبحر المحيط ٢ / ٥٨٩ .

(٦) هو أبي بن قيس بن عبيد بن زيد بن معاوية بن عمر بن مالك بن النجار أبو المنذر الصحابي الأنصاري من الأجلاء ، ومن أقرائهم لكتاب الله تعالى عرض القرآن على النبي - ﷺ - توفي بالمدينة سنة ٢٢ هـ .
ترجمته في : معرفة القراء الكبار ١ / ٢٨ ، ٢٩ ؛ ومسند أحمد ٥ / ١١٣ ، ١٤٤ ؛ وطبقات ابن سعد ٣ / ٥٩ ؛ وأسد الغابة ١ / ٦١ ؛ وتهذيب الأسماء واللغات ١ / ١٠٨ ، ١١٠ ؛ والإصابة ١ / ١٩ ، ٢٠ .

(٧) هو سليمان بن مهران أبو محمد الأسدي الكاهلي مولاهم الكوفي أصله من أعمال الري قال ابن عيينة كان الأعمش أقرأهم لكتاب الله تعالى وأحفظهم للحديث وأعلمهم بالفرائض توفي سنة ١٤٨ هـ .
ترجمته في : معرفة القراء الكبار ١ / ٩٤ - ٩٦ ؛ وطبقات ابن سعد ٦ / ٣٤٢ ؛ والعبر ١ / ٢٠٩ ؛ ومرآة الجنان ١ / ٣٠٥ ؛ وسير أعلام النبلاء ٦ / ٢٢٦ - ٢٤٨ .

(٨) من الآية (٢٤٩) من سورة البقرة .

بالرفع قالَ هذا مِنْ ميلهم مع المعنى ، والإعراضُ عن اللفظِ جانباً ، وهو بابٌ جليلٌ من علمِ العربيةِ ، فلما كان معنى فشربوا منهُ في معنى / فلمْ يطيعوه : حُمِلَ [١١٨/أ] عليهِ « فلم يطيعوه إلاَّ قليلٌ منهم » ، ونحو قول الفرزدق(١) :

وَعَضُّ زَمَانٍ يا ابْنَ مَرْوَانَ لَمْ يَدَعْ مِنَ المالِ إلاَّ مُسْحَتاً أو مُجَلَّفُ

كأنه قال(٢) لم يبقَ من المالِ إلا مسحتٌ » وتقول : ما أتاني إلاَّ عمراً إلا بشراً أحدٌ منصوبين ؛ لأنَّ الفعلَ أخذَ فاعله فنُصِبَ عمرو وبشرٌ ، لتقدمهما على المستثنى منهما ، والمستثنى المقدَّم على المستثنى منه ينصبُ واحداً كانَ أوْ متعدِّداً ، فإذا قلتَ ما أتاني إلاَّ عمراً أحدٌ إلاَّ بشرٌ(٣) لم تجد(٤) بُداً من أنْ تجعلَ بشراً هو البدلَ وعمراً استثناءً أو تجعل عمراً بدلاً ثم قدمته ففي الأولِ يختارُ رفعُ بشرٍ ويكونُ قولك إلاَّ عمراً استثناءً من قولك : " أحدٌ " إلا بِشرٌ ، ويجوزُ نصبُ " بشرٍ " على الاستثناءِ ، وفي الثاني ينصبُ " بشرٌ " على الاستثناء ؛ لأنَّ الذي كانَ يقعَ بدلاً وهو عمرٌو ، وقدْ قدمته وبشرٌ مستثنى ، وأمَّا نصبُ " عمرٍو " فواضحٌ ، ومما يتعلقُ بهذا مسألةُ الاستثناءِ من الاستثناءِ ، وفي ذلك قولان : أحدهما أنْ يزادَ على المستثنى منه ، والآخرُ أنْ ينتقصَ منه ، كقولك : لفلانٍ عليَّ عشرةُ دراهِمَ إلاَّ ثلاثةً، إلاَّ أربعةً ، في أحدِ القولينِ تزادُ الأربعةُ على العشرةِ، وتنقصُ الثلاثةُ من العشرةِ ، فما يحصلُ عليه(٥) من الإقرارِ: أحدَ عشرَ درهماً(٦) ، كأنكَ قلتَ : له عليَّ عشرةُ دراهمَ إلا ثلاثةً ، وقوله إلا أربعةً أيْ : سِوى أربعةٍ له عليَّ ، فالعشرةُ إلاَّ ثلاثةً سبعةٌ ، وتزادُ عليه الأربعةُ : فتصير أحدَ عشرَ .

---

(١) سبق تخريج هذا البيت في ص ٩٥ .

(٢) في ب : « قيل » .

(٣) في الأصل : « بشراً » والمثبت من ب .

(٤) في الأصل : « يخل » .

(٥) في الأصل : « عليه » ساقط .

(٦) في ب : « درهماً » ساقط .

هذا قولُ الفراءِ ، والقولُ الآخرُ : أنْ ينتقصَ الثلاثةُ ، والأربعةُ جميعاً من العشرةِ ، فيكونُ الذي يحصلُ عليكَ ثلاثةُ دراهمَ ، وينصرُ التخريجُ الأولُ قولهُ تعالى : ﴿ إِنَّآ أُرْسِلْنَآ إِلَىٰ قَوْمٍ مُّجْرِمِينَ ﴿٥٨﴾ إِلَّآ ءَالَ لُوطٍ إِنَّا لَمُنَجُّوهُمْ أَجْمَعِينَ ﴿٥٩﴾ إِلَّا ٱمْرَأَتَهُۥ ﴾[1] ومما[2] يروى أنَّ الكسائي[3] سأَل أبا يوسفَ – رحمه الله – ما تقول فيمن قالَ : لهُ عليَّ مائةُ درهمٍ إلاَّ عشرةَ إلا اثنين ؟ فقالَ : يلزمهُ ثمانيةٌ وثمانونَ ، وقال الكسائيُّ لا ، بل : يلزمه اثنان وتسعونَ ، واستدلَّ عليه بهذه الآية : « **وإذا قلتَ ما مررتُ بأحدٍ إلا زيدٌ خيرٌ منهُ** »[4] هذا من الاستثناءِ المفرغِ باعتبارِ الصفاتِ ، والمرادُ بالمفرغِ ما لمْ يكنْ المستثنى منهُ مذكوراً فيهِ ، وهذا الذي ذكرنا من تفسيرِ التفريغِ جاز في الصفاتِ أيضاً قال الله تعالى : ﴿ وَمَآ أَهْلَكْنَا مِن قَرْيَةٍ إِلَّا لَهَا مُنذِرُونَ ﴾[5] ، ولا فرقَ بينَ أنْ تكونَ الصفةُ مفرداً ، أو جملةً ، فلكَ أن تقولَ : ما جاءني أحدٌ إلاَّ ظريفٌ ، وما جاءني أحدٌ إلاَّ أبوه كريمٌ ، فإنْ قيل : معنى الاستثناءِ المفرغِ ، نفيُ الحكمِ عن كلِّ ما عدا المستثنى نحو : ما جاءني إلاَّ زيدٌ ، ففي نَفْيِ المجيءِ عن كلِّ واحدٍ ، وإثباته لزيدٍ ، ومثل هذا ممتنعٌ في الصفاتِ ، فإنك إذا قلتَ : ما جاءني أحدٌ إلاَّ راكبٌ ، مثلاً لم يستقمْ أنْ ينتفيَ عنهُ جميعُ صفاته ، ألا ترى أنَّ كونه عالماً ، وحيّاً ، وغيرَ ذلك مما لا ينفكُّ عنه من الصفاتِ لا ينتفي عنه ، قلنا : معلومٌ أنَّ جميعَ صفاته لا يستقيمُ انتفاؤها ، وإنما الغرضُ نفي ما يضادُّ الصفةَ المذكورةَ بعد إلاَّ ، وإنما ساغَ استعمالُ لفظِ النفيِ ، والإثباتِ المفيد للحصرِ ، وإن لم يكنْ الغرضُ إفادةَ الحصرِ ؛

---

(١) الآية (٥٨ ، ٦٠) من سورة الحجر .

(٢) في ب : « وفيما » .

(٣) ينظر هذه المسألة : البحر المحيط ٦ / ٤٨٧ ؛ والدر المصون ٧ / ١٦٨ ؛ والكشاف ٢ / ٥٨٢ ؛ وينظر شرح فتح القدير لابن الهمام ٤ / ٤٣٣ ؛ وارتشاف الضرب ٢ / ٣١٢ .

(٤) المفصل ص ٧٢ .

(٥) الآية (٢٠٨) من سورة الشعراء .

لكونِ ما ذكرنا من الغرضِ معلوماً ، فإذا وقفت[1] على هذا ، فاعلمْ : أنَّ قوله : زيدٌ خيرٌ منه جملةٌ[2] من مبتدأٍ وخبر ، وقعتْ صفةً لأحدٍ ، وفي " منه " ضميرٌ عائدٌ إلى أحدٍ ، وهي في موضعِ جرٍّ؛ لوقوعها صفةً للمجرورِ ، ولا عملَ لـ" إلاَّ " في / [١١٨/ب] اللفظِ ، وإنما عملها في المعنى ، فإنها قد أبطلتْ النفيَ في المعنى ، وخلصَ الكلامُ لمعنى الإيجابِ ، فصار المعنى : زيدٌ خيرٌ من جميعِ من مررتُ بهِ ، وإنما صارتْ " إلا " لغواً في اللفظِ ؛ لأنَّ " إلاَّ " يؤتَى بها للمعاونةِ ، ولا حاجةَ هنا إلى المعاونةِ ؛ لأنَّ الصفةَ والموصوفَ ينصبُّ عملُ العاملِ عليهما انصبابةً واحدةً ؛ وقوله: ((**وإلاَّ لغوٌ[3] في اللفظِ ، معطيةٌ في المعنى ، فائدتها**))[4] مستقيم، وقوله: ((**جاعلةٌ زيداً خيراً**))[5] غيرَ مستقيمٍ ، فإنَّ ذلك مأخوذٌ من نفسِ خبريةِ زيدٍ ، لا من " إلاَّ " ألا ترى أنك لو قلتَ : زيدٌ خيرٌ من جملتهم ، كان هذا المعنى مستفاداً منه ، وليس فيه إلاَّ ، وإنما معنى " إلاَّ " : بيانُ أنَّ هذه الصفةَ لزيدٍ دونَ غيرهِ ، ثم قيل في جوابه : لا كذلك ، بل هو مجموعُ هذا المالِ الذي ذكره في الكتاب ، إنما يستفادُ خيريةُ زيدٍ من أحدِ المذكورِ في الجملةِ الأولى ، بواسطةِ " إلاَّ " ألا تراكَ ، لو طرحتَ " إلا " من بينِ الجملتينِ ، ووصلت الثانيةَ بالأولى بغيرِ واسطةِ " إلا " : أفادَ الكلامُ المشتملُ على الجملتين ، عدمَ إثباتِ خيريةِ زيدٍ من أحدِ المذكورِ ، وثبتتْ الخيريةُ لأحدٍ ، دونَ زيدٍ ، على أحدِ التقديرين اللذين يحتملهما المفعولُ ، ولو أقحمتَ " إلا " عادَ المعنى الذي ذكرهُ المصنفُ .

عُلِمَ أن إلاَّ هي التي أفادتْ ما ذُكِرَ .

---

(١) في الأصل : ((وقعت)) .

(٢) في الأصل : ((عمله)) .

(٣) في الأصل : ((لغواً)) والمثبت من ب .

(٤) المفصل ص ٧٢ .

(٥) المفصل ص ٧٢ .

((**وقد أوقعَ الفعلُ موقعَ الاسمِ المستثنى**))[1] ؛ هذا لِسلوكِ طريقـةِ الافتنـانِ في الكلامِ ، فكم مِنْ اسمٍ وقعَ موقعَ الفعلِ ، وكم من فعـلٍ وقـع موقـعَ الاسـم ؛ ولسلوكِ طريقةِ الاختصـارِ أيضـاً ، ففيـه ذكـرُ الإثبـاتِ ، وإرادةُ النفـي ، ومعنـى ((**نشدتُك با للهِ**))[2] سألتكَ با للهِ ، ومحصوله ((**ما أطلبُ منك إلاَّ فعلَـكَ**))[3] ، وقد ألَمَّ بهذا الأسلوبِ عبد اللهِ بنُ عباسٍ – رضي اللهُ عنهمـا – في قولـه : وقـد دخـلَ مجلسـاً غاصـاً بالأنصـارِ ، فقـاموا لـهُ تعظيمـاً ((بـالإيواءِ ، والنصـرِ إلاَّ جلستم[4]))[5]، أيْ: ما أطلبُ منكم بحقِّ هاتين الخصلتـين المحمودتـين إلاَّ جلوسـكم، أراد بهما ما في قوله تعالى : ﴿ **وَٱلَّذِينَ ءَاوَواْ وَّنَصَرُوٓاْ** ﴾[6] فذكَّرهم ما هم مختصـون به ، وفي ربيع الأبرارِ : ((أمرَ الحجاجُ[7] بقتلِ رجلٍ ، فقال الرجلُ أسألكَ بـالذي أنت غداً بين يديه أذلُّ موقفاً مني بين يديك اليوم إلا عفوتَ عنِّي ، فعفا عنه)).

قال السيرافي : إذا قالَ : أقسمتُ عليـكَ لتفعلـنَّ ، ولم يفعلْـهُ المقسَـمُ عليـهِ ، فالمقسِمُ كاذبٌ ؛ لأنه لم يوجدْ منه الخبرُ على ما أخبر به ، بخـلافِ مـا لـو قـالَ : أقسمتُ عليكَ إلاَّ فعلتَ ؛ لأنه طالبٌ للفعل منهُ ، وقوله : عزمتُ عليك ، أيْ : أطلبُ منكَ ؛ لأنَّ العزمَ يدلُّ على طلبِ أمرٍ ، وهو من أقسام الملوكِ ، والأشرافِ ، و" لَمَّا " في " ولَمَّا ضربت " بمعنى " إلا " كما في قوله تعالى : ﴿ **إِن كُلُّ نَفْسٍ لَّمَّا عَلَيْهَا**

(١) المفصل ص ٧٢ .

(٢) المفصل ص ٧٢ .

(٣) المفصل ص ٧٢ .

(٤) مثل هذا لا يصح عن صحابي كابن عباس وغيره ؛ لأن الحلف بغير الله كالأمانة ونحوها شرك، كما جاء في الحديث ((من حلف بغير الله فقد كفر أو أشرك)) .

(٥) ينظر الأثر في حلية الأولياء وطبقات الأصفياء ٤ / ٣٨٣ .

(٦) من الآية (٧٢) من سورة الأنفال .

(٧) هو الحجاج بن يوسف بن الحكم الثقفي أبو محمد قائد داهية سفاك خطيب ولد في الطائف سنة ٤٠ هـ ونشأ فيها تولى مكة والمدينة والطائف والعراق في عهد عبد الملك بن مروان وفاتـه سـنة ٩٥ هـ .

ترجمته في : وفيات الأعيـان ٢ / ٢٩ ؛ والكـامل في التـاريخ ٤ / ٢٢٢ ؛ والعقـد الفريـد لابـن عبد ربه ٥ / ١٣ – ١٤ .

حَافِظٌ ﴾[١] ﴿ وَإِن كُلٌّ لَّمَّا جَمِيعٌ لَّدَيْنَا مُحْضَرُونَ ﴾[٢] على قراءةِ[٣] التشديدِ ، والخطابُ في عليك لأبي موسى[٤] الأشعري – رضي الله عنه – وكان كاتبه فرطَ فيما كتبَ إلى عمرَ بن الخطاب ، حيثُ عنون[٥] كتابه بقوله : مِنْ أبي[٦] موسى ، فكتب إليه عمرُ – رضي الله عنهُ – : « إذا أتاكَ كتابي : فاضربْه سوطاً ، وأعزله عن عملكَ »[٧] أيْ : ما أطلبُ منكَ إلاَّ ضربَك كاتبك سوطاً ، وهذا القبيل من الاستثناء ، فيهِ تعبيران : أحدهما : الإيجابُ بمعنى النفي ، والثاني : وقوعُ الفعلِ موقعَ الاسمِ ، « **وقولهم : ليسَ إلاَّ ، وليسَ غير** »[٨] ، أيْ : ليس هو إلاَّ المذكور ، (وليس هو غير)[٩] ، ثم حُذِفَ المضافُ إليهِ ، من غير المذكور ، مع إرادةِ معناه ، فبنيَ على الضمِّ .

---

(١) من الآية (٤) من سورة الطارق .

(٢) من الآية (٣٢) من سورة يس .

(٣) ينظر القراءة في الكشف لمكي ٢ / ٢١٥ ؛ والسبعة ص ٥٨٦ ، ٦٧٨ .

(٤) هو عبد الله بن قيس بن سليم بن حصار بن حرب من بني الأشعر من قحطان صحابي من الشجعان الولاة الفاتحين ولد سنة ٢١ ق . هـ قدم من اليمن إلى مكة عند ظهور الإسلام وتوفي سنة ٤٤ هـ .

ترجمته في طبقات ابن سعد ٢ / ٣٤٤ ، ٣٤٥ ؛ والإصابة ٢ / ٣٥٩ رقم الترجمة ٤٨٩٨ ؛ وسير أعلام النبلاء ٢ / ٣٨٠ ؛ أسد الغابة ٣ / ٣٦٧ ؛ والعبر ١ / ٥٢ ؛ معرفة القراء ص ٣٩ ؛ ومسند أحمد ٤ / ٣٩١ .

(٥) في ب : « عنوان » .

(٦) في النسختين : « من أبي » والصواب : « أبو » حتى يثبت الخطأ ويقال كاتب أبي موسى جزاءه من عمر – رضي الله عنه – ، أما ما في النسختين فليس هناك خطأ ولا جزاء .

(٧) ينظر هذا الأثر في صفوة الصفوة ١ / ١٨٤ ؛ وينظر كتاب البصائر والذخائر للتوحيدي ١ / ٣١٨ .

(٨) المفصل ص ٧٢ .

(٩) في ب ساقط .

هذا مذهبُ البصريين(١) ، وعنـد الكوفيـين : لا غـيرَ – بفتـح الـراءِ – بمنزلـةِ " لا ريبَ " وهذا الحذفُ / إنما يتأتى إذا كانتْ إلاَّ وغـيرَ بعـد ليـس ، كـذا قالـه [١١٩/أ] السيرافي ؛ لأنه هو المستعملُ الشائعُ ، ولو كانَ مكـانَ " ليـسَ " غـيرَه من ألفـاظِ النفي : لم يجزْ الحذفُ ؛ حيثُ لا يقالُ لم يكنْ إلاَّ ، ولا يكونُ غيرُ ، وصورته من الكلامِ : أكرمني زيدٌ من القـومِ ليس إلاَّ ، أي : ليـسَ المكـرمُ إلاَّ(٢) هـو ، وقـال الأخفش(٣) : « إذا أضيفتْ غير ، أو قلت : جاءني زيدٌ ليس إلاَّ غيره ، بـالنصب أضمرتَ الاسمَ ، أيْ : ليسَ الجائي غيره ، ومنْ رفعَ جعـلَ الخـبرَ محذوفـاً ، أيْ : ليس غيره جائياً ، وإذا استعملَ غيرُ مضافٍ : جازَ فيه ؛ على نيةِ الإضافةِ ، نحو : من قبلُ ، ثم إنما يكونُ هذا الحذفُ عند قيامِ قرينةٍ دالةٍ على خصوصيةِ المحذوفِ ؛ ولذا امتنعَ : جاءَ إلاَّ ؛ لأنه لا علم للسامعِ بمن يعود إليه الضميرُ في جاءَ ، وصحَّ : ضربتُ زيداً ليس إلاَّ ؛ لانتفاءِ القرينةِ في الأولِ ، وتحققِها في الثاني ؛ لأنَّ المعنى : ليسَ المضروبُ إلاَّ زيداً ، وكذا ليس غير ، أي : ليسَ المضروبُ غيرَ زيدٍ .

---

(١) ينظر في تفصيل هذه المسألة : الكتاب ٢ / ٣٤٤ ؛ والمقتضب ٤ / ٤٢٩ ، ٢ / ١٥٢ ؛ وشرح التسهيل ٢ / ٣١٧ ؛ وارتشاف الضرب ٢ / ٣٢٧ ؛ والهمع ٢ / ٢٨٠ .

(٢) في ب : « إلاَّ » ساقط .

(٣) ينظر معاني القرآن للأخفش ١ / ١١٥ .

[بابُ الخبرِ والاسمِ في بابيْ كانَ وإنَّ][1]

« **لما شُبهَ الفاعلُ في البابين** »[2] إلى آخره لم يذكرِ المصنفُ مرفوعَ كانَ في المشبهاتِ ، فظاهرُ كلامهِ ههنا : يدل على أنَّ مرفوعَ كان مشبهٌ بالفاعلِ ، حيثُ قالَ : شُبهَ ما عملَ فيهِ بالفاعلِ والمفعولِ ، وتركُ ذكرِ اسمِ كان في المرفوعاتِ من قِبَلِ المشبهاتِ بالفاعلِ ، حيثُ لم يذكرْه دليلٌ على أنَّ مرفوعَ كان فاعلٌ عنده لا مشبّهٌ بالفاعلِ ، وعن هذا قالوا : في كلامِ المصنفِ اشتباهٌ ، حيثُ جعلَ مرفوعَ كانَ داخلاً تحتَ حدِّ الفاعلِ : حين لم يستأنفْ له ذكراً كسائرِ الملحقاتِ ، ثم ذكر فيما نحن فيه ما يدلُّ على أن مرفوعه مشّبهٌ بالفاعلِ ، فهو إمَّا تسامحٌ ، أو محمولٌ على التأويلِ ، فتأويلهُ[3] هو : أنَّ قولـه : « يشبّه العاملُ في البابين » إلى آخره ، محمولٌ على أنَّ " إنَّ " شبهتْ بالفعلِ المتعدي باعتبارِ معموليها ، وإنَّ[4] كان شبهتْ به باعتبارِ منصوبها خاصةً ، وأنَّ ما عملَ فيه " إنَّ " وهو الاسمُ والخبرُ شُبهَ بالفاعلِ والمفعولِ ، وإنَّ بعض ما عَمِلَ فيه كان هو[5] الخبرُ ، شُبّهَ بالمفعولِ ، ويحتملُ أن يكونَ اختار مذهبِ من يقولُ : إنَّ مرفوعَ " كان " فاعلٌ كانِ ، هكذا مذهبُ بعضهم ، واختارَ هنا مذهبَ من يقول : إنه شُبه بالفاعلِ ، وهو مذهبُ كثيرٍ من العلماءِ[6] ، ففي الوجهِ الأوَّلِ حُمِلَ كلامه على خلافِ الظاهرِ ، وفي[7] الوجه الثاني تحقق الاختلافُ في قوله : فكان في كلٍّ منهما نوعُ اختلالٍ « **إنْ خيراً فخيرٌ** »[8] ، فيه أربعةُ أوجُهٍ : وهي

(١) هذا العنوان من عمل الباحث ليتضح عنوان الباب .

(٢) المفصل ص ٧٢ .

(٣) في ب : « وتأويله » .

(٤) في ب : « فإنَّ كما » .

(٥) في الأصل : « وهو » والمثبت من ب .

(٦) ينظر الكتاب ١ / ٤٥ ؛ والمقتضب ٤ / ٨٦ ؛ وشرح التسهيل ١ / ٣٣٧ .

(٧) في الأصل : « في » والمثبت من ب .

(٨) المفصل ص ٧٢ .

القسمةُ العقليةُ ؛ لأنَّ النصبَ والرفعَ دار بينَ الأولِ ، وخبرِ الثاني ، فكانتْ أربعةً أحدها : نصبُ الأولِ ، ورفعُ الثاني ، أيْ : إنْ كانَ عملُه خيراً ، فجزاؤه خيرٌ ، فكانَ[1] نصبُ الأولِ بتقديرِ خبرِ " كان " ، ورفعُ الثاني بإضمارِ المبتدأِ لا بإضمارِ الفعلِ ، بدليلِ دخولِ الفاءِ ، وهو الأحسنُ ؛ لأنَّ كانَ الناقصةُ كثيرةُ الدورِ في كلامهم ، فساغَ إضمارُها ؛ لأنها كالمذكورةِ ، وقد دخل الفاءُ في " فخيرٌ " ، وهي تدخلُ في الجملةِ الاسميةِ ؛ إذا وقعتْ جزءاً ، نحو : إنْ تأتني فأنتَ مُكرَمٌ ، والثاني نصبُهُما ، أيْ : إنْ كانَ عملُه خيراً ، فجزاؤه يكون خيراً ، أيْ : فهو يجزَى خيراً ، والثالثُ رفعهما ، أيْ : إنْ كانَ في عملِه خيرٌ فجزاؤه خيرٌ ، أَوْ فهو خير ، وهذا أردأُ الأوجهِ ؛ لأن رفعَ الأول إنما يكون بما ذكرنا من التقدير ، وهو : ضعيفٌ لفظاً ، ومعنىً أما لفظاً / فلكثرةِ ما يقدرُ محذوفاً ، وأمَّا[2] معنىً ، [١١٩/ ب] فلكونِ المعنى على الخصوصِ ، وإنما المعنى على الإطلاقِ ؛ لأنَّ المرادَ إنْ كان في عملِه[3] على الخصوص خيرٌ ، فإنْ قيلَ : لو أضمرتَ كان التامةَ على معنى " إنْ " حدث خيرٌ ، كان فيه تعليلٌ[4] للمضمر .

قلنا : تقديرها أيضاً ضعيفٌ ؛ لأنها قليلةُ الاستعمالِ ، وما قلَّ استعماله : ضعُفَ حذفهُ ، وما كثُرَ استعمالهُ قويَ حذفهُ ، وضعفَ نصبُ الثاني أيضاً ؛ إذ فيما ذكرنا من التقديرِ كثرةُ ما يقدَّرُ محذوفاً ، وفي الرفعِ تقليله ؛ لأنَّ التقديرَ فجزاؤه خيرٌ ، فعلمَ أنَّ الوجهَ الأولَ هو الأحسنُ ، والوجهُ الرابعُ هو الأردأُ ، والوجهُ الثاني والثالثُ هما الواقعان بين منزلتي الأحسنِ والأردإِ ؛ لاشتمال كلٍّ منهما على ما في الأحسنِ ، وعلى ما في الأردإِ ، ولم يُذْكرِ المصنفَ الوجهَ الرابعَ[5] ؛ لأنه ذكَرَ جوازَ نصبهما ورفعهما ، ويلزمُ من جوازِ نصبهما ورفعهما

---

(١) في الأصل : « وكان » والمثبت من ب .
(٢) في الأصل : « فأمَّا » .
(٣) في الأصل : « لأن المراد إنْ كان في عمله خيراً » جملة مكررة .
(٤) في ب : « لتعليل » .
(٥) ينظر ابن يعيش في هذه المسألة ٢ / ٩٧ ؛ وشرح التسهيل ١ / ٣٦٤ ؛ وشرح الرضي على الكافية ٢ / ١٤٦ .

جوازُ رفعِ الأولِ ، ونصبِ الثاني ، ويجوزُ أنْ يكونَ تركُ ذكرِهِ ؛ لكونه الأردأَ ، ولكن سيبويه[1] أوردَ هذهِ الوجوه الأربعةَ كُلَّها ، وقال النعمانُ بنُ المنذر وهو ملكُ العربِ ، وابنُ ملوكها ، وتمامُ بيته المذكورُ :

* فَمَا اعْتِذَارُكَ عَنْ شَيْءٍ إذَا قِيلاَ *[2]

وقبله :

شَــرِّدْ بِرَحْلِـكَ عَنِّي حيثُ شِئْتَ ولا تُكْثِـرْ عَلَـيَّ ، وَدَعْ عَنْـكَ الأَبَاطِيـلا[3]

اعلمْ : أن إيرادَ هذا البيتِ هنا من حيَّات هذا الكتابِ وعقاربه ، وذلك أنه يوهم أنَّ البيتَ من قبيلِ الكلامِ المتقدِّمِ ، وأنه يجوزُ فيه الوجوهُ الأربعةُ ، وقد قالوا : بأنه لا يجوز فيه إلاَّ النصبُ ؛ وهذا لأنه إنما يرتفعُ مثل هذا على أن تقديره اسماً لكانَ ، ويرتفعُ الخبرُ عن تقديرِ الظرفِ ، ومحالٌ أنْ تكونَ جملةُ الشيءِ ظرفاً لجميعه ، فلهذا استحالَ أنْ تقدرهُ بقولكَ إنْ كانَ فيهِ حقٌّ أو كذِبٌ ، على تقدير أنْ يكونَ الظرفُ والمظروفُ راجعينِ إلى شيءٍ واحدٍ ، ومثله قولهم : إنْ صالحاً وإنْ فاسداً . وسببُ هذا الشعر أنَّ الربيعَ بنَ زيادٍ العبسِيَّ[4] كانَ نديمَ النعمانِ

---

(١) ينظر الكتاب ١ / ٢٥٨ .

(٢) هذا عجز بيت من البسيط للنعمان بن المنذر ، وصدره :

* قد قِيلَ ذَلِكَ إنْ حَقّاً وَإنْ كذباً *

وهو في الأغاني ١٥ / ٢٩٥ ؛ وخزانة الأدب ٤ / ١٠ ، ٩ / ٥٥٢ ؛ والدرر ٢ / ٨٢ ؛ وشرح أبيات سيبويه ١ / ٣٥٢ ؛ وشرح شواهد المغني ١ / ١٨٨ ؛ والكتاب ١ / ٢٦٠ ؛ والمقاصد النحوية ٢ / ٦٦ ؛ وبلا نسبة في شرح الصبان على الأشموني ١ / ٢٤٢ ؛ وابن عقيل ٢ / ٢٩٤ رقم الشاهد ٧٢ ؛ وابن يعيش ٢ / ٩٧ ؛ ومغني اللبيب ١ / ٦١ .

(٣) هذا البيت أيضاً للنعمان بن المنذر وهو سابق لبيت الشاهد الآنف الذكر وانظره في الخزانة ٤ / ١٠ ضمن قصيدته التي هجا بها الربيع بن زياد العبسي .

(٤) الربيع بن زياد العبسي هو : أحد دهاة العرب وشجعانهم ورؤسائهم في الجاهلية يروى له شعر حسن ، وكان يقال له الكامل كانت وفاته ٣٠ ق . هـ .

ترجمته في : خزانة الأدب ٤ / ١٢ ؛ والأعلام ٣ / ١٤ .

ابنِ المنذر، وكانَ للبيد بن ربيعة العامريِّ أهلُ قرابةٍ[1] فرآهم ذاتَ ليلةٍ مُغتمِّينَ، وهو صبيٌّ فسألهم عن شأنهمْ فلم يلتفتوا إليه، فألحَّ إلى أنْ قالوا: إنَّ لنا بباب النعمان مُهِمّاً، وهناكَ الربيعُ بنُ زيادٍ العبسِيُّ، وهو نديمُ[2] الملِكِ، ولهُ قربةٌ عند الملكِ، وبيننا وبينَ الربيعِ عداوةٌ، فلم يكنْ لنا إظهارُ حاجتنا للملكِ مادام عندهُ، فقالَ لبيدٌ: استصحبوني حتى أكفِيَ مهمَّكُمْ، فلما انتهوا بلبيدٍ إلى بابِ النعمانِ، وعلِمَ به، فأُدخِلَ وأُدْخِلَ أهلُ قرابته على النعمانِ، فقال لبيدٌ: والربيعُ هناكَ معهُ[3]:

نحنُ بَنُو أُمِّ البنينَ الأَرْبَعَهْ
نَحْنُ خِيَارُ عَامِرِ بن صَعْصَعَهْ
إلَيْكَ جَاوَزْنَا بلاَداً مُسْبَعَهْ
نُخْبِرُ عَنْ هَذَا خَبِيْراً فَاسْمَعَهْ
مَهْلاً أَبَيْتَ اللَّعْنَ لاَ تأْكُلْ مَعَهْ
إنَّ اسْتَهُ مِنَ بَرَصٍ مُلَمَّعَهْ
وَإنَّهُ يُدْخِلُ فيهَا إصْبَعَهْ
يُدْخِلُهَا حَتَّى يُوَارِى أَشْجَعَهْ
كَأَنَّهُ يَطْلُبُ شَيْئَاً ضَيَّعَهْ

فتركَ النعمانُ مؤاكلتهُ، فإنَّ العربَ تتطيرُ مِنَ الأبرصِ، وقالَ له: عُدْ إلى قومكَ، ولكَ عندي ما تريدُ مِنَ الحوائجِ، فمضى الربيعُ إلى قُبتهِ وتجردَ، وأحضرَ من شاهدَ بدنه.

(١) في الأصل: « قراه » والمثبت من ب.
(٢) النديم: هو المرافق، والمشارب، والمجالس. ينظر اللسان ١٢ / ٥٧٣ " ندمَ ".
(٣) ينظر هذا الخبر مع الأبيات الشعرية في ديوان لبيد ص ٣٤٠، ٣٤٣؛ وفي الأغاني ١٦ / ٥٧١٨ فما بعدها؛ والتخمير ١ / ٤٩٠.

وأنه ليس فيه سوءٌ ، فأخبروا النعمانَ بذلكَ فقالَ لهُ :

*** قَدْ قِيلَ[(١)] ذَلِكَ ***[(٢)]

أيْ : أنك أبرصُ إنْ كانَ الذي قيلَ حقاً ، وإن كانَ[(٣)] كذباً ، فما اعتذارُكَ منهُ أنتَ لا يمكنكَ أنْ تمنعَ الناسَ من الحديثِ ، ولا تضبطهُ بعد انتشاره ، فلا ينفعُكَ الاعتذارُ .

وقوله : " فاسمعْ " كأنهُ على حذفِ النونِ الخفيفةِ وإرادتها ، وقولهم : في تحيةِ الملوكِ في الجاهليةِ ((أبيتَ اللعنَ)) قالَ ابنُ السِّكيتِ[(٤)] : ((أبيتَ أنْ تأتيَ من الأمورِ ما تُلعنُ عليهِ))[(٥)] ، ومنهُ أيْ : ومن قبيلِ إضمارِ العاملِ في خبرِ كانَ ، والتفاوتِ بينهما : أنَّ ههنا بحرفِ " لو " ، دونَ " إنْ " والجزاءُ ليسَ بالفاءِ ، بخلافِ ما قبلهُ ((**ألا طعام ؟**))[(٦)] همزة الاستفهامِ دخلت على " لا " التي لنفيِ الجنسْ .

---

(١) هذا جزء من بيت قاله النعمان بن المنذر في الربيع بن زياد العبسي ونص البيت تاماً :

قَدْ قِيلَ ذلِكَ إنْ حقّاً وإنْ كذِباً فَمَا اعتِذَارُكَ مِن قَوْلٍ إذَا قِيْلاَ

والبيت من البسيط وهو في : الكتاب ١ / ٢٦٠ ؛ وشرح أبيات سيبويه ١ / ٣٥٢ ؛ والمقاصد النحوية ٢ / ٦٦ ؛ وشرح شواهد المغني ١ / ١٨٨ ؛ وخزانة الأدب ٤ / ١٠ ، ٩ / ٥٥٢ ؛ وبلا نسبة في : ابن يعيش ٢ / ٩٧ ؛ ومغني اللبيب ١ / ٦١ ؛ وابن عقيل ص ١٤٨ .

(٢) ينظر المفصل ص ٧٣ .

(٣) في ب : ((كان)) ساقط .

(٤) هو يعقوب بن إسحاق أبو يوسف إمام في اللغة والأدب ، ولد ببغداد سنة ١٨٦ هـ له مؤلفات منها : إصلاح المنطق والألفاظ ، وكانت وفاته سنة ٢٤٤ هـ ببغداد .

أخباره في : إنباه الرواة ٤ / ٥٦ ؛ وبغية الوعاة ٢ / ٣٤٩ ؛ ومراتب النحويين ص ٩٥ - ٩٦ ؛ ومعجم الأدباء ٢٠ / ٥٠ - ٥٢ ؛ ووفيات الأعيان ٢ / ٤٠٨ - ٤٢٨ ؛ والفهرست لابن النديم ص ٧٢ - ٧٣ ؛ وإشارة التعيين ص ٣٨٦ .

(٥) ينظر الصحاح ٦ / ٢٢٦٠ " لعن " .

(٦) المفصل ص ٧٣ .

« **وادفعِ الشرَّ ولو إصبعاً** »[١] أيْ : ولو كانَ الدفعُ مكانَ إصبع يعني ولو كان قليلاً « **ومنه** »[٢] أيْ : ومن إضمارِ العاملِ في خبرِ كانَ ، والتفاوتِ بينهما، أنَّ في[٣] هذه تعبيراتٍ كثيرةً بخلافِ الأول : « **أمَّا أنتَ منطلقاً** »[٤] ، أصلُ الكلامِ : لأنْ كنتَ منطلقاً انطلقتَ ، حذفَ الجارُ ؛ لأنه يحذفُ كثيراً مع " أنْ " و" إنَّ " ، كما في : ﴿ أَن جَآءَهُ ٱلۡأَعۡمَىٰ ﴾[٥] ، ﴿ وَأَنَّ ٱلۡمَسَٰجِدَ لِلَّهِ ﴾[٦] ، ثم حذفَ " كان " للاختصارِ ، وضُمَّت " ما " إلى " أنْ " وهي للتأكيدِ ؛ لتكونَ عِوضاً من ذهابِ الفعلِ ، كالألفِ والهاءِ في اليماني ، والزنادقةِ ، وأدغمتْ النونُ في الميم ؛ لأنَّ ذلكَ واجبٌ عند سكونِ النونِ : انقلبَ الضميرُ المتصلُ في : " كنتُ " منفصلاً ، فصار إلي « أمَّا أنتَ منطلقاً انطلقتَ » ، فإنْ قيلَ : هذا تقديرٌ فيه استبعادٌ ؛ لأنَّ فيه تعبيراتٍ شتى .

قلنا : نعم ، غير أنَّه قريبٌ بالنظرِ إلى ما يلزمُ لو لمْ يرجعْ إلى هذا التقديرِ الذي ذكرنا ، وهو الخروجُ عن قياسِ كلامهم بلزومِ استعمالِ تركيبٍ غيرِ مستقيمٍ إعرابهُ ، فارتكابُ مستبعدٍ أجدرُ من ارتكابِ ما يؤدِّي إلى الخروجِ عن قاعدتهم المعلومةِ ، ومثلُ هذهِ التصرفاتِ ، بلْ أَزْيدُ منها ما ذكرهُ في الفائقِ[٧] ، في الجيمِ مع اللامِ ، من حديثِ ابن مسعودٍ - رضي الله عنهُ - أنَّ امرأةً سألتهُ أنْ يكسُوَها ، فقال: إني أخشى أنْ تدَعِي جلبابَ اللهِ الذي خلقَكِ به[٨] ، قالت[٩] : وما هو ؟ قال : بيتُكِ ، قالتْ : أَجِنْكَ من أصحابِ محمدٍ .

---

(١) المفصل ص ٧٣ .
(٢) المفصل ص ٧٣ .
(٣) في الأصل : « في أن » والمثبت من ب .
(٤) المفصل ص ٧٣ .
(٥) من الآية (٢) من سورة عبس .
(٦) من الآية (١٨) من سورة الجن .
(٧) ينظر الفائق في غريب الحديث ١ / ٢٢٣ ، ٢٢٤ .
(٨) ينظر صفوة الصفوة لابن الجوزي ١ / ٢٠٩ .
(٩) في ب : « قال » .

تقولُ : هذا أَجَنك أصلهُ من أجلِ أنكَ فحذفَ الجارُ كقوله : أجل إنَّ اللهَ قدْ فضَّلكُم ، وخُفِّفَتْ " إن " ضربينِ من التخفيفِ ، أحدهما : حذفُ الهمزةِ ، والثاني حذفُ إحدى النونينِ ، فقلبتِ[1] النونُ الثانية لاماً ، فقلبتِ اللامُ نوناً ، وأدغمتِ النونُ في النونِ ، وحقُّ المدغمِ أنْ يسكنَ ، فالتقى ساكنانِ هي والجيمُ ، فحركتِ الجيمُ بالكسرِ فصارَ أَجِنْكَ ، وكذلك ما ذكره في الكشافِ[2] في قوله: ﴿ يُضَـٰهِـُٔونَ قَوْلَ ٱلَّذِينَ كَفَرُوا۟ ﴾[3][4] وفي قوله: ﴿ وَٱلَّذِى خَبُثَ لَا يَخْرُجُ إِلَّا نَكِدًا ﴾[5] وتمامُ البيتِ للهذلي :

* فَإنَّ قَوْمِيَ لَمْ تَأْكُلْهُمُ الضَّبُعُ *[6]

الفاءُ في " فإن " لتعليلِ لمْ أذلْ ، وقوله : « لم تأكلْهم الضبُعُ » ، أيْ : السنةُ المجدبةُ ، شُبهَتِ السنةُ المجدبةُ في إهلاكها الناسَ بالضبع ، وفي أمثالهم : أفسدُ من الضبعِ ، وقيلَ : إذا أجدبوا ضعفتْ قواهم فعاثتْ فيهم الضباعُ ، والذِّئابُ ، فأكلتهم ، وقوله :

---

(١) في الأصل ونسخة ب : « قولبت » .

(٢) ينظر الكشاف ٢ / ٢٦٤ ، ٢ / ١١٢ .

(٣) من الآية (٣٠) من سورة التوبة .

(٤) في ب : ﴿ ٱلَّذِينَ كَفَرُوا۟ مِن قَبْلُ ﴾ .

(٥) من الآية (٥٨) من سورة الأعراف .

(٦) هذا عجز بيت من البسيط وصدره :

* أَبَا خُرَاشَةَ أَمَّا أَنْتَ ذا نَفَرٍ *

وهو لعباس بن مرداس في ديوانه ص ١٢٨ ؛ والكتاب ١ / ٢٩٣ ؛ والخصائص ٢ / ٣٨١ ؛ والاشتقاق ص ٣١٣ ؛ وشرح شذور الذهب ص ٢٤٢ ؛ والأشباه والنظائر ٢ / ١١٣ ؛ وخزانة الأدب ٤ / ١٣ ، ١٤ ، ١٧ ، ٢٠٠ ، ٥ / ٤٤٥ ، ٦ / ٥٣٢ ، ١١ / ٦٢ ؛ والدرر ٢ / ٩١ ؛ وابن يعيش ٢ / ٢٩ ، ٨ / ١٣٢ ؛ والمقاصد النحوية ٢ / ٥٥ ؛ وبلا نسبة في : الإنصاف ١ / ٧١ ؛ وأوضح المسالك ١ / ٢٦٥ ؛ والجنى الداني ص ٥٢٨ ؛ ورصف المباني ص ٩٩ ، ١٠١ ؛ والمنصف ٣ / ١١٦ ؛ وأوضح المسالك ١/ ٢٦٥ ؛ ومغني اللبيب ١/ ٣٥ ؛ واللسان ٦ / ٢٩٤ " خرس " ، ٨ / ٢١٧ " ضبع " .

* إمَّا أَقمتَ وأَمَّا أنتَ مُرْتَحِلاً *(١)(٢)

التقديرُ وإنْ كنتَ مرتحلاً حفظت.قوله(٣) : ((فا لله يكلأُ)) يدلَ على حفظتِ والمعنى : إنْ قمتَ حفظكَ ا للهُ ، ولكونك مرتحلاً أيضاً حفظكَ ، فكانَ قوله : ((فا لله يكلأ)) ، جوابُ الشرطِ ، ومعلّلُ قوله : ((أمَّا أنتَ)) فيصحُّ أنْ يكونَ لهما جميعاً ، والشرطُ والعلةُ في المعنى واحدٌ ؛ لأنَّ كلاً منهما داعٍ إلى الجزاءِ الذي هو المعلولُ ، فلذلكَ صحَّ عطفُ أحدِهما على الآخرِ ؛ إلاَّ أنَّ الأوَّلَ شرطٌ محضٌ ، والثاني إخبارٌ عن ماضٍ ، ومعناهُ : ا للهُ حَافظُكَ ، مقيماً ، ومرتحلاً ، وكسرُ همزةِ " إمَّا " الأولى واجبٌ ؛ لأنها للشرطِ ، ودخولُ " ما " على " إنْ " ههنا كدخولها(٤) في نحو ((إمَّا تَكُ مِنِّي أُكْرِمْكَ)) ، وكذا فتحُ همزةِ " أمَّا " الثانيةُ واجبٌ أيضاً ؛ لأنه مثلُ قولكَ : أمَّا أنتَ منطلقاً انطلقتُ .

وقد مرَّ ذكرهُ .

---

(١) المفصل ص ٧٤ .

(٢) هذا صدر بيت من البسيط ، وعجزه :

* فَا للهُ يَكْلأُ ما تأْتي وَمَا تذرُ *

وهو بلا نسبة في آمالي ابن الحاجب ١ / ٤١٠ ، ٤١١ ؛ ومغني اللبيب ١ / ٣٧ ؛ وشرح شواهد المغني ١ / ١١٨ ؛ واللسان ١٤ / ٤٧ " أما " ؛ وخزانة الأدب ٤ / ١٩ ، ٢٠ ، ٢١ .

(٣) في الأصل : ((قوله)) ساقط والمثبت من ب .

(٤) في ب : ((لدخولها)) .

((المنصوبُ بـ" لا " التي لنفي الجنس))[1]

والمصنفُ لَمْ يذكر ما يقعُ بِهِ التمييزُ للمنصوبِ بـ" لا " التي لنفي الجنس ، عن المنصوبِ بـ" لا " المشبهةِ بـ" ليسَ " ، وكانَ الأولى أنْ يقالَ : هو المسندُ إليه بعد دخولِ " لا " نكرةً يليها مضافٌ أو مشبّهٌ بالمضافِ ، وإنما لَمْ يذكرهُ استغناءً بما ذكرهُ في أثناءِ المسائلِ في هذا البابِ محمولةٌ على " إنْ " من حيثُ إنها للنفي ، و" إنَّ " للإثباتِ ، فكانَ فيه حملُ النقيضِ على النقيض نحو[2] : ((لا غلامَ رجلٍ)) المضافُ في هذا البابِ مشروطٌ فيهِ : أنْ يكونَ مضافاً إلى نكرةٍ ؛ لأنَّ المرادَ العمومُ ، واستغراقُ الجنسِ ، ولا ذلكَ ألاَّ يكونَ المضافُ[3] منكوراً في موضعِ النفي ، والحركةُ في الغلامِ للإعرابِ بمنزلتها ، في : رأيتُ غلامَ رجلٍ ، إذْ لو كانتْ الحركةُ فيه بنائيةً ؛ لما نُوّنَ المضارعُ للمضافِ ، في نحو : ((**لا خيراً منهُ قائمٌ ههنا**))[4] ، كما لا ينوَّنُ المفردُ[5] في : لا غلامَ في الدارِ ، وإنما امتنع[6] : بناءُ المضافِ معَ " لا " ؛ لما فيهِ من جعلِ ثلاثةِ أشياءَ ، وهيَ : " لا " ، والمضافُ ، والمضافُ إليهِ شيئاً واحداً ، ولو لم تكنِ الإضافةُ منافيةً للتنوينِ لنُوّنَ المضافُ ، ولا يلزمُ من تعرِّي الاسمِ من التنوينِ كونه مبنياً .

ألا ترى أنهم أجمعوا على : أنَّ حركةَ المضافِ ، في : يا غلامَ رجلٍ ، إعرابيةٌ لا تنوينَ فيه ، فإنْ قيلَ: يُشكلُ على هذا الذي ذكرهُ من امتناعِ البناءِ ، في حالةِ الإضافةِ ، قولهم : خمسةَ عشركَ فإنه كما هو مبنيٌّ قبلَ الإضافةِ ، كذلكَ هو مبنيٌّ

---

(١) المفصل ص ٧٤ .

(٢) في الأصل : ((نحو)) ساقط والمثبت من ب .

(٣) في الأصل : ((المضاف)) ساقط والمثبت من ب .

(٤) المفصل ص ٧٤ .

(٥) في الأصل : ((المفرد نحو)) والمثبت من ب .

(٦) في الأصل : ((يمتنع)) والمثبت من ب .

أيضاً بعدَ الإضافةِ ، معَ أنَّ المعنى الذي ذكرهُ من مانعِ البناءِ ههنا من جعلِ بناءِ ثلاثةِ أشياءَ موجودٌ هناكَ .

قلنا : إنما كانَ هكذا ؛ لما أنَّ الإضافةَ إلى المبني توجبُ البناءَ ، كقوله :

* عَلَى حِيْنَ عَاتَبْتُ المَشِيبَ عَلَى الصِّبَا *(١)

فإذا كانتْ الإضافةُ إلى(٢) المبنيِّ موجبةً للبناءِ ، كيف تكونُ هي مانعةً عنهُ ؟ بخلافِ ما نحنُ فيه ، فإنَّ المضافَ إليه معربٌ ، فعندَ البناءِ يلزمُ أمرٌ حادثٌ تأباهُ الإضافةُ ، وإنما لم تنتصبْ إلاَّ إذا كانَ مضافاً ؛ لأنه إذا كانَ مفرداً تضمَّنَ معنى الحرفِ ، فيلزمُ بناؤهُ ، وقيلَ : لعدمِ بناءِ المضافِ وجهٌ آخرُ ، وهو أنَّ سببَ بناءِ المنفي بنفي الجنسِ تضمنهُ " مِنْ " الاستغراقيةَ ، وهي تأكيدُ للنفي العامِ .

وأما الإضافةُ فتقتضي الخصوصَ ، فلما أضيفَ المنفيُّ : تخصصَ بالإضافةِ ، والخصوصُ والعمومُ على طرفي نقيضٍ ، ولَمّا كانَ تأكيدُ الاستغراقِ بطريقِ يتضمنُ الحرفَ مقتضياً للبناءِ ، كانَ ضدُّهُ التخصيصُ المنافي للعمومِ مقتضياً للإعرابِ ، فترجَّحَ هذا الجانبُ ؛ لكونه صريحاً على الأمرِ الضمني ، ((**أو**(٣) **مضارعاً له**))(٤)، أيْ : مضارعاً للمضافِ .

---

(١) هذا صدر بيت من الطويل وعجزه :

* وقلتُ أَلَمَّا أصحُ والشَّيْبُ وَازِعُ *

وهو للنابغة الذبياني في ديوانه ص ٣٢ ؛ والكتاب ٢ / ٣٣٠ ؛ وشرح أبيات سيبويه ٢ / ٥٣ ؛ وسر صناعة الإعراب ٢ / ٥٠٦ ؛ والأضداد ص ١٥١ ؛ وشرح شواهد المغني ٢ / ٨١٦ ؛ وشرح التصريح ٢ / ٤٢ ؛ وخزانة الأدب ٢ / ٤٥٦ ، ٣ / ٤٠٧ ، ٦ / ٥٥٠ ، ٥٥٣ ؛ والدرر ٣ / ١٤٤ ؛ وجمهرة اللغة ص ١٣١٥ ؛ واللسان ٨ / ٣٩٠ " وزع " ؛ وبلا نسبة في : المنصف ١ / ٥٨ ؛ ورصف المباني ص ٣٤٩ ؛ وابن يعيش ٣ / ١٦ ، ٤ / ٥٩١ ، ٨ / ١٣٧ ؛ ومغني اللبيب ص ٥٧١ ؛ والإنصاف ١ / ٢٩٢ ؛ والمقرب ١ / ٢٩٠ ، ٢ / ٥١٦ ؛ والهمع ١ / ٢١٨ ؛ وابن عقيل ص ٣٨٧ ؛ والأشباه والنظائر ٢ / ١١١ .

(٢) في ب : ((إلى)) ساقط .

(٣) في الأصل : ((أو)) ساقط والمثبت من ب .

(٤) المفصل ص ٧٤ .

قوله : ((**كقولكَ : لا خيراً منهُ قائمٌ هنا ، ولا حافظاً للقرآنِ عندكَ**))[١] وقدْ ذَكرَ بأوجهِ المضارعةِ في مسائلِ النداءِ ، وهو أنْ يكونَ الأولُ عاملاً في الثاني ، كقوله : لا حافظاً للقرآنِ ، أوْ كانَ الآخرُ من تمامِ معنى الأولِ ، كقوله: ((لا خيراً منهُ قائمٌ هنا)) ، فإنْ قلتَ : يُشْكِلُ على هذهِ قوله تعالى : ﴿ وَلَا مُبَدِّلَ لِكَلِمَٰتِ ٱللَّهِ ﴾[٢] ، فإنهُ لا فرقَ بينَ قوله : ((لا مبدلاً لكلماتِ ا للهِ)) وبينَ قوله : ((لا حافظاً للقرآنِ عندكَ)) فإنَّ الأولَ عاملٌ في الثاني فيهما جميعاً ، فكانا جميعاً مضارعينِ للمضافِ ، ثم أعربَ قولهُ : " لا حافظاً " ، وبنى قولهُ : ((لا مبدِّلَ لكلماتِ ا للهِ)) ، وكذلكَ يشكلُ عليه قوله: ﴿ لَا غَالِبَ لَكُمُ ٱلْيَوْمَ ﴾[٣] / قلتُ : جوابُ هذا مذكورٌ في الكشافِ[٤] ، في سورةِ الأنفالِ ، في قوله تعالى : [١٢٠/أ] ﴿ لَا غَالِبَ لَكُمُ ٱلْيَوْمَ ﴾ فقالَ : فإنْ[٥] قلتَ : هلاَّ قيلَ[٦] : لا غالباً لكم ، كما يقالُ : لا ضارباً زيداً عندنا ، ثم قالَ قلتُ : لو كانَ لكم مفعولاً " لغالبٍ " بمعنى لا غالباً إيَّاكم ، لكانَ الأمرُ كما قلتَ ؛ لكنْ قولهُ : " لكم " خبرٌ ، تقديره : لا غالبَ كائنٌ لكم ، فكانَ نفيُ الغالبِ في نفي الجنسِ واجباً ، وفي الإعمالِ جائزاً ، وكذلكَ في قوله تعالى : ﴿ وَلَا مُبَدِّلَ لِكَلِمَٰتِ ٱللَّهِ ﴾ لمَّا كانَ البناءُ في نفي الجنسِ أبلغَ في نفي المبدّلِ لكلماتِ ا للهِ من الإعمالِ : اختير البناءُ على الإعمالِ ، وإذا كانَ مفرداً فهو مفتوحٌ عُنِيَ بالمفردِ غيرُ المضافِ ، وإنما بُنِيَ المنفيُّ ، في نحو : لا رجلَ أفضلُ منكَ ؛ لتضمنه معنى " مِن "[٧] الاستغراقيةِ ، وقدْ سبقَ أنَّ إفادةَ " مِنْ " الاستغراقيةِ : الاستغراقَ ؛ لأنها تدخلُ الابتداءَ إلى انتهائه .

---

(١) المفصل ص ٧٤ .

(٢) من الآية (٣٤) من سورة الأنعام .

(٣) من الآية (٤٨) من سورة الأنفال .

(٤) ينظر الكشاف ٢ / ٢٢٨ .

(٥) في ب : ((فقال فإن)) .

(٦) في ب : ((هلا قيل)) ساقط .

(٧) في ب : ((من)) ساقط .

فقولكَ : هلْ من رجلٍ ؟ تقديره : هلْ من واحدِ هذا الجنسِ إلى أقصاهُ ؟ إلا أنه اكتفى بذكرِ " مِنْ " عن ذكرِ " إلى " ؛ لدلالةِ إحدى الغايتين على الأخرى ، وإنما قلنا : يتضمنُ المفردُ المفتوحُ معنى " من " الاستغراقيةِ ؛ لأنَّ قولهم : « لا رجلَ في الدارِ » أبلغُ في النفي من « لا رجلٌ في الدارِ - بالرفعِ - ومنْ : ليس رجلٌ في الدارِ - بالرفعِ[1] - ولا يمكنُ تقديرُ ما يكونُ به كذلكَ ، إلاَّ بحرفٍ مؤكّدٍ مثبَتٍ للاستغراقِ ، وذلكَ الحرفُ هوَ : " من " فوجبَ تقديرها ، فإنْ قيلَ : لِمَ لمْ يستفدْ معنى الاستغراقِ من حرفِ النفي ؟ قلنا : لوْ كانتْ " لا " مفيدةٌ للاستغراقِ لذاتها ، لا بمعاونةِ تضمنِ " مِنْ " الاستغراقيةِ : لما جازَ قولهم : لا رجلَ في الدارِ

بلْ رجلانِ ، وفي التخميرِ[2] : " لا " النافيةُ على ضربينِ : المشبهُ بليسَ ، والنافيةُ للجنسِ ، وبينهما فرقٌ من حيثُ الصورةُ ، والمعنى أمَّا الصورةُ ففي العملِ أيْ : بتقديمِ المنصوبِ والمرفوعِ .

وأمَّا من حيثُ المعنى فإنَّ[3] " لا " التي لنفي الجنسِ تستغرقُ الجنسَ نفياً ، من حيثُ اللفظُ ، والمشبهةُ وإنْ كانتْ تستغرقُ الجنسَ ؛ لكن لا من حيثُ اللفظُ ، بيانهُ : أنَّ لا رجلَ في الدارِ بالفتح جوابُ هلْ من رجلٍ ؟ وبالرفعِ جوابُ هلْ رجلٌ ، وبين المعنيينِ فرق ، وقد ذكرنا أنَّ معنى : هلْ من رجلٍ ؟ تقديره هلْ من واحدِ هذا الجنسِ إلى أقصاهُ ، بخلافِ قولك : لا رجلٌ بالرفعِ ، لأنَّ معناهُ الجنسُ الثاني ، وهو بعضُ هذا الجنسِ ، واحداً كانَ أوْ أكثرَ .

وأمَّا قولُ أهلِ هذهِ الصّنعةِ ، فإنَّ الرفعَ[4] نفيُ رجلٍ واحدٍ ، وبالفتحِ نفيُ هذا الجنسِ ، فشيءٌ يُضْحَكُ منهُ ، ثم يُبْكَى منهُ عقولُهم .

---

(١) في ب : « الرفع » ساقط .

(٢) ينظر التخمير ١ / ٤٩٥ .

(٣) في ب : « فإن » ساقط .

(٤) في ب : « الرفع » ساقط .

ألا ترى أنَّ بالرفعِ يكونُ مدحاً ، وأيُّ مدحٍ في نحو : لا رجلَ أفضلُ منكَ ، ولو كانَ المرادُ به الواحدُ لكانَ ذمّاً ؛ لكنْ قولنا : لا رجلٌ بالرفع قابلٌ للتخصيصِ ؛ لأنه عامٌ ، والعموماتُ قابلةٌ لذلكَ ، بخلافِ لا رجلَ بالفتح ، فإنه ما بقي قابلاً للتخصيصِ ، وهذا لأنَّ هذا الكلامَ في الأصلِ عامٌّ قبلَ تضمنه معنى " مِنْ " الاستغراقيةِ فلمَّا تضمَّنَ ذلك تأكدَ عمومُ النفي بهذا التضمنِ ، فلمْ يبقَ قابلاً لتنقيحِ العمومِ ، فإنْ قيلَ : لَمِ اختيرَ من الفتحةِ للبناءِ ؟ قلنا : لأنَّ " لا " قدْ استحقتِ النصبَ في الأصلِ ؛ لكونها محمولةً على إنْ ، فلما وجبَ البناءُ لما ذكرنا من معنى تضمنِ الحرفِ بنيَ الاسمُ المبنيُّ على الحركةِ المستحقةِ دونَ الأجنبيةِ رعايةً لجانبِ الأصلِ ، بقدرِ الإمكانِ ، ويقولُ المستفتحُ سُمِّيَ مستفتحاً ؛ لأنَّ المصليَ يفتحُ صلاتَهُ بهذا الثناء

* لاَ نَسَبَ اليومَ وَلا خُلَّةَ *

تمامهُ :

* اتسعَ الْخَرْقُ عَلَى الرَّاقِعِ *[1]

وهذا التمامُ مثلٌ يضربُ في الأمرِ الذي لا يستطاعُ تداركهُ ؛ لتفاقمه ، وهذا ، البيتُ / ممّا قالهُ أبو عامرٍ السّلميُّ[2] حين هَزَمتْ بنو سُليمٍ جيشَ غطفانَ ، ومتّتْ [١٢١/ ب]

---

(١) البيت من السريع ، واختلف في قائله فنهم من يقول : إنه لأنس بن العباس بن مرداس كما في تلخيص الشواهد ص ٤٠٥ ؛ والدرر ٦ / ١٧٥ ، ٣١٧ ؛ وشرح التصريح ١ / ٢٤١ ؛ وشرح شواهد المغني ٢ / ٦٠١ ؛ والكتاب ٢ / ٢٨٥ ، ٣٠٩ ؛ واللسان ٥ / ١١٥ " قمر " ، ١٠ / ٢٣٨ " عتق " ؛ والمقاصد النحوية ٢ / ٣٥١ ؛ وله أو لسلامان بن قضاعة في شرح أبيات سيبويه ١ / ٥٨٣ ، ٥٨٧ ؛ ولأبي عامر جد العباس بن مرداس في ذيل سمط اللآليء ص ٣٧ ؛ وبلا نسبة في : أمالي ابن الحاجب ١ / ٤٢١ ؛ وأوضح المسالك ٢ / ٢٠ ؛ وابن يعيش ٢ / ١٠١ ، ١٣٥ ، ٩ / ١٣٨ ؛ ومغني اللبيب ١ / ٢٢٦ ؛ والهمع ٢ / ١٤٤ ، ٢١١ .

(٢) هو أبو عامر بن حارثة بن عبد بن قيس بن رفاعة بن الحرث بن بهثة بن سُلَيم عاش في الجاهلية لم يعرف وفاته وولادته وهو جد الصحابي الشاعر عباس بن مرداس .

أخباره في : الأغاني ١٤ / ٥١٧٢ في ترجمة عباس بن مرداس ؛ وجمهرة أنساب العرب لابن حزم ص ٢٦٣ ؛ وخزانة الأدب للبغدادي ١ / ١٥٢ - ١٥٣ في ترجمة عباس بن مرداس .

غطفانُ إلى بني سُليمٍ بالرحمِ التي بينهم ، فقالَ : أبو عامر[١] قصيدةً منها قولهُ :

*** لاَ نَسَبَ اليومَ وَلاَ خُلَّةً ***[٢]

وقوله : ((**فعلى إضمارِ فعلٍ**))[٣] هذا الكلامُ ، وقع سهواً منه[٤] ؛ لأنَّ لا نسبَ ولا خلةً مثل قولهم : ((لا حولَ ولا قوةَ)) (وهناك لم يضمر فعلٌ ، كذا هنا بخلافِ قوله : ((**إلا رجلاً**))[٥] ، فإنهُ لا يمكنُ جعله من بابِ ((لا حولَ ولا قوةَ))[٦] ؛ لعدمِ التكريرِ فيهِ ؛ ولهذا حملوه على إضمارِ فعلٍ ، وآخرُ البيتِ الثاني:

*** يَدُلُّ على مُحَصّلَةٍ تَبِيْتُ ***[٧]

المحصلةُ : - بالصادِ المهملةِ المكسورةِ - المرأةُ التي تحصّلُ ترابَ المعدنِ ، و" تبيتُ " أيْ : تنثر ، إنما أضمرَ الفعلُ لقيامِ الدليلِ على تقديرِهِ ؛ لأنَّ قولهُ إلاَّ رجلاً قد تضمَّن معنى الفعلِ ، وهو : التمنِّي .

ألاَ ترى إلى قولهم : ((**ألاَ مَاءَ أَشْرَبْهُ**))[٨] بالجزمِ إذْ لو لم يكنْ هو[٩] محمولاً على معنى التمني : لما جازَ انجزامُ " أشربهُ " ؛ لأنه حينئذٍ يصيرُ المعنى إن لم يكنْ

---

(١) في ب : ((أبو عمر)) .

(٢) سبق تخريج البيت ص ٦٣١ .

(٣) المفصل ص ٧٥ .

(٤) في ب : ((منه)) ساقط .

(٥) المفصل ص ٧٥ .

(٦) ساقط من ب .

(٧) هذا عجز بيتٍ من الوافر ، وصدره :

*** أَلاَ رَجُلاً جزاه اللهُ خَيْراً ***

وهو لعمرو بن قنعاس المرادي وهو في شرح شواهد المغني ص ٢١٢ ، ٢١٥ ؛ وخزانة الأدب ٣ / ٥١ - ٥٣ ؛ وبلا نسبة في : الكتاب ٢ / ٣٠٨ ؛ وإصلاح المنطق ص ٤٣١ ؛ ورصف المباني ص ٧٩ ؛ والجنى الداني ص ٣٨٢ ؛ وتذكرة النحاة ص ٤٣ ؛ ومغني اللبيب ص ٦٩ ، ٢٥٥ ، ٦٠٠ ؛ واللسان ١١ / ١٥٥ " حصل " .

(٨) المفصل ص ٧٥ .

(٩) في الأصل : ((هو)) والمثبت من ب عدم إثباتها .

لي[١] ماءٌ أشربْه – بالجزم – وهو محال ، والدليل على هذا أيضاً : تسميتُهم المرأةَ التي أنشأتْ بيتاً صدره ألاَ[٢] ... متمنيةً ، وهو قولها :

أَلاَ سبيــلَ إِلى خَمْــرٍ فأشْرَبَهـــا أَمْ لاَ سَبِيــلَ إلى نَصْــرِ بـنِ حَجَّـــاجِ[٣]

ولأنَّ الهمزةَ في الاستفهامِ ، وهو مستدعٍ للفعلِ ، وزعمَ يونسُ أنه نوَّنَ مضطراً[٤] .

قال المصنف هذا الاضطرارُ على مذهبه كالاضطرارِ في قوله :

*** سَلاَمُ ا للهِ يا مطرٌ عَلَيْها ***[٥]

وقيل : وقدْ تستعملُ " لا " هذه مع منفيّها كشيءٍ واحدٍ على الاتساعِ ، وعليه قولهم : ((أقلُّ من لا شيءٍ)) بالجرِ ، وقولُ الحماسي[٦] :

---

(١) في ب : ((لي)) ساقط .

(٢) هذه لفظة من بيت ، والبيت ذكر بعد هذه اللفظة ، وهو من البسيط وصاحبة هذا البيت المتمنية هي : الفريعة بنت همام ، وتعرف " بالذلفاء " ينظر قصتها في : الخزانة ٤ / ٨٠ – ٨٤ ؛ وابن يعيش ١ / ٢٨ ، ٧ / ٢٧ ؛ وكتاب الشعر لأبي علي الفارس ص ٥٣٥ ؛ وعيون الأخبار ٤ / ٢٣ ؛ وجمهرة الأمثال ١ / ٥٨٩ ؛ ومجمع الأمثال ١ / ٤١٥ ؛ واللسان ١٥ / ٢٩٤ " منى " .

(٣) سبق تخريجه آنفاً .

(٤) ينظر شرح الرضي على الكافية ٢ / ١٧٢ .

(٥) هذا صدر بيت من الوافر ، وعجزه :

*** وليس عليْكَ يا مطرُ السلامُ ***

وهو للأحوص في ديوانه ص ١٨٩ ؛ والكتاب ٢ / ٢٠٢ ؛ وشرح أبيات سيبويه ٢ / ٦٠٥ ؛ والأغاني ١٥ / ٢٣٤ ؛ وخزانة الأدب ٢ / ١٥٠ ، ١٥٢ ، ٦ / ٥٠٧ ؛ والدرر ٣ / ٢١ ؛ وبلا نسبة في مجالس ثعلب ص ٩٢ ، ٥٤٢ ؛ والمحتسب ٢ / ٩٣ ؛ ورصف المباني ص ٢٥٥ ، ٤١٨ ؛ والإنصاف ١ / ٣١١ ؛ والجنى الداني ص ١٤٩ ؛ والأشباه والنظائر ٣ / ٢١٣ ؛ وأوضح المسالك ٤ / ٢٨ ؛ وشرح شذور الذهب ص ١٤٧ ؛ وابن عقيل ص ٥١٧ ؛ والمساعد ٢ / ٥٠١ .

(٦) ينظر البيت في شرح الحماسة للمرزوقي .

يَعُدُّ وابنُ عاتمةَ الثَّاوِيْ على أَثَرِي   أَمْسَي بِبَلْدَة لا عَمٌّ ولا خَالٌ

أضافَ البلدةَ إليها مع المنفيِّ كإضافةِ كلمةٍ إلى أخرى ، وحقهُ أيْ : حقُّ المنفيِّ نفيُ الجنسِ : أنْ يكون نكرة لأنَّ نفيَ الجنس نفيٌ فيهِ شمولٌ ، ولا يحصلُ شمولُ المنفيِّ إلاَّ بدخولها على المنكورِ ، بخلافِ " ما " فإنها لذاتِ النفي ، فلذلك عمتْ بدخولها المعرفةُ والنكرةُ ، وأمَّا قولُ الشاعرِ :

*** لاَ هَيْثَمَ ***(١)(٢)

أيْ : لا مثلَ هيثمٍ ، " وَمِثْلُ " إذا أضيفَ إلى المعرفةِ ، فإنهُ نكرةٌ ؛ لِمَا سنقررهُ بعدُ - إنْ شاءَ اللهُ تعالى - ، والثاني وهوَ الأوجهُ : أنَّ العلمَ متى اشتهرَ بمعنىً مِن المعاني نزلَ هو تنزيلُ الجنسِ الدَّالِّ على ذلكَ المعنى ، كما في قولهم : « لكلِّ فرعونٍ موسى » أيْ : لكلِّ جبَّارٍ قهَّارٍ(٣) قاهرٌ ، فلذلكَ اشتقوا من الأعلامِ فقالوا(٤) : « تمعدَدُوا »(٥) إذا شُبِّهُوا في خشونةِ العيشِ بمعدٍّ ، ألا ترى أنهُ يقالُ : فلانٌ حَاتمٌ ، أيْ : جوادٌ ؛ لكونِ حاتمٍ مشهوراً بالجودِ يعني : " لا هيثمَ " لا راعيَ جيدَ الرعيِ ؛ لكونِ هذا الرجلِ معروفاً بجودةِ رَعْيِ الإبلِ ، فإنَّ " هيثمَ " اسمُ راعٍ حَسَنِ الرِّعْيَةِ ، وقيل : اسمُ جادٍ ، والعاملُ في الظرفِ ، أيْ : الليلةَ الظرفُ أيْ : قوله : " للمطيِّ " ، أيْ : الفعلُ الذي اقتضاهُ الظرفُ ، نحو : حصلَ ، وبعدهُ :

*** وَلاَ فَتىً مِثْل ابنِ خَيْبَرِيٍّ ***

---

(١) هذه لفظة من بيت ، ونص البيت تاماً هو :

لا هيثمَ الليلةَ للمطيِّ   ولاَ فَتىً مِثْلُ ابن خَيْبَرِيّ

وهو من أبيات الكتاب غير معروفة القائل وانظره في : الكتاب ٢ / ٢٩٦ ؛ وابن يعيش ٢ / ١٠٢ ؛ والخزانة ٢ / ٩٨ ؛ والهمع ٢ / ١٩٥ ؛ والأشموني ٢ / ٤ .

(٢) المفصل ص ٧٦ .

(٣) في الأصل : « قهار » ساقط .

(٤) في الأصل : « وقالوا » والمثبت من ب .

(٥) ينسب هذا القول إلى عمر بن الخطاب - رضي الله عنه - وسبق تخريجه .

وقولُ ابنِ الزَّبِيرِ هو بفتحِ الزاي يهجو ابنَ الزُّبيرِ عبدَ اللهِ بنِ الزُّبير ، وقد سألهُ شيئاً ، فلمْ يعطِهِ ، و" أبو خُبيبٍ "[١] كنيةُ عبدِ اللهِ ، والنَّكدُ : قلةُ الخيرِ ، " ولا أميةَ " أيْ[٢] : ولا مثلَ أميَّةَ ، « وقضيةٌ ولا أَبَا حسنٍ[٣] لها[٤] » يريدُ علياً - رضي الله عنه - قيل : هذا قولُ صحابةٍ - رضيَ الله عنهم - كانوا يقولونَه عند القضاءِ .

ومعناه : أنحكمُ نحنُ وليس عليٌّ - رضيَ اللهُ عنهُ - حاضراً فيه ، أيْ : هذه قضيةٌ لا[٥] قاضيَ لها ، مثلُ عليٍّ ، وفيه يقالُ : - عليه السلام - / « أقضاكم [١٢٢/أ] عليٌّ »[٦] **فمثلُ« لا مِثْلَ زيدٍ »**[٧] لأن الشيءَ بمعنى المثل ، على ما مَرَّ ، « وتقولُ : لا أبَ لكَ » نفيُ هذا المنفيِّ مفردٌ نكرةٌ ، فبنيَ على الفتحِ ؛ لما قدمناهُ ، وإنما أوردَ هذا ، وإنْ كانَ معلوماً بالقياسِ على ما بعده ؛ لأجلِ اللغةِ التي سنذكرها بعدُ ؛ لكونها على خلافِ القياسِ ، وهي « لا أباً لكَ » ، فإنْ

(١) هذه لفظة من بيت شعر لابن الزَّبير الأسديِّ ، ونصه :

أَرَى الحاجاتِ عندَ أبي خُبيبٍ نكـدْنَ ولا أميـةَ في البلادِ

ينظر البيت في الكتاب ٢ / ٢٩٧ ؛ والمقتضب ٤ / ٣٦٢ ؛ والأصول ١ / ٣٨٣ ؛ والمسائل المنثورة ص ٩٧ ؛ والخزانة ٤ / ٦١ ؛ والأشموني ٢ / ٤ ؛ وابن يعيش ٢ / ١٠٢ ؛ والهمع ٢ / ١٩٥ .

(٢) في ب : « أي » ساقط .

(٣) نثر من كلام عمر بن الخطاب - رضي الله عنه - في حق علي - كرم الله وجهه - ، وصار مثلاً يضرب عند الأمر العسير . ينظر حاشية الصبان ٢ / ٤ .

(٤) في الأصل : « لها » ساقط والمثبت من ب .

(٥) في الأصل : « إلا » والمثبت من ب .

(٦) ينظر حلية الأولياء ٨ / ٢٢٤ .

(٧) المفصل ص ٧٨ .

قيل : لِمَ لَمْ يقلْ : إنَّ ((لا أبَ لكَ)) مضارعٌ للمضافِ ، بمنزلةِ لا خيراً منهُ قائمٌ هنا ؛ لتعلقِ اللامِ به ، كما تعلقَ منه بـ" خيراً " ؟ قلنا : اللامُ متعلّقٌ بمحذوفٍ ، والتقديرُ : لا أبَ كائنٌ لكَ .

وقولهم : ((**لا أبَ لكَ**))[١] ، يستعملُ في الذمِّ .

وقيل : في المدحِ ، وقيل[٢] : في وجهِ المدحِ فيه ، فإنَّ فيه إخباراً بانتقالِ الولايةِ ، وتحولها إلى الابنِ بموتِ الأبِ ؛ لقيامه مقامَ الوليِّ ، بعد أنْ كانَ مولياً عليه ، وحكماً بعد أنْ كانَ محكوماً عليه ، وكذلكَ ((تَرِبَتْ يداكَ)) دعاءٌ لهُ لا عليهِ ، والدليلُ عليه[٣] ما ذكره النبيُّ – عليه الصلاة والسلامُ – في آخرِ الحديثِ ، بقوله : ((تنكَحُ المرأةُ لميسمِهَا[٤] ولمالِها ولحسبِهَا ، فعليكَ بذاتِ الدينِ تَرِبَتْ يداك))[٥] فالنبيُّ – عليه الصلاة والسلام – لم يتعمد الدعاءَ بالفقرِ ؛ ولكنْ هذه كلمةٌ جاريةٌ على لسانِ العربِ يقولونها[٦] ، وهم[٧] لا يريدونَ بها وقوعَ الأمرِ وكذلكَ قولهم : ((قاتله اللهُ)) قدْ لا يرادُ به الدعاءُ عليه ، وإنْ كانَ أصلُ صنعته لذلك .

((**نهارُ ابن توسعةَ**))[٨] نهارٌ : علمٌ منقولٌ من نهارٍ ضدُّ ليلٍ ، وقولهُ : ((**ولا غلامين لك**))[٩] هذا أيضاً على منهجِ ((لا أبَ لكَ)) في البناءِ ، وفي تعلُّقِ اللامِ

---

(١) المفصل ص ٧٨ .

(٢) في ب : ((وقيل)) ساقط .

(٣) في ب : ((والدليل عليه)) .

(٤) الميسم هو الجمال ، يقال : امرأة ذات ميسم ، إذا كان عليها أثر الجمال . ابن منظور ، لسان العرب " وسم " ١٢ / ٦٣٧ .

(٥) ينظر الحديث في البخاري الجامع الصحيح كتاب النكاح باب الأكفاء ٩ / ١١٥ ؛ ومسلم كتاب الرضاع باب استحباب نكاح ذات الدين رقم الحديث ١٤٦٦ بدون " لميسمها " .

(٦) في الأصل : ((لقولها)) والمثبت من ب .

(٧) في الأصل : ((وهم)) ساقط والمثبت من ب .

(٨) المفصل ص ٧٨ .

(٩) المفصل ص ٧٨ .

في : لكَ بما ذكرْنَا من المحذوفِ في : « لا أبَ لك[١] » أيْ : كَائِنَيْنِ لكَ ، فإنْ قيلَ : التنوينُ لا يجامعُ البناءَ ، والنونُ في : " غلامين " عوضٌ منه .

قلنا : بلْ[٢] هيَ عوضٌ من الحركةِ ، كالنونِ في يا غلامانِ .

ألا تراكَ[٣] تقولُ[٤] : لا غلامَ ، ويا غلامُ ، فنجدهُ عارياً عن التنوينِ .

وأمَّا قولُهم : « **لا أَبَا لكَ ، ولا غلامي لَكَ** »[٥] اللامُ في « لا أبا لكَ » مُعْتَدٍ بها من وجهٍ دونَ وجهٍ ، وكذلكَ اللامُ في « لا غلامي لكَ » « **ولا ناصري لكَ** »[٦] فوجهُ الاعتداد : أنَّ الأبَ لو كانَ مضافاً على الحقيقةِ ، لما حامتْ " لا " حوله ؛ لاختصاصها بالنكراتِ ، والمضافُ إلى المعرفةِ معرفةٌ ، وكيفَ يجمعُ بينَ النصبِ والنونِ ؟ فلولا أنَّ اللامَ داخلةٌ في حدِّ الاعتدادِ بها في الثبوتِ ، والْحَجْرِ عن الإضافةِ ، لما ساغَ قولهم : « لا أبا لكَ » ووجهُ عدمِ الاعتدادِ بها : ثبوتُ الألفِ في " أباً " ؛ لاختصاصِ ثبوتها بالإضافةِ ، فيقالُ[٧] : رأيتُ أباكَ ، ولا تقولُ : رأيتُ " أباً "[٨] بالألفِ ، فلو لم يكنِ اللامُ في تقديرِ الزائلِ الساقطِ مثل " ما " في : ﴿ فَبِمَا رَحْمَةٍ مِّنَ ٱللَّهِ ﴾[٩] و ﴿ فَبِمَا نَقْضِهِم ﴾[١٠] لَمّا ثَبَتَتْ الألفُ ، وثبوتها هنا نظيرُ سقوطِ النونِ في مِثَالَيْهِ ، إذْ الثبوتُ والسقوطُ كلاهما للإضافةِ .

---

(١) في الأصل : « لك » ساقط والمثبت من ب .

(٢) في الأصل : « بل » ساقط والمثبت من ب .

(٣) في ب : « ترى » .

(٤) في الأصل : « لقوله » .

(٥) المفصل ص ٧٨ .

(٦) المفصل ص ٧٨ .

(٧) في ب : « يقال » .

(٨) في ب : « إلا أباً » .

(٩) من الآية (١٥٩) من سورة آل عمران .

(١٠) من الآية (١٥٥) من سورة النساء .

اللامُ في الفصلينِ معتد بها من وجهٍ دونَ وجهٍ ، وهذا الثبوتُ والسقوطُ من الشواذِ ، كما أنَّ الملامحَ في جمع لمحةٍ ، وهيَ الشبهُ يقالُ : في فلان لمحةٌ من أبيه ، أيْ : مشابهةٌ ، وأنَّ المذاكيرَ في جمعِ ذكرٍ وأنَّ « لدنْ غدوةً » بالنصب في « لدُنْ غدوةٍ » بالجرِّ ، للإضافةِ من الشواذِ ، والقياسُ لمحاتٌ وذكورٌ ، و" لدن " و" غدوةٍ " بالجرِّ .

وقيل : الفرقُ بين معنى : « لا أبَ لكَ » و« لا أباً لكَ » فقولهم « لا أباً لكَ » بمنزلةِ فقدتَ أباكَ ، و« لا أبَ لكَ » معناه : « ليسَ لكَ أبٌ » ، « **وقصدهم فيه إلى الإضافةِ** »[1] يريدُ : أنه مضافٌ على الحقيقةِ باعتبارِ المعنى ، وجعلَ إعطاءَه حكمَ المضافِ لذلكَ ، ثم أكّد كونه مضافاً بأنْ جعلَ اللامَ مزيدةً ؛ لتوكيدِ الإضافةِ ، ثم ذكرَ معنىً آخرَ في مجيءِ هذه اللام ، وهو ما يظهرُ بها من صورةِ الانفصال ، يعني : أنه لَمَّا تعذّرَ قضاءُ حقِّ المنفيِّ ، باعتبارِ المعنى في كونه نكرةً ، قضى حَقّهُ باعتبارِ اللفظِ ، حيثُ أخرجهُ / في صورةِ الانفصالِ ؛ بإظهارِ [١٢٢/ ب] اللامِ ، وكل ما ذكرنا من كلامه مشعرٌ بأنه مضافٌ في الحقيقةِ ، وهذا غيرُ مستقيمٍ ، إذْ لو كانَ مضافاً لامتنعَ دخولُ " لا " عليه ؛ لأنَّ التكريرَ للنفي[2] ، المعرفةَ لازمٌ ولا تكريرَ ههنا ، وللزومِ الرفعِ أيضاً لـلزومِ رفعِ المنفيِّ المكرَّرِ من المعارفِ ، والوجهُ الذي يُعَوَّلُ عليه هو أنْ يقالَ : أعطى أحكامَ المضافِ على وجهِ الشذوذِ ؛ لشبهِهِ بالمضافِ بمشاركةٍ بينهُمَا في أصلِ المعنى ، فقولكَ : صديقكَ ، وصديقٌ لكَ مشتركانِ في أصلِ النسبةِ ، وإنْ اختلفا في الأخَصِّيَّةِ عند حذفِ اللامِ ، والأعمِّيَّةِ عند ثبوتها ، وإنما قلنا : إنَّ هذا الوجهَ الذيْ هو يُعوَّلُ عليهِ ؛ لما أنَّ في الكتابِ إشارةً إلى هذا الوجهِ ؛ على ما يأتي ذلك ، بُعِيْدَ هذا ، وإنما أُقْحمتْ أيْ : أُدْخِلَتْ اللامُ المضيفةُ ، أيْ : المحقِّقَةُ للإضافةِ توكيداً للإضافةِ ، إذِ الإضافةُ بمعنى اللامِ ، بدليلِ : أنَّ الفاصلَ إذا كانَ سوى[3] اللامِ لا يجوزُ

(١) المفصل ص ٧٨ .
(٢) في الأصل : « للمنع » والمثبت من ب .
(٣) في ب : « سوى » مكرر مرتين .

أنْ يقالَ[1] : « لا أباً فيها » ؛ لأنَّ هذه الإضافةَ ليستْ بمعنى " في " حتى تكونَ هي مؤكدة لها ، فإنْ قيلَ : فعلى هذا ينبغي أنْ يجوزَ « لا خاتمي من فضةٍ » كما جازَ لا أباً لكَ ؛ لأنَّ الإضافةَ في خاتمِ فضَّةٍ بمعنى " مِن " كما كانتْ هنا بمعنى اللام .

قلنا : إنَّما امتنعَ « لا خاتمي من فضَّةٍ » لكونه غيرَ مسموعٍ من العربِ لا لأنَّ " من " غيرُ صالحةٍ لتأكيدِ الإضافةِ مع أنَّ نحو : لا أبا لكَ شاذٌّ على ما أشارَ إليهِ في الكتابِ بقوله : وأمَّا قولُهم : « **لا أبا لكَ فمشبَّهٌ بالشذوذِ بالملامحِ والمذاكير**[2] »[3] والقياسُ على الشواذِ ممتنعٌ ، وإنْ كانَ المعنى الذي جوَّزهُ في الشواذِ موجوداً في المقتبس[4] ، فإنْ قيلَ : قد قررتُ أنَّ اللام لا بدَّ منها في نحو : لا أَبَا لكَ ، فما بالها محذوفةٌ في قوله :

*** وأيُّ كريمٍ لاَ أبَاكَ مخلَّدُ ***[5]

وقوله :

أَبـالموتِ الذي لابُدَّ أنِّي مُـلاَقٍ لاَ أَبَـاكِ يُخَوِّفُونِي[6]

---

(١) في الأصل : « أن » ساقط والمثبت من ب .

(٢) في الأصل : « المذاكير » ساقط والمثبت من ب .

(٣) ينظر المفصل ص ٧٨ .

(٤) ينظر المقتبس لوحة ١٠٦ / ب .

(٥) هذا عجز بيت من الطويل ، وهو لمسكين الدارمي ، وصدره :

*** فقد مَاتَ شَمَّاخٌ ومَاتَ مُزَرِّدٌ ***

وانظره في الكتاب ٢ / ٢٧٩ برواية " يمنعُ " بدل " يخلدُ " ؛ والمقتضب ٣ / ٣٧٣ ، ٤ / ٣٧٥ ؛ ٤ / ٣٧٥ ؛ والكامل ص ٦٧٠ ، ١١٤٠ ؛ وابن يعيش ٢ / ١٠٥ ؛ والخزانة ٢ / ٢١٦ .

(٦) هذا البيت من الوافر ، وهو لأبي حية النميري أو غيره انظره في : المقتضب ٤ / ٣٧٥ ؛ والكامل ص ٦٧٠ ، ١١٤٠ ؛ والخصائص ١ / ٣٤٥ ؛ وآمالي ابن الشجري ٢ / ١٢٨ ؛ ومعاني القرآن للأخفش ص ٢٣٥ ؛ والأصول ١ / ٣٩٠ ؛ وابن يعيش ٢ / ١٠٥ ؛ والمقرب ١ / ١٩٢ ؛ وشذور الذهب ص ٣٢٨ ؛ والهمع ١ / ١٤٥ ؛ والتصريح ٢ / ٢٦ ؛ والخزانة ٤ / ١٠٠ ، ١٠٥ ، ١٠٧ ؛ واللسان ١٤ / ١٢ " أبى " .

قلنا : لَمَّا استقرَّ في الأذهانِ ، وعُلِمَ بمكانٍ أنه لابُدَّ من اللامِ احتذى على حذفها ثقةً على فهمِ السامعِ ، ونظيرُ هذا الحذفِ حذفُ حرفِ النفيِ في جوابِ القَسَمِ في قوله تعالى : ﴿ تَاللَّهِ تَفْتَؤُا تَذْكُرُ يُوسُفَ ﴾[١] أيْ : لا تفتأُ وَقَضَا بالنصب عطفٌ على " توكيداً " أيْ : إنَّ حقَّ " لا " ألاَّ تدخلَ إلاَّ على المنكَّرِ ، فأقحموا اللامَ ؛ لينفكَّ الاتصالُ المشعرُ بكونِ المضافِ معرفةً ، وقوله : ((**بتيمِ الثاني**))[٢] ، أيْ : هذه اللام مع[٣] الإضافةِ شيئان ، بمنزلةِ شيءٍ واحدٍ ، ترادفاً قبل المضاف إليه ، كما أنَّ التمييزَ كذلك ، ((**والفرقُ بين المنفي في هذهِ اللغةِ**))[٤] أيْ : في لا أَبالكَ ، ومَا يلحقانها ، وبينهُ في الأولى ، أي : لا أبَ لكَ، يعني أنَّ لا أبالكَ وما يلحقانه معربٌ ، ولا أبَ لكَ مبنيٌّ ؛ لأن المنفيَ في لا أبَ لكَ مجردٌ عن الإضافةِ المَعرِّفَةِ ، إذْ لو كانَ مضافاً لكانَ الألفُ ثابتةً ثبوتها في " لا " أبالكَ ، فأمَّا لا غلامين لكَ ولا ضاربينِ لكَ ، فمبنيٌّ عند سيبويه[٥] بالقياسِ على الواحدِ ، وعند المبردِ[٦] منصوبٌ ، وحجتهُ أنه لو كانَ مبنياً هنا لسقطَ النونُ ، كما سقطَ التنوينُ من الواحدِ ، والجوابُ ما ذكرنا قبلَ هذا من أنَّ النونَ عِوضٌ من الحركةِ لا من التنوينِ مجرداً **امتنعَ الحذفُ والإثباتُ** أيْ : حذفُ النونِ من ((لا يدين بها)) وإثباتُ الألفِ في **لا ابَ فيها** ، فحجةُ يونس[٧] أنَّ قولهم : لا أبا لكَ نَزّلَ منزلةَ المضافِ والمضافِ إليه ، ولذا ثبتَ الألفُ في ((لا أبا لكَ)) ، والفصلُ بينهما بالظرفِ شائعٌ ، كما في قوله :

(١) من الآية (٨٥) من سورة يوسف .

(٢) المفصل ص ٧٨ .

(٣) في ب : ((اللام مع)) ساقط .

(٤) المفصل ص ٧٨ .

(٥) الكتاب لسيبويه ٢ / ٢٨٢ .

(٦) ينظر المقتضب ٤ / ٣٦٦ .

(٧) ينظر التخمير ١ / ٥١٠ .

* **هُمَا أَخَوَا في الحرْبِ مَنْ لاَ أَخَا لَهُ** *[١]

فحجةُ سيبويه[٢] أنَّ الفصلَ هنا بشيئين : الظرفُ واللامُ ؛ بخلافِ قوله : ((لا أَبَا لَكَ)) فلا يلزمُ / من الجوازِ ثمةَ الجوازُ هنا ؛ لقيامِ الفارقِ . [١٢٣/أ]

وأمَّا ما ذكرهُ من جوازِ الفصلِ بالظرفِ ، فذاكَ مقيد بالشعر على ما يجيءُ – إن شاء الله تعالى – فلا يردُ نقضاً ، ويحكَى عن الشيخِ الإمامِ سراجِ الدينِ السكاكي أنه قالَ : ((هذه الإضافةُ كحُمُرِ المجوسِ فيما يقالُ في المثلِ إنها لا تحملُ الماءَ الكثيرَ ، ومعنى ((**لا يدين بها لكَ**))[٣] ، لا طاقةَ بهذهِ الحادثةِ لكَ ، وإذا قلتَ : ((**لا غلامين ظريفينِ لكَ لم يكنْ بُدٌّ من إثباتِ النون**))[٤] هذهِ المسألةُ[٥] متفقٌ عليها ، وإنما[٦] لم يجزْ إسقاطُ النونِ من الصفةِ والموصوفِ ؛ لأنكَ لو قصدتَ الإسقاطَ : فلا يخلو من أنْ تسْقِطَ النونَ من الموصوفِ ، أوْ الصفةِ ، فكلاهما ممتنعٌ .

أمَّا الإسقاط من الموصوفِ ، فلأنَّ الإسقاطَ في : لا غلامي[٧] لك ، كان على تقديرِ سقوطِ اللامِ من لكَ ، فأجملُ أحوالِ قولك : لا غلامين ظريفينِ لكَ

---

(١) هذا صدر بيت وعجزه :

* **إذَا خَافَ يَوْماً نَبْوَةً فَدَعَاهُمَا** *

والبيت من الطويل ، وهو لعمرة الخثعية أو غيرها ، وانظره في الكتاب ١ / ١٨٠ ؛ وشرح أبيات سيبويه ١ / ٢١٨ ؛ ونوادر أبي زيد ص ١١٥ ؛ والإنصاف ٢ / ٤٣٢ ؛ والمقاصد النحوية ٣ / ٤٧٢ ؛ والدرر ٥ / ٤٥ ؛ واللسان ١٤ / ١٠ " أبي " ؛ وبلا نسبة في : الخصائص ١ / ٢٩٥ ، ٢ / ٤٠٥ ؛ والصناعتين ص ١٧١ ؛ والهمع ٢ / ٥٢ .

(٢) في ب : ((سيبويه هنا)) .

(٣) المفصل ص ٧٨ .

(٤) المفصل ص ٧٨ .

(٥) ينظر هذه المسألة في ابن يعيش ٢ / ١٠٦ ؛ وشرح الرضي على الكافية ١ / ١٨٢ .

(٦) في ب : ((إنما)) .

(٧) في ب : ((غلامي)) .

أنْ تنزلَ منزلةَ المضافِ وليس في كلامهم مضافٌ ، فصلَ بينه وبين المضافِ إليه بصفةٍ ، نحو : رأيتُ غلامي الظريفينِ زيدٍ ، والتقديرُ : رأيتُ غلامي زيدٍ الظريفينِ ، فأمَّا الإسقاطُ من الصفةِ ، فإنما امتنعَ ؛ لأنه للإضافةِ ، والموصوفُ مضافٌ دون الصفةِ .

ألا تراكَ لا تقولُ : لقيتُ غلامين ظريفيْكَ ، بجعلِ الظريفينِ صفةً ، وإنما تقولُ : غلاميك[1] الظريفينِ ، وفي صفةِ المفردِ وجهانِ .

اعلمْ : أنَّ المنفيّ المفردَ إذا وُصِفَ[2] ففي صفته ثلاثةُ أوجهٍ : أحدها : أنْ تمتزجَ الصفةُ بالموصوفِ وتجعلهُ بمنزلةِ اسمٍ مفردٍ ؛ لأنهما بمنزلةِ شيءٍ واحدٍ ؛ لدلالتها على ذاتٍ واحدةٍ ، فباعتبارِ أنها منفصلةٌ[3] عن الأول ، تعرفُ أنها غيرُ مستقلةٍ بنفسها ، تبنى بناءَ الأولِ ، وثانيها أن تَنْتصِبَ الصفةَ ، وتنونَها ، وإنْ كانَ الموصوفُ مبنياً ، أما الإعرابُ فلا يتفاعله البناءُ ؛ لأنَّ تضمنَ معنى الحرفِ في الموصوفِ ، لا في الصفةِ ؛ ولذا[4] أعربتْ ونصبتْ ؛ حملاً على لفظهِ ؛ لأنَّ هذه الحركةَ التي في المنفي شبهتْ بحركةِ الإعرابِ ؛ لكونها عارضةً كضمةِ المنادى ، فلذا ساغَ النصبُ حملاً على لفظهِ كما تقولُ : يا زيدُ الظريفُ ، فترفعُ الصفةَ لتضاهي الموصوفَ إلا أنَّ هذهِ الصفةَ لما عُرّيتْ من اللامِ نُونَتْ ، ونظيره أيضاً قولكَ : « ما أتاني من رجلٍ ظريفٍ يجوزُ الإجراءُ على اللفظِ ، والمحلّ مجروراً ومرفوعاً ، وفي قولكَ : وما وجدتُ من مالٍ قليلٍ ولا كثيرٍ » يجوزُ الإجراءُ على اللفظِ والمحلِّ مجروراً ومنصوباً ، وثالثها أنْ ترفع الصفةُ حملاً على محلِّه ، فقولك[5] : « لا رجلَ ظريفٌ فيها » بمنزلةِ : « ما رجلٌ ظريفٌ فيها » ،

---

(١) في ب : « غلامي » .

(٢) في ب : « وصفت » .

(٣) في ب : « منصفة » .

(٤) في ب : « إذا » .

(٥) في الأصل : « قولك » .

وإن لم يكنْ في " ما " ما في " لا " من معنى الاستغراقِ ، ورجلٌ - كما ترى - مرفوعٌ بالابتداءِ ، فيجوزُ رفعُ الصفةِ ، فإنْ فصلتَ بينهما أعربتْ لأنَّ بناءها إنما كانَ لتنزلها مع الموصوفِ منزلةَ الشيءِ الواحدِ ، والفصلُ بينهما يأبى ذلك ، فتعينَ الإعرابُ ، وإذا عرفْتَ فالوجهانِ على ما ذكرنا بيانهما[١] ، وليس في الصفةِ الزائدةِ عليها ، إلا الإعرابُ ، ونعني إذا كانَ للموصوفِ أكثرُ من صفةٍ واحدةٍ ، نحو : لا رجلَ ظريفاً عاقلاً فيها ، فالزائدةُ لا تبنى ؛ لأنهم لا يجعلونَ ثلاثةَ أشياءَ شيئاً واحداً لكراهةِ كثرةِ التركيبِ .

ألا تراهم لم يجيزوا صَحْرَةْ / بَحْرَةً على بناءِ الثلاثةِ ، كما جوزوا في الكلمتين [١٢٣/ ب] وفي الصفةِ الأولى : ما سبقَ من الأمرينِ ، فالمنفيُّ المكررُ بمنزلةِ المنفيّ الموصوفِ ، فهناكَ لا يجوزُ الأمرانِ ، فكذا هنا وجهُ الإعراب : أنَّ القياسَ أنْ يكونَ التكرارُ غيرَ مانعٍ عن البناءِ ؛ لأنَّ المكررَ غيرُ الأولِ ؛ إلاَّ أنه لَمّا كانَ من أصلهم ألاَّ تبنى ثلاثَ كلماتٍ : حصلَ المانعُ عن البناءِ ، فلم يبنَ ، فحملَ على اللفظِ ، فقيل : ((**لا ماءَ ماءً بارداً**))[٢] ، ولأن الثاني تابعٌ كالصفةِ ، فجازَ فيه الإعرابُ ، كما جازَ في الصفةِ .

وأمَّا البناءُ فلأنَّ الأولَ في حكمِ السقوطِ ؛ لأنَّ الثاني يدلُّ على الأولِ ، وهو في حكمِ الساقطِ ، فكأنه قالَ : ((لا ماءَ)) ، غيرُ مكررٍ ، وإنما لم يجزْ البناءُ في الصفةِ في قولك : ((لا ماءَ ماءً بارداً)) ، مع المنفي بوقوعِ الاسمِ المكررِ بينهما[٣] ، وحكمُ المعطوفِ حكمُ الصفةِ ، أيْ : لك أن تنصب المعطوفُ أو ترفعَهُ ، حملاً على لفظِ المعطوفِ عليه ومحلهُ ، كما في الصفةِ وليسَ لكَ أنْ تبنيه ، وتقولُ : لا أبَ وابنَ ، كما قلتَ : لا رجلَ ظريفٌ ، والفرقُ أنَّ الصفةَ مع الموصوفِ كشيءٍ

---

(١) في الأصل : ((بنائهما)) والمثبت من ب .

(٢) المفصل ص ٧٨ .

(٣) في ب : ((بينهما)) ساقط .

واحدٍ[١] ؛ لعدم[٢] الفاصلِ بينهما ، فأمكنَ أنْ يجعلا[٣] شيئاً واحداً في البناءِ كـ" خمسةَ عشرَ " ، ويبنيا كما بُنِيَ[٤] بخلافِ المعطوفِ مع المعطوف عليه ؛ لوقوعِ الفصل بينهما لفظاً ومعنىً ، فالفصلُ لفظاً وقوعُ حرفِ العطفِ بينهما ، والفصلُ معنىً أنَّ الابنَ ليس هو الأبَ في المعنى بخلافِ الظريفِ ، فإنه هو الرجلُ في المعنى في قولكَ : « لا رجلَ ظريفٌ » ، فلما انفصل أحدهما عن الآخرِ لفظاً ومعنىً ، لم يمكنْ أنْ يُمزَجا ويُجْعلا شيئاً واحداً فانسدَّ طريقُ البناءِ ، وليسَ لكَ أنْ تقولَ : ليس المعطوفُ بجهةِ الاستقلالِ[٥] ؛ لأنا نقولُ : مِنْ شرطِ مثلِ هذا البناءِ التلفظُ بكلمةِ " لا " بدليلِ أنكَ لو قلتَ : رجلٌ في الدارِ ، وأنتَ تريدُ « لا رجلَ » لامتنع ، فإنْ قلتَ يردُ على وجهِ الفرقِ الذي ذكرَ بقولهِ ، فلما انفصلَ أحدُهما عن الآخرِ بالعطفِ انسدَّ طريقُ البناءِ .

قولهم : « يا زيدُ وعمرُو » بالبناءِ فيهما في النداءِ ، مع وجودِ العاطفِ فيهما ، قلتُ : الموجبُ للبناءِ في مسألتنا هو : تضمينُ الاسمِ معنى " من " الاستغراقيةِ ، وقد انكسرتْ الحاجةُ إليه بالعطفِ لأنَّ عند العطفِ وقعَ ، الخللُ في الاستغراقِ ، فاختلّ أمرُ البناءِ أيضاً وعادَ إلى الإعرابِ .

وأمَّا في فصلِ النداءِ فالموجبُ للبناءِ الثاني هو تضمنه معنى النداءِ ، والحاجةُ إلى ذلك كالأولِ لم ينكسرْ بسببِ العطفِ ، فكانَ هو مبنياً أيضاً كالأولِ[٦] .

تتمةُ البيتِ الأولِ :

---

(١) في ب : « واحد » ساقط .

(٢) في ب : « يعدم » .

(٣) في الأصل : « تجعل » والمثبت من ب .

(٤) في ب : « كما بنيا » .

(٥) في الأصل : « الاستقبال » والمثبت من ب .

(٦) في ب : « كالأول » ساقط .

* إذَا[1] هُوَ بالمجدِ ارْتَدَى وَتَأَزَّرَا *[2]

وترتيبُ البيتِ الثاني :

هَـلْ في القضِيَّـةِ أَنْ إذَا اسْتَغْنَيْتُـمُ وأَمِنْتُـمُ فأَنَـا البعيْـدُ الأجْنَـبُ
وإذا تكـونُ كَرِيْهَـةٌ أُدْعَـى لَهَـا[3] وَإِذَا يُحَاسُ الْحَيْسُ يُدْعَى جُنْدَبُ
هَـذَا لَعمرُكُـمُ الصَّغَـارُ بعينِـه لاَ أُمَّ لـي إنْ كـانَ ذاكَ ولا أَبُ
عجـبٌ[4] لتلـكَ قَضِيَّـةٌ وإقَامَتي فيْكُـمْ على تِلْـكَ القضيَّـةِ أَعْجَـبُ[5]

بقوله هل في القضيةِ العادلـةِ أنْ أُدْعَـى إذا نَزَلَـتْ بكـم نازلـةٌ ، وإذا تخلصتم منها ، وكان لكم خيرٌ يدعى جندبٌ إليه ، و" أنْ " في " أنَّ " إذااستغنيتم مخففـةٌ ، وذاكَ اسمُ كانَ ، وهـو إشـارةٌ إلى الفعلِ الـذي جـرتْ عـادتهم أنْ يفعلـوا بـه ، و" كانَ " تامة بمعنى وجدتْ[6] وعجبٌ مبتدأٌ ولتلك[7] خبَرُه ، و" قضيةً " حالٌ ، و « لا العباسُ »[8] إنما ارتفعَ العباسُ ؛ لأنَّ المعـرفَ يخـالفُ المنكّـر / فَفُتِـحَ جملـةً [١٢٤/أ]

---

(١) في ب : « سوى إذا » .

(٢) هذا عجز بيت من الطويل ، وصدره :

* لا أبَ وابناً مِثْلَ مروانَ وابْنِهِ *

وهو لرجل من عبد مناةٍ بن كنانة في تخليص الشـواهد ص ٤١٣ ، ٤١٤ ؛ وخزانـة الأدب ٤ / ٦٧ ، ٦٨ ؛ وشـرح التصريـح ١ / ٢٤٣ ؛ وشـرح شـواهد الإيضـاح ص ٢٠٧ ؛ والمقـاصد النحويـة ٢ / ٣٥٥ ؛ وللفـرزدق في الـدرر ٦ / ١٧٢ ؛ وبـلا نسـبة في الكتـاب ٢ / ٢٨٥ ؛ والمقتضب ٤ / ٣٧٢ ؛ وآمالي ابن الحاجب ١ / ٤١٩ ، ٢ / ٥٩٣ ، ٨٤٧ ؛ وابن يعيـش ٢ / ١٠١ ، ١١٠ ؛ وأوضح المسالك ٢ / ٢٢ ؛ والهمع ٢ / ١٤٣ .

(٣) في ب : « بها » .

(٤) في ب : « وعجب » .

(٥) هذه أبيات من الكامل اختلف في نسبتها إلى بعض الشعراء كضمرة بن ضمرة أو لهمام بـن مـرة أو لزرافة الباهلي ... الخ وانظر الأبيات أو بعضهـا متفرقـة في كتـاب سيبويه ١ / ٣١٩ ، ٢ / ٢٩٢ ؛ وابن يعيش ٢ / ١١٠ ؛ والعيني ٢ / ٣٣٩ ؛ والهمع ٣ / ١١٨ ، ٥ / ٢٨٨ ؛ والخزانة ٢ / ٣٨ ؛ والتصريح ١ / ٢٤١ ؛ والدرر ١ / ١٦٥ ؛ واللسان ٦ / ٦١ " حيس " .

(٦) في ب : « حدث » .

(٧) في ب : « ولذلك » .

(٨) المفصل ص ٨٠ .

علىَ اللفظِ ومحلهُ مرفوعٌ ، فحملَ على محلهِ إذْ لا مخالفةَ بينَ المعرفـةِ والنكـرةِ مـنْ حيثُ المحلُّ ، وإنما المخالفةُ من حيثُ اللفظُ ويعني بالمحلِّ أنـه وقـعَ موقـعُ المعرفـةِ ؛ لأنه مبتدأٌ ، وإلاّ أنه من ضرورةِ وقوعه بعد " لا " جعلَ نكرةً إذْ هي لا تدخلُ إلاّ على النكراتِ ، والمحلُّ هو الإعرابُ ، وشاركَ المعطوفُ المعطوفَ عليـهِ في حكـمِ المحلِّ ، أو تقولُ : إنما جازَ النصبُ في نحوِ لا رجلَ ولا امرأةً إجـراءً لحركـةِ البنـاءِ مُجْرى الحركةِ الإعرابيةِ ، فجعلَ المعطوفَ كأنَّ حرفَ النفي قدْ باشرهُ ، والمعرفـةُ لو باشرها حرفُ النفي لم تكنْ إلاّ مرفوعةً .

نحوُ : لا زيـدَ في الـدارِ ولا عمـرو ، فهـي إذا كـانتْ تابعـةً كـانَ أنْ يكـونَ مرفوعه أولى ، ويجوزُ رفعه إذا كررَ أي: يجوزُ رفع المنفيِ المكررِ وإنما جازَ الرفعُ ؛ لأنه مقدرٌ بمقابلةِ سـؤالِ سـائلٍ[1] مرفـوعٍ أرَجُـلٌ في الـدارِ أمْ امـرأةٌ ؟ فحسـنَ أنْ يكونَ الجوابُ مطابقاً للسؤالِ ، وإذا جازَ « دعـني مـن تمرتـانِ » في جـوابِ مـنْ قالَ : « عندي تمرتانِ » ؛ لذلكَ فههنا[2] أجوزُ ، ثـم إنمـا قـدرَ هنـا هكـذا ، ولَمْ يقدّرْ في : لا رجلَ في الدارِ كذلكَ لأمرين : أحدُهما : أنه لو كانَ « لا رجلَ في الدارِ جواباً لسؤالِ سائلٍ لكانَ لا يعني وحدها .

ألا ترى أنه إذا قيل : أفي الدارِ رجلٌ كانَ جوابه أنْ يقالَ : لا ، أوْ نعم .

بخلافِ قولك : لا رجلَ في الدارِ أمْ امرأةً إذْ لمْ يكـنْ فيهـا[3] أحدهمـا ، فـلا يحصلُ المقصودُ ، إلاّ أنْ تقـول : لا رجـلَ في الـدارِ[4] ولا امـرأةَ ، والثـاني أنَّ مثـلَ قولكَ : لا رجلَ في الدارِ ولا امرأةَ ، إذا قدِّرَ جواباً كانتْ فيهِ المطابقةُ لشيئين .

وفي قولكَ : لا رجلَ في الدارِ مطابقةٌ لشـيءٍ ، فـلا يلـزمُ مـن مراعـاةِ شـيئين مراعاةُ شيءٍ واحدٍ .

---

(١) في الأصل : « سائل » ساقط والمثبت من ب .

(٢) في الأصل : « فهنا » والمثبت من ب .

(٣) في الأصل : « فيهما » والمثبت من ب .

(٤) في ب : « في الدار » ساقط .

وقيل : فيه بجوازِ الرفعِ بوجهٍ آخرَ ، وهو أنهُ إنما جازَ الرفعُ في الأولِ ؛ لأنهُ جازَ في الثاني ، وإنما جازَ في الثاني ؛ لأنهُ بالعطفِ انكسرتْ الحاجةُ إلى تضمنِ المعطوفِ معنى " من " الاستغراقيةِ فارتفعَ ، وإذا ارتفعَ الثاني ارتفعَ الأولُ تسويةً بينَ المعطوفِ والمعطوفِ عليه ، ((**وجبَ الرفعُ والتكريرُ**))[1] أمَّا وجوبُ الرفعِ ، فلأنَّ مع الفصلِ يمتنعُ البناءُ ؛ لأنَّ حرفَ النفيِ مع منفيِّه بالامتزاجِ يتنزَّلانِ منزلةَ شيءٍ واحدٍ ، وذلكَ إذا تضامَّا وتركبا ، والفاصلُ يفكُّ تركيبَهُما[2] ، فعادَ المنفيُّ إلى مالهُ من الأصلِ وهو الارتفاعُ بالابتداءِ ؛ لزوالِ العارضِ .

ألا ترى أنكَ لا تجدُ بابَ " خمسةَ عشرَ " ، و" حضرَموت "[3] منفياً إذا وقعَ الفصلُ بينَ شطريهِ بشيءٍ واحدٍ .

وهذا ؛ لأن البناءَ مع الفصلِ يتنافيان وجوداً ، كما في البناءِ المحسوسِ ، أوْ تقولُ إنما وجبَ الرفعُ عند الفصلِ ؛ لأنَّ قولكَ : لا فيها رجلٌ ، جوابٌ لقول مَنْ يقولُ : هَلْ فيها رجلٌ ؟ وفيها بيانٌ لموضعِ استقرارِ رجلٍ ، وبيانُ موضعِ الشيءِ بيانٌ لهُ ، فلا يبقى معنى العمومِ ، فلا يتحققُ تضمنُ معنى الحرفِ ، فلمْ يبقَ البناءُ ؛ لانتفاءِ علةِ البناءِ ، وتعينِ الرفعِ ؛ للإعادةِ إلى[4] أصله ، وأمَّا وجوبُ التكريرِ ، فلأنَّ هذا إنما جاءَ مبنيّاً على السؤالِ ، نحو : أفي الدارِ رجلٌ أمْ امرأةٌ ، وأزيدُ فيها أم عمرو ؟ ألا ترى أنه لو قالَ : لا ، أوْ نعم : لا ينطبقُ الجوابُ ، وكذلكَ لو قالَ : لا رجلَ في الدارِ ، أوْ لا زيدَ في الدارِ ، لم يجزْ إذْ لو كانَ هو جواباً ، لكانَ كافياً ، وقد ذكرنا أنه لا يكونُ كافياً ؛ بخلافِ المفردِ ، فإنَّ المفردَ لا يفتقرُ إلى ذكرِ الاسمِ ؛ لأنه / إذا قيلَ أزيدٌ عندكَ ؟ كان الجوابُ أنْ تقولَ [١٢٤/ ب] " لا " ووجهٌ آخرَ في تكريرِ المعرفةِ : أنَّ " لا " للشيوعِ ، فيجبُ التكريرُ ؛

---

(١) المفصل ص ٨٠ .

(٢) في ب : ((تركيبها)) .

(٣) حضرموت : ناحية واسعة في شرقي عدن بقرب البحر . ينظر معجم ما استعجم ١ / ٤٥٥ ؛ ومعجم البلدان ٢ / ٢٧٠ .

(٤) في ب : ((على)) .

ليحدثَ ضربٌ من الشيوعِ ، وقولهم : ((**لا نَوْلُكَ أنْ تفعلَ كذا**))[١] هذا جوابُ شُبهةٍ تَرِدُ على قوله ((أو معرفةٌ)) يعني : أنَّ المنفيَ إذا جاءَ معرفةً وجبَ الرفعُ والتكريرُ ، ثم قولهم : ((لا نولكَ)) قد[٢] جاءَ معرفةً بعد " لا " ، وليس فيه تكريرٌ ، فأجابَ عنهُ بقوله : ((**كلامٌ موضوعٌ موضعَ لا ينبغي**))[٣] يعني : إنَّما كانَ هكذا ، لأنَّ بينَ قولهم : ((لا نولكَ)) وبينَ قولهم ((لا ينبغي)) مُشاكِلُ في المعنى فكانَ القولُ بذلكَ بمنزلةِ قولهم : ((لا ينبغي)) ولا يشترطُ التكْرَارُ في قولهم : ((لا ينبغي)) فكذا في قولهم[٤] : ((لا نولكَ)) تنزيلاً له[٥] منزلةَ ما هوَ في معناهُ ، وإنما قلنا : إنما هو في معناه ؛ لأنَّ النَّوْلَ من بابِ إضافةِ المصدرِ إلى المفعولِ بمعنى : ليس خُلُقُكَ هذا ، ولا يليقُ بكَ[٦] هذا ؛ لأنّك إذا أخبرتَهُ بأنه لم يعطِ ذلكَ ، ولم يَجُزْ له فقد كففتهُ عنهُ ، فـ" نولُكَ " : مبتدأٌ ، وأنْ تفعل خبره ، ومثلُ هذا أيْ : إجراءُ اللفظِ باعتبارِ معناهُ : انفتاحُ ذَالِ " يذرُ " مع عرائه من حروفِ الحلقِ ؛ لكونه في معنى يدَعُ .

وقيل : " لا " هذه بمعنى : ليسَ ، فيكونُ ارتفاعُ قولكَ بـ" ليس " ، وكذلكَ قولهُ :

* **حَيَاتُكَ[٧] لاَ نَفْعٌ وَمَوْتُكَ فاجِعٌ** *[٨][٩]

---

(١) المفصل ص ٨٠ .

(٢) في ب : ((قد)) ساقط .

(٣) المفصل ص ٨٠ .

(٤) في ب : ((قولك)) .

(٥) في ب : ((له)) ساقط .

(٦) في ب : ((لك)) .

(٧) في ب : ((لا حياتك)) .

(٨) المفصل ص ٨٠ .

(٩) هذا عجز بيت من الطويل وصدره :

* **وأنتَ امْرُؤٌ منّا خُلِقْتَ لغيْرِنَا** *

وهو للضحاك بن هنّام ، وانظره في : شرح أبيات سيبويه ١ / ٥٢١ ؛ وفي الاشتقاق ص ٣٥٠ ؛ ولرجل من سلول في الكتاب ٢ / ٣٠٥ ؛ وخزانة الأدب ٤ / ٣٨ ؛ وبلا نسبة في الأرهبة ص ١٦٢ ؛ والمقتضب ٤ / ٣٦٠ ؛ وشرح ابن يعيش ٢ / ١١٢ ؛ وهمع الهوامع ١ / ١٤٨ ؛ والدرر ٢ / ٢٣٥ ؛ وشرح الأشموني ٢ / ٣٠ .

وردَ شبهةٌ على قوله : ((لا نفعٌ)) ويجوزُ رفعه إذا كررَ ، فكانَ فيه إشارةٌ إلى أنه إذا لم يكنْ فيه تكـرَارٌ لا يجـوزُ الرفـعُ ، وورَدَ في هـذا[1] الشـعرِ بقولـهِ : ((لا نفعٌ)) فأجابَ عن هذا وعن قوله :

* أن لا إلَيْنا رجوعُهَا *[2][3]

بقوله ضعيفٌ ، ووجهُ الورودِ فيه أنَّ : قوله " رجوعها " معرفةٌ ومفصولٌ بينَ " لاَ " ومنفيِّها ، ومعَ ذلك غيرُ مكررٍ ، فكـانَ هـو وارداً علـى قولـه : فـإنْ جـاءَ المنفيُّ مفصولاً بينهُ وبينَ " لا " وجبَ التكريرُ ، فترتيبُ البيتِ الأول :

وَأَنْـتَ امْـرؤٌ مِنَّـا خُلِقْتَ لغيرِنَـا حَيَاتُـك لا نَفْـعٌ وموتُـكَ فَاجِـعُ
وَأَنْـتَ عَلَى ما كانَ مِنْكَ ابنُ حُرَّةٍ أبِـيٌّ بمـا يَرْضَـى بـه الخَصْـمُ مَانِـعُ[4]

أي : أنتَ مِنَّا ، ولا يُنتفعُ بكَ .

بلْ إنما ينتفعُ الأباعدُ ، وإنْ مُتَّ فجعتنا بنفسِكَ ؛ لأنَّ لنا بـك جمـالاً رائعـاً ، وذكراً شائعاً[5] ، وأنت على الوصفِ الحميدِ الذيْ اتصفتَ به بـأنكَ كريـمٌ ابـنُ كريمةٍ ، وأنتَ تأبَى بما ترضى به خصومَكَ من الخصـائل الرذائـلِ ، وتمنـعُ نفسـكَ منها ، وقبل البيت الثاني

بكَـتْ جَزَعـاً وَاسْتَرْجَعَتْ ثُمَّ آذَنتْ ركائِبُهَـا أنْ لاَّ إلينـا[6] رُجُوعُهَـا[7]

---

(١) في ب : ((هذا)) ساقط .

(٢) المفصل ص ٨٠ .

(٣) هذا عجز بيت من الطويل ، وصدره :

* قضتْ وطراً وَاسْتَرْجَعتْ ثم آذنت *

ويروى " بكتْ جزعاً " بدل " قضت وطراً " ، وانظر البيت بلا نسبة في : الكتاب ٢ / ٢٩٨ ؛ والمقتضب ٤ / ٣٦١ ؛ ورصف المباني ص ٣٣٣ ؛ وشرح ابن يعيش ٢ / ١١٢ ؛ والمقرب ١ / ٢٠٨ ؛ والهمع ١ / ١٤٨ ؛ وشرح الأشموني ٢ / ٣١ ؛ والخزانة ٤ / ٣٤ .

(٤) هذا بيت من نفس القصيدة التي قيلت فيها البيت الآنف الذكر ، وهو غير معروف القائل .

(٥) في الأصل : ((سائغاً)) والمثبت من ب .

(٦) في ب : ((إليها)) .

(٧) سبق تخريجه آنفاً .

وقيل : في تركِ التكريرِ في البيتين أنَّ لا وقعَ فيهما موقعَ الفعلِ ، فلا يجبُ التكرارُ ، فكان التكريرُ لا يقعُ ، وأنَّ " لاَ " ترجعي ، ووجهٌ آخرُ أنَّ " لا " في ((لا يقعُ)) بمعنى " غيرَ " إذْ حياتُكَ غيرُ نافعةٍ ، ووجهٌ آخر وهو : أنَّ المنفيَّ[1] وإن لمْ يتكررْ صورَةً ، فقد تكررَ معنىً ؛ لأنَّ موتهُ إذا كانَ فاجعاً كانَ ضرراً ، وإذا كانَ موته ضرراً كانَ حياته نفعاً ضرورةً ، فكأنه قالَ : حياتُكَ لا نفعَ ولا غيرَ نفعٍ ، ولا في :

((أن لاَّ[2] إلينا رُجُوعُهَا))

بمعنى ليس أيْ : ليسَ رجوعها إلينا على التقديم ((**وقد أجازَ المبردُ[3] في السعةِ أنْ يقالَ : لا رجلٌ في الدارِ ، ولا زيدٌ عندنا**))[4] يعني : في سعةِ الكلامِ ، أي : يجيز في[5] غيرِ الشعرِ أيضاً ، وغيره يجيز تُخيِّرَ ذلكَ في الشعرِ للضرورةِ ، والمرادُ بذلكَ أنه لا تخيرَ ((لا رجلٌ في الدار)) على انفرادهِ كما يجيز ((لا زيدٌ عندنا)) على انفراده ، وإلاَّ فهما جائزانِ عند الاجتماعِ في فصيحِ الكلامِ بالإجماعِ ، وإنما الخلافُ فيما إذا انفردتْ ، كلُّ واحدةٍ من المسألتين[6] ، فـ((لا رجلٌ في الدارِ)) مسألةٌ على حِدةٍ ، و((لا زيدٌ عندنا)) كذلك " الحولُ " القوةُ والحيلةُ أيضاً[7] ، وبالحيلةِ يُتوصّلُ إلى المقاصدِ ، كما بالقوةِ فقيلَ : في / [١٢٥/أ] تفسيرهِ مرفوعاً إلى النبي – عليهِ الصلاة والسلامُ – : ((لا حولَ عن معصيةِ اللهِ

---

(١) في ب : ((النفي)) .

(٢) في ب : ((أن لا)) ساقط .

(٣) ينظر المقتضب ٤ / ٣٦٠ ؛ وشرح ابن يعيش ٢ / ١١٢ .

(٤) المفصل ص ٨٠ .

(٥) في الأصل : ((عن)) والمثبت من ب .

(٦) ينظر هذه المسألة في : المقتضب ٤ / ٣٦٠ ؛ وشرح ابن يعيش ٢ / ١١٢ ؛ وشرح الرضى على الكافية ٢ / ١٦٥ ؛ والكتاب ٢ / ٣٠٥ .

(٧) في ب : ((أيضاً)) ساقط .

إلا بعصمته ، ولا قوةَ على طاعةِ الله إلاّ بعونه))[١] مثالُ الوجهِ الأولِ ﴿ فَلَا رَفَثَ وَلَا فُسُوقَ ﴾[٢] ومثالُ الثاني :

* لا نَسَبَ اليوْمَ ولا خُلَّةً *[٣]

ومثال الثالث :

* لاَ أُمَّ لي إنْ كانَ ذَاكَ وَلاَ أَبُ *[٤]

ومثالُ الرابع :

وَمَا هَجَرْتُكِ حَتّى قُلْتِ مُعْلِنَةً   لا نَاقَةٌ لِيَ في هذا ولا جَمَلُ[٥]

ومثالُ الخامس :

فَلاَ لَغْوٌ ولاَ تَأْثِيْمَ فيْهَا   ومَا فَاهُوا به[٦] أبداً مُقيمُ[٧]

وأمَّا الوجهُ السادسُ فهو بعينه ، مثالُ الوجهِ الثالثِ صورةً لا تقديراً ، فلم يُوردْ لذلك مثالاً على حَدّه ، فالدلائلُ أمَّا وجهُ فتحهما فظاهرٌ ؛ لأنَّ كلاً منهما

(١) ينظر الحديث في مجمع الزوائد ١٠ / ٩٩ ، ولفظه ((لا حول عن معصية الله إلا بعصمة الله ، ولا قوة على طاعة الله إلا بعون الله)) ورواه البزار باسنادين أحدهما منقطع فيه عبد الله بن خراش ، والغالب عليه الضعف ، والآخر متصل حسن . زرواه الحاكم في المستدرك ٤ / ٢٩٠ .

(٢) من الآية (١٩٧) من سورة البقرة .

(٣) سبق تخريجه ص ٦٣١ .

(٤) سبق تخريجه ص ٦٤٥ .

(٥) البيت من البسيط ، وهو للراعي النميري في ديوانه ص ١٩٨ ؛ والكتاب ٢ / ٢٩٥ ؛ ومجالس ثعلب ص ٣٥ ؛ وشرح ابن يعيش ٢ / ١١١ ، ١١٣ ؛ وشرح التصريح ١ / ٢٤١ ؛ واللسان ١٥ / ٢٥٤ " لقا " ؛ والمقاصد النحوية ٢ / ٣٣٦ ؛ وبلا نسبة في أوضح المسالك ٢ / ١٥ ؛ واللمع ص ١٢٨ ؛ وشرح الأشموني ٢ / ١٨ . ويروى البيت " صرمتُكِ " بدل " هجرتكِ " .

(٦) في ب : ((أنه)) .

(٧) البيت من الوافر ، وهو لأمية بن أبي الصلت في ديوانه ص ٥٤ ؛ والمقاصد النحوية ٢ / ٣٤٦ ؛ والتصريح ١ / ٢٤١ ؛ واللسان ١٢ / ٦ " أثم " ؛ وبلا نسبة في : سر صناعة الإعراب ١ / ٤١٥ ؛ وجواهر الأدب ص ١٠٢ ؛ وأوضح المسالك ٢ / ١٩ ؛ وشذور الذهب ص ١١٥ ؛ وشرح ابن عقيل ص ٢٠٣ ؛ وشرح الأشموني ٢ / ١٩ ؛ واللمع ص ١٢٩ ؛ والهمع ٢ / ١٤٤ ؛ وخزانة الأدب ٤ / ٤٩٤ ؛ واللسان ١٣ / ٥٢٦ " فوه " .

بمنزلةِ لا رجلَ ؛ لأنهما وردا جواباً عن سؤالِ سائلٍ أمن حولٍ من معصيةِ ا للهِ أمن قوةٍ على طاعةِ ا للهِ ، فيكونَ التقديرُ : لا منْ حولٍ عن معصيةِ ا للهِ إلاَّ با للهِ ، ولا من قوةٍ على طاعةِ ا للهِ إلا به ، إلاَّ أنه استغنى[1] بذكر قوله « إلاَّ با للهِ » مرةً عن ذكرهِ ثانياً ، فكانتْ كلُّ واحدةٍ من الجملتين مستقلةً بنفسها ، فعطِفَتْ أحداهما على الأخرى ، فعوملَ بكلِ واحدٍ منهما كأنَّها هيَ وحدها فبنيا على الفتحِ ؛ لذلكَ[2] ، وهذا لا إشكالَ فيه ، وإنما الإشكالُ في الاستثناءِ الواقعِ بعدهما ، وهو أنَّ الاستثناءَ إذا تعقبَ الجملتين ، إنما يكونُ هو من الثانيةِ ، وليسَ ههنا كذلكَ ، فالجوابُ عنهُ هو : أنَّ الحولَ والقوةَ لَمَّا كَانَا لمعنىً واحدٍ ، صارَ كأنه تكرارٌ ، فصحَّ رجوعُ الاستثناءِ إليهما ؛ لكونهما كشيءٍ واحدٍ ، ووجهُ نصبِ الثاني ورفعهِ العطفُ بالحملِ على اللفظِ ، والمَحَلّ ، و" لا " الثانيةُ ، في الوجهينِ مؤكدةٌ للنفي ، غير عاملةٍ .

ألا ترى : أنَّ " لا " في قولهم : ليس زيدٌ ، ولا أخوه منطلقين ، لا عملَ لها ؛ لكونها مزيدةً للتأكيدِ ، فجرى ما بعدَ " لا " الثانيةِ ، مجرى ما ليسَ فيه " لا " كقوله :

* فَلاَ أبَ وابناً *[3]

ووجهُ رفعهما أنهم إذا كرروا النفيَ يجوزونَ الرفعَ على الابتداءِ ، ولا يجعلونَ لـ" لا " إذْ ذاكَ عملاً ، فصارَ كأنَّ قائلاً قالَ : أحولٌ لهُ ، أقوةٌ له ؟ فقيل : « لا حولَ له ، ولا قوةَ » ؛ على ما مَرَّ مثلَ هذا ، ووجهُ رفع الأول عند فتح الثاني ما ذكره : أنَّ " لا " بمعنى ليسَ ، وما بعدَ ليسَ يرفعُ ، فكذا ما بعدَ " لا " ههنا ، وعليه بيتُ الكتابِ :

---

(١) في الأصل : « استغنى على » .

(٢) في الأصل : « بذلك » والمثبت من ب .

(٣) سبق تخريجه ص ٢٦ .

* فَأَنَا ابنُ قيْسٍ لا بَرَاحُ *(١)

فكأنهُ قالَ : ليسَ براحٌ عندي ، والتقديرُ : ههنا ليسَ حولٌ إلاَّ باللهِ ، ثم اعترضَ معترضٌ ، فقالَ : هلْ من قوةٍ على الطاعةِ ؟ فقالَ : مجيباً لسؤالِ المعترضِ ، ((ولا قوةَ)) بالفتحِ ، ونظيره قولُ القائلِ ابتداءً ، وليسَ رجلٌ في الدارِ ، فقيلَ له : أمن امرأةٍ فيها ؟ فقالَ : ولا امرأةٌ فيها .

فكذا هذا ، ووجهُ الوجهِ السادسِ عكسُ الوجهِ الخامس ، كأنكَ قلتَ : لا من حولٍ ، وليسَ قوةً إلاَّ باللهِ ، وهذا الوجهُ هو عين الوجهِ الثالثِ في الظاهرِ ، إلاَّ أنهما يتباينانِ من حيثُ التقديرُ ؛ لأنَّ " لا " في الوجهِ الثالثِ غيرُ عاملةٍ ، وهنا عاملةٌ بمعنى : ليسَ ، وقدْ حُذِفَ المنفيُ ، فوجهُ حذفه القياسُ على المبتدأِ ، إذْ هو المبتدأُ بعينه ، لكن طرأ عليه حرفُ النفي .

ألا تراهم جوزوا حذفَ خبرها أيضاً فيقولون : ((**لا بأسَ**))(٢) ، قياساً على حذفِ خبرِ المبتدأِ ، والكلامُ في المجوزِ هنا كالكلامِ في المجوز ثمةَ ، وقدْ مرَّ .

---

(١) هذا عجز بيت من مجزوء الكامل ، وصدره :

* مَن صَدَّ عنْ نِيرَانِها *

وهو لسعد بن مالك القيسي ، وانظره في : الكتاب ١ / ٥٨ ؛ وشرح أبيات سيبويه ٢ / ٨ ؛ وشرح ابن يعيش ١ / ١٠٩ ؛ وشرح شواهد المغني ص ٥٨٢ ؛ والأشباه والنظائر ٨ / ١٠٩ ، ١٣٠ ؛ وشرح التصريح ١ / ١٩٩ ؛ وخزانة الأدب ١ / ٤٦٧ ؛ والدرر ٢ / ١١٢ ؛ والمقاصد النحوية ٢ / ١٠٥ ؛ وبلا نسبة في : المقتضب ٤ / ٣٦٠ ؛ ورصف المباني ص ٣٣٧ ؛ والانصاف ص ٣٦٧ ؛ وأوضح المسالك ١ / ٢٨٥ ؛ ومغني اللبيب ص ٢٣٩ ، ٦٣١ ؛ وشرح الأشموني ١ / ٣٦٧ .

(٢) المفصل ص ٨٢ .

((خبر " ما " و " لا " المشبهتين بـ " ليسَ "))[١]

فكانَ عملهما كعملِ ليسَ في تقديمِ المرفوعِ على المنصوبِ[٢] ، بخلافِ " إنَّ " وأخواتها ، فإنْ قيلَ : ما السرُّ في إعمالِ هذهِ الحروفِ على هذا الوجهِ ؛ وهو أنْ قدموا المنصوبَ على المرفوع ، في باب " إنَّ " ، وعكسوا[٣] في " ما " و" لا " / ؟ قلنا : السِّرُّ فيه هو أنَّ ما شُبِّهَ به بابُ إنّ ، من الأفعالِ أقوى مما شُبِّه [١٢٥/ ب] به هذانِ الحرفانِ ؛ لأنَّ ذلكَ البابَ محمولٌ على الفعلِ المنصرفِ ، على ما مرَّ من نحوِ ضربَ وأمثاله ، ولا كذلكَ فيما نحنُ فيه ، فإنَّ هذينِ الحرفينِ محمولانِ على غيرِ المنصرفِ من الأفعالِ ، وهو ليسَ ، وتقديمُ المنصوبِ على المرفوعِ : دليلٌ على قوةِ التصرفِ في العملِ ؛ لأنَّ[٤] تقديمَ المرفوعِ : هو الأصلُ على ما مرَّ من : أنَّ الفاعلَ كالجزءِ من الفعلِ ، وكانَ في تقديمِ المنصوبِ عليه دليلٌ على قوةِ التصرفِ في العملِ لذلكَ ، فكانَ بابُ " إنَّ " أولى به ، ((**هذا التشبيهُ لغةَ أهلِ الحجازِ**))[٥] ، فإنْ قلتَ : ما جوابُ أهلِ الحجازِ : لوْ علّلَ بنو تميمٍ في ترجيحِ مذهبِهم ، بأنَّ الحرفَ إذا لم يكنْ لهُ اختصاصٌ بإحدِ القبيلتينِ ، أعني : الاسمَ ، والفعلَ ، لم يكنْ لهُ عملٌ في أحدهما : وهلْ ، وبلْ ؛ لأنَّ للاختصاصِ أثراً ، و" ما " و" لا " تدخلانِ عليهما ، فيجبُ ألاَّ يكونَ لهما عملٌ ؟ قلتُ : لا خلافَ في إعمالِ " لا " التي لنفي الجنسِ ، وإذا صحَّ إعمالُ " لا "[٦] هناكَ بالاتفاقِ[٧] ، فلا يعتد[٨] في إعمالِ " ما " أيضاً ، فإنْ زعمَ زاعمٌ أنَّ " لا " الناصبة

---

(١) ينظر المفصل ص ٨٢ .

(٢) في ب : ((المنصوب)) ساقط .

(٣) في ب : ((وعكسوا العمل)) .

(٤) في ب : ((لا)) .

(٥) المفصل ص ٨٢ .

(٦) في ب : ((لا)) ساقط .

(٧) في ب : ((الاتفاق)) ساقط .

(٨) في ب : ((اعتداد)) .

غيرُ " لا " الداخلةُ على الفعلِ ، قِيلَ لهُ : فما المانعُ من أنْ يكونَ " ما " الرافعةُ ، غيرَ " ما " الداخلةِ على الفعلِ ؟ قوله ((إلاَّ منْ درى))(١) كيف هي في المصحفِ ﴿ مَاهَٰذَابَشَرًا ﴾(٢) بالنصبِ ، فإنهُ يوافقُ فيه أهلَ الحجازِ؛ استناناً بسنَّةِ المصحفِ ، على أنَّ اللغةَ القديمةَ الفُصحَى(٣) هيَ الحجازيةُ ، وقيلَ : قوله ((ويقرؤون ما هذا بشرٌ))(٤) إلاَّ منْ درى كيفَ هيَ في المصحفِ غيرُ مستقيمٍ ؛ لأنـه : لا يَحِلُّ أنْ يُقْرأَ القرآنُ على حسبِ اختلافِ اللغاتِ ، ما لمْ يُنقَلْ تواتراً ، وهـذا اللفظ كما ترى ، يؤذنُ بأنَّ أهلَ كلِّ لغةٍ لهم : أنْ يقرأُوا بلغتهم ، أوْ يؤذنُ بـأنَّ هـذه القبيلةَ كانتْ تفعلُ ذلكَ ، والجوابُ يحتملُ أنْ يكونَ معنى مـا ذكـرَ في الكتـابِ ، أيْ : أنهم يقرأُونَ ((ما هذا بَشَـراً)) بـالرفعِ ؛ بسببِ قـراءةِ لغتهـم(٥) بـالرفعِ ؛ لما أنَّ القرآنَ نزلَ(٦) على سبعةِ أحرفٍ ، أيْ : على سبعِ لغاتٍ ، ومن تلكَ اللغاتِ لغـةُ بني تميمٍ(٧) ، حتى أنه كانَ في مصحفِ عبدِ اللهِ بن مسـعودٍ – رضـيَ اللهُ عنـهُ – بالرفعِ ، وكذلكَ قوله تعالى : ﴿ مَّاهُنَّ أُمَّهَٰتِهِمْ ﴾(٨) قريءَ(٩) بالنصبِ ، والرفعِ،

---

(١) المفصل ص ٨٢ .

(٢) من الآية (٣١) من سورة يوسف .

(٣) في ب : ((القديمة)) ساقط .

(٤) ينظر هذه القراءة في : الدر المصون ٦ / ٤٨٩ – ٤٩٠ ؛ والبحر المحيط ٦ / ٢٧٠ – ٢٧١ .

(٥) في ب : ((بلغتهم)) .

(٦) في ب : ((بدل)) .

(٧) ينظر هذه المسألة في : الكتاب ١ / ٥٧ ؛ والإنصاف ١ / ١٦٥ – ١٧٢ ؛ وأسرار العربيـة ص ٥٩ ؛ وشرح التصريح ٢ / ٢٣٦ ؛ وحاشية الصبان ١ / ٢٣٤ ؛ ينظر مسألة الرفع ، ولغـة بـني تميم في : الكشاف ٤ / ٤٨٥ ؛ والإنصاف ١ / ١٦٥ ؛ والتبيـان ٢ / ١٢١٢ ؛ والبحـر المحيـط ١٠ / ١٢١ ؛ وأوضح المسالك ١ / ٢٧٤ ؛ وابن عقيل ١ / ٣٠٢ ؛ وشرح الألفية لابن الناظم ص ١٤٥ .

(٨) من الآية (٢) من سورة المجادلة .

(٩) ينظر القراءة في : مختصر ابن خالويه ص ١٥٣ ؛ والـدر المصـون ١٠ / ٢٦٢ ؛ والبحـر المحيط ١٠ / ١٢١ ؛ والكشاف ٤ / ٤٨٥ .

على اللغتينِ ، وإنْ كانتْ قراءةُ الرفعِ فيهما من الشواذِ ، وقراءةُ النصبِ من المشاهيرِ ، والمتواترةِ ، وبنو تميمٍ(١) بقرأُونَ بالشواذِ من القراءةِ على لغتهم ، ((إلاَّ مَنْ درى منهم)) .

إنَّ قراءةَ الرفعِ قراءةٌ شاذةٌ ، وقراءةُ النصبِ قراءةٌ متواترةٌ ، فحينئذٍ تركَ لغتهُ ، وأخذَ بالقراءةِ المتواترةِ ، وإنْ كانتْ هي على خلافِ لغته ، اتباعاً للقراءةِ المتواترةِ ، وإذا(٢) انتقضَ النفيُ بـ" إلاَّ " ، بطل العملُ ؛ لأنَّ " ما " و" لاَ " إنما تعملُ كلُّ منهما بمشابهةِ " ليسَ " في النفيِ، فبدخولِ " إلاَّ " زالَ النفيُ، فانتقضت المشابهةُ ، فيبطلُ العملُ ، بخلافِ " ليس " فإنها تنصبُ خبرَها ، وإنْ بطلَ النفيُ في خبرها بـ" إلاَّ " أيضاً ، فلا يبطلُ عملها بانتقاضِ النفيِ بـ" إلاَّ " لما أنّ عملَ " ليسَ " لم يكنْ لكونها فعلاً ، فبانتفاءِ النفيِ لا تنتفي الفعليةُ فلا يبطلُ عملها أيضاً ، وكذا يبطل عملهما إذا تقدم خَبَرُهُما ، بخلافِ ليس ؛ لأنَّ ليسَ لما كانتْ هي الأصلَ : عملتْ عند التقديمِ ، والتأخيرِ ، ولم يعملا عندَ تقديمِ خبرِهما ؛ لتنحطَّ رتبتُهُمَا ؛ لأنَّ مراتبَ الفروعِ دونَ مراتبِ الأصولِ / أبداً ، ودخولُ الباءِ في الخبرِ يعني : أنَّ [١٢٦/أ] دخولَ الباءِ الخبرَ في الأصلِ ، إنما هوَ في خبرِ ليسَ ، فمن شبهَ " ما " بـ" ليس " قال في خبرها بالباءِ ، و[illegible] : ما زيدٌ بمنطلقٍ ، ومن لا فلا ، ونحو(٣) قوله تعالى : ﴿ وَمَارَبُّكَ(٤) بِظَلَّـٰمٍ لِّلْعَبِيدِ ﴾(٥) على لغةِ أهلِ الحجازِ ، وبنو تميمٍ يقرأُونَ كذلكَ أيضاً اتباعاً للقرآنِ ، وأمَّا في غيرِ القرآنِ فإنهم يمتنعونَ من إدخالِ الباءِ ، والحجةُ لهم : أنَّ الباءَ ممتنعٌ دخولها قبلَ دخولِ " ما " لا يقالُ : زيدٌ بمنطلقٍ ، فكذا بعدَ دخولها ، والجوابُ عنهُ لأهلِ الحجازِ : أنَّ دخولَ الباءِ بمقابلةِ دخولِ اللامِ في خبرِ " إنَّ " ، فقولكَ : ما زيدٌ بمنطلقٍ ، جوابٌ لقولِ القائلِ إنَّ زيداً

---

(١) ينظر الشواذ لابن خالويه ص ١٥٣ .

(٢) في ب : ((فإذا)) .

(٣) في الأصل : ((ويجوز)) والمثبت من ب .

(٤) في ب : ((وما ربك)) ساقط .

(٥) من الآية (٤٦) من سورة فصلت .

المنطلق ، فالباءُ هنا بمقابلةِ اللامِ هناكَ ، فاستويا في التأكيدِ إثباتاً ونفياً ، ودخولُ اللامِ في الخبرِ هناكَ ، بعد دخولِ " إنَّ " ، فكذا الباءُ هنا بعد دخولِ " ما " فظهرَ الفرقُ ، هذا بين " ما " بعدَ دخولِ " ما " ، وبين " ما " قبلَ دخولها ، ((يكْسَعُونَهَا))[1] أيْ : يردفونها ، من كسعهُ : ضربهُ من خلفه ، فاستعاره هنا ؛ لوضع التاءِ في آخرِ هذهِ الكلمةِ ، واختلفَ فيهما ، فمذهبُ البصريينَ[2] : أنها بمعنى : ليسَ ، وذهبَ الكوفيونَ[3] إلى : أنّها التي لنفي الجنسِ ؛ لأنها الكثيرةُ في الاستعمالِ ، و" لا " التي بمعنى : ليس إنما يكونُ في الشعر ، فوجبَ أنْ تحملَ ما وَرَدَ في القرآنِ على الشائع[4] لا على القليلِ النزرِ وحجةُ البصريينَ[5] : أنَّ تاءَ التأنيثِ قدْ دخلتْ عليها ، وهي من خواصِ الفعلِ ، فوجبَ أنْ تكونَ هي المشبهةُ بالفعلِ ؛ ليقوى وجهُ دخولِ التاءِ عليها ، وإلحاقُ التاءِ بالتاءِ فيه للجنسِ بعيدٌ ، من حيثُ إنها مشبَّهَةٌ بالحرف[6] ، وهذه مشبهةٌ بالفعلِ ، فكانتْ التاءُ بهذهِ أولى ، وإنما اختصتْ بالأحيانِ ، لما في دخولها على غيرها من التباين ؛ لأنَّ " لا " ليستْ لنفيِ الحالِ صريحاً ، فتختصُّ بالدخولِ على الأحيانِ ، بخلافِ ليسَ ، فهي أينما وقعتْ ، وقعتْ لنفي الحال ، فلا تختصُّ بالأحيانِ ، فإنْ قيلَ : ما وجهُ قراءةِ[7] من قرأ : ﴿ وَلَاتَ حِينَ مَنَاصٍ ﴾[8] - بالكسرِ - ومثلُ هذهِ القراءةِ قوله :

---

(١) المفصل ص ٨٢ .

(٢) ينظر الكتاب ١ / ٥٧ .

(٣) ينظر المغني ١ / ٢٥٤ .

(٤) في ب : ((الشائع عما)) .

(٥) ينظر الإيضاح في شرح المفصل ٢ / ٣٩٩ .

(٦) في الأصل : ((بالحروف)) والمثبت من ب .

(٧) ينظر القراءة في ﴿ وَلَاتَ حِينَ ﴾ في : القرطبي ١ / ١٤٨ ؛ والبحر المحيط ٩ / ١٣٦ ؛ والشواذ لابن خالويه ص ١٢٩ ؛ والكشاف ٤ / ٧١ - ٧٢ ؛ ومشكل إعراب القرآن ٢ / ٦٢٢ ؛ والبيان ٢ / ٣١٢ ؛ والبيان ٢ / ١٠٩٧ .

(٨) من الآية (٣) من سورة ص ؛ وينظر المفصل ص ٨٢ .

طَلَبُوا صُلْحَنَا وَلاَتَ أَوَانٍ فأَجَبْنَا[1] أن ليس حين بقاء

قلنا وجهها هو التشبيهُ بإذٍ في قوله[2] :

نَهَيْتُكَ عن طِلاَبِكَ أُمَّ عَمْرٍو بِعَاقِبَةٍ[3] ، وَأَنتَ[4] إذٍ صحيحُ[5]

في أنَّه زمانٌ قُطِعَ منهُ المضافُ إليه ، وعُوِّضَ عنه التنوينُ ، فالتقى ساكنان : الذَّالُ والتنوينُ ، فحركتِ الذالُ بالكسرِ ، فكذا في الآيةِ ؛ إذِ الأصلُ : ((ولاتَ حينَ مناصِهم)) فلمَّا قطعَ المضافُ من المضافِ إليه : نزلَ منزلةَ قطعهِ من الحينِ ؛ لاتحادِ المضافِ والمضافِ إليه ، وعوِّضَ عن الضميرِ المقطوعِ التنوينُ ، ثم كُسِرَ " الحين " ؛ لأنَّ التنوينَ كانَ قدْ وقعَ عقيبهُ ، فتنوينُهُ بمنزلةِ الذالِ من " إذ " .

(١) هذا صدر بيت من الخفيف .

وهو لأبي زبيد الطائي في ديوانه ص ٣٠ ؛ والإنصاف ص ١٠٩ ؛ وتذكرة النحاة ص ٧٣٤ ؛ وشرح شواهد المغني ص ٦٤٠ ، ٩٦٠ ؛ والمقاصد النحوية ٢ / ١٥٦ ؛ وخزانة الأدب ٤ / ١٨٣ ، ١٨٥ ، ١٩٠ ؛ والدرر ٢ / ١١٩ ؛ وبلا نسبة في : الخصائص ٢ / ٣٧٠ ؛ ورصف المباني ص ٢٤٤ ، ٣٣٤ ؛ وسر صناعة الإعراب ص ٥٠٩ ؛ وشرح الأشموني ١ / ٣٧١ ؛ وشرح المفصل لابن يعيش ٩ / ٣٢ ؛ ومغني اللبيب ص ٢٥٥ ؛ والهمع ١ / ١٢٦ ؛ واللسان ١٣ / ٤٠ " أون " ١٥ / ٤٦٨ " لات " .

(٢) في ب : ((قولك)) .

(٣) في ب : ((تعاقبه)) .

(٤) في ب : ((والنيل)) .

(٥) البيت من الوافر ، وهو لأبي ذؤيب الهذلي ، وانظره في شرح أشعار الهذليين ١ / ١٧١ ؛ وشرح شواهد المغني ص ٢٦٠ ؛ وخزانة الأدب ٦ / ٥٣٩ ، ٥٤٣ ، ٥٤٤ ؛ واللسان ٣ / ٤٧٦ " أذذ " ١٥ / ٤٦٢ " إذ " ؛ وبلا نسبة في : الخصائص ٢ / ٣٧٦ ؛ وسر صناعة الإعراب ص ٥٠٤ ، ٥٠٥ ؛ وتذكرة النحاة ص ٣٧٩ ؛ ورصف المباني ص ٤١١ ؛ والجنى الداني ص ١٨٧ ، ٤٩٠ ؛ وشرح ابن يعيش ٣ / ٣١ ؛ ومغني اللبيب ص ٨٦ ؛ وجواهر الأدب ص ١٣٨ ؛ والمقاصد النحوية ٢ / ٦١ .

أمَّا البيتُ فظاهرٌ ؛ لأنَّ الأصلَ : « ولاتَ أوانِ صلحٍ » حذفُ المضافِ إليه ، وعوضَ منهُ فصارَ " الأوانُ " تشبيهاً بـ" إذ "(١) ، فكسرَ ، كما كُسرَ ذلك ، وقيل : التاءُ داخلةٌ على " حينَ " ، والحجةُ فيه أنها متصلةٌ بـ" حينَ " في السلامِ ، ويجعلُ هذا القائلُ الحينَ والتَّحِيْنَ : لغتينِ ، فعلى هذا تكونُ " لا " النافيةُ للجنسِ ؛ لكنَّا نقولُ : إنَّ ذلكَ ليس مما يحتجُّ به ، فكم من شيءٍ وقعَ في / المصحفِ وهو [١٢٦/ ب] خارجٌ عن قياسِ الخطِّ ، فلعلَّ هذا من ذاكَ .

وأمَّا قوله : " التحينُ " لغةً ، فالجوابُ : أنَّ الفصيحَ هو الحين بدونِ التاءِ ، فيجبُ حملُ ما جاءَ في التنزيلِ على اللغةِ الفصيحةِ ، فعلمَ أنَّ الصحيحَ هو ما ذهبَ إليه البصريونَ ، فإنْ قيلَ : أينَ أنتَ عن لزومِ ما لْم يعهدْ مثله في كلامهم ، على هذا(٢) المذهبِ ، وهو : لزومُ الإضمارِ في الحرفِ ، ولوْ جازَ الإضمارُ في الحرفِ ، لجازَ زيدٌ ما قائماً ، أيْ : هو قائماً ، وهوُ ممتنعٌ .

قلنا : جوابه من وجهينِ : أحدهما : أنهُ حَذْفٌ " لا " إضمارٌ ، والحذفُ شائعٌ إذا دلَّ عليه الدليلُ ، والثاني : أنها جرتْ مجرى الفعلِ ، في إلحاقِ التاءِ بها ، فلا يلزمُ من الإضمارِ فيما قويَ شَبَهُهُ بالفعلِ ، الإضمارُ فيما لْم يقوَ .

اعلمْ : أنَّ لكلماتِ النفي أربعَ مراتبَ : الأولى لـ" ليسَ " ؛ لأنها عاملةٌ في تقديمِ الخبرِ وتأخيره ، وداخلةٌ في المعرفةِ والنكرةِ ، ومختصةٌ(٣) بنفي الحالِ ، وأنها من الأفعالِ ، والثانيةُ لَمَّا ؛ لأنَّها لنفي الحالِ ، وتعملُ في التأخيرِ ، لا التقديمِ ، وتدخلُ على المعرفةِ والنكرةِ ، والثالثةُ لـ" لا " ؛ لأنها للنفي على الإطلاقِ ، وتدخلُ على النكرةِ دونَ المعرفةِ ، والرَّابعةُ : لـ" لاتَ " ؛ لاختصاصها بالحينِ .

---

(١) في الأصل : « إذْ » ساقط والمثبت من ب .

(٢) في ب : « هذا على » .

(٣) في ب : « مختصة » .

((ذكرُ المجروراتِ))[١]

لَّما ذكرَ المرفوعاتِ ، والمنصوباتِ ساقتِ النوبةُ إلى ذكرِ المجروراتِ ، وإنما قدَّمها على المجروراتِ ؛ لأنَّ الأصلَ فيهما الفاعلُ ، والمفعولُ وهما متقابلانِ ، وقدْ ذكرنا قوةَ الفاعلِ فلما قدم هو على غيره ؛ لقوته استدْعَى ذِكرَ ما يقابلُهُ ، فلمَّا تقدمَ ذكرُ[٢] المرفوعاتِ ، والمنصوباتِ ؛ لما ذكرنا : تأخَّرَ ذكرُ المجروراتِ لا محالةَ ؛ لما أنَّ إعرابَ الاسمِ لم يخلُ عن الرفعِ ، والنصبِ ، والجرِّ ، ثم الاسمُ لا يكونُ مجروراً إلاَّ بإضافةٍ[٣] ، والإضافةُ هي ، أنْ تجمعَ بينَ اسمينِ ، أو بينَ اسمٍ وفعلٍ ، فتفضي أحدهما إلى الآخر بأداةٍ[٤] أوْ بغير أداةٍ[٥] نحو مررتُ بزيدٍ ، وغلامِ زيدٍ ، وإنما اختصَّ الجرُّ بالإضافةِ ؛ لأنَّ للإضافةَ شَبَهاً بأختيها الفاعليةِ والمفعوليةِ ، فهيَ متوسطةٌ .

أمَّا شبهُهَا بالفاعليةِ ، فلأنَّ المضافَ إليهِ متوحدٌ كالفاعلِ ، وأمَّا شبهها بالمفعوليةِ ، فلأنَّ كلاً منهما يقعُ فضلةً ، والجرُّ متوسط[٦] بين أختيها ؛ لأنَّ هذه الحركاتِ الثلاثِ أخواتُ حروفِ اللينِ ، والواوُ التي هي[٧] أختُ الضمةِ ، والألفُ التي هي أختُ الفتحةِ ، على طرفيْ مخارجِ الحروفِ ، والياءُ التي هي أختُ الكسرةِ واقعةٌ في وسطها ؛ فلذلكَ قلنا : هيَ متوسطةٌ ، فأعطى المتوسط ، وقالَ : الإمامُ عبدُ القاهر : ((إنَّ الإضافةِ على ضربين : إضافةُ اسمٍ إلى اسمٍ ، وإضافةُ حرفٍ إلى اسمٍ))[٨] ، وقدْ نصَّ على ذلكَ صريحاً ، وذكرَ في تقريره : أنَّ قولكَ :

---

(١) المفصل ص ٨٢ .

(٢) في الأصل : ((ذكر)) ساقط .

(٣) في ب : ((بالصفة)) .

(٤) في ب : ((بإرادة)) .

(٥) في ب : ((إرادة)) .

(٦) في الأصل : ((متوسطة)) والمثبت من ب .

(٧) في الأصل : ((هي التي)) والمثبت من ب .

(٨) كتاب المقتصد في شرح الإيضاح ٢ / ٨٠٨ - ٨١٣ .

مررتُ بزيدٍ ، معناهُ أوجدتُ مرورَ زيدٍ ، فبواسطةِ الباءِ حصلت الإضافةُ تقديراً ، فكأنها[١] هي مضافةٌ ؛ فلذلكَ سُميتْ الحروفُ الجارةُ حروفَ الإضافةِ ، وهي المقتضيةُ له ، أيْ : أنَّ الإضافةَ هي المقتضيةُ لنفسِ الإعرابِ ، والعاملُ حرفُ جرٍّ ، أو معناهُ ، فالحاصلُ : أنَّ هنا عمومُ مقتضٍ ، وهو حرفُ الجرِّ ، وخصوصُ/ أثرٍ ، [١٢٧/أ] وهو الجرُّ ، فيضافُ العامُّ إلى العامِّ ، والخاصُّ إلى الخاصِّ ، وهكذا نقولُ : في فصليْ الفاعلِ والمفعولِ ، مثالُه في الحياتِ ، (لسعُ[٢] العقاربِ النصيبيةِ أوجعُ من لسع سائرِ العقاربِ) فعمومُ الوجعِ وهو المشتركُ فيه بينَ الوجعينِ ، يضافُ إلى عمومِ اللسعِ ، وهو المشتركُ فيه بينَ اللَّسعينِ ، كما أنَّ خصوصَ كلِّ واحدٍ من الوجعين يضافُ إلى[٣] كلَ واحدٍ من اللسعينِ ، أمَّا حرفُ الجرّ مثلُ الباءِ في بـ" زيدٍ " وهذا ظاهرٌ ، أو معناهُ بزيدِ معنى اللامِ في نحوِ : غلامِ زيدٍ ، ومعنى " من " في نحو[٤] : خاتمُ فضةٍ ، وهذا يؤذنُ بأنَّ العاملَ في المضافِ إليهِ معنى الحرفِ ، وهو مذهبُ بعضهم[٥] ، وقالَ بعضهم : هو الحرفُ المقدرُ[٦] ، وقالَ بعضهم : العاملُ هو المضافُ[٧] .

قيلَ كلُّ واحدٍ[٨] من هذهِ الأقوالِ مردودٌ[٩] .

---

(١) في الأصل : « كأنها » .

(٢) في ب : « لسع » .

(٣) في الأصل : « إلى » ساقط والمثبت من ب .

(٤) في الأصل : « نحو » ساقط والمثبت من ب .

(٥) ينظر الإيضاح في شرح المفصل ١ / ٤٠٠ .

(٦) ينظر شرح الكافية للرضي ٢ / ٢٠٣ .

(٧) ينظر شرح الكافية للرضي ٢ / ٢٠٣ .

(٨) في ب : « واحد » ساقط .

(٩) ينظر هذه المسألة بالتفصيل في : الإيضاح في شرح المفصل ١ / ٤٠٠ ؛ والتخمير ٢ / ٥ ؛ وشرح ابن يعيش ٢ / ١١٧ ؛ وشرح الرضي على الكافية ١ / ٧٢ - ٧٣ ، ٢ / ٢٠٣ .

أمَّا الأولُ ، فلأنَّ المعنى إنما يصارُ إليهِ عند عدمِ عاملٍ لفظيٍّ ، ولم يعدم هنا ، وأمَّا الثاني فلهُ وجهٌ ، وهو أنهُ قدْ ثبتَ للحرفِ الجارِّ عملُ الجرِّ ، فجعلَ الحرفُ عاملاً ؛ ليكونَ الجارُّ[١] باباً واحداً ، غيرَ أنَّ إضمارَ الحرفِ الجارِّ بعيدٌ ، فلا يصارَ إليه ، وبطلانُ الثالثِ لما يجيءُ ، فلما بطلَ[٢] أنْ يكونَ الحرفُ عاملاً ، وبطلَ أنْ يكونَ الاسمُ عاملاً ، وذهبَ القائلُ الأولُ إلى أنْ يكونَ المعنى عاملاً ؛ إذْ لا عملَ بدونِ عاملٍ ، غير أنَّا رددناهُ بما ذكرنا قبلُ ، وقلنا : إنما عملَ الاسمُ المضافُ في المضافِ إليهِ ؛ لما في الكلامِ من معنى حرفِ الجرِّ دون الاسمِ المضافِ بنفسهِ ، مجرداً عن معنى أحدِ الحرفينِ ؛ لأنَّ الأسماءَ المحضةَ لا أصلَ لها في العملِ .

ألا ترى أنَّ شيئاً من نحوِ : رجلٍ لا يعملُ ، لا رفعاً ، ولا نصباً ، وإنما العملُ للأفعالِ ، والحروفِ ، وذكرَ في المحصلِ[٣] .

عُنِيَ بالمقتضى للإضافةِ ؛ لأنَّ الإضافةَ معنى مفعول لا يتأتى إلاَّ بطرفينِ ، كما أنَّ الفاعليةَ[٤] لا تتأتى إلاَّ بجزئين ، وهو معنى تعذَّرَ الوقوفِ عليه إلاَّ بدليلٍ حسيٍّ ، وهو العاملُ ، فنصبَ دليلاً عليه ، ثم إنه وجبَ النظرُ فيما هو الأولى بكونهِ اختصَّ بهذهِ الصفةِ ، أعني : الإضافةَ ، فنقولُ : لَمَّا كانَ المضافُ إليهِ من تمامِ المضافِ ، والذَّيلُ له كالفاعلِ من تمامِ الجملةِ : استحقَّ أنْ يكونَ لهُ على حصولِ وصفٍ فيهِ دليلٌ عليه ، وهو الجرُّ ، كما أنَّ الدليلَ على الفاعليةِ هو الرفعُ ، وصاحبُ الدليل هو الفعلُ ، كما أنَّ صاحبَ الدليل هنا[٥] هو المضاف فلما نُسِبَ الدليل هناك إلى الفعلِ نُسِب هنا إلى المضافِ ، سواء بسواء ، فقيل المضاف يعمل الجرَّ في المضاف إليه ، كما أنَّ الفعلَ يعمل الرفعَ في الفاعلِ « **فالمعنويةُ ما أفادَ تعريفاً** »[٦] ، أيْ : الإضافةُ المعنويةُ تفيدُ تعريفاً ؛ إذا كانَ المضافُ إليهِ

---

(١) في ب : « الجار » ساقط .
(٢) في ب : « بطل » ساقط .
(٣) هو أحد شروح المفصل مؤلفه يحيى بن حمزة العلوي ت ٧٤٩ هـ .
(٤) في ب : « الفاعل » .
(٥) في الأصل : « هنا » ساقط .
(٦) المفصل ص ٨٢ .

معرفةً، نحو : ((**دارُ عمرو**))[1] ؛ لأنك إذا قلتَ : دارٌ كانتْ شائعةً بينَ الـدورِ ، غيرُ مختصةٍ بواحدٍ ، فبقولكَ : دارُ عمرو تعينـتْ لواحـدٍ بعينـهِ ، وهـو : عمـروٌ ، وتعرفتْ ؛ لأنَّ اللفظَ كسوةُ المعنى ، والكسوةُ على قدرِ مكتسيها ، وقـد حصـلَ الامتزاجُ بين دارٍ ، وعمرو بأنْ نُزِّلَ عمروٌ منزلةَ التنوينِ من دارٍ ، بحيثُ لا يتصورُ الانفصالُ ، والانفكاكُ ، فيجبُ أنْ يمتزجَ معنى الثاني بالأولِ ، وبالامتزاجِ يحصلُ التعريفُ لا محالةَ ، ويفيدُ ((**تخصيصـاً**))[2] إذا كـانَ المضـافُ إليـه نكـرةً ، نحـو : ((**غلامُ رجلٍ**))[3] ؛ لأنكَ لَمَّا قلتَ : " غلامٌ " شـائعٌ بـين أمتـه ، فبالإضافـةِ إلى رجلٍ زالَ عنـه بعـضُ الشّـيَاعِ ، حيـثُ لم يبـقَ صالحـاً لأنْ يكـونَ غـلامُ امـرأةٍ ، فحصلَ التخصيصُ ، وإن لّم يحصلْ التعريفُ ((**في الأمرِ العامِّ**))[4] / هـذا احـترازٌ [١٢٧/ ب] عمـا جـاءَ مـن الإضافـةِ بمعنـى " في " في قولـهم: ((قتلـى الطَّـفِ))[5] وهـو اسـمُ موضعٍ، وفي قولهم : ((فلانٌ ثبتُ الغَـدَر)) أيْ : في الغـدرِ أيْ : ثـابتُ القـدمِ في الغَدَرِ ، والغَدَرُ بفتحتين .

((أُحْقُوقُ الجردِ)) وهو جحره ، وهذا مثل يضربُ للرجلِ الثابتِ في الشدائد والجدالِ[6] ، وكذلك قولهم : ((أعرابُ الباديةِ)) من قبيلِ الإضافةِ ، بمعنـى " في " وذكرَ في التوضيح[7] أنَّ ثابتَ الغـدَرِ مـن بـابِ إضافـةِ الصفـةِ إلى فاعلهـا ، أيْ : ثـابتٌ غـدرُه ، وهـذا علـى سبيلِ المبالغـةِ ، ذكـره[8] في شـرحِ قولـه : ((سـبَّاقُ

---

(١) المفصل ص ٨٢ .

(٢) المفصل ص ٨٢ .

(٣) المفصل ص ٨٢ .

(٤) المفصل ص ٨٢ .

(٥) اسمُ موضعٍ بناحية العراق من أرض الكوفةِ ، وهناك الموضع المعـروف بكربـلاء الـذي قتـل فيـه الحسين بن علي – رضي الله عنه - . ينظر معجم ما استعجم ٢ / ٨٩١ ؛ ومعجـم البلـدان ٤ / ٣٥ ، ٣٦ ؛ وينظر الصحاح ٤ / ١٣٩٥ .

(٦) ينظر اللسان ٥ / ١٠ " غدر " .

(٧) التوضيح في شرح المقامات الحريرية لصدر الأفاضل الخوارزمي .

(٨) أي ذكره صدر الأفاضل الخوارزمي .

غاياتِ)) وقيل : الأولى : أنْ يكونَ قوله : ((في الأمـرِ العـامِ)) احـترازٌ عـن مثـلِ قولهم : ((ضاربُ اليومَ)) ، و((سارقُ الليلةِ)) ، و ﴿ مَكْرُ ٱلَّيْلِ ﴾[1] ، فإنَّ هذه بمعنى " في " ؛ لأنَّ قولهم : في نحو : ((أعـرابُ الباديـة)) ، ((وقتلـى ألطـفِ)) ، يحتملُ أنْ يكونَ الإضافةُ بمعنى الـلامِ ، أيْ : هـؤلاءِ مخصَّصُـونَ بهـذه النسبةِ[2] ، فتقدير[3] اللامِ فيها ، يفيد التخصيصَ ، كما في جُلِّ الفرسِ ، أيْ : الجلُّ للفرسِ ، ولا يشكلُ على قوله : ((في الأمرِ العامِّ)) .

قولهـم : ((عنـد زيـدٍ)) ، ((ولـدنْ حكيـمٍ))[4] ، وكـذا : تحـتَ ، وفـوقَ ، وأشباههما ، حيثُ كانتْ هذه الأشياءُ ملازمةً للإضافةِ إلى ما بعدها وليـسَ فيهـا معنى اللامِ ، أوْ معنى " من "[5] قلنا : لا كذلكَ ، بل هذهِ الإضافاتُ بمعنى اللامِ ، وإنما امتنعَ تقديرها منفصلةً ؛ لأنَّ هذه الألفاظَ لم تستعملْ " إلاَّ " مضافـةً ، فلمـا أيس فيها القطعُ توهمَ متوهمٌ أنها لا تقدرُ

بل اللامُ فيها مقدرةٌ ؛ لأنها بمعنى نسبةِ موضعٍ إلى زيدٍ ، فالنسبةُ بمعنى اللامِ ، فإنْ قلت : ههنا سؤالان : أحدهُما : لِمَ خُصَّتْ اللامُ ، و" مـن " ههنـا مـن بـين سائرِ الحروفِ ؟ والثاني أنه لِـمَ لَـمْ يُبْـنَ المضـافُ إليـه مـع وجـودِ تضمـنِ معنـى الحرفِ ، وهو اللامُ أو " مِنْ " ؟ والاسمُ إذا تضمنَ معنـى الحرفِ رجـع مبنيـاً ، كأينَ، وكيفَ ، وخمسةَ عشرَ ؟ قلتُ : أمَّا الجوابُ عن الأولِ فاللامُ إنما خُصَّتْ ؛ لأنها غلبتْ ؛ لأنْ توضعَ[6] على كلِّ شيئين بينهما علاقةٌ ، وههنا كذلك ؛ لأنهـا ثَبَتَتْ تعلقَ المضافِ بالمضافِ إليهِ .

(١) من الآية (٣٣) من سورة سبأ .

(٢) في ب : ((النسب)) .

(٣) في ب : ((فتقدير)) .

(٤) في ب : ((حكيم)) ساقط .

(٥) في ب : ((من)) ساقط .

(٦) في الأصل : ((وضع)) والأصح عدم إثباتها .

إمَّا من حيث التعريفُ أو من حيثُ التخصيصُ ، وأمَّا[١] " من " فإنها موضوعةٌ للبيانِ ، وههنا تبينَ نوعُ هذا الجنسِ الذي ذكرهُ نحو : ((**خاتمُ فضةٍ**))[٢] وثوبُ كتَّانٍ ، وأمَّا الجوابُ عن الثاني ، فإنَّ عدمَ بنائه ههنا من قبلِ أنَّ تضمنَ الحرفِ هنا غيرُ لازمٍ ، بدليلِ جوازِ إظهارِ الحرفِ فيه ، والاسمُ إنما يكونَ مبنياً إذا تضمنَ الحرفَ تضمناً لازماً ، بحيثُ لا يجوزُ إظهارهُ فيه ، كما في النظائرِ ، وأمَّا ههنا فلو قلتَ في : غلامِ زيدٍ غلامٌ لزيدٍ كانَ جائزاً جوازَ الإضافةِ ، فلمْ يبقَ لذلكَ التضمُّنِ تأثيرٌ من قِبَلِ أنَّ وجودَه كعدمِه ، أوْ تقولُ قولنا : ((في غلامِ زيدٍ)) و((خاتم فضَّةٍ)) المعنى ((غلامٌ لزيدٍ)) ، و((خاتمٌ من فضةٍ)) للإيضاحِ لمعنى الجرِّ ؛ لا لأنَّ اللامَ منهُ ، أو " من " مقدرةٌ ، كيف ، والمضافُ إليه بمنزلةِ التنوينِ من المضافِ ، فكما لا يجوزُ الفصلُ بينَ المنونِ ، والتنوينِ بشيءٍ ، كذلكَ لا يجوزُ أنْ يفصلَ بين[٣] المضافِ والمضافِ إليه بحرفِ الجرِّ ، ولوْ كانَ الجرُ مقدراً ، حتى كأنَّ الجرَّ بهِ ، لوجبَ ألاَّ يحذفَ التنوينُ ، كما يكونُ كذلكَ ، إذا قلت : غلامٌ لزيدٍ ، وخاتمٌ من فضةٍ ، وإنما قالوا : الإضافةُ بمعنى اللامِ ، أوْ بمعنى " من " قصداً إلى أنَّ المضافَ إنما عَمِلَ الجرَّ ؛ لما فيه من معنى حرفِ الجرِّ ؛ لا لأنَّ اللامَ أو " من " مقدرةٌ فيه حقيقةً ، ولَمَّا لم يقدر اللامُ على هذا التقدير لم يوجدْ تضمنُ الحرفِ ، فلم يلزمْ البناءُ ، ثم قيلَ : في الفصلِ بينَ الإضافتينِ ، فالإضافةُ إذا كانتْ بمعنى " من " وقعَ اسمُ المضافِ إليه على المضافِ ، وإذا كانتْ بمعنى اللامِ لا يقعُ .

ألا ترى : أنَّ الخاتمَ من الفضةِ فضةٌ ، وأنَّ الغلامَ لزيدٍ ليسَ بزيدٍ ، ثم هذا الذي ذكرهُ في الإضافةِ بمعنى " من " إنما يستقيمُ إذا كانتْ بمعنى " من " التبيينية، لا " من " التبعيضيةِ ، ألا ترى أنَّ في قولكَ : هو[٤] صغيرُ القومِ وكبيرهم ،

(١) في ب : ((أما)) .

(٢) المفصل ص ٨٢ .

(٣) في ب : ((بين)) ساقط .

(٤) في ب : ((هو)) ساقط .

المعنى: الصغيرُ منهم ، والكبير منهم ، ثـم لا يقـعُ اسـمُ القـومِ علـى الصغـيرِ ، أوْ الكبيرِ ، فعلمَ أنَّ ذلكَ الحكمَ في الإضافةِ بمعنى من التبيينية .

اعلم أنَّ الإضافةَ اللفظيةَ يجري وجودها مجرى عدمِها .

ألا ترى أنَّ ضاربَ زيدٍ بالإضافةِ ، وضـاربٌ زيـداً بالانفصـالِ واحـدٌ ، وفي غلامِ زيدٍ ، لو فككتَ الإضافةَ ، فقلت : هذا غلامٌ زيدٍ لم يجزْ و لم يفدْ[١] أصلاً ، فضـلاً مـن أن يقـدَّرَ فيـه[٢] : الإضافـةِ ، وقيـل : حـدُّ كـونِ الإضافـةِ في تقديـرِ الإنفصالِ أنْ يكونَ المضافُ عـاملاً ، والمضـافُ إليـه معمـولاً لـه ، قبـلَ حـدوثِ الإضافةِ ، وإذا زالتْ عادتْ إلى حالهما في العملِ ، وقولـه : « أنْ تضـافَ الصفـةُ بتناولِ اسمِ الفاعلِ ، واسمِ المفعولِ ، والصفةِ المشبَّهةِ ، فلذا اختارها ، وقدم ذكرَ المفعولِ[٣] على ذكرِ الفاعلِ ، حيثُ قالَ : أنْ تضافَ الصفةُ إلى معمولها أولاً ، ثم قالَ أو إلى فاعلها ؛ لأنَّ هذهِ الصفاتِ المضافةِ عاملةٌ ، والمفعولُ يختصُّ بالعملِ فيه اسمُ الفاعلِ ههنا ، نحو : هوَ ضاربٌ زيداً ، والفاعلُ يشـتركُ في العمـلِ فيـه اسـمُ الفاعلِ والصفةِ المشبهةِ نحو : زيدٌ قائمٌ غلامهُ وحسنٌ ، واسمُ الفـاعل يقـدمُ علـى الصفةِ المشبهةِ في الفاعليـةِ ؛ لمـا سيجيءُ - إنْ شـاءَ اللهُ تعـالى - فتقـدمَ مـا هـو المختصُ به ، وهو المفعولُ في الذكرِ ؛ لأنَّ المختصَ بالأقوى ، أقوى من الذي غيرِ مختصٍّ به ، وهو « **جائلةُ[٤] الوشـاح** »[٥] كنايـةً عـن دقيقـةِ الخصـرِ ، الوشـاحِ : شـيءٌ ينسـجُ مـن أديـمِ عريضـاً ، ويرصَّـعُ بجواهـرَ ، وتشـدُّه المـرأةُ بـينَ عاتقيهـا وكشحيها ، ولا تفيدُ إلاَّ تخفيفـاً في اللفـظِ ؛ لأنَّ إعمـالَ هـذهِ الصفـاتِ المضافةِ واجبٌ في الأصلِ ؛ لما سيجيءُ[٦] في موضعه ، وإنما الإضافةُ ؛ لحصولِ الخفةِ في

---

(١) في ب : « يفد » ساقط .

(٢) في الأصل : « بمعنى » والمثبت من ب بأنها ساقطة .

(٣) في الأصل : « بالمفعول » والمثبت من ب .

(٤) في ب : « جايلة » .

(٥) المفصل ص ٨٣ .

(٦) ينظر المفصل ص ١١٦ .

اللفظِ ؛ لسقوطِ النونِ ، أو التنوينِ ، في نحوِ : ضاربُ زيدٍ ، وضاربا زيدٍ ، وضاربو زيدٍ ، فلوْ صرفا⁽¹⁾ إلى إثباتِ الاتصالِ تقديراً : يلزمُ ركوبُ الشططِ ، وهو تركُ الواجبِ من كلِّ وجهٍ⁽²⁾ ؛ بإبطالِ عملِ العاملِ اللازمِ إعمالُهُ في الظاهرِ، والتقديرُ : بسببِ الإضافةِ ، فيكونُ إضافةُ هذا النحوِ [من مُزَالَةً من حيثُ التقديرُ ؛ لوجودِ المانعِ مَنْ تحققها ، وهو التنوينُ أو النونُ ؛ لاستلزامِ إعمالِ هذا النحوِ]⁽³⁾ ثبوتها نحو : هو ضاربٌ زيداً ، وهما ضاربانِ عمراً ، فلما ثبتتْ هذهِ الإضافةُ لفظاً لا تقديراً: سميتْ إضافة لفظيَّة، « ولاستواءِ الحالينِ »، أي: في حالِ ما قبلَ الإضافةِ ، وحالِ ما بعد الإضافةِ ، أيْ : حالُ ما بعدَ الإضافةِ ، بمنزلةِ حالِ ما قبلَ الإضافةِ ، في أنها غيرُ مفيدةٍ للتعريفِ ، وقضيَّةُ الإضافةِ المعنويةِ أنْ تجرَّدَ لها المضافَ من التعريفِ ، قد ذكرنا أنَّ الإضافةَ المعنويةَ مفيدةٌ تعريفاً أوْ تخصيصاً ، والاسمُ / المحلَّى بالألف⁽⁴⁾ واللام معرفٌ، والمعرفُ مستغنٍ عن أسبابِ التعريفِ، [١٢٨/ ب] والإضافةُ المعنويةُ من أسبابه ، هذا في الإضافةِ إلى المعرفةِ ظاهر ، وفي الإضافةِ إلى النكرةِ فسادٌ آخر ، وهو أنَّ كونَ الاسمِ مضافاً إلى النكرةِ : يقتضي أنْ يكونَ نكرةً ؛ لامتزاجِ معنى المضافِ والمضافِ إليه ، وهذا لأنَّ التعريفَ والتنكيرَ معنيانِ متقابلانِ ، فإذا سرى أحدهما وهو التعريفُ إلى المضافِ من المضافِ إليه : وجبَ أنْ يسرى إليهِ منه أيضاً ما يُقابلُ التعريفَ ، وهوَ التنكيرُ ، ثم إدخالُ اللامِ على المضافِ : يقتضي أنْ يكونَ معرفةً ، فمن المحالِ كونُ الاسمِ معرفةً ونكرةً في حالةٍ واحدةٍ ، وقيل : إنما جرد المضافُ في الإضافةِ المعنويةِ من حرفِ التعريفِ ؛ لأنَّ تعريف المضافِ في بابِ الإضافةِ يطلب من المضافِ إليه ؛ لا⁽⁵⁾ جمعهما لهذا

---

(١) في ب : « صرفنا » والمثبت من ب .

(٢) في ب : « وجه » ساقط .

(٣) في ب ما بين القوسين ساقط .

(٤) في الأصل : « بالألف » ساقط والمثبت من ب .

(٥) في الأصل : « لأنَّ » والمثبت من ب .

المعنى ، وإذا كانَ كذلكَ امتنعَ أن يطلبَ من غيره تعريفَهُ ، كمن أحضرَ طبيباً لعلاجِ مريضٍ ، فقبيحٌ في حضوره طلبُ العلاجِ من غيرِهِ من الأطباءِ ، وقيل : فائدةُ الإضافةِ المعنويةِ نسبةٌ خصوصيةٌ بين الأولِ ، والثاني راجعةٌ إلى عهدٍ بينك وبينَ مخاطبكَ فيه ، وهذا المعنى حاصلٌ بدونِ الألفِ واللامِ ، فأغنى عن الجمعِ بينهما ، وقد ذهبَ الكوفيونَ[1] إلى : تجويزِ إضافةِ المعرفةِ باللامِ في الأعدادِ خاصةً[2] ، نحو : ((**الثلاثةُ الدراهم**))[3] ؛ لأنهم رأوا أنَّ الثلاثةَ ، والدراهمَ لذاتٍ واحدةٍ ، فلم يصدرْ تعريفُ المضافِ من تعريفِ المضافِ إليهِ ، بخلافِ غلامِ زيدٍ ، فلذلكَ عرفوهما جميعاً .

أمَّا تعريفُ الأولِ بسببِ اتحادِ الذاتِ ، فكانَ الأولُ محلَّ التعريفِ ، وعرَّفوا الثاني أيضاً ؛ لأنه هو المقصودُ بالذاتِ في الحقيقةِ ، وإنما أتى الأولُ ؛ لغرضِ العددِ ، ولأنَّ الجمعَ بينَ سببَـي التعريفِ إنما يمتنعُ إذا كانَ في كلمةٍ واحدةٍ ، والمضافُ مع المضافِ إليه كلمتانِ ، فوجبَ أنْ يجوزَ تعريفُ كلِّ واحدٍ منهما ؛ لكن هذا بمعزلٍ عن القياسِ المتلئب ، واستعمالِ الفصحاءِ وأُوِّلَ بيتُ الفرزدقِ :

*** مَا زَالَ مُذْ عَقَدَتْ يَدَاهُ إِزَارَهُ ***[4]

---

(١) ينظر تجويز الكوفيين إضافة المعرفة باللام في : التخمير ٢ / ٧ – ٨ ؛ وشرح المفصل لابن يعيش ٢ / ١٢١ ؛ والإيضاح في شرح المفصل ١ / ٤٠٣ ؛ وشرح الرضي على الكافية ٢ / ٢١٦ .

(٢) في الأصل : « وخاصة » والمثبت من ب .

(٣) المفصل ص ٨٣ .

(٤) هذا صدر بيت من الكامل ، وعجزه الشاهد الذي يليه ، وهو :

*** وَدَنَا فأدركَ خمسةَ الأشْبَارِ ***

وهو للفرزدق في ديوانه ١ / ٣٠٥ ؛ والمقتضب ٢ / ١٧٦ ؛ وشرح المفصل لابن يعيش ٢ / ١٢١ ، ٦ / ٣٣ ؛ والجنى الداني ص ٥٠٤ ؛ وجواهر الأدب ص ٣١٧ ؛ والمقاصد النحوية ٣ / ٣٢١ ؛ والأشباه والنظائر ٥ / ١٢٣ ؛ وشرح شواهد المغني ٢ / ٧٥٥ ؛ وشرح التصريح ٢ / ٢١ ؛ وخزانة الأدب ١ / ٢١٢ ؛ والدرر ٣ / ١٤٠ ؛ وبلا نسبة في إصلاح المنطق ص ٣٠٣ ؛ وأوضح المسالك ٣ / ٦١ ؛ ومغني اللبيب ١ / ٣٣٦ ؛ والهمع ١ / ٢١٦ ، ٢ / ١٥٠ ؛ واللسان ٦ / ٦٧ " خمس " ، ورواية البيت " فما " بدل " دنا " .

وقوله :

* وأدركَ خَمسةَ الأشْبَارِ *[١]

قيلَ : هذا إشارةٌ إلى مذهبِ عليٍّ - رضي الله عنهُ - فإنه كانَ يعتبرُ البلوغَ بالقامةِ ، ويقدرُ بخمسة أشبارٍ ، وبه أخذَ الفرزدقُ ، وقيلَ : أرادَ بالخمسةِ الأشبارِ القبرَ ، كما في بيتِ التهامي[٢] :

والشَّرْقُ[٣] نحوُ الغربِ أَقْرَبُ شقَّةً   من بعدِ تلك الخمسةِ الأشبارِ[٤]

يمدحُ بهذا يزيدَ[٥] بنَ المهلبِ ، فيقولُ : لمْ يزلْ مُذْ[٦] كانَ صغيراً إلى أنْ ماتَ يقودُ الجيوشَ ، ويحضرُ الحروبَ ، وما قبلَ بيتِ ذي الرمةِ :

أَمَنْزِلَتَي مَيٍّ سَلَامٌ عَلَيْكُمَا   هَلِ الأَزْمُنُ اللاَّئِي مَضَيْنَ رَوَاجِعُ
وهل يَرجِعُ التسليمَ أو يكشفُ الْعَمَى   ثلاثُ الأَثافيِّ والرُّسُومُ الْبَلاَقِعُ[٧]

---

(١) المفصل ص ٨٣ .

(٢) التهامي : هو علي بن محمد بن نهد التهامي أبو الحسن شاعر مشهور من أهل تهامة زار الشام والعراق وولي خطابة الرملة ، وله ديوان شعر قبل سنة ٤١٦ هـ .
أخباره في : وفيات الأعيان لابن خلكان ٣ / ٣٧٨ ؛ ومرآة الجنان ٣ / ٣٠ ؛ ومعجم البلدان ٤ / ٧ ؛ والأعلام ٤ / ٣٢٧ .

(٣) في ب : « والشعرف » وهو تحريف .

(٤) لم أهتد إلى تخريج هذا البيت مما لدي من مصادر .

(٥) يزيد : هو يزيد بن المهلب بن أبي صفرة الأزدي أبو خالد : أمير من القادة الشجعان الأجواد ولي خراسان بعد وفاة أبيه ، وله أخبار كثيرة مع بعض الخلفاء الأمويين قبل سنة ١٠٢ هـ .
أخباره في : وفيات الأعيان ٦ / ٢٧٨ ؛ ومعجم ما استعجم ص ٩٥٠ ؛ والأعلام ٨ / ١٨٩ .

(٦) في ب : « منذ » .

(٧) هذان البيتان لذي الرمة وهما من الطويل ، انظرهما في الديوان ص ١٢٧٣ ؛ وانظر البيت الأول في : الكتاب ٣ / ٥٧١ ؛ وشرح أبيات سيبويه ٢ / ٣٦٣ ؛ وسر صناعة الإعراب ٢ / ٦٢٠ ؛ وشرح ابن يعيش ٥ / ١٧ ؛ واللسان ١١ / ٦٥٨ " نزل " ؛ وبلا نسبة في : المقتضب ٢ / ١٧٦ ؛ وفي أسرار العربية ص ٣٥٢ ؛ وشرح المفصل لابن يعيش ٦ / ٣٣ .

أيْ : أو يكشفُ الجهلُ ، ويروى أو يدفعُ البكى ، فإنْ قيلَ : الاستدلالُ بمثل هذهِ الأبياتِ إنّما يصحُّ أن لو كانتْ الدعوى : أنّ الكوفيينَ لا يجوِّزُونَ ثلاثَ الأثوابِ بدون حرفِ التعريفِ في المضافِ ، وهم ليسوا بقائلين بها ، بل يجوِّزونَ كِلاَ الاستعمالينِ بتجريدِ المضافِ عن حرفِ التعريفِ ، وتحليته به حينئذٍ لم يتمّ الاستدلالُ للبصريينَ بمثلِ هذين البيتين .

قلنا : إنَّ المقامَ مقامُ التعريفِ باللامِ ، ومعَ ذلك لم يعرفْ بها ، فدلَّ على أنَّ المضافَ بدونِ اللامِ يكونُ في مقامِ التعريفِ ، والدليلُ على أنَّ المضافَ مقامُ التعريفِ باللامِ : أنَّ المعنى قسما / وأدركَ القبرَ الذي هو خمسةُ [١٢٩/أ] الأشبارِ ، وكذلكَ المعنى الثلاثُ من الأثافيِّ ، قالَ صاحبُ التخميرِ[١] : « وأنا لا أستبعدُ ما عليهِ الكوفيونَ » ، « **وتقولُ في اللفظيةِ : مررتُ بزيدٍ الحسنِ الوجهِ** »[٢] إنما لم يلزمْ تجريدُ المضافِ عن اللامِ في الإضافةِ اللفظيةِ ؛ لكونه على ما كانَ عليه قبلَ الإضافةِ ، من التنكيرِ إذِ الإضافةُ المشعِرَةُ بالامتزاجِ زائلةٌ في التقديرِ ، وهما الضاربا زيدٍ ، فيه وجوهٌ : الأولُ : رجلان ضاربانِ زيداً ، والثاني : رجلانِ ضاربا زيدٍ بالإضافةِ ، والثالثُ ، والرابع : الرجلان الضاربانِ زيداً ، والضاربا زيدٍ ، بدونِ الإضافةِ وبها ، والخامسُ الرجلانِ الضاربا زيداً ، بحذفِ النونِ ، وإعمالِ الضّاربِ ، والأحسنُ في القياسِ : ألاّ تحذفَ النونُ ؛ لأنها إذا وجبَ أن يكونَ لحذفها أثرٌ في اللفظِ ، ولا أثرَ لهُ فيه ، فلا يحذفُ ، وبعضهم يحذفُ ، ثمَّ لا يعتدُّ بالحذفِ ؛ حرصاً على إبقاءِ لفظِ النصبِ ، وعلى هذا

وانظر البيت الثاني في : إصلاح المنطق ص ٣٠٣ ؛ ومجالس ثعلب ص ٢٧٥ ؛ وشرح المفصل لابن يعيش ٢ / ١٢٢ ؛ وجواهر الأدب ص ٣١٧ ؛ والأشباه والنظائر ٥ / ١٢٢ ؛ وخزانة الأدب ١ / ٢١٣ ؛ والدرر ٦ / ٢٠١ ؛ واللسان ٦ / ٦٧ " خمس " ؛ وبلا نسبة في : المقتضب ٢ / ١٧٦ ؛ وتذكرة النحاة ص ٣٤٤ ؛ والهمع ٢ / ١٥٠ .

(١) ينظر التخمير ٢ / ٨ .

(٢) المفصل ص ٨٣ .

قراءةُ[1] من قرأ : ﴿ وَٱلْمُقِيمِى ٱلصَّلَوٰةَ ﴾[2] بالنصبِ ، وقراءةُ[3] عمارةَ[4] بنِ عقيلٍ: ﴿ وَلَا ٱلَّيْلُ سَابِقُ ٱلنَّهَارَ ﴾[5] بتركِ[6] التنوينِ مع نصبِ النهارِ ، وقراءةُ[7] أبي السَّمَّالِ[8] : ﴿ إِنَّكُمْ لَذَآئِقُوا ٱلْعَذَابَ ﴾[9] بنصب العذاب مع حذفِ النونِ ، وقدْ استحسنوا حذفَ النونِ هنا في غيرِ الإضافةِ ؛ لأنَّ اسمَ الفاعلِ وقعَ صلةً للألفِ واللامِ التي[10] بمعنى الذي ، وهذهِ الوجوهُ الخمسةُ بأسرها آتيةٌ ، نحو : « **هم ضاربونَ زيداً** »[11] إلى آخرِهِ « **وقد أجازَ الفرَّاءُ** »[12] أيْ : أجازَ قولَهم :

(١) ينظر القراءة في : الدر المصون ٤ / ١٥٣ ؛ والشواذ ص ٣٠ ؛ والبحر المحيط ٤ / ١٣٤ – ١٣٥ ؛ والكشاف ١ / ٥٩٠ ؛ والمحتسب ١ / ٢٠٣ .

(٢) من الآية (١٦٢) من سورة النساء .

(٣) ينظر القراءة في : القرطبي ١٥ / ٣١ ؛ والبحر المحيط ٩ / ٦٩ ؛ والشواذ ص ١٢٥ ؛ والدر المصون ٩ / ٢٧١ .

(٤) عمارة بن عقيل بن بلال بن جرير بن عطية الكلبي اليربوعي التميمي : شاعر مقدم فصيح من أهل اليمامة كان يسكن بادية البصرة ، ويزور الخلفاء من بني العباس فيجزلون صلته ، وبقي إلى أيام الواثق ، وعمي قبل موته ، وهو من أحفاد جرير الشاعر .
أخباره في : معجم الشعراء للمرزباني ص ٢٤٧ ؛ وطبقات الشعراء لابن المعتز ص ١٥٠ ؛ والشعر والشعراء ١ / ٤٦٤ ؛ والأعلام ٥ / ٣٧ ؛ وفيه ولد سنة ١٨٢ هـ وتوفي سنة ٢٣٩ هـ .

(٥) من الآية (٤٠) من سورة يس .

(٦) في ب : « ويترك » .

(٧) ينظر القراءة في : مختصر ابن خالويه ص ١٢٧ ؛ والبحر المحيط ٩ / ٩٩ ؛ والكشاف ٤ / ٤١ ؛ والدر المصون ٩ / ٣٠١ – ٣٠٣ ؛ وإعراب القراءات الشواذ ٢ / ٣٧٧ .

(٨) أبو السمال هو : قَعْنب بن أبي قَعْنَب العدوي البصري ، له اختيار شاذ رواه عنه أبو زيد ، ولم تذكر وفاته .
ينظر ترجمته في : طبقات ابن الجزري ٢ / ٢٧ ؛ والدر المصون ١ / ٤٠٨ .

(٩) من الآية (٣٨) من سورة الصافات .

(١٠) في ب : « التي » ساقط .

(١١) المفصل ص ٨٣ .

(١٢) ينظر المفصل ص ٨٤ .

الضاربُ زيدٍ ، فحجةُ الفراءِ(١) في جوازِ ذلك ؛ لأنهم كرهوا أنْ يمهدوا قاعدةً في كلامهم ، ثم تمسكوا فيه عن الإجراءِ على الاطرادِ كبابِ(٢) ، يعدُ ، ويكرمُ .

عُلِمَ في هذهِ القاعدةِ يعني أجريَ الضاربُ زيدٍ على سننِ ما حصل فيه التخفيفُ ، كالضاربا زيدٍ ، والضاربو زيدٍ ، كما أجروا أعِدُ ، ونَعدُ ، ويعدُ(٣) ، ويعدوا ، فحذفوا الواوَ من هاتيكَ ، وإن لم يوجدْ علة الحذفِ ، وهو(٤) وقوعها بينَ ياءٍ وكسرةٍ ، وطرداً للبابِ على سننٍ واحدٍ ، فكذا هنا(٥) .

((**فمشبَّهٌ بالحسَنِ الوجهِ**))(٦) يعني : أنَّ التخفيفَ الحاصلَ لسقوطِ(٧) التنوينِ في اللفظيةِ مفقودٌ في الحسنِ الوجهِ ؛ إلاَّ أنَّ حصولَ التخفيفِ فيه من جهةٍ أخرى ؛ لأنَّ الأصلَ كانَ أنْ يقالَ : في الحسنِ الوجهِ ، الحسنُ وجهُهُ ، فبالإضافةِ سقطَ الضميرُ من المضافِ إليه ، وانتقلتْ ضمةُ لامهِ إلى الكسرةِ التي هي أخفُّ منها ، فإنْ قيل : لو سقطَ الضميرُ فاللامُ قد جاءتْ في الوجهِ .

قلنا : اللامُ لا يوازنه ؛ لخفتها وثقلهِ ؛ لما به من الحركةِ ، ولأنَّ الضميرَ اسمٌ ، واللامُ حرفٌ ، ولا شكَّ في خفةِ الحرفِ ؛ لقلةِ التصرفِ فيه ، ثم وجهُ تشبيهِ الضاربِ الرجلِ بالحسنِ الوجهِ ، من حيثُ إنَّ المضافَ فيهما اسمٌ مشتقٌ ، والمضاف إليه مُحَلًّى باللامِ مصروفٌ عن سمته ؛ إذِ الوجهُ في الأصلِ فاعلٌ ، والرجلُ مفعولٌ .

---

(١) حجة الفراء في شرح المفصل لابن يعيش ٢ / ١٢٣ ؛ والتخمير ٢ / ١١ ؛ وشرح الرضي على الكافية ٢ / ٢٢٧ .

(٢) في الأصل : ((وباب)) والمثبت من ب .

(٣) في ب : ((على سنن تعد)) .

(٤) في ب : ((وهي)) .

(٥) في الأصل : ((هذا)) والمثبت من ب .

(٦) المفصل ص ٨٤ .

(٧) في الأصل : ((سقوط)) والمثبت من ب .

أمَّا الضاربُ زيدُ ، فهو إذا تأملتَ بعيدةٌ عن الشبهِ ، فلا يُلحقُ به ، وإذا كانَ المضافُ إليهِ ضميراً متصلاً إلى آخره ، قيلَ : الغرضُ من إيرادِ هذا الفصلِ إظهارُ الفرقِ بينَ ما كانَ المضافُ إليه اسماً ظاهراً ، مثلُ : زيدٍ ورجلٍ ، وبينَ ما كانَ ضميراً متصلاً ، فإنَّ في الأولِ يختلفُ الحالُ ، وفي هذا يكونُ الكلُّ على الجوازِ ، وذهبَ[١] بعضهم في هذهِ المسألةِ إلى أنَّ الكافَ في موضعِ نصبٍ ؛ لأنَّ علةَ منعِ الإضافةِ في مسألةِ[٢] الضاربِ زيدٍ موجودة[٣] في الضاربك وأمثاله ، / فتمتنعُ [١٢٩/ ب] الإضافةُ ، ومذهبُ صاحبِ الكتابِ أنه في موضعِ جرٍّ[٤] ، فاحتاجَ إلى أنْ يُستدلَّ ، فَقَاسَ على نحو " الضارباك "[٥] من جهة أن "الضارباك" مضافٌ بالإجماعِ إلى المضمر[٦] ، ولم يعدْ هناكَ خفَّةٌ ؛ لامتناعِ "الضارباك"؛ لأنَّ الجمع بينَ نونِ التثنيةِ، أو نونِ الجمعِ أوْ التنوينِ ، وبينَ الضميرِ المتصلِ ممتنعٌ على ما سيجيءُ ، فحصلَ الفرقُ لذلكَ بينَ مسألةِ : الضارب زيدٍ ، والضاربكَ ، وقامَ دليلٌ على أنَّ الكافَ في موضعِ جرٍّ ، وقوله: ((**ما فيه تنوينٌ**))[٧] يريدُ ضاربٌ. وقوله: ((**أو نونٌ**))[٨] يريدُ الضاربانِ والضاربونَ ، وهي الأصولُ التي قاسَ عليها ، وأرادَ بقوله واحداً منهما التنوينُ خاصةً ؛ لأنَّ النونَ لا يعدم لغيرِ الإضافةِ ، وكلامُ المصنفِ قبل تغييرِ الإضافةِ ، فلا وجهَ لقولهِ واحداً منهما إلاَّ التنوينُ ؛ لأنه هو الذي يعدم ، لأجلِ الألفِ واللامِ ، ((**شرعاً**))[٩] - بفتحِ الراءِ - أيْ : سواءٌ ، وأصلهُ الذين يشرعونَ

---

(١) في الأصل : ((ذهب)) .

(٢) ينظر هذه المسألة في : التخمير ٢ / ١٠ ؛ وشرح الرضي على الكافية ٢ / ٢٢٧ ؛ وشرح المفصل لابن يعيش ٢ / ١٢٣ .

(٣) في ب : ((زيد مؤخر وجوده)) .

(٤) ينظر المفصل ص ٨٤ .

(٥) في الأصل : ((الضاربك)) والمثبت من ب .

(٦) في ب : ((مضمر)) .

(٧) المفصل ص ٨٤ .

(٨) المفصل ص ٨٤ .

(٩) المفصل ص ٨٤ .

في شرعةٍ واحدةٍ ، وهو جمعُ شارعٍ ، كخدمٍ في جمعِ خادمٍ ؛ لأنهم لما[1] رفضوا أيْ : امتنعوا عن أنْ يقولوا ضاربني[2] ، وضارباني ؛ لئلاَّ يلزمَ الجمعُ بين زيادتينِ ، أعني : التنوين ، أو النون ؛ إذِ النونُ مع الضميرِ المتصلِ .

فإنْ قيلَ : فعلى هذا يلزمُ ألاَّ يجوزَ ضاربٌ زيداً ؛ لاجتماعِ الزيادتين : التنوينُ والاسمُ المظهرُ .

قلنا : المظهرُ صالحٌ للابتداءِ غيرُ[3] مفتقرٍ في التلفظِ بهِ ابتداءً إلى اسمٍ ، أو فعلٍ أو حرفٍ قبلَهُ ، بخلافِ الضميرِ المتصلِ ، فإنه مفتقرٌ إلى شيءٍ آخرَ قبله ، ولا يقعُ إلاَّ في آخرِ الكلمةِ ، كالتنوينِ والنونِ ، والجمعُ بينَ الضميرِ المتصلِ وأحدهما ، كالجمع بينَ التنوينينِ أو النونينِ ، وذلك ممتنع ، فكذا هذا بخلافِ الجمعِ بينَ أحدهما والمظهرِ . والوجهُ الثاني في امتناعِ الجمعِ بين أحدهما ، والضميرُ المتصلُ أنَّ التنوينَ مشعرٌ بانقطاعِ الكلامِ ، وكذا النونُ ؛ لأنه بمنزلته فالجمعُ بينَ أحدهما والضميرِ المتصلِ كالجمعِ[4] بينَ الانقطاعِ والاتصالِ ، وهو محالٌ ؛ فلأجلِ ذلكَ كانَ الاسمُ الفاعلِ مع الضميرِ المتصلِ شأنٌ ليسَ لهُ مع المظهرِ ، فلا يلزمُ في جوازِ إضافةِ اسمِ الفاعلِ إلى المضمرِ من غيرِ تخفيفٍ ؛ لأجلِ هذهِ العلةِ : جوازُ إضافته إلى المضمرِ مع[5] انتفائه ، فحصلَ الفرقُ بينَ مسألةِ الضاربُ زيدٍ ، والضاربكَ ، وحصلَ الدليلُ على أنَّ الكافَ في الضاربكَ في موضعِ خفضٍ بالقياسِ الذي تقدمَ ، « **جعلوا ما لا يوجدُ فيه** »[6] ، أيْ : جعلوا ما لا يوجدُ فيه التنوينُ أوْ النونُ ، كما الضاربكَ تبعاً ، كما وجدَ فيه أحدهما ، لما في ضاربكَ والضارباكَ ، في : صحةِ الإضافةِ ، روماً للماثلةِ ، وحرصاً على إثباتِ المشاكلةِ ،

---

(١) في الأصل : « كما » والمثبت من ب .

(٢) في ب : « ولا ضاربني » .

(٣) في ب : « غير » ساقط .

(٤) في ب : « جمع » .

(٥) في الأصل : « في » والمثبت من ب .

(٦) المفصل ص ٨٤ .

وسوقاً للأخواتِ على منهاجٍ واحدٍ ، كما ذكرنا مثله في بابِ " يعدُ "، فإنْ قيلَ : فائدةُ الإضافةِ اللفظيةِ : التخفيفُ ، فأينَ هوَ في نحوِ : « **الضاربي ، والضاربكَ ، والضارباه ، والضارباني ، والضاربانكَ ، والضاربانِه** ؟ »[1] قلنا : قالوا في غيرِ الإضافةِ الضاربُ إيايَ ، والضاربُ إياكَ ، والضاربُ إياهُ ، وكذا الضارباتُ ، مع هذهِ المنفصلاتِ ، فلما أضافوا[2] انقلبتْ المنفصلاتُ متصلاتٍ ، والمتصلُ أخصرُ ، وأوجزُ من المنفصلِ ، وفيه حصولُ الخفةِ ، فإنْ قيلَ : فما المانعُ من جعلِ هذهِ المتصلاتِ في / هذه الأمثلةِ الستةِ منصوباتٍ ، كما هي في ضربني ، وضربك ؟ [١٣٠/أ] قلنا : هوَ ما ذكرنا من جعلهم إياها تبعاً لنحوِ ضاربكَ ، والضارباكَ ، والضاربوكَ ، لزوم المماثلة ، وإثباتِ المشاكلةِ ، والضَّاربَي ، والضَّاربِي ، الأولُ بفتحِ الباءِ في المثنى ، والثاني - بكسرِ الباءِ في الجمعِ ، والأولُ في حالتي الجرِ والنصبِ[3] ، والثاني فيهما ، وفي الرفعِ أيضاً ، والأصلُ في الرفعِ ضاربويَ[4] ، فقلبتْ[5] الواوُ ياءً مكسوراً ما قبلها ، وأدغمت الياء في الياء ، والمثبت في نسخةِ المصنفِ : والضاربوكَ ، والضاربَيَّ ، والضاربِيَّ ، وعن الإمامِ فضلِ القضاةِ ، يعقوبُ الجندي - رحمه الله - لعلَّ الجوابَ[6] الصواب ، والضاربوكَ ، والضارباي ، والضاربِيَّ ، والضاربَيَّ ، والضاربي ، يريدُ أنَّ المصنفَ أهملَ ذكرَ المثنى في الرفعِ ، ولم يهملْ ذكرَ المجموعِ فيه ، فلعلَ ذكرَ المثنى في الرفعِ هو الصوابُ .

*** أيُّهَا الشَّاتِمي ليُحْسَبَ مِثْلِي ***[7][8]

---

(١) المفصل ص ٨٤ .

(٢) في الأصل : « إضافة » وهو خطأ والمثبت من ب .

(٣) في ب : « النصب والجر » .

(٤) في ب : « الضاربوي » .

(٥) في ب : « قلت » .

(٦) في ب : « الجواب » ساقط .

(٧) هذا صدر بيت من الخفيف ، وعجزه :

*** إنَّما أنتَ في الضَلال تَهِيْمُ ***

وهو لعبد الرحمن بن حسان في ديوانه ص ٥١ ؛ وشرح المفصل لابن يعيش ٢ / ١٢٣ ؛ وخزانة الأدب ١١ / ١٥٨ ؛ وبلا نسبة في آمالي ابن الحاجب ٢ / ١٤٦ .

(٨) المفصل ص ٨٥ .

أيْ : ليحسبكَ أنكَ مثلي ، وهذا ضلالٌ وتهيُّمٌ من هامَ على وجههِ : ذهبَ ، وبعدهُ :

لاَ تَسبُنَّنِـــــي فَلَسْــتَ بِسِبِّـــي إنَّ[1] سِبِّــي مــن الرجَـالِ الكريــمُ[2]

[يقال فـلانٌ سِبُّكَ – بكسرِ السيـنِ – أيْ : الـذي يسـابُّكَ ، ويشـاتمكَ ، ورويَ بسبي أنَّ سبي – بالباء المنقوطة – بنقطتين تحته ، فالسِّيُّ المثلُ ، وهذا أوفـقُ لمكانِ الكريم][3]

*** هُمُ الآمِرُونَ الخير[4] ، والفاعلونَه *[5][6]**

الوجهُ فيه أنْ يقولَ : والفاعلوه ، تمامه :

*** إذْا مَا خَشُوا مِن حَادِثِ[7] الدَّهْرِ مُعْظِمَا *[8]**

[وروايةُ السيرافي[9] :

هُـمُ الْقَائِلـونَ الخيـرَ، والآمرونَه إذَا مَا خَشُو من مُعْظَمِ الدهرِ مُعْظَما[10]][11]

---

(١) في ب : « أو » .

(٢) هذا البيت عقب البيت السابق ، وهو لعبد الرحمن بن حسان من القصيدة التي قيلت منها البيت الآنف الذكر .

(٣) ما بين القوسين ساقط من ب .

(٤) في ب : « الخير » ساقط .

(٥) هذا صدر بيت من الطويل ، وعجزه مدون عقب سطرِ تقريباً ، وهو بلا نسبة في الكتاب ١ / ١٨٨ ؛ ومجالس ثعلب ١ / ١٥٠ ؛ وشرح المفصل لابن يعيش ٢ / ١٢٥ ؛ والهمع ٥ / ٣٤٢ ؛ والخزانة ٤ / ٢٦٦ ، ٢٦٩ ، ٢٧٠ ؛ والـدرر ٦ / ٢٣٥ ؛ واللسـان ٨ / ٢٣٦ " طلـع " ، ١٣ / ١٣٥ " حين " ، ١٥ / ٤٨٠ " ها " .

(٦) المفصل ص ٨٥ .

(٧) في ب : « مطعم » .

(٨) هذا عجز بيت لصدر البيت السابق الذي سبق تخريجه آنفاً .

(٩) ينظر ضرورة الشع لأبي سعيد السيرافي ص ٥٠ .

(١٠) ينظر تخريجه آنفاً .

(١١) ما بين القوسين ساقط من ب .

قالَ أبو عليٍّ : ((يمكنُ أنْ يكونَ الهاءُ فيهِ هاءَ الوقفِ))[١]، وهي نحو : غير ، ومثلَ[٢] لم يتعرفْ غيرُ ، ومثلُ ، وإنْ أضيفا إلى المعرفةِ لوضعهما على ما ينافي التعريفَ ؛ لأنهما مبهمانِ ، مطلقانِ .

ألا ترى أنكَ إذا قلت : مررتُ بغيركَ ، وكلُّ من عدا المخاطبِ فهو غيره ، ومن حقِّ المضافِ المعرَّفِ أن : يتعينَ للمخاطبِ ، نحو : غلامِ زيدٍ ، فإنَّ الغلامَ يتعيَّنُ للمخاطبِ بإضافته إلى المعرفةِ ، ويتعرفُ ، وهنا المضافُ لم يتعينْ ؛ لإبهامه فلا يتعرفُ ، والتقديرُ : في مررتُ بغيركَ التنوين ، أيْ : بغيرٍ لكَ[٣] ، والدليلُ على ما ذكرنا : أنكَ إذا أضفتَ هذهِ الألفاظَ إلى ما لا يخالفه إلاَّ في[٤] شيءٍ واحدٍ ، كانَ معرفةً ، نحو : عليكَ ، بغيرِ الحركةِ ، أيْ : السكونُ ، ولذا يوصفُ بها المعرفةُ ، فيقالُ : بالحركةِ غيرُ السكونِ ، ولو كانَ للمخاطبِ مَنْ خالفه في شيءٍ مخصوصٍ ، وكانَ ذلكَ المخالفُ معروفاً لمخالفته ، فقلت : مررت[٥] بغيركَ، كانَ معرفةً ، وهو معنى قوله : إلاَّ إذا شهر المضافُ بمغايرته المضاف إليه ، و" مثلُ " مثلُ " غيرُ "[٦] في الإبهام ؛ لأنَّ المماثلةَ تقعُ بأشياءَ كثيرةٍ ، كما أنَّ المخالفةَ تقعُ بهنَّ ، ولوْ كانَ المماثلُ للمخاطبِ مماثلاً لهُ بخصلةٍ قدْ شهرَ بها ، ولم[٧] تكنْ هيَ لكل واحدٍ[٨] ، فقلتُ : مررتُ بمثلك كانَ معرفةً ، ونزلَ منزلةَ قولكَ : مررتُ بالرجلِ الذي عُرفَ بمماثلتكَ ، كما أنَّ التقديرَ في فصلِ غير

---

(١) ينظر المسائل الحلبيات ص ٣٢٠ - ٣٢١ .

(٢) في ب : ((مثل ، وغير)) .

(٣) في الأصل : ((لغيرك)) والمثبت من ب .

(٤) في الأصل : ((في)) ساقط والمثبت من ب .

(٥) في الأصل : ((مررت)) ساقط والمثبت من ب .

(٦) في الأصل : ((وغير)) والمثبت من ب .

(٧) في الأصل : ((لم)) والمثبت من ب .

(٨) في الأصل : ((أحد)) والمثبت من ب .

مررتُ بالرجلِ الذي عُرِفَ بمغايرتكَ ، فالحاصلُ : أنَّ الشيءَ إذا شهرَ بما[1] يضاده : تعيَّنَ بذكرِ المضادِ[2] لهُ ؛ لأنَّ المفارقَ للمشهورِ مشهورٌ مثلهُ ، والجامعُ بينهما : هو المعنى الخاصُ لهما ، وهو المنافاةُ ، وكذا المماثلةُ ، وفي التخمير[3] : قد تخبَّطَ العلماءُ في هذا الموضعِ ، في معانٍ فاسدةٍ ، منها : أنَّ هذه الأسماءَ لا تتعرف ؛ لتوغلها في إبهامها .

بلْ الحقُ : أن هذه الأسماءَ في الأصلِ صفاتٌ ، بمعنى أسماءِ الفاعلينَ للحالِ ، فلكونِ الإضافةِ فيها لفظيةً لم يكتَسِ بها المضافُ تعريفاً ؛ ولكنْ فيها طرفٌ من الاسميةِ ، فمنْ حيثُ إنهنَّ صفاتٌ ، فإضافتُها لفظية ، ومن حيثُ إنها أسماءُ : لم يجزْ دخولُ اللامِ عليها مضافةً ، توفيراً على الشبهينِ حظهما .

يقالُ : امرأةٌ غِرَّةٌ ، وغريرَةٌ لمنْ لها / بلهٌ ، وهو في النِّساءِ وصفٌ حميدٌ ، وفي [١٣٠/ ب] خلافه الدهاءُ ، والنكرُ مأخوذٌ من الغـرَّةِ في العيشِ ، وهي التي لم تلقَ شدةً في عيشها ، تمامه :

* قد مَتَّعْتُهَا بِطَلَاقِ *[4]

أيْ : جعلتُ تمتعي بها بطلاق ، أني لم أرضَ خلقها ، وطريقتها اللهمّ إلاّ إذا شهر «المشاف بمغايرة المضاف إليه»[5][6] يجاءُ باللهمَّ قبل : " إلاَّ " إذا كانَ

---

(١) في الأصل : « ما » والمثبت من ب .

(٢) في ب : « المتضاد » .

(٣) ينظر التخمير ٢ / ١٦ .

(٤) هذا جزء بيت من الكامل ، ونصه :

يَا رُبَّ مِثلِكِ في النساءِ غَرِيْرَةٍ ... بَيْضَاءُ قَدْ مَتَّعْتُهَا بِطَلاقِ

وهو لأبي محجن الثقفي ، وانظره في : الكتاب ١ / ٤٢٧ ، ٢ / ٢٨٦ ، وليس في ديوانه وشرح أبيات سيبويه ١ / ٥٤٠ ؛ وشرح المفصل لابن يعيش ٢ / ١٢٦ ؛ وبلا نسبة في : المقتضب ٤ / ٢٨٩ ؛ وسر صناعة الإعراب ٢ / ٤٥٧ ؛ ورصف المباني ص ٢٦٧ ؛ وجواهر الأدب ص ٢٣٧ .

(٥) ما بين القوسين ساقط من الأصل والمثبت من ب .

(٦) المفصل ص ٨٦ .

المستثنى مِمَّا يُشَذُّ ويندرُ ، كأنهُ يقصدُ بذلكَ الاستظهارِ بمشيئةِ اللهِ ، في : إثباتِ كونه ، ووجوده ، إيذاناً ، بأنه[1] يلوحُ على وجههِ سِيمَا الشذوذِ ، ويقطرُ من جبينهِ أمواهُ الندرةِ ، كقوله تعالى : ﴿ غَيْرِ ٱلْمَغْضُوبِ[2] عَلَيْهِمْ ﴾[3] ، لَمَّا كانَ المُنْعَمُ عليهم « غيرِ المغضوبِ عليهم » ، وتعينَ للمخاطبِ : أنَّ « غيرَ المغضوبِ عليهم » هو المنعمُ عليهم ، تعرفَ بالإضافةِ ، فصلحَ[4] صفةً للمعرفةِ ؛ لأنهُ صفةٌ للموصولِ ، وهو معَ صلته معرفةٌ ؛ لأنه وُضِعَ وصلةٌ إلى وصف[5] المعارف بالجملِ .

« **لازمةٌ للإضافةِ** »[6] المعنى من اللازمِ للإضافةِ ، هو : كلُّ اسمٍ لا يعقلُ مدلولهُ إلاَّ بالنسبةِ إلى غيرِه ، فيذكرُ معَه ذلكَ الغيرُ على سبيلِ الإضافةِ ؛ ليتوفر مدلوله على سبيلِ الوضوحِ وزيادةِ البيانِ ، بخلافِ الحرفِ ، فإنَّه لم يوضع دالاً على ذلكَ المعنى ، إلاَّ باعتبارِ متعلقهِ معهُ ، وغيرُ اللازمةِ : الأسماءُ التي يعقلُ مدلولُهَا في نفسها ، من غيرِ توقفٍ على متعلقٍ بها ، مما استعملتهُ العربُ مفرداً ، باعتبارِ المعنى الخاصِ لهُ ، « **فالظروفُ نحو : فوقَ ، وتحتَ ، وقدامَ**[7] »[8] هذهِ الأسماءُ نُصِبتْ ، وإنْ كانتْ مضافاً إليها حكايةً لحالها[9] ، إذا كانتْ ظروفاً ، فإنْ[10] شئتَ جررتَها ، وقلت : فوقٍ إلى الآخِرِ ، وإنْ شئتَ : وقفتَ عليها ،

(١) في الأصل : « فإنه » والمثبت من ب .

(٢) المفصل ص ٨٦ .

(٣) من الآية (٧) من سورة الفاتحة .

(٤) في الأصل : « وصلح » والمثبت من ب .

(٥) في الأصل : « وصف » ساقط والمثبت من ب .

(٦) المفصل ص ٨٦ .

(٧) في ب : « قدام » ساقط .

(٨) المفصل ص ٨٦ .

(٩) في الأصل : « بحالها » .

(١٠) في ب : « وإن » .

وقلتَ : فوقٌ ، وتحتٌ ، وهذا الوجهُ هو الأحسنُ ، والوجوهُ هكذا مرويةٌ عن المصنِّفِ[١] ، وقيل : لو حُملَ[٢] الوقفُ على التعدادِ ، كما في عدِّ الأعدادِ : لكانَ تعدادُها بغيرِ واوٍ ، أوْ : وقعَ ، وعليه أسماءُ الأفرادِ في اللغاتِ ، كنحو : وقتَ ، حينَ ، أجلْ ، وإنما صارتْ هذه الأسماءُ لازمةً للإضافةِ ؛ لأن الفوقَ يستدعي ما تحته ، وتحتَ يقتضي ما فوقهُ ، وعلى هذا سَائِرهُمَا ، وكذا في غيرِ الظروفِ من الأسماءِ اللازمةِ للإضافةِ ، لأنَّ مثلَ الشيءِ يطلبُ ما يماثلهُ ، فالإضافةُ إذنْ حاصلةٌ من جهةِ المعنى أضيفتْ هذهِ الأسماءُ ، " أو لمْ "[٣] تضفْ ، وإذا كانتْ لازمةً من جهةِ المعنى ، لزمتْ من جهةِ اللفظِ .

أمَّا نحوُ : ثوبٍ ، ودارٍ ، فغيرُ متضمنٍ للإضافةِ ؛ لأنهُ لا يستدعِي ما يضافُ إليهِ ، و « وَرَاءَ »[٤] من المواراةِ ، وهي : السترُ ، ولذا صلحَ وقوعُه موقعَ الخلفِ ، والقدَّام .

قالَ المصنفُ[٥] : وسْطَ - بسكونِ السينِ - ظرفٌ وبحركتها اسمٌ ، تقولُ : ضربتُ وسْطَ رأسه - بالسكونِ - أيْ : أوجدتُ الاعتمادَ وسْطِه ، ولو قلتَ : وسَطَهُ - بالتحريكِ - فمعناهُ حزمَ رأسهُ ، وقيلَ : الوسْطُ - بالتسكينِ - لا يصلحُ إلاَّ لمكانٍ يقعُ فيه الفعلُ ، نحو : حفرتُ وسْطَ الدارِ بئراً ، فالمكانُ[٦] المعبَّر عنه[٧] بوسط الدار[٨] محفورٌ فيه ، وليسَ بمحفورٍ ، أيْ : هو مفعولٌ فيه لقوله : " حفرتُ " لا مفعولَ به ؛ لأنَّ الوسْطَ - بالسكونِ - اسمٌ مبهمٌ لداخلِ الدائرةِ

(١) المصنف هو الزمخشري .
(٢) في ب : « الوقف الجمل » .
(٣) في الأصل : « ولم » والمثبت من ب .
(٤) المفصل ص ٨٦ .
(٥) ينظر أساس البلاغة ص ٦٧٤ ، ٦٧٥ " وسط " والكشاف ١ / ١٩٨ .
(٦) في ب : « والمكان » .
(٧) في ب : « عنه » ساقط .
(٨) في الأصل : « الدار » ساقط .

مثلاً ، ولذلكَ كانَ ظرفاً ، وإذا أردتَ أنْ توقِعَ الفعلَ على جميعِ المكانِ الذي يتوسطُ بينَ طرفي صحنِ الدارِ حتى كأنكَ قسمتَ الصحن ثلاثةَ أقسامٍ[١] متساويةٍ ثم أردتَ أنْ تخبرَ أنكَ أوقعتَ الحفرَ على جميعِ القسمِ المتوسطِ ، قلت : وسَطَ الدارِ – بالتحريكِ – ؛ لأنكَ استغرقتَ المكانَ بالحفرِ ، فهو المفعولُ بهِ لا فيهِ .

وأمَّا لفظُ " بينَ " يستعملُ ظرفاً ، واسماً مفعولاً[٢] ، قالَ في الكشافِ[٣] في قوله تعالى : ﴿ حَتَّىٰٓ إِذَا بَلَغَ بَيْنَ ٱلسَّدَّيْنِ ﴾[٤] على أنه مفعولٌ به مبلوغٌ ، كما انجرَّ على الإضافةِ في قوله : ﴿ هَٰذَا فِرَاقُ بَيْنِي / وَبَيْنِكَ ﴾[٥] كما ارتفعَ في قوله : [١٣١/أ] ﴿ لَقَد تَّقَطَّعَ بَيْنَكُمْ ﴾[٦] بالرفعِ ، وفي المقاماتِ الحريريةِ[٧] و" عِنْدَ " من الأسماءِ المنصوبةِ أبداً على الظرفِ لا يجره إلاَّ كلمةُ[٨] من ، وقولهم : « ذهبتُ إلى عندِ فلانٍ » لَحْنٌ .

و" مع "[٩] اسمٌ منصوبٌ على الظرفيةِ شبهتْ الصحبةُ بالمكانِ ، فقيلَ : أنا معكَ أيْ : في صحبتكَ ، وفي أدواتِ[١٠] المبدل[١١] " معَ " بتحريكِ العين اسمٌ يقالُ : جئتُ مِنْ معهم أيْ : من عندِهم ، وبسكونها حرفٌ ومعناها المصاحبةِ ، وقرئ[١٢] و ﴿ ذِكْرُ مَن مَّعِيَ ﴾[١٣] بتنوين ذكرٍ ، ومن الجارةِ معناه مما أُنزلَ قبلهُ ،

---

(١) في الأصل : « ثلاثة أقسام » ساقط والمثبت من ب .
(٢) في الأصل : « به » والأصح عدم إثباتها كما في ب .
(٣) ينظر الكشاف ٢ / ٧٤٦ .
(٤) من الآية (٩٤) من سورة الكهف .
(٥) من الآية (٧٨) من سورة الكهف .
(٦) من الآية (٩٢) من سورة الأنعام .
(٧) لم أجدها في المقامات الحريرية .
(٨) في الأصل : « كلمة » ساقط .
(٩) في ب : « ومع » مكرر .
(١٠) لم أعثر على هذا الكتاب بهذا الاسم في كشف الظنون ومفتاح السعادة أو غيره .
(١١) في الأصل : « الميداني » والمثبت من ب .
(١٢) ينظر القراءة بالتنوين في : المحتسب ٢/ ٦١ ؛ والكشاف ٣/ ١١١؛ والبحر المحيط ٧/ ٤٢١ ؛ والشواذ ص ٩١ ؛ والقرطبي ١١ / ٢٨٠ ؛ والدر المصون ٨ / ١٤٤ .
(١٣) من الآية (٢٤) من سورة الأنبياء .

فكانَ " مع " على هذا اسماً ، هو ظرفٌ ، نحو : قَبْلَ ، وبعدَ ، ودونَ هو أدنى مكانٍ من الشيءِ ، ومنه دَوّنَ الكتب : جمعها ؛ لأنَّ جمعَ الأشياءِ : أَدْنَى بعضَها من بعضٍ ، وتقليلُ المسافةِ بينها ، ومنهُ الدنوُّ على القلبِ ، يقالُ : هذا دونَ ذلك، إذا كانَ أحطّ منه قليلاً ، ويُستعارُ للتفاوتِ في الأحوالِ والرتبِ يقالُ : زيدٌ دونَ عمرو في الشرفِ والعلمِ ويستعملُ في التجاوزِ من الشيءِ إلى الشيءِ قال :

* يا نَفْسُ مالَكِ دونَ اللهِ من واقِ *(١)

أيْ : إذا تجاوزتَ وقايةَ اللهِ(٢) ، ولم تَنَلْها : لم يَقِكَ(٣) غيرهُ ، و ((**بَيْدَ**))(٤) هو بمعنى غيرَ قالَ رسولُ اللهِ – عليهِ الصلاةُ والسلامُ – : ((أنا أفصحُ العربِ والعجمِ بَيْدَ أني من قريشٍ ، واستُرضعتُ في بني سعدِ بنِ بكرٍ))(٥) ، وهذا كقوله:

* ولاَ عَيْبَ فيهم غَيْرَ أنَّ سُيوَفَهُم *(٦)

و" أيْ " يمكنُ أنْ يكونَ أصله أَوَيَا ؛ لأنه أبداً بعضُ ما يضافُ إليه وبعضُ الشيءِ يأوي إلى كلِّهِ ، إلاّ أنَّ الواوَ قلبتْ ياءً ؛ لما عُرِفَ وقوله : ((**وكلُّ**))(٧) فإنْ

---

(١) لم أهتد إلى تخريج هذا البيت فيما لدي من مراجع .

(٢) في الأصل : لفظ الجلالة ((الله)) ساقط .

(٣) في ب : ((لم يقل)) .

(٤) المفصل ص ٨٧ .

(٥) ينظر الحديث في : كشف الخفاء ١ / ٢٠١ ؛ وشرح السنة للبغوي ٤ / ٢٠٢ .

(٦) هذا صدر بيت من الطويل ، وعجزه :

* بهنَّ فُلُولٌ مِنْ قِراعِ الكتائِبِ *

وهو للنابغة الذبياني في ديوانه ص ٤٤ ؛ والكتاب ٢ / ٣٢٦ ؛ وإصلاح المنطق ص ٢٤ ؛ والأزهية ص ١٨٠ ؛ وشرح شواهد المغني ص ٣٤٩ ؛ وهمع الهوامع ١ / ٢٣٢ ؛ وبلا نسبة في : الصاحبي ص ٢٦٧ ؛ ومغني اللبيب ص ١١٤ ؛ واللسان ٨ / ٢٦٥ " قرع " ، ١١ / ٥٣٠ " فلل " .

(٧) المفصل ص ٨٧ .

قيلَ : " كلٌّ " ليسَ بملازمٍ للإضافةِ ، بدليلِ قولهم : جاءني الكلُّ ، ورأيتُ الكلَّ، ومررتُ بالكلِّ ، قلنا : اللامُ فيه ينوبُ عن الإضافةِ إلى الضميرِ ، أيْ : كلهم ، وهذا المعنى ، وهو أنَّ اللامَ للإشارةِ كالضميرِ ؛ ولأنَّ اللامَ للعهدِ ، والمعهودِ غاية ، فيجري مجرى الضميرِ ؛ لأنَّ لكل منهما احتمالَ التنكيرِ .

((**أُولو**))[١] : اسمُ جمعٍ لذو ، كما أنَّ أوْلاء اسمُ جمعٍ لذا ، ونظيرهما في المتمكنةِ " المخاضُ " ، والخلفةُ ، فالمخاضُ : الحواملُ من النوقِ ، وواحدتها : خَلِفَةٌ من غيرِ لفظها ، ((**وأيُّ إضافته إلى اثنين**))[٢] أيْ : معناهُ أنْ يكونَ بعضاً من كلٍّ ، وحقهُ لذلكَ أنْ يكونَ مضافاً أبداً ، فإذا أُضيفَ إلى المعرفةِ فلابدَّ من أنْ يكونَ المضافُ إليه اثنينِ فصاعداً ، وإذا أضيفَ إلى النكرةِ ، فالواحدُ ما زادَ عليه شرعَ في صحةِ إضافته إليهما ، فإنْ قيلَ : فما المعنى في صحةِ إضافته إلى النكرةِ المفردة[٣] ؟ قلنا : هو أنَّ هذا سؤالٌ لمن ثبتَ عنده حضورُ واحدٍ من الرجالِ الحاضرين عند المخاطبِ ، فجازَ أنْ يكونَ ذلكَ الواحدُ زيداً أو بكراً ، أو خالداً ، أوْ غيرَهُم ، وهو لا يعلمُ ذلكَ الواحدَ بعينه ، فإذا قالَ المسؤولُ : زيدٌ ، فقد عَيّنَ[٤] من يطلبه السائلُ ، وكانَ الأصلُ أن يقولَ : أزيدٌ أمْ بكرٌ ، أمْ خالدٌ إلى أن يأتي على الكلِّ ، غيرَ أنهم جمعوا هذهِ السؤالاتِ في قولكَ : أيُّ رجلٍ ؟ على تقديرِ : أيُّ رجالٍ ؟ جرياً على منهاجِ الاختصارِ في الكلامِ ، وتفادياً عن التطويلِ المورثِ للسآمةِ ، والإبرامِ ، وعنِ المصنفِ[٥] : يجوزُ إضافته إلى الواحدِ المعرفةِ ؛ إذا كانَ في معنى الجمعِ ، كقولكَ : أيُّ الثمرِ أكلتَ ؟ ووجهٌ ظاهرٌ ؛ لوقوعِ الاستفهامِ على واحدٍ من الجملةِ ، وقيل أيضاً : في الفرقِ بين الإضافةِ إلى المعرفةِ ، وبين الإضافةِ إلى النكرةِ ، فقيل : إنه إذا أُضيفَ إلى النكرةِ ، فالاستفهامُ عن

---

(١) المفصل ص ٨٧ .

(٢) المفصل ص ٨٧ .

(٣) في الأصل : ((المعرفة)) والمثبت من ب .

(٤) في الأصل : ((عين)) ساقط والمثبت من ب .

(٥) أي الزمخشري .

المضافِ إليهِ كلّه ، والمستفهم[١] عنه ، كما يكونُ غيرُ مفردٍ / يكونُ أيضاً مفرداً ، [١٣١/ ب] ولا كذلكَ المعرفةُ ، فإنَّ الاستفهامَ لا يقعُ عن المضافِ إليه[٢] .

بلْ عن واحدٍ من الجملةِ ، وإنما يقعُ الاستفهامُ عن واحدٍ من الجملةِ ؛ إذا كان هناكَ جملةٌ بها واحدٌ ، كالمثنى والمجموعِ ؛ ولذلكَ يقولُ في النكرةِ : أيُّ رجلٍ قامَ ؟ وأيُّ رجلينِ قاما ؟ وأيُّ رجالٍ قاموا ؟ وفي المعرفةِ : أيُّ الرجلينِ قامَ ؟ أيُّ الرجالِ قامَ ؟ على لفظِ الواحدِ ، وقيل : إنَّ كلمةَ " أيٍّ " إذا أضيفتْ إلى النكرةِ : كانتْ مستوعبةً للجمعِ ؛ لأنها حينئذٍ سؤالٌ عن النعتِ ، فإذا قلتَ : أيُّ رجلٍ زيدٌ ، كأنكَ قلتَ : أظريفٌ أمْ عاقلٌ ؟ فجوابه أنْ يقولَ : ظريفٌ ، أو عاقلٌ ، وإذا قلتَ : أيُّ الثلاثةِ أخوكَ ؟ فجوابه زيدٌ أو عمروٌ ، فهذا[٣] هو الفرقُ بينَ الكلامينِ ، وأمَّا قولهم : أَيِّي وأَيِّكَ كانَ شراً ؟ جوابُ شُبهةٍ ، يردُ على قوله: « **وأيُّ إضافته إلى اثنينِ ، فصاعداً ، إذا أضيفَ إلى المعرفةِ** »[٤] يعني : أنَّ الياءَ في قوله : أَيِّي وأَيِّكَ مضافٌ إلى المعرفةِ ، وهي ضميرُ المتلكمِ ، أوْ المخاطبِ ، وهو واحدٌ ، وليسَ باثنينِ ، فأجابَ عنه بقوله : المعنِيُّ أَيُّنا ، وكانَ المضافُ إليه في معنى التثنيةِ ، ثم اعلم : أنه إذا[٥] أضيفَ إلى اثنينِ يضافُ من غيرِ إعادةِ لفظِ " أيُّ " فإذا أضيفَ إلى المضمرِ المفردِ يُعادُ .

يقال : أيُّ زيدٍ وعمروٍ يأتيك ؟ وأَيِّي وأَيِّك شراً ؟ إذْ لو لم يكن[٦] مع المضمرِ ، لما عُرفَ أنَّ الضميرَ في أَيِّنا[٧] ، ومنا ، وبينَنَا ، أهو أنا وأنتَ ، أمْ نحنُ وأنتم ؟ والتقديرُ : أيُّ الرجلينِ منّي ومنكَ ؟ كيفَ والواوُ في وأَيُّكَ : معناها الجمعُ ؛ ولذا أَوّلَ هذه الألفاظُ : بأَيِّنا ومِنَا ، وبينَنَا .

---

(١) في ب : « المستفهم » .

(٢) في الأصل : « كله » والأصح عدم إثباتها كما في ب .

(٣) في الأصل : « وهذا » .

(٤) المفصل ص ٨٧ .

(٥) في ب : « وإذا » .

(٦) في الأصل : « يعد » والمثبت من ب .

(٧) في ب : « ههنا » .

وقيلَ : لم يضفْ أيٌّ في التخفيفِ ؛ إلاَّ إلى المتعددِ ، كأنه قال : أَيِّي[1] وأنتَ ، كما تقولُ في الإضافةِ إلى المظهر : أيُّ زيدٍ وعمروٍ ؟ وإنما كرّرتْ " أيٌّ " لأمرٍ لفظيٍّ ، وهو ألاّ يلزمَ العطفُ على المضمرِ المجرورِ ، بدون إعادةِ الكاملِ ، والعطفُ على الضميرِ المجرورِ بدونِ إعادته ممتنعٌ ، على ما سيجيءُ - إنْ شاءَ الله تعالى -

* فأيٌّ *[2][3]

فـ(ما) مزيدةٌ ، وعنيَ بالمقامةِ : المجلَس ، أيْ : أهلَه .

أيْ : صارَ بحيثُ يقادُ إلى مجلسه ، يدعو عليه بالعمى ، وبعده :

وَلاَ وَلَـدَتْ لهـم أبـداً حَصَـانٌ وخالَـفَ مَـا يُريـدُ إذا بَغَاهـا[4]

أيْ : إذا قصدَ الجماعَ في الموضع الذي هو محلُّ الولادةِ ، فأخطأ ، وهذا دُعاءٌ عليهِ بانقطاعِ النسلِ ، وجاءَ بالفاء " في " فقيلَ : مع أنه فعلٌ ماضٍ ؛ لأنه دعاءٌ ، فكانَ كالأمرِ ، ولا تقولُ " أيّاً " ضربتَ ، يعني : أنَّ " أيّاً " لا تستعملُ إلاَّ مضافةً ، فإذا حُذِفَ المضافُ إليهِ ، فلابدَ من قرينةٍ تدلُّ عليهِ ، وهذا كما لو قلتَ : مررتُ ببعضِ شاتمي الأميرِ ، فقيلَ لكَ : بأيٍّ مررتَ .

كقوله : عزَّ وجلَّ : ﴿ أَيًّامَّاتَدْعُواْ ﴾[5] قدْ جرى هنا ذكرُ ما هوَ بعضٌ منهُ ؛ لأنهُ ما قبل الآيةِ ﴿ قُلِ ٱدْعُواْ ٱللَّهَ أَوِ ٱدْعُواْ ٱلرَّحْمَٰنَ أَيًّا مَّا تَدْعُواْ[6] ﴾[7] والمعنى : أيَّ

---

(١) في ب : « أيّ » .

(٢) هذه لفظة من بيت شعر ، ونصه :

فَأيٌّ ما وأَيُّكَ كان شرّاً فَقِيْدَ إلى المقامَةِ لا يَرَاهَا

والبيت لعباس بن مرداس في ديوانه ص ١٤٨ ؛ والكتاب ٢ / ٤٠٢ ؛ وشرح المفصل لابن يعيش ٢ / ١٣٣ ؛ والخزانة ٢ / ١٣٠ ؛ وشرح أبيات سيبويه لابن السيرافي ٢ / ٩٣ .

(٣) المفصل ص ٨٧ .

(٤) هذا البيت عقب البيت السابق ، وهو لعباس بن مرداس ، وانظر في الديوان في القصيدة نفسها ص ١٤٨ .

(٥) من الآية (١١٠) من سورة الإسراء .

(٦) في الأصل : « أيّاً ما تدعوا » ساقط والمثبت من ب .

(٧) من الآية (١١٠) من سورة الإسراء .

الاسمينِ منهما تسمونهُ ؟ والتنوينُ بدلٌ من الإضافةِ ، والدعاءُ هنا[١] بمعنى : التسميةِ ؛ لأنَّ أيّاً لأحدِ الشيئينِ ، [فلو كانَ الدعاءُ على حقيقته : يلزمُ أنْ يكونَ المدعو أحدَ الشيئين][٢] أوْ الأشياءِ ، فلا يصحُّ ، ((**ولاستجابةِ : الإضافةِ**))[٣] أيْ : لاستحقاقِ ، أيْ : للإضافةِ ، أيْ : لَمَّا كانَ ، " أيٌّ " من الأسماءِ التي هي لازمةٌ للإضافةِ ، وقصدوا استعمالهُ في النداءِ غيرَ مضافٍ ، عَوّضوهُ عن المضافِ إليهِ شيئاً ، وهو " ها " ، أرادَ به قولهم : يا أيّها الرجلُ ، على ما مرَّ في فصلِ النداءِ ، ((**وحقُّ ما يضافُ إليه " كلا " أنْ يكونَ معرفةً ، ومثنى**))[٤] وهذا ؛ لأنَّ ما أضيفَ إليهِ " كلا " بمنزلة المؤكِّدِ ، والمؤكّدُ لا يكونُ إلاّ معرفةً ، على ما سيجيءُ في بابِ التأكيد[٥] - إن شاء الله تعالى - كما في كلٍّ ، وإنما / اضيفَ [١٣٢/أ]
" كلٌّ " في الظاهرِ إلى نكرةٍ [نحو : كلُّ رجلٍ ؛ لأنه في معنى المعرفةِ بإفادة الجنسِ ، وامتنعَ إضافةُ " كِلا " إلى النكرةِ][٦] ؛ لأنَّ " كلا " للتثنيةِ وبينَهَا[٧] وبينَ معنى الجنسِ تنافٍ .

وأما اشتراطُ التثنيةِ ، فلأنَّ التأكيدَ تابعٌ للمؤكّدِ في الإفرادِ ، والتثنيةِ ، والجمعِ ، و" كِلا " موضوعٌ[٨] لتأكيدِ المثنّى فتكونُ التثنيةُ فيما يضافُ إليه " كلا " مقصودةً ، وقوله ((**سيلقاهُ**))[٩][١٠] ، يجوزُ أنْ يكونَ بالياءِ[١١] ، و" كِلاَ " فاعله ،

---

(١) في ب : ((ههنا)) .

(٢) في ب ما بين القوسين ساقط .

(٣) المفصل ص ٨٧ .

(٤) المفصل ص ٨٨ .

(٥) ينظر باب التوكيد ص ١١٤ .

(٦) في ب ما بين القوسين ساقط .

(٧) في الأصل : ((بينهما)) والمثبت من ب .

(٨) في ب : ((موضع)) .

(٩) المفصل ص ٨٨ .

(١٠) هذه لفظة من بيت ، ونصه :

فإنَّ اللهَ يَعْلَمُني وَوَهْباً ... ويَعْلَمُ أنْ سَيَلْقاهُ كِلانَا

(١١) في الأصل : ((بالتاء)) والمثبت من ب .

وبالنونِ و" كلا " تأكيدٌ للمضمرِ ، فإنْ قلتَ : لا يجوزُ تأكيدُ المضمرِ المرفوعِ بالمظهرِ ؛ إلاَّ بعد تأكيده بالضمير المنفصلِ المرفوعِ ، كما في قولِكَ : زيدٌ ذهبَ هو نفسهُ ، على « ما يجيءُ في فصلِ التأكيدِ » – إن شاءَ الله تعالى – فما وجهُ تأكيدِ المضمرِ المرفوعِ ههنا بالمظهرِ ، قبلَ تأكيده بالضمير[1] المرفوعِ ؟ قلتُ : إنما جازَ ههنا ؛ لقيامِ الفاصلِ هو : ضميرُ المفعولِ مقامَ المؤكدِ بالضمير[2] المرفوعِ ، في قوله تعالى : ﴿ فَٱسْتَقِمْ كَمَآ أُمِرْتَ وَمَن تَابَ ﴾[3] جازَ ههنا أيضاً ؛ لأنه تابعٌ كـ" هو " وهذا الذي ذكرته وهو وجه الجوازِ ، وقالوا : في البيتِ شذوذٌ من وجهين: أحدهما: إيرادُ ما أضيفَ إليه " كلا " على غيرِ صورةِ التثنيةِ ، والثاني : تأكيدُ ضميرِ الحكايةِ بالمظهرِ ، وقوله :

* إنَّ للخيرِ وَللشر مَدىً *[4][5]

وهو لابنِ الزِّبَعْرَى[6] قالهُ في يومِ أُحدٍ فترتيبهُ :

---

(١) في الأصل : « بالمضمر » والمثبت من ب .

(٢) في الأصل : « بالمضمر » والمثبت من ب .

(٣) من الآية (١١٢) من سورة هود .

(٤) ينظر المفصل ص ٨٨ .

(٥) هذا صدر بيت من الرمل ، وعجزه :

* وكِلاَ ذَلِكَ وَجْهٌ وَقَبَلْ *

وقائله : عبد الله بن الزِّبَعْرَى ، وهو في ديوانه ص ٤١ ؛ وشرح المفصل لابن يعيش ٣ / ٢ ، ٣ ؛ والمقاصد النحوية ٣ / ٤١٨ ؛ وشرح التصريح ٢ / ٤٣ ؛ وشرح شواهد المغني ٢ / ٥٤٩ ؛ والدرر ٥ / ٢٥ ؛ وبلا نسبة في : أوضح المسالك ٣ / ١٣٩ ؛ ومغني اللبيب ١ / ٢٠٣ ؛ وشرح ابن عقيل ص ٣٨٩ ؛ والمقرب ١ / ٢٣٣ ؛ وهمع الهوامع ٢ / ٥٠ .

(٦) هو عبد الله بن الزِّبَعْرَي بن قيس السهمي القرشي أبو سعد شاعر قريش في الجاهلية ، كان شديداً على المسلمين ، وعندما فتحت مكة فرَّ إلى نجران ، فقال فيه حسان أبياتاً وعندما بلغته عاد إلى مكة ، فأسلم واعتذر ، ومدح النبي – ﷺ –، فأمر له بحلة وكانت وفاته سنة ١٥ هـ . ترجمته في : الإصابة ٢ / ٣٠٨ رقم الترجمة ٤٦٧٩ ؛ والمؤتلف والمختلف للآمدي ص ١٩٤ ؛ وسمط اللآليء للبكري ص ٣٨٧ .

يَـا غُـرابَ البيْـنِ أنعمْـتَ فقـلْ   إنَّمـا تنطِـقُ شيْئـاً قَـدْ فُعِـلْ
إنَّ للخيـرِ وللشـرّ مَـدىً   وَكِـلا ذَلِـكَ وَجْـهٌ وقَبَـلْ
العطيـاتُ خِشَـاشٌ بينهُـم   وسـواءٌ قبـرُ مُثْـرٍ ومُقِـلّ
كُـلُّ عَيْـشٍ ونعيـمٍ زَائِـلُ   وبنـاتُ الدهْـرِ يلعبْـنَ بكـلّ[1]

وكلٌّ[2] ذلكَ ههنا في معنى المثنى ؛ بشهادةِ القرينةِ الأولى ، أيْ : كلٌّ واحدٍ من الخيرِ ، والشرِّ جهةٌ يتجهُ إليها الإنسانُ ، والذي استفصحهُ : إنَّ اسمَ الإشارةِ مبهمٌ ، فكانَ محتملاً للواحدِ ، والاثنينِ ، وقولـه : " بينهم " أيْ : بينَ الناسِ ، ونظيرهُ ﴿ عَوَانٌۢ بَيْنَ ذَٰلِكَ ﴾[3] معناه: أنَّ " بينَ "[4] يقتضي شيئينِ ، كـ" كلا " ويجوزُ التفريقُ في الشعرِ ، يعني بالتفريقِ أيْ[5] : يجمعهما بالواوِ العاطفةِ ؛ لا أنهما قد تفرقا لفظاً ومعنىً ؛ لأنَّ الواوَ تقتضي المغايرةِ بينَ المعطوفِ والمعطوفِ عليه ، غيرَ أنَّ كـ" زيدٍ " وعمروٍ ، وإنما جاءَ هذا التفريقُ ؛ لأنَّ تثنيةَ المختلفينِ بالعطفِ، كتثنيةِ المتفقينِ بغيرِ العطفِ ، وهذا التفريقُ في المضافِ إليهِ ضعيفٌ ؛ لأنَّ " كِلاَ " موضوعٌ[6] لتأكيدِ المثنى ، فنفسُ المثنى فيما يضافُ إليهِ " كِلا " مقصودة[7] ، كما أنَّ نفسَ الجمعِ فيما يضافُ إليه كلٌّ مقصودٌ ، فيلزمُ التثنيةُ هنا لزومَ الجمعِ ، ثم وقد أجبنا عن قولهم : كلُّ رجلٍ فيما سبقَ ، فإنْ قلتَ : التثنيةُ في فَاعَلَ ، نحو[8] : تشاركَ زيدٌ وعمرو أيضاً : مقصودةٌ لمجيءِ نحوِ هذا الفعلِ من الجانبينِ ، قلتُ : ليس الغرضُ هنا غيرَ النسبةِ إلى متعدِّدٍ ، فلا فصلَ بينَ أنْ يجيءَ بلفظٍ واحدٍ ، وأنْ يجيءَ أحدهما معطوفاً على الآخرِ ، على ما ذكرَ[9] في صدرِ الكتابِ ،

---

(١) ينظر الأبيات في ديوانه ص ٤١ .
(٢) في الأصل : « لفظ » والمثبت من ب .
(٣) من الآية (٦٨) من سورة البقرة .
(٤) في ب : « بين » ساقطة .
(٥) في الأصل : « أنْ » .
(٦) في ب : « موضع » .
(٧) في الأصل : « فمقصودة » والمثبت من ب .
(٨) في ب : « نحو » ساقط .
(٩) في ب : « ما ذكر أي » .

وقيلَ في الفرقِ بينَ إجراءِ " كِـلاَ " : مضافـاً إلى الظـاهرِ ، مُجْرَى عصـا ، وبـينَ إجرائه مضافاً إلى المضمرِ مُجْرى المثنى ؛ لأنهُ[1] إذا أضيفَ إلى المضمرِ يكونُ تابعـاً للمثنى ؛ لأنَّ الضميرَ يقتضي شيئاً مذكوراً قبله ، وهو مثنى ، وكذا ما رجعَ إليهِ ، ينبغي أنْ يكونَ مثنى ، وإذا أضيفَ إلى الظاهرِ فإنه لا يكـونُ تابعـاً ، فيبقـى علـى حالةٍ واحدةٍ ، كالعصا ، وفي العربِ من يقررُ آخره في الوجهـينِ أيْ : / فيمـا إذا [١٣٢/ ب] أضيفَ إلى المظهرِ ، وفيما إذا أضيـفَ إلى المضمـرِ ، فيقولـونَ : جـاءني كلاهمـا ، ورأيتَ كلاهما ، ومررتُ بكلاهما ، كما يقولونَ : جـاءني كـلا الرجلـينِ ، إلى آخره ، وحجتُهم : الإلحاقُ بنظائره ، من نحوِ : عصا ، ورحى يقال هذه عصـاه ، وأخذتُ عصاهُ ، وتوكأتُ على عَصَاه ، بتقريرِ آخرها على الألفِ في الأحـوالِ ، فكذا في " كلا " عن المصنفِ[2] إنـه أنشـدَ عـن أستاذهِ فريـدِ العصـرِ ، عـن أبـي مُضَرٍ[3] شعراً من العربِ ، في استعمالِ " كِلاَ " بالألفِ عندَ الإضافـةِ إلى المضمـرِ في حالِ النصبِ ، وهوَ قولهُ :

أَيَـا رَبّ حَـيِّ الزَّائريـن كِلاَهُمَـــا وَحَـيِّ دليـــلاً فـي الفـلاةِ هَدَاهُمَـا
فليتَهُمَـــا صِفَـــاتُ لي كُـلَّ ليلَــةٍ مَـدَى الدهْـرِ مكتـوبٌ على قِراهُمَـا
وليتَهُمَـــا لا يَقْطعَـــانِ مفـــازةً وَلاَ عَلَمـــاً إلاَّ وعَينـــي تَراهُمَـــا[4]

فلله درُّه من فريدِ العصرِ فاتت نعوته فرائدَ الغررِ فحاذق إصـداقُ المدامـع بما فيها من الدرِ ، وأحسن بقولِ المصنفِ فيه ، وهو يرثيهِ[5] :

---

(١) في الأصل : « لأنه » والمثبت من ب .

(٢) المصنف هو الزمخشري ، وهذه الأبيات من إنشاده ، ولعلها في ديوانه المخطوط .

(٣) أبو مضر هو : محمود بن جرير الضبي الأصفهاني يلقب بفريد العصر توفي سنة ٥٠٧ هـ .
أخباره في : معجم الأدباء ١٩ / ١٢٤ ؛ وبغية الوعاة ٢ / ٢٧٦ .

(٤) أيْ : أن المصنف رثى شيخه بهذين البيتين ، وانظرهمـا في : بغيـة الوعـاة ٢ / ٢٧٦ ؛ ومعجـم الأدباء ١٩ / ١٢٤ .

(٥) أي الزمخشري يرثي أبو مضر : محمود بن جرير الضبي الأصفهاني المتوفى سنة ٥٠٧ هـ .

وقائلَـةٍ : مـا هـذِهِ الـدررُ التـي تُسَاقِطُهَـا عَيْنَـاكَ سَمْطَيْـنِ سَمْطَيْـنِ
فقلـتُ : هِيَ الدُّرُّ اللَّواتي حَشَا بِهَا أبـو مُضَـرٍ أُذْني تَسَاقـطَ مـن عَيْنِـي

السِّمْطُ : الخيطُ ما دامَ فيه اللؤلؤُ ، وإلاَّ فهو سلكٌ إلى نحوِ ما يضافُ إليـهِ ، أيْ : يعني أنَّك إذا قصدتَ التفضيلَ على معروفٍ ، أضفتها إلى معرفةٍ ، ولـزمَ أنْ يكونَ الأولُ واحداً من المذكورين ، فإنْ قصدتَ تفضيلَ عددٍ على عددٍ مثله مـن ذلك الجنسِ ، أضفتَهُ إلى العددِ الذي قصدتَهُ منكراً ، كما أنَّ " أيّاً " كذلـكَ فإنـه إذا أضيفَ إلى معرفةٍ فمعناهُ السؤالُ عن واحـدٍ مـن المذكـورِ بعـده جنسـاً وجمعـاً معروفاً، أو مثنىً معروفـاً ، فـإذا أضيـفَ إلى النكـرةِ : فمعنـاهُ السـؤالُ عـن عـددٍ أضيفَ إليهِ واحداً كـانَ أوْ اثنـينِ ، أوْ جماعـةً كقولـكَ : أيُّ رجـلٍ ؟ لمـن قـالَ : جاءني رجلٌ ، وأيُّ الرجلين ؟ لمنْ قال : جاءني رجلانِ ، وأيُّ رجالٍ ؟ لمنْ قالَ : جاءني رجالٌ نقدرُ الجنسَ رجلاً ، رجلاً ، ورجلينِ ، رجلين[1] ، وجماعةً جماعةً، ثم تسألُه عن الواحدِ الملتبسِ عندكَ ، وهذهِ إضافةٌ إلى المسؤولِ عنهُ ، والإضافةُ في الأولِ إضافةٌ إلى شيءِ المسؤولُ عنهُ واحدٌ منه ، وإنمـا أضيـفَ في الثـاني إلى عـينِ المسؤولِ عنهُ، وقيلَ لما كانَ التفصيلُ يستدعي طرفين مفضلاً، ومفضلاً عليـه لازمٌ اسمهُ الإضافةُ ، والمفضلُ عليه لما لمْ يخلُ من كونه متعدداً ، أوْ غـيرَ متعـددٍ ، كـانَ حكمهُ حكمَ أيٍّ ؛ لاشـتراكهما في هـذا المعنـى ، ثـم معنـى قولـه : « **يضـافُ إلى مـا يضـاف إليـه** »[2] أيْ : يعـني في المظهرِ والمضمرِ إذا قصـدتَ التفضيـلَ علـى معروفٍ : أضفتهُ إلى معرفةٍ ، ووجبَ أنْ يكونَ واحداً من المذكورين على حسـبِ ذلكَ المعنى ، فإنْ قصدتَ تفضيلَ عددٍ على عددٍ مثلهِ من ذلكَ الجنسِ أضفتـهُ إلى العددِ الذيْ قصدتَ بهِ منكراً ، كما فعلتَ في " أيٍّ " حينَ قلتَ : أيُّ الرجلـينِ ؟ وأيُّ الرجالِ عندك ؟ فتقـول : ههنـا الزيـدانِ أفضـلُ رجلـينِ ، والزيـدون أفضـلُ رجـالٍ ، وعلتُـه كعلتـه ، وفي أيٍّ ، ولذلـكَ قـالَ : والمعنى في هـذا يعـني عنـدَ

---

(١) في ب : « ورجلين » .

(٢) المفصل ص ٨٩ .

إضافتك(١) إلى / النكرةِ إثبات الفضل على الرجالِ إذا فضلُوا رجلاً ، رجلاً ، [١٣٣/أ] وقولهُ : ((**إذا فضلُوا رجلاً رجلاً**))(٢) بالصادِ المهملةِ ، أيْ : إذا قلت : هوَ أفضلُ رجلٍ ، فالمعنى : إذا فُضِّلُوا الجنسَ رجلاً رجلاً ، فهو أفضلُ رجلٍ ، أيْ : هو مفضلٌ على جميعِ الرجالِ ؛ لكن على سبيلِ التفضيلِ بأنْ يقالَ : زيدٌ أفضلُ من عمروٍ ، وأفضلُ من بكرٍ ، وأفضلُ من خالدٍ إلى أنْ يأتي الكلُّ ، فإذا قلتَ : هما أفضلُ رجلينِ ، فالمعنى : إذا فصلوا الجنس رجلينِ ، رجلينِ ، فهما أفضلُ رجلينِ ، وكذا الجمعُ ، وكذا لو قلتَ : زيدٌ أفضلُ رجلين(٣) ، فهو أيضاً تفضيلٌ لزيدٍ على جميع الرجالِ ؛ لكنْ على سبيلِ التفضيلِ ، بأنْ يقالَ: زيدٌ أفضلُ من الحاكمين ، وأفضلُ من الفقيهينِ ، وأفضلُ من الفاضلينِ ، إلى أنْ يأتي على الجميع ، وكذا لو قلتَ : زيدٌ أفضلُ رجالٍ ، فهو مفضلٌ على الجميع ، لكن بعدَ أنْ يفضلَ ، ويقالَ زيدُ أفضلُ من العلماءِ ، وأفضلُ من الفضلاءِ ، إلى أنْ(٤) يأتي على الجميعِ ، وقالوا في قوله : إذا فضلوا " لو " رُوِيَ بالصَّادِ المعجمةِ ؛ لكانَ له محملٌ صحيحٌ أيضاً ، ولهُ معنيانِ ، أيْ : ولأفعلَ التفضيلِ معنيانِ .

اعلَمْ : أنكَ إذا قلتَ : هو أفضلُ القومِ ، فالإضافة على وجهينِ : أحدهمَا : أنْ تقولَ : هو أفضلُ من القومِ ، ثم تحذفُ " من " ، وتضيفُ أفضلُ إليهِ ، فهذهِ الإضافةُ على ثباتِ " من " ؛ لأنَّ المعنى أنَّ فضله ارتقى في مراتبِ الزيادةِ من هذا الموضعِ ، فإذا قلتَ : هو أفضلُ القومِ ، فالمعنى : أنَّ كُلاً منهم فاضلٌ ؛ إلاَّ أنَّ هذا أفضلُ منهم ، وفي هذا إثباتُ شركةٍ له وللقومِ في الفضلِ ، وإثباتُ زيادة(٥) له عليهم ، والثاني أنْ يكونَ التقديرُ : في قولكَ : هو أفضلُ القوم، بمنزلةِ قولكَ: هو فاضلُ القومِ ، وفي هذا لا شركةَ بينه وبينهم في الفضلِ ، كما لا شركةَ في

---

(١) في ب : ((في إضافتك)) .
(٢) المفصل ص ٨٩ .
(٣) في الأصل : ((زجال)) والمثبت من ب .
(٤) في الأصل : ((أن)) ساقط والمثبت من ب .
(٥) في الأصل : ((زيادته)) والمثبت من ب .

قولكَ : هو فاضلُ القومِ ، فإنْ قيلَ : هلْ بينَ الإضافتين فرقٌ في إفادةِ التعريفِ ؟ قلنا : نعم فإنَّ الإضافةَ في الوجهِ الأوَّلِ لا تفيدُ التعريفَ ؛ لأنها على تقدير " مِنْ " التي هيَ لابتداءِ الغايةِ ، فقولكَ : أفضلُ القومِ ، بمنزلةِ أفضلُ من القومِ ، وذلكَ نكرةٌ ، أيْ : قولكَ : أفضلُ من القومِ ، فكذا في الإضافةِ ، أيْ : قولكَ : أفضلُ القومِ ، إذا كانَ بمعناهُ تضمنَ معنى " من " بخلافِ الإضافةِ في الوجهِ الثاني ، وهي التي في معنى فاضلِ القومِ ، فإنها مفيدةٌ للتعريفِ ، فقولكَ : هو أفضلُ القومِ في هذا ، بمنزلةِ هو الذي عُرِفَ بالفضلِ من جملتهم ، حتى كأنكَ قلتَ : أمامَ القومِ ، ولا شكَّ في أنَّ[1] هذهِ الإضافةَ مفيدةٌ للتعريفِ ، فإنْ قيلَ : قد ثبتَ بما ذكرتَ أنَّ قولكَ : أفضلُ القومِ ، على الوجهِ الأولِ مشابهٌ[2] لقولكَ : أفضلُ مِنَ القومِ ، من حيثُ إنها نكراتٌ[3] ؛ ولذا جازَ أنْ يقالَ : مررتُ برجلٍ أفضلَ القومِ ، كما يقالُ : مررتُ برجلٍ أفضلَ من القومِ .

فما وجهُ المباينةِ بينهما ؟ أيْ : بينَ قولكَ : ((**أفضلُ القومِ**))[4] على الوجهِ الأولِ ، وبينَ قولكَ : أفضلُ من القومِ .

قلنا : وجهُ المباينةِ بينهما أنكَ إذا قلت : زيدٌ أفضلُ من القومِ لَمْ يكنْ زيدٌ من جملتهم ، بدليلِ صحةِ قولكَ : الإنسانُ أفضلُ من الحميرِ ، وإذا قلتَ : زيدٌ أفضلُ القومِ ، بالإضافةِ ، فزيدٌ داخلٌ في جملتهم لا محالةَ ، ويمتنعُ أنْ يقالَ : الإنسانُ أفضلُ الحميرِ ، فعلمَ بهذا كُلِّهِ : أنَّ أفضلَ القومِ ، بمعنى من لم يخرجْ عن حكم أفضلِ من القومِ ، من كلِّ وجهٍ ، بلْ تشابها من حيثُ إنهما نكرتان ، على ما ذكرنا ، بخلافِ الإضافةِ في الوجهِ / الثاني ؛ فلذلكَ استوى في الإضافةِ في [١٣٣/ ب] الوجهِ الأولِ الإفرادُ ، والتثنيةُ ، والجمعُ والتذكيرُ ، والتأنيثُ ، فقيل : هوَ ، أوْ هما ، أوْ همْ أفضلهم ، وهيَ ، أوْ هما ، أوْ هنَّ أفضلهنَّ ، كما يقال : هكذا في

(١) في الأصل : ((أنَّ)) ساقط والمثبت من ب .
(٢) في الأصل : ((مشابهة)) والمثبت من ب .
(٣) في ب : ((نكرتان)) .
(٤) المفصل ص ٨٩ .

أفضلِ معَ " مِنْ " ، وإنْ كانَ الاستواءُ في المضافِ بطريقِ الجوازِ ، والعلةُ في استواءِ الحالاتِ في أفضلِ القومِ ، بمعنى " من " إنَّ التفضيلَ لابدَّ لهُ من مُفَضّلٍ عليهِ ، فإذنْ لابدَّ لهُ من «من» للبيانِ ، فصارَ " مِنْ " بمنزلةِ اللامِ من رجلٍ ، فيلزمُ إن لم[1] يلُم شيءٌ من تغيراتِ تلكَ الحالاتِ لا بلامٍ أفضلَ ، ولا بنونِ " من " ؛ لتحصنِ الأولِ بوقوعه حشواً للكلمةِ ، واختصاصِ تلكَ التغييراتِ بالأواخرِ ، ولإباءِ ، الثاني إلمامُ التغيير به بالحرفيةِ ، وقيل : لـ" أَفْعَلَ " التفضيلِ ثلاثُ حالاتٍ: أحدهما : مصاحبةُ " من " ، والثانيةُ لزومُ التعريفِ عند مفارقته ، والثالثةُ الإضافةُ مع الحالةِ الأولى يستوي فيه التذكيرُ ، والتأنيثُ ، والتثنيةُ ، والجمعُ ، وعلةُ ذلكَ أنهُ يطولُ التركيبُ ، وإذا ثُنِّيَ ، أو جُمِعَ ؛ لأنهُ اجتمعَ فيهِ المفضلُ ، والمفضلُ عليه[2] ، والحرفُ بينهما ، فأُوِّلَ لذلكَ ، بمعنى : المصدرِ دفعاً لمؤنةِ التصرفِ والتطويلِ ، فقيل : في كلِّ حال زيدٌ أفضلُ من عمروٍ ، وهندُ أفضلُ من دعدَ . وفي الحالةِ الثالثةِ : ليسَ إلاَّ التصرفُ ؛ لأنه أقصرُ تركيباً ، والأصلُ هو إجراءُ المذكرِ على التذكيرِ ، والمؤنثِ على التأنيثِ ، وكذا غيرهما ، فأجريَ على الأصلِ ؛ لعدمِ تلكَ المؤنةِ ، فقيل : زيدٌ الأفضلُ ، والزيدانِ الأفضلانِ ، وهندٌ الفضلى إلى آخرهِ ، وفي الحالةِ الثالثةِ : يسوغُ فيه الأمرانِ ، أمَّا جوازُ التصرفِ بالتثنيةِ ، والجمعِ ، وغيرهما ؛ فلأنه بمنزلةِ الحالةِ الثانيةِ ؛ لأنَّ المضافَ والمضافَ إليهِ بمنزلةِ الكلمةِ الواحدةِ فجرى من هذا الوجه مجرى الأقصر .

وأمَّا عدمُ جوازِ التصرفِ ؛ فلأنهُ بمنزلةِ الحالةِ الأولى ؛ لأنَّ تلكَ الإضافةَ إضافةٌ بمعنى " من " وكانَ تقديرُ " من " إذْ ذلك بمنزلةِ تحقيقِها ، وفي التحقيقِ : لا يجوزُ التصرفُ بشيءٍ من ذلكَ ، فكذا في تقديرها «الناقصُ والأشجُّ أعدلا

---

(١) في ب : « ألا » .

(٢) في ب : « عليه » ساقط .

بني مروانَ » ، فالناقصُ هو يزيدُ بنُ[١] الوليدِ بن عبد الملكِ ، لُقِّبَ بذلكَ ؛ لأنه لما استخلفَ نَقَصَ أعطياتِ بني مروانَ ، وردَّهم إلى القدر المستحقِ .

ملكَ خمسةَ أشهرٍ وأياماً ، وقيلَ : هو محمدُ بنُ مروانَ ، و" الأشج " هو : عمرُ بنُ عبد العزيز بن مروان[٢] لقبَ بذلكَ لشجةٍ برأسه ، من رَمْحَةِ دابةٍ ، وأمهُ أمُّ عاصمٍ بنتُ عاصمِ بن عمرَ بن الخطابِ[٣] ، وكانَ عمرُ - رضي الله عنه - [يقول][٤] إنَّ من ولدي رجلاً بوجهه أثرٌ يملأُ الأرضَ عدلاً ، كما مُلئتْ جوراً ، وقيلَ : ماتَ عمر بن عبد العزيز ، عن أحدَ عشرَ ابناً ، وتركَتهُ سبعةَ عشرَ ديناراً ، كُفِّنَ منها بخمسةٍ ، واشتُريَ موضعُ قبره[٥] بدينارين ، وأخذَ كلُّ ابن منهم ثمانيةَ عشرَ قيراطاً ، وكان - رحمه الله - أماتَ كلَّ بدعةٍ ، وأحيا كلَّ سنةٍ ، وقامَ بعدهُ يزيدُ بنُ عبدِ الملكِ ، فأحيا ما أماتهُ ، وأماتَ ما أحياهُ ، ولْمْ يكنْ في بني

---

(١) هو يزيد بن الوليد بن عبد الملك من خلفاء الدولة الأموية مولده في الشام سنة ٨٩ هـ ، ووفاته بدمشق سنة ١٢٦ هـ ، وكانت ولايته خمسة أشهر .
ترجمته في : الكامل لابن الأثير ٤ / ٢٩٩ ؛ والبداية والنهاية ١٠ / ١١ ؛ والنجوم الزاهرة ١ / ١٢٦ .

(٢) عمر بن عبد العزيز بن مروان الملك العادل ، وربما قيل له خامس الخلفاء الراشدين ، ولد في المدينة سنة ٦١ هـ ونشأ بها وولي إمارتها ، ولي الخلافة بعهد من سليمان بن عبد الملك سنة ٩٩ ، وكانت وفاته سنة ١٠١ هـ .
ترجمته في : فوات الوفيات ٢ / ٢٠٥ ؛ وتهذيب التهذيب ٧ / ٤٧٥ ؛ وحلية الأولياء ٥ / ٢٥٣ ؛ والكامل في التاريخ لابن الأثير ٤ / ١١٣ .

(٣) هو عاصم بن عمر بن الخطاب ، ولد سنة ٦ هـ ، كان شاعراً ، ومن أحسن الناس خلقاً ، وكان طويلاً جسيماً . يقول عبد الله بن عمر : أنا وأخي عاصم لا نغتاب الناس ، وهو جد عمر بن عبد العزيز لأمه ، مات بالربذة سنة ٧٠ هـ .
أخباره في : الإصابة ٣ / ٥٦ ، ترجمة ٦١٥٤ ؛ والاستيعاب ٢ / ٢٥٥ ؛ العقد الفريد ٦ / ٣٤٩ .

(٤) ما بين المعقوفين من عمل المحقق ؛ ليتضح السياق .

(٥) في الأصل : « قبره » ساقط والمثبت من ب .

مروانَ عادلٌ غَيرُ هذين ، فإن قيل : ما الفارقُ بينَ قولكَ : هما عادلا بني مروانَ ، وبينَ قولكَ : هما أعدلا بني مروانَ ؟ قلنا : إن[١] الفارقَ أنَّ أعدلاَ يدلُّ على زيادةِ / العدلِ وكما له ؛ لأنَّ اللفظَ موضوع لذلكَ ، سواءٌ إنْ ثبتَ للغيرِ المعنى [١٣٤/أ] المدلولُ عليهِ ، أوْ لَمْ يثبتْ ، فأما قولكَ : عادِلاَ بني مروانَ ، فمثبتٌ للعدلِ بهما على الإطلاقِ ، يجوزُ أنْ يثبتَ لهما ذلكَ المعنى على أصله ، وإنْ تضمَّنَ المعنيين : الأصلُ ، ووصفُ الكمالِ ، وعلى الثاني ليسَ لكَ إلاّ[٢] أنْ تثنيهُ ، وتجمعهُ ، إنما لم تستوِ الحالاتُ على هذا الوجهِ ؛ لأنَّ الاستواءَ كانَ ؛ لكونِ الإضافةِ على تقديرِ " من " على ما ذكرنا ، ولم تقدرْ هي في هذهِ الإضافةِ ، فيزولَ الاستواءُ ؛ لأنَّ أفضلَ القومِ إذا كانَ بمعنى " من " : لم يخرجْ عن حكمِ أفضلَ من القومِ من كلِّ وجهٍ ، فاستوى فيه الإفرادُ والجمع ، والتذكيرُ ، والتأنيثُ ، كما هو كذلكَ إذا كانَ معَ " من " مُصَرّحاً ، وقد اجتمعَ الوجهانِ ، أيْ : وجهُ الاستواءِ وتركه بقوله – صلى الله عليه وسلم – : ((بأحبِّكم))[٣] و((أقربكم))[٤] و((بأبغضِكم))[٥] و((أبعدكم))[٦] من قبيلِ الاستواءِ، ((وأحاسنكم))[٧] و((أساوِئكُم))[٨] من قبيلِ عدمِ[٩] الاستواءِ ، فوجهُ الاستواءِ : ما ذكرنا قبلُ ، والوجهُ الثاني : أنَّ لأفعلَ التفضيل شبهاً بالفعلِ من حيثُ المعنى ، وهو أنكَ إذا قلت : زيدٌ أفضلُ من عمرٍ ، ومعناهُ[١٠] يزيدُ في الفضلِ على عمروٍ ، فلما كانَ معناهُ معنى يزيدُ ، وهو فعلٌ ،

---

(١) في ب : ((إن)) ساقط .

(٢) في الأصل : ((إلا)) ساقط والمثبت من ب .

(٣) جزء من حديث في المستدرك ٣ / ٣٣٣ .

(٤) جزء من حديث في المستدرك ١ / ٢٨٢ .

(٥) جزء من حديث في الترمذي ٤ / ٣٤٠ .

(٦) جزء من حديث في حلية الأولياء ٨ / ١١٠ .

(٧) جزء من حديث في المستدرك ١ / ٥٣ .

(٨) جزء من حديث في حلية الأولياء ٤ / ٢١٨ .

(٩) في ب : ((تركه)) .

(١٠) في ب : ((ومعناه)) .

والفعلُ لا يثنَّى ، ولا يجمعُ(١)، ولم(٢) يُثنَّ ، ولم يجمعْ الـذي هـوَ في معنـاه أيضـاً(٣)، ووجهُ تركِ الاستواءِ : أنَّ أفعلَ التفضيل غيرُ جارٍ علـى الفعـلِ ، فَبَعُـدَ لذلـكَ مـن الفعلِ ، فساغَ أن ينصرفَ فيه بالتثنيةِ والجمعِ ، فإذنْ لهُ طرفان : مناسبته الفعـلَ ، وعدمُ مناسبتهِ إياه ، فلكَ أنْ تسويَ فيه بين الأحوال ؛ نظـراً إلى أحـدِ الطرفـين ، ولا تستوي فيــه بينهـنَّ ؛ نظراً إلى الطرفِ الآخـرِ ، فـإنْ قيـلَ : هـذانِ الطرفـانِ كلاهما موجودٌ في أفعلِ التفضيلِ عندَ التنكيرِ ، فكانَ ينبغي ألاَّ يختصَّ بالاستواءِ .

قلنا : إنما خصَّ بالاستواءَ ؛ لامتناعِ تركِ الاسـتواءِ فيـه ، لمـا(٤) ذكرنـا قبـل ، والجوابُ الثاني : أنَّ(٥) أفعلَ التفضيلِ في التنكيرِ ترجَّحَ فيهِ جهةُ مناسـبته الفعـلَ ؛ لأنَّ أفعلَ " مَـنْ " لا يضـافُ كـالفعلِ ؛ ولأنـه يُعـدَّى بحـرفِ الجـرِّ ، كـالفعلِ ، والمرجوحُ بمقابلةِ الرَّاجحِ كالمعدومِ ، فيلزمُ الاستواءُ بينَ الحالاتِ .

فإنْ قيلَ : ما ذكرتَ يستدعي أنْ يلزمَ المضافُ وتركَ(٦) الاسـتواء ؛ لأنَّ عـدمَ مناسبتِهِ الفعلَ قدْ ترجح بالإضافةِ ؛ لأنَّ الفعلَ لا يضافُ .

قلنا : إنما يلزمُ ما ذكرتَ أَن لو كانتْ الإضافةُ ثابتةً من كلِّ وجهٍ ، وهي غيرُ ثابتةٍ من كلِّ وجهٍ ؛ لأنها زائلةٌ ، من حيثُ التقديرُ ؛ لكونها لفظيةً ، فبـالنظرِ إلى ذلك ، كأنَّ(٧) الإضافـةَ لم توجـدْ ، يقـالُ : « فـلانٌ موطـأُ الأكنـافِ » أيْ : أنَّ ناحيته يتمكنُ فيها صاحبها غير مؤذًى ، ولا نابٍ به موضعُه من التوطئـةِ ، وهـيَ التمهيدُ ، والتذليلُ .

---

(١) في الأصل : « لجمع » والمثبت من ب .

(٢) في ب : « لم » .

(٣) في الأصل : « أيضاً » ساقط والمثبت من ب .

(٤) في الأصل : « كما » والمثبت من ب .

(٥) في الأصل : « أنَّ » ساقط والمثبت من ب .

(٦) في الأصل : « وترك » والمثبت من ب .

(٧) في الأصل : « كانت » والمثبت من ب .

وقيلَ : الموطأُ الذي لا ينبو منزلهُ بالنازل فيه «رجلٌ ثرثار» أيْ : كثيرُ الكلامِ .

من قولهم : عينٌ ثرةٌ : كثيرةُ الماءِ .

«**المتفيهقون**»[١][٢]: من الفهقِ ، وهو الامتلاءُ ، وهو الذيْ يتوسعُ في كلامه، ويملأُ به فاهُ ، وهذا من التكبر ، والرعُونةِ ، كذا ذكرهُ المصنفُ في الفائقِ[٣] .

«**وعلى الوجهِ الأول : لا يجوزُ أنْ تقولَ / يوسفُ أحسنُ إخوته**»[٤] . [١٣٤/ ب]

إنما امتنعَ ذلكَ على معنى "من" ؛ لما يلزمُ فيه من الجمعِ بينَ الضدينِ ؛ لأنَّ الإضافةَ على معنى "من" تقتضي أنْ يكونَ يوسفُ من جملةِ الإخوةِ ؛ لما سبقَ ؛ ولإضافةِ الإخوةِ إلى ضميرهِ تَوَجَّبَ خروجهُ من جملتهم ، ألا ترى إلى صحةِ قولكَ : جاءني إخوةُ زيدٍ ، وزيدٌ قدْ ماتَ ، فلو لمْ يكنْ خارجاً من جملةِ[٥] إخوته لما صحّ ذلكَ ؛ لدخولهِ تحتَ المجيءِ ، وهو ليسَ من الجائينَ ؛ لأنه ميتٌ ، ولأنهُ لو[٦] لمْ يخرجْ من جملتهم بالإضافةِ لاستقامَ قولكَ : جاءني إخوةُ زيدٍ ، وهم ثلاثةٌ ليسَ إلاَّ ، هذا المذكورُ ، وهو زيدٌ ، لم يصح ، وإنما يقالُ حينئذٍ : جاءني أخوَا زيدٍ ، فعلمَ بهذا : أنَّ إحدى الإضافتينِ توجبُ الدخولَ في جملتهم ، والأخرى توجبُ الخروجَ عنهما[٧] ، وهما ضدَّانِ ، واجتماعهما محالٌ ، فلذلكَ : لا يجوزُ قولك : يوسفُ أحسنُ إخوته ، بالإضافةِ على معنى من لم يجزْ إضافةُ أفعلَ الذي هو هو إليهم "هو" الأولُ مبتدأٌ ، و"هو" ضميرُ أفعلَ ، وهو الثاني خبره ، وهوَ ضميرُ يوسفَ ، والجملةُ صلةُ الموصولِ ، وترجمته بالفارسيةِ ما سمعته

---

(١) في الأصل : «المتفيهق» والمثبت من ب .

(٢) المفصل ص ٨٩ .

(٣) ينظر الفائق في غريب الحديث ٤ / ٦٨ ، ٦٩ .

(٤) المفصل ص ٩٠ .

(٥) في ب : «جملتهم» .

(٦) في ب : «لو» ساقط .

(٧) في ب : «عنها» .

من شيخي – رحمه الله – في تفسيرِ ((هُوَ هُوَ يعني أفعلَ تفضيلي كَهْ ويْ وينستْ: يعني أفعلَ همان نفس يوسف است شايدكه جنين أفعل ، وأنْ إخوة إضافة كني))(١) وعلى الوجه الثاني وهو أنْ يؤخذَ لهُ الزيادةُ في الحسنِ مطلقةً ، ثم تضافُ للتخصيصِ لم تمتنعْ الإضافةُ على هذا الوجهِ ؛ لأنهما بمنزلة قولك : يوسفُ هو الأحسنُ على الإطلاقِ ، ولهُ اختصاصٌ بالإخوةِ المختصةِ بهم ، فإنْ قيلَ : إذا كانَ يوسفُ مختصاً بالإخوةِ ، كانوا أيضاً مختصينَ بهِ ، فما الفائدةُ في إثباتِ الاختصاصِ لهم به بالإضافةِ الثانيةِ إليه ؟ قلنا : الإضافةُ ، كما ثبتَ اختصاصُ المضافِ بالمضافِ إليه ، من حيثُ القصدُ ، واختصاصُ المضافِ إليه بالمضافِ بطريقِ الضرورةِ كذلكَ : ثبتت مزيةٌ للمضافِ إليه ، من جهةِ التعريفِ ، بدليلِ أنَّ المضافَ يُعَرّفُ بالمضاف إليهِ ، والإضافةُ الأولى(٢) ، وهي إضافةُ يوسفَ إلى الإخوةِ ، أثبتت اختصاصهُ بهم ؛ لكن لم تثبتْ المزيةُ لهُ في التعريفِ ، فلما جاءتْ الإضافةُ الثانيةُ ، وهي إضافةُ الإخوةِ إلى ضميره أثبتتْ لهُ هاتيكَ المزيةَ ، وهذا من الأسرارِ العربية .

ألا ترى أنكَ إذا قلتَ : زيدٌ غلامه عمرو ، كانَ زيدٌ مختصاً بعمروٍ(٣) من جهةٍ أنه سيده ، وكانَ الاختصاصُ الثاني غيرَ الاختصاصِ الأولِ .

نُصَيْبٌ اسمُ شاعرٍ ، وهو – بضمِ النونِ ، وفتحِ الصادِ المهملة – قال : أنشدني الوليدُ بنُ عبدِ الملكِ(٤) فقال : أنتَ أشعرُ أهلِ جلدتِكَ ، فـ" أفعَلُ " هنا ليس للتفضيلِ ، وإنما هو بمعنى أنتَ شاعرُ أهلِ جلدتكَ ، والمرادُ بالجلدةِ اللونِ ،

---

(١) ترجمة هذا النص من الفارسية إلى العربية هو : أيْ : أنَّ " أفْعَل " صيغة اسم التفضيل أيْ : هو هو ، يعني أنَّ كلمة " أفعل " هو أنه يوسف نفسه كأنَّكَ تضيف كلمة " أفعَلْ " صيغة اسم التفضيل إلى كلمة أخيه .

(٢) في ب : ((في الأول)) .

(٣) في الأصل : ((بزيد)) .

(٤) هو من ملوك الدولة الأموية في الشام، ولد سنة ٤٨هـ، تولى الملك بعد وفاة أبيه سنة ٨٦ هـ، توفي بدمشق ، ودفن فيها ، انظر ترجمته في : الكامل لابن الأثير ٥ / ٣ ؛ والأعلام ١٢١/٨ .

أيْ : شاعرُ السوادنِ ، أيْ : الذي يذكرُ من جميعهم بالشعرِ ، فكانَ نصيبُ من الحبشةِ ، وليسَ هو من أهلِ الجلدةِ ، فإذا أضافَ أشعرُ إليهم ، فقدْ أضافهُ إلى شيءٍ ليس هو منهم ، وذلكَ إنما يستقيمُ على الوجهِ الثاني ، لا على الوجهِ الأولِ . وذُكرَ من قصتهِ أنَّ عبد اللهِ بن جعفرٍ بن أبي طالبٍ[1] قدمَ / المدينةَ ، [١٣٥/أ]
وكانَ مرةً بالشامِ عند مُعاويةَ[2] فأتاهُ الناسُ وجلسَ ، وأتاهُ الشعراءُ فأعطاهم ، فلما كانَ في آخرِ المجلسِ ، قامَ إليه نُصيب[3] ، وقالَ يا ابنَ الطيارِ في الجنةِ إني قدْ مدَحتكَ ببيتين فقالَ : هَاتِهِمَا ، فقالَ :

لَزِمْتَ نَعَمْ حَتَّى كأنَّكَ لم تكنْ[4] سَمِعْتَ من الأشياءِ شيئاً سِوَى نَعَمْ
وَجَانَبْتَ لا حَتَّى كَأَنَّكَ لَمْ تكنْ سَمِعْتَ بِلاَ مَا عِشْتَ في سَالِفِ الأُمَمْ[5]

---

(١) عبد الله بن جعفر بن أبي طالب هو صحابي جليل ولد بأرض الحبشة لما هاجر أبواه إليها ، وهو أول من ولد بها من المسلمين ، وكان يسمى بحر الجود ؛ لكرمه ، وكان أحد الأمراء في جيش عليٍّ يوم صفين ، ولد سنة ١ هـ . وتوفي سنة ٨٠ هـ بالمدينة .
ترجمته في : الإصابة : ٢ / ٥٨٤ رقم الترجمة ٤٥٨ ؛ وأسد الغابة ٣ / ١٣٣ ؛ والبداية والنهاية ٩ / ٤٣ ؛ وفوات الوفيات ٢ / ١٧٠ - ١٧١ .

(٢) معاوية بن أبي سفيان بن صخر بن حرب بن أمية بن عبد شمس بن عبد مناف القرشي الأموي الصحابي الجليل - رضي الله عنه - مؤسس الدولة الأموية في الشام وأحد دهاة العرب المتميزين الكبار ، كان فصيحاً حليما وقوراً ، ولد بمكة سنة ٢٠ ق . هـ أسلم يوم الفتح ، وكان من كتاب الوحي للرسول - ﷺ - وفاته سنة ٦٠ هـ .
ترجمته في : الإصابة ٣ / ٤٣٣ رقم الترجمة ٨٠٦٨ ؛ والكامل في التاريخ ٣ / ١١٩ ؛ وسير أعلام النبلاء ٣ / ١٥٩ ؛ والبداية والنهاية ٨ / ١٤١ ؛ ونهاية الأرب ٢ / ٣٦٤ - ٣٦٥ .

(٣) نصيب بن رباح ، أبو محجن مولى عبد العزيز بن مروان : شاعر فحل مقدم في النسيب والمدائح ، كان عبداً أسود لراشد بن عبد العزى من كنانه من سكان البادية ، وأنشد أبياتاً أمام عبد العزيز بن مروان ، فاشتراه وأعتقه ، توفي سنة ١٠٨ هـ .
أخباره في : معجم الأدباء ١٩ / ٢٢٨ - ٢٣٣ ؛ وسمط اللآليء ص ٢٩ ؛ والشعر والشعراء ص ٤١٠ ؛ وثمار القلوب ص ٢٢٢ .

(٤) في الأصل : « لم يك » .

(٥) لم اهتد إلى موطن هذين البيتين فيما رجعت إليها من المصادر .

قيلَ : فأعطاهُ عشرةَ آلافِ دينارٍ ، وأوْقَر لهُ عشرةَ من الإبلِ زاداً من بُرٍّ وتمرٍ ، وغيرِ ذلكَ ، فقيل له : أو كُلٌّ بما قالَ ؟ فقالَ عبدُ اللهِ[1] : المالُ يفنى والمدحُ يبقى ، والباقي خيرٌ من الفاني .

((**ويضافُ إلى غيرِهِ بأدنى ملابسةٍ بينهما**))[2] لأنَّ للشيئينِ إذا تناسبا بوجهٍ جازَ أنْ تظهرَ النسبةُ الكامنةُ بينهما بدليلٍ ، وذلكَ الدليلُ : هو الإضافةُ ؛ لأنَّ الإضافةَ[3] : إمالةُ الشيءِ إلى شيءٍ يخصصهُ بمعنى من معانيهِ لا يشترطُ في الإضافةِ ملكٌ ، ولهُ خصوصيةٌ قويةٌ .

بلْ الشيئانِ إذا تناسبا ، وتلابسا بوجهٍ ما : جازتْ الإضافةُ .

ألا ترى إلى [4] أنَّ أحد ((**حاملي الخشبةِ إذا قالَ : لصاحبه خذْ طرفكَ**))[5] صحَّ ، وهو قدْ خصَّ طرفَ الخشبةِ بالحاملِ ؛ بسببِ جهةِ الحملِ ، لا بسببِ الملكِ ونحوِهِ ؛ لأنه لما حملهُ ، فقدْ لابسهُ ، أيْ : خالطهُ .

تمامُ البيتِ الأولِ :

*** سُهَيْلٌ أَذَاعَتْ غزلَهَا في الْقَرَائِبِ ***[6]

الخرقاءُ : المرأةُ الحمقاءُ ، و" سهيلٌ " عطفُ بيانٍ للكوكبِ ؛ لأنهُ لما ذكرَ الكوكبَ احتملَ أنْ يُراد به[7] كوكبٌ آخرُ غيرُ سهيلٍ ، فذِكْرُهُ ليكشفُ عن

---

(١) في الأصل : ((عبده أه)) .

(٢) المفصل ص ٩٠ .

(٣) في ب : ((يضاف الشيء)) .

(٤) في ب : ((ألا ترى إلى أحد)) .

(٥) المفصل ص ٩٠ .

(٦) هذا عجز بيت وصدره :

*** إذا كَوْكَبُ الخرقَاءِ لاحَ بِسُحْرَةٍ ***

البيت من الطويل ، وهو بلا نسبة في : المحتسب ٢ / ٢٢٨ ؛ والمقرب ص ٢٣٥ ؛ وشرح المفصل لابن يعيش ٣ / ٨ ؛ والمقاصد النحوية ٣ / ٣٥٩ ؛ والأشباه والنظائر ٣ / ١٩٣ ؛ وخزانة الأدب ٣ / ١١٢ ، ٩ / ١٢٨ .

(٧) في الأصل : ((به)) ساقط والمثبت من ب .

المرادِ ، إنما أضافَ الكوكـبَ إليهـا ؛ لأنَّ الكَيِّسَـةَ مـن النسـاءِ تسـتعدُّ للشـتاءِ في الصيف ، فتنامُ وقتَ طلوعِ سهيلٍ .

والخرقـاءُ : تكسـلُ ، وتذهـلُ عـن الاسـتعدادِ ، فـإذا طلـعَ سـهيلٌ سُـحْرةً ، وأخذها البردُ ، فرّقتْ القطنَ في قبيلتها ، لتسـتعينَ بهـنَّ ، فخصتهـا بـالكوكـبِ ؛ لذلكَ ، والقرائبُ : جمعُ قريبةٍ إذا قالَ : " قدني " البيتُ لَتُغْنِـيَ جـوابُ القسـمِ ، أصله لَتُغنِيْنْ بالنون الخفيفةِ المؤكدةِ حذفتْ النونُ ، حَذَفَهَا في قوله :

اضربْ عَنْكَ الهمومَ طَارِقَهَا ضَرْبَكَ بالسيْفِ قَوْنَسَ الفرسِ[1]

أصلهُ : اضربنْ ، وقونسُ الفرسِ : مقدمُ رأسه .

يريدُ بعدْ عنى جميعَ ما في إنائكَ ولا تعِدْهُ إليَّ .

بلْ اِشربْ كلهُ ، والعرب تقولُ : أغنِ عني وجهـكَ أيْ : بعـدْه عـني ومعنـاهُ اجعلهُ غنياً عن رؤيتي .

وذو الإناءِ : الطعامُ ، أوْ اللبنُ .

يقـالُ : ذو البَطْـنِ ، وذو القـدر ، أيْ : مـا في البطـنِ والقـدرِ[2] يصـفُ رجـلاً مضيافـاً ، وقـالَ في الكشـافِ[3] : ﴿ إِنَّهُۥ عَلِيمُۢ بِذَاتِ ٱلصُّدُورِ ﴾[4] من[5] المضمراتِ ، و" حلفةً "[6] مصدرٌ للفعلِ المضمرِ الذي يتعلقُ بالباءِ في با للهِ ،

---

(١) البيت من المنسرح ، وهو لطرفة بن العبد في ملحقات ديوانه ص ١٥٥ ؛ وشـرح المفصـل لابـن يعيش ٦ / ١٠٧ ؛ وشرح شواهد المغني ٢ / ٩٣٣ ؛ وخزانة الأدب ١١ / ٤٥٠ ؛ والدرر ٥ / ١٧٤ ؛ واللسان ٦ / ١٨٣ " قنس " ، ١٣ / ٤٢٩ نون ؛ والمقاصد النحوية ٤ / ٣٣٧ ؛ وبـلا نسبة في : المحتسـب ٢ / ٣٦٧ ؛ والخصـائص ١ / ١٢٦ ؛ وسـر صناعـة الإعـراب ١ / ٨٢ ؛ والإنصاف ٢ / ٥٦٥ ؛ ومغني اللبيب ٢ / ٦٤٣ ؛ والممتع في التصريـف ١ / ٣٢٣ ؛ واللسـان ١١ / ٧١١ " هول "

(٢) في الأصل : « أي ما في القدر » والأصح عدم إثباته كما في ب .

(٣) ينظر الكشاف ٤ / ٥٧٩ .

(٤) من الآية (١٣) من سورة الملك .

(٥) في الأصل : « ومن » والمثبت من ب .

(٦) هذه لفظة من بيت شعر ، ونصه :

إِذَا قَالَ قَدْني قَالَ با للهِ حَلْفَةً لِتُغْني عَنّي ذَا إنائِكَ أجْمَعَا

ومعنى القسم : الطلبُ ، والضمير هو راجعٌ إلى الإناءِ .

والاستشهادُ في البيتِ من وجهينِ : أحدهما : أنه أضافَ الإناءَ إلى المخاطبِ ، والإناءُ ليسَ لهُ ، وإنما أضافه لملابسته لـهُ في شربه ، فالمضمرُ في لملابسته للمخاطبِ، وفي " له " للإناءِ أو على العكسِ ، وفي شربه إمَّا للشاربِ ، أو اللبنِ ، وثانيهما أنه أضافَ " ذا " إلى الإناءِ ، على أنه صَاحِبُهُ ؛ لملابسة اللبنِ للإناءِ .

وقوله / وهو لساقي اللبنِ[1] ، أيْ : وتقييده بقوله : في شربه يقوي الوجهَ [١٣٥/ ب] الأولَ ؛ لأنَّ اللبنَ ملابسٌ للإناءِ في غيرِ شربه أيضاً ، وتمام البيت[2] :

فَنَاوَلْتُهُ من رِسْلِ كَوْمَاءَ جَلْدَةٍ   وأغضَيْتُ عَنْهُ الطرفَ حتى تضلعَا[3]

والرِّسْلُ : اللبنُ .

والكوماءُ : الناقةُ العظيمةُ السَّنامُ .

الجلْدَةُ : بالتسكين أدْسَمُ الإبلِ لبناً .

الإغضاءُ : إدناءُ الجفون .

تضلَّعَ الرجلُ ، أيْ : امتلأَ شِبَعاً ورِيّاً .

يصفُ نفسهُ بسقي اللبنِ الضيفَ بهذا الطريقِ ، و « **الذي أبوهُ من إضافةِ الشيءِ إلى نفسهِ** »[4] في اللفظينِ المتساويينِ في الدلالةِ على معنىً واحدٍ ، من غيرِ

وهو لحريث بن عناب ، والبيت من الطويل وانظره في : شرح المفصل لابن يعيش ٣ / ٨ ؛ ومجالس ثعلب ص ٥٣٨ ؛ والخزانة ٤ / ٥٨٣ - ٥٨٤ ؛ وفي معاني القرآن للأخفش ص ٣٣٤ ؛ والمقرب لابن عصفور ص ٤٣٢ ؛ وشرح الجمل لابن عصفور ١ / ٥٢٠ ؛ والمغني ٢١٠ ، ٤٠٩ ؛ وكتاب الشعر لأبي علي ١ / ١٨٦ .

(١) في ب : « اللبن » ساقط .

(٢) هذا اليت ترتيبه قبل البيت الآنف الذكر ، وهو لحريث بن عناب كما قلت سابقاً ورواية هذا البيت : " دفعت إليه " بدل " فناولته " .

(٣) في النسختين : " تضلعها " وهذا لا يستقيم معه وزن البيت مع أن قافية القصيدة العين المفتوحة، ولعل هذا صدر من الناسخين سهواً حيث جعلا قافية البيت الهاء المفتوحة .

(٤) المفصل ص ٩١ .

تفاوتٍ بينهما في العمومِ ، والخصوصِ ، كـالليثِ ، والأسـدِ ، فحينئـذٍ لمْ يكـنْ الامتناعُ على الإطلاقِ ، ولو لمْ يؤولْ هذا الامتناعُ بهذا التـأويلِ ينتقـضُ هـذا بمـا ذكرهُ في بابِ العلمِ بقوله[1] : وإذا اجتمعَ لـلرجُلِ اسمٌ غـيرُ مضـافٍ ، ولقـبٌ : أضيفَ اسمهُ إلى لقبه ، وإنما جازَ هناكَ لما ذكرنا : أنَّ فيـه إضافـةَ غـيرِ الأَشْـهرِ إلى الأشهرِ ، فكانَ كلُّ واحدٍ منهما متفاوتاً في مدلولـه ، فصحّتْ الإضافـةُ ، فعلـى ذلك لو كانتْ الكنيةُ بأبي عبدِ اللهِ ، أشهرَ من زيدٍ : جازتْ إضافةُ زيدٍ إلى أبـي عبدِ اللهِ ههنا أيضـاً ؛ لحصـولِ الفـائدةِ ، كمـا جـازَ : إضافـةُ الاسمِ إلى اللقـبِ لذلـكَ ، فـذاكَ بمكـانٍ مـن الإحالـةِ ؛ لأنَّ الإضافـةَ للتعريـفِ ، أو التخصيـصِ ، وتعريفُ الشـيءِ وتخصيصـهِ بنفسـهِ محـالٌ ، يقـال : أحـالَ ، أيْ : أتـى بالمحـالِ ، كـأ لامَ " أيْ : أتى بما يلامُ عليهِ ، وهذا الذي ذكرنا من المعنـى معـدومٌ في جميـعِ القومِ ، وأمثاله ؛ لأنَّ مسمى أحدهما قبل الإضافةِ غيرُ مسمى الآخرِ ، فلم يكونـا مـن ذلـكَ ؛ لأنَّ في الأولِ إبهامـاً بحسـبِ العمـومِ ، يـزولُ بإضافتـه إلى الآخَـرِ ، فيحصلُ الغرضُ الموضوعُ للإضافةِ ، كمـا في خـاتمِ فضـةٍ ، وهـذا ؛ لأنَّ قولـكَ : " جميعُ " ، و" كلُّ " و" عـينُ " ، و" نفـسُ " أسمـاءٌ عامـةٌ تقـعُ علـى الحيوانـاتِ وغيرها ، فبإضافتها يظهرُ التخصيصُ ، فتجـوزُ الإضافـةُ ، جوازهـا في نحـوِ خـاتمِ فضةٍ بخلافِ إضافةِ الليثِ إلى الأسدِ ، وهذا ؛ لأنَّ الإضافاتِ هنا كلَّها من ألفـاظِ التأكيدِ ، وما أضيفَ إليهِ مؤكدها ، ولاشكَّ أنَّ لفـظَ التـأكيدِ ومعنـاهُ غـيرُ لفـظِ المؤكدِ ومعناهُ بخلافِ الليثِ والأسدِ ؛ فلذلكَ افترقا .

اعلم أنَّ في كلامهم ثلاثةَ أشياءَ متجانسةٍ قدْ أودعَ المصنفُ كلَّ واحدٍ منهمـا في فصلٍ على حدةٍ زيـادةً في التَّبيـين أحدهـا : جميـعُ القـومِ وهـو المذكـورُ هنـا ، والثاني : « **جائبةٌ** »[2] خبر ، وهو المذكورُ في الفصل الثاني والثالث .

---

(١) في الأصل : « فقوله » والمثبت من ب .

(٢) المفصل ص ٩٢ .

والثالثُ : جيء زيدٌ ، وهو في الفصلِ الثالثِ ، وهذا لأنَّ المضافَ شيءٌ عامٌ يتناولُ أشياءَ ، فأضيفَ للتخصيصِ ، إلاَّ أنه قسّمَها في ثلاثةِ فصولٍ ؛ لأنَّ وهمَ الناسِ في الأولِ : أنه من بابِ إضافةِ الشيءِ إلى نفسهِ ، والثاني : من بابِ إضافةِ الصفةِ إلى الموصوفِ ، وفي الثالثِ : أنه زائدٌ ، « **ولا يجوزُ إضافةُ الموصوفِ إلى الصفةِ** »[1] ، فالحاصلُ : أنَّ الصفةَ والموصوفَ شيءٌ واحدٌ ، فإذا قلتَ : جاءني زيدٌ الظريفُ ، لم يكنْ الظريفُ غيرَ زيدٍ ، ولا يجوزُ إضافةُ الشيءِ إلى نفسهِ ؛ لأنَّ الشيءَ لا يعرّفُ بنفسه ؛ لأنه لا يخلو من أنْ يكونَ في الموصوفِ تعريفٌ ، أوْ لمْ يكنْ ، فإنْ كانَ فهو مستغنٍ عن الإضافةِ ؛ لأنَّ إثباتَ الثابتِ محالٌ ، وإلم يكنْ فيه تعريفٌ ، فهو لا يصيرُ شيئاً آخرَ ، بأنْ يضافَ اسمُهُ إلى اسمِهِ / فلو رُمْتَ بالإضافةِ : أنْ يصيرَ هو شيئاً آخر ، فهو أيضاً محالٌ ، وقيلَ : إنما لمْ يَجزْ إضافةُ الموصوفِ إلى الصفةِ ؛ لأنَّ الصفةَ[2] متضمنةٌ ضميرَ الموصوفِ « **كالآخرةِ** »[3] متضمنةٌ ضميرَ الدارِ ، ثم إضافةُ الدار إليها بمنزلةِ أنْ يضافَ إلى ضميرها ، نحو : أنْ يقالَ : دارها ، والهاءُ للدارِ، وهذا ظاهرُ الاستحالةِ وإن لم تكنْ الصفةُ متضمنةً لضميرِ الموصوفِ ، لم تكنْ هي صفةً للمضافِ ، من حيثُ إنَّ الصفةَ لا تتضمنُ ضميرَ غيرِ الموصوفِ ، فإذا عرفتَ هذا : رجعنا إلى مسائلِ هذا الفصلِ . [١٣٦/أ]

اعلمْ : أنَّ « **دار الآخرةِ** »[4] وأخواتها غيرُ مستقيمٍ حملها على الظاهر ، وأنَّ التقديرَ : ما ذكرهُ في الكتابِ[5] .

وقوله : « **دارُ الحياةِ** »[6] الآخرةِ ، مخالف لتأويلِ الشيخِ أبي علي، فإنه قال : في الإيضاحِ[7] : دارُ الساعةِ الآخرةِ .

---

(١) المفصل ص ٩١ .

(٢) في الأصل : « بالصفة » والمثبت من ب .

(٣) المفصل ص ٩١ .

(٤) المفصل ص ٩١ .

(٥) ينظر المفصل ص ٩١ .

(٦) ينظر المفصل ص ٩١ .

(٧) ينظر الإيضاح العضدي ص ٢٨٣ .

قيلَ: الأشبهُ – وا لله أعلم –: أنْ يكونَ التقديرُ على ما ذكرهُ المصنفُ[١]، بدليلِ قوله تعالى: ﴿ فَمَا مَتَٰعُ ٱلۡحَيَوٰةِ ٱلدُّنۡيَا فِي ٱلۡأٓخِرَةِ ﴾[٢] ﴿ أُوْلَٰٓئِكَ ٱلَّذِينَ ٱشۡتَرَوُاْ ٱلۡحَيَوٰةَ ٱلدُّنۡيَا بِٱلۡأٓخِرَةِۖ ﴾[٣] قوله : فوجهُ التمسكِ : أنَّ الدنيا والآخرةَ[٤] صفتان متقابلتان ، وقد جعلتْ الدنيا صفة للحياةِ ، فكانَ الأشبهُ أنْ تكونَ الآخرةُ صفةَ[٥] الحياةِ أيضاً، عملاً بمناسبة التقابل ، وفي الكشافِ[٦] في آخرِ سورةِ يوسفَ : ﴿ وَلَدَارُ ٱلۡأٓخِرَةِ ﴾[٧] ((ولدارُ الساعةِ)) أوْ الحالُ الآخرةُ ، وفي مباني[٨] التنزيل لفخرِ المشايخ : أنَّ الشهورَ كلَّها مذكرة إلاَّ جمادى ، ولا يضافُ الشهرُ إلى شيءٍ منها ، إلاَّ إلى ثلاثةٍ ، وهي رمضان والرَّبيعان ، فما كانَ من أسمائها اسماً للشهرِ ، أوْ صفةً قامتْ مقامَ الاسمِ ، فلم يجزْ إضافةُ الشهرِ إليه ، ولا يذكر معهُ ، كالمحرمِ ، فإنما معناهُ : الشهرُ المحرمُ ، كصفرٍ ، وهو علمٌ ، كزيدٍ ، من صَفَرَ الإناءِ إذا خلا ، وجُمادى : علمٌ من جمدَ الماءُ ، ورجبٌ وهو علمٌ من : رجبتُ الشيءَ إذا عظمتهُ ، وشعبانُ ، وشوالُ : هما صفتانِ جرتا مَجْرَى الاسمِ العلمِ ، من التشعبِ ، وهو التفرقُ ، ومن ((شَوَّالَانِ الإبل)) وهو : قلةُ لبنِها ، وارتفاعه ، و ((**بقلةُ الحمقاءِ**))[٩] : وصف الحبةِ بالحمقِ ؛ لأنها تنبتُ في مجاري السيلِ ، فيجترفها السيلُ ، وفي المثلِ[١٠] : أحمقُ من رجلةٍ ، والرجلةُ : بقلةُ الحمقاءِ ، وعلى

---

(١) ينظر الكشاف ٢ / ٢٧١ .

(٢) من الآية (٣٨) من سورة التوبة .

(٣) من الآية (٨٦) من سورة البقرة .

(٤) في الأصل : ((الآخر)) ساقط والمثبت من ب .

(٥) في الأصل : ((منه)) والمثبت من ب .

(٦) ينظر الكشاف ٢ / ٥٠٩ .

(٧) من الآية (١٠٩) من سورة يوسف .

(٨) لم اهتد إلى هذا الكتاب فيما رجعت إليها من مصادر .

(٩) المفصل ص ٩١ .

(١٠) ينظر المستقصى للزمخشري ١ / ٨١ ؛ والميداني ١ / ٢٢٦ ؛ والعسكري ١ / ٣٩٥ ؛ وكتاب الأمثال لابن سلام ص ٣٦٦ ؛ واللسان ١١ / ٢٧٤ " رجل " .

اعتبارِ ما ذكرهُ هنا من تقديرِ الموصوفِ : تسمية محمدٍ[1] – رحمهُ الله – كتابيهِ بجامعِ الصغيرِ ، وجامعِ الكبيرِ ، معناهُ : جامع[2] العلم الصغيرِ ، وجامع العلم الكبيرِ ، ((**وقالوا : عليهِ سَحْقُ عِمامةٍ**))[3] ، ما سبق كانَ من حيثُ الظاهرُ ، إضافةَ الموصوفِ إلى الصفةِ ، وهذا إضافةٌ إلى الموصوفِ في الظاهرِ ؛ لكنها في التحقيقِ من قبيلِ إضافةِ الخاتمِ إلى الفضةِ ، على ما ذكرَ في الكتابِ[4] .

السَّحْقُ : البالي[5] ، أضيفَ إلى العمامةِ ؛ ليقعَ البيانُ ؛ لأنه يتناول قبلَ الإضافةِ كلَّ بالٍ ، وكذا ((**جردُ قطيفة**))[6] فالجردُ: الثوبُ إذا انسحقَ ، ولانَ ، وهو في الأصلِ : مصدرُ جردتُ الشيءَ : إذا قشرته ، فأضيفَ للبيانِ ، كما تضافُ الأعدادُ المحتملةُ للأجناسِ إلى المعدوداتِ ، نحو : ثلاثةُ رجالٍ ، وثلاثةُ أفراسٍ ، والقطيفةُ : الدِّثارُ ، وهو الثوبُ على الشعارِ ، والشعارُ ما يلي الجسدَ .

و ((**جائبةٌ**))[7] : خبرٌ ، أيْ : خبرٌ ، يجوبُ [الأرضَ من بلدٍ إلى / بلدٍ ، [١٣٦/ ب] التاءُ فيه للمبالغةِ ، كما في نسّابةٍ ، وراويةٍ[8] .

---

(١) محمد بن الحسن الشيباني صاحب أبي حنيفة تقدمت ترجمته ص ٣٧ ، وله كتابان : أحدهما : الجامع الصغير في الفروع يشتمل على ١٥٣٢ مسألة ، و١٧٠ مسألة خلافية ، وقد أشار العلماء بهذا الكتاب حتى قالوا لا يصلح المرء للفتوى ولا للقضاء إلا إذا علم مسائله .
والكتاب الثاني : الجامع الكبير في الفروع الذي اشتمل على جلائل وكبار المسائل الفقهية .
ينظر كشف الظنون عن أسامي الكتب والفنون ٥٦١ ، ٥٦٧ .

(٢) في ب : ((جامع)) .

(٣) المفصل ص ٩١ .

(٤) ينظر المفصل ص ٩١ .

(٥) أي الثوب البالي ، ينظر الصحاح ٤ / ١٤٩٤ " سحق " .

(٦) المفصل ص ٩٢ .

(٧) المفصل ص ٩٢ .

(٨) في ب : ((وراوية)) ساقط .

وأما لتحقيقِ معنى الاسميةِ ، كما في الذبيحةِ][1] ، واللقيطةِ ، و « **مُغرِّبةٌ** »[2] خبر – بكسر الراءِ – وهو الذي طوى عليهم من بلدٍ سوى بلدهم ، وغُرّبَ مبالغةٌ في غَرُبَ ، أي[3] : بَعُدَ .

يقالُ : اغربْ عني ، والثاءُ فيه كالثاءِ في جائبةٍ خبرٌ .

*** والمؤمِنُ العَائِذَاتِ ***[4][5]

أرادَ بالمؤمنِ : الله تعالى ؛ لأنه هو الذي يؤمنُ الطيورَ وغيرَها ، و" العائذات " جمعُ عائذٍ ، وهي : الحديثةُ النتاجِ من الطيور ، والبهائم ، وهو في الأصلِ من بابِ الكفاية ؛ لأنَّ الحاملَ إذا ضربها المخاضُ عَاذَتْ ؛ أيْ : لجأتْ .

ألا ترى إلى قوله تعالى : ﴿ فَأَجَآءَهَا ٱلْمَخَاضُ إِلَىٰ جِذْعِ ٱلنَّخْلَةِ ﴾[6] وتمام[7] بيتِ النَّابغةِ[8] :

*** رُكبانُ مكةَ بَيْنَ الغِيلِ والسَّنَدِ ***[9][10]

وهو من قصيدته[11] المعروفةِ التي مطلعها :

---

(١) في ب ما بين القوسين ساقط .

(٢) المفصل ص ٩٢ .

(٣) في ب : « إذ » .

(٤) المفصل ص ٩٢ .

(٥) هذا جزء بيت من البسيط ، ونصه :

والمؤمِنُ العائذاتِ الطيْرَ تَمسحُهَا رُكْبانُ مكةَ بين الغِيلِ والسَّنَدِ

والبيت للنابغة الذبياني في ديوانه ص ٣٥ ؛ وشرح ابن يعيش ٣ / ١١ ؛ والتخمير ٢ / ٣٥ ؛ والخزانة ٥ / ٧١ ، ٧٣ ، ١٨٣ ، ٨ / ٤٥٠ ، ٤٥١ ، ٩ / ٣٨٦ .

(٦) من الآية (٢٣) من سورة مريم .

(٧) في الأصل : « فتمام » والمثبت من ب .

(٨) سبقت ترجمته

(٩) المفصل ص ٩٢ .

(١٠) هذا عجز بيت للنابغة ، وصدره :

*** والمؤمنُ العائذات الطير يمسحُها ***

وسبق تخريج البيت آنفاً .

(١١) في الأصل : « قصيدة » والمثبت من ب .

* يا دَارَ مَيَّةَ *(١)

لَمْ يردِ النابغةُ : تقديمَ " العائذاتِ " لضرورةِ الشعرِ ، لكنْ أرادَ أنْ يذكرَ الصفةَ فحسبُ ، فذكرها ، وأرادَ بها : نفس الذواتِ ، بحذفِ موصوفها ، واحتملتْ هذه الصفةُ أجناساً كثيرةً ؛ لجوازِ وقوعها على الوحشِ ، والطيرِ ، وغيرِها ، فأردفها ذكرُ الطيرِ ؛ بياناً أنهُ لم يُرِدْ بها إلاَّ الطيرَ ، وانتصابُ الطير على التبعيةِ " للعائذاتِ " إمَّا بطريقِ بدلِ البعضِ من الكلِّ ؛ لما ذكرنا أنَّ " العائذاتِ " عامٌّ أو على طريقِ عطفِ البيانِ ، وهو من التوابعِ أيضاً ، فلو كانَ موصوفاً ، و" العائذاتُ " صفة لا نعكسَ(٢) الأصالةَ والتبعيةَ في انتصابهما ، وكانَ لامتناعِ جوازِ إضافةِ الصفةِ إلى الموصوفِ وجهانِ ، أحدُهما : إذا دلَّكَ إلى خروجِ الصفةِ عن كونها صفةً ، بسببِ التقديمِ ؛ لأنَّ الصفةَ لا تتقدمُ على موصوفها ؛ لأنَّ تقديمَ الصفةِ على الموصوفِ يَقلبُ حكمَ التابع والمتبوعِ ، والثاني : وهو(٣) المعنى العامُّ في إضافةِ الموصوفِ إلى الصفةِ ، وفي عكسه ، وهو لزومُ إضافةِ الشيءِ (إلى نفسه ؛ لأنَّ كُلاًّ من الصفةِ والموصوفِ عبارةٌ عن ذاتٍ واحدةٍ ، بدليلِ جوازِ إطلاقِها عليها ، وقيامُ)(٤) كلٍّ(٥) منهما مقامَ الآخرِ ، والإضافةُ تؤذنُ بتغايرهما ، والغِيلُ(٦) والسَّنَدُ(٧) : موضعانِ « **وقد أضيفَ المسمى إلى اسمه** »(٨) يعني : أنَّكَ

---

(١) هذه لفظة من بيت شعر للنابغة من قصيدته المشهورة التي مطلعها هذا البيت :

يا دارمَيَّةَ بالعلياءِ فالسَّنَدِ   أقوتْ وطَالَ عليهَا سَالِفُ الأَبَدِ

ينظر الديوان ص ٣٠ .

(٢) في ب : « يعكس » .

(٣) في الأصل : « هو » والمثبت من ب .

(٤) في ب ساقط .

(٥) في ب : « إلى » .

(٦) الغيلُ : مكان بزبيد يقال له الغيلُ . ينظر معجم ما استعجم ١ / ٦٩٤ ؛ ومعجم البلدان ٤ / ٢٢٣ .

(٧) السَّندُ : بلد معروف في البادية ، أو ماء معروف لبني سعد ، أو قرية من قراء هراة . ينظر معجم البلدان ٣ / ٢٦٧ ؛ ومعجم ما استعجم ١ / ٧٦٠ ، ٧٦١ .

(٨) المفصل ص ٩٢ .

تأخذُ اللفظَ المرادَ به لذاتٍ[1] ، فتضيفهُ إلى اللفظِ الذي لم يردْ بهِ إلاَّ مجردُ اللفظِ ، كقولكَ : ذاتَ اللهِ ، وذاتَ زيدٍ يسمى الأولُ سُمِّي لما قصدَ به الذاتُ وهو كذلكَ ، وسميَ الثاني اسماً لما قُصِدَ به[2] اللفظُ ، وذلكَ أنكَ إذا قلتَ : ((**لقيته ذاتَ مرةٍ**))[3] معناهُ : لقيتهُ مدةَ صاحِبةِ هذهِ اللفظَةِ التي هي مرةٌ ، واللفظةُ هي الاسمُ ، والصاحبةُ هي المرادُ بالمسمَّى ، والسرُّ في إضافةِ المسمَّى إلى الاسم ، هو طلبُ ضربٍ من المبالغةِ ، ألا ترى إلى قولهم : ((لقيتُهُ ذاتَ مرةٍ)) فهو بمنزلةِ قولكَ : لحظتهُ لحظةً ؛ لأنَّ المرادَ من قولهم : مرةً حركةُ الفلَكِ ، مرةً يكونُ معنى قولهم : ((لقيتُه ذاتَ مرَّةٍ)) لقيتُه لقاءً قليلاً ، فيكونُ بمنزلةِ لحظتُهُ لحظةً ، وعلى هذا الأسلوب قولُهم : ((**ذاتَ ليلةٍ**))[4] أيْ : المدةُ التي صادفتُ فيها رؤيةَ المرئيِّ ليس لها اسمٌ إلا الليلةُ ، وحقيقةُ المدةِ : الحركةُ من حركاتِ الفلَكِ ، ففي هذا قطعُ الشركةِ / في الاسمِ عن غيرِ هذا المسمَّى ، وذلكَ ضربٌ من المبالغةِ ، وقدْ [١٣٧/أ]
يتأتى فيه التعظيمُ مع قطعِ الشركةِ ، كما في قوله :

*** إليكم ذَوي آلِ النَّبيِّ تَطَلَّعَتْ ***[5]

أيْ : أنتم المستحقونُ لهذا الاسمِ الذي هو آلُ النبيِّ – عليه الصلاةُ والسلام[6] – ، ((**ودارهُ ذاتَ اليمينِ**))[7] أيْ : ناحيةُ صاحبةِ هذهِ اللفظةِ ، وهي

---

(١) في ب : ((ذات)) .
(٢) في ب : ((به)) ساقط .
(٣) المفصل ص ٩٢ .
(٤) المفصل ص ٩٢ .
(٥) هذا صدر بيت من الطويل وعجزه :

*** نوازِعُ من قَلْبي ظِمَاءٌ وأَلْبُبُ ***

وهو للكميت بن زيد ، وانظره في : الخصائص ٣ / ٢٧ ؛ والمحتسب ١ / ٣٤٧ ؛ وشرح المفصل لابن يعيش ٣ / ١٢ ؛ والمقاصد النحوية ٣ / ١١٢ ؛ وخزانة الأدب ٤ / ٣٠٧ ، ٣٠٨ ، ٣٠٩ ؛ واللسان ١ / ١١٦ " ظمأ " ، ٥ / ٣٢٢ " نسا " ، ١٥ / ٤٥٧ " ذو " ؛ وبلا نسبة في : تلخيص الشواهد ص ١٣٦ ؛ وشرح عمدة الحافظ ص ٥٠٦ .
(٦) في الأصل : ((السلام)) ساقط والمثبت من ب .
(٧) المفصل ص ٩٢ .

اليمينُ ، وذا صباحٍ أيْ : وقتَ صاحبِ هذه اللفظةِ التي هيَ " صباحٌ " ، وفي قولكَ : « **ذا صباحٍ** »[1] زيادةُ إبهامٍ ليستْ هيَ في قولك : لقيته صباحاً يتعرضُ للصباحِ الذي هو خلافُ المساءِ وغيره من الأوقاتِ ، وفي « ذا صباحٍ » لا يتعرضُ لصباحٍ مجردٍ .

بلْ أُبْهِمَتْ إبهاماً « **أَنَسُ** »[2] - بفتح الهمزةِ والنونِ - و « **مدرِكةُ** »[3] - بكسرِ الراءِ - تمامهُ :

* **لأَمْرٍ ما[4] يُسوَّدُ من يَسُودُ** *[5][6]

و« كلمةُ ما فيه إبهامية » كقوله : « حديث ما على قِصَرِه » وفيه نوعُ تفخيمٍ ، ومعنى البيتِ : عزمتُ على الإقامةِ إلى وقتِ[7] الصباحِ ؛ لأنِّي وجدتُ الرأيَ والجزمَ : يوجبان ذلك ، ثم قالَ : لشيءٍ عظيمٍ يسوَّدُ[8] من يسودُ ، يعني : أنَّ الذي سودهُ قومهُ ، لا يسودُنهُ إلاَّ لشيءٍ رأوْه فيه ، من الخصالِ الحميدةِ ، والأمورِ الجليلةِ ، أرادَ أنهم يسودونه على علمٍ وخبرةٍ به ، وقد قيل : إنَّ من سادَ

---

(١) المفصل ص ٩٢ .

(٢) المفصل ص ٩٢ .

(٣) المفصل ص ٩٢ .

(٤) في الأصل : « لا » والمثبت من ب .

(٥) هذا عجز بيت من الوافر ، وصدره :

* عَزمتُ على إقامةِ ذيْ صباحٍ *

وهو لأنس بن مدركة الخثعمي في : الحيوان ٣ / ٨١ ؛ وشرح المفصل لابن يعيش ٣ / ١٢ ؛ وخزانة الأدب ٣ / ٨٧ ، ٨٩ ؛ والدرر ١ / ٣١٢ ، ٣ / ٨٥ ؛ ولأنس بن نهيك في اللسان ٢ / ٣٠٥ " صبح " ؛ ولرجل من خثعم في شرح أبيات سيبويه لابن السيرافي ١ / ٣٨٨ ؛ وبلا نسبة في : الكتاب ١ / ٢٢٧ ؛ والمقتضب ٤ / ٣٤٥ ؛ والخصائص ٣ / ٣٢ ؛ والجنى الداني ص ٣٣٤ ، ٣٤٠ ؛ والمقرب ص ١٦٧ ؛ وهمع الهوامع ١ / ١٩٧ ؛ والخزانة ٦ / ١١٩ .

(٦) المفصل ص ٩٣ .

(٧) في الأصل : « وقت » مكرر .

(٨) في الأصل : « مسود » والمثبت من ب .

عشرةً من الناسِ كانَ لهُ من العقلِ والكياسةِ بقدرِ عقولهم ، وكياستهم ، فإنْ قيل : ((ذا صباحٍ)) من الظروفِ اللازمةِ ؛ لأنه من قبلِ ذاتِ مرةٍ ، فلما انجرَّ في البيتِ .

فلنا : إنما جرَّهُ الشاعرُ على لغةٍ ، وهي لغةُ خثعمٍ[1] ، فإنه لا يجوزُ جرهُ إلاَّ على لغتهم ، أو اضطرَّ إليهِ الشاعرُ " تطلعتْ " تشوقتْ ، يقال : تطلعتُ إلى ورودِ كتابته ، وقوله

* نوازعُ من قلبي *

أيْ : أشواقٌ نوازعٌ من قلبي .

ظميءَ ظمأً عطش ، وقومٌ ظماءٌ أيْ : عِطَاشٌ ، وصَفَ النوازعَ بالظماءِ للمبالغةِ ، و" اللُّبُ " العقلُ وجمعه ألبابٌ وقد يجمعُ على ألببٍ ، كما يجمعُ بؤسٌ على أبؤسٍ، وإظهارُ التضعيفِ لضرورةِ الشِّعرِ[2]، ومثلُ هذا الإظهارِ ما في قوله:

* تَشْكُو الوَجَى من أَظْلَلٍ وَأَظْلَلِ *[3]

أيْ : من أظلَّ وأظِلَّ أيْ : من أَظَلٍ وأَظِلٍ والأَظَلُّ ما تحتَ ميسمِ البعيرِ وهو طرفُ خُفِّهِ ، وفي قوله : ((يا ذوي آلِ النبيِّ))[4] من المدحِ والتعظيمِ ما ليس في قوله ((يا آل النبيِّ)) ؛ لأنه تقوله ذوي آلِ النبيِّ قدْ جعلهم أصحابَ هذا الاسمِ ، وهو آلُ النبيِّ ، ومَنْ كانَ صاحبَ هذا الاسمِ ، فهو فائزٌ في القُصْوَى من مراتبِ التعظيمِ ، وقالوا : في نحوِ : قولِ[5] لبيدٍ : أوردَ هذا الفصلَ اعتراضاً في إضافةِ

---

(١) خثعم : اسم قبيلة ، وهو خثعم بن أغار من اليمن ، وسموا بهذا الاسم نسبة إلى جمل لهم يقال له : " خثعم " . ينظر اللسان ١٢ / ١٦٦ " خثعم "؛ والاشتقاق لابن دريد ص ٥١٥ ؛ وجمهرة أنساب العرب لابن حزم ٢ / ٣٨٧ ؛ واللهجات لسيبويه ص ٤٥ .

(٢) في ب : ((الشعر)) ساقط .

(٣) البيت من الرجز ، وهو للعجاج في ديوانه ص ١٥٥ ، وهو شاهد في كثير من كتب اللغة منها: اللسان ١١ / ٤٢٠ " ظلل " والتاج ، والكتاب ٣ / ٥٣٥ ؛ والخصائص جـ ١ / ١٦١ ؛ والمنصف جـ ١ / ٣٣٩ ؛ والمقتضب جـ ٢٥٢١ ؛ والممتع جـ ٢ / ٦٥٠ ؛ وشرح شافية ابن الحاجب جـ ٣ / ٢٤٤ ، وغيرها .

(٤) المفصل ص ٩٣ .

(٥) سيأتي قول لبيد في الصفحة التالية .

اللفظِ إلى المدلولِ ، ولا يستقيمُ لهُ استعمالُ الاسم بمعنى المسمَّى ، وهو خلافُ مذهبه ، واختارَ أنْ يكونَ الاسمُ زائداً ، وهو على إسقاطِهِ ؛ ليستقيمَ مذهبُهُ ، فكانَ فيما ذكرَ في هذا الفصلِ إضافةُ اسمٍ عامٍ كالاسمِ ، والحيِّ إلى اسمٍ خاصٍ ، وهذا قريبٌ من الفصولِ السابقةِ – على ما ذكرنا – والمعنى في إضافةِ الاسم إلى المسمَّى : إرادة التفخيمَ ، وصيانةٌ للمسمّى عن الذكرِ ، والاستعمال[1] ، ومن هذا البابِ قولهم : بسمِ اللهِ الرحمن الرحيم[2] ، والمعنى : أنَّ اسمَ اللهِ في استكفاءِ المهمِّ مُغنٍ عن ذكرِ الذاتِ .

تمامُ قولِ لبيد :

* ومن يَبْكِ حَوْلاً كَامِلاً فقد اعتذَرْ *[3][4]

* إلى الحولِ ثُمَّ اسمُ السلامِ عليكُما *[5]

أيْ : ثمَّ السلامُ عليكما أيْ : حِفظُ اللهِ ، وقبْلَهُ :

فَقُوْمَا فَقُولاَ بالـذِي قَـدْ عَرَفْتُمَـا ولا تَخْمِشَا وَجْهاً ولا تَحْلِقَا شَعَـرْ[6]

وصدرُ بيت ذي الرمةِ :

* لا ينعَشُ الطرفَ إلا[7] ما تَخَوَّنَهُ *[8]

---

(١) في الأصل : « والاستعمال » ساقط والمثبت من ب .

(٢) في الأصل : « بسم الله » والمثبت من ب .

(٣) المفصل ص ٩٣ .

(٤) هذا بيت من الطويل ، وصدره :

وهو للبيد بن ربيعة في ديوانه ص ٢١٤ ؛ والخصائص ٣ / ٢٩ ؛ والمنصف ٣ / ١٣٥ ؛ والعقد الفريد ٢ / ٧٨ ؛ وشرح المفصل لابن يعيش ٣ / ١٤ ؛ والمقاصد النحوية ٣ / ٣٧٥ ؛ والأشباه والنظائر ٧ / ٩٦ ؛ واللسان ٤ / ٥٤٥ " عذر " ؛ وبلا نسبة في : أمالي الزجاجي ص ٦٣ ؛ وشرح عمدة الحافظ ص ٥٠٧ ؛ والمغرب ١ / ٢١٣ ؛ وهمع الهوامع ٢ / ١٩ ، ١٥٨ ؛ وخزانة الأدب ٤ / ٣٣٧ ، ٣٤٠ ، ٣٤٢ .

(٥) المفصل ص ٩٣ .

(٦) ينظر ديوان لبيد ص ٢١٤ .

(٧) في ب : « إلى » .

(٨) هذا صدر بيت من البسيط ، وعجزه :

* دَاعٍ يُنَادِيه باسْم الماءِ مبغومُ *

وهو لذي الرمة في ديوانه ص ٣٩٠ ؛ والخصائص ٣ / ٢٩ ؛ ومراتب النحويين ص ٣٨ ؛ وخزانة الأدب ٤ / ٣٤٤ .

قيامِهِ ، فقد نَفَاهُ قطعاً ، وما قبل البيتِ :

وَمَـاءٍ قَـدْ وَرَدْتُ لِوَصْـلِ أَرْوَى   عليـه الطيـرُ كالـورَقِ اللُّجَيْـنِ[1]
ذَعَـرتُ بـه الْقَطَـا « ونَفَيْتُ عَنْهُ   مَقَـامَ الذِّئْـبِ »[2] **كالرجُلِ اللَّعيـنِ**[3]

يقولُ : فوردت ذلكَ ؛ لأجلِ أنْ أرى عليه أروى ، أيْ : المرأةُ التي اسمها أروى واللُّجينُ : الخبطُ وهو ما سقطَ من الورقِ عند الخبطِ : ذُعِرَتْ أيْ : نفرت الطيورُ عن ذلك تنفيراً ، وشردتْ الوحوشُ عنه تشريداً ، واللّعُين[4] : المطرودُ .

ومن دأبِ الكُتَّابِ أنْ يقولوا[5] : حضرةُ فلانٍ ، ومجلسُ فلانٍ[6] ، وكتبتُ إلى حضرته ، وإلى جانبه العزيز ، يريدون نفسَهُ وذاته .

ألا ترى إلى قوله :

إنَّ السَّمَاحَـةَ وَالْمُـروءَةَ وَالنَّـدَى   في قُبَّـةٍ ضُربتْ على ابنِ الحشرجِ[7]

وفي الكشَّافِ[8] ﴿ مَقَامَ رَبِّهِۦ ﴾[9] أيْ : موقعهُ الذي يقفُ ، فيه العبادُ للحسابِ يوم القيامةِ ﴿ يَوْمَ يَقُومُ ٱلنَّاسُ لِرَبِّ ٱلْعَٰلَمِينَ ﴾[10] .

---

(١) البيت من الوافر وهو للشماخ في ديوانه ص ٣٢٠ ؛ والمخصص ١٠ / ٢٢٤ ؛ واللسان ١٣ / ٣٧٨ ؛ ومقاييس اللغة ٥ / ٢٣٥ ؛ ومجمل اللغة ٤ / ٢٦٧ ؛ وتهذيب اللغة ١١ / ٨٠ ؛ وأساس البلاغة ص ٥٥٩ " لجن " .

(٢) المفصل ص ٩٦ .

(٣) البيت قبل البيت الآنف الذكر ، وهو للشماخ في ديوانه ص ٣٢٠ .

(٤) في ب : « اللعين » .

(٥) في الأصل : « يقول » والمثبت من ب .

(٦) في ب : « فلان » ساقط .

(٧) البيت من الكامل لزياد الأعجمي ، وانظره في : دلائل الاعجاز ص ٣٠٦ ؛ ومعاهد التنصيص ١ / ١٩٥ ؛ والأغاني ١٥ / ٣٨٦ .

(٨) ينظر الكشاف ٤ / ٦٩٨ .

(٩) من الآية (٤٠) من سورة النازعات .

(١٠) من الآية (٦) من سورة المطففين .

قيامِهِ ، فقد نَفَاهُ قطعاً ، وما قبل البيتِ :

وَمَاءٍ قَدْ وَرَدْتُ لِوَصْلِ أَرْوَى عليه الطيرُ كالورَقِ اللُّجَيْنِ[1]

ذَعَرتُ به القَطَا « ونَفَيْتُ عَنْهُ مَقَامَ الذِّئْبِ »[2] **كالرجُلِ اللَّعينِ**[3]

يقولُ : فوردت ذلكَ ؛ لأجل أنْ أرى عليه أروى ، أيْ : المرأةُ التي اسمها أروى واللُّجينُ : الخبطُ وهو ما سقطَ من الورقِ عند الخبطِ : ذُعِرَتْ أيْ : نفرت الطيورُ عن ذلك تنفيراً ، وشردتْ الوحوشُ عنه تشريداً ، واللّعُين[4] : المطرودُ .

ومن دأبِ الكُتَّابِ أنْ يقولوا[5] : حضرةُ فلانٍ ، ومجلسُ فلانٍ[6] ، وكتبتُ إلى حضرته ، وإلى جانبه العزيز ، يريدون نفسَهُ وذاته .

ألا ترى إلى قوله :

إنَّ السَّمَاحَةَ وَالْمروءَةَ وَالنَّدَى في قُبَّةٍ ضُرِبتْ على ابنِ الحشرجِ[7]

وفي الكشّافِ[8] ﴿ مَقَامَ رَبِّهِۦ ﴾[9] أيْ : موقعهُ الذي يقفُ ، فيه العبادُ للحسابِ يوم القيامةِ ﴿ يَوْمَ يَقُومُ ٱلنَّاسُ لِرَبِّ ٱلْعَٰلَمِينَ ﴾[10] .

---

(١) البيت من الوافر وهو للشماخ في ديوانه ص ٣٢٠ ؛ والمخصص ١٠ / ٢٢٤ ؛ واللسان ١٣ / ٣٧٨ ؛ ومقاييس اللغة ٥ / ٢٣٥ ؛ ومجمل اللغة ٤ / ٢٦٧ ؛ وتهذيب اللغة ١١ / ٨٠ ؛ وأساس البلاغة ص ٥٥٩ " لجن " .

(٢) المفصل ص ٩٦ .

(٣) البيت قبل البيت الآنف الذكر ، وهو للشماخ في ديوانه ص ٣٢٠ .

(٤) في ب : « اللعين » .

(٥) في الأصل : « يقول » والمثبت من ب .

(٦) في ب : « فلان » ساقط .

(٧) البيت من الكامل لزياد الأعجمي ، وانظره في : دلائل الاعجاز ص ٣٠٦ ؛ ومعاهد التنصيص ١ / ١٩٥ ؛ والأغاني ١٥ / ٣٨٦ .

(٨) ينظر الكشاف ٤ / ٦٩٨ .

(٩) من الآية (٤٠) من سورة النازعات .

(١٠) من الآية (٦) من سورة المطففين .

وقيل : مقحمٌ ، كما قالَ : أخافُ جانبَ فلانٍ ، ومن قولِ الناسِ : لمكانِك / [١٣٨/أ] فعلتُ كذا ، أيْ : لأجله ، وفي الحديثِ « أنَّ من الشركِ الخفيِّ أنْ يصليَ الرجلُ لمكانِ الرجلِ »[١] أيْ : لأجله ، ومن الألفاظ المقحمةِ ما جاء في الحديث « لا صدقةَ إلاَّ عن ظهرِ غنىً »[٢] ذكر أنّ معناه[٣] في المُغْربِ[٤] إلاَّ عن غنىً ، والظَّهْرُ مقحمٌ ، كما في ظهرِ القلبِ ، وظهرِ الغيبِ[٥] ، وقيلَ : المضافُ في هذا الفصلِ ، وإنْ كانَ مقحماً من حيثُ الظاهرُ ، فهو غيرُ مقحمٍ من حيثُ[٦] الباطنُ .

أمَّا في قولِ ذي الرمةِ: فظاهرٌ ؛ لأنه يريد أنَّ الظبية تخاطِبُ خِشْفَها بـ" مآمآ " وهذا المعنى لا يحصلُ إذا لم يضفِ الاسمُ إلى الماءِ لاحتمالِ أنْ يتوهمَ حينئذٍ أنها تريد بدعائها إياه بالماءِ إراء الماءِ .

وأمَّا في البيتِ الثاني ، فكذلك ؛ لأنه يريدُ أنَّ كلَّ واحدٍ من هذهِ الإبلِ يدعو إلى الشربِ أحاطَ بلفظِ الشِّيبِ لتزدادَ رغبَةً عندَ سماعه ذلكَ اللفظَ ، ولو لم يضفْ الاسم إلى الشِّيبِ يتوهمُ أنهُ أرادَ به جَمْعَ أشيَب .

وأما في قولِ : لبيدٍ ، فإنَّ المرادَ به المتاركةَ ، وهي مجاوزةُ معنى المتاركةِ إنما يحصلُ عند إضافةِ الاسم إلى السلامِ[٧] وألاَّ يتوهمَ به التحيةُ ؛ لأنها هي المعهودةُ بهِ .

وأمَّا[٨] قولهم : « هذا حيُّ زيدٍ » فهو مفيدٌ من حيثُ المعنى ؛ لأنَّ زيادته تفيدُ نوعاً من التحقيرِ ، وحطَّ منزلةِ ما أضيفَ إلى الحيِّ كأنه يقولُ : هذا جسمٌ

---

(١) ينظر الحديث في المسند لابن حنبل ٤ / ١٢٦ .

(٢) ينظر البخاري كتاب الزكاة باب الوصايا ٩ / ٣٥ ؛ والمسند لابن حنبل ٢ / ٣٢ ، ٤٣٥ .

(٣) في ب : « أن معناه » ساقط .

(٤) ينظر المغرب في ترتيب المعرب ص ٢٩٩ " الظاء مع الهاء " .

(٥) في ب : « البيت » .

(٦) في الأصل : « حيث » ساقط والمثبت من ب .

(٧) في الأصل : « اللام » والمثبت من ب .

(٨) في ب : « وأمَّا » مكرر .

سِوى أنه حـيٌّ ، وشيخٌ سِوى أنّه حساسٌ متحركةٌ ، ويضافُ أسماءُ الزمان إلى الفعلِ ، فمن حقّ الفعلِ ألاَّ يصلحَ مضافاً إليه ؛ لأنَّ من صفته أنْ يكونَ مجروراً ، والجرُّ لا يدخلُ على أنواعِ الفعلِ ، ولكن لما صلحَ أن يقعَ موقعَ المصدرِ ، ويُقدّر تقديره : ساغَ وقوعهُ موقعَ المضافِ إليه ، وإنْ كانَ على صورةِ الفعلِ[1] ، وليسَ بنازعٍ[2] أن يقعَ الفعلُ موقعَه[3] ، ألا ترى إلى قوله تعالى : ﴿ سَوَآءٌ عَلَيۡهِمۡ ءَأَنذَرۡتَهُمۡ أَمۡ لَمۡ تُنذِرۡهُمۡ ﴾[4] على ما سبق قبلُ ، وإلى[5] قوله : « تَسْمَعُ بالمعيدي خيرٌ من أنْ تراه »[6] أيْ : سماعُكَ ؛ لأن " تسمع " مبتدأ ، وخيرٌ خبرٌ له ، والمبتدأ لا يقع إلا اسماً ، فإنَّ الفعلَ لما صحَّ أنْ يقومَ مقامَ الاسمِ المرفوعِ ، كما قلنا ، وصحَّ أيضاً أنْ يقومَ مقامَ الاسمِ المنصوبِ على المفعوليةِ في نحو قوله :

* فقَالُوا : مَا تَشاءُ فقلتُ : أَلْهُو *[7]

أيْ : لهواً صح أنْ يقومَ أيضاً مقامَ الاسمِ المجرورِ في الإضافةِ ، أو نقولَ من حق الفعلِ ألاَّ يضافَ إليهِ؛ لأنهُ؛ لِمَا به من الإبهامِ المفرطِ لا يتخصَّصُ في نفسه ، فكيفَ تخصَّصَ غيرُهُ إلاَّ أنهمُ تركوا القياسَ ، واستحسنوا في إضافةِ الزمانِ إلى

---

(١) في ب : « الفعل » ساقط .

(٢) في ب : « ينزع » .

(٣) في ب : « موقع المصدر » .

(٤) من الآية (٦) من سورة البقرة .

(٥) في ب : « إلى » .

(٦) هذا مثل انظره في كتاب الأمثال لابن سلام ص ٩٧ ؛ جمهرة الأمثال للعسكري ١ / ٢٦٦ ؛ والميداني ١ / ١٢٩ ؛ والمستقصى للزمخشري ١ / ٣٧٠ ؛ واللسان ٣ / ٤٠٦ " معد " .

(٧) هذا صدر بيت من الوافر ، وعجزه :

* إلى الإصْبَاحِ آثِرَ ذِيْ أَثِيْرِ *

وهو لعروة بن الورد في ديوانه ص ٥٧ ؛ والدرر ١ / ٧٥ ؛ واللسان ٤ / ٩ " أثر " ؛ وبلا نسبة في : الخصائص ٢ / ٤٣٣ ؛ والمحتسب ٢ / ٣٢ ؛ وشرح المفصل لابن يعيش ٢ / ٩٥ ؛ وتذكرة النحاة ص ٥٣٦ ؛ والهمع ١ / ٦ .

الفعلِ ؛ لأنَّ الفعلَ يدلُّ على الزمانِ والمصدرِ ، فصارَ الزمانُ بعضَ الفعلِ ، وإضافةُ بعضِ الشيءِ إلى ذلكَ الشيءِ جائزٌ ، كما في لفظِ البعضِ ، وأيٍّ ، ونقولُ : جئتُكَ إذا جاءَ زيدٌ .

العاملُ في الظرفِ هذا قولُهُ : جئتُكَ لا جاءَ ؛ لأنَّ إذْ مضافٌ إلى جاءَ ، والمضافُ إليه لا يعملُ في المضافِ ، ثم ذكرَ صاحبُ المقتبسِ[١] بعدَ هذا ، وقال : « كنت أنا وَعِدَّةٌ من الشركاءِ في صحبةِ شيخِنا الأجلِ العلامةُ نجمُ الدينِ الزاهدي[٢] الخوارزمي على الطريقِ في بعضِ أسفاره ، فسألنا عن ناصبِ الظرفِ في ﴿ إِذَا جَآءَ نَصۡرُ ٱللَّهِ ﴾[٣] فقلتُ : ناصبهُ قولُه : ﴿ فَسَبِّحۡ بِحَمۡدِ رَبِّكَ ﴾[٤] فقالَ / الشيخُ : لِمَ لا يجوزُ أنْ يكونَ جاءَ ناصبهُ ، فذكرتُ ما ذكرَ هنا ، [١٣٨/ ب] فاستحسنَ ، جوابي وبَخبخَ[٥] بصحبتي فجازاهُ اللهُ عنَّا خيرَ الجزاءِ ، فكانَ من عادته الإفادةُ أبداً حضراً وسفراً » ومثله قوله تعالى : ﴿ وَإِذَا بَطَشۡتُم بَطَشۡتُمۡ جَبَّارِينَ ﴾[٦] وقوله تعالى : ﴿ وَإِذَا رَأَيۡتَ ثَمَّ رَأَيۡتَ نَعِيمٗا ﴾[٧] كانَ العاملُ في " إذا " في الموضعينِ هو الفعلُ الثاني لا الأولُ ، و« آتيكَ إذا أحمرَّ البسرُ »[٨] ، وكذلكَ إذا

---

(١) ينظر المقتبس لوحة ١١٦ / ب .

(٢) نجم الدين الزاهدي الخوارزمي : هو مختار بن محمود بن محمد الزاهدي أبو الرجاء العرميني الإمام العلامة تفقه على علاء الدين سديد بن محمد الخياطي ، وبرهان الأئمة محمد بن عبد الكريم التركستاني ، وغيرهما .

ترجمته في : الفوائد البهية ص ٢١٢ ، ٢١٣ ؛ وكشف الظنون ١ / ٥٧٧ ، ٦٢٨ ، ٢ / ١٠٨ ، ١٢٤٧ ، ١٢٧٨ ؛ وهدية العارفين ٦ / ٤٢٣ ؛ والجواهر المضية ٣ / ٤٦٠ .

(٣) الآية (١) من سورة النصر .

(٤) من الآية (٣) من سورة النصر .

(٥) البخبخة : تعظيم الأمر وتفخيمه . اللسان ٣ / ٦ " بخخ " .

(٦) من الآية (١٣٠) من سورة الشعراء .

(٧) من الآية (٢) من سورة الإنسان .

(٨) ينظر التخمير ٤ / ٧ ، ١٤٨ ؛ والهمع ٣ / ١٧٩ .

قلتَ : « آتيكَ إذا طلعتْ الشمسُ » ، وقالَ المصنِّفُ في المحاجاةِ النحويةِ : « فإنْ قلتَ : هلْ يجوزُ « آتيكَ يومَ طلعتْ الشمسُ » ، كما تقولُ : إذا طلعتْ الشمسُ ؟ قلتُ : " لا " ؛ لأنَّ " إذا " لما فيه من المجازاةِ ، قلب[1] الماضي من المستقبلِ ، دونَ اليومِ وأشباهِهِ »[2]، منذُ دخلَ الشتاءُ ، أيْ: مدةَ دخولِ الشتاءِ:

* حَنَّتْ نَوَارُ وَلَاتَ هَنَّا حَنَّتِ *[3]

تمامهُ :

وَبَدَا الَّذِي كَانَتْ نَوَارُ أَجَنَّتِ *[4]

نوارُ[5] اسمٌ لابنةِ عبدِ شمسٍ ، وكانتْ قدْ عشقتْ ملكاً ، فهمَّ الملكُ بأنْ يوقعَ على عبدِ شمسٍ ، فشَعَرَتْ نوارُ بذلكَ ، وآذنتْ أباها ، فقالَ : رجلٌ من أقربائها « حَنَّتْ نوارُ » أيْ : اشتاقتْ نوارُ إلى منْ تُحِبُّهُ ، وليسَ الوقتُ وقتَ الحنينِ " أجنتْ " أيْ : جعلتْ مجنوناً ، هنَّا – بالفتحِ والتشديدِ – معناهُ : ههُنا أصلُ هنَّا في المكانِ ، فاستعملَ في معنى الحينِ هُنا ؛ لأنَّ " لا " التي يكسعونها[6] بالتاءِ ، وهي " لاتَ " لا تدخلُ إلاَّ على الأحيانِ ، ومثلُ هذا " حيثُ " في قولهم : قلتُ هذا حيثُ قلتُ ذلكَ ، أيْ : حينَ قلتُ .

---

(١) في الأصل : « قلت » والمثبت من ب .

(٢) ينظر المحاجات النحوية ص ٧٧ رقم المسألة ٣٧ .

(٣) المفصل ص ٩٧ .

(٤) هذا البيت من الطويل ، وهو لشبيب بن جعيل ، وانظره في : المقاصد النحوية ١ / ٤١٨ ؛ والمؤتلف والمختلف ص ٨٤ ؛ وشرح شواهد المغني ص ٩١٩ ؛ والدرر ١/ ٢٤٤ ، ٢/ ١١٩ ؛ ولحجل بن نضلة في الشعر والشعراء ص ١٠٢ ؛ ولهما معاً في خزانة الأدب ٤ / ١٩٥ ؛ وبلا نسبة في : الْجَنَى الداني ص ٤٨٩ ؛ وتذكرة النحاة ص ٧٣٤ ؛ وجواهر الأدب للأربلي ص ٢٤٩ ؛ وتلخيص الشواهد ص ١٣٠ ؛ ومغني اللبيب ص ٥٩٢ ؛ وخزانة الأدب ٥ / ٤٦٣ ؛ وهمع الهوامع ١ / ٧٨ ، ١٢٦ ؛ وشرح الأشموني ١ / ١٧٤ .

(٥) ينظر قصة نوار بنت عبد شمس في الخزانة ٤ / ٢٠١ ، ٢٠٢ .

(٦) الكسْعُ : الضرب باليد على مؤخرة الإنسان ، واستعمله العلماء إلحاق الشيء بالشيء وصار اصطلاحاً عندهم ، فالمعنى أنها بإلحاق التاء لها في آخرها . ينظر اللسان ٨ / ٣٠٩ " كسع " .

و" إذا " في قولهم : ((خرجتُ فإذا زيدٌ بالبابِ))[١] أيْ : فبالحضرةِ ، فأصلُ " حيثُ " في المكانِ ، وأصلُ " إذا " في الزمانِ ، وقدْ استعمِلَ ذلكَ في الزمانِ ، وهذا في المكانِ ، كما رأيت ، فكذا هنا في البيتِ استعملَ في الزمانِ ، وإنْ كانَ أصله أنْ يستعملَ في المكانِ ((**وتضافُ إلى الجملةِ[٢] الابتدائيةِ**))[٣] إنما جازتْ هذه الإضافةُ من قِبَلِ أنَّ مدلولاتِ الجملِ معانٍ ، وإنْ كانتْ تتركبُ من أسماءِ الأعيانِ والمعاني ، والأزمنةُ ظروفُ المعاني ، فالملابسةُ إذنْ بينَ الزمانِ ، والمعنى ظاهرة ، والإضافةُ تكونُ بأدنى ملابسةٍ ، ومعنى ((**قولكَ : أتيتُكَ زمنَ الحجاجُ[٤] أميرٌ**))[٥] أيْ : أتيتكَ زمناً ، كانَ ظرفاً لإمارةِ الحجَّاجِ ، أوْ لخلافةِ عبدِ الملكِ بنِ مروانَ[٦] ، وقدْ أضيفَ المكانُ إليهما أيْ : إلى الجملةِ الفعليةِ والاسميةِ ، ووجهُ إضافةِ اسمِ المكانِ إلى الجملةِ الفعليةِ ما ذكرنا في إضافةِ اسمِ الزمانِ إلى الفعلِ من تنزيلِ الفعلِ منزلةَ المصدرِ .

وأمَّا وجهُ إضافته إلى الجملةِ الاسميةِ فلما مَرَّ في إضافةُ اسمِ الزمانِ أيضاً ؛ لأنَّ المكانَ كالزمانِ في كونه ظرفاً للمعنى نحو : اجلسْ حيثُ تجلسُ أيْ : اجلسُ في مكانِ جلوسِكَ .

ألا ترى أنَّ المكان قدْ وقعَ ظرفاً لجلوسكَ فتحقَّقَتْ الملابسةُ بينَ المكانِ والمعنى ، فتصحُ الإضافةُ ؛ لقربِ معناها من معنىَ الوقتِ فإنَّ الوقتَ حادثٌ صارَ علامةً لحادثٍ آخرَ كقولكَ : أتيتُكَ وقتَ طلوعِ الشمسِ ، ووقتَ طلوعِ الشمسِ علامةٌ للإتيانِ ، والآيةُ علامةٌ ، فمن هذه المشابهةِ جازَ إضافتها إلى

---

(١) ينظر المسائل المنثورة ص ١٣ ؛ وسر صناعة الإعراب ص ٢٦٠ .

(٢) في الأصل : ((الجملة)) ساقط والمثبت من ب .

(٣) المفصل ص ٩٧ .

(٤) المفصل ص ٩٧ .

(٥) ينظر صناعة الإعراب ص ٢٤ ؛ والتخمير ٢ / ٤٦ .

(٦) سبقت ترجمته ص ٣٢٨ .

الأفعالِ تشبيهاً / للآيةِ بالوقتِ ، وهذهِ الإضافةُ في الآيةِ حتَّى لا يجوزُ ذلكَ في [١٣٩/أ] العلامةِ :

* بِآيَةٍ يُقْدُمُونَ الخَيْلَ شُعْثاً *(١)(٢)

معناهُ : إذا رأيتَ قوماً يقدمونَ الخيلَ شُعْثاً ، فهم(٣) الذين أريد تبليغ الرسالةِ إليهم ، فبلِّغهُم كذا وكذا ، والشعثُ : جمعُ أَشْعُثٍ وهو(٤) مغبر الرأسِ والسنابكُ : جمعُ السُّنْبُكِ ، وهو طرفُ مقدَّمِ الحافرِ ، وجعلَ تلطخ(٥) السَّنَابِكَ بالدَّمِ علامةَ ؛ لإقدَامِهم الخيلَ ، أيْ : لتقديمهم الخيلَ يقالُ : قدمته وأقدمته بمعنى :

* أَلاَ مِنْ مُبْلغٍ عَنِّي تميماً *(٦)(٧)

كأنه قال : من يبلغْ عني الرسالةَ إلى تميمٍ ، وقالَ لهُ قائلٌ : بأيِّ علامةٍ يُعْرفونَ فقالَ : علامتهم حُبُّهم الطعامَ ، وبنو تميمٍ يُعيَّرونَ بشدةِ المحبةِ للطعامِ والحرصِ عليهِ .

---

(١) المفصل ص ٩٨ .

(٢) هذا صدر بيت من الوافر ، وعجزه :

* كأنَّ عَلَى سَنَابِلِهَا مدامًا *

وهو للأعشى في خزانة الأدب ٦ / ٥١٢ ، ٥١٥ ؛ واللسان ١٢ / ٢٩٢ " سلم " وليس في ديوانه ؛ وبلا نسبة في : الكتاب ٣ / ١١٨ ؛ وشرح المفصل لابن يعيش ص ٣ / ١٨ ؛ وشرح شواهد المغني ٢ / ٨١١ ؛ ومغنى اللبيب ١ / ٤٢ ، ٢ / ٥٣٨ ؛ والهمع ٢ / ٥١ ؛ واللسان ١٤ / ٦٢ " أيا " ؛ والدرر ٥ / ٣٣ .

(٣) في ب : « فهو » .

(٤) في ب : « هو » .

(٥) في ب : « بلطخ » .

(٦) المفصل ص ٩٨ .

(٧) هذا صدر بيت من الوافر ، وعجزه :

* بِآيةِ مَا تُحِبُّونَ الطَّعَامَا *

وهو ليزيد بن عمرو بن الصعق في : الكتاب ٣ / ١١٨ ؛ وشرح أبيات سيبويه لابن السيرافي ٢ / ١٨٦ ؛ والشعر والشعراء ٢ / ٦٤٠ ؛ وشرح المفصل لابن يعيش ٣ / ١٨ ؛ وشواهد المغني ٢ / ٨٣٦ ؛ وخزانة الأدب ٦ / ٥١٢ ، ٥١٤ فما بعدها ؛ والدرر ١ / ٩٢ ؛ وبلا نسبة في : مغني اللبيب ٢ / ٤٢٠ ، ١٣٨ ؛ وهمع الهوامع ٢ / ٥١ .

قالَ الشاعرُ فيهم :

إذَا ما مَـاتَ مَيْـتٌ مِـنْ تِمِيـمٍ فَسَـرَّكَ أنْ يعيـشَ فَجِئْ بِـزَادِ
بخُبْـزٍ أو بتمْـرٍ أوْ بِسَمْـنٍ أوِ الشَّـيءِ الملفَّـفِ فـي البِجَـادِ
تَـرَاهُ[1] يُطُوفُ في الأفَـاقِ حِرْصاً ليأْكُـلَ رأسَ لقمـانَ بـنِ عَـادِ[2]

البِجادُ : كساءٌ مخطَّطٌ من أكيسةِ الأعرابِ ، ومـا في : ((بآيـةِ مـا تُحِبُّـونَ)) زائدةٌ كأنهُ قالَ : ((بآيةِ تُحبونَ الطعامَ)) قيلَ : إنَّ سببَ تعييرهم بما ذكرنا أنَّ عمرو بن هندٍ[3] نذرَ أنْ يحرقَ من بني تميمٍ مائةَ رجلٍ ؛ أنهم قتلوا أخاً لهُ ، وأخذَ منهم ثمانيةً وتسعينَ رجلاً[4] فلما أتى إلى عمرو ، وقالَ له : من أنتَ ؟ قالَ : أنا رجلٌ من البراجمِ[5] ، وهي قبيلةٌ من بني تميمٍ قالَ : وما أَتَى بكَ قالَ : إني رأيتُ الدخانَ فأقبلتُ نحوهُ ، فقالَ عمرو : إنَّ الشقيَّ راكبُ البراجمِ[6] ، فذهبَ مثلاً ، ثم عُيِّروا بعد هذهِ القصةِ بالنَّهَمِ ، والتماسِ الطعامِ ، وقولـه " وذو " في قولهم : معطوفٌ على آيةٍ)) أيْ : ((**وممّا يضافُ إلى الفعلِ**))[7] " ذو " ، وإنما يضافُ " ذُو " إلى الفعلِ ؛ لأنَّ في الفعلِ مصدراً ، والمصدرُ اسمٌ لجنسٍ و" ذو " يضافُ إلى أسماءِ الأجناسِ وتقديره : اذهبْ بأمرٍ ذي تسلمْ ، فحذفَ الموصوفُ ، أيْ :

---

(١) في ب : ((وتراه)) .

(٢) هذه الأبيات من الوافر ليزيد بن عمرو بن الصعق ، وانظر هذه الأبيات في اللسان ١٢ / ٥٤٧ " لقم " ؛ ولأبي المهوِّس ، أو ليزيد بن عمرو بن الصعق في تاج العروس ٢٤ / ٣٧٤ " لقف " " لقم " ؛ وبلا نسبة في : مجمع الأمثال ٢ / ٣٩٥ .

(٣) هو عمرو بن المنذر اللخمي ملك الحيرة في الجاهلية عرف بنسبته إلى أمه هند عمة امرىء القيس توفي نحو ٤٥ ق . هـ قتيلاً .
ترجمته في : ابن الأثير ١ / ١٥٤ ، ١٩٧ ؛ والمرزباني ص ٢٠٥ .

(٤) في ب : ((رجلاً)) ساقط ، ولعل هنا في النص سقط يسير لم يتضح لي أثناء قراءة المخطوط .

(٥) والبراجم : أحياء من بني تميم . اللسان ١٢ / ٤٦ " برجم " .

(٦) ينظر المثل في : كتاب الأمثال لابن سلام ص ٣٢٨ ؛ والعسكري ١ / ١٢١ ؛ الميداني ١ / ٩ ؛ والمستقصى للزمخشري ١ / ٤٠٥ ؛ واللسان ١٢ / ٤٦ " برجم " .

(٧) المفصل ص ٩٧ .

بأمرٍ فيه سلامتكَ ، والفعلُ ما أولَ بالمصدرِ أيْ بأمرِ ذي سلامتكَ ؛ لأنَّ السلامةَ وقعتْ في ذلكَ الأمر ، فيكونُ ذلكَ الأمرُ صاحباً السلامةَ ، أوْ هو على تقدير : اذهبْ بوقتٍ[1] ذي تسلمْ ، وتحقيقه أنَّ الفعلَ لا يقعُ إلاَّ في وقتٍ ، فيكونُ الوقتُ صاحباً لذلكَ الفعلِ إذْ لا بُدَّ للفعلِ منه ، فصارَ قولكَ صاحبَ الفعلِ ، ووقتَ الفعلِ سواءٌ ، فاختارَ هذا التأويلَ كثيرٌ من الناسِ ؛ لما فيه من التشبيهِ بالظروفِ ؛ لإضافته إلى الجملِ .

قال الشيخ أبو عليٍّ : وأمَّا قولهم : « اذهبْ بذي تسلم » و « **اذهبي بذي تسلمين** »[2] فقدْ أوقعوا الفعلَ موقعَ المصدرِ حتى جرى ذلك مجرى المثلِ ، فلم يُقسْ عليه غيرُه حيثُ لم يقولوا : « اذهبْ بذي تفرحْ »[3] فإذا قلت : « اذهب[4] بذي تسلم » صارَ كأنكَ قلت : بذي سلامتكَ ، فتضيفُ قولكَ : بذي إلى السلامةِ فحينئذٍ كانَ هوَ من قبيلِ إضافةِ المسمَّى إلى الاسمِ نحو قوله :

*** إليْكُمْ ذَوِي آلَ النَّبِيِّ ***[5]

ثُمَّ في قوله : اذهبْ بذي سلامتكَ معنى الدعاءِ وحاصلهُ أنَّ الاسمَ الذي يضافُ إلى الفعلِ أربعةُ أنواعٍ[6] : الأولُ ظروفُ الزمانِ مبهمةً أو غيرَ مبهمةٍ ، وهذا النوعُ يضاف إلى الجملتينِ .

والثاني ظروفُ المكانِ المبهمة نحو : حيث / جلسَ ، وهذا النوعُ يضافُ إلى [١٣٩/ ب] الجملتينِ أيضاً[7] ، والثالثُ : نحو : إنهُ على ما ذَكرَ ، وهو مما لا يضافُ إلاَّ إلى الفعلية[8] .

---

(١) في ب : « الوقت » .
(٢) المفصل ص ٩٧ .
(٣) ينظر الهمع ٤ / ٢٨٩ .
(٤) في ب : « اذهب » ساقط .
(٥) هذا صدر بيت تقدم تخريجه ص ٧
(٦) ينظر هذه الأنواع في التخمير ٢ / ٤٧ .
(٧) في الأصل : « أيضاً » ساقط والمثبت من ب .
(٨) في الأصل : « الفعل » والمثبت من ب .

والرابعِ : " ذو " وهو على وجهين : أحدهما : بمعنى الذي وهو " ذو " الطائيةُ على ما سيأتي ، والثاني : بمعنى الصاحبِ ، ثم إنَّ الطائيةَ منقولةٌ عن " ذو " بمعنى الصاحبِ ، وفي هذا النقلِ مراعاةٌ على مناسبةٍ حسنةٍ وهو أنَّ بمعنى[١] الذي وصله إلى الوصفِ للمعارفِ بالجملِ ، كما أنَّ ما هوَ بمعنى الصاحبِ ، وصلهُ إلى الوصفِ بأسماءِ الأجناسِ ، فتجانُسُ المنقولِ ، والمنقولِ عنه ، فإذا قلت: « اذهبْ بذي تسلم » احتملَ الوجهين « **ويجوزُ الفصلُ بين المضافِ والمضافِ إليه بالظرفِ في الشعرِ** »[٢] فكانَ جوازُ الفصلِ بينهما مقيداً بقيدينِ : بالظرفِ ، وبالشعرِ لا مطلقاً ؛ لما أنَّ المضافَ والمضافَ إليه بمنزلةِ شيءٍ واحدٍ ، فلا يجوزُ أنْ يقعَ بينهما فاصل .

وأمَّا وجهُ جوازِ الفصلِ بينهما بالظرفِ في الشعرِ لضرورةِ الشعرِ ، ولكونِ الظروفِ من المعاني بمنزلةِ أنفسها ؛ لاشتمالها عليها ؛ لأنَّ للظرفِ اتصالاً بالمظروفِ حتى كأنهما[٣] شيءٌ واحدٌ بدليل أنهم يقولون له[٤]: احملْ هذا الوعاءَ، والمرادُ : حملُ ما في الوعاءِ ، إذِ المقصودُ ذلكَ ، فلما نزلَ الظرفُ بمنزلةِ نفسِ المظروفِ ، بحيثُ لا ينفكُ عنه : جعلَ الفصلَ بالظرفِ كلا فصلٍ ؛ لكنْ هذا في الشعرِ .

وأمَّا الفصلُ بينهما في سعَةِ الكلامِ ، فلا يجوزُ بالظرفِ وبغيرِهِ ، وأمَّا قراءةُ[٥] ابنِ عامر ﴿ قَتْلُ أَوْلَـٰدَهُمْ شُرَكَآئِهِمْ ﴾ على إضافةِ " قتلِ " إلى شركائهم والفاصلُ غيرُ ظرفٍ ، فشيءٌ سمجٌ[٦] مردودٌ إلى هذا أشارَ في الكشافِ[٧] ، والذي

---

(١) في ب : « المعنى » .

(٢) ينظر المفصل ص ٩٩ .

(٣) في ب : « كليهما » .

(٤) في ب : « له » ساقط .

(٥) ينظر القراءة في : السبعة لابن مجاهد ص ٢٧٠ ؛ والكشف ١ / ٤٥٣ ؛ والحجة لأبي زرعة ص ٢٧٣ ؛ والمحتسب ١ / ٢٢٩ ؛ والبحر ٤ / ٦٥٧ .

(٦) السمجُ : سَمُجَ الشيءِ بالضم سماجة قبحَ هو سمجٌ . الصحاح ١ / ٣٢٢ " سمج " .

(٧) ينظر الكشاف ٢ / ٧٠ .

حملهُ على ذلك أنهُ رأى في بعضِ المصاحفِ " شركايهم " بالياءِ ، وكذلكَ قراءةُ[١] من قرأ ﴿ فَلَا تَحْسَبَنَّ ٱللَّهَ مُخْلِفَ وَعْدَهُۥ رُسُلِهِۦٓ ﴾[٢] بنصب " وعده " وجر " رسله " .

* للهِ دَرُّ اليومَ مَنْ لامها *[٣]

فترتيبه :

قَدْ سَألَتْنِي بِنْتُ عمرو عن الـ أرضِ التي[٤] تُنْكِرُ أعْلامَهَا
لما رأتْ " ساتِيدمَا "[٥] استعبرتْ للهِ دَرُّ اليومَ مَنْ لامَهَا
تذكرتْ أَرْضاً بِهَا أَهْلُهَا أخوالَهَا فيها وأَعْمامَهَا

الأعلامُ : الجبالُ جمعُ علم ، ويجوزُ أنْ يرادَ بها « الأعلامُ المنصوبةُ على الطُّرُقِ ، ليستدلَّ بها السالكُ تقولُ : سألتني عنِ المكانِ الذي أنكرتهُ واستخبرتني عن اسمه " ساتِيْدَمَا " جبلٌ ، واستعبرت »[٦] بكتْ ، وأهلها : مبتدأٌ خبره لها ، والجملةُ في موضع نصب صفةً للأرضِ .

---

(١) ينظر القراءة في : الكشاف ٢ / ٣٤٨ ؛ والدر المصون ٧ / ١٢٩ ؛ والبحر المحيط ٦ / ٤٥٦ .

(٢) من الآية (٤٧) من سورة إبراهيم .

(٣) هذا عجز بيت من السريع ، وصدره :

* لَمَّا رَأَتْ سَاتِيدَمَا استعبَرَتْ *

وهو لعمرو بن قميئة في ديوانه ص ١٨٢ ؛ والكتاب ١ / ١٧٨ ؛ وشرح أبيات سيبويه ١ / ٣٦٧ ؛ والإنصاف ٢ / ٤٣٢ ؛ وشرح المفصل لابن يعيش ٣ / ٢٠ ، ٧٧ ؛ ومعجم البلدان ٣ / ١٦٨ ؛ وخزانة الأدب ٤ / ٤٠٥ ، ٤٠٦ ، ٤٠٧ ، ٤١١ ، ٤١٩ ؛ واللسان ١٤ / ٢٧١ " دمى " ؛ وبلا نسبة في الكتاب ١ / ١٩٤ ؛ ومجالس ثعلب ص ١٥٢ ؛ والمقتضب ٤ / ٣٧٧ ؛ والأشباه والنظائر ٢ / ٢٣٢ ؛ وانظر البيتين الآخرين في ديوانه ص ١٨٢ ؛ وخزانة الأدب ٤ / ٤٠٧ .

(٤) في ب : « إذا » .

(٥) ساتيدما : بكسر التاء بعدها ياء ودال مهملة ، هو جبل متصل من بحر الروم إلى بحر الهند . ينظر معجم ما استعجم ٢ / ٧١١ ؛ ومعجم البلدان ٣ / ١٦٩ .

(٦) في ب ساقط .

و" أخواها " منصوبٌ بفعلٍ مضمرٍ أيْ : تذكرتْ أخواها فيها أو بدلاً من أرضِها[1] ، وقوله : ((**دُرْنَا**))[2] هي بنتُ عبعبةَ[3] ترثي ابنتينِ لها ، فالعبعبةُ : نَعِمَةُ الشبابِ في أصلِ اللغةِ تمامهُ :

*** إذَا خَافَ يوماً نَبْوَةً فدعاهما ***

أيْ : هُمَا صاحباً مَنْ لا صاحبَ لهُ ، وصدرُ بيتِ الفرزدقِ :

*** يَا مَنْ رَأَى عَارِضاً أسَرُّ به ***[4]

أرادَ بالذراعِ ذراعَ الأسدِ ، وهما كوكبانِ نيِّرَانِ .

وجبهةُ الأسدِ : أربعةُ أنجم ، والمنادى في البيتِ محذوفٌ كأنهُ قالَ يا قوم : من رأى ، كما في قوله :

*** يالَعْنَةَ اللهِ والأقوامِ كُلِّهِمُ ***[5]

فترتيبُ بيتِ الأعشى :

وَهُنَاكَ يَكْذِبُ ظَنُّكُم ... ألاَّ اجتمَاعَ وَلاَ زِيَارَه[6]
إذْ لا بَراءةَ لِلْبَرِيءِ ... وَلاَ عَطَاءَ ولا خَفَارَهْ

---

(١) في ب : ((أرض)) .

(٢) المفصل ص ١٠٠ .

(٣) اختلفوا في " دُرْنَا " هذه فمن قائل إنها درنا بنت عبعبة ، ومنهم من قال بأنها درنا بنت سيار إلى غير ذلك من الاختلافات ، وانظر الاختلاف في هذه الأقوال في مصادر تخريج هذا البيت الذي سبق تخريجه في لوحة ١٢٣ / أ .

(٤) هذا صدر بيت من المنسرح ، وعجزه :

*** بَيْنَ ذِرَاعَيْ وجَبْهَةِ الأَسَدِ ***

وهو للفرزدق في ديوانه ص ٢١٥ ؛ والكتاب ١ / ١٨٠ ؛ والمقتضب ٤ / ٢٢٩ ؛ وشرح المفصل لابن يعيش ٣ / ٢١ ؛ وشرح شواهد المغني ٢ / ٧٩٩ ؛ والمقاصد النحوية ٣ / ٤٥١ ؛ وخزانة الأدب ٢ / ٣١٩ ، ٤ / ٤٠٤ ، ٥ / ٢٨٩ ؛ وبلا نسبة في الخصائص ٢ / ٤٠٧ ؛ ورصف المباني ص ٤٠٥ ؛ وسر صناعة الإعراب ص ٢٩٧ ؛ وشرح عمدة الحافظ ص ٥٠٢ ؛ ومغني اللبيب ٢ / ٣٨٠ ، ٦٢١ ؛ وشرح الأشموني ٢ / ٥١٤ ؛ واللسان ٣ / ٩٢ " بعد " ، ١٥ / ٤٩٢ " يا " .

(٥) سبق تخريجه

(٦) وينظر البيتين الآنفي الذكر في الديوان ص ٢٠٩ ؛ وخزانة الأدب ١ / ١٧٢ فما بعدها .

إلاَّ عُلاَلَـــــــــــــــةً أَوْ بَـــــــدَا هَـــــــةَ سَابِـــحٍ نَهْـــدِ الجِـــزَارَه[1]

يخاطبُ شيبانَ[2] بنِ شهابٍ يقـولُ : إذا غزونـاكم علمتـم أنَّ ظنكـم بأننـا لا نغزوكم ، ولا نجتمعُ ولا نزوركم / بالخيل والسِّلاحِ كذبٍ ، ثم قالَ : مَـنْ كـانَ بريئاً منكـمْ لم تنفعْه براءتُـه ؛ لأنَّ الحـربَ إذا عظمـتْ لحـق شـرُّها الـبريءَ وغيرَهُ . [١٤٠/أ]

وقوله : " ولا عطاءٌ " أيْ : نحنُ ننالُ جماعتكم بما تكرهونَ ، فلا يُقْبَلُ منكم عطاءٌ ولا خفارة تفتدون بهما منا ، وأرادَ لا قبولَ عطـاءٍ لكـم[3] ، ولا خفـارةَ ، الخفارةُ : الذمةُ ووفاءُ العهدِ ((**إلاَّ علالةً**))[4] استثناءٌ منقطعٌ أيْ : لا يقبـلُ منكـم عطاءٌ ولا خفارةٌ ، ولكن نزوركمْ بالخيلِ ، و ((**البداهةُ**))[5] : أولُ جريِ الفـرسِ و" العلالَةُ " جريٌ بعد جريٍ .

الأول : ((**السابحُ**))[6] : الذي يدحو بيديه في العدوِ ، ويروى قـارحٌ ، وهـو من الخيلِ الذي قدْ بلغَ أقصى أسنانِه .

---

(١) هذا البيت من مجزوء الكامل ، وهو للأعشى في ديوانـه ص ٢٠٩ ؛ والكتـاب ١ / ١٧٩ ، ٢ / ١٦٦ ؛ وشرح أبيات سيبويه ١ / ١١٤ ؛ والخصائص ٢ / ٤٠٧ ؛ وسر صناعة الإعـراب ١ / ٢٩٨ ؛ وشرح المفصل لابن يعيش ٣ / ٢٢ ؛ والشعر والشعراء ١ / ١٦٣ ؛ وخزانـة الأدب ١ / ١٧٢ ، ١٧٣ ، ٤ / ٤٠٤ ، ٦ / ٥٠٠ ؛ واللسـان ٤ / ١٣٥ " جـزر " ، ١٣ / ٤٧٥ " بده " ؛ والمقاصد النحوية ٣ / ٤٥٣ ؛ وبلا نسبة في : رصف المبـاني ص ٤٢٠ ؛ والمقتضب ٤ / ٢٢٨ ؛ والمقرب ١ / ١٨٠ .

(٢) هو شيبان بن شهاب الجحدري من أبناء عمومة الشاعر ، وهذه الأبيات من قصيدة يخاطب بها شيبان بأن الحرب إذا استعرت وعظمت لحق شرها البريء كمـا يلحق المسيء أي : إننا ننـال منكم من المسيء والبريء بما تكرهون ، ولا نقبل منكم عطاء ، ولا نعطيكم خفارة تفتدون بها منا . ينظر خزانة الأدب ١ / ١٧٣ ؛ وشرح أبيات سيبويه لابن السيرافي ١ / ١١٤ .

(٣) في ب : ((لكم)) ساقط .

(٤) المفصل ص ١٠١ .

(٥) المفصل ص ١٠١ .

(٦) المفصل ص ١٠١ .

والجزَارةُ : من الفرسِ رأسُه وقوائمهُ .

والنهدُ : العظيم .

و لم يردْ أنَّ على قوائمه لحماً كثيراً، وإنما يريد أنَّ عظامهُ غَليظةٌ(١)، والتقديـرُ: في البيتين ذراعـي الأسـدِ ، وجبهـةِ الأسـدِ ، وعلالـةُ سـابحٍ ، أوْ بداهـةُ سـابحٍ ، وَمذهبُ سيبويه(٢) أنَّ " علالَة " مضافٌ إلى سابحِ المدلولِ آخِـراً ، فكأنـه أرادَ أنْ يجعلَ الدَّالَّ على المحذوفِ(٣) مقدَّماً ، والدالُّ يجبُ أنْ يُجْعَـلَ قبـل المدلـولِ ، وإنمـا أُخِّرَ عنه ؛ لأنه لوْ وقعَ موقعهُ ، فجاءَ الثاني مضافاً ليسَ بعـدَهُ مضـافٌ إليـه ، ولا ما يقومُ مَقامهُ فأخَّرَهُ ؛ ليكونَ كالعوضِ مع المضافِ إليه .

نسخ الكتابِ أيْ : كتابُ سيبويه .

الزجُّ(٤) : الطعنُ ، والمِزَجَّةُ(٥) : الرمحُ القصيرُ .

القَلُوصُ : من النوقِ الشابةُ ، وهي بمنزلةِ الجاريةِ من النساءِ .

وأبو مزادَة : كنيةُ رجلٍ .

فصل بين المضافِ والمضافِ إليه بالمفعولِ بـه ، وهـو قبيـحٌ قَدْيَـرَي سـيبويه(٦) " من " جارةٍ مثلَ : هـذا ، وليـس لقائلـه في ذلـك عـذرٌ ، إلا(٧) مـن الضـرورةِ ؛ لإقامةِ الوزنِ .

---

(١) في ب : « عليط » .

(٢) ينظر الكتاب لسيبويه ٢ / ١٦٦ .

(٣) في : « المحذوف » ساقط .

(٤) هذه لفظة من بيت شعر ، ونصه :

فَزَجَجْتُهَـا بِمَزَجَّـةٍ ... زَجَّ القَلُوصِ أَبِى مَزَادَهْ

والبيت من مجزوء الكامل ، وهو بلا نسبة في : الكتاب ١ / ١٧٦ ؛ ومجالس ثعلب ص ١٥٢ ؛ وشرح المفصل لابن يعيش ٣ / ١٨٩ ؛ والمقرب ص ٥٦ ؛ والمقاصد النحوية ٣ / ٤٦٨ ؛ والخصائص ٤٠٦ ؛ وشرح الأشموني ٢ / ٥١٩ ؛ والإنصاف ٢ / ٤٢٧ ؛ وخزانة الأدب ٤ / ٤١٥ ، ٤١٦ ، ٤١٨ ، ٤٢١ ، ٤٢٢ ، ٤٢٣ .

(٥) في ب : « اللزجة » .

(٦) ينظر الكتاب ١ / ١٧٦ .

(٧) في ب : « وإلا » .

قال المصنفُ[١] : ووجهُ أنْ يجرَّ " القلوصُ " على الإضافةِ ، « ويقدر مضاف إلى أبي محذوف بدلاً عن القلوصِ »[٢] تقديره : * **زج القلوص** *[٣] قلوصُ أبي مزادةٍ ، وقيلَ : ذكرَ الإمام سراجُ الدينِ السكاكي عن ابنِ جني[٤] في تصحيحِ هذا البيتِ أنْ يقالَ : حذفَ مضافاً إليهِ قبلَ القلوصِ ، ومضافاً بعدهُ ، فكلُ[٥] واحدٍ من الحذفينِ شائعٌ في كلامهم ؛ لأنه إذا جازَ حذفها معاً في موضعٍ واحدٍ جازَ حذفهما في موضعينِ وتقديرُ البيتِ : زجَّ أبي مَزَادَةَ القَلُوصِ قلوصَ أبيْ مزادةَ ، ومثلُهُ لهذا الاحتمالِ ما قالَ أبو الطيِّب :

حَمَلْتُ إليهِ من[٦] لساني حَدِيْقَةً ... سَقَاهَا الْحِجَى[٧] سَقْيَ الرياضَ السَّحَائِبِ[٨]

أيْ : سقى السحائبِ الرياضَ ، رياضَ السحائبِ « **وأعربوه بإعرابه** »[٩] أيْ : بإعرابِ المضافِ ، وفي الفصلِ الذي يليه تركُ المضافِ إليه[١٠] على إعرابه الذي هو الجرُّ بعد حذفِ المضافِ ، والعَلَمُ فيه ، قوله تعالى : ﴿ وَسْـَٔلِ ٱلْقَرْيَةَ ﴾[١١] أيْ : الدليلُ الواضحُ في جوازِ حذفِ المضافِ ، وإقامةُ المضافِ إليه مُقَامهُ هذهِ الآيةُ ، ومن ذلكَ أيضاً قولُ[١٢] جرير[١٣] :

---

(١) ينظر المفصل ص ١٠٢ .

(٢) في ب ساقط .

(٣) في ب : « فلوص » .

(٤) ينظر الخصائص ٢ / ٤٠٦ .

(٥) في الأصل : « وكل » والمثبت من ب .

(٦) في ب : « من » ساقط .

(٧) في ب : « الحي » .

(٨) ينظر شرح ديوان أبي الطيب المتنبي لأبي العلاء المعري ٢ / ٤٤٣ .

(٩) المفصل ص ١٠٣ .

(١٠) في ب : « المضاف المضاف إليه » .

(١١) من الآية (٨٢) من سورة يوسف .

(١٢) في الأصل : « قوله » والمثبت من ب .

(١٣) في النسختين : « جرير » بينما القول " لذي الرمةِ " في ديوانه وجميع المصادر الآنفة الذكر .

* لَهُمْ مَجْلِسٌ صُهْبُ السِّبَالِ أذِلَّةٌ *[١]

وقول زهير :

* وفِيْهِمْ مَقَامَاتٌ حِسَانٌ وَجوُهُهُمْ *[٢]

أيْ : أهلُ مجلسٍ ، وأهلُ مقاماتٍ ؛ لأنَّ صهوبة السِّبال وحسنَ الوجهِ من صفةِ الأصلِ ، وفي الكشافِ[٣] ﴿ ٱلْحَجُّ أَشْهُرٌ مَّعْلُومَٰتٌ ﴾[٤] أيْ : وقتُ الحجِّ إنَّ المسؤول أهلُها لا هي ، فإنْ قيل : لِمَ لمْ يسغ أنْ تكونَ القريةُ هي المسؤولةُ هنا؟ ؛ لأنها تسألُ كثيراً ، كما إذا مررتَ بقريةٍ خربةٍ ما بها نافخُ ضَرَمَةٍ[٥] ، وقلت : مُخاطباً : / وأنتَ تعظُ أو تتعظُ : معاني الظرفِ أينَ بُناةُ مُبَايِنِكَ وجُنَاةُ مجانِيكَ ؟ [١٤٠/ ب] ما بالهم صاروا لقماً للترابِ بعد أنْ كانوا بُهْماً ؟ أيْ : شجعاناً في الحرابِ ، ومثلُ قولهم : سَلِ الأرض مَنْ شقَّ أنهارَكِ وغرَسَ أشجارَكِ .

قلنا : لا مساغَ لذلك بدليلِ ما قبلَ الآيةِ ، وهو قوله تعالى : ﴿ إِنَّ ٱبْنَكَ سَرَقَ وَمَا شَهِدْنَآ إِلَّا بِمَا عَلِمْنَا ﴾[٦] أيْ : وسلْ أهلَ القريةِ التي كنا فيها يخبروكَ بأنَّ ابنكَ سرقَ إذِ الحوائطُ[٧] والجدرانُ لا تستخبرُ في[٨] مثلَ هذهِ الحادثةِ التي يطلبُ الجوابُ فيها من المسؤولِ .

---

(١) هذا صدر بيت من الطويل ، وعجزه :

* سَوَاسِيَّةٌ أحرَارُهَا وعبيدُهَا *

والبيت لذي الرمة في ديوانه ص ١٦٧ ؛ واللسان ١٤ / ٤٠٩ " سوا " ؛ وأساس البلاغة ص ٦٢ " جلس " ؛ وبلا نسبة في : لسان العرب ٦ / ٤٠ " جلس " ؛ وتاج العروس ١٥ / ٥١١ " جلس " " سوا " .

(٢) هذا صدر بيت من الطويل ، وعجزه :

* وَأَنْدِيَةٌ يَنْتَابُهَا القولُ والفِعْلُ *

والبيت لزهير بن أبي سلمى في ديوانه ص ١١٣ ؛ واللسان ١٢ / ٥٠٦ " قوم " ؛ وكتاب الجيم ٣ / ١١٥ ؛ وتاج العروس " قوم " .

(٣) ينظر الكشاف ١ / ٢٤٢ .

(٤) من الآية (١٩٧) من سورة البقرة .

(٥) الضَّرَمَةُ : ما التهب من الحطب سريعاً . اللسان ١٢ / ٣٥٥ " ضرم " .

(٦) من الآية (٨١) من سورة يوسف .

(٧) في ب : « الحواط » .

(٨) في الأصل : « في » والمثبت من ب .

قـالَ ابـنُ جـنيِّ[١] في قولـه تعـالى : ﴿ فَقَبَضْتُ قَبْضَةً مِّنْ أَثَرِ ٱلرَّسُولِ ﴾[٢] حذفتْ عدةٌ من المضافاتِ التقدير : من تـرابِ أثـرِ حـافرِ فـرسِ الرسـولِ * قَضَى نَحبَهُ *[٣][٤] أيْ : ماتَ ، والنحبُ في الأصل : هو النذرُ كأنَّ كلَّ إنسـان نـذرَ أن يموتَ ، فإذا ماتَ فقد قضى نحبهُ ، وقد وقعَ[٥] في نسخِ المفصـلِ " كما " أعـني بالكافِ ، والصوابِ " بما " بدليلِ أولِ البيتِ :

فهـل لكـمُ[٦] فيما إليَّ فإنني * طبيبٌ ... بمـــــا أعْيَــــا[٧] .....

والذي جَرّأهُ على حذفِ المضافِ شهرةُ قصةِ ابنِ هوبر[٨] عندَ العربِ ، وهذا القائلُ يخاطبُ المشاهدينَ للحربِ ، فلا يلتبس عليهم في المقتولِ ، وكذلـكَ طبُّ ابنِ " حِذْيَم "[٩] ؛ لأنه كانَ طبيباً معروفاً عندهم « فقد أعطـوهُ حقَّـهُ في غيرِهِ » أيْ : أعطَوْهُ حقَّهُ أيضاً في التذكيرِ والتأنيثِ ، والإفرادِ والجمعِ .

---

(١) ينظر المحتسب ٢ / ٢٩٦ .

(٢) من الآية (٩٦) من سورة طه .

(٣) المفصل ص ١٠٤ .

(٤) هذا جزء من بيت شعر من الطويل ، ونصه :

عَشيَّةَ فَرَّ الحارثيونَ بعدمَا قَضَى نَحبَهُ في مُلْتقَى القوم هُوَ بَرُ

وهو لذي الرمة في ديوانه ص ٢٣٥ ؛ وشرح المفصل لابن يعيش ٣ / ٢٣ ؛ وخزانة الأدب ٤ / ٣٧١ ؛ والدرر ٥ / ٣٧ ؛ واللسان ٥ / ٢٤٨ " هبر " ؛ وبلا نسبة في : جمهرة اللغـة ص ١٣٢٧ ؛ والمقرب ص ٢٣٥ ، ٥٦٥ ؛ وهمع الهوامع ٢ / ٥١ .

(٥) في ب : « ووقع » .

(٦) في الأصل : « لهم » والمثبت من ب .

(٧) البيت من الطويل ، وتتمته :

*** النِّطَاسيَّ حَذْيَمَا ***

وهو لأوس بن حجر في ديوانه ص ١١١ ؛ وخزانة الأدب ٤ / ٣٧٠ ، ٣٧٣ ، ٣٧٦ ؛ واللسان ٦ / ٢٣٢ " نطس " ، ١٢ / ١١٩ " حذم " ١٥ / ٤٣٦ " إلى " ؛ وبلا نسبة في : الخصـائص ٢ / ٤٥٣ ؛ وشرح المفصل ٣ / ٢٥ ؛ وجمهرة اللغة ص ٨٣٨ ، ١٣٢٧ .

(٨) هو يزيد بن هوبر من بني الحارث بن كعب . ترجمته في سيرة ابن هشام ٢ / ٢٠١ ؛ والأعـلام ٨ / ١٩٠ .

(٩) حِذْيَمْ : هو رجل كان معروفاً بالحذق في الطب ، وهو حِذْيم " بالجيم " رجل من تيم الرِّبـاب كان أطبَّ العرب ، وكان أطبَّ من الحارث . قال أوس بن حجر يذكره :

*** فإنني طبيبٌ بما أعْيَا النِّطاسيَّ حِذْيَما ***

ينظر خزانة الأدب ٤ / ٣٧٠ ؛ والتخمير ٢ / ٥٦ .

البريصُ : النهرُ .

وَبردَى(١) : بالفتحاتِ نهرٌ بدمشق ، وتصفيقُ الشراب(٢) تحويلـه مـن إنـاءٍ إلى إناءٍ من الصَّفقِ ، وهو النَّاحيةُ ، وقيلَ : التصفيقُ : المزجُ .

يُصفقُ أيْ : يمزجُ ، والرحيقُ : الخمرُ الصافيةُ «ماءٌ سلسلٌ ، وسلسالٌ» أيْ : سهلُ الجري في الحلْقِ لعذوبته هذا البيتُ من القصيدةِ التي أولها :

* أسَأَلْتَ رَسْمَ الدَّارِ أَمْ لَمْ تَسْأَلِ *(٣)

وهيَ قصيدةٌ معروفةٌ أنشدها على جَبَلَـةَ بـنِ كريمـة(٤) الأيهـم(٥) ، وهـو آخـرُ ملوكِ غسَّانَ منها :

أبنـــاءَ جَفْنَــةَ حَــوْلَ قبــرِ أَبيهــم ... قَبْــرِ ابْــنِ مَارِيَّــةَ الكريــمِ المفْضِــلِ(٦)

بيــضُ الوجــوهِ(٧) كريمــةٌ أَحْسَابُهُم ... شــمُّ الأنــوفِ مــن الطــرازِ الأوَّلِ

يُغشــونَ حتَّــى مَــا تَهِرُّ كِلاَبُهُــمْ ... لاَ يَسْأَلُــونَ عَــنِ السَّــوَادِ المقبــلِ

* يسقونَ مَنْ وَرَدَ البريْصَ(٨) عليْهُمُ *(٩)

---

(١) ينظر معجم ما استعجم ١ / ٢٤٠ ؛ ومعجم البلدان ١ / ٣٧٨ .

(٢) في ب : «الشرب» .

(٣) هذا صدر بيت من الكامل ، وعجزه :

* بين الجوابي فالبُضَيْعُ فحومَلِ *

هذا البيت لحسان بن ثابت – رضي الله عنه – في ديوانه ص ١٢١ .

(٤) في ب : «كريمة» ساقط .

(٥) هو جَبَلَةُ بن الأيهم بن جبلة الغساني من آل جفنة عاش زمناً في العصر الجاهلي وقاتل المسلمين في دومة الجندل سنة ١٢ هـ ، حضر وقعة اليرموك سنة ١٥ هـ ، وأسلم ثـم هـاجر إلى المدينة بعد هزيمة جيش الروم ، وارتد فيها وخرج إلى بلاد الروم وكانت وفاته سنة ٢٠ هـ .

ترجمته في : خزانة الأدب ٤ / ٣٨٥ ؛ والأعلام ٢ / ١١١ ، ١١٢ .

(٦) هذه الأبيات الثلاثة لحسان بن ثابت – رضي الله عنه – في ديوانه ص ١٢٢ ، ١٢٣ .

(٧) في ب : «الوجه» .

(٨) هذا صدر بيت من الكامل ، وعجزه :

* بَردَى يُصَفقُ بالرحيْقِ السَّلْسَلِ *

وهو لحسان بن ثابت – رضي الله عنه – في ديوانه ص ١٢٢ ؛ وشرح المفصل لابن يعيش ٣ / ٢٥ ؛ وخزانة الأدب ٤ / ٣٨١ ، ٣٨٢ ، ٣٨٤ ، ١١ / ١٨٨ ؛ والـدرر ٥ / ٣٨ ؛ وجمهرة اللغة ص ٣١٢ ؛ ولسان العرب ٣ / ٨٨ "برد" ، ٧ / ٦ "برص" ، ١٠ / ٢٠٢ "صفق" ؛ ومعجم ما استعجم ص ٢٤٠ ؛ وبلا نسبة في أمالي ابـن الحـاجب ١ / ٤٥١ ؛ وشـرح المفصـل لابـن يعيش ٦ / ١٣٣ ؛ وشـرح الأشموني ٢ / ٥٠٨ ؛ والهمـع ٢ / ٥١ ؛ ولسـان العـرب ١١ / ٣٤٥ .

(٩) في الأصل : «عليهم» ساقط والمثبت من ب ؛ وينظر المفصل ص ١٠٥ .

البيت يقالُ هو : « من الطرازِ الأولِ » أي : تبدأ بذكره في الخصالِ الحميدةِ .

والغشيانُ(١) : الإتيانُ .

و« ما تهر كلابهم » مثلَ ما سبقَ ذكره من قولهم : فلانٌ جبانُ الكلبِ .

و" السوادُ " الشخصُ أيْ : لا يسألونَ عمن يقبل عليهم ؛ لفرطِ جودهم وكرمهم « **وذكّرَ الضميرَ في يصفّقُ** »(٢) أيْ : قالَ : يصفقُ بياءِ الغائبِ لابتاءِ الغائبةِ ، وإنْ كانتْ " بَرَدَى " مؤنثة ؛ لأنَّ صيغةَ " فَعَلَى " بالفتحاتِ من صيغِ المؤنثِ على ما للثابتِ ، والمحذوفِ(٣) أيْ : على إعطاءِ ما هو حقٌّ للثَّابتِ ، والمحذوفِ جميعاً حيثُ قالَ : ﴿ **فَجَآءَهَا** ﴾(٤) بضميرِ المؤنثِ للقريةِ ، وهي ثابتةٌ ، وقالَ(٥) : أوهم بضميرِ العقلاءِ للأهلِ ، وهو محذوفٌ ، ولولا مراعاةُ بائتة لقيل أوْ هيَ قائلةٌ ، والتقديرُ : فجاءَ أهلَها بنصبِ الأهلِ ، و ﴿ **بَيَٰتًا** ﴾(٦) مصدرٌ واقعٌ موقعَ الحالِ عن الأهلِ بمعنى بائتين أو قائلين من القيلولةِ ، فإنْ قيل : " بياتاً " مفردٌ أوْهمْ " قائلون " جملةٌ ، فكيفَ يستقيمُ عطفُ الجملةِ على المفردِ .

قلنا : عطفها عليهِ لكونها في حكمِ المفردِ ؛ لأنَّ الجملةَ في الحالِ واقعةٌ موقعَ المفردِ فكانَ في التقديرِ عطفَ مفردٍ على مفردٍ وقد / حذفَ المضافَ . [١٤١/أ]

المرادُ بالحذفِ هنا الإضمارُ كذا عن المصنفِ(٧) ، والذي اضطرهم إلى إضمارِ المضافِ في ولا « **بيضاءَ** »(٨) أنه اجتمعَ في أولِ الكلامِ عاملانِ وهما " ما " التي

---

(١) في ب : « الغان » .

(٢) المفصل ص ١٠٦ .

(٣) في الأصل : « جميعاً » والأصح عدم إثباتها كما في ب .

(٤) من الآية (٤) من سورة الأعراف ، وينظر المفصل ص ١٠٦ .

(٥) في ب : « وقيل » .

(٦) من الآية (٤) من سورة الأعراف .

(٧) ينظر المفصل ص ١٠٦ .

(٨) المفصل ص ١٠٦ .

بمعنى " ليسَ " و" كلُّ " فلو لم يقدرْ إضماره بأنْ يكونَ معطوفاً على " سـوداءَ " لا على " كُلّ " يلزمُ أنْ يكونَ الواوُ في " ولا بيضاءَ " قائمـة مقـامَ " مـا "[1] الـتي ترفعُ وتنصبُ ، ومقامَ " كلُّ " وهي تجرُّ بالإضافةِ ، فيـلزمُ العطـفُ علـى عـاملين بواوٍ واحدةٍ ، وذا ممتنعٌ متجانِبٌ عنهُ أيْ : على قولِ سيبويهِ[2] خلافاً للأخفـشِ[3] ، فإنَّ عندهُ يجوزُ العطفُ على عاملينِ ، وإذا أضمرَ يكونُ الواوُ قائمـةً مقـامَ " مـا " ونائبةً عنها لا عن غيرها ، ومن قبيل إضمارِ المضافِ ، وإقامة المضـافِ إليـه علـى إعرابه مجروراً قراءة[4] من قـرأ ﴿ تُرِيدُونَ عَرَضَ ٱلدُّنْيَا وَٱللَّهُ يُرِيدُ ٱلْآخِرَةِ ﴾[5] بـالجرِّ يعني عرضَ الآخرةِ .

وأمَّا على قراءةِ العامةِ بالنصب ، على حذف المضافِ وأعـربَ المضـافُ إليـهِ بـإعرابِ المضـافِ ، فـإنْ قلـتَ : مـا الفـرقُ بـينَ مـا نحنُ فيـهِ ، وهـوَ أنَّ قولـهُ : و" لا بيضاءَ " ؟ كانَ مضافاً إليه تقديراً ، فأبقى على إعرابه مجروراً ؟ وبينَ قولهِ : ﴿ وَسْـَٔلِ ٱلْقَرْيَةَ ﴾[6] و :

* مُلْتَقَى القومِ هوبَرُ *[7]

حيثُ لا يجوزُ إبقاؤهُ على محلِّ كونه مضافاً إليه مجروراً ؟ قلتُ : الفرقُ بينهما هو : أنَّ في إبقاءِ المضافِ إليه على حاله مجروراً بعـدَ حـذفِ المضـافِ اشـترطَ أنْ يكونَ مضافٌ قبلهُ مضافاً إلى شيءٍ ، ثـمَّ يذكـرُ بعـد ذلـك شـيءٌ آخـرُ هـو[8] في المعنى مضافٌ إليه مثلُ الأولِ ، كمـا في مسـألتنا ((**مـا كـلُّ سـوداءَ تَمْرةً ، ولا**

---

(١) في ب : ((ما)) ساقط .

(٢) ينظر الكتاب ١ / ٦٥ ، ٦٦ .

(٣) ينظر شرح الرضي على الكافية ٢ / ٣٤٧ .

(٤) ينظر القراءة في : البحر المحيط ٥ / ٣٥٣ ؛ والدر المصون ٥ / ٦٣٨ .

(٥) من الآية (٦٧) من سورة الأنفال .

(٦) من الآية (٨٢) من سورة يوسف .

(٧) سبق تخريج هذا البيت ص ٧٣١ .

(٨) في ب : ((هو)) ساقط .

بيضاءَ شحمةً))[1][2] ، وأما إبقـاءُ المضـافِ إليـه علـى إعرابـه مجروراً بـدونِ هـذا الشرطِ لا يجوزُ ؛ لأنه إخلالٌ بالكلامِ[3] من كل وجـهٍ ، وإضمـارٌ للجـارِ ، وهـو شاذٌ ، ولو قيلَ : بانجرارِ القريةِ بدونِ ذكرِ الأهلِ كانَ من قبيلِ ذلكَ، فـلا يصـحُّ، ثم قولـه ((مـا كـلُّ سـوداءَ تمرة)) مثلٌ يضربُ في خطـأِ الظـن ، وفي اختـلافِ الأخلاقِ والطبائعِ .

وقوله : ((**وتركُ المضافِ إليه على إعرابه**))[4] ، فلو تُرِكَ المضافُ إليـهِ علـى إعرابه لقيل : ولا بيضاءُ بالرفعِ ، ولقيل : في قولِ أبي دُؤَاد[5] ، و :

* **ناراً** *[6][7]

بـالنصبِ بنقـلِ إعـرابِ المضـافِ إلى المضـافِ إليـهِ ؛ لأنَّ التقديـرَ ((ولا كـلُّ بيضاءَ وكلَّ نارٍ)) برفعِ " كل " في الأولِ ونصبه في الثاني ، ونظيرهما قوله ((مـا

---

(١) ينظر المفصل ص ١٠٦ .

(٢) ينظر المثل في : جمهرة الأمثال ٢ / ٢٨٧ ؛ والمستقصى ٢ / ٣٢٨ .

(٣) في الأصل : ((بكلام)) والمثبت من ب .

(٤) المفصل ص ١٠٦ .

(٥) أبو دؤاد هو : جارية بن الحجاج ، وقيل حنظلة ابن الشرقي شاعر جـاهلي قديـم أحـد أجـواد العرب وكرمائها عاصر النعمان بن المنذر بن ماء السماء ، ومدحه .
ترجمته في : الشعر والشعراء ١ / ١٢٦ ؛ وخزانة الأدب ٩ / ٥٩٢ .

(٦) هذه لفظة من بيت شعر من المتقارب ، ونصه :

أَكُلَّ امْرِيْءٍ تَحْسَبِيْنَ امْرَأً ونـارٍ توقَّـدُ باللَّيْـلِ نـارَا

والبيت لأبي دؤاد في ديوانه ص ٣٥٣ ؛ والكتاب ١ / ٦٦ ؛ والأصمعيـات ص ١٩١ ؛ وأمـالي ابن الحاجب ١ / ١٣٤ ، ٢٩٧ ؛ وشرح شواهد الإيضـاح ص ٢٩٩ ؛ وشـرح شـواهد المغني ٢ / ٧٠٠ ؛ وشرح عمدة الحافظ ص ٥٠٠ ؛ وشرح المفصـل لابـن يعيش ٣ / ٢٦ ؛ وشـرح التصريح ٢ / ٥٦ ؛ وخزانـة الأدب ٩ / ٥٩٢ ، ١٠ / ٤٨١ ؛ والـدرر ٥ / ٣٩ ؛ وبـلا نسبة في : المحتسـب ١ / ٢٨١ ؛ ورصـف المبـاني ص ٤١٢ ؛ والإنصـاف ٢ / ٤٧٣ ؛ وأوضـح المسالك ٣ / ١٦٩ ؛ والمقرب ص ٢٥٩ ؛ وشرح المفصل لابـن يعيش ٣ / ٧٩ ، ١٤٢ ، ٨ / ٥٢ ، ٩ / ١٠٥ ؛ وهمع الهوامع ٢ / ٥٢ .

(٧) في الأصل : ((ناراً توقد)) .

مثلُ عبدِ الله يقولُ ذاكَ ، ولا أخيه ، ووجهُ الاستدلالِ بهذا(١) هو أنهُ محمولٌ على أنَّ المضاف محذوفٌ من ولاَ أخيهِ ، والمضافُ إليه باقٍ على إعرابـهِ أيْ : ولا مثـلُ أخيهِ ، ولا يصحُّ أنْ يكونَ مجروراً بالعطفِ على عبدِ اللهِ ، لأنَّ المعطوفَ المجـرورَ لا يقعُ بينهُ وبينَ ما عطفَ هو عليه فصلٌ بأجنبيٍّ بدليلِ امتناعِ قولكَ : غـلامُ زيـدٍ ذاهبٌ وعمروٌ ، فلو كانَ معطوفاً ؛ لوقعَ الفصلُ بـالأجنبيِّ ، وهـو يقـولُ : ذاك ، ولو نقلَ الإعرابُ لقيلَ : ولا أخوهُ ؛ لأنَّ التقديرَ ولا مثلُ أخيه برفع(٢) المثلِ .

أَكُـلَّ امْـرِيءٍ تَحسَبِيْـنَ امرءاً وَنَـارٍ تَوَقَّـدُ باللَيْـلِ نَـارَا(٣)

لا يجوزُ أنْ يعطفَ " نارٍ " المجرورَ على امريءٍ إذْ فيه عطفٌ على عاملينِ بواوٍ واحدةٍ ، بلْ يجبُ أنْ يكونَ المضافُ ، وهو كلُّ مضمراً قُبيلَ " نارٍ " المجرورُ علـى تقدير : وكلُّ نارٍ على مثلِ ما ذكرنا في المسألةِ المتقدمةِ / تقولُ ليسَ كـلُّ مـنْ لـهُ [١٤١/ ب] صورةُ إمريءٍ بامريءٍ كاملٍ ، بلْ المرءُ الكاملُ من لـهُ خِصَـالٌ سَنِيَّة ، وأوصـافٌ بهيةٌ ، وليسَ كلُّ نارٍ تتوقدُ بالليلِ بنارٍ إنما النارُ نارٌ تُوقَدُ لِقَرى الزوارِ ، فإنْ قيلَ : لِمَ لَمْ يجزِ العطفُ على عاملين ؟ قلنا : لأنَّ العطفَ وضِعَ لينـوبَ حـرفُ العطـفِ على العاملِ ، ويغني عن إعادته ، وإذا قلـتَ : قـامَ زيـدٌ قـامَ عمـرو كذلـكَ(٤) في النصبِ والجرِّ ، فلو عطفتَ على عاملينِ أحدهما يَجرُّ ، والآخرُ يَرفـعُ أو يَنصبُ أحلـتَ ؛ لأنـكَ تكـونُ جـاعلاً الـواوَ جـارَّةً رافعـةً أوْ ناصبـةً في حالـةٍ واحـدةٍ ، وهو محالٌ ، ونظيرُ العطفِ علـى عـاملينِ نحـو : مـرَّ زيـدٌ بعمـروٍ ، وبكـرٌ جعفـرٍ بعطفِ بكرٍ على زيدٍ ، وعطفِ جعفـرٍ على عمـروٍ ، وكـون الـواوِ(٥) نائبـةً عـن الفعـلِ والبـاءِ ، ومثـلُ هـذا ممتنـعٌ ، ومـن نظيرِ العطـفِ على عـاملينِ مـا ذكـرهُ

---

(١) في ب : « كهذا » .

(٢) في الأصل : « يرفع » ساقط والمثبت من ب .

(٣) سبق تخريجه ص ٧٣٥ .

(٤) في ب : « كذا » .

(٥) في ب : « الباء » .

في الكشافِ[١] في أولِ سورةِ الجاثيةِ في قوله تعالى : ﴿ ءَايَٰتٌ لِّقَوْمٍ يَعْقِلُونَ ﴾[٢] وهو من العطفِ على عاملينِ سواءٌ نصبتَ أوْ رفعتَ ، وكذلكَ ذكرَ في قوله تعالى : ﴿ وَٱلشَّمْسِ وَضُحَىٰهَا ۝ وَٱلْقَمَرِ إِذَا تَلَىٰهَا ﴾[٣] فمنْ أرادَ تحقيقهُ، فليطْلبْ هناك ، وقوله: ((ولأخيه))[٤] أيْ : ولا مثلَ أخيهِ ، وتقريرُ هذهِ المسألةِ قدْ سبقَ .

أمَّا الاستدلالُ بقولهِ : ((**ما مثلُ أخيك ولا[٥] أبيك يقولان ذلك**))[٦] فوجههُ أنَّ قوله : ((ولا أبيك)) لو كانَ معطوفاً على " أخيكَ " لم يكنْ للإخبارِ إلاَّ عن مثلٍ ، فيلزمُ الإفرادُ في الخبرِ على نحوِ : مثلُ " أخيكَ "، ولا أتيتُكَ تقولُ : ذاكَ ، كما يقالُ : ما غلامُ زيدٍ وعمروٍ جاءني ، ويمتنعُ أنْ يقالَ : جاءني .

والوجهُ الثاني : أنه لوْ كانَ معطوفاً على أخيكِ ؛ لأدَّى إلى أنْ يكونَ التقديرُ ما مثلُ هذين الشخصينِ يقولُ ذلكَ ، وليسَ الغرضُ نفيَ القولِ عنْ شخصٍ واحدٍ مماثلٍ للشخصين .

بلِ الغرضُ نفيُ القولِ عنْ مثلِ كلِّ واحدٍ منهما ، وهذا لا يستقيمُ إلاَّ بالعطفِ على مثلٍ ، وقيلَ : في تركِ نقلِ إعرابِ المضافِ إلى المضافِ إليه في هذهِ المسائلِ إنَّ عدمَ نقلِ ذلكَ إلى المضافِ إليه إيذانٌ باختلافِ الجنسينِ ؛ لأنَّ حقَّ المختلفينِ أنْ يُعادَ كلُّ واحدٍ على حدةٍ ، والمخالفةُ في هذه المسائل أنه جعلَ عبدَ اللهِ مخالفاً لأخيه في القولِ وغيره نظيرَ إضمارِ الجارِّ ، كانَ رؤبةُ بنَ العجاجِ إذا قيل لهُ : كيفَ أصبحتَ يقولَ : خيرٍ ، أيْ : بخيرٍ ، فيضمرُ الجارُّ ،

---

(١) ينظر الكشاف ٤ / ٢٨٥ .

(٢) من الآية (٥) من سورة الجاثية .

(٣) من الآية (١ ، ٢) من سورة الشمس .

(٤) في ب : ((أخيه)) ساقط .

(٥) في الأصل : ((أخيك ولا)) ساقط والمثبت من ب .

(٦) المفصل ص ١٠٦ .

وهو البــاءُ ، وإنمـا شـذَّ إضمـارُ الجـارِّ ؛ لأنَّ الجـارَّ مـعَ المجـرورِ كشـيءٍ واحـدٍ ، وإضمارُ بعضِ الشيءِ معَ إظهارِ[1] بعضه لا يجوزُ، وكذا إضمارُ المضافِ؛ لأنـه مـعَ المضافِ إليه كشيءٍ واحدٍ وقد حُذِفَ المضافُ إليـه، فالمضـافُ والمضـافُ إليـهِ في حكمِ اسمٍ واحد[2] إلاَّ أنهم استطالوا ذلكَ فحذفوا أحدَهُما قـاصدينَ إلى الإيجـاز غيرَ أنَّ حذفَ المضافِ إليهِ أكثرُ ؛ لأنه بمنزلةِ الزائد على الكلمةِ كالتنوينِ ، وذلكَ في نحو « **قولهم : كانَ ذلكَ إذٍ ، وحينئذٍ** »[3] وكلُّ هذهِ أسماءُ مبهمةٌ لم تستعملْ إلاَّ مضافةً ؛ لإبهامها ، فإذا اسـتعملتْ غـيرَ مضافـةٍ فلابـدَّ مـن قرينـةٍ تـدلُّ علـى خصوصية ذلكَ المضافِ إليهِ[4] فيحكـمُ بحذفـهِ وإرادتـه ، وقولـه : « **كـانَ ذلـكَ إذا** »[5] التنوينُ فيه ، وفي نظائره المذكورةِ عوضٌ عن المضافِ إليه ، وإنمـا عُـوِّضَ المضافُ إليه بالتنوينِ ؛ لمناسبةٍ بينهمـا في المعاقبـةِ ، والتقديـرُ في هـذه الأمثلـةِ مـا ذكرهُ في الكتابِ[6] ثم المثبتُ في[7] نُسخِ المفصـلِ ، وبكلهـم وأريـدَ وكلهـم أيْ : وأريدَ من قوله تعالى : ﴿ **وَكُلًّا ءَاتَيْنَا** ﴾[8] ﴿ **وكُلُّهم آتيناهُ** ﴾[9] و" إذْ " مـن أسماءِ الزمانِ ، وهي تضافُ إلى الجملِ وكانَ كذا / جملةٌ فعليةٌ فحذفتْ وعـوضَ [١٤٢/أ] عنها التنوينُ ، فالتقى ساكنانِ الـذالُ والتنويـنُ ، فحركـتِ الـذالُ بالكسـرِ ؛ لأنَّ الساكنَ[10] إذا حُرِّكَ ، حُرِّكَ بالكسـرِ ، وسـيأتي المعنـى فيـه في المشـترِكِ[11] – إن

---

(١) في ب : « إظهار » ساقط .

(٢) في الأصل : « اسم واحد » ساقط .

(٣) المفصل ص ١٠٦ .

(٤) في الأصل : « إليه » ساقط والمثبت من ب .

(٥) المفصل ص ١٠٦ .

(٦) ينظر المفصل ص ١٠٦ .

(٧) في الأصل : « كتاب » والأصح عدم إثباتها كما في ب .

(٨) من الآية (٧٩) من سورة الأنبياء .

(٩) من الآية (٩٥) من سورة مريم ، والآية ﴿ وَكُلُّهُمْ ءَاتِيهِ ﴾ .

(١٠) في الأصل : « للساكن » والمثبت من ب .

(١١) ينظر قسم المشترك ص ٣٣٥ .

شاء الله تعالى – ووجهٌ آخرُ هنا لطيفٌ ، وهو أنَّ الذاهبَ مضافٌ إليهِ ، وهو مجرورٌ ، فناسبَ أنْ تحركَ الذَّالُ بحركةِ الذاهب فيكون[1] بمنزلةِ استبقائه بعد ذهابه ، وتكريرُ اسمُ الزمانِ في حينئذٍ ، وعامئذٍ ، بمنزلةِ التكرير ، في :

* يا تيمَ تيمَ عَدِيٍّ *[2]

وإنما كُرِّرَ للطيفةٍ ، وهي : أنَّ إيرادَ الكسرةِ بالتنوينِ على الذالِ مما يمجُّهُ السمعُ ، وينفرُ عنهُ الطبعُ ؛ لكونِ[3] السكونِ هو الأصلُ في المبنياتِ و" إذْ " من المبنياتِ خصوصاً[4] " ما " فإذا كانتْ الكسرةُ بالتنوينِ ، فالتنوينُ معَ البناءِ يتنافيانِ ، فأدخلَ الاسمُ الأولُ على الثاني ؛ لتوهمِ إدخالِهِ عليهِ الإضافة ، وترتفعُ بذلكَ الاستكراه ، فإنْ قلتَ : لِمَ زعمتَ فيه إبهامَ للإضافةِ ونفيتَ عنهُ حقيقةَ الإضافةِ حتى ألحقتهُ[5] بقوله : « يا تيمَ تيم »[6] ؟ وما دليلُ على منْ يزعم فيه بحقيقةِ الإضافةِ ؟ قلت : كفاهُ دليلاً ؛ لأنَّ[7] معناهُ ذلكَ ، وذلكَ لأنه لو كانَ " حينَ " مضافاً إلى " إذْ " في قولهم : حينئذٍ[8] يلزمُ منه أنْ يكونَ تقديرهُ حينَ حينَ كذا ، وفسادُ هذا بينٌ إلى هذا أشارَ في التوضيحِ[9] ، ثم قيلَ في وجهِ انقلابِ همزةِ " إذْ " من صورةِ الألفِ إلى صورةِ الياء في حينئذٍ ، ويومئذٍ هو أن الاسمين لما رُكِّبا كـ« خمسةَ عشرَ » ، ولذلكَ بنيَ الأولُ شُبهتْ همزتها بالمتوسطةِ في نحو " سئِمَ " حملَ خطُها عليهِ ، وهذا الحذفُ منْ إذْ في حينئذٍ ونحوه لا يجيءُ إلاّ بعدَ

(١) في ب : « فيكون بسكون » .

(٢) سبق تخريج هذا البيت ص ٤١١ .

(٣) في ب : « ككون » .

(٤) في ب : « خصاصاً » .

(٥) في ب : « ألحقته » .

(٦) في ب : « تيم عدي » .

(٧) في ب : « إنَّ » .

(٨) في ب : « حينئذ » ساقط .

(٩) ينظر توضيح المقاصد للمرادي ٢ / ٢٦٥ .

تقدمِ قصةٍ مثلَ أنْ يقولَ : أحدٌ ناظرتُ فلاناً عندَ الأميرِ ، فتقولُ له : رأيتك[١] حينئذٍ أيْ : حينَ إذْ كانَ ما ذكرتَ ، أو حينَ إذْ ناظرتَ فلاناً ، وإنما اشترط تقدمُ القصةِ ؛ ليكونَ تقدمها قرينةً تدلُّ على خصوصيةِ ذلكَ المضافِ إليه ، والدليلُ على المضافِ إليه في قولهم : « **مررتُ بكلٍ قائماً** »[٢] محذوفٌ أنَّ الحالَ لا يقعُ في الغالبِ[٣] عن النكرةِ المتقدمةِ ، وإنما يقعُ[٤] عن المعرفةِ لما عُرِفَ ، وإنما يكونُ هو معرفةٌ إذا كانَ المضافُ إليهِ مقدراً ، و« فعلتهُ أولُ » بالبناءِ على الضمِّ بدونِ التنوينِ كانَ من حقه أنْ يقالَ أولاً بالتنوينِ ، كما في قوله تعالى : ﴿ وَكُلًّا ءَاتَيْنَا ﴾[٥] و« بكلٍّ قائماً » إلاَّ أنهُ غيرُ منصرفٍ لا يقبلُ التنوينُ فبناؤهُ على الضمِّ كالغاياتِ على ما يجيءُ[٦] في المبنياتِ – إن شاء الله تعالى – قالَ عبدُ القاهرِ : « لا يجوزُ اختصمَ الرجلانِ كِلاً »[٧] بالتنوينِ على أنْ[٨] يحذفُ عنهُ المضافُ إليه ، وينونُ ، كما في " كلٍّ " ، ووجههُ أنّ " كلاً " سقطَ عنهُ الألفُ عند الإضافةِ ، فلوْ حُذِفَ عنهُ شيءٌ هوَ كالسادِّ مسدَّهُ من عجزه ، وهو المضافُ إليه أدَّى إلى إجحافٍ ، ونظيره " ذو " قد[٩] جاءَ محذوفين معاً نظيرهُ في التنزيلِ ﴿ فَقَبَضْتُ قَبْضَةً مِّنْ أَثَرِ ٱلرَّسُولِ ﴾[١٠] أيْ : من[١١] أثرِ حافرِ فرسِ الرسولِ ،

---

(١) في ب : « أرأيتك » .

(٢) المفصل ص ١٠٦ .

(٣) في ب : « الحال » .

(٤) في ب : « أن يقع » .

(٥) من الآية (٧٩) من سورة الأنبياء .

(٦) ينظر المبنيات ص ١٢٤ .

(٧) ينظر المقتصد في شرح الإيضاح ص ٨٧١ .

(٨) في ب : « أنه » .

(٩) في ب : « وقد » .

(١٠) من الآية (٩٦) من سورة طه .

(١١) في ب : « من » ساقط .

وفي السُنَّةِ « البكرُ بالبكرِ جلدُ مائةٍ والثيِّبُ بالثيِّبِ رجمٌ بالحجارةِ »[١] أيْ : حدُّ زنى البكرِ بالبكرِ ، وحدُّ زنى الثيِّبِ بالثيِّبِ ، هكذا كان[٢] يقررُ شيخي – رحمهُ الله – في هذا الموضعِ ، وصدرُ بيتِ أبي دؤادَ :

* أَلاَ مَنْ رأى رأيَ[٣] بَرْقٍ شريْقٍ[٤]

وفي روايةٍ :

* أَلاَ مَنْ تَرَى رَأْيَ بَرْقٍ شَرِيْقٍ *[٥]

وقوله / " شريقٌ " فعيلٌ إما بمعنى مفعولٍ من شرقْتَ الشاةَ شققتَ أُذنَها [١٤٢/ ب] جعلَ البرقَ شريقاً ، كما تجعلُ عقيقاً ، فالعقيقُ اسمٌ لِشَعْرِ كلِّ مولودٍ من الناسِ ، والبهائمِ الذي يولدُ عليه ، ومنهُ سُميتْ الشاةُ التي تُذبحُ عن المولودِ يومَ أسبوعه عقيقة .

وإمَّا[٦] بمعنى : فاعلٌ شرِقَ بريقه : غصَّ .

جعلَ البرقَ لكثرةِ مائه شَرِقاً به، والضميرُ في «**أسالَ**»[٧] للبرقِ «**فانتحى**»[٨] أيْ : قصدَ[٩] ، والبحارُ[١٠] ، والعقيقُ[١١] موضعانِ ، والبحارُ في الأصل[١٢] : جمعُ

---

(١) ينظر السنن الكبرى للبيهقي ٨ / ٢١٠ ؛ ومجمع الزوائد ٦ / ٢٦٤ .

(٢) في ب : « كان » ساقط .

(٣) في الأصل : « رؤيا » والمثبت من ب .

(٤) هذا صدر بيت من المتقارب ، وعجزه :

* أَسَالَ البحارَ فَانْتَحى للعَقِيْقِ *

وهو لأبي دؤاد الأيادي في ديوانه ص ٣٢٧ ؛ وشرح المفصل لابن يعيش ٣ / ٢٨ ، ٢٩ ، ٣١ ؛ والإيضاح في شرح المفصل ١ / ٤٣٠ ؛ وكتاب الشعر لأبي علي الفارسي ص ٤٥٥ ؛ والتخمير ٣ / ٦٣ ؛ وينظر المفصل ص ١٠٧ .

(٥) سبق تخريج هذا البيت آنفاً .

(٦) في ب : « وإمَّا » ساقط .

(٧) المفصل ص ١٠٧ .

(٨) المفصل ص ١٠٧ .

(٩) في الأصل : « قصده » والمثبت من ب .

(١٠) ينظر معجم البلدان ١ / ٣٤٠ .

(١١) ينظر معجم ما استعجم ٢ / ٩٥٢ ، ١٣٢٤ ، ١٣٢٥ .

(١٢) في ب : « الأرض » .

بجرةٍ ، وهي الأرضُ الواسعةُ يقالُ : هذهِ بجرتنا أيْ أرضنا تقديره : أسالَ سُقْيَا سحابِهِ البحارِ " فسقياً " فاعلُ أسالَ .

أمال البرقُ ، فليسَ بفاعلٍ ؛ لأنهُ لا يسيلُ ، فلما حُذِفَ المضافُ والمضافُ إليه معاً[١] تحوَّلَ[٢] الضميرُ الراجعُ[٣] من سحابِهِ إلى البرقِ مرفوعاً ، فاستكنَّ في الفعلِ ، فأسندَ الفعلُ إليهِ .

أيْ : السقيا في سقيا سحابِهِ مضافٌ ، والسحابُ مضافٌ إليه ، والضميرُ في سحابِهِ مجرورٌ ، وحذفَ سقيا والسحابَ[٤] ، فوقعَ الضميرُ المجرورُ الذي كانَ في سحابِهِ موضعَ المرفوعِ ، وهو السُّقيا فانقلبَ مرفوعاً ، والضميرُ المرفوعُ للغائبِ الواحد لا يجيءُ إلاَّ مستكناً .

ألا ترى إلى قولهم : زيدٌ ضربَ باستكنانِ ضميرِ زيدٍ في : " ضربَ " فكذا[٥] استكنَّ ذلكَ الضميرُ في " أسالَ " ، ونظيره ما ذكرهُ في الكشافِ[٦] في قوله تعالى : ﴿ وَٱلْبَلَدُ ٱلطَّيِّبُ يَخْرُجُ نَبَاتُهُۥ بِإِذْنِ رَبِّهِۦ ۖ وَٱلَّذِى خَبُثَ[٧] لَا يَخْرُجُ إِلَّا نَكِدًا ۚ ﴾[٨] بتقدير : والذيْ خبثَ لا يخرجُ نباتُه إلاَّ نكداً فحذفَ المضافَ وهو النباتُ ، فانقلبَ الضميرُ المجرورُ الذي هو مضافٌ إليهِ في "نباته" مرفوعاً مستكناً في « لا يخرجُ »، وكذلكَ[٩] في قوله تعالى : ﴿ يُضَٰهِـُٔونَ قَوْلَ ٱلَّذِينَ كَفَرُوا۟ ﴾[١٠] أيْ : يضاهي

(١) في ب : « معاً » ساقط .

(٢) في ب : « تحويل » .

(٣) ينظر الصفحة السابقة الذكر وفيها التوضيح .

(٤) في ب : « السحاب » ساقط .

(٥) في ب : « كذا » .

(٦) ينظر الكشاف ٢ / ١١٢ .

(٧) في الأصل : « حيث » ساقط والمثبت من كتاب الله تعالى .

(٨) من الآية (٥٨) من سورة الأعراف .

(٩) ينظر الكشاف ٢ / ٢٦٤ .

(١٠) من الآية (٣٠) من سورة التوبة .

قولهم : قولَ الذين كفروا ، فانقلبَ الضميرُ المجرورُ مرفوعاً بعدَ حذفِ المضافِ ، وإنما لم يعوضوا عند حذف المضافِ والمضافِ إليه معاً ؛ لأنَّ فحوى الكلامِ تدلُّ عليه ، فلما كانَ الغرضُ وصفَ البرقِ بالإسالةِ ، والبرقُ لا يسيلُ ، وإنما المسيلُ هو الماءُ ، وهو معلومٌ تركوا التعويضَ وبعده :

سَقَى دَارَ سَلْمَى حيثُ حَلّتْ به النّوَى ... جزاءَ حَبَيْبٍ من حَبِيبٍ وَمِيقِ[1]

وترتيبُ بيتِ الأسودِ[2] :

فَأَدْرَكَ أَنْقَاءَ العَرَادَةِ ظَلعُهَا ... وقد جَعَلَتْنِي مِن حَزِيمَةَ إصْبَعَا[3]

أَمَرْتُكُم أَمْرِيْ بمنعرجِ اللِّوَى ... ولا أَمْرَ للمعْصِيِّ إلاَّ مُضَيَّعَا

إذا المرءُ لم يَغْشَ الكريْهَةَ أَوْشَكَتْ ... حِبَالُ الهوينَى بالفتَى أَنْ تَقطَّعَا

العَرادةُ : - بالفتحِ - اسمُ فرسٍ .

والظلعُ : غمزةٌ في المشيةِ من عادةِ العتاقِ أنها تبقى لوقتِ الظلعِ .

حزيمةُ[4] : - بالحاء المهملةِ المفتوحةِ والزاي المكسورةِ - اسمُ قبيلةٍ من باهلةَ ، والضميرُ في جعلتني للفرسِ ، والفسوي هو الشيخُ الكبيرُ أبو علي الفارسي

---

(١) هذا البيت لأبي دؤاد الأبادي ، وهو عقب البيت الآنف الذكر من قصيدة واحدة . ينظر ديوانه ص ٣٢٧ .

(٢) هو : الأسود بن يعفر بن عبد الأسود بن حارثة بن جندل بن نهشل بن درم الشاعر المشهور ، شاعر جاهلي ، من سادات تميم ، كان فصيحاً جواداً نادم النعمان بن المنذر ، ولما أسنَّ كُفَّ بصرُه ، توفي سنة ٢٢ ق . هـ .
ترجمته في : الشعر والشعراء ١ / ٢٥٥ ؛ وسمط اللآلي ص ٢٤٨ ؛ ومعجم الشعراء للمرزباني ص ١٦ ، ١٧ ، ٨٢ ؛ وخزانة الأدب ١ / ٤٠٥ ؛ والأعلام ١ / ٣٣٠ .

(٣) البيت من الطويل ، وهو للكحلبة اليربوعي في شرح اختيارات المفصل ص ١٤٦ ؛ وخزانة الأدب ٤ / ٤٠١ ؛ ولسان العرب ١٢ / ١٢٧ " حرم " ١٤ / ٨١ " بقي " ؛ وللأسود بن يعفر في ملحق ديوانه ص ٦٨ ؛ وشرح المفصل لابن يعيش ١ / ٣١ ؛ والمقاصد النحوية ٣ / ٤٤٢ ؛ ولرؤبة في مغني اللبيب ٢ / ٢٦٤ ، وليس في ديوانه ؛ وبلا نسبة في شرح الأشموني ٢ / ٥١٠ ؛ وانظر البيتين الآخرين في خزانة الأدب ١ / ٣٨٨ ؛ واللسان ١٠ / ٥١٣ " وشك " .

(٤) حَزِيْمَةَ بن باهلة بن عمرو بن ثعلبة « يرجع إلى قبيلة باهلة » . ينظر الصحاح ٥ / ١٨٩٩ " حزم "

و" فسا "[١] موضعٌ مِنْ أعمالِ فارسٍ وللإمامِ نجم الدين الصلاحي[٢] في قصيدةٍ قالها :

تبًّا لِلدَّهْرِ يَضِيعُ الأذْكِيَاءَ بِهِ ... وصَرْفُهُ نَقْضَ الآمَالَ أَوْ عَكَسَا
ذُو الْجَهْلِ تَتَّنَ أَمْصَاراً مقدَّسَةً ... وَقَدْ تعطَّر مِن ذِي الفضْلِ أَرْضُ فَسَا[٣]

((**وما أضيفَ إلى ياءِ المتكلّم فحكمهُ الكسرُ**))[٤] ؛ لأنه لَمَّا[٥] امتنع إظهارُ الجرِّ في المضافِ إليهِ ؛ لكونه مبنياً ظهرتْ الكسرةُ في المضافِ ، فإنْ قيلَ : يردُّ على هذا التعليلِ ما أضيفَ إلى سائرٍ ، نحوُ : غلامُهُ ، وغلامُكَ وغلامُهُمَا إلى آخره حيثُ / لم يظهرْ في المضافِ الكسرةُ وما ذكرتُ من امتناعِ إظهارِ الجرِّ في المضافِ إليه موجودٌ . [١٤٣/أ]

قلنا : الكسرةُ قدْ تقرب بانضمامِ جنسها إليها ، وهو الياءُ ، فساغَ أنْ تختصَّ هي : بحكمٍ لا يحوم غيرها حولهُ إذا القويُّ والضعيفُ ليسا بشيئينِ فلاَ يلزمُ أنْ يكونا في الحكمِ متساويينِ ، ووجهٌ آخرُ ، وهو : أنَّ الياءَ في " غلامي " ضميرٌ متصلٌ ، وحرفٌ واحدٌ ، وحرفُ علةٍ ، والضميرُ المتصلُ مفتقرٌ إلى ما قبله كجزءِ الكلمةِ ، والحرفُ الواحدُ أيضاً يشبهُ جزءَ الكلمةِ ، وحرفُ العلةِ ضعيفٌ ، فكأنهُ لضعفهِ يفتقرُ إلى غيرهِ ، كما أنَّ جزءَ الكلمةِ مفتقرٌ إلى الباقي منها ، والمضافُ أيضاً مفتقرٌ إلى المضافِ إليهِ ، فلا يستبعدُ لهذهِ الوجوهِ المستدعيةُ للامتزاجِ أنْ ينزَّلَ الياءُ منزلةَ جرٍّ " من " المضافِ إليها[٦] ، وليسَ فيها قبلَ الأخيرِ من الكلمةِ إلاَّ البناءُ ، واختيرَ البناءُ على جزءِ الياءِ ، وهو الكسرةُ ؛ ليكونَ ذلك إشارةً[٧]

---

(١) ينظر معجم البلدان ٤ / ٢٦١ " فسا " .

(٢) لم أعثر له على ترجمة في كل كتب التراجم .

(٣) لم أهتد إلى تخريج البيتين في كتب النحو فيما اطلعت عليها من المصادر .

(٤) المفصل ص ١٠٧ .

(٥) في ب : ((لما)) ساقط .

(٦) في الأصل : ((إليه)) والمثبت من ب .

(٧) في الأصل : ((أمارة)) والمثبت من ب .

على فرطِ امتزاجها وشدةِ الاتحادِ بينهما ؛ لأنَّ الأحسنَ في حروفِ العلةِ أنْ يكونَ مدَّاتٌ ، ولا امتدادَ إلاَّ لسكونهنَّ ، والتناسبُ بينهنَّ ، وبينَ حركاتٍ ما قبلهنَّ ، ولذا كسروا اللامَ في " لي " والقياسُ الفتحُ ؛ لأنَّ لامَ الجرِّ تفتحُ معَ الضميرِ نحو : لنا ، ولهُ فإنْ قيلَ إنما يستقيمُ هذا الوجه لو[1] لمْ يكنْ ياءُ المتكلمِ متحركةً قلنا : كثيراً ما[2] يُسَكَّنُ للتخفيفِ ، فيتحققُ الامتدادُ بانكسارِ ما قبلها ، ثم قوله فحكمهُ الكسرُ لا يدلُ على البناءِ دلالةً صريحةً ، ولذلك حكي[3] عن المصنفِ[4] أنهُ معربٌ عنده إلاَّ أنهُ قامَ فيه مانعٌ عن إظهارِ الحركةِ الإعرابيةِ ، ومثالهُ الضمةُ في نحوِ : ضربوا ، والفتحةُ في نحو[5] : ضَارَبَهُ ، وهما ليستا للبناءِ ، وينصرُ هذا القولَ أنَّ البناءَ في " من " لازم ، فإذا حركَ في قولهم : من الفارسِ ، فإنهُ لا يقالُ فيه أنه مبنيٌّ على الكسرِ بناءً عارضاً ، وإنما يقالُ حركَ للضرورةِ ، فكذلكَ وجبَ ألاَّ يقالُ : في غُلامي أنه بناءٌ عارضٌ ، بل يجبُ أنْ يقالَ : إنَّ ذلك للضرورةِ ، ولو قيل : بالبناءِ ، فلبنائهِ على الكسرِ ، ووجهٌ رابعٌ وهو أنْ يحملَ على ياءِ النسبةِ؛ لأنها والإضافةَ من بابٍ[6] واحدٍ معنىً .

قيلَ : هذا الوجهُ أولى بالاعتبارِ عما قيلَ بناؤهُ ؛ لكونهِ مضافاً إلى المبنيِّ لئلاَّ ينتقضَ ذلكَ التعليلُ بالكافِ والهاءِ في غلامكَ وغلامه ، ولئنْ قالوا : بالفرقِ بينَ الياءِ وبينهما بأنَّ اتصالهُ بالياءِ أشدُّ من اتصاله بهما بدليلِ جوازِ اقتصارهِ على الكسرِ ، وبدليلِ جوازِ سكونِ الياءِ بما ذكرنا من بيانِ شدةِ الاتصالِ كان[7] هو

---

(١) في ب : « لو » ساقط .

(٢) في ب : « ما » ساقط .

(٣) في ب : « لم حكى » .

(٤) ينظر المفصل ص ١٠٧ .

(٥) في الأصل : « نحو » ساقط والمثبت من ب .

(٦) في الأصل : « وادٍ » والمثبت من ب .

(٧) في ب : « كان » ساقط .

قولاً صحيحاً أيضاً « **إلاّ إذا كانَ آخرهُ ألفاً** »[1] مستثنىً من قوله : « **فحكمه الكسرُ** »[2] يعني : إذا كانَ آخرُ الاسمِ ألفاً فحينئذٍ[3] لا يكونُ حكمُ « ما أضيفَ إلى ياءِ المتكلمِ الكسرُ » بلْ يبقى على حالهِ ، كما كانَ[4] ، في عصايَ ، [**وهو أي**] « **أوْ ياءَ متحركاً ما قبلها ، كما في ياءِ التثنيةِ والجمعِ أوْ واواً** »[5]، أي: أو واواً متحركاً ما قبلها كواوِ الجمعِ في الصورتينِ على ما يجيءُ ، وإنما اشترطَ تحركُ ما قبلها ؛ لأنه لو سكنَ ما قبلها كانَ هو الاسمَ الجاريَ مجرى الصحيحِ ، وقدْ ذكر حكمهُ .

وأمَّا الألفُ فلا يتغيرُ إلاَّ في لغةِ هذيلٍ ، وهذا اللفظُ ليسَ بمجرى على / [١٤٣/ ب] إطلاقهِ فإنَّ المرادَ من الألفِ هذه الألفُ التي جاءتْ لغيرِ التثنيةِ كألفِ " عصا " وقفا ، فإنَّ هذيلاً يوافقونَ في ألفِ التثنيةِ في إبقائها ، كما كانتْ ، فإنْ قلتَ في هذا سؤالانِ : أحدهما : أنْ لفظَ الكتابِ مطلقٌ في هذا القيدِ فبأيِّ دليلٍ قيدتَ به ، ولو ثبتَ تقييدهم بأنَّ المرادَ بهذا الألفِ ألفُ الأسماءِ المفردة لا ألف[6] التثنيةِ ، ما وجهُ الفرق لهم بينَ الصورتينِ ؟ قلتُ أمَّا تقييدُ هذا الإطلاق بأنَّ المرادَ بهذا غيرُ ألفِ التثنيةِ ، وفي ألفِ التثنيةِ يوافقوننا ، فلروايةِ المقتبسِ[7] محالاً إلى شرحِ ابنِ الحاجبِ[8] بقولهِ : « وبنو هذيلٍ لا يقلبونَ في التثنيةِ » وأمَّا وجهُ الفرقِ لهم بينَ الصورتينِ فلوجهينِ : أحدهما : أنَّ ألِفَ التثنيةِ لم يكنْ تحريكها مقدراً حتى يعوضَ عن كسرها ألفٌ ، فلم يقلبوها بخلافِ موسى وعيسى ونحوهما ، فإنَّ

---

(١) ينظر المفصل ص ١٠٧ .

(٢) ينظر المفصل ص ١٠٧ .

(٣) في الأصل : « حينئذٍ » والمثبت من ب .

(٤) في الأصل : « كان كما » والمثبت من ب .

(٥) المفصل ص ١٠٧ .

(٦) في الأصل : « وفي ألف » والمثبت من ب .

(٧) ينظر المقتبس لوحة ١١٢ / أ .

(٨) الإيضاح في شرح المفصل ١ / ٤٣١ .

حكمهُ حكمَ الكسرِ تقديراً ، فلما قدَّرَ الكسرُ لفظاً قلبوا الألفَ إلى أختِ الكسرةِ ، وهي الياءُ ، والتثنيةُ ليست[1] كذلك ، فبقيت على حالها ، والثاني : أنهم كرهوا أنْ يقلبوها ياءً لئلاَّ يغيروا حرفاً جيءَ به لمعنىً بخلافِ ألفِ موسى وعصا ، وشبههما .

وأمَّا وجهُ قولنا : بأنها لا تغيرُ ، فإنَّ الألفَ لو قُدر تحريكها لوجبَ أنْ ينقلبَ ألفاً ، والألفُ موجودةٌ ، فتبقى على ما كانتْ .

وأمَّا هذيل فإنهم أرادوا بكسرِ الألفِ قبلَ ياءِ المتكلِّمِ فلمْ يقدروا عليه ، فقلبوا الألفَ إلى أختِ الكسر ، وهي الياءُ .

البيتُ لأبي ذؤيبٍ الهذلي[2] يرثي أولاده : فكانوا عشرةَ بنينَ ، وهلكوا[3] بمَرَّةٍ في سنةِ طاعونٍ ، وتمامُهُ :

* فَتُخرِّمُوا وَلِكُلِّ جَنْبٍ مَصْرَعُ *[4]

---

(١) في الأصل : « ليست » ساقط والمثبت من ب .

(٢) هو خويلد بن خالد بن محرث من بني هذيل بن مدركة بن مضر شاعر فحل مخضرم أدرك الجاهلية والإسلام اشترك في الغزو والفتوح عاش إلى أيام عثمان بن عفان – رضي الله عنه – كانت وفاته نحو ٢٧ هـ .

ترجمته في : الشعر والشعراء ٢ / ٦٥٣ ؛ والاشتقاق ص ١١٠ ؛ والمؤتلف والمختلف ١١٩ – ١٢٠ ؛ وسمط اللآلىء ٩٨ – ٩٩ ؛ والخزانة ١ / ٤٢٢ ؛ والأعلام ٢ / ٣٢٥ .

(٣) في ب : « فهلكوا » .

(٤) هذا عجز بيت من الطويل ، وصدره :

* سبقُوا هَوَيَّ وأعْنَقُوا لهَوَاهُمُ *

وهو لأبي ذؤيب الهذلي في شرح أشعار الهذليين ١ / ٧ ؛ وسر صناعة الإعراب ٢ / ٧٠٠ ؛ والمحتسب ١ / ٧٦ ؛ وإنباه الرواة ١ / ٥٢ ؛ وشرح المفصل لابن يعيش ٣ / ٣٣ ؛ والمقاصد النحوية ٣ / ٤٩٣ ؛ واللسان ١٥ / ٣٧٢ " هوا " ؛ والهمع ٢ / ٥٣ ؛ وبلا نسبة في : أوضح المسالك ٣ / ١٩٩ ؛ وجواهر الأدب ص ١٧٧ ؛ والمقرب ص ٢٣٩ ؛ وشرح ابن عقيل ٢ / ٩٠ رقم الشاهد ٢٤٥ ؛ وشرح الأشموني ٢ / ٥٣٥ ؛ وكتاب العين ١ / ٢٩٩ ؛ وخزانة الأدب ١ / ٤٢٢ .

ومطلعُ هذه القصيدةِ :

أمِـــنَ المنـــونِ وريْبِهَـــا تتوَجَّـــعُ والدَّهْـرُ ليْـسَ بمُعْتِـبٍ مَـنْ يَجْـزَعُ[(١)]

تقولُ : كنتُ أهوى حياتهم ، وهم كانوا يهوونَ الموتَ ، فسبقوا هواي أيْ : ماتوا ، وكأنَّ هواهم ، كانَ الموتَ .

يقالَ : اخترمهم الدهرُ وتخرَّمهم الدهرُ أيْ : اقتطعهم واستأصلهم .

" المنونُ " مؤنثةٌ ، وتقع على الدهرِ .

والمنيةُ : الإعتاب الإنصاف .

الإعناق : الإسراع .

وحديثُ طلحة - رضي الله[(٢)] عنه - حين عاتبَ طلحةَ عليٍّ بن أبي طالبٍ - رضي الله عنه - فإنه كانَ بايعَ عائشةَ[(٣)] - رضي الله عنها - وترك بيعةَ عليٍّ فقال : « عَرَفْتَني بالحجازِ ، وأنكرتَني بالعراقِ .

فقال : « بايعتُ واللُّجُّ[(٤)] على قَفَيَّ »[(٥)(٦)] كانتْ هذه المقاولةُ يومَ الجملِ[(٧)] السيفُ يُشبهُ لبصيصهِ ، وكثرةِ مائه باللُّجُّ .

---

(١) ينظر هذا البيت في أول مطلع القصيدة لأبي ذؤيب في شرح أشعار الهذليين ١ / ٤ .

(٢) في ب : « رضي الله عنه » ساقط .

(٣) هي أم المؤمنين عائشة بنت أبي بكر الصديق - رضي الله عنهما - أفقه نساء المسلمين وأعلمهن بالدين ، والأدب كانت تكنى بأم عبد الله تزوجها النبي - ﷺ - في السنة الثانية بعد الهجرة ، فكانت أحب نسائه إليه ، وأكثرهن رواية للحديث وتقول الشعر ، روي عنها ٢٢١٠ حديثاً توفيت بالمدينة سنة ٥٨ هـ .

ترجمتها في : طبقات ابن سعد ٨ / ٣٩ ؛ والإصابة لابن حجر ترجمة رقم (٧٠١) ؛ وحلية الأولياء ٢ / ٤٣ .

(٤) « واللُّجُّ » معناه : السيف . ينظر القاموس المحيط " لجج " ص ٣١٤ .

(٥) ينظر شرح المفصل لابن يعيش ٣ / ٣٣ .

(٦) صواب العبارة كما في المفصل ص ١٠٨ : « فوضعوا اللُّجَّ على قَفَيَّ » .

(٧) ينظر عن موقعة الجمل في الكامل لابن الأثير ٢ / ٥٦٨ ؛ والمعارف ٢٠١ ، ٣٤٥ ، ٥٣٥ ؛ ومرآة الجنان ١ / ٩٥ - ١٠٠ ؛ ونهاية الأرب ٢٠ / ٢٦ .

((**يجعلونها**))[١] أيْ : الألفُ ، ((**وقالوا : جميعاً لـديّ**))[٢] قلبـوا الألـفَ مـن " لديَّ " عند الإضافةِ إلى المضمر تشبيهاً[٣] لِلَدَيَّ ، ولديكَ ، ولديهِ ، بـ" علـيَّ " ، وعليكَ وعليه))[٤] ، وقلبُ الألفِ إلى الياءِ في عليَّ[٥] لإجرائه مُجـرى[٦] ((عليـكَ وعليهِ)) ؛ لأنهنَّ أخواتٌ[٧] ، وقلبُ الألفِ في ((عليكَ وعليهِ)) ؛ لإيقاعِ الفصـلِ بينَ الحرفِ والفعلِ ، إذْ لو قيلَ عـلاكَ وعـلاهُ لم يـدر أنهمـا حرفـانِ أمْ فعـلانِ ، ومنهم من[٨] لا يقلبُ الألفَ فيهما ، فيقولُ علاهُ ولداهُ قالَ :

* **طَارُوا عَلاَهُنّ**[٩] ، **فَطِرْ علاها** *[١٠]

ولا[١١] يفرقُ بينَ المظهرِ والمضمرِ ، والفـرقُ لظاهرِ المذهـبِ بـينَ القبيلـينِ أنَّ الضميرَ متصلٌ بما قبلـه مـن وجهـين : أحدهمـا : الإضافـةُ ، والثـاني أنَّ الضمـيرَ المتصلَ كاسمه متصلٌ بما قبلهُ ، فجرى في شدةِ الاتصالِ مجرى الضمـيرِ المتصـلِ في نحو[١٢] : رميتُ ورمينا في تغيير ألفٍ ما اتصلَ هو به .

[١٤٤/أ] أمَّا المظهرُ فليس بينه وبينَ / عليَّ ، ولديَّ ، هذا الاتصالُ التَّامُّ ؛ فلذا لم يتغـيرْ هناكَ لفظُ المضافِ فافترقـا ، ((**ويـاءُ الإضافـةِ مفتوحـةٌ**))[١٣] ؛ لأنَّ اليـاءَ اسـمٌ ، والأصلُ في الأسماءِ الإعرابُ ، والأصلُ في بابِ الإعراب الحركةُ ، فناسبَ أنْ تُبنى على الحركةِ .

(١) المفصل ص ١٠٨ .
(٢) المفصل ص ١٠٨ .
(٣) في ب : ((نشبيهاً يا)) .
(٤) المفصل ص ١٠٨ .
(٥) في ب : ((عليَّ إلى الياء)) تقديم وتأخير .
(٦) في الأصل : ((مجرى)) ساقط والمثبت من ب .
(٧) في ب : ((لغوات)) .
(٨) في الأصل : ((من)) ساقط والمثبت من ب .
(٩) في ب : ((علاها)) .
(١٠) هذا بيت من الرجز ، وهو لرؤبة بن الحجاج في ديوانه ص ١٦٨ ، أو لأبي النجم ، أو لبعض أهل اليمن في المقاصد النحوية ١ / ١٣٣ ؛ والخزانـة ٧ / ١١٥ ، ١٣٣ ؛ وشـرح المفصل ٣ / ٣٤ ، ١٢٩ ؛ واللسان ٤ / ٥١٠ " طير " ١٥ / ٨٩ " علا " ٣٠٦ " نجـا " ؛ وتـاج العروس ١٨ / ١٢٠ " قلص " .
(١١) في الأصل : ((لا)) .
(١٢) في الأصل : ((نحو)) ساقط .
(١٣) المفصل ص ١٠٨ .

أمَّا اختيارُ الفتحةِ فللخفةِ[(١)] ؛ ولأنَّ ياءَ الضمير[(٢)] بإزاءِ الكافِ التي هيَ ضميرُ المخاطبِ في غلامكَ ، وهو مفتوحٌ ، فكذا " ما " بإزائه ، ولأنها حرفٌ واحـدٌ ، وأعدلُ مراتـبِ الأسماءِ أنْ يكـونَ علـى ثلاثـةِ أحـرفٍ[(٣)] فبانحطاطها عـن درجـةِ الاعتدالِ ظهرَ فيها وهـنٌ[(٤)] ، فالمناسـبُ أنْ يقـوى بالبنـاءِ علـى الحركـةِ هـذا هـو الأصـلُ ، ويجـوزُ أنْ يسكنَ أيضـاً لكسـرةِ مـا قبلهـا ؛ لأنَّ في الكســرةِ ثقـلاً ، وبالخروجِ منها إلى تحركِ الياءِ يلزمُ تضـاعفُ الفعـلِ ، فسـاغَ أنْ يُبنـى اليـاءُ علـى السكونِ ؛ لأنه هو الغايةُ في الخفـةِ إذا ثبتـت اليـاءُ ، وحذفهـا أخـفُّ مـن فتحهـا وتسكينها ، فيحذفُ اجتزاءً بكسرةِ ما قبلهـا ، وفي التـنزيل ﴿ رَبِّ أَرِنِي ﴾[(٥)] أيْ : يا ربِّي ، فإذنْ للعربُ في هذه الياءِ ثلاثةُ مذاهبَ[(٦)] : وهذه المذاهـبُ إذا كـانَ مـا قبلهـا مكسـوراً ، فـإنْ كـانَ مـا قبلهـا مفتوحـاً فـالفتحُ ، إذْ في تسـكينها التقـاءُ السـاكنينِ ، وذلـكَ ممتنـعٌ في الوصـلِ ، ولـذا قـال ، وهـو غريـبٌ ، وقيـلَ : قولـه و« بالإضافةِ مفتوحةٌ » يعني به إذا كانَ الباءُ بعد الألفِ ؛ لأنهُ في أحكامِ الألفِ ، وأوردَ قـراءةَ نـافعٍ[(٧)] وقصـدهُ تضعيفهـا ؛ لأنـه يجمـعُ بـينَ السـاكنينِ علـى غـيرِ حدِّهما[(٨)] ، وذكر قولـهُ ﴿ وَمَمَاتِي ﴾[(٩)] بعدَ ﴿ وَمَحْيَايَ ﴾[(١٠)] للإشـارةِ إلى أنَّ

---

(١) في ب : « فللخفة » ساقط .

(٢) في الأصل : « ياء المتكلم » والمثبت من ب .

(٣) في ب : « حرف » ساقط .

(٤) في الأصل : « وبين » .

(٥) من الآية (٢٦٠) من سورة البقرة .

(٦) ينظر هذه المذاهب الثلاثة في : الإيضاح في شرح المفصل ١ / ٤٣٢ ؛ وينظر شرح الرضي على الكافية ٢ / ٢٦٤ ، ٢٦٥ ؛ وشرح المفصل لابن يعيش ٣ / ٣٥ .

(٧) ينظر القـراءة في السـبعة ص ٢٧٤ ؛ والكشـف ١ / ٤٥٨ ؛ والحجـة ص ٢٧٨ ؛ والبحـر ٤ / ٧٠٤ .

(٨) في ب : « حدها » والمثبت من ب .

(٩) من الآية (١٦٢) من سورة الأنعام .

(١٠) المفصل ص ١٠٨ .

سكونَ الياءِ بعد الألفِ ؛ لكونها ياءَ متكلِّمٍ لا للوقفِ فافهم ، وقيلَ في " محيايَ " سكنَ لمجاورة ﴿ صَلَاتِي ﴾ وَ ﴿ وَنُسُكِي ﴾[١] فما انفتح من ذلكَ فمدغمٌ في ياءِ المتكلِّمِ أيْ : فما انفتحَ ما قبلَ الحرفِ الذي قبلَ ياءِ المتكلمِ ، وهذا اللفظُ عامٌ ، يتناولُ ما انفتحَ ما قبلَ الياءِ الذي قبلَ ياءِ المتكلمِ ، كما في ياءِ[٢] التثنيةِ كانفتاحِ ميمِ مُسلمينِ على التثنيةِ ، ويتناولُ ما انفتحَ ما قبلَ الواوِ والياءِ في جموعِ الأسماءِ المقصورةِ كالأشقونَ والأشقينَ ، والأصلُ فيهما أشقيونَ ، وأشقيينَ انقلبتْ الياءُ المتحركةُ ألِفاً ؛ لتحركها وانفتاحِ ما قبلها فصارَ أشقاوُنَ ، وأشقاينَ ، فحذفتْ الألفُ لالتقاءِ الساكنينِ فبقيَ أشقونَ وأشقينَ ، وعلى هذا الطريقِ نحو[٣] : « **المصطفينَ ، والمرامينَ ، والمعلينَ** »[٤] إذِ الأصلُ فيها مصطفيينَ ، ومرامِيين ، ومعلِيين ، ثم مصطفاين ، ومراماين ، ومعلاينَ ، ثم مصطفَيْنَ ، ومرامينَ ، ومعلَينَ ، فهذا[٥] القبيلُ إذا أضيفَ إلى ياءِ المتكلمِ قيلَ : مُسْلَميَّ وأشقيَّ بإدغامِكَ في ياءِ المتكلِّمِ ياءً ساكنةً ، وهي ياءُ التثنيةِ ، والجمعُ بين مفتوحينِ أحدهما : ما قبل ياءِ التثنيةِ ، وما قبلَ ياءِ الجمعِ ؛ لأنَّ ما قبل ياءِ الجمعِ في أشقيَّ محذوفٌ ؛ لأنَّ أصلهُ أشقيَّيَ ، فحذفتْ الياءُ الأولى بعد انقلابها ألِفاً على ما مَرَّ ، فكانتْ القافُ المفتوحةُ ما قبلَ ذلكَ المحذوفِ ، والثاني من المفتوحينِ[٦] ياءِ المتكلِّمِ ، وهكذا نقولُ في الباقيةِ ؛ لكن تقلبُ واو " أشقونَ " عند الإضافةِ ياءً ؛ لأنَّ نونهُ تسقطُ ، ويبقى أشقونَ ، والواوُ ، والياءُ إذا اجتمعا ، والأولى ساكنةٌ / تقلبُ [١٤٤/ ب] الواوُ ياءً ، وتدغمُ الياءُ في الياءِ ، كما في طيٍّ وسيِّدٍ ، والمفتوحُ الأولُ في أشقى

---

(١) من الآية (١٦٢) من سورة الأنعام .

(٢) في الأصل : « يا » ساقط والمثبت من ب .

(٣) في ب : « نحو » ساقط .

(٤) المفصل ص ١٠٨ .

(٥) في الأصل : « وهذا » والمثبت من ب .

(٦) في الأصل : « إلى » والأصح عدم إثباتها كما في ب .

الذي في أشقوي أيضاً[١] ما قبلَ الياءِ ، غيرَ أنَّ هذهِ هي المنقلبة عن واوِ الجمعِ ، وفي الأولِ هي ياءُ الجمعِ نفسُها وما انكسر ما قبلها أو[٢] انضمَّ إلى آخرهِ ، فالذي انكسرَ ما قبلَ ياءِ المتكلِّم عامٌّ يتناولُ ما انكسرَ قبلَ ياءِ الجمعِ ، كما في انكسارِ ميمِ مسلمينَ في الجمعِ ، ويتناولُ ما انضمَّ قبل واوِ جمعِ السلامةِ ، كما في انضمامِ ميمِ " مسلمونَ " ، وكما في جموعِ الأسماءِ المقصورةِ من جمعِ السَّلامةِ ، كما في انضمامِ فاءِ[٣] مصطفوْنَ ، والحكمُ فيهما عند الإضافةِ في[٤] أنْ يقالَ : مسلِمِيَّ ومصطفِيَّ بقلبِ الواوِ ياءً مكسوراً ما قبلها ، وبالإدغامِ لما عرفَ من قلبِ الواوِ عند اجتماعِ الواوِ والياءِ مع سبقِ الساكنِ منهما ثم اعلمْ : أنه لم يذكرْ في تقسيمِ الياءِ ما انضمَّ ما قبله ، حيثُ قالَ : « **وأمَّا الياءُ فلا تخلو من أن ينفتحَ ما قبلها ، أو ينكسر** »[٥] ، ولم يقلْ : أوْ يضم[٦] ؛ لأنَّ الياءَ لا تبقى ياء مع ضمةِ ما قبلها ، وهي ساكنةٌ ، بل تقلبُ إلى الواوِ ، كما في " مُوْقِنٍ " ، وكذلكَ لم يذكرْ ما انكسرَ قبلَ الواوِ في تقسيمِ الواوِ حيثُ قالَ : « **والواوُ لا تخلو مِنْ أنْ ينفتحَ ما قبلها ، أوْ ينضمَّ** »[٧] لما أنَّ الواوَ لا تبقى واواً بعدَ الكسرِ[٨] ، كما في « ميزان » ، فتعينتْ قسمةُ كل واحدٍ منهما على الوجهينِ المذكورينِ في الكتابِ[٩] ، « **فحكمها ما ذُكرَ** »[١٠] ، وهو أنْ يكونَ بالواوِ في الرفعِ ، وبالألفِ في النصبِ ،

---

(١) في الأصل : « أيضاً » ساقط .

(٢) في الأصل : « وانضم » .

(٣) في ب : « فاء » ساقط .

(٤) في الأصل : « في » ساقط .

(٥) المفصل ص ١٠٨ .

(٦) في ب : « أو يضم » ساقط .

(٧) المفصل ص ١٠٨ .

(٨) في ب : « الكسرة » .

(٩) ينظر المفصل ص ١٠٩ .

(١٠) المفصل ص ١٠٩ .

وبالياءِ في الجرِّ نحو : أبو زيدٍ وأبوه ، وأبا زيدٍ وأباهُ ، وأبي زيدٍ وأبيـهِ ، فإعرابها بالحرفِ لما حصل فيها[١] من تشبيهها بالمثنّى ، والمجموعِ ؛ لتعددها في المعنى بمضافها ، ولزومِ[٢] حرفِ العلةِ أواخرَها ، ((و" **ذو** " **لا يضافُ إلاّ إلى أسماءِ[٣] الأجناسِ**))[٤] ، لأنها وُضعتْ ليُتوَصّلَ بها إلى الوصفِ بالأجناسِ فلا يدخلُ إلاّ عليها أيْ : فحذف الأواخرِ تقولُ : هذا أبي - بدون الواوِ - كما تقولُ: هذا أبٌ، وكذا في النصبِ والجرِّ ؛ لأنَّ الواوَ والألف، والياءَ في " أبوه " اباهُ، وأبيه حروف إعرابٍ ، والمضافُ إلى ياءِ المتكلِّمِ مبنيٌّ ، ولأنَّ هذهِ الأسماءَ حذفت أواخرها عند الإفرادِ ؛ لما ذكرنا من ثقلِ التضمنِ ، وبالإضافةِ قلَّ الثقلُ ، فعادتْ المحذوفاتُ ، ثم بالإضافةِ إلى الياءِ حصلَ ثقلٌ آخرُ ، وهو اجتماعُ الواوِ والياءِ في " أبوي " ، فحذفَ للتخفيفِ ، فإنْ قيلَ : لِمَ لَمْ يخففْ بالقلب ، والإدغامِ ، كما[٥] في مُسْلِميَّ في مسلمويَ ؟ قلنا : لأنَّ حذفَ الحرفِ في الجمعِ مخِلٌّ بالمعنى؛ لأنه زائدٌ للمعنى ، بخلافه في هذه الأسماءِ ؛ لأنَّ حذفَ أواخرها قدْ استمرَّ في الإفرادِ ، وقوله : ((**متى أضيفَ إلى ظاهرٍ**))[٦] مطلقاً ، مستقيمٌ في جميعها .

وأما قوله : ((**أو مضمرٌ**))[٧] فلا يَصبحُّ الكلامُ في حقهِ ؛ ولأنَّ هذهِ الأسماءَ ليست بستةٍ[٨] بدونِ " ذو " ، وسوقُ الكلامِ يقتضي : أنْ يصحَّ إضافةُ " ذو "

---

(١) في الأصل : ((فيها)) ساقط والمثبت من ب .

(٢) في ب : ((لزو)) .

(٣) في ب : ((أسماء)) ساقط .

(٤) المفصل ص ١٠٩ .

(٥) في الأصل : ((كما)) ساقط والمثبت من ب .

(٦) المفصل ص ١٠٩ .

(٧) المفصل ص ١٠٩ .

(٨) ينظر الاختلاف في إعراب الأسماء الستة : الكتاب ٣ / ٣٥٩ ، ٣٦٠ ، ٤١٢ ؛ والمقتضب ٢ / ١٥٥ ؛ وأمالي ابن الشجري ١ / ٣٩ ، ٤٠ ؛ والإنصاف ١٧ - ٣٣ ؛ وائتلاف النصر مسألة رقم (٢) ؛ وأسرار العربية لابن الأنباري ص ٤٣ ؛ وشرح المفصل ص لابن يعيش ١ / ٥١ ؛ والهمع ١ / ١٢٣ فما بعدها ؛ وشرح الأشموني ١ / ٧٠ فما بعدها ؛ والتبيين ص ١٩٣ ؛ وشرح التسهيل ١ / ٤٣ فما بعدها .

أيضاً إلى مضمرٍ ، بالنظرِ إلى أنَّ " ذو " من الأسماءِ الستةِ ، فإنّ تقديرَ الكلامِ هو أنْ يقالَ : « **والأسماءُ الستةُ متى أضيفَ إلى مضمرٍ ما خلا الياءَ** »[١] فحكمُهُ ما ذُكرَ ، ولا يصحُّ صورةُ المسألةِ ، وهي : الإضافةُ إلى مضمرٍ ، في " ذو " ، فكيفَ يصحَّ حكمُها في حقّ " ذو " ؟ وقالَ العبدُ[٢] الضعيفُ – رضي الله عنه – : فالوجهُ فيهِ أنْ يقالَ : « كانَ الاستثناءُ بقولِه إلاَّ " ذو " استثناءً من قولِه أومن مضمرٍ ؛ لأنَّ قولَهُ : « **فحكمُها حكمُها غيرَ مضافةٍ** »[٣] ، فيصحُّ الكلامُ كأنَّ[٤] تقديرُهُ حينئذٍ / « والأسماءُ الستةُ متى أضيفتْ » إلى مضمرٍ إلاَّ " ذو " فحكمُهَا [١٤٥/أ] ما ذكرَ ، وهذا مستقيمٌ ، كما ترى ، ولكنْ يبقى فيه شيءٌ أيضاً ، وهو أنَّ الاستثناءَ من موجبٍ ، فيجبُ أنْ يقالَ : إلاَّ " ذو "[٥] لأنا نقولُ : إنَّ الإعرابَ بالحرفِ مخصوصٌ في هذه الأسماءِ عندَ الإضافةِ ، ولم يكنْ " ذو " ، وهذا في حالةِ الإضافةِ ، فلذلكَ لم يكنْ إعرابُه بالحرفِ[٦] ، بلْ ذكرَ على الحكايةِ بلفظِ المرفوعِ ، وإنْ كانَ استثناءٌ من الموجَبِ ، ثم قيلَ : في قولِهِ : « **تحذفُ الأواخرُ** »[٧] دليلٌ على أنَّ عندَ المصنِّفِ[٨] الحروفَ الملحقةَ بها في عَجُزِها هي المحذوفةُ ، لا إنها زوائدٌ زيدتْ ؛ لأجلِ الإعرابِ ، كما في المثنى والمجموعِ ، وهذا اختيارُ كثيرٍ من المتأخرين[٩] ، وقيلَ : في عدمِ إجراءِ إعرابِ هذهِ الأسماءِ بالحروفِ عند الإضافةِ إلى ياءِ المتكلِّمِ ، ووجهٌ آخرُ وهو أنه امتنعَ أنْ يقالَ : أبوي ، وأبايَ ، وأبيّ .

---

(١) المفصل ص ١٠٩ .

(٢) أي الزمخشري رحمه الله .

(٣) المفصل ص ١٠٩ .

(٤) في ب : « بأن » .

(٥) في الأصل : « ذا » .

(٦) في ب : « بالحرف » ساقط .

(٧) المفصل ص ١٠٩ .

(٨) أي الزمخشري .

(٩) ينظر شرح التسهيل ١ / ٤٣ ؛ وشرح المفصل لابن يعيش ١ / ٥٢ ؛ والهمع ١ / ١٢٥ ؛ والإنصاف ص ٣٢ ؛ وارتشاف الضرب ١ / ٤١٦ .

أَمَّا أَبُوِيَ فلأنَّ الياءَ إِمَّا أنْ تحرّكَ ، وحينئـذٍ ينقلـبُ الـواوُ الإعرابـيُّ يـاءً علـى القاعدةِ المعهودةِ في اجتماعِ الواوِ ، والياءِ ، وسَبْقِ أحدِهِمَا بالسكونِ أيْ : يدغمُ ، فيلزمُ اشـتباهُ المرفـوعِ بـالمجرورِ ، أو تسـكّنُ ، فحينئـذٍ يجتمـعُ سـاكنانِ علـى غـيرِ حَدّهِمَا ، وهو مرفوضٌ .

وأمَّا أبي في حالِ الجرِّ ، فلأنَّ اليائينِ إمَّا أنْ تُدْغَما ، فلا يبقـى حينئـذٍ حـرفُ الإعرابِ مُدَّةً ، وهو في هـذهِ الأسماءِ لا يجيءُ إلاَّ إياهـا ، ولا تدغَمـان ، حينئـذٍ يستثقلُ اجتماعهُمـا ؛ لتجانسِـهما ، وفـكُّ الإدغـامِ مـع كسـرةِ مـا قبلهـا ، وإذا استثقلوا كسرتينِ بدونِ اليائينِ فمعَ اليائينِ أثقلُ .

وأمَّا أَيَايَ فعدمُ جوازِهِ لطردِ البابِ ؛ لأنهُ من ذلكَ ؛ لأنـه لمـا لم يجزْ إعرابه بالحرفِ في الحالينِ لم يجزْ في الحالةِ الثالثـةِ أيضـاً ؛ ولأنـه يـلزمُ الاشـتباهُ بالأسمـاءِ المقصـورةِ الـتي لا يتغيرُ آخِرُهَـا كالعصـا « **إلاَّ إلى أسماءِ الأجنـاسِ** »[1] ؛ لأنهـا وُضعتْ وُصْلَةً إلى الوصفِ بأسماءِ الأجناسِ ، كما وضعَ الـذي وُصْلَـةً إلى وصـفِ المعارفِ بالجملِ ، والثاني في إضافةِ " ذو " يلزمُ الالتباسُ ببعضِ الضمائرِ .

ألا ترى أنكَ إذا قلت رأيتُ ذاكَ « ومررتُ بـذاكَ ، فليـسَ بقولـكَ : وأنـتَ ذاكَ الرجلُ »[2] ومررتُ بذي[3] المرأةِ في موضعِ تلـكَ وتيـكَ ، فوضعـوا الإضافـةَ إلى كلِ الضمائرِ ؛ ليستقرَّ الحكـمُ في الكـلِّ ، ونظيرهُ حـرفُ الـواوِ مـن أخـواتِ " يعدُ " مع اختصاصِ علةِ الحذفِ بـ" يعدُ " .

* **صَبَحْنَا الخَزْرَجِيَّة** *[4][5]

---

(١) المفصل ص ١٠٩ .

(٢) في ب ما بين القوسين ساقط .

(٣) في الأصل : « بذلك » .

(٤) المفصل ص ١٠٩ .

(٥) هذا جزء من بيت من الوافر ، وتتمته :

.... **مُرْهَفَاتٍ** **أَبَانَ ذوي أَرُومَتِهَا ذَوُوهَا**

ويروى أبارَ ، والمعنى واحد .

وهو لكعب بن زهير في ديوانه ص ١٠٤ ؛ وآمالي ابن الحاجب ٢ / ٧٥ ؛ وشرح المفصل لابن يعيش ١ / ٥٣ ، ٣ / ٣٦ ، ٣٨ ؛ واللسان ١٥ / ٤٥٨ " ذو " ؛ وبلا نسبة في الدرر ٥ / ٢٨ ؛ والمقرب ص ٢٣٢ ؛ والهمع ٢ / ٥٠ .

يقالُ : صَبّحَهُ أيْ : سقاهُ الصَّبُوحُ ، وهـو شـرابٌ يشـربُ بـالغداةِ فـاصطبحَ أيْ : شرِبَ ذلكَ الشرابَ ، و" المرْهَفَاتُ " صفةُ السيوفِ يقالُ : أرهفَ السيفَ إذا رقّقَهُ .

و" أبادَ " أهلكَ و" الأرومةُ " الأصلُ ، والضميرُ في أرومتِهـا للخزرجيـةِ أرادَ بـذي[1] الأرومـةِ : الأُصَـلاَءُ مـن الأشـرافِ ، وفي " ذووهـا " للمرهفـاتِ أيْ : أصحابُ المرهفاتِ .

وخصَّ الصباحَ ؛ لأنَّ إيقاعهم يكونُ في هذا الوقتِ ؛ لأنه[2] وقتُ نومٍ وغفلةٍ قالَ المصنفُ : « وجدتُ[3] هذا البيتَ في شعرِ كعبٍ ، فعرضتُ علـى الأستاذِ[4] فريدِ العصرِ ، فقالَ : حقُّ هذا البيتِ أنْ يُذهبَ بهِ إلى شيرازَ[5] ، ويكتبَ على قبرِ سيبويه » ولعلَّ[6] أنَّ إضافةَ ضميرِ[7] اسمِ الجنسِ جائزةٌ ؛ لأنَّ المكنِيّ يدل على مـا يدل عليهِ المكْنَى عنه ، فكأنه / مضافٌ إلى اسمِ الجنسِ الظاهرِ يؤيدُّ هذا أنَّ الإمامَ [١٤٥/ ب] عبدَ القاهرِ قالَ[8] في قوله :

إنَّمـــا يعْــرِفُ ذَا الْـــــــــــفَضْلِ مِـــنَ النَّـــاسِ ذووهُ
أحســـنُ المعـــروفِ مَـــا لَـــمْ تُبْـتَـذَلْ فيـــه الوجُـــوهُ[9]

---

(١) في الأصل : « بذو » والمثبت من ب .

(٢) في الأصل : « لأن » والمثبت من ب .

(٣) ينظر حاشية المفصل للزمخشري ص ١١١ .

(٤) فريد العصر : هو أبو مضر محمود بن جرير الضبي الأصفهاني توفي سنة ٧٠٥ هـ .
ترجمته في : معجم الأدباء ١٩ / ١٢٤ ؛ وبغية الوعاة ٢ / ٢٧٦ ، وهو أشهر شيوخ الزمخشري .

(٥) شيراز : بلد عظيم مشهور معروف مذكور ، وهو قصبة بلاد فارس في الاقليم الثالث . ينظر معجم البلدان ٣ / ٣٨٠ ؛ ومراصد الاطلاع ٢ / ٨٢٤ .

(٦) في ب : « ولعلنا » .

(٧) في ب : « إلى ضمير » .

(٨) ينظر كتاب المقتصد ٢ / ٩٠٨ .

(٩) هذان البيتان بمجزوء الرمل ، وهما بلا نسبة في المقتصد ٢ / ٩٠٨ ؛ وشرح المفصل لابـن يعيش ١ / ٥٣ ، ٣ / ٣٨ ؛ وهمع الهوامع ٢ / ٥٠ ؛ واللسان ١٥ / ٤٥٨ " ذو " .

هذا أحسـنُ مـن قولـكَ : ذووه بـردّ الهـاءِ إلى زيـدٍ أوْ عمـرو ؛ لأنَّ الهـاءَ في " ذووه " في البيت يعودُ إلى الفضلِ ، وهـو اسـم جنـسٍ ، فصـار كأنّـه قـال إنمـا يعرف ، ((**وللفم مجريان**))[1] قِيلَ في هذا اللفظ .

اللفظُ من الإبهامِ المستمْلَحِ يدركه ذوو السلامةِ يُحتمـلُ أنـه أرادَ بـه مـا هـوَ الواقعُ للفمِ من المجريين خِلْقـةً[2] ، وهمـا مجْرَى الطعـامِ ، والشـرابِ[3] ، ومجْرَى النّفَسِ ، ثُمّ معنى الكلامِ هنا أيْ : للفمِ في إضافتـه إلى يـاءِ المتكلّـم مجريـانِ الأولُ وهو الفصيحُ أنْ يضافَ إضافةَ أخواته من غير إبدالٍ ، فيقالُ " فِيّ " بكسرِ[4] الفاءِ وتشديدِ الياءِ في الرفعِ ، والنصبِ ، والجرِّ ، ووجههُ أنَّ قلبَ الـواوِ ميمـاً في حالـةِ الإفرادِ إنما كانَ للاحترازِ عن الإجحافِ ببقاءِ الكلمةِ على حرفٍ واحـدٍ ؛ لأنـهُ كـانَ يعـربُ بالحركـاتِ ويحـذفُ حـرفُ العلـةِ ، كمـا صُنِـعَ في مثـلِ[5] " أبٍ " و" أخٍ " حيثُ أُعرِبَا بالحركاتِ عند الإفرادِ ، يحذفُ حرفُ العلةِ ؛ لعـدمِ قبولِ حرفِ العلةِ الحركاتِ في الاسمِ الذي لا يجري مجرى الصحيحِ ، وهذا الأمـرُ لْم يتأتَ في فُوةٍ ؛ لأنه لو حذفَ الواوُ بعد حذفِ الياءِ يبقى على حـرفٍ واحـدٍ ، وهو الفاءُ ومحلُ الإعرابِ آخرُ الكلمةِ ، فلمْ يبقَ الآخرُ ؛ لأنَّ الحرفَ الواحـدَ لا يوصفُ بالأولِ أَوْ الآخرِ ، فلذلكَ[6] قلبتْ واوه ميماً لتقبـل الحركـاتِ ، وهـذه العلةُ المستدعيةُ[7] ؛ لِقَلْبِ واوِه ميماً مفقودةٌ فيما نحنُ فيه ؛ لتحصينهـا عـن ذلـك القلبِ بالإدغـامِ ، فـلا يضـافُ إلى ذلـكَ ، وإنمـا اسـتوتْ الأحـوالُ ؛ لأنَّ حكـمَ المضافِ إلى ياءِ المتكلمِ كسرُ آخرِهِ ككسرِ الميمِ في " غلامي " ، والكسرةُ في هذهِ

---

(١) المفصل ص ١٠٩ .

(٢) في ب : ((خليفة)) .

(٣) في ب : ((والشراب)) ساقط .

(٤) في ب : ((كسر)) .

(٥) في الأصل : ((ذلك)) والأصح عدم إثباتها كما في ب .

(٦) في ب : ((فبذلك)) .

(٧) في الأصل : ((مستدعية)) والمثبت من ب .

الأسماءِ بالياءِ ، فمجيءُ " فيّ " على الأحوالِ كمجيءِ الصحيحِ على الكسرةِ فيهنَّ .

وأمَّا كسرُ الفاءِ من " فيَّ " فلأنَّ الفاءَ تابعةٌ لما بعدها من الحروفِ نحو " فوهُ " بالضمِّ ، و" فاهُ " بالفتحِ ، و" فيهِ " بالكسرِ ، ولا تُظَنَّنَّ أنَّ التقديرَ في حالةِ الرفعِ فُويَ ، ثم قلبتْ الواوُ ياءً مكسوراً ما قبلها كمسلميَّ في مسلموي ، بلْ أتى بالياءِ في أولِ ما يلحقه ياءُ المتكلمِ بدليلِ أنهم لم يقولوا في النصبِ : فتحتُ فاي ، والمجرى الثاني أنْ يقالَ : " فمي " بإبدالِ حرفِ الإعرابِ ميماً ، وَوَجْهُهُ أنه قدْ ثبتَ إجراءُ أبٍ ، وأخٍ ، وحمٍ[1] ، وهُنٍ معَ ياءِ المتكلمِ مجراها[2] في الإفرادِ ، ثم يجبُ أنْ يقالَ : فمي ، كما قيلَ في : أبٍ أبي ، وفي أخٍ أخي ، فوجبَ حذفُ الهاءِ في إبدالِ الميمِ ، وهو أنَّ أصلَ قولِنا " فَمٌ " " فُوهُ " بدليلِ أنَّ الجمعَ أفواهٌ إلاَّ أنهم استثقلوا اجتماعَ الهائينِ في قولكَ : هذا[3] فوهُهُ بالإضافةِ فحذفوا منها الهاءَ ، فقالوا : هذا فُوهُ ، ثم حذفوا الواوَ عند تركِ الإضافةِ ؛ لعدمِ تحملِ الحركاتِ الإعرابيةِ ؛ لإعلالها ، فلمْ يبقَ منها إلاَّ حرفٌ واحدٌ ، وليسَ في الأسماءِ المتمكنةِ مثلُها في كلامهم ، وأرادوا أنْ يُجروها مُجْرَى أخواتها معربةً بالحركاتِ عند الإفرادِ ، وهو غيرُ ممكنٍ في الحرفِ الواحدِ بما قلنا ، فأبدلوا الواوَ المحذوفةَ ميماً لتجانسهما ؛ لأنهما من حروفِ الشَّفَةِ ، فصارتْ على حرفينِ ، نحو : أخٍ وأبٍ[4] ، ثم حصلَ لهُ طريقانِ في إعرابه عند الإضافةِ ، وهو ما ذكره في الكتابِ[5] / وقوله في الكتابِ أنْ يقالَ : بدونِ هُوَ هُوَ[6] الصحيحُ ؛ لأنه بيانُ [١٤٦/أ]

---

(١) في ب : « وحمٍ » ساقط .

(٢) في ب : « في الإفراد وهذا » .

(٣) في ب : « هذا » ساقط .

(٤) في ب : « أب ، وأخ » تقديم وتأخير .

(٥) ينظر المفصل ص ١٠٩ .

(٦) ينظر المفصل ص ١٠٩ .

المجرى الثاني ، وفي بعضِ النسخِ ، وهو أنْ يقالَ : وذلك[1] لحنٌ فاحشٌ ؛ لأنَّ الضميرَ يكونُ عائداً حينئذٍ إلى مجرى أخواته ، فتكونُ عبارةُ المجرى الأولِ ، ويبقى ذكرُ[2] المجرى الثاني مهملاً ، ووجهُ كونِ المجرى الأولِ فصيحاً أنَّ في ذلكَ إجراءَ الأخواتِ على سَنَنٍ واحدٍ بخلافِ المجرى الثاني ففيهِ عدولٌ عن منهجِ التشاكلِ ، وميلٌ عن منهجِ التماثلِ .

« **وقد أجازَ المبردُ[3] أَبِيَّ[4] ، وأُخَيَّ** »[5] فوجهه أنكَ تقولُ : أبوكَ ، أباكَ ، أبيكَ ؛ بإثباتِ حروفِ العلةِ ، عندَ الإضافةِ إلى هذا الضميرِ فكذا[6] عندَ الإضافةِ إلى ياءِ المتكلمِ ، ثم كسرَ الفاء ، ولزم[7] الياء[8] .

قلنا : في : " فِيَّ " – بتشديدِ الياءِ – ونحن نقولُ : الاسمُ المتمكنُ كثيراً ما يستعملُ على حرفينِ كـ" يدٍ " و" عدٍ " ، فيلزمُ أنْ يقالَ : " أبي " – بالياءِ الخفيفةِ – على نحوِ يدي ؛ لأنه[9] لا يلزمُ التضعيفُ المستكرهُ من غيرِ ضرورةٍ بخلافِ قولنا " فِيَّ " بالتشديدِ ؛ لأنَّ الاسمَ المتمكنَ لا[10] يستعملُ على حرفٍ واحدٍ ، فلو لمْ يردّ العينُ عند الإضافةِ يلزمُ وجودُ ما لا وجودَ لهُ في كلامه ، وهو اسمٌ متمكنٌ على حرفٍ واحدٍ ، وعن هذا خرجَ الجوابُ عن قياسه على الإضافةِ إلى غيرِ ياءِ المتكلِّمِ من الضميرِ المتصلِ نحو : أبوكَ ، وأبوهُ ؛ لأنه لا يلزمُ هناكَ من

---

(١) في ب : « وذلك » ساقط .

(٢) في ب : « ذكراً » ساقط .

(٣) ينظر الإيضاح في شرح المفصل ١ / ٤٣٤ ؛ والتخمير ٢ / ٧٢ .

(٤) في ب : « أخيَّ وأبيَّ » تقديم وتأخير .

(٥) المفصل ص ١٠٩ .

(٦) في ب : « وكذا » .

(٧) في الأصل : « لزوم » والمثبت من ب .

(٨) في الأصل : « لما » والمثبت من ب .

(٩) في الأصل : « لأن » والمثبت من ب .

(١٠) في الأصل : « لم » والمثبت من ب .

التضعيفِ المستكرهِ ، كما لزمهُ هنا فافترقا ، وصدرُ البيتِ الأولِ :

* قَدَرٌ أَحَلَّكَ ذَا المجازِ وقد أَرَى *[1]

فذو المجازِ اسمُ موضعٍ بمنىً كان به[2] سوقٌ في الجاهليةِ[3] ، والواوُ في و" أبي " للقسم ، و" ما " في مالك للنفي ، وهيَ " ما " المشبهُ بـ" ليسَ " ، ٥ وصدرُ البيتِ الثاني :

* فَلَمَّا تَلَبَّنَّ أَصْوَاتَنا بَكَيْنَ *[4]

وقوله[5] : تبيَّنَّ صحَّ – بتشديدِ النونِ والألفِ – في :

* بالأَبِيْنَا *[6]

---

(١) هذا صدر بيت من الكامل ، وعجزه :

* وَأَبِيَّ مَالَكَ ذوُ المَجَازِ بِدَارِ *

وهو للمورج السُّلمي في خزانة الأدب ٤ / ٤٦٧ ، ٤٦٨ ، ٤٦٩ ، ٤٧٢ ؛ ومعجم ما استعجم ص ٦٣٥ ؛ وبلا نسبة في : مجالس ثعلب ص ٥٤٤ ؛ وشرح المفصل لابن يعيش ٣ / ٣٦ ؛ وإنباه الرواة ٢ / ٢٦٩ ، ٢٧٠ ؛ ومغني اللبيب ٢ / ٤٦٨ ؛ وشرح شواهد المغني ٢ / ٨٦٢ ؛ واللسان ٥ / ٧٤ " قدر " ، ١١ / ٦٣٥ " نخل " ؛ وتاج العروس ١٣ / ٣٧١ " قدر " .

(٢) في الأصل : « لما كان به » .

(٣) ومعجم ما استعجم ٢ / ٩٥٩ ، ٩٦٠ ؛ ومعجم البلدان ٥ / ٥٥ ؛ وأسواق العرب في الجاهلية والإسلام ص ٣٤٧ – ٣٥٥ .

(٤) هذا صدر بيت من المتقارب ، وعجزه :

* بكَينَ وَفَدَّيْننَا بالأَبِيْنَا *

وهو لزياد بن واصل السلمي في شرح أبيات سيبويه ٢ / ٢٨٤ ؛ وخزانة الأدب ٤ / ٤٧٤ ، ٤٧٧ ؛ وبلا نسبة في الكتاب ٣ / ٤٠٦ ؛ والمقتضب ٢ / ١٧٤ ؛ والمحتسب ١ / ١١٢ ؛ والخصائص ١ / ٣٥٦ ؛ والأشباه والنظائر ٤ / ٢٨٦ ؛ وشرح المفصل لابن يعيش ٣ / ٣٧ ؛ وخزانة الأدب ٤ / ١٠٨ ، ٤٦٨ ؛ ولسان العرب ١٤ / ٦ " أبي " .

(٥) في ب : « وفدينَنا بالأبينا » .

(٦) لفظة من بيت شعر ، وسبق تخريجه آنفاً .

ألفُ إشباعٍ ، وفي شعرِ أبي طالبٍ[١] :

أَلَـــم تَـــرَ أَنـــي بَعْدَ هَـمٍّ هَمَمْتُـهُ لِفُرْقَـــةِ حُـــرٍّ مِـن أَبِيــنَ كِــرَامِ[٢]

قـالَ فخـرُ المشـايخ : « علـى هـذا قـــراءةُ[٣] مـــن قـرأَ ﴿ وَإِلَٰهَ ءَابَآئِكَ ﴾[٤] على الجمـعِ ، وهـي قـراءةُ ابـنِ عبـاسٍ ، ويـدلُّ عليـهِ عطـفُ البيـانِ بعـدهُ يعـني : ﴿ إِبْرَٰهِـۧمَ وَإِسْمَٰعِيلَ وَإِسْحَٰقَ ﴾[٥] وعلى هذا أيضاً قولُ من قالَ :

وَمَـا شَـرَفُ الإنسـانِ إلاَّ[٦] بنَفْسِـهِ أَكَانَ أبـــوهُ سَـــادَةً أَمْ مَوَالِيَـــا[٧]

ألا تراهُ قالَ : في الخبرِ شهادةٌ على لفـظِ الجمـعِ ، وكذلـكَ الأخُ يجمـعُ على أخُونٍ[٨] ، وأنشدَ :

فَقُلْنـــا : أَسْلِمُـــوا إنَّـا أَخُوكُـمْ فَقَـدْ بَرِئَتْ من الإحَنِ[٩] الصُّدُورُ[١٠]

---

(١) هو : عبد مناف بن عبد المطلب بن هاشم ، من قريش ، والد علي رضي الله عنه ، وعـم النبي ﷺ ، من أبطال بني هاشم ومن رؤسائهم ، ومن الخطباء العقلاء ، نشأ النبي ﷺ في بيتـه ، وسـافر معه إلى الشام ، في صباه ، دافع عن النبي ﷺ وحماه من الأعداء ، ولد ٨٥ ق هـ .

ترجمته في : طبقات ابن سعد ١ / ٧٥ ؛ وابن الأثير ٢ / ٣٤ .

(٢) البيت لأبي طالب مـن الطويـل ، وهـو في المحتسـب ١ / ١١٢ ؛ والتخمـير ٢ / ٧٢ ؛ وخزانـة الأدب ٤ / ٤٧٥ .

(٣) ينظر القراءة في البحر المحيط ١ / ٦٤١ ؛ والقرطبي ٢ / ١٣٨ ؛ والشواذ ص ٩ ؛ والدر المصون ٢ / ١٣٠ .

(٤) من الآية (١٣٣) من سورة البقرة .

(٥) من الآية (١٣٣) من سورة البقرة .

(٦) في الأصل : « إلا » ساقط والمثبت من ب .

(٧) لم أهتد إلى تخريج هذا البيت في ما لدي من مصادر .

(٨) في الأصل : « إخوان » والمثبت من ب .

(٩) في ب : « الأحسن » .

(١٠) هذا البيت من الوافر ، وهو لعبـاس بـن مـرداس في ديوانـه ص ٥٢ ؛ والمقتضـب ١ / ١٧٤ ؛ ولسـان العـرب ١٤ / ٢١ " أخـا " ؛ وبـلا نسـبة في الخصـائص ٢ / ٤٢٢ ؛ وتذكـرة النحـاة ص ١٤٤ ؛ والأشباه والنظائر ٤ / ٢٨٥ ؛ وخزانة الأدب ٤ / ٤٧٨ ؛ وجمهرة اللغة ص ١٣٠٧ .

((**وصحةُ محملِهِ على الجمع**))[١] إلى قوله : ((**تدفعُ ذلـك**))[٢] أيْ : أن أباً في كلامهم يجمعُ جمعَ السلامةِ ، فيقالُ : أبـونَ ، وأبـينَ استـدلالاً بقولـه : ((**وافدَّيننَا بالأبينا**))[٣][٤] وغيرهُ من الشواهدِ التي ذكرنا فلما كانَ كذلكَ صحَّ أنْ يحملَ ، أورده[٥] المبردُ[٦] في تصحيح مذهبه بأنهُ يجـبُ إثبـاتُ حـروفِ العلـةِ عنـد الإضافةِ إلى ياءِ المتكلمِ ، كما في سائر الإضافاتِ ، ثم بالإدغـامِ بقولـه : " أبـيَّ " قولُ الشاعر بقوله : ((وأبيَّ مالكَ))[٧] بأنَّ حرفَ العلـةِ فيـه ثـابتٌ ، فـإنَّ أصلـهُ " أبْيين " بيائين في حالةِ الجرّ بواوِ القسمِ ، كما في قولك : بأبيكَ ، ثـم أدغمـتْ الياءُ الأولى في الثانيةِ ، فصار ، و" أبيّ " .

قلنا : صحةُ ذلك المحملِ الذي ذكرنا يردُ احتجاجهُ بقوله " وأبيَّ " ، فتقولُ : إنَّ ذلكَ أيضاً من جموعِ السلامةِ ، ووجهـهُ هـوَ أنَّ أصلـهُ وأبْيـينَ ، فجـروا بـواوِ القسمِ ، ثم أضيفَ إلى ياءِ المتكلِّمِ فسقطَ / نونُ الجمعِ ، وأدغمـتْ يـاءُ الجمـعِ في [١٤٦/ ب] ياءِ المتكلِّم فعادتْ الكلمةُ إلى و" أبيّ " ، وصحةُ هذا الاحتمالِ يردُّ ما ذهبَ إليـه المبردُ[٨] ، وقوله : ((**تدفعُ**))[٩] بتاءِ التأنيثِ مسنداً إلى ضمير ((**صحةِ محمله**))[١٠] ؛ لأنَّ قولهُ : ((صحةُ محملِهِ)) مبتدأٌ ، وقوله : " تدفعُ " خبرهُ ، وذلكَ إشارةٌ إلى ما ادَّعاهُ المبردُ[١١] .

---

(١) المفصل ص ١١٠ .

(٢) المفصل ص ١١٠ .

(٣) المفصل ص ١١٠ .

(٤) المفصل ص ١١٠ .

(٥) في ب : ((إفراده)) .

(٦) ينظر قول المبرد في الخزانة ٤ / ٤٦٧ ، ٤٦٨ .

(٧) سبق تخريج البيت ص ٧٦٠ .

(٨) ينظر الإيضاح في شرح المفصل ١ / ٤٣٤ ؛ والتخمير ٢ / ٧٢ ؛ والخزانة ٤ / ٤٦٧ ، ٤٦٨ .

(٩) المفصل ص ١١٠ .

(١٠) المفصل ص ١١٠ .

(١١) ينظر خزانة الأدب ٤ / ٤٦٨ .

((ذِكرُ التوابعِ))[١]

لَمَّا فرغَ من ذكرِ الأصولِ في الإعرابِ ، وهي كونُ الاسمِ مرفوعاً ، أو منصوباً ، أوْ مجروراً بطريقِ الأصالةِ شرعَ في بيانِ التوابعِ فيها ، أو لما فرغَ من بيانِ المعربِ بلا واسطةٍ بينَ العاملِ والمعمولِ شرعَ في بيانِ المعربِ بالواسطةِ ، والأصلُ هو عدمُ الواسطةِ ، ثم قيلَ التوابعُ هي كلُّ[٢] ثانٍ أعربَ[٣] بإعرابِ سابقهِ من جهةٍ واحدةٍ ((**وهي خمسةُ أضربٍ**))[٤] فوجهُ الانحصارِ على هذهِ الخمسةِ هو أنَّ التَّبَعَ لا يخلو إمَّا أنْ يكونَ مقوياً للمتبوعِ ، أوْ لمْ يكنْ فإنْ كانَ فهو التأكيدُ ، وإن لم يكنْ مقوياً[٥] لذلكَ ، فلا يخلو إمَّا إنْ كانَ مبيِّناً لهُ أوْ لمْ يكنْ ، فإنْ كانَ مبيناً فلا يخلو إمَّا إنْ يكون مشتقاً ، أوْ لمْ يكنْ فإنْ كانَ مشتقاً فهو الصفةُ ، وإن لمْ يكنْ مشتقاً ، فهو عطفُ بيانٍ وإلم يكنْ مبيناً ، فلا يخلو إمَّا إنْ تكون تبعيته بواسطةِ حرفٍ أو بدونها ، فإنْ كان[٦] بها فهو العطفُ بالحرفِ، وإن لم يكنْ بها فهو البدلُ ، ثم قدَّمَ التأكيدَ على سائرِ التوابعِ ؛ لأنَّ المرادَ[٧] من التأكيدِ التأكيدُ الصريحُ ، فهو بلفظِ المتبوعِ بعينهِ من كلِّ وجهٍ ، فكانَ هو أقربَ إلى المتبوعِ من غيره ، وهو الأصلُ ، والأصلُ هو المقدمُ من غيره ، فكذا ما كانَ أقربُ إليه أولى مِمَّا كان أبعد منه ، وقيلَ : في تفسيرِ التأكيد أيْ : المؤكدُ هو تابعٌ يقررُ أمرَ المتبوعِ في النسبةِ أوْ الشمولِ ، فهو لفظيٌّ ومعنويٌّ ، فاللفظيُّ تكريرُ لفظِ الأولِ ، والمعنويُّ ألفاظٌ محصورةٌ كالنفي ، والعينِ ((**تكريرٌ**[٨] **صريحٌ**))[٩] ، فالمرادُ

---

(١) المفصل ص ١١٠ .

(٢) في الأصل : ((كان ثان)) والمثبت من ب .

(٣) في ب : ((أعرب)) ساقط .

(٤) المفصل ص ١١٠ .

(٥) في الأصل : ((فهو)) والأصح عدم إثباتها كما في ب .

(٦) في ب : ((كانت)) .

(٧) في الأصل : ((المراد)) ساقط .

(٨) في ب : ((وتكرير)) .

(٩) المفصل ص ١١١ .

بالصريح أنْ يكونَ على لفظِ المؤكدِ مع اتحادِ المعنى ، فإنَّ قولكَ : ((**رأيتُ زيداً زيداً**))[١] في المعنى رأيتُ زيداً نفسَهُ ؛ لأنَّ نفسَ زيدٍ هو زيدٌ ، ولا فرقَ بينهما سِوى التصريحِ في أحدهما دونَ الآخرِ .

من[٢] همْدَانَ[٣] – بسكونِ الميمِ ، والدالِ المهملةِ – قبيلةٌ من اليمن ، وقومٌ منهم كانوا أنصارَ عليٍّ – رضي الله عنهُ – فذكرهم في قوله :

فلو كنتُ بَوَّاباً على بابِ جَنَّةٍ   لقلتُ لهمْدَانَ ادْخُلي بِسَلاَمِ[٤]

وهَمَذَانُ[٥] – بفتحِ الميم ، والذالِ المعجمة – من ديارِ العراقِ

*** وَاثِقاً أنْ تُثِيْبَنِيْ وتُسَرَّا ***[٦][٧]

أيْ : " وتسر " في حذفِ المفعولِ في الفعلِ الثاني ، وهو ضميرُ المتكلم بدلالةِ ذكره أولاً ، كما في قوله تعالى : ﴿ وَوَجَدَكَ ضَآلًّا فَهَدَىٰ ﴾[٨] أيْ : فهداكَ وجميعُ ما في البيتِ تكريرٌ غيرَ أنَّ هذا التكريرَ بدلٌ لا تأكيدٌ بدليلِ أنه قال في بابِ النداءِ : يا زيدَ بدلٌ ؛ لأنَّ معناهُ يا زيدُ يا زيدُ ؛ لأنَّ البدلَ في حكمِ تكريرِ العاملِ ، فيكونُ قولُه ((يا مُرَّةُ يا مرَّةُ)) بدلاً أيضاً ، لكن لما أدَّى هذا البدلُ مؤدَّى التأكيد

---

(١) المفصل ص ١١١ .

(٢) في ب : ((من)) ساقط .

(٣) هَمْدَان : يقول " الهمداني " : أما يكدُ " همْدان " فإنه آخذٌ لما بين الغائط وتهامة من " نجد " والسراة في شمال " صنعاء " ما بينهما وبين " صعده " ينظر صفة جزيرة العرب ص ١٧٥ ؛ واللهجات في كتاب سيبويه ص ٤٤ .

(٤) هذا البيتِ من الطويل ، وهو لأمير المؤمنين علي – رضي الله عنه – وانظره في الدرر اللوامع ٦ / ٤٣ .

(٥) ينظر معجم البلدان ٥ / ٤١٠ فما بعدها ؛ ومراصد الاطلاع ٣ / ١٤٦٤ .

(٦) هذا عجز بيت من الخفيف ، وصدره :

*** مُرًّا إنِّي قَدْ امتدَحْتُكَ مُرًّا ***

وهو لأعشى همْدان في شرح المفصل لابن يعيش ٣ / ٣٩ ، ٤٠ ؛ والتخمير ٢ / ٧٧ .

(٧) المفصل ص ١١١ .

(٨) آية (٧) من سورة الضحى .

على ما قلنا من تفسيرِهِ وهو[1] تقريرُ أمرِ المتبوعِ في النسبةِ أورده[2] من قبيلِ التأكيدِ .

يقال : رجلٌ غِرٌّ أيْ غَيْرٌ[3] مُجَرِّبٍ ، « **وغيرَ الصريحِ ، نحوُ : قولك : فعلَ زيدٌ نفسُه** »[4] ، وهو تأكيدُ معنىً ، فيكونُ ذلكَ بألفاظٍ محفوظةٍ ، وهي ثمانيةٌ على ما ذكره ابنُ جني[5] كِلاَ ، وكلٌّ، والنفسُ ، والعينُ / وأجمعُ ، وأكتعُ ، [١٤٧/أ] وأبتعُ ، وأبصعُ ، وهي تنقسمُ ثلاثةَ أقسامٍ ما يؤكدُ به المثنى خاصةً وهي[6] " كِلاَ " ، وما يؤكّد به الجميعُ بحسبِ الأفرادِ ، وهو كلٌّ ، وأجمعُ وأتباعُه ، وما يؤكدُ به الجميعُ بحسبِ الذاتِ ، وهو النفسُ ، والعينُ فلذلكَ لا تقولُ : كليهما ، ولا أجمعانِ ، وتقول أنفسهما وأعينهما ، والنساءُ جمعُ ، منع من الصرف للتأنيث والتعريف ، ومعنى التعريفِ ، وهو تقديرُ الإضافةِ ، ولكنهم التزموا تركَ اللفظِ بها لما كانَ ذلكَ معروفاً عندهم ، وقيلَ : " أجمعونَ " معرفةٌ ؛ لأنهُ معدولٌ عن اللامِ ، كما أنَّ " أمسِ " معدولٌ عن الأمسِ ، وفي " جمعُ " سببَا منعِ الصرفِ ، وهما تكرارُ[7] العدلِ ؛ لأنه عُدِلَ عن اللامِ ، وعدل عن جماعي كصحارِى في جمعِ صحراءَ ، ولم يستقبحوا قولَ أبي عثمانَ المازني[8] ، إنه صفةٌ ومعدولٌ عن

---

(١) في الأصل : « هو » والمثبت من ب .

(٢) في ب : « أفرده » .

(٣) في الأصل : « غير » والصواب عدم إثباتها ؛ لأنها مكررة .

(٤) المفصل ص ١١١ .

(٥) ينظر اللمع في العربية ص ١٤١ .

(٦) في الأصل : « هو » .

(٧) في الأصل : « تكرر » .

(٨) هو : بكر بن محمد بن حبيب بن بغية أبو عثمان المازني ، من مازن شيبان أحد الأئمة في النحو من أهل البصرة ووفاته فيها سنة ٢٤٩ هـ . له تصانيف منها : " كتاب ما تلحن به العامة " ، و" الألف واللام " ، و" التصريف " ، و" العروض والديباج " .
ترجمته في : طبقات الزبيدي ص ٨٧ – ٩٣ ؛ وإنباه الرواة ١ / ٢٠٨١ ؛ ونزهة الألباء ص ٢٤٢ – ٢٥٠ ؛ ومعجم الأدباء ٧ / ١٠٧ ؛ وبغية الوعاة ١ / ٤٦٣ – ٤٦٦ ؛ والفهرست ص ٥٧ ؛ وشذرات الذهب ١١٣ – ١١٤ ؛ والأعلام ٢ / ٦٩ ؛ ومعجم المؤلفين ٣ / ٧١ .

جمعٍ كحمرةَ ، كذا بخطِّ الإمامِ الطباخي[١] ، وما علقَ به الضميرُ في به عائدٌ إلى المؤكدِ ، والفاءُ في ((فأزلته))[٢][٣] للتعقيبِ لا شكَّ أنهم يكرهونَ تكريرَ الحرفِ .

ألا ترى إلى[٤] وضعهم بابَ الإدغامِ بالتقاءِ ((الساكنينِ ؛ للتفادي))[٥] من ذلكَ التكريرِ ، فما ظنُّكَ في تكريرِ الكلمةِ ؟ إلاَّ أنهم سوَّغوا هذا التكريرَ ؛ ليفيدوا به زيادةً في تكريرِ المعنى إنَّ إسنادَ الفعلِ إليه تجوّزُ التجوزِ ضدَّ الاحتياطِ يقالُ فلانٌ يتجوزُ ولا يتجوزُ أيْ : يطلبُ تجوّزَ الجائزِ ، ولا يطلبُ الجيدَ ، والمرادُ به ههنا التسامحُ والتساهلُ ، وهذا لأنَّ التأكيدَ ؛ لدفعِ التهَمةِ ورفعها ، ألا تراكَ لوْ قلتَ : جاءني الخليفةُ خِفْتَ أنْ يتهمكَ السامعُ بأنكَ بالغتَ أوْ سهوتَ أوْ كذبتَ فأتبعتهُ بقولكَ " نفسُهُ " دفعاً لهذهِ التهمةِ .

((**وكلٌّ وأجمعونَ**)) **يجديانِ الشمولَ والإحاطةَ**))[٦] ، فإنْ قيلَ : ما تقولُ : في قولكَ : جاءني القومُ إلاَّ زيداً " أجمعونَ " معناهُ فإنهُ لا يفيدُ الإحاطةَ هنا ، فإنَّ زيداً خارجٌ عن جملةِ مجيءِ القومِ قلنا : ليسَ الأمرُ كذلكَ ، بلْ أفادَ " أجمعونَ " معناهُ ، وهو الإحاطةُ ؛ لأنَّ هذا تأكيدٌ للمستثنى منهُ ، وهو القومُ دونَ زيدٍ ، فأفادَ الإحاطةَ قوله : ((زيداً زيداً في الاسمِ ،وضربتُ ، ضربتُ في الفعلِ ، وإنَّ ، إنَّ في الحرفِ وجاءني زيدٌ ، جاءني زيدٌ في الجملةِ ، وأنتَ ، أنتَ في المضمرِ ، ولم يذكرْ[٧] للمظهرِ نظيراً لسبقِ ذكرِهِ ، قبلُ ، ومن نظيرِ تكريرِ الجملةِ في التأكيدِ ما ذكرهُ في الكشافِ[٨] في قولهِ تعالى : ﴿ فَمَهِّلِ ٱلۡكَٰفِرِينَ أَمۡهِلۡهُمۡ رُوَيۡدَۢا ﴾[٩] فقالَ فيه :

(١) لم أهتد إلى ترجمته في ما لدي من مصادر .
(٢) في ب : ((أزلته)) .
(٣) المفصل ص ١١٢ .
(٤) في الأصل : ((إلى)) ساقط والمثبت من ب .
(٥) في ب ما بين القوسين ساقط .
(٦) المفصل ص ١١٢ .
(٧) في الأصل : ((يؤكد)) والمثبت من ب .
(٨) ينظر الكشاف ٤ / ٧٣٧ .
(٩) الآية (١٧) من سورة الطارق .

فانظرْ كيفَ كرَّرَ وخالفَ بينَ اللفظينِ مع تلاقيهما في الاشتقاقِ لمكانِ تسكينِ النبيِّ - عليهِ السلام - وتصبرهِ على أذاهمْ .

فإنْ قيلَ قولـه : ((**ضربتُ ، ضربتُ**))[١] تكريرُ الجملةِ أيضاً ، كما أنَّ ((**جاءني زيدٌ ، جاءني زيدٌ**))[٢] كذلكَ ، فيلزمُ منْ هذا أنْ يكونَ مكرراً لمثالِ الجملةِ ، وتاركاً لمثالِ الفعلِ ؛ لأنَّ الفعلَ وحدَهُ غيرُ الفعلِ معَ الفاعلِ .

قلنا : المقصودُ في ضربتُ ، ضربتُ زيداً ، ذكرُ الفعلِ وحدَهُ غيرَ أنَّ الفعلَ لا يجيءُ بدونِ الفاعلِ وقعَ ضرورياً .

ألا ترى أنه لمْ يكررْ المفعولَ ؛ لعدَمِ الضرورةِ الداعيةِ إلى ذكرهِ .

أمَّا في جاءني[٣] زيدٌ جاءني[٤] زيدٌ ، فالمقصودُ : ذكرُ الجملةِ ، والجملةُ لا تنافي ذكرَ المفعولِ ، فلذا كرَّرَ فيه المفعولَ ، ما كرَّرَ فيه الفاعلَ ؛ ليكونَ ذكرُ المفعولِ أمارةً ؛ لإرادةِ تكريرِ الجملةِ ، وإنْ كانَ تتمةُ الجملةِ بدونِ ذكرِ المفعولِ ، لكنْ ذُكرَ المفعولُ ؛ ليكونَ علامةً إلى أنَّ مقصودَهُ[٥] ذِكرُ الجملةِ ، ((**ويؤكدُ المظهرُ بمثله لا بالمضمرِ**))[٦] ، ((وحاصلهُ : أنَّ الأقسامَ العقليةَ لا يتفلتُ منها شيءٌ ، إلاَّ واحدٌ منها ، وهو تأكيدُ المظهر بالمضمرِ ، والثاني : هو تأكيدُ المظهر بالمظهرِ ، والمضمرِ بالمضمرِ ، والمضمرُ بالمظهر شائع فيه ، وإنما لم يؤكدْ المضمرُ بالمظهرِ))[٧] ، والمضمرُ أقوى من المظهرِ ؛ لأنه أعرفُ المعارفِ ، ولا يناسبُ أنْ تكونَ التكملةُ أقوى من المقصودِ ، فلمْ يجزْ ذهبَ زيدٌ هوَ ، وإنْ جازَ عكسهُ ، وهو ما ذهبَ إلاَّ هوَ زيدٌ ، وقيل : في عدمِ جوازِ تأكيدِ المظهرِ بالمضمرِ هو أنَّ

---

(١) المفصل ص ١١٢ .

(٢) المفصل ص ١١٢ .

(٣) في ب : ((جاء)) .

(٤) في ب : ((جاء)) .

(٥) في ب : ((المقصودة)) .

(٦) المفصل ص ١١٢ .

(٧) في ب ساقط .

الغرضَ من التأكيدِ التبيينُ والتقديرُ ، والمضمرُ لما فيهِ من الإبهامِ لا يصلحُ أنْ يكونَ مقرراً لمعنى المظهرِ ، وهو دونَ ذلكَ ، فيكونُ في المعنى كبيانِ الشيءِ بما هو أخفى منهُ ، فإنْ قيلَ ما الفرقُ بينَ هذا وبينَ البدلِ ؟ فإنَّ هناكَ في البدلِ رأيتني إيَّايَ ، فلوْ وقعَ التأكيدُ على هذهِ الطريقةِ ؛ لظهرَ الالتباسُ بين البابين ، فإنْ قيلَ : فما وجهُ اختصاصِ البدلِ بالمنصوبِ ؟ قلنا : وجههُ أنَّ البدلَ في حكمِ تكريرِ العاملِ ، والعاملُ المقدرُ يستدعي منصوباً فلا يليقُ المرفوعُ[1] بذلكَ الموضعِ فاختصَّ المنصوبُ بالبدلِ لهذا ، وعنْ هذا قالوا رأيتك إيَّاكَ بدلٌ ، ورأيتكَ أنتَ تأكيدٌ ، وإنما قلنا : إنَّ البدلَ في حكمِ تكريرِ العاملِ بخلافِ التأكيدِ ، ألا ترى أنهُ لا يجوزُ في قولكَ يا زيدٌ زيدُ سوى الضمِّ ، وفي قولكَ : يا تميمُ أجمعونَ ، وأجمعينَ الرفعُ والنصبُ جائزانِ ، فالمرفوعُ لا يؤكّد بالمظهر إلاَّ بعد أنْ يؤكدَ بالمضمر « إنما اشترطَ في تأكيدِ المضمرِ المرفوعِ بالمظهرِ تأكيده ، أوْ لا بالمضمرِ ؛ لأنه لَوْ لَمْ يؤكدْ أولاً بالمضمرِ »[2] وقيلَ : زيدٌ ذهبَ نفسهُ أو هندٌ ذهبتْ نفسها لا تدريْ أنَّ ارتفاعَ النفسِ فيهما بالفاعليةِ أم بكونها مؤكّدةً للمرفوعِ ، فإذا أكدتَ الضميرَ المستكنَ بالبارزِ ، وقلتَ : « زيدٌ ذهبَ هو نفسهُ ، وهندٌ ذهبت هي نفسها علمَ أنَّ الفعلَ غيرُ فارغٍ عن الضمير إذْ لو كانَ فارغاً عنه لكانَ « **قولكَ : زيدٌ ذهبَ هو نفسهُ** »[3] بمنزلةِ ذهبتْ هما الزيدانِ ، وهذا غيرُ مستقيمٍ ؛ لأنَّ المنفصلَ تأكيدٌ للمتصلِ ، فلا يجيءُ إلاَّ عندَ مجيءِ المتصلِ ، فلما علمَ أنَّ الفعل غيرُ فارغٍ عن الضميرِ علمَ أنَّ نفسهُ ونفسهما تأكيدانِ إذِ الفاعلُ واحدٌ ليسَ إلاَّ ، فإنْ قيلَ : ما ذكرتَ مسلَّمٌ في[4] الضميرِ المستكنَّ أمَّا في البارزِ ، كما في قولكَ : « **القومُ حضروا هم أنفسُهُم** »[5] فلا ، لأنَّ الواوَ فيهِ ضميرُ الفاعلينِ ، فيتعينُ الأنفس للتأكيدِ ؛ لما ذكرتُ أنَّ الفاعلَ واحدٌ ليسَ إلاَّ .

---

(١) في الأصل : « بالمرفوع » والمثبت من ب .

(٢) في ب ساقط .

(٣) المفصل ص ١١٢ .

(٤) في ب : « في » ساقط .

(٥) المفصل ص ١١٢ .

قلنا : لما وجبَ الإتيانُ بالفصلِ في كثيرٍ من المواضعِ ؛ لدفعِ اللبسِ أُجري البابُ عليه ، كما في حذفِ الواوِ من أخواتِ " يعدُ " بالياءِ أوْ تقولُ اللبسُ باقٍ على لغةِ من يقولُ « أكلوني البراغيثُ » وكانَ البراغيثُ فاعلاً لا ضميرَ الواوِ ، بلْ ضميرُ الواوِ هناكَ علامةٌ لكونِ الفاعلِ بعد الفعلِ اثنينِ ، أوْ جماعة ، وليس بفاعلٍ حقيقةً كتاء[1] التأنيثِ في " ضربتْ " هندٌ ، فإنَّ هنداً هي الفاعلُ لا الضميرُ البارزُ ، بلْ هو للإعلامِ من أولِ الأمرِ إلى[2] أنَّ الفاعلَ مؤنثٌ فاشترطَ تأكيد الضمير المتصل المرفوع بالضمير المنفصل ، ولم يشترط هذه الشريطةُ في المنصوبِ والمجرور ، فقيل : / رأيته نفسه ، ومررتُ به نفسه ؛ لعدمِ اللبسِ ، ولأنه لا [١٤٨/أ] منفصلَ للمجرورِ ، فيؤكدُّ به « **والنفسُ والعينُ مختصانِ بهذهِ التفصيلةِ** »[3] ؛ أيْ : مما ذكرنا من اشتراطِ التأكيدِ بالمنفصلِ إذا كانَ المؤكدُ ضميراً متصلاً مرفوعاً ، وعدمُ اشتراطِ ذلكَ إذا كانَ المؤكدُ ضميراً متصلاً منصوباً أو مجروراً مختص بهاتينِ الكلمتينِ ، وهما النفسُ ، والعينُ من كلماتِ التأكيدِ ؛ لأنَّ منشأَ ذلك الفرقِ ، ومثارُهُ الالتباسُ ، والالتباسُ بصلاحيةِ كلمةِ التأكيدِ أنْ يقعَ فاعله ، وهما مختصانِ بالصلاحيةِ للفاعليةِ من بينِ كلماتِ التأكيدِ؛ لأنهما تليانِ العواملَ، فيقالُ : جاءني نفسُهُ ، ورأيتُ نفسَهُ ، ومررتُ بنفسِه .

وأمّا " كلُهم " و" أجمعونَ " فليستا بمثلهما في وليِهِمَا العواملَ ؛ لأنَّ " أجمعونَ " لا تليها[4] بوجهٍ[5] لا يقالُ : جاءني " أجمعونَ " ولا لقيتُ أجمعينَ ، فأينما[6] صادفتهُما[7] صادفتهما واقعةً للتأكيدِ من غيرِ لبسٍ ، و" كُلّهم " يلي

---

(١) في ب : « التاء » .

(٢) في الأصل : « إلى » ساقط والمثبت من ب .

(٣) المفصل ص ١١٢ .

(٤) في الأصل : « لا تلها » والمثبت من ب .

(٥) في الأصل : « لوجه » والمثبت من ب .

(٦) في ب : « فأيهما » .

(٧) في ب : « دفتها » .

العواملَ قليلاً نحو : جاءني كلُّهُمْ ، ورأيت كلَّهُم إلاَّ أنها مجراهُ مجرى " أجمعينَ " فإنَّ هنا لا يصحُّ أنْ يكونَ الضميرُ(١) بدلاً عن المظهرِ بأنْ تقولَ رأيتُ زيداً إياهُ قلنا : لأن البدلَ في حكم تنحيةِ الأولِ ، فصار كأنهُ لم يذكرْ زيداً بعدَ ما عَلِمَ أنَّ المرئيَّ زيدٌ ، فكانَ ذكرُ زيدٍ هناكَ ليصحَّ رجوعُ الضميرِ ؛ لأنه كالبساطِ للبدلِ ، فعلمَ ذكرُه فيصحُ البدلُ .

وأمَّا هنا فبخلافٍ ، لأنَّ المقصودَ هو المؤكدُ ، والتأكيدُ للتقديرِ ، فلا يصحُّ تقديره بما هو أخفى منه ، وتأكيدُ المضمرِ بالمضمرِ إنما صحَّ ؛ لأنَّ كلَّ واحدٍ منهما نظيرُ صاحبه في الدلالةِ على الغرضِ فيصلحُ أنْ يكونَ أحدهما مؤكداً للآخرِ ، كما في تأكيدِ المظهرِ بالمظهرِ كقولكَ : ما ضربني إلاَّ هوَ هوَ ، فُصِلَ(٢) بـ" إلاَّ " بينَ الفعلِ والفاعلِ ، وهو هو الأولُ ؛ لأنه لو لم يفصلْ لما ساغَ إبرازُ الضميرِ المستكنِّ ، لأنَّ الضميرَ المستكِنَّ أخْتُصِرَ من البارزِ ، وتركُ الأخْصَرِ إلى غيره ليسَ بسديدٍ ، ففصِلَ بـ" إلا " ليجيءَ بالمنفصلِ ؛ لأنَّ المنفصلَ لا يجيءُ مستكنّاً . قوله ((**أوْ متصلاً أحدُهما**))(٣) وهذا الذي ذكرهُ من التعميمِ تعميمٌ لفظاً ، ولكنْ هذا تغيرُ معنى ، وهذا ؛ لأنَّ قولهُ : " أحدَهما " من حيثُ الصورةُ يتناولُ المؤكّدُ ، والمؤكّدُ ، لكنَّ المرادَ به المؤكَّدَ المتبوعَ لا المؤكِّد التابعَ ؛ لأنَّ التأكيدَ بالضميرِ المتصلِ لا يُتصوَّرُ ، فجاءَ من هذا في التأكيدِ بالضميرِ قسمانِ : جائزانِ ، وهما تأكيدُ منفصلٍ بمنفصل ((وتأكيدُ متصلٍ بمنفصل))(٤) وقسمانِ غيرُ جائزينِ وهما تأكيدُ متصلٍ بمتصلٍ ، وتأكيدُ منفصلٍ بمتصل، وكلاهما محالٌ؛ لأنَّ المتصلَ لا يبتدأ به، والمؤكد ما لا يتلفظ به ابتداءً من غيرِ أنْ يكونَ متصلاً بشيءٍ آخرَ كزيدٍ الثاني في ((جاءني زيدٌ زيدٌ)) ، فلو ساغَ

---

(١) في ب : ((المضمر)) .

(٢) في ب : ((فصل)) ساقط .

(٣) المفصل ص ١١٢ .

(٤) في ب ساقط .

أنْ يقعَ الضميرُ المتصلَ مؤكداً لـزمَ ذكـرُ[١] أنْ يكـونَ متصـلاً ، ومنفصـلاً ، وهـو محالٌ ، ثم المتصلُ إما مرفوعٌ ، أو مجـرورٌ ، أوْ[٢] منصـوبٌ ، والمرفـوعُ مسـتكنٌّ ، أو بارزٌ ، وكلٌّ من هذهِ الأقسـامِ تؤكـدُ بـالمنفصلِ المرفـوعِ ففـي قـامَ هـو[٣] ، أوْ انطلقتَ أنتَ تأكيدٌ مرفوعٌ ، لكنه في الأولِ مستكنٌّ ، وفي الثاني بارزٌ ، وفي بك أنتَ ، وأخوته تـأكيدٌ مجـرورٌ ، وفي رأيتـني أنـا ، ورأيتنـا نحـن تـأكيدٌ منصـوبٌ ، والمؤكداتُ في هذه الأمثلةِ / ضمائرُ منفصلةٌ مرفوعةٌ كما ترى أمَّا تـأكيدُ المجـرورِ [١٤٨/ ب] بالمرفوعِ، فلأنهُ لا يستقيمُ أنْ يقالَ: مررتُ بكَ كَ ؛ لعدمِ صحةِ الابتداءِ بـالمتصلِ، ولما[٤] فيه من سماحةِ اللفظِ أيضـاً ، والـذوقُ السـليمُ شـاهدٌ لمـا[٥] قلنـا ، وكـذا لا يستقيمُ مررتُ بكَ إياكَ ؛ لأنَّ إياكَ موضوعٌ للتخصيصِ مقدمـاً علـى الفعـلِ نحـو ﴿ إِيَّاكَ نَعْبُدُ وَإِيَّاكَ نَسْتَعِينُ ﴾[٦] لا يقالُ : ضربـتُ إيـاكَ ، فلـمْ يبـقَ إلاَّ الضميرُ المرفوعُ فأكدَ المجرورَ بالمرفوعِ ؛ لذلكَ ، فإنْ قيلَ : فما بالهم أجازوا تأكيدَ المتصلِ المجرورِ ، ولم يجيزوا العطفَ عليهِ ؟ قلنا ؛ لأنَّ المضافَ إليهِ هو المجرورُ غـيرُ مقصودٍ « بالذكرِ ، والمجروراتُ كُلُّهَا في معنـى المضـافِ إليـه ، والدليـلُ علـى أنَّ المضـافَ غـيرُ مقصـودٍ »[٧] : أنَّ الضمـيرَ اللاحــقَ ينصـرفُ إلى المضـافِ لا إلى المضافِ إليهِ ، وكونُ المعطوفِ عليـه مقصـوداً اشـترطَ في صحـةِ العطـفِ عليـهِ ، فكونهُ مضافاً إليه منافٍ للعطفِ عليه فهذا[٨] بخلافِ التأكيدِ ، فإنهُ لا ينـافي كـونَ المؤكَّدِ غيرَ المقصودِ ؛ لأنهُ وُضِـعَ ليصيرَ غـيرُ المقصـودِ مقصـوداً ، فافترقـا ، وأمَّـا

---

(١) في ب : « ذكر » ساقط .

(٢) في ب : « منصوب أو مجرور » .

(٣) في ب : « به » .

(٤) في الأصل : « بما » والمثبت من ب .

(٥) في ب : « لما » .

(٦) الآية (٥) من سورة الفاتحة .

(٧) في ب ساقط .

(٨) في الأصل : « ولهذا » والمثبت من ب .

تأكيدُ المنصوبِ بالمرفوعِ لا بالمنصوبِ ، فللفصلِ بينَ التأكيدِ والبدلِ ؛ لأنه يقالُ : في عدمِ اشتراطِ ما سبقَ الإيماءُ إليه ؛ لأنَّ الأصلَ فيها ألاَّ يكونَ إلاَّ مؤكدةً لشبهها « بـ" أجمعينَ " في معنَى الشمولِ والإحاطةِ بهذهِ التفصلةِ » أرادَ بالتفصلةِ : التفرقَةَ بينَ المرفوعِ ، والمنصوبِ ، والمجرورِ في لزومِ وقوعِ المنفصل بينَ المؤكّدِ والمؤكّد في المرفوعِ ، وعدمِ لزومِ ذلكَ في إخوته من الضمائرِ المنفصلةِ ، و« **بينَ ثلاثتها** »[1]، أيْ : الضميرُ[2] المرفوعُ ، والمنصوبُ والمجرورُ .

وإنما مَثّلَ لكلمةِ " كلُّ " في حالِ الرفعِ ، وأعرضَ عن التمثيلِ للنصبِ والجرِّ حيثُ قالَ : « **تقولُ الكتابُ : قريءَ كله وجاءوني كُلّهم** »[3] ؛ لأنهُ إذا كانتْ النفسُ والعينُ مستغنيةً في النصبِ والجرِّ معَ عدمِ استغنائهما في الرفعِ ، فإنْ[4] كانَ استغناءُ كلمةِ " كلُّ " فيهما معَ استغنائهما[5] في الرفعِ أولى « ومتى أكدتَ بـ« **كلُّ** »[6] إلى آخره يعني أنَّ " كلاً " و" أجمعُ " لتأكيدِ الجمعِ ، فلا يؤكدُ بهما إلاَّ ما هو جمعٌ لفظاً أو معنىً[7] نحو : جاءني الرجالُ كلهم ، « **وقرأتُ الكتابَ كلهُ** »[8] ، ولا يجوزُ جاءني زيدٌ كله ؛ لعدمِ احتمالِ مجيء بعضه ، « **وتبحرتُ الأرضَ** »[9] ، توسعتُ فيها وتفهمتُ ، والأرضُ هنا ظرفٌ متسعٌ مثلَ : عسلَ الطريقَ الثعلبُ ، وقيلَ : لَمَّا كانَ " أجمعُ " و" كلُّ " لا يجوزُ استعمالهما إلاَّ في موضعٍ يتصورُ لهُ أبعاضٌ وأجزاءٌ لم يجزْ أنْ يقالَ : عبدتَ الله كلهُ ولا أجمعُ ، ويجوزُ عبدَ الله نفسَه ؛ لأنَّ معناه عبدتُ الله لا غيرَهُ لاسهواً

(١) المفصل ص ١١٣ .
(٢) في ب : « أي : الضمير » ساقط .
(٣) المفصل ص ١١٣ .
(٤) في ب : « فإن » .
(٥) في ب : « استغنائها » .
(٦) المفصل ص ١١٣ .
(٧) في ب : « معنى أو معنى » .
(٨) المفصل ص ١١٣ .
(٩) المفصل ص ١١٣ .

ولا غلطَ في ذلك ، وفي الصحاح[١] " كلٌّ " و" بعضُ " معرفتانِ » ، ولم يجيءْ عن العربِ بالألفِ واللامِ وهو جائزٌ ، لأنَّ فيهما معنى الإضافةِ أضيفَ أو لَمْ يضفْ ، والدليلُ على أنه معرفةٌ وقوعُ الحالِ عنهُ مؤخرة في قولهم : مررتُ بكلٍّ قائماً ، واشتقاقُ " كلٌّ " يدلُّ على الإحاطةِ ، ومنهُ الكِلَّةُ : السِّترُ[٢] الرقيقُ[٣] يُخاطُ كالبيتِ يتوقى بهِ من البقِّ[٤] .

ومنهُ الإكليلِ شِبْهُ العِصَابَةِ ، ومنه الكَلالُ ؛ لأنَّ الإعياء[٥] يحيطُ به ، ويأخذُ بمجامعِهِ وكلِّيَتهُ ، ولا يقعُ " كلُّ " و" أجمعونَ " تأكيدين للنكراتِ إنما لَمْ يجزْ تأكيدُ النكراتِ ؛ لأنَّ النكراتِ شائعةٌ ، فلا تفتقرُ إلى تأكيدها ؛ لأنَّ تأكيدَ ما لا يعرفُ لا فائدةَ فيه ، ولأنَّ التأكيدَ للتخصيصِ والتعيين والنكرة على الشيوع[٦] / [١٤٩/أ] والعموم ، فلو جازَ تأكيدُ النكرةِ لصارَ الشائعُ مختصاً ، وهكذا عكسُ ما وضوعِ[٧] التأكيدِ ، لأجله ؛ لأنه للتقريرِ ، وهذا هو التغييرُ ، وقد أجازَ ذلكَ الكوفيون[٨] فيما كانَ محدوداً ؛ لأنه قريبٌ من المعرفِ ، وتمسكوا بقوله[٩] :

* يوماً أَجْمَعَا *[١٠][١١]

---

(١) ينظر الصحاح ص ١٨١٢ " كلل " .

(٢) في ب : « للسير » .

(٣) ينظر الصحاح ص ١٨١٢ " كلل " .

(٤) البق : البعوض ، واخدته بقّة . اللسان ١٠ / ٢٣ .

(٥) في ب : « الإعياء » ساقط .

(٦) في الأصل : « والتعيين ، والنكرة » ساقط والمثبت من ب .

(٧) في الأصل : « موضوع » والمثبت من ب .

(٨) ينظر الخلاف في هذه المسألة : الإنصاف ص ٤٥١ ؛ وائتلاف النصرة ص ٦١ رقم المسألة (الثامنة والأربعون) ؛ والتخمير ٢ / ٨٤ .

(٩) في الأصل : « بقوله » ساقط .

(١٠) هذا جزء من بيت الرجز ، وتتمته :

* قد صَرَّتِ البكرةُ يوماً أجمعَا *

وهذا الرجز غير معروفٍ قائله ، وانظره في ابن يعيش ٣ / ٤٥ ؛ والإنصاف ١ / ٤٥٥ ؛ وشرح الكافية للرضي ١ / ١٢٠ ؛ وخزانة الأدب ١ / ١٨١ ، ٥ / ١٦٩ ؛ والتخمير ٢ / ٨٤ .

وعقب هذا البيت رجز آخر :

* إِنَّا إِذَا خُطَّافُنَا تَقَعْقَعَا *

(١١) المفصل ص ١١٣ .

والجوابُ عن هذا أنَّ هذا البيت قائله غيرُ معروفٍ ، فلا تُعَوَّلُ عليه [1] في الاحتجاجِ به ، ولو سلِّم فهو من الشواذِ ، فلا يحتجُّ به ولا يقاسُ عليهِ إذْ لوْ قيسَ عليهِ انقلبَ ما هو مخالفٌ للأصلِ والقياسُ وهو[2] عكسُ الأصلِ والعقلِ، ومعنى البيتِ أنَّ النكرةَ كانتْ على الاستعمالِ في الاستيفاءِ في جميعِ اليومِ .

صرَّتْ أيْ : صوتتْ ، فإنْ قيلَ لو قالَ سرت يوماً احتملَ أنْ يكونَ سَيْرُهُ وقعَ في بعضهِ ، فبقولهِ « كلهُ » يزولُ ذلكَ الاحتمالُ ، وهذا مِمَّا لا يَرُدّهُ الحجى ولا يأباهُ . النُّهَى .

قلنا : هذا الاحتمالُ أنْ سَوَّغَ التأكيدُ ، فلكونه نكراتٍ ؛ لذلكَ فلا يجوزُ تأكيدهُ إعمالاً ، لما ذكرْنا من الدليلينِ ، ولئلا[3] يقعَ الاختلافُ بين النكراتِ المحدودةِ ، وغير المحدودةِ ، فإنْ قلتَ : قوله : « **ولا يقعُ " كلُّ " و" أجمعونَ " تأكيدينِ للنكراتِ** »[4] يوهمُ في أنَّ عدمَ جوازِ تأكيدِ النكراتِ مختصٌ بهذينِ اللفظينِ ، وكانَ دليلاً على جوازِ تأكيدِ النكراتِ بغيرهما من ألفاظِ التأكيدِ كالنفسِ والعينِ وغيرهما وإلاَّ لا يكونُ لتخصيصهما فائدةٌ ، فهلْ هو كذلكَ أمْ لا ؟ قلتُ : كنتُ في غُمّةٍ هذا السؤالِ زماناً إلى أنْ وجدتُ التعليلَ ، ورواياتِ الكتبِ على التعميمِ علمتُ أنَّ ذا[5] الذي ذكرَه من التخصيصِ كانَ من قبيلِ ما لا ينفي غيرَهُ .

أمَّا التعليلُ فهو ما ذكرْنا من الوجهينِ ، فإنهما غيرُ مختصينِ بالتأكيدِ بهذينِ اللفظينِ ، كما ترى ، وكذلكَ التعليلُ الذي علّلَ به في التخمير[6] يدلُ على

---

(١) في الأصل : « إذ لو قيس عليه » والأصح عدم إثباتها كما في ب .

(٢) في ب : « هو » .

(٣) في ب : « ولا » .

(٤) المفصل ص ١١٣ .

(٥) في ب : « ذا » ساقط .

(٦) ينظر التخمير ٢ / ٨٤ .

التعميمِ حيثُ قالَ : « تأكيدُ النكراتِ لا يجوزُ » ؛ لأنَّ تأكيدهـا يشـتمل[١] علـى ضربٍ من التناقضِ .

بيانه أنَّ الغرضَ من التأكيدِ بيانُ أنَّ إسنادَ الفعلِ الذي استبعده المخاطبُ أنَّ إسنادهُ واقعٌ ، وكـانَ في ذلـكَ تصريـحٌ مـن المتكلـم بـأنَّ ذلـكَ المؤكـدَ معهـودٌ للمخاطبِ ، وتنكيره تصريحٌ منهُ ، بأنَّ ذلك[٢] غيرُ معهودٍ لهُ وذلكَ منهُ تناقضٌ ، وكذلكَ التعليلُ الذي عُلّلَ بهِ الإمامُ رضي الأئمةِ الطبـاخي[٣] يـدلُّ علـى التعميـمِ حيث قالَ : لا تؤكدُ النكرةُ ؛ لأنَّ التأكيدَ جارٍ مجرى الوصفِ في الإيضاحِ ، وقدْ علمتَ[٤] أنَّ الصفةَ والموصوفَ يتوافقانِ تعريفاً وتنكيراً ، وألفاظُ التأكيدِ معـارفُ للإضافةِ ، وكذا " أجمعُ " معرفةٌ ، فلذلكَ يمتنعُ الصرفُ للتعريـفِ والـوزنِ ، ولمـا كانتْ كُلّهنَّ معارفُ لم يؤكّدْ بها إلاَّ المعارفُ .

وأمَّا الرواياتُ فقد ذكرَ في الأنموذجِ « ولا تؤكد[٥] النكراتِ »[٦] فلذلك[٧] ، ذكرَ في ذيل المغْرب[٨] بهذا اللفظِ أيضـاً مطلقـاً ، وذكـرَ في الجمـلِ « ولا تؤكـد النكراتُ »[٩] ولا يقـالُ : جـاءني رجـلانِ كلاهمـا ، وهـذا عـامٌّ ، كمـا تـرى ، وأوردَ النظيرَ بغير هذينِ اللفظينِ ، وهو لفظُ " كِـلاَ " عُلِـمَ بهـذا أنَّ الحكـمَ غـيرُ مختصٍ بهذينِ اللفظين وذكرَ في المصباحِ .

---

(١) في ب : « تأكيدها شمل » .

(٢) في الأصل : « فإنه » والمثبت من ب .

(٣) سبق أني لم أهتد إلى ترجمته في مظان الكتب .

(٤) في الأصل : « عملت » والمثبت من ب .

(٥) في الأصل : « مؤكد » والمثبت من ب .

(٦) ينظر شرح الأنموذج في النحو ص ٩٧ .

(٧) في الأصل : « فكذلك » والمثبت من ب .

(٨) ينظر المغرب في ترتيب المعرب ص ٥٢٠ .

(٩) ينظر الجمل في النحو للزجاجي ص ٢٢ .

أمَّا التأكيدُ فمختصٌّ بالمعرفةِ ، وهذا كلُّ ذلـك[١] دليـلٌ علـى أنَّ عـدمَ جـوازِ تأكيدِ[٢] النكرةِ غيرُ مختصٍّ بهذين اللفظينِ وبه أيضاً صرَّحَ في المقتبسِ[٣] بأن الْحَقّ في هذا هو التعميمُ لا التخصيصُ بهذينِ اللفظينِ .

" اتباعاتٌ " لـ" أجمعونَ " ولفظُ اتباعـاتٌ بـالتخفيفِ / علـى لفـظِ " جمـعَ " [١٤٩/ ب] مصدر اتبعَ وفي الصحاحِ[٤] : ((الإتبـاعُ في الكـلامِ مثـلُ : حسـنٍ بسـنٍ ، وقبيـحٍ شـقيحٍ)) ، وحاصلـه أنَّ في هـذه الاتباعـاتِ تقـدمُ " كـلٍّ " علـى " أجمعـين " و" أجمعون "[٥] على غيرها ، وذلكَ لأن " كِـلاً " أوجـبُ ذكـراً وأكـثرُ ذكـراً ؛ لمجيئها في التأكيدِ وغيره بدليلِ أنها تقعُ فاعلةً ومبتـدأةً ومفعولـةً[٦] ، نحـو : كلهـم جاءوا ، وجـاءَ كلهـم ولقيـتُ كلهـمْ ، ولا كذلـكَ " أجمعـونَ " ؛ لاختصاصهـا بوقوعها تابعةً ؛ لأنها لا تقعُ إلاَّ في التأكيدِ ، فتقديمُ الأقوى أولى .

أمَّا تقديمُ " أجمعينَ " على غيرها ، فلأنَّ اشتقاقها بَيِّنٌ دون أخواتها ، فتقديمُ البيِّنِ المعروفِ أولى .

هذا مذهبُ[٧] أكثرِ النـاسِ ، فـإنهم لم يجيزوا ذكـرَ هـذهِ الكلمـاتِ إلاَّ علـى الترتيبِ المذكورِ في المتنِ ، وتقديمِ أجمعينَ واجبٌ وبعضهم أجازَ حذفَ " أجمعينَ " مع ترتيبِ ما بعدها ، وبعضهم أجازَ حذفَها مع انتفاءِ الـترتيبِ ، وبعضهـم أجـازَ حذفَها مع ذكرِ أيِّهما[٨][٩] شئتَ ، ولَمْ يجزْ أحدٌ عند وجودِ " أجمعينَ " تأخيرها ،

(١) في ب : ((ذلك)) ساقط .
(٢) في ب : ((تأكيده)) .
(٣) ينظر المقتبس لوحة ١٢٦ / ب .
(٤) ينظر الصحاح ٣ / ١١٩٠ " تبع " .
(٥) في ب : ((أجمعين)) تقديم وتأخير .
(٦) ينظر التخمير ٢ / ٨٤ ؛ والإيضاح في شرح المفصل ١ / ٤٤٠ ؛ وأسرار العربية ص ٢٨٤ ؛ وشرح عمدة الحافظ ص ٥٦١ .
(٧) ينظر ما سبق من مصادر في حاشية (٣) .
(٨) ينظر شرح عمدة الحافظ ص ٥٦٢ فما بعدها ؛ والهمع ٥ / ٢٠١ فما بعدها ؛ وارتشاف الضرب ٢ / ٦١١ فما بعدها .
(٩) في الأصل : ((أيهما)) والمثبت من ب .

والمعنى ما قلنا : من أنَّ اشتقاقها بيِّنٌ ، فكانتْ أدلَّ على المقصودِ من بينِ هذهِ المذكوراتِ ، ومَنْ قالَ بالترتيبِ بعدها نظراً إلى ما هو قريبٌ من هذا المعنى ، ومنْ قالَ بانتفاءِ الترتيب استضعفهُ في غيرِ " أجمعينَ " ؛ لأنهنَّ أخواتٌ في عدمِ ظهورِ(١) اشتقاقهنَّ ، ومن جوّزَ حذفَ " أجمعينَ " نظراً إلى أنَّ كُلاًّ من الفاظِ التأكيدِ كـ" أجمعينَ " من حيثُ الاشتقاقُ ، ويجوزُ ذكرها بدون " أجمعين " ألا ترى أن " كلاًّ " من يكلُلُهُ النسبُ أيْ : أحاطَ به ، ومنه الإكليلُ ، والكلِّةُ على ما ذكرنا ، و" أكتعُونَ " من قولهم : حولٌ " أكتع " ، أيْ : تامٌ ، و" أبتعون " من البَتَعِ بفتحتين ، وهو طول العنقِ مع شَدِّهِ ، والجامعُ بينهما البيانُ ، " والوكادةُ "(٢) ، و" أبصعونَ " - بالصادِ المعجمةِ - من البصوعِ من الماءِ وهو الريُّ منهُ ، فمعنى قولكَ جاءني القوم أجمعونَ أبصعون إنهم جاءوني بصعةِ الارتواءِ لا نقصانَ فيهم ، وعن الأزهري(٣) يقال : « مررت بالقومِ أجمعين أبصعينَ » « قال : وروي »(٤) أبضعين - بالضاد المعجمةِ - وهذا تصحيفٌ واضحٌ(٥) يدل على أنَّ قائله غيرُ مميزٍ ، ورويَ عن المصنف(٦) عن ابن الأعرابي(٧)(٨) بالضادِ المعجمةِ ، وعن الميداني(٩) بالضادِ غيرِ المعجمة ، وفي الصحاحِ(١٠) روايةُ الضادِ المعجمةِ ليستْ بالغالبيةِ ، ثم ذكرَ الصفةَ ؛ لأنَّ الصفةَ وضعتْ لإيضاحِ بعضِ المتبوعِ ، والتأكيدُ وُضِعَ لإيضاحِ كلِّ المتبوعِ ، وتقديره : على ما ذكرنا ، والبعضُ أبداً يتبعُ الكلَّ .

---

(١) في ب : « ظهور » ساقط .

(٢) الوكادة : حبل يشد به البقر عند الحلب . الصحاح ٢ / ٥٣٣ " وكد " .

(٣) سبقت ترجمته ص ٢٥ .

(٤) في ب : « قال وروي » ساقط .

(٥) في ب : « فاضح » .

(٦) أي : الزمخشري .

(٧) ينظر تهذيب اللغة ٢ / ٥٣ " بصع " .

(٨) سبقت ترجمته ٢٥٩ .

(٩) سبقت ترجمته ٢٦ .

(١٠) ينظر الصحاح ٣ / ١١٨٦ " بصع " .

((الصفةُ))[١]

الصفةُ هي : ((**الاسمُ الدالُّ على بعضِ أحوالِ الذاتِ**))[٢] .

قيلَ : هذا الحدُّ الذي ذكرهُ ، حدُّ أصحابِ العربيةِ ، ومن العلماءِ من قال : هو معنى يصيرُ به الشيءُ موصوفاً ، كالعِلمِ ، والجهلِ[٣] ، ويفرقونَ بينَ الصفةِ والوصفِ ، فيقولونَ : الصفةُ لها تعلقٌ واحدٌ ، وهو : قيامه بالموصوفِ فقط ، كالكرم ، واللّؤم ، وأمَّا الوصفُ فلهُ تعلقان : أحدهما : قيامُهُ بالواصفِ ، من حيثُ إنَّ كلامهُ وخبرهُ عن الموصوفِ ، والثاني : تعلقُه بالموصوفِ ، من حيث إنه معنىً قائمٌ فيه[٤] ، وأهلُ الاعتزالِ[٥] لا يفرقونَ[٦] ، ويقولونَ : الصفةُ والوصفُ كالزنةِ والوزنِ ، والعدةِ والوعدِ لا فرقَ بينهما ؛ لأنهما مصدرانِ إلاَّ أنهما جعلا اسمينِ مجازاً[٧] كالخلق[٨] ، ويذكرُ بعضهم[٩] بينَ الصفةِ والنعتِ فرقاً مستضعفاً لا يتحققُ ، ثم قيلَ : هذا الحدُّ الذي ذكرَ في الكتابِ[١٠] غيرُ مستقيمٍ ؛ لانتقاضهِ في الحالِ ، لأنَّ الحالَ تدل على بعضِ أحوالِ الذاتِ ، وهو من التوابع والحالِ ليستْ[١١] من التوابعِ فلا يردُ / نقضاً وإنما أُهملَ ذكرُ هذا القيدِ ؛ لأنه [١٥٠/أ]

---

(١) المفصل ص ١١٤ .

(٢) المفصل ص ١١٤ .

(٣) ينظر التخمير ٢ / ٨٧ ؛ وشرح الرضى على الكافية ٢ / ٢٨٦ – ٢٨٧ ؛ وشرح اللمع ١ / ٢٠٤ ؛ وينظر شرح التصريح على التوضيح حاشية " يس " ٢ / ١٠٨ .

(٤) في الأصل : ((به)) والمثبت من ب .

(٥) ينظر الملل والنحل ١ / ٥٦ – ٥٧ .

(٦) في الأصل : ((لا يعرفون)) والمثبت من ب .

(٧) في ب : ((فجاز)) .

(٨) في ب : ((كالخلق)) .

(٩) ينظر شرح الرضي على الكافية ٢ / ٢٨٦ – ٢٨٧ ؛ وشرح اللمع ١ / ٢٠٤ ؛ والتخمير ٢ / ٨٧ ؛ والإيضاح في شرح المفصل ١ / ٤٤١ .

(١٠) ينظر المفصل ص ١١٤ .

(١١) في ب : ((أن)) .

تفصيلُ ما تقدمَ من ذكرِ التوابعِ ، وقالَ بعضهم(١) : الصفةُ تطلقُ على الموصوفِ باعتبارينِ : عامٍّ وخاصٍّ ، فالعامُ ما دلَّ على ذاتٍ باعتبارِ معنى هو المقصودُ ، ويردُ عليه اسمُ الجنسِ ، فرجلٌ موضوعٌ لذاتٍ باعتبارِ الذكوريةِ والإنسانيةِ ، وليسَ بصفةٍ ، وجوابهُ قد احترزنا عنه(٢) .

قولنا(٣) : هو المقصودُ ؛ لأنَّ المقصودَ بالرجلِ الذاتُ لا المعنى ، وفي الصفاتِ بالعكسِ ، فإنْ قيلَ : يلزمُ(٤) من هذا ألاَّ يقعَ الرجلُ في هذا الرجلِ صفةً ؛ لأنَّ المقصودَ به الذاتُ لا المعنى .

قلنا : لما قلتُ : هذا تحققَ عند السامعِ ما يدلُّ على ذاتٍ ؛ لكنْ وقعَ إبهامٌ في الحقيقةِ التي تتميزُ بها الذاتُ ، فإذا قلتَ : الرجلُ بينَ تلكَ الحقيقةِ فظهرَ أنَّ الرجلَ هنا دلَّ على ذاتٍ باعتبارِ معنىً هو : المقصودُ ، والخاصُ باعتبارِ التابعِ ، وهو : أنْ يقالَ : تابعٌ يدلُّ على معنى في متبوعه من غيرِ تقييدٍ .

فقولنا : تابعٌ يخرجُ الخبرُ كـ" منطَلَقٍ " ، في زيدٌ منطلقٌ ؛ لأنه ليسَ بتابعٍ ، وإنما هو : خبرٌ(٥) مستقلٌ بخلافِ الصفةِ فهي : غيرُ مستقلةٍ ، وقولنا : من غيرِ تقييدٍ تخرجُ الحالُ ؛ لأنها تدلُّ على هيئةِ فاعلٍ أو مفعولٍ ، ((**وذلك ، نحوُ : طويلٌ**))(٦) إلى آخرهِ ، فهذا الذي ذكرهُ من أنواعِ الصفاتِ شاملٌ لجميعِ ما يوجدُ من أحوالِ الإنسانِ وغيرهِ بالإنحصارِ الضروري ، وهو أنَّ الوصفَ في أصلهِ لا يخلو فإنه لازمٌ أو غيرُ لازمٍ فالأولُ محسوسٌ(٧) كطويلٍ ، وقصيرٍ أو غيرِ محسوسٍ ، وهو إمَّا مِنْ قبلِ نفسهِ كعاقلٍ وأحمقٍ أو من أصلهِ كوضيعٍ وشريفٍ ، والثاني

---

(١) ينظر شرح الكافية للرضي ٢ / ٢٨٣ ؛ والإيضاح في شرح المفصل ١ / ١١٥ .

(٢) في ب : ((عنه)) .

(٣) في ب : ((بقولنا)) .

(٤) في ب : ((يلزم)) .

(٥) في الأصل : ((لا)) .

(٦) المفصل ص ١١٤ .

(٧) في الأصل : ((مخصوص)) والمثبت من ب .

محسوسٌ كقائمٍ وقاعدٍ أوْ غيرِ محسوسٍ ، وهو إمَّا من أمثالهِ كمكْرَمٍ ومهانٍ ، أوْ لأنَّ من أمثاله وهو كشيءٍ كفقيرٍ وغنيٍّ ، أو غَيْر كشيءٍ كسقيمٍ ، وصحيحٍ ، ((**والذي تساقُ لهُ الصفةُ هو التفرقةُ بينَ المشترَكَيْن**))[1] ألا ترى أنكَ إذا قلتَ: جاءَ رجلٌ احتملَ أنْ يكونَ عالماً أوْ جاهلاً ، فإذا قلتَ : عالمٌ أوْقَعتَ التفرقةَ بينَ المشتركَيْنِ في الاسمِ ، فإنْ قيلْ : هذا الذي ذكرهُ أنَّ[2] المقصود من وضعِ الصفةِ ، هو التفرقةِ بينَ المشتركينِ ، وقد[3] يحصلُ تغيرها ، كما إذا قلتَ : مررتُ برجلٍ ، فرجلٌ يعلم أنَّ الثاني غيرُ الأولِ من غيرِ صفةٍ ، فلما عُلِمَ هذا المقصودُ بغيرها ، فما فائدةُ وضعها ؟ قلنا : إنَّ مغايرةَ الثاني للأولِ فيما إذا[4] أفردتَ لا يعلمُ من حيثُ لفظُ الاسمِ ، وإنما يعلمُ من حيثُ المعنى ، وهو أنَّ الشيءَ لا يعطفُ على نفسه .

وأمَّا حصولُ التفرقةِ بينَ المشتركَيْنِ في الصفةِ من حيثُ اللفظُ وضعاً على ما أريناكَ من قوله : جاءني رجلٌ كانَ يحتملُ أنْ يكونَ عالماً ، أو جاهلاً ، فبقوله : عالمٌ أوقع التفرقةَ بلفظٍ واحدٍ موضوعٍ قصداً للتفرقةِ بينَ المشتركَيْنِ، وهو الصفةُ ، فافترقا ، ((**ويقالُ : إنها للتخصيصِ في النكراتِ**))[5] ، والتخصيصُ قريبٌ من التعريفِ ، وليسَ به ، فإنكَ إذا قلتَ : جاءني[6] رجلٌ فهو شائعٌ بينَ الأمةِ ، فإذا قلت : جاءني[7] رجلٌ عالم ، فقد نقضتَ بعضَ الشياعِ ، وهذا هو التخصيصُ ، ولو قلتَ جاءني[8] زيدٌ ، فالاسمُ لمعيّنٍ إلا أنه يجوزُ أنْ يكونَ هذا الاسمُ لمعينٍ آخرَ ، فبقولكَ : زيدُ العالمُ زالَ / اللّبْسُ ، وحصلَ التوضيحُ ، ((**وقد تجيءُ** [١٥٠/ ب]

(١) المفصل ص ١١٤ .
(٢) في الأصل : ((أنه)) .
(٣) في ب : ((قد)) .
(٤) في الأصل : ((إذا)) ساقط والمثبت من ب .
(٥) المفصل ص ١١٤ .
(٦) في الأصل : ((جاء)) والمثبت من ب .
(٧) في الأصل : ((جاءني)) ساقط .
(٨) في الأصل : ((جاء)) والمثبت من ب .

مسوُقةُ لمجردِ الثناءِ والتعظيم))[١] الصفةُ في الأصلِ لا تخلو عن معنى الثناءِ والذمِّ بحسبِ اللفظِ كقولكَ : هذا الرجلُ الفاضلُ ، وهذا الرجلُ الجاهلُ ففي الأولِ معنى الثناءِ ، وفي الثاني معنى الذمِّ ، فتمحضُ الصفةِ لمجردِ الثناءِ ، أوْ الذمِّ ، ونظيرها كلمة " أمْ "[٢] فهي وضعتْ في الأصلِ لمعنى التسويةِ والاستفهامِ جميعاً ، نحو : أزيدٌ عندك أمْ عمروٌ ؟ ثُمَّ قدْ تجردَ لمعنى التسويةِ ، ويخلعُ عنها معنى الاستفهامِ ، نحو : قولكَ : سواءٌ عليَّ أقمتَ أمْ قعدتَ ؟ الغرضُ هنا القصدُ إلى مجردِ التسويةِ لا إلى الاستفهامِ ؛ لأنهُ خبرٌ محضٌ ، ثم معنى قوله : ههنا ، وقدْ ((يجيءُ مسوقٌ لمجردِ الثناءِ والتعظيمِ)) ؛ للاحترازِ عما ذكرَ قبله من قولهِ والذيْ ((**تساق لهُ الصفةُ هو التفرقةُ بين المشتركين**))[٣] بمعنى أنَّ الأصلَ في وضعِ الصفاتِ ، وإنْ كانَ للتفرقةِ بين المشتركين ، ولكنْ قد يكونُ في بعض المواضعِ ؛ لمجردِ الثناءِ والتعظيمِ من غيرِ أَنْ يغيرَ في استعمالها في معنى التفرقةِ بينَ المشتركين ، أوْ معنى التخصيصِ والتوضيحِ، ((**كالأوصافِ الجاريةِ على القديمِ**[٤] **سبحانه**))[٥] كما في قوله تعالى : ﴿ **هُوَ ٱللَّهُ ٱلۡخَٰلِقُ ٱلۡبَارِئُ ٱلۡمُصَوِّرُۖ** ﴾[٦] فإنَّ اللهَ تعالى متعالٍ عن الشريكِ حتى يحتاجَ إلى التفرقةِ لكنْ فيما قالهُ المصنفُ[٧] : بهذا رائحةٌ مذهبيةٌ ، فلا تحرمه ذكركَ ، فإنَّ[٨] صفاتِ اللهِ تعالى عندنا ليستْ لمجردِ الثناءِ ، بل هيَ للثناءِ ، ولإثباتِ معناها أيضاً ، فإنَّ في قوله : ((هو الخالقُ)) إثباتُ صفةِ الخلقِ لهُ مع الثناءِ بها ، وكذلكَ في قولنا : اللهُ العالمُ القادرُ إثباتُ صفةِ العلمِ ، والقدرةِ لهُ

---

(١) المفصل ص ١١٤ .

(٢) في ب : ((أن)) .

(٣) المفصل ص ١١٤ .

(٤) القديم : ليس من أسمائه تعالى ، وإنما ورد في وصف العرش .

(٥) المفصل ص ١١٤ .

(٦) من الآية (٢٤) من سورة الحشر .

(٧) ينظر الكشاف ٤ / ٥٠٩ .

(٨) في الأصل : ((إن)) والمثبت من ب .

معَ الثناءِ لهُ بهما ، والمعتزلةُ(١) ينفونَ الصفـاتِ كُلّهـا ، فكـانَ ذكـرُ صفاتـه لمجـردِ الثناءِ والتعظيمِ ؛ لهذا عندهم ، وهذا الكلامُ طويلُ الذيـلِ وغزيـرُ السيل نُبيِّنُهُ لـو وفقنا الله تعالى إلى شرح " التمهيدِ المقَدَّرِ اسمـه بالتسـديد "(٢) ((**كقولـكَ : فعـلَ فلانٌ(٣) الفاعلُ الصانعُ**))(٤) كذا يستعملونَ هذا اللفظَ عند الذمِّ خاصةً تجنبـاً عـن تلويثِ ألسنتهم بذكرِ الألفاظِ الخبيثةِ القبيحـةِ ، نحـو : الفاسـقُ ، والزانـي يقـالُ : فلانٌ الفاعلُ ويرادُ بِهِ الفاجرُ ، كما قال أبو الطيبِ في قوله :

كَـذَبَ ابْـنُ فَاعِلَـةٍ يقـولُ بجهْلِـهِ مَـاتَ الكـرامُ وأَنْـتَ حَـيٌّ تـرزقُ(٥)

وذكرَ ابنُ جنِّي زاد(٦) بعضهم أنْ يقولَ : المليعينةُ(٧)، فقالَ: مكانهـا المفيعيلـةُ، والدَّابرُ من دَبرَ بمعنى : أدبرَ ، ومنه القراءتان(٨) في قوله تعالى : ﴿ وَٱلَّيۡلِ إِذۡ أَدۡبَرَ ﴾(٩) وكذلك قيلَ واقبلَ يقالُ : عامٌ قابلٌ أيْ : مقبلٌ يقالُ : للقـومِ إذا هلكـوا صـاروا كـأمسِ الدابـر ، أيْ : المدبرُ ، وقولـه تعـالى : ﴿ نَفۡخَةٞ وَٰحِدَةٞ ﴾(١٠) وذكـرَ ابـنُ الحاجبِ(١١) في شـرحِ مقدمتـه : أنَّ بعضهـم توهـمَ أنَّ واحـدةً هنـا(١٢) مـن بـابِ

---

(١) المعتزلة : يسمون أصحاب العدل والتوحيد ، ويلقبون بالقدريـة والعدليـة ، وهـم الذيـن اتفقـوا على نفي رؤية الله تعالى بالأبصار في دار القرار ، ونفي التشبيه عنه من كـل وجـه ، وأن العبـد قادر خالق لأفعاله خيرُها وشرها . ينظر الملل والنحل ١ / ٤٣ - ٤٥ .

(٢) لم أجد هذا الكتاب في كشف الظنون ، ومفتاح السعادة .

(٣) في الأصل : ((الصانعُ)) ساقط والمثبت من ب والمفصل .

(٤) المفصل ص ١١٤ .

(٥) ينظر معجز أحمد لأبي العلاء المعري ١ / ١٠٩ ؛ وشرح ديوان المتنبي للبرقوقي ٣ / ٧٣ .

(٦) في الأصل : ((أراد)) والمثبت من ب .

(٧) في ب : ((مليعينة)) .

(٨) ينظر القراءتان في السبعة ص ٦٥٩ ؛ والنشر ٢ / ٣٩٣ ؛ والبحر المحيط ١٠ / ٣٣٥ ؛ والتيسير ص ٢١٦ ؛ والقرطبي ١٩ / ٨٤ ؛ والحجة ص ٧٣٣ .

(٩) الآية (٣٣) من سورة المدثر .

(١٠) من الآية (١٣) من سورة الحاقة .

(١١) ينظر الكافية في النحو ص ١٢٩ ؛ وشرح الرضى على الكافية ٢ / ٢٨٨ .

(١٢) في ب : ((هنا)) ساقط .

التأكيدِ ، لا من بابِ الصفةِ ، وزعمَ في وجهه أنه دل على ما دلَّ عليه " نفخةٌ " ، وهو الوحدةُ ، فصار كقولك[(١)] : زيدٌ زيدٌ ، وليسَ كما وهِمَ ؛ لأنَّ واحدةً خارجةٌ عن حدِّ التأكيدِ ؛ لأنه تابعٌ يقررُ أمرَ المتبوعِ فيه[(٢)] نسبةً أو شمولاً ، وهي ليست بهذهِ المثابةِ ؛ لأنَّ معنى المتبوعِ النفخُ ، وليسَ في واحدةٍ دلالةٌ على النفخِ ، وأمَّا الدلالةُ على الوحدةِ في النفخةِ فذاكَ شيءٌ ضمنيٌّ لا يُعبأُ بهِ عند التصدِّي، وقوله ((وهي في الأمر[(٣)] العام)) احترازٌ عن نحوِ ((**تميميٌّ، وذو مالٍ**))[(٤)] وغيرهما[(٥)] ؛ لأنَّ العمومَ لا سميْ الفاعلِ والمفعولِ والصفةِ المشبهةِ ، ووجهُ ذلكَ أنَّ الصفةَ تدلُّ على ذاتٍ باعتبارِ معنىً هو المقصودُ ، والمعاني هي المصادرُ والألفاظُ التي اشتقت[(٦)] من المصادرِ لتدلَّ على ذاتٍ باعتبارِ المعنى ، فهي الألفاظ التي يسميها النحويون اسمَ فاعلٍ ، واسمَ مفعولٍ ، وصفةَ مشبهةٍ إلاَّ أنهم / [١٥١/أ] وضعوا ألفاظاً تدلُّ على ذاتٍ قائمٍ بها معنىً على غيرِ ذلكَ النحوِ ، وهو قسمان: قياسيٌّ ، وهو بابُ المنسوبِ ، وسماعيٌّ وهو " ذو " ، و" أيٌّ " و" وجدّ " و" حقٌّ "[(٧)] ، و" صِدْقُ " ، و" سوءُ " على نحوِ ما ذكرهُ في الكتابِ ((**مررتُ برجلٍ أيِّ رجلٍ**))[(٨)] ، ففي قوله : ((**أيِّ رجلٍ ، وأيما رجلٍ**))[(٩)] معنى التعجبِ ؛ لأنَّ المتعجبَ إنما يتعجبُ عن شيءٍ خارجٍ عن حدِّ أشكالهِ ، فإذا خرجَ عن حدها ، فقدْ استبهم أمره ، فيؤتى بكلمةِ الإبهامِ ، ونظيرُ هذا قولُ امرىءِ القيس،

(١) في ب : ((قولك)) .

(٢) في ب : ((فيه)) ساقط .

(٣) في الأصل : ((الأمر)) ساقط والمثبت من ب .

(٤) المفصل ص ١١٤ .

(٥) في الأصل : ((وغيرها)) والمثبت من ب .

(٦) في ب : ((أشبعت)) .

(٧) في ب : ((وحق)) ساقط .

(٨) المفصل ص ١١٤ .

(٩) المفصل ص ١١٤ .

في قوله :

* وَحَدِيْثُ مَا عَلَى قِصَرِهْ *[١]

زادَ " ما " الإبهاميةِ ، على حديثِ ، حتى جعلهُ حديثاً متعجباً منه ، فقولكَ : ((مررتُ برجلٍ ، أيِّ رجلٍ وأيِّما رجلٍ)) معناهُ برجلٍ قدْ انتهى في كماله في الرجوليةِ ، إلى حدٍّ يجب أنْ يستفهم عنهُ ؛ لخفاءِ سببه أنتَ الرجلُ كلُّ الرجلِ ، أيْ : كلُّ الخصالِ التي في الرجالِ فيكَ ، فكأنكَ قلتَ : أنتَ هذا[٢] الجنسُ كلهُ ، وإلى هذا يلفت قولَ أبي نواسٍ :

وَلَيْسَ على اللهِ بمستنْكرٍ ... أنْ يُجَمَعَ العَالَمَ في واحدِ[٣]

ومثله قولُ أبي الطيبِ :

* **وَمَنْزِلُكَ الدُّنيَا وَأَنْتَ الْخَلاَئِقُ** *[٤]

((**وذا العالمُ جدُّ العالمِ**))[٥] معناهُ : أنَّ مَنْ سواهُ من العلماءِ ، وهو بالإضافةِ إليه هزلٌ ، مررت برجلٍ رجلِ صدقٍ ، ورجلٍ رجلِ سوءٍ ، يريدُ أنه صادقٌ ،

---

(١) هذا عجز بيت من المديد ، وصدره :

* **وحَدِيْثُ الرَّكْبِ يَوْماً هُنَا** *

وهو في ديوانه ص ١٢٧ ؛ واللسان ١٥ / ٤٨٣ ، ٤٨٥ " هنا " ؛ ومقاييس اللغة ٦ / ٦٨ ؛ وتاج العروس ١٠ / ٤١٤ " هنا " ؛ وبلا نسبة في تهذيب اللغة ٦ / ٤٣٦ ؛ وديوان الأدب ٤ / ٢٩ .

(٢) في ب : ((هذا)) .

(٣) ينظر ديوان أبي نواس ص ٤٥٤ .

(٤) هذا عجز بيت من السريع وهو لأبي الطيب وصدره :

* **هي الغرضُ الأقْصَى ورؤيتُكَ المُنَى** *

وانظره في ديوانه : ٣ / ٩٠ " البرقوقي " .

(٥) المفصل ص ١١٥ .

فيما هو بصدده من الصلاح والجودة ، وأنه شيءٌ فيما هو بصددهِ من الفسادِ والرداءةِ ، والإضافةُ في « جدِّ العالمِ » ، و«حقُّ العالمِ» بمعنى " من " و" في " رجلُ صدقٍ بمعنى اللامِ ، فالأول بمعنى اللامِ ، نحوُ : خاتمُ فضةٍ ، والثاني ، نحوُ : غلامِ زيدٍ ، « **وقد استضعفَ سيبويه** »[1][2] أيْ : استضعفَ جعْلَ ذلكَ صفةً لهُ ؛ لأنه جامدٌ غيرُ مشتقٍ عن حدثٍ ، فتأويلهُ بالجري ضعيفٌ لما فيه من خلاف وضعه ؛ لأنَّ أسداً ليسَ بموضوعٍ لذاتٍ باعتبارِ معنى ، وإنما وُضِعَ[3] لحيوانٍ ، مخصوصٍ ، فكانَ استعمالهُ على صفةٍ على خلافِ وضعهِ ووجهُ تجويزهِ أنْ يقدَّرَ مضافٌ محذوفٌ على نحوِ: «برجلٍ مثلُ أسدٍ»، وحذفُ المضافِ ، وإقامةُ المضافِ إليه غيرُ مُقَامِهِ ليسَ بقياسٍ ، وقيل : إنما استضعفَ سيبويه ذلك[4] ، لأنَّ من القبيحِ أن يجري غير[5] الصفةِ صفةً ، كما أنّ من القبيحِ أنْ تجري الصفةَ غيرَ صفةٍ ، ومن ثمَّ لمْ يجزْ جمعُ فاعلٍ في الصفاتِ على فواعلَ ، ولأنَّ ، نحوَ : أسدٍ عينٌ ، والوصفُ معنىً ، فإذا وضعتَ أحدَهما مكانَ الآخرِ ، فكأنكَ فعلتَ العينَ معنىً ، والمعنى عيناً ، والحقائقُ لا تتغيرُ ، « **ويوصفُ بالمصادرِ** »[6] جازَ الوصفُ بالمصادرِ للمبالغةِ[7] ، فإذا قلتَ : رجلٌ عدلٌ صدقٌ ، كأنكَ قلتَ : رجلٌ يجسم من العدل ، كما لو قلتَ : أبو حنيفةَ فقهٌ كلُّهُ ، وأبو الحسنِ زهدٌ كَأَنَّ لحمه

---

(١) المفصل ص ١١٤ .

(٢) ينظر الكتاب لسيبويه ١ / ٤٣٤ .

(٣) في ب : « وضوع » .

(٤) في ب : « ذلك سيبويه » .

(٥) في ب : « غير » ساقط .

(٦) المفصل ص ١١٥ .

(٧) في ب : « مبالغة » .

ودمه من ذلكَ ، فمن قال : إنه على تقديرِ رجلٍ ذو عدلٍ ، وقدرَ حذفَ المضافِ فقد أذهبَ من الكلامِ النضارةِ ، وانقلبَ هُزْأَةً للناظرةِ ، فلهذهِ المبالغةِ أُوثِرَ الوصفُ بالمصدرِ مع أنَّ بينه وبينَ اسمِ الفاعلِ تناوباً بدليلِ قوله : ((قم قائماً في موضعِ قياماً)) سبقَ الكلامُ فيه[١] وفي أمثالهِ : ((**رجلٌ عدلٌ**))[٢] إلى آخرهِ أيْ : عادلٌ وصائمٌ ، ومفطرٌ وزائرٌ ، وراضٍ ، و ((**الهَبْرُ**))[٣] مصدرُ هبرَ اللحمَ قطعهُ / من بابِ ضربَ ، والنترُ : الخلسُ[٤] وهو : جَذْبٌ في[٥] جفوةٍ . [١٥١/ ب]

والسَّعْرُ : الرَّمْيُ الذي يفتُّ اللحمَ كالسِّعْرَارَةِ[٦] ، وهي التي تقعُ في الْكَوّةِ من شعاعِ الشمسِ يقالُ : سعرتُ النارَ والحربَ أَلْهَبْتُهُمَا وهَيَّجْتُهُمَا .

الحَسَبُ بمعنى : الإحسابِ كالعطاءِ بمعنى الإعطاءِ ، ورجلٌ شَرْعُكَ أيْ : حَسْبُكَ ، وفي المثلِ: ((شَرْعُكَ[٧] ما بلغكَ المَحَلاَّ))[٨] يضربُ في التبليغِ باليسير .

و ((**الهدُّ**))[٩] - بفتحِ الهاءِ - الرجلُ القويُّ ، وبالكسرِ الضعيفُ ، وقولكَ : برجلٍ هَدَّكَ ، معناه : برجلٍ حَسبُكَ ، ومررتُ برجلٍ هَمِّكَ ، بمعنى حسبُكَ ، أيْ : ممن يهمكَ طلبكَ ، ومررتُ برجلٍ نحوُكَ ، أي : ممن ينحوهُ ويقصدهُ ، والكفْيُ مصدرُ كفاني الشيءَ ، ويوصفُ بالجملِ التي يدخلها الصدقُ والكذبُ ، وهذا القيدُ للاحترازِ عن حملِ[١٠] الأوامرِ ، والنواهي ، والاستفهامِ ، وإنما كانَ

---

(١) في الأصل : ((فيه)) ساقط والمثبت من ب .

(٢) المفصل ص ١١٥ .

(٣) المفصل ص ١١٥ .

(٤) في الأصل : ((والخلس)) والمثبت من ب .

(٥) في ب : ((في)) ساقط .

(٦) ينظر اللسان ٤ / ٣٦٦ " سعر " .

(٧) في ب : ((ما شرعك)) .

(٨) ينظر المثل في كتاب الأمثال ص ١٦٨ برواية ((يكفيك ما بلغك المحلا)) ؛ والميداني ١ / ٣٦٢ ؛ والمستقصى ٢ / ١٣٢ ؛ واللسان ٨ / ١٧٩ " شرع " .

(٩) المفصل ص ١١٥ .

(١٠) في ب : ((جمل)) ساقط .

هكذا ؛ لأن الصفاتِ كُلَّها أخبارٌ في الحقيقةِ ، أن يقـعَ العلـمُ بهـا ، فـإذا عَمِلـتْ سميتْ صفاتٍ ، والخبرُ محتملٌ للصدقِ ، والكـذبِ ، فكـذا الصفـةُ ؛ ولأنَّ الصفـةَ للتوضيحِ ، ولا توضيحَ في غيرِ جملِ الأخبارِ ، فإنَّ بغيرِ جمـلِ الأخبـارِ ، كـالأمرِ ، والنهي ، والاستفهامِ ، لا يحصل التوضيحُ ؛ فلذا امتنعَ أن يقـولَ : مـررتُ برجـلٍ أضربْه ، أوْ لا تضربْهُ ، أو هلْ ضربتَه[1] ، ثم وردَ على مـا ذكـرهُ مـن الأصـلِ ، قولهم :

* جاءُوا بِمَذْقٍ هَلْ رأيتَ الذئبَ قَطْ *[2][3]

شُبْهَةٌ ، فإنَّ قوله : هل رأيت ، استفهامٌ ، ومعَ ذلك وقعَ هو صفةٌ للنكـرةِ ، وهي : بمذقٍ ، فأجاب عنه بقوله : فبمعنى مقولٍ عنـده ، هـذا[4] القـولُ ، فكـانَ هذا الاستفهامُ في تأويلِ جملِ الأخبارِ .

وما[5] قبلَ هذا البيت[6] أنشدهُ الأصمعيُّ :

* حَتَّى إِذَا جَنَّ الظَّلامُ واخْتَلَطْ *[7]

ثم وجهُ صحةِ ذلك التقديرِ الذي ذكره في الكتابِ[8] ، هو أنّ المذقَ هوَ اللبنُ المختلطُ بالماءِ ، إذا قلَّ بياضهُ ، يصيرُ كأنّ لونَهُ يضربُ إلى الكُهْبَـةِ ، فيُشَبَّهُ بلـون

---

(١) في ب : « تضربه » .

(٢) المفصل ص ١١٥ .

(٣) هذا بيت من الرجز ، وقد نسبه صاحب الخزانة إلى العجاج . ينظر ملحقات ديوانه ٢ / ٣٠٤ ؛ وانظر هذا البيت أيضاً في الكامل ص ٥١٨ ؛ والمحتسب ٢ / ١٦٥ ؛ وسر صناعة الإعراب ١ / ٣٨١ ؛ وأمالي الزجاجي ص ٢٣٧ ؛ والإنصاف ص ١١٥ ؛ وآمالي ابن الشجري ٢ / ٤٠٧ ؛ وابن يعيش ٣ / ٥٣ ؛ والخزانة ٢ / ١٠٩ ؛ والهمع ٥ / ١٧٤ .

(٤) في ب : « هلا » .

(٥) في الأصل : « وأمَّا » والمثبت من ب .

(٦) في ب : « البيت التي » .

(٧) سبق تخريج البيت وما بعده آنفاً .

(٨) ينظر ابن يعيش ٣ / ٥٣ .

الذئب[١] ، فكأنهُ يُلَوَّنُ[٢] ، قالوا : ((جاءُوا بمذْقٍ ، مقولٍ عنده هذهِ الكلمةُ ؛ لما فيه من الغبرةِ[٣] ، والكُدْرةِ[٤] .

والوُرْقةُ : لونُ الرَّمادِ ، والذئبِ والسَّمَارُ[٥] : اللبنُ الرقيقُ ، حدًّا من السُّمْرَةِ ، وهي : الأدْمَةُ .

((**تَقْلِهْ**))[٦] : أصلهُ تَقْلِي من قلاهُ يقلِيه : بَغِضَهُ[٧] ، حُذِفتْ الياءُ للجزمِ ؛ لأنهُ جوابُ الأمرِ ، والهاءُ : هاءُ السَّكتِ ، كما في ﴿ **كِتَٰبِيَهْ** ﴾[٨] ، وهذا الذي ذكرهُ إنما[٩] يصيرُ نظيراً لمسألتِنا ، من حيثُ اشتراطُ جملِ الأخبارِ ، وإلاّ لا يكونُ نظيراً ؛ لما أنَّ كلاَمنا في الصفةِ ، وهذهِ الجملةُ وهي : خبرُ[١٠] " تَقْلِهْ " : ليستْ بصفةٍ للناسِ ؛ لأنَّ الناسَ معرفةٌ ، والجملُ نكراتٌ ، فلا[١١] تكونُ صفةً لهُ .

بلْ هذهِ الجملةُ وقعتْ مفعولاً ثانياً لوجدتُ[١٢] ، فهو[١٣] بمعنى : علمتُ ؛ لكنَّ المفعولَ الثانِيَ مشروطٌ فيه الخبرُ ، كالصفةِ ، وكانَ ((**أَخْبُرْ تَقْلِهْ**))[١٤] محمولاً على إضمارِ الخبرِ ، بمعنى : مقولاً فيهم ، هذا القولُ ، أيْ : ما منهم أحدٌ إلاَّ وهو مسخوطُ الفعلِ عند الخبرةِ ، وممَّا وَقَعَ[١٥] فيه الأمرُ خبراً للتأويل : ما

---

(١) في ب : ((بلون الذئب)) ساقط .

(٢) في ب : ((يلون)) ساقط .

(٣) في ب : ((الغيرورة)) .

(٤) في ب : ((والكدوره)) .

(٥) ينظر الصحاح ٢ / ٦٨٨ " سمر " ؛ والمفصل ص ١١٥ .

(٦) المفصل ص ١١٥ .

(٧) في ب : ((بعصته)) .

(٨) من الآية (١٩) من سورة الحاقة .

(٩) في ب : ((أيْ)) .

(١٠) في ب : ((أخبر)) .

(١١) في ب : ((فلا)) .

(١٢) في ب : ((كوجدت)) .

(١٣) في الأصل : ((وهو)) .

(١٤) المفصل ص ١١٥ .

(١٥) في الأصل : ((يقع)) والمثبت من ب .

ذكره في الكشافِ(١) ، في سورةِ المرسلاتِ ، فقالَ : قولـه ﴿ كُلُواْوَٱشْرَبُواْ ﴾(٢) في مَوْضِعِ الحـالِ لضميرِ المتقينَ ، في الظرفِ الـذي هـو في ظـلالٍ ، أي : هـمْ مستقرون(٣) في ظلالٍ مقولاً لهمْ ذلك(٤) ، وكلوا وتمتعـوا(٥) على هـذا التخريـجِ ، « **ولا يوصفُ بالجملِ إلاّ النكراتِ** »(٦) ؛ لأنَّ الجمـلَ نكـراتٌ ؛ لأنهـا أخبـارٌ ، والخبرُ حقهُ أنْ يكونَ نكرةً ، فإنْ قيلَ : الخبرُ قد يقعُ معرفةً ، على ما قرَّ في فصلِ المبتدأِ والخبرِ، بقوله : وقد يقعُ المبتدأُ والخبرُ معرفتين .

قلنا : الأصلُ فيهِ ما قلنا ، هو : أنَّ الخبرَ حقُه أن يكونَ نكرةً ؛ ثـم مـا كـان معرفةً كانَ فيهِ نـوعُ تغيُّرٍ بالتـأويلِ ، وقـد ذكرنـا في مسـائلِ المبتـدأِ والخـبرِ : أنَّ قولكَ زيدٌ المنطلقُ هو : كلامُ من يسمعُ بزيدٍ، ولا يعرفهُ بعينهِ، فتعرفهُ بقولـك /: [١٥٢/أ] زيـدٌ المنطلـقُ ، فكـأنَّكَ قلـتَ : زيـدٌ هـوَ المنطلـقُ ؛ ولأنَّ قولَنـا هـذا ؛ وهــو أنَّ الخبرَ حقُّه : أنْ يكونَ نكرةً ، لا يقتضي أنَّ الخبرَ لا يقعُ إلاَّ نكرةً ، كما في قولنا: من حقّ المبتدأِ أنْ يكونَ معرفةً ، وقد وجدناهُ نكـرةً في مواضـعَ بالتـأويلِ ، فكـذا هنا ، كانَ الأصلُ فيهِ ما ذكرنا ، وقدْ يقـعُ معرفـةً ، لمعنـىً دعَـا إليهـا ، والدليـلُ الثاني على أنَّ الجملَ نكراتٌ هي : أنَّ الجملةَ عاريةٌ(٧) عـن الإشـارة ، ألاَ تـرى : أنك إذا قلتَ مررتُ برجلٍ يضربُ غلامه زيداً ، فكأنكَ قلـتَ : ضـاربٌ غلامـه زيداً ، والجملةُ يضربُ مع الغلامِ ، ولا إشارةَ فيهِ إلى شيءٍ ، فلا يحصلُ التعريفُ، فعلـم أنَّ الجمـلَ نكـراتٌ ، فـلا يوصـفُ بـالنكرةِ إلاَّ النكـرةُ ، « **وقـد نزَّلـوا**

(١) ينظر الكشاف ٤ / ٦٨٢ .

(٢) من الآية (٤٣) من سورة المرسلات .

(٣) في ب : « متقدمون » .

(٤) في الأصل : « وذلك » والمثبت من ب .

(٥) في الأصل : « وتمتع » .

(٦) المفصل ص ١١٥ .

(٧) في الأصل : « عبارة » والمثبت من ب .

نعتَ الشيءِ(١) **بحالِ ما هو من سببهِ ، منزلةَ نعته بحالـه**))(٢) هـذا الفصـلُ ، **ممَّـا** يمتحنُ به ؛ لإعوازِ تركيبـهِ ، وترجمته بالفارسيَّةِ :لاقـروا وردت ، صفـة كـردت جيزر بحالٍ ، حيرى ديك ، يعني يصفت كردنَ ، جيزى ديكـرر أرجيزاد يكـر ، متصل خيروالٍ است بحالٍ ، صفةٍ حـيز أوَّل"أيْ : يقـعُ الفعـلُ صفـةً للشـيءِ مـن حيثُ الظاهرُ ، وهو مسندٌ إلى فاعلٍ ، هو غيرُ الموصوفِ ، وذلكَ الفاعلُ مضافٌ إلى ضميرِ ذلك الموصوفِ ، فأترجمُ أولاً ما استعجمَ من حيثُ الألفاظُ ، ثم أبيِّـنُ حاصلَ المعنى ، فأقول وبا لله التوفيق : أريدَ بالنعتِ في الموضعينِ : الوصفُ ، على أنهُ مصدرُ الاسمِ ، وبالحالِ المذكورةِ فيهما الصفةُ ، والباءُ فيهـا(٣) صلـةُ النعـتِ ، وهو الـذي اقتضـى كونـه مصـدراً ، و" مـا " بمعنـى الـذي ، وهـو كنايـةٌ عنـهُ ، والكناياتُ الثلاثُ في سببه ونعتِه ، وبحالهِ عائداً إلى الشـيءِ ، وهـو الثـاني تـأكيدٌ للضميرِ المجرورِ في : بحالهِ ، أيْ : بحالِ نفسـه ، والضميرُ في " عـدوهِ " عـائدٌ إلى رجلٍ ، وقد رُفِعَ عدُوه بكثيرٍ على الفاعليةِ ، وقليلٌ معطوفٌ على كثيرٍ ، وَمَـنْ موصولٌ ، محلّهُ الرفعُ(٤) على الفاعليةِ ، بقليلٍ ، كما رُفعَ " عَدَوٌ " بكثـيرٍ ، ((**ولا سببَ بينهُ ، وبينهُ**))(٥) صلةٌ لهُ ، وأحدُ الضميرين في بينَه ، وبينه عائدٌ إلى رجلٍ ، والآخرُ إلى مَنْ ، وأنـتَ علـى خـيرةٍ في تعينهمـا ، وقيـلَ : الأولى أنْ يعـودَ الأولُ إلى " من " ، والثاني إلى رجلٍ ، والمرادُ بالسببِ هنا : المتعلقُ ، كالعدوِ في هـذا ، فإنه متعلقٌ بالضمـيرِ ، والضميرُ عبـارةٌ عـن الموصـوفِ ، والمـرادُ بالسببِ الثـاني المتعلقُ ، وحسنُ التمثيلِ بهاتينِ الحالتينِ المتضادَّين ، في المثالينِ ، وهما فيهِ(٦) قليـلٌ وكثيرٌ(٧) ؛ لأنه يستدل بجمعهما على أنهما لو كانا من فعلِ الموصوفِ حقيقةً : لما

---

(١) في ب : ((الشيء)) ساقط .
(٢) المفصل ص ١١٦ .
(٣) في ب : ((فيهما)) .
(٤) في الأصل : ((الرفيع)) والمثبت من ب .
(٥) المفصل ص ١١٦ .
(٦) في ب : ((فيه)) ساقط .
(٧) في ب : ((كثير وقليل)) تقديم وتأخير .

جازَ اجتماعهما عليـهِ ؛ لأنّ القِلـةَ والكـثرةَ لا يجتمعـانِ في شـيءٍ واحـدٍ ، بنسـبةٍ واحدةٍ ، وحاصِلُه : أنه كما يجوزُ نعتُ الشيءِ بصفتهِ ، وحالهِ حقيقةً ، كما في : مررتُ برجلٍ قائمٍ ، كذلك : يجوزُ وصفـهُ بصفـةٍ هـيَ مـن المعـاني الحالّـةِ بمتعلقـهِ حقيقةً ؛ لأنَّ السـببيةَ والتعليـقَ بـينَ الشيئين قـدْ توجـبُ معنـى الاتحـادِ بينهمـا ، كالعداوةِ[١] في مثلِ ما نحنُ فيهِ ، فإنها إذا قامتْ في أحدِ الطرفينِ قامتْ في الطرفِ الآخرِ ضرورةً ، فالكثيرُ وإنْ كانَ فعلَ العـدوِّ ، فقـد جـازَ نعـتُ صاحبـهِ باعتبـارِ التعلُّقِ الواقعِ بينهما من جهةِ المعاداتِ / التي هي مفاعلةٌ ، أوْ لأنَّ بينَ الشيئينِ ؛ لما [١٥٢/ ب] كانَ بينهما اتحادٌ واتصالٌ يعودُ الضميرُ من الثاني إلى الأول : جازَ نعتُ أحدهمـا بحالِ الآخرِ ؛ لأنه لما وجدَ ذكـرُ الأولِ في الثـاني : صـارَ فعـلُ الثـاني كأنـه فعـلُ الأولِ ، فنزلَ فعلَ الثاني منزلةَ فعلِ الأولِ ، والعلـمُ في هـذا النحـوِ قولـه تعـالى : ﴿ رَبَّنَآ أَخْرِجْنَا مِنْ هَٰذِهِ ٱلْقَرْيَةِ ٱلظَّالِمِ أَهْلُهَا ﴾[٢] ، فبقولـه : الظـالمِ ، نعـتٌ للقريـةِ في الظاهرِ ، من حيـثُ اللفـظُ ، ومسـندٌ إلى أهلهـا ، وهـو الفـاعلُ للظلـمِ حقيقـةً ، وكذلكَ قولهُ تعالى: ﴿ أَلَمْ تَرَ أَنَّ ٱللَّهَ أَنزَلَ مِنَ ٱلسَّمَآءِ مَآءً فَأَخْرَجْنَا بِهِۦ ثَمَرَٰتٍ مُّخْتَلِفًا أَلْوَٰنُهَا ۚ وَمِنَ ٱلْجِبَالِ جُدَدٌۢ بِيضٌ وَحُمْرٌ مُّخْتَلِفٌ أَلْوَٰنُهَا ﴾[٣] .

وقيل : إنما جازَ وصفُ الشيءِ بمـا هـو مـن سببه ؛ لمـا أنَّ المـرادَ مـن الصفـةِ التفرقةِ بينَ المشتركينِ ، كما ذكرَ ، وهذا المعنـى حـاصلٌ لـهُ ؛ لأنـكَ إذا قلـتَ : مررتُ برجلٍ قصيرٍ غلامه ، فقـد خصصـتَ الرجـلَ بكـونِ غلامـه قصـيراً ، دونَ سائرِ الرجالِ[٤] الذين[٥] غلمانهم طوالٌ .

---

(١) في ب : « كالعداوة » ساقط .

(٢) من الآية (٧٥) من سورة النساء .

(٣) من الآية (٢٧) من سورة فاطر .

(٤) في ب : « الرجلان » .

(٥) في ب : « الذين ليس » .

فإنْ قيلَ : هلْ في تعيينِ حالةِ الجر عند التمثيلِ ، نحو مررتُ برجلٍ قليل من لا سبب[1] بينه ، وبينه [فائدة ؟ قلنا : نعم فإنه أبعد من الالتباس ألا ترى أنك إذا قلت : هذا رجلٌ قليل][2] جاز ألاَّ يكونَ قليل من لا سبب بينه ، وبينه صفة ، بأنْ يكونَ خبراً بعد خبرٍ للمبتدأِ ، كقولهم : هذا حلوٌ حامضٌ ، فإذا قلت : جاءني رجلٌ قليلٌ من لا سببَ بينه ، وبينه ، لم يستحلْ : أنْ يكونَ قليلٌ من لا سببَ بينه ، وبينه مقطوعاً ، مبنياً على مبتدأٍ ، نحو : هو قليلٌ من لا سببَ بينه ، وبينه ، ولو قلتَ : رأيتُ رجلاً قليلاً[3] من لا سببَ بينه ، وبينه : جاز أنْ يكونَ انتصابُ " قليلاً " بمضمرٍ ، على تقديرِ : أعني ، فلما[4] لم تُغيَّر حالتا الرفعَ والنصبِ مما ذكرنا ، من فسادِ الالتباسِ ، أوثرت حالُ الجرِّ في التمثيلِ ؛ لعرائها عن ذلكَ الفساد ، إذِ المجرورُ لا يستقيمُ : أنْ يكونَ مجروراً لشيءٍ مضمرٍ ؛ لعدمِ إضمارِ الجار ، وما يختلجُ في وهمكَ من نحوِ قولهم : « اللهُ لأفعلنَّ » ، وقال[5] رؤبة : " خيرٍ " فمن الشواذِ فلا تكترثْ لذلكَ ، وهذا هوَ الجوابُ في[6] اختيارِ حالِ الجرِّ[7] فيما سواهُ من التمثيلاتِ ، نحو : مررتُ برجلٍ رجلِ صدقٍ ، وغيرِ ذلكَ ، « **وكما كانتْ الصفةُ وَفْقَ الموصوفِ ، في إعرابه** »[8] إلى آخره .

الصفةُ هيَ الموصوفُ في المعنى ، فإذا قلتَ : جاءني زيدٌ الظريفُ ، لم يَكُنْ الظريفُ غيره ؛ لما أنَّ صفةَ زيدٍ لا تكونُ في غيرهِ ، فتكونُ الصفةُ هي الموصوفَ

---

(١) في الأصل : « سبب له » والمثبت من ب .

(٢) في ب ما بين القوسين ساقط نظراً لانتقال النظر .

(٣) في ب : « قريباً » .

(٤) في الأصل : « لم » ساقط والمثبت من ب .

(٥) في ب : « قول » .

(٦) في الأصل : « لا » والمثبت من ب .

(٧) في الأصل : « الجار » والمثبت من ب .

(٨) المفصل ص ١١٧ .

في المعنى ، وإذا كانتْ الصفةُ هي الموصوفَ : وجبَ أنْ تكونَ : هيَ وفقَه في تلكَ الأشياءِ الثمانيةِ ، أو العشرةِ ، وفي الوصفِ بـ" ذو " تتواردُ هذهِ التغيراتُ على " ذو " ، فيقالَ : رجلٌ ذو مالٍ ، ورجلانِ ذوا مالٍ ، ورجلين ذوي مالٍ ، في الجرِّ والنصبِ ، إلى آخره ، دونَ ما سواها ، أيْ : ما سوى هذهِ الثلاثةِ ، فالثلاثةُ هي : الإعرابُ ، والتعريفُ ، والتنكيرُ ، وما سواها الإفرادُ ، والتثنيةُ ، والجمعُ ، والتذكيرُ ، والتأنيثُ ؛ إنما لمْ يتبعْ في هذهِ الخمسةِ ؛ لأنَّ الثاني هو الفاعلُ ، وهذه الأشياءُ من حقوقِ الفاعلِ ، فإذا قلتَ : مررتُ برجلٍ حسنةٍ جاريته ، فالموصوفُ مذكرٌ ، والصفةُ مؤنَثةٌ ؛ [لأنها للجاريةِ وهيَ مؤنثة][1] ، فإذا[2] قلت : جاءتني امرأةٌ صبحٌ وجهها ، فالموصوفُ مؤنَّثٌ ، والصفةُ مذكرةٌ ؛ لأنها للوجهِ ، وهو مذكرٌ ، وعلى هذا يخرجُ الباقي[3] والسر في ذلك / أنَّ الاسمَ [١٥٣/أ] المشتقَّ فرعٌ عن الفعلِ ، والفعلُ يُذَكَّرُ ويؤنَّثُ ، باعتبارِ فاعلهِ ؛ لأنَّ الفاعلَ كالجزءِ من الفعلِ ؛ لافتقارِ كلِّ فعلٍ إلى فاعلٍ ، كافتقارِ كلِّ كلمةٍ إلى جزئها ، والفعلُ يبقى على حاله إذا كانَ الفاعلُ مظهراً ، سواءٌ كانَ مفرداً ، أوْ مثنىً ، أو مجموعاً ، نحو : نصرَ زيدٌ ، ونصرتْ هندٌ ، ونصرَ زيدانِ ، ونصر زيدونَ ، فكذا الأسماءُ المشتقةُ من الأفعالِ ؛ لأنها سالكةٌ منهاجَها ، قافيةٌ آثارَها فيما ذكرنا من الأحكامِ ، إذْ ليسَ ببعيدٍ أنْ يكونَ الفرعُ وَفْقَ الأصلِ في مسألتنا ، لا يجيءُ فاعلُ الاسمِ المشتقِّ غيرِ المظهرِ ، فلزمهُ الإفرادُ ، وإنْ ثُنِّيَ الموصوفُ ، أو جُمِعَ : فيلزمهُ[4] التذكيرُ ، والتأنيثُ ، باعتبارِ فاعلهِ ، وإنْ ذُكِّرَ الموصوفُ ، أوْ أُنِّثَ في الحالين .

أمَّا التعريفُ ، والتنكيرُ فمن حقوقِ الموصوفِ ؛ لأنَّ هذهِ الأشياءَ من أحكامِ الأسماءِ ، لا أحكامِ الأفعالِ ، فلزمَ أنْ تُجريَ هذهِ الأشياءُ في الاسمِ المشتقِّ ،

---

(١) في ب : « ساقط » .

(٢) في ب : « وإذا » .

(٣) في ب : « التاء » .

(٤) في ب : « ولزمه » .

الواقعِ صفةً باعتبارِ الموصوفِ ؛ لأنَّ الاسمَ المشتقَّ للموصوفِ باعتبارِ الاسميةِ ، فلكونِ هذهِ الأشياءِ من حقوقِ الموصوفِ دونَ الأشياءِ السابقةِ ، من الإفرادِ ، والتثنيةِ ، إلى آخرها ، والشيءُ يتبعُ الشيءَ فيما[١] هو من حقوقِ ذلكَ الشيءِ ، لا فيما هو ليسَ من حقوقِهِ ، إذا[٢] كانتْ صفة يستوي فيها المذكرُ والمؤنثُ ، هذا معطوفُ على قوله : إلا[٣] إذا كانتْ فعلُ ما هو من سببه ، أيْ : ههنا أيضاً لا توافقُ الصفةُ موصوفها في الأشياءِ الخمسةِ، وتوافقه في الثلاثةِ، وهيَ الإعرابُ، والتعريفُ ، والتنكيرُ ، وهذا لأنَّ وزنَ فُعُول ، بعيدٌ عن أوزانِ الفعلِ ، وهو دالٌّ على معنى ثابتٍ ؛ فلذلكَ استوى المذكَّرُ والمؤنَّثُ فيه ، بخلافِ الفعلِ ؛ ولأنه على صيغةِ المصدرِ ، كالقبولِ ، والولوعِ ، أما استواءُ المذكَّرِ والمؤنَّثِ في فعيلٍ بمعنى مفعولٍ ، فسيجيءُ بيانُه - إنْ شاءَ الله تعالى - والتاءُ في علّامَةٍ للمبالغةِ حتى كأنه قيلَ[٤] : جماعةٌ علامةٌ ، فأُدْخِلَ التاءُ عليهِ لمعنى الجماعةِ ، و « **الْهِلْبَاجَةُ** »[٥][٦] الأحمقُ وهو في الذمِّ كعلّامَةٍ مبالغةً[٧] في المدْحِ ، ورجلٌ « **رَبْعَةٌ** »[٨] بالتسكينِ لا طويلٌ ولا[٩] قصيرٌ، وامرأةٌ رَبْعَةٌ، ولما جازَ استعمالُه على النوعين : بصيغةٍ واحدةٍ ، ولْم يكنْ وقوعهُ صفةً من حيثُ المعنى ، لا من حيثُ الصورةُ : أجروهُ مُجْرى الأسماءِ في جمعٍ ، فقالوا: رَبَعَاتٌ - بالتحريكِ - كتَمَرَاتٍ ، ولْم يقولوا ربْعَاتٌ - بالتسكينِ - كعَبْلاَتٍ ، ويقالُ : غلامٌ يَفَعٌ ،

---

(١) في ب : « ما » .

(٢) في ب : « إذ » .

(٣) في ب : « إلا » ساقط .

(٤) في ب : « قيل » ساقط .

(٥) في ب : « الهيلاجة » .

(٦) المفصل ص ١١٦ .

(٧) في ب : « مبالغة » ساقط .

(٨) المفصل ص ١١٦ .

(٩) في الأصل : « لا » والمثبت من ب .

و «**يَفَعَةٌ**»(١) – بالتحريكِ – وأيفعَ الغلامُ : ارتفع ، «**والمضمرُ لا يقعُ موصوفاً ، ولا صفةً**»(٢) ؛ لأنَّ المضمرَ قصدَ فيه الاختصارُ ، ألا تراكَ تقولُ : الرجلان قاما ، معناهُ: الرجلانِ قامَ الرجلانِ ، فلما استطيل : أقيمَ حرفٌ مُقَامَ ذلكَ المطولِ ، فحصلَ الغرضُ ، وهذا ظاهرٌ ، وإذا كانَ الغرضُ من وضعه للاختصارِ ؛ ولإنّ(٣) وصْفَهُ يطولُ معَ الصفةِ رجع الأمرُ على موضوعه بالنقضِ ، وقيلَ إنما امتنعَ وصفُ المظهرِ ؛ لأنه إذا أضمِر قدْ عرفَ ، فلم يحتجْ إلى الوصفِ الذي كانَ وضعهُ للبيانِ والإيضاح ؛ لما أنَّ البيانَ حاصلٌ في(٤) المضمر(٥) ، ولا يقعُ المضمرُ صفةً أيضاً لأنَّ حقَّ الصفةِ أنْ تكونَ أعمَّ ولا شيءَ أخصُّ من المضمرِ والعلمِ ، فلا يجوز وقوعهما صفةً ، ولأنّ معنى الوصفيةِ مفقودٌ(٦) فيهما ، وهو الدلالةُ / على معنى في الذاتِ ، لأنَّ وضعهما للذواتِ أنفُسِهَا(٧) ، لا لمعنى فيها ؛ [١٥٣/ ب] ولذلكَ امتنعا أنْ يقعا حالاً ؛ ولأنهما يدلان على كُلِّيةِ الذاتِ التي هي عبارةٌ من جميعها ، والصفةُ هيَ : ما تدلُّ على بعضِ أحوالِ الذاتِ ، وكانَ وضعهما على خلافِ وضعِ الصفاتِ ، فلم يقعا صفةً لذلكَ ، ولكنَّ العلمَ يقعُ موصوفاً ؛ لأنه ممّا(٨) لا يقبلُ الشركةَ المحوجَةَ إلى الوصفِ الذي كانَ وضعه للتفرق بينَ المشتركَيْن بالبيانِ ، و" يوصفُ " أيْ : العلمُ بثلاثةٍ ؛ لأنَّ المعارفَ خمسةٌ ، فلما خرجَ الاثنانِ من أنْ يقعا صفةً ، وهما المضمرُ ، والعلمُ ، بقيتْ ثلاثةٌ ، وهيَ المعرفُ باللامِ ، والمضافُ إلى المعرفةِ ، والمبهمُ ، فإنْ قيلَ : فما تقولُ : في مررتُ بالرجلِ زيدٍ ،

(١) المفصل ص ١١٦ .

(٢) المفصل ص ١١٦ .

(٣) في الأصل : « فلئن » .

(٤) في الأصل : « من » والمثبت من ب .

(٥) في الأصل : « الضمير » والمثبت من ب .

(٦) في الأصل : « مقصود » والمثبت من ب .

(٧) في الأصل : « أنفسهما » والمثبت من ب .

(٨) في ب : « مما » ساقط .

حيثُ أوْقعتَ الْعَلَمَ[1] صفةً ؟ قلنا : ذلكَ ليسَ بصفـةٍ ، وإنمـا هـو عطـفُ بيـانٍ ، بـالمعرفِ بـاللامِ ، وإنمـا يوصـفُ العلـمُ بـالمعرفِ بـاللامِ ؛ لأنَّ الصفـةَ أعـمُّ مـن الموصوفِ ، فيصحُّ الوصفُ بهِ ؛ لما سيجيءُ ، و" بالمضافِ " إلى المعرفةِ إنهُ معرفةٌ ، كانتْ نحو : مررتُ بزيدٍ ، صاحبِ عمروٍ ، بالإضافةِ إلى العلمِ ، وبزيدٍ صديقِكَ ، بالإضافةِ إلى المضمرِ ، وبزيـدٍ راكـبِ الأدهـمِ بالإضافـةِ إلى المعـرَّفِ بـاللامِ ؛ لأنَّ المضافات قدْ تعرفتْ بالإضافةِ ، فصارتْ مساوية لزيدٍ ، فيسـتقيمُ الوصـفُ بهـا ، ولو قلتَ : بزيدٍ صاحبِ رجلٍ ، أَحَلْتَ ؛ لأنَّ المضافَ إلى النكرةِ نكرة ، والنكرةُ لا تقعُ صفةً للمعرفةِ ، فإنْ قلتَ : كما أنَّ قولكَ صاحبه رجـلٌ نكـرة ، فكذلـكَ قولكَ : صاحبُ عمروٍ نكرة ؛ لأنه إضافةٌ[2] لفظيةٌ ، وهي لا تُفيدُ التعريفَ - كما مرَّ - فكيفَ وقعتْ هنا صفةً للمعرفـةِ ؟ قلـتُ : وإنمـا تكـونُ لفظيـةً غـيرَ مفيـدةٍ للتعريـفِ ؛ إذا كـانتْ الإضافـةُ بمعنـى الحـالِ ، أو الاسـتقبالِ ، كمـا إذا قلـتَ : صاحبُ زيدٍ الساعةَ ، أوْ غداً ، وأمَّا إذا أريدَ بها الاستمرارُ ، وهو اللائِقُ بقوله : مررتُ بزيـدٍ صـاحبِ عمـروٍ ، فكـانتْ الإضافـةُ حقيقيـةً لا لفظيـةً ، لا[3] تثبـتُ مصاحبتَهُ على وجهِ الإيضاحِ ؛ لقوله بزيـدٍ ، فكـانتْ المصاحبَـةُ مستمرةً ، حتـى شهرتْ بين الناسِ ، فكانتْ الإضافـةُ حقيقيـةً ، ألا تـرى : أنَّ الإضافـةَ في مـالكِ العبيدِ ، في قولك : زيدٌ[4] مالكُ العبيدِ ، حقيقة لا لفظية بمنزلةِ مولى العبيدِ ، بهذا المعنى ، كذا في الكشافِ[5] فكذا هنا ، فإنْ قيلَ : لَمَ لا يجوزُ أنْ يكـونَ صـاحبُ عمروٍ عطفَ بيانٍ لزيدٍ في هذا لا صفةً ؟ قلنا : عطفُ البيانِ اسمٌ غيرُ صفـةٍ كمـا تقولُ : مررتُ بالرجلِ زيدٍ ، وهذا اسمُ صفةٍ ، فلا يكونُ عطفَ بيانٍ ، وبـالمبهمِ

---

(١) في ب : « العلم بوصف » .

(٢) في ب : « إضافة » مكرر .

(٣) في ب : « لأنه » .

(٤) في الأصل : « زيد » ساقط والمثبت من ب .

(٥) الكشاف ٤ / ٣٨٤ .

أيْ[1] : يوصفُ العلمُ بالمبهم ، نحو : مررتُ بزيدٍ هذا ، فإنْ قيل : اسمُ الإشارةِ كالعلمِ في الدلالةِ على الذاتِ ، والوصفُ بالعلم ممتنعٌ ؛ لهذا المعنى فكيفَ صحَّ هنا ؟ قلنا : إنما جوز[2] الوصفُ بهذا بالنظرِ إلى المعنى ، حتى كأنكَ قلتَ : مررتُ بزيدٍ الحاضرِ ، « **والمضافُ إلى المعرفةِ مثلُ العلمِ** »[3] ، أيْ : المضافُ إلى المعرفةِ ، نحو : غلامِكَ ، وغلامِ زيدٍ يوصفُ بالمعَرّفِ باللامِ ، وبالمضافِ إلى المعرفةِ ، وبالمبهمِ كالعلمِ ، تقولُ : مررتُ بغلامِكَ الظريفِ ، أوْ صاحِب عمروٍ ، وهذا على التأويلِ ، بمعنى الحاضرِ ، وقوله : « والمضافُ إلى المعرفةِ ، مثلُ العلمِ » برفعِ " المثل "[4] فيه نظرٌ ؛ لأنَّ قولكَ : غلامُ الرجلِ مضافٌ إلى المعرفةِ ، فيلزمُ / [١٥٤/أ] أنْ يستقيمَ وصفه بنحو : صديقكَ ، وقد نفى صحةَ ذلكَ بقولهِ : « **والمعرَّفُ باللامِ يوصفُ بمثله ، وبالمضافِ إلى مثلهِ** »[5] فكانَ هذا أيضاً لصحةِ قولكَ[6] : مررتُ بالرجلِ صديقِكَ ليس بمعرفٍ باللامِ ، ولا يضافُ إليهِ ، فلا يصحُّ ، وإنما لم يصحَّ ؛ لأنَّ الصديقَ بسببِ الإضافةِ إلى الكافِ صارَ أخصَّ من الموصوفِ ، ومن حَقِّ الموصوفِ يجبُ أنْ يكونَ أخصَّ من الصفةِ ، أوْ مساوياً لها[7] لما سيجيءُ - إنْ شاءَ الله تعالى - فلما امتنعَ قولك : مررت[8] بالرجلِ صديقكَ كانَ امتناعُ مررتُ بغلامِ الرجلِ صديقِكَ أجدرَ لأنَّ تعرفَ الغلامِ من جهةِ غيرِهِ بخلافِ تعرّفِ الرجلِ ، صديقِكَ أجدرُ[9] ، ولذا قيلَ : « ينبغي أنْ تقولَ :

---

(١) في الأصل : « أن » والمثبت من ب .

(٢) في الأصل : « حق » .

(٣) المفصل ص ١١٦ .

(٤) في ب : « العلم » .

(٥) المفصل ص ١١٦ .

(٦) في الأصل : « قولك » مكرر .

(٧) في الأصل : « ليا » والمثبت من ب .

(٨) في الأصل : « مررت » ساقط والمثبت من ب .

(٩) في ب : « صديقك أجدر » ساقط .

والمضافُ إلى المعرفةِ يوصفُ بما هوَ أقلُّ تخصيصاً بالنظرِ إليهِ » وصحح[1] بعضهم[2] قولهُ : « والمضافُ إلى المعرفةِ مثلُ العِلمِ » - بكسر اللام - وأرادَ أنْ يكونَ تعريفَ العلم فيه حاصلاً ، وذلكَ بأحدِ الأمرينِ إمَّا بإضافةٍ إلى العلم ؛ لأنه يكونُ مثلَ العلمِ حينئذٍ ، وإمَّا بإضافته إلى المعرفِ باللامِ لتكون الصفةُ أعمَّ من الموصوفِ ، وهو المطلوبُ « والمعرّفُ باللامِ يوصفُ بمثله » نحو : مررتُ بالرجلِ الكريمِ ، ولا شبهةَ في جوازِه ، وبالمضافِ إلى مثله نحو : مررتُ بالرجلِ صاحبِ القومِ ، وقوله : إلى مثله ، إشارةٌ إلى أنَّ المضافَ إلى العلمِ ، واسمَ الإشارةِ ، والمضمرَ : لا يجوزُ أنْ يقعَ صفةً للمعرفِ باللامِ ، والفرقُ بينهما : أنَّ المضافَ نازلٌ منزلةَ المضافِ إليهِ ، فيكونُ المضافُ إلى ما فيه اللامُ ، بمنزلةِ ما فيه اللامُ ، فيجوزُ الوصفُ بهِ ، كما يجوزُ وصفُ ما فيه اللامُ بما فيه اللامُ ، وأمَّا المضافُ إلى العلمِ ، والمضمرِ[3] ، واسمُ الإشارةِ فبمنزلةِ العلمِ، والمضمر ، واسم الإشارةِ ؛ لأنَّ المضافَ يكتسي التعريفَ من المضافِ إليهِ ، وهذه الثلاثةُ مضافٌ إليها ، وتعرُّفها أقوى من تعرّفِ المعرفِ باللامِ ، فكما لا يوصفُ المعرفُ باللامِ بالعلمِ ، والمضمر ، واسم الإشارةِ ؛ لكونِ الصفةِ أخصَّ من الموصوفِ ، كذلكَ لا يوصفُ بالمضافِ إلى هذه الثلاثةِ ، فإنْ قيلَ : على قَوَدِ قولكَ : إنَّ المضافَ يكتسي التعريفَ من المضافِ إليه ، إلى أنْ قلتُ : فكما « **لا يوصفُ المعرفُ باللامِ** »[4] بالعلم ، كذلكَ لا يوصفُ بما أضيفَ إليهِ : يلزمُ ألاَّ يجوزَ مررتُ بزيدٍ صاحبكَ ، وصديقكَ ؛ لأنَّ المضمرَ لا يقعُ صفةً ، فكذا ما أضيفَ إليهِ ، وقد حُكِمَ بالجوازِ فما وجهُهُ ؟ قلت : وجهُهُ[5] هو : أنْ يكونَ المرادُ من قولنا : إنَّ المضافَ يكتسي

---

(١) في ب : « وصح » .

(٢) ينظر الهمع ٥ / ١٧٨ .

(٣) في ب : « إلى المضمر والعلم » تقديم وتأخير .

(٤) المفصل ص ١١٦ .

(٥) في ب : « قلت » .

التعريفَ ، من المضافِ إليه ، هو ما كانَ مضافاً إلى المظهرِ ، والمظهرُ يقعُ صفةً ، فكذا ما أضيفَ إليه ، بخلافِ المضمرِ ، فإنه لا يقعُ صفةً أصلاً ، وأمَّا ما أضيفَ إليه ، فقد يقعُ صفةً ، عند قيامِ الدليلِ ، وقد لا يقعُ ، فلما كانَ المرادُ منه المضافُ إلى المظهرِ: اندفعَ الإشكالُ، ((**والمبهمُ يوصفُ بالمعرفِ باللامِ**))[١] أرادَ بالمبهم : لفظَ ذاكَ ، وأولئك ، وأيٌّ ، وهذا بدليلِ ما أراكَ من النظائرِ ، ثم إنما اختصَّ المبهَمُ بالوصفِ بالمعرفِ باللامِ لا غيرُ ، لأمرٍ ضروريٍّ ، وهو : أنَّ المعارفَ خمسةٌ ، والمضمرُ ، والعلم ، لا يوصفُ بهما شيءٌ ، وأما المبهمُ فهو : الموصوفُ بعينه ، فلا يجوزُ أنْ يوصفَ الشيءُ بنفسه[٢] ؛ فلذلكَ لا يجوزُ أنْ يقالَ : هذا هذا ، بأنْ تجعلَ الأولَ الموصوفَ أولاً ، والثاني صفةٌ ؛ لعدمِ فائدةِ الصفةِ ؛ لأنَّ الوصفَ للبيانِ ، وضَمُّ المبهمِ إلى المبهمِ ظلامٌ في ظلامٍ ، وأمَّا المضافُ إلى هذه الثلاثةِ فحكمهُ حكمها ، فلمْ يبق إلاَّ المعرفُ باللامِ ضرورةً ، وجاءَ ما قلنا[٣] : أو نقولُ إنَّ المبهمَ لا يوصفُ بهذهِ الثلاثةِ ، أعني : المضمرَ ، والعلمَ ، والمبهمَ ، ووجهُهُ ظاهرٌ ، وهو أنَّ المضمرَ ، والعلمَ ، لا يوصفُ بهما شيءٌ ، فلا يوصفُ / بهما [١٥٤/ ب] المبهمُ أيضاً ؛ لأنه شيءٌ ، وكذا لا يوصفُ بالمبهم ؛ لأنَّهُ لا يلزمُ وصفُ الشيءِ بنفسهِ – كما ذكرنا – ولا يوصفُ بما أضيفَ إلى هذهِ الثلاثةِ ؛ لأنَّ المبهمَ إذا احتاجَ إلى الصفةِ كانَ اتصالها به[٤] ، أشدَّ من اتصالها بغيره ، بيانُ ذلكَ أنهُ لا يفصلُ بينَ المبهم وصفته بحالٍ لا يقالُ : جاءني هذا واللهِ الرجلُ ، ولا لقيتُ هذهِ ، والحوادثُ جمةٌ لخطَّةٌ[٥] ، وإنْ ساغَ مثلُ هذا[٦] في سائرِ الموصوفاتِ مع

---

(١) المفصل ص ١١٦ .

(٢) في الأصل : ((نفسه)) والمثبت من ب .

(٣) في ب : ((ما تليها)) .

(٤) في ب : ((هذه)) .

(٥) في الأصل : ((الخطة)) والمثبت من ب .

(٦) في ب : ((هذه)) .

صفاتها ، كما في قوله تعالى: ﴿ وَإِنَّهُۥ لَقَسَمٌ لَّوْ تَعْلَمُونَ عَظِيمٌ ﴾[١]، ولو تعملونَ[٢] وقعَ فاصلاً بينَ الموصوفِ وصفتـه ، ثـمَّ لـوْ صـحَّ[٣] ههنـا قولـكَ : مـررتُ بهـذا صاحبِ عمروٍ على أنْ يكونَ الصاحبُ صفةً لهذا : يلزمُ جعلُ ثلاثةِ أشياءَ ، وهي المبهمُ ، والمضافُ[٤] ، والمضافُ إليهِ شيئاً واحداً ، وهـو عندهـم مرفـوضٌ ممتنعٌ ، فلمْ يبقَ إلاَّ المعرفُ باللامِ ؛ فلذلكَ وُصِفَ المبهمُ به ، لا غيرُ .

قوله " اسماً " كقوله : مررتُ بهـذا الرجـلِ أو صفـةً ، كقولـه : بهـذا العـالم ((**واتصافه باسمِ الجنسِ مِمَّا[٥] هو مستبدٌّ بهِ**))[٦] والضميرُ المنفصلُ ، وهوَ هـوَ ، في قولِهِ : ((ما هو مستبدٌّ به))[٧] ، راجعٌ إلى المبهمِ ، والهاءُ في " بـه " إلى " مـا " و" ما " بمعنى شيءٍ ، والتقديرُ : بين سَائرِ الأسماءِ ، ثـم اعلـم أن الوصـفَ المبهـمَ باسمِ الجنسِ شيءٌ مما يشار إليه ، لاحتياجكَ حينئـذٍ إلى البيـانِ ، أمّـا إذا لم يكـن أكـثرَ مـن واحـدٍ ، واتصـافُ المبهـمِ باسـمِ الجنـسِ : شـيء ذلـك المبهـمُ متقـرر ومخصوصٌ[٨] بذلكَ الشيءِ من بينِ سائرِ الأسماءِ ، ثمَّ اعلمْ أنَّ وصفَ المبهمِ باسـمِ الجنسِ إنما يصحُّ إذا كانَ نحو: بحضرتك[٩] أكثرُ من واحدٍ مما يشارُ إليه لاحتياجك حينئذٍ إلى البيانِ، أمّا إذا لمْ يكنْ أكثرَ من واحدٍ فالإشارةُ كافيةٌ فلا تأتي بالصفةِ ؛ لأنه لا فائدةَ في ذكرِها حينئـذٍ ، فيثبـتُ بهـذا أنَّ الغـرضَ مـن ذكـرِ صفـةِ المبهـمِ هو تبيينُ جنسِ المبهمِ وتبيينُ جنسه بذكرِ اسـمِ الجنـسِ ، وأسمـاءُ الأجنـاسِ كلُّهـا

---

(١) من الآية (٧) من سورة الواقعة .

(٢) في ب : ((ولو تعلمون)) ساقط .

(٣) في ب : ((يوضح)) .

(٤) في ب : ((المضاف)) ساقط .

(٥) في ب : ((مما)) .

(٦) المفصل ص ١١٦ .

(٧) في ب ما بين القوسين ساقط .

(٨) في ب : ((مخصوص)) .

(٩) في ب : ((بعضك)) .

غيرُ مضافةٍ ، فيكونُ اسمُ الجنسِ معرفاً باللامِ ؛ لأنَّ الأولَ - وهو الموصوفُ - معرفةٌ ، فإنْ قيل : هذا للإشارةِ ، واللامُ في الرجلِ للإشارةِ فكيفَ الجمعُ بينَ الإشارتين .

قلنا : اللامُ إشارةٌ إلى الجنسِ ، وهذا إشارةٌ إلى المقصودِ ، فقولكَ هذا بمنزلةِ الرجلِ الذي تعلمُ ، وقولكَ الرجلُ بمنزلةِ قولكَ الرجلُ خيرٌ من المرأةِ ؛ لأنَّ (١) مرادَكَ(٢) بقول هذا الرجلِ أيْ : المشارُ الحاضِرُ من جنسِ الرجال لا من غيره من الأجناسِ ، فلما « كان وصف المبهم ؛ لبيان الجنس كان من وصف المبْهَم بالمشتق »(٣) ما كان أشدَّ مجانسةً كانَ أحسنَ بيانِه أنكَ إذا قلتَ : بهذا الكاتبِ أوْ العاقلِ كانَ أحسنَ من قولكَ : بهذا الطويلِ ؛ لأنَّ الكاتبَ والعاقلَ لا يكونانِ من كلِّ جنسٍ بخلافِ الطويلِ ، وأنه(٤) لا يقاربُ الرجلُ في كونه مقصوداً على جنسٍ دونَ جنسٍ ، ومقتضى المبهمِ أنْ يوصفَ باسمِ الجنسِ ، فما قاربَ اسمُ الجنسِ في كونه مقصوراً على جنسٍ دونَ آخرَ كانَ أُدْخِلَ في المناسبةِ وازدادَ حُسناً ، وذكرَ صاحبُ المقتبسِ(٥) في هذا الموضعِ وقالَ : « قلتُ : اعلم أنَّ المقدرَ من جنسِ هذهِ المسائلِ امتناعُ جوازِ أنْ يقالَ : مررتُ بالرجلِ هذا ، ومثلهُ مرفوعاً ومنصوباً ، وما يقعُ في بعضِ نسخِ الصكوكِ والسجلاتِ من كَتَبتِها ذكرُ المدعِي هذا والمدعَّى عليهِ هذا ، أو المنزلُ هذا ، أو الدارُ هذا خطأٌ ظاهرٌ ، وإنما الصوابُ ذكرُ هذا المدعي أوْ هذا المنزلُ هذا لفظه » قالَ العبدُ الضعيفُ غفرَ اللهُ لهُ « يجوزُ أنْ يحملَ مثلُ هذا الذي ذُكِرَ في الصكوكِ والسجلاتِ على التأكيدِ ، أوْ على عطفِ البيانِ / لا على الصفةِ ، فإنَّ التأكيدَ بالمبهمِ جائزٌ ؛ لوجودِ فائدةِ [١٥٥/أ]

---

(١) في الأصل : « المرأة » والأصح عدم إثباتها .

(٢) في الأصل : « أدرك » والأصح عدم إثباتها .

(٣) في الأصل ما بين القوسين ساقط .

(٤) في ب : « فإنه » .

(٥) ينظر المقتبس لوحة ١٢٧ / ب .

التأكيدِ ، وهي إزالةُ ظنِّ السامعِ بأنَّ الذي ذكرهُ وقعَ منهُ سهواً ، أوْ تجوُّزاً وإن لم يجزْ الوصفُ بالمبهمِ سوى الْعَلَمِ ، لما مرَّ لئلاَّ يلزمَ تخطئةُ كلامٍ فاشٍ استعمالهُ بينَ العلماءِ المتقنينَ ، ((**وذلكَ قولكَ : أبصرْ ذاكَ الرجلَ**))[1] ، فإنْ قيلَ لِمَ لا يجوزُ أنْ يكونَ الرجلُ في أبصرْ ذاكَ الرجلَ عطفُ بيانٍ لا صفةٌ ؟ قلنا : إنما لم يكنْ ذلك عطفَ بيانٍ ؛ لأنَّ من شرطِ عطفِ البيانِ أن يكونَ ذاكَ أشهرَ الاسمينِ لهُ ، والمبهمُ أعرفُ من المعرَّفِ باللامِ ، وكذلكَ تقولُ : في يا أيّهَا الرجلُ ؛ لأنهم أجرَوْا أيّاً مُجْرَى اسمِ الإشارةِ ، ((**ومنْ حقِّ الموصوفِ أن يكونَ أخصَّ منَ الصفةِ**))[2] ، فيلزمُ منه أنْ يكونَ فيه أعمَّ من الموصوفِ ، وهذا ؛ لأنَّ الصفةَ مشتركةٌ ، فإطلاقُ الكريمِ يكونُ على زيدٍ ، كما يكونُ على عمرٍو ولا اشتراكَ إلاَّ بالعمومِ ، فوجبَ لذلك أنْ تكونَ الصفةُ أعمَّ من الموصوفِ ، فإنْ قلتَ : هذا الذي ذكرته من التقديرِ يقتضي عكسَ ما عليهِ أمرُ الصفةِ ؛ لأنَّ فائدةَ الصفةِ ، ووضعها للتفرقةِ بينَ المشتركينِ – على ما مرَّ – وهذا الذي ذكرتَهُ يقتضي تحقيقُ الاشتراكِ بينَ زيدٍ وعمرٍو ؛ لوجودِ الكرمِ فيهما لكونِ الكرمِ أعمَّ على ما ذكرتُ ، فما وجههُ ؟ قلتُ : التفرقةُ بينَ المشتركينِ إنما تحصلُ في الصفةِ عند ذكرِ الصفةِ معَ الموصوفِ ، فباجتماعهما بالذكرِ يزولُ الاشتراكُ .

بيانُ ذلكَ : أنكَ إذا قلتَ : جاءني زيدٌ الكريمُ ، فبقولِكَ زيدٌ خرجَ عنه عمرٌو ، وغيرُه ، وبقولكَ : الكريمُ خرجَ عنهُ زيدٌ الذي هو غيرُ كريمٍ ، فحصلَ الامتيازُ عنهما ، وعن غيرهما بسببِ اجتماعِ ذكرِ اسمِ الموصوفِ والصفةِ ، ولكن اشترطَ مع ذلك أنْ تكونَ الصفةَ أعمَّ من الموصوفِ لما ذكرهُ الأزهريُّ حيثُ قالَ : ((فمِنْ حقِّ المخاطبِ إذا خاطبَ غيرَه أنْ يلقيَ إليه أخصَّ الأسماءِ التي تعرفها المخاطبُ اختصاراً))[3] إذا أشكلَ عليهِ ذلك بيَّنَهُ بما يُقاربه ، فإمَّا أنْ

---

(١) المفصل ص ١١٦ .

(٢) المفصل ص ١١٦ .

(٣) ينظر تهذيب اللغة للأزهري مادة " خطب " ٧ / ٢٤٦ .

يلقيَ الأعمُّ ، ثم نتبعه بالأخصِ ، فهو على خلافِ ما وُضِع إليه الكلامُ ، فلـذا لَمْ يجزْ مررتُ بـالكريمِ زيـدٍ علـى أنْ تجعـلَ الكريـمَ موصوفـاً ، وزيـدٍ صفتـه ؛ لأنَّ الموصوفَ أعـمُّ ، وقيـلَ : إنمـا كـانَ مـن حـقِّ الصفـةِ أنْ تكـونَ أعـمَّ ؛ لأنهـا إذا اختصتْ الصفةُ بزيدٍ مثلاً على وجهٍ لم يكنْ لغيرِهِ ، فذكرُهَا كافٍ ولا يحتـاجُ إلى ذكرِ زيدٍ ، ولا يقعُ تفرقةُ نحو : أنْ تقولَ الجسـمُ المتحيِّزُ ، بـلْ هـذا يوهـمُ إنَّ في الأجسامِ ما ليسَ بمتحيِّزٍ ، وهذا يدُلُّ على أنَّ وصفَ الشيءِ بما هو مثلُـهُ لا يصحُّ على ما يجيءُ ، وقولهُ : « **أو مسـاوياً لهـا** »[1] أيْ : إذا كـانَ الموصـوفُ مسـاوياً للصفةِ فلا يمتنعُ الوصفُ نحو جاءني الكريمُ بنُ الكريمِ ، وصـاحبُ زيـدٍ صـاحبُ عمروٍ ، ولا بدَّ أنْ نعلمَ أنَّ كونَ الموصوفِ أنْ يكونَ أخصَّ أو مساوياً لمخصوصٍ يوصفُ ، فيما إذا كانَا معرفتينِ ، وأمَّا في النكرةِ ، فلا يشترطُ ذلكَ ، ألا ترى إلى صحةِ قولكَ شيءٌ طويلٌ مع كونِ الموصوفِ أعمَّ من الصفةِ لا أخصَّ ولا مساوياً لها ، كما صحَّ قولكَ : رجلٌ طويلٌ مع كـونِ الموصـوفِ أخـصَّ ، فعلِـمَ أنَّ هـذا الفصلَ ليسَ بمسوقٍ على عمومهِ ، وذكرَ صاحبُ المقتبسِ[2] : « رأيـتُ في بعضِ الحواشي الصحيحةِ أنَّ صاحبَ الكتابِ قالَ : قولي أوْ مساوياً لهـا فيـه نظـرٌ ، ثـم قالَ : قلتُ ، وكانَ هذا هو / الحقُّ إذْ لا طائلَ تحتَ ذكرِ المسـاوي ؛ لأنَّـه يفيـدُ [١٥٥/ب] ما يفيده الآخرُ ، فكانَ ذكره كالعبثِ ، ومَبْنَى الوصفِ على الفائدةِ اللهـمَّ إلاَّ إذا أُريدَ به التأكيدُ ، ولكنْ ذاكَ نوعٌ آخرُ » ، وإنما قلنا : إنه كالعبثِ ؛ لأنه إذا ذكَرَ صفةً تساوى الموصوفَ في المعنى ، كما في قولنا : الجسمُ المتحيِّزُ كـانَ فيـه إيهـامٌ أنَّ في الأجسامِ[3] ما ليسَ بمتحيزٍ ؛ ليكونَ في ذكر هذه الصفةِ فائدةٌ ، وليـسَ مـن مرادِ المتكلمِ لهذا إثباتٌ أنّ في الأجسامِ ما[4] ليسَ بمتحيزٍ ، فكـانَ ذكـرُ[5] الصفـةِ

---

(١) المفصل ص ١١٦ .

(٢) ينظر المقتبس لوحة ١٢٧ / ب .

(٣) في ب : « في الأجناس » .

(٤) في الأصل : « ما » ساقط والمثبت من ب .

(٥) في الأصل : « ذكره » والمثبت من ب .

كَلاَ ذِكرِها ، فكانَ عبثاً فحينئذٍ كانَ إخراجاً للوصفِ عمَّا عليه وضعهُ ، وهو التوضيحُ والبيانُ ، فإنْ قيلَ : ما الفرقُ بينَ الصفةِ وعطفِ البيانِ ؟ حيثُ لم يُجوِّزْ عند ذكرِ(١) الموصوفِ والصفةِ أنْ يكونَ الثاني وهو الصفةُ أخصَّ وأشهرَ من الأول ، وجُوِّزَ في عطفِ البيانِ أنْ يكونَ المتأخرُ هو الأخص والأشهر قلنا : لأنَّ المتكلمَ هناكَ على قصدِ أنْ يذكرَ كلا الاسمينِ بطريقِ الأصالةِ ، وأمَّا هَهُنا فليسَ على ذاكَ ، وحقُّ الصفةِ أن تصحبَ الموصوفَ ، وإنما كانَ هكذا ؛ لأنَّ الصفةَ بيانٌ للموصوفِ وتتمةٌ له ، والبيانُ والتتمةُ يقتضيانِ ما يبيِّنانِه ويتمّانِه كيفَ وهي تابعةٌ ، والتبعُ بدونِ المتبوعِ مستحيلٌ فحينئذٍ : يجوزُ تركهُ ؛ لأنَّ اللفظَ إنما يُذْكَرُ ليحصلَ المعنى ، والمعنى حاصلٌ ، فأيّةُ حاجةٍ تدعو إلى ذكرِ اللفظِ ، ألا تراهم لم يضعوا الضميرَ المخاطبَ في : انصرْ ، وتنصرُ ، لفظاً لِلْعِلْمِ به ، وحصولُ المعنى بدونه ، فكذا فيما نحنُ فيهِ ، وقالَ فخرُ المشايخِ : ومن بابِ حذفِ الموصوفِ قوله تعالى : ﴿ وَمَآ أَرْسَلْنَـٰكَ إِلَّا كَآفَّةً لِّلنَّاسِ ﴾(٢) أيْ : إرسالهُ كافةً: أيْ : جامعةً للناسِ ، [وهذا قولُ سيبويه(٣) ، وجوزَ ابنُ كَيْسَان(٤) ، وأبو عليٍّ : أنْ يكونَ حالاً من المجرورِ وهو للناسِ](٥)، وقد ذكرناه(٦) مرَّةً «ثم الموصوفاتُ» في نظائر هذهِ الأوصاف مطروحةٌ ، والجمعُ بينهما قبيحٌ ، ألا ترى أنك لو قلت :

---

(١) في الأصل : « ذكر » ساقط والمثبت من ب .

(٢) من الآية (٢٨) من سورة سبأ .

(٣) ينظر الكتاب لسيبويه ١ / ٣٧٧ .

(٤) ينظر شرح الشافية الكافية ٢ / ٧٤٥ - ٧٤٦ .

(٥) ما بين القوسين ساقط من ب .

(٦) في الأصل : « ذكرنا » والمثبت من ب .

* وعَلَيْهِمَا مسرودَتان *[1]

كانَ مستقبَحاً ، غيرَ مستملحٍ ، بلْ يمجُّهُ الذوقُ ؛ لِما أنَّ السَّرْدَ وهو[2] نسيجُ الدرعِ ، فكانتْ الصفةُ بنفسها ، دالةً[3] علـى الموصـوفِ ، وكـانَ الجمـعُ بينهمـا كالجمعِ بينَ الدالِّ والمدلولِ ، وعلى هذا نساءُ قاصراتُ الطـرفِ ؛ لأنَّ موصوفَهـا معلومٌ ، وكذلكَ الشَّمَّا مـن الشـممِ ، وهـو الارتفـاعُ ، ومـن المعلـومِ أنَّ العاليـةَ المرتفعةَ التي[4] لها قُلّةٌ ، يقصِدُها السَّحابُ لِيُلَمَّ بها ، لا تكونُ إلاَّ هضبةً .

أمَّا البيتُ الأولُ ، فهو من قصيدةِ أبي ذؤيبٍ التي مطلعها :

* أَمِنَ المَنُونِ وريْبِها تَتَوَجَّعُ *[5]

والسَّرْدُ : نسيجُ الدرعِ ، وقضاهُما : أحكمهُما ، وفَـرَغَ مـن عملهمـا وأرادَ بداودَ : داودَ[6] النبيَّ – عليه السلام – والـدرعُ المحكمـةُ ينسـبُ إليـهِ ؛ لأنَّ سـرْدَ

---

(١) هذا بيت من الشعر ، وهو لأبي ذؤيـب ورواه المؤلـف بـرد الموصـوف بعد حذفه ، وهـو مـن الكامل ، والبيت بعد حذف الموصوف هو :

وَعَليهِمَـا مَسْرُودَتَـان قَضَاهُمَـا ... داوُدُ أوْ صَنَـعُ السَّوَابِـغِ تُبَّـعُ

وانظره في شرح أشعار الهذليين ١ / ٣٩ ، وسر صناعة الإعراب ٢ / ٧٦٠ ؛ وابـن يعيـش ٣ / ٥٩ ؛ واللسان ٨ / ٣١ " تبع " ، ٨ / ٢٠٩ " صنع " ، ١٥ / ١٨٦ ، " قضى " ؛ وبلا نسـبة في : ابن يعيش ٣ / ٥٨ .

(٢) في ب : « هو » .

(٣) في ب : « دالة بنفسها » تقديم وتأخير .

(٤) في ب : « التي » ساقط .

(٥) هذا صدر بيت من الكامل ، وعجزه :

* والدَّهْرُ لَيْسَ بِمُعْتِبٍ مَنْ يَجْزَعُ *

وهو لأبي ذؤيـب الهذلي في شرح أشعار الهذليين ١ / ٤ ؛ وأنبـاه الـرواة ١ / ٢٨٧ ؛ وسمـط اللآلىء ص ٤٤٩ ؛ وشـرح شـواهد الإيضـاح ص ٥٠٥ ؛ وشـرح شـواهد المغني ١ / ٢٦٢ ؛ والمقـاصد النحويـة ٣ / ٤٩٣ ؛ واللسـان ١٣ / ٤١٥ – ٤١٦ " منـنَ " ؛ وخزانـة الأدب ١ / ٤٢٠ .

(٦) هو داود بن أيش بن عويد بن ياعز بن سلمون بن نحشون بن عمي توذب بن رام بـن حصـرون ابن فارض بن يهوذا بن يعقوب بن إسحاق بن إبراهيم الخليل .

ترجمته في : المعارف لابن قتيبة ص ٤٥ ؛ البداية والنهاية ٢ / ٩ ؛ ونهاية الأرب للنويـري ١٤ / ٤٥ ؛ والكامل في التاريخ ١ / ١٩٤ .

الدروعِ كانَ من معجزاته ، وفي التنزيلِ : ﴿ وَأَلَنَّا لَهُ ٱلْحَدِيدَ ﴾[(١)] فلما نسبتْ إليهِ الدروعُ ، وذكرَ أنَّ داودَ أحكمهما ، وصحَّ : أنَّ المرادَ[(٢)] بالمسرودتينِ الدرعانِ ، فوقعتْ الغنيةُ عن ذكرِهما ، ورجلٌ صَنعٌ أيْ : صنيع اليدينِ .

والسَّوَابغ : جمعُ السابغةِ ، وهي الدِّرعُ التامةُ ، و" تُبَّعٌ " عطفُ بيانٍ لصنعِ السوابغ ، وقيل[(٣)] : تُبَّعٌ في اليمنِ كالخليفةِ في بغداد[(٤)] أيْ : سُمِّي كلُّ ملكٍ في اليمن تُبَّعاً ؛ لأنه في اليمنِ تَبَّعاً ؛ لأنه ملكٌ يتبعُ ملكاً كما أنَّ الخليفةَ إمامٌ يخلفُ إماماً ، وفي الكشافِ[(٥)] سموا بذلكَ ، لأنهم يتبعونَ ، كما قيل : أقيالٌ ؛ لأنهم يتقيلونَ ، وفي إيضاحِ المطرزي / تُبَّعُ من ملكِ اليمنِ ، والتبابعةُ[(٦)] ثلاثةُ ملوكٍ : [١٥٦/أ] أولهم شَمَّر الذي غزا الصينَ[(٧)] ، وأخربَ شَمَّرُ سمرَقند[(٨)]، وبذلك سُمِّيتْ شمركندةَ، والثاني : تُبَّعٌ أسعدُ الذي ذبحَ للبيتِ الحرامِ ستةَ آلافِ ناقةٍ وعلَّقَ عليه بابَ الذهبِ ، والثالثُ : تُبَّعُ[(٩)] ملكُ يكربَ ، وكانَ سائرُ ملوكِ اليمنِ يسمونَ بأسمائهم ، وأما التبابعةُ ، فهؤلاءِ الثلاثةُ .

---

(١) من الآية (١٠) من سورة سبأ .

(٢) في الأصل : « المراد به » والمثبت من ب .

(٣) في الأصل : « قيل » والمثبت من ب .

(٤) ينظر المفصل في تاريخ العرب للدكتور كرد علي ٨ / ٤١٨ .

(٥) ينظر الكشاف ٤ / ٢٨٠ .

(٦) ينظر الكامل في التاريخ ١ / ٢٤١ - ٢٤٩ .

(٧) بالكسر ، وآخره نون : بلاد في بحر المشرق مائلة إلى الجنوب ، وشماليها الترك أهلها بين الترك والهند . ينظر معجم البلدان ٣ / ٤٤٠ - ٤٤٨ ؛ ومعجم ما استعجم ٢ / ٨٤٩ .

(٨) سمرقند : بفتح أوله وثانيه ، ويقال له بالعربية سمران طولها تسع وثمانون درجة ونصف ، وعرضها ست وثلاثون درجة ونصف ، وقال الأزهري بنا شَمِرُ أبو كَرِبَ . ينظر معجم البلدان ٣ / ٢٤٦ - ٢٤٧ ؛ ومعجم ما استعجم ٢ / ٧٥٤ ، ٧٥٥ .

(٩) ينظر الكامل في التاريخ ١ / ٢٤١ ؛ وتاريخ الطبري ١ / ٥٦٦ ؛ ونهاية الأرب ١٥ / ٢٩٤ ؛ والبداية والنهاية ٢ / ١٦٣ ؛ وتاريخ ابن خلدون ٢ / ٥٢ .

ويروى وعليهما " ماذيتان " والماذيَّةُ الدرعُ البيضاءُ ، وأمَّا البيتُ الثاني فـ((رَبَّاءُ))[١][٢] فعَّالٌ من ربأتِ الخيلُ صَعَدَتْ .

و" شماءُ " : صفةُ هضبةٍ .

و" الأوبُ ، والرجعُ " المطرُ ؛ لأنهم يعتقدون أنَّ السحابَ يحملُ الماءَ من الأرضِ ، فلرجوعِ الماءِ إليها سموهُ بالأوبِ والرجعِ ، وقيلَ : الأوبُ النحلُ ، وقيل : السحابُ .

والسَّبَلُ : المطرُ بينَ السماءِ والأرضِ .

والبيتُ للمتنخلِ[٣] الهذلي يرثي[٤] ابنه[٥] ، ومن المعلومِ أنَّ المرتفعةَ بهذهِ الصفةِ[٦] لا تكونُ إلاَّ هضبةً ، وأمَّا البيتُ الثالثُ[٧] فالتقديرُ : كأنه جملٌ من جمالِ هذهِ القبيلةِ أيْ : إنكَ جبانٌ في الحربِ لا تقدرُ على الطِّعَانِ والضرابِ ، ولا

---

(١) هذه لفظة من بيت شعر من البسيط ، ونصه :

رَبَّاءُ شَمَّاءَ لاَ يَأْوِي لِقُلَّتِهَا ... إلاَّ السَّحَابُ وإلاَّ الأَوْبُ والسَّبَلُ

وهو للمتنخل الهذلي في شرح أشعار الهذليين ٣ / ١٢٨٥ ؛ وابن يعيش ٣ / ٥٨ ، ٥٩ ؛ وشرح شواهد الإيضاح ص ٣١٥ ؛ وخزانة الأدب ٥ / ٣ ، ٧ ؛ واللسان ١ / ٢٢٠ " أوب ".

(٢) المفصل ص ١١٧ .

(٣) المتنخل الهذلي : هو مالك بن عويمر بن عثمان بن سويد بن خنيس بن خناعة بن عادية بن صعصعة بن كعب بن طابخة بن لحيان بن هذيل بن مدركة بن إلياس بن مضر .

ترجمته في : شرح أشعار الهذليين ص ١٢٤٩ ؛ والأغاني ص ٩٥٢٩ ، ٩٥٣٦ ؛ والمؤتلف والمختلف ص ١٧٨ – ١٧٩ ؛ وسمط اللآليء ص ٧٢٤ ؛ والعيني ٣ / ٥١٧ ؛ والشعر والشعراء ٢ / ٦٥٩ ؛ وخزانة الأدب ٤ / ١٥٠ .

(٤) في ب : ((يشلي)) .

(٥) في ب : ((ابنه)) ساقط .

(٦) في ب : ((الصفة)) ساقط .

(٧) البيت الثالث هو :

كأنَّكَ مِنْ جِمالِ بني أُقَيْشٍ ... يُقَعْقَعُ خَلْفَ رِجْلَيْهِ بِشَنِّ

وهو من الوافر للنابغة الذبياني في ديوانه ص ١٢٦ ؛ والكتاب ٢ / ٣٤٥ ؛ وشرح أبيات سيبويه ٢ / ٥٨ ؛ وابن يعيش ٣ / ٥٩ ؛ وخزانة الأدب ٥ / ٦٧ ، ٦٩ ؛ والمقاصد النحوية ٤ / ٦٧ ؛ واللسان ٦ / ٣٧٣ " وقش " ، ٨ / ٢٨٦ ، ٢٨٧ " قعع " ، ١٣ / ٢٤١ " شنن " ؛ وبلا نسبة في : سر صناعة الإعراب ١ / ٢٨٤ ؛ وشرح الأشموني ٢ / ٤٠١ ؛ وابن يعيش ١ / ٦١ ؛ واللسان ٤ / ٢٣١ " خدر " ، ٦ / ٢٦٤ " أقش " ، ١٤ / ٢٧٢ " دنا " ؛ والمقتضب ٢ / ١٣٨ .

تقرب إلى الحربِ ، بلْ تنفر عنها كما ينفر الجملُ عن صوتِ الشنّ ، وهو القربةُ الخلقُ وعن قعقعتهِ .

الموصوفُ في هذا البيتِ مطروحٌ لكنه لا يقبحُ أنْ يذكرَ معَ ذلكَ الصفةَ ، بل يحسنُ ذكرهُ ، وما قبلَ هذا البيتِ :

أَتَخْذُلُ ناصِري[1] وَتُعِزُّ عَبْساً ... أَيَرْبُوعَ[2] بنَ غَيْظٍ للمِعَنِّ[3]

المِعَنّ : هو الذي يتكلّمُ في الأمورِ التي فيها كفيُ الكلامِ .

و" يربوعُ " ابنُ عمرو : قومٌ[4] النابغةِ ، واللامُ في " للْمِعَنّ " صلةُ فعلٍ محذوفٍ كأنه قالَ : يا يربوعُ اعجبوا للمِعَنّ ، وعُنى بالمعنِّ عيينةَ[5] بنَ حصنٍ ، وبنوا أُقيشٍ بطنٌ من عُكْلٍ[6] ، وقيلَ : من أشجعَ ، وجمال بني أُقيشٍ وحشيةٌ لا يكادُ ينتفعُ بها لشدةِ نِفَارِها ، وأما البيتُ[7] الرابعُ فمعناهُ لوْ قلتَ : هذا الكلامَ ،

---

(١) في ب : « عن ناصري » .

(٢) في ب والأصل : « أيربوعين » والمثبت من الديوان ، وكتب النحو .

(٣) وهو من الوافر ، والبيت للنابغة الذبياني في ديوانه ص ١٢٦ ؛ وابن يعيش ٣ / ٦١ ؛ وجمهرة اللغة ص ١٣١٦ .

(٤) في ب : « قول » .

(٥) أي عيينة بن حصن الفزاري من المؤلفة قلوبهم ، وهو الذي كان نصيبه يوم حنين مائة ناقة ، وقد ذكره عباس بن مرادس في أبيات قالها أمام الرسول – ﷺ – عندما أعطي أباعر قليلة فقال:

فأصبحَ نهْبي ونهبُ العُبيْدِ ... بينَ عُيْيْنَةَ والأَقْرَعِ

فقال – عليه الصلاة والسلام – : « اقطعوا عني لسانه » فأعطي حتى رضي . الكامل في التاريخ ٢ / ١٣٩ .

(٦) ينظر المعارف لابن قتيبة ص ٧٤ ؛ والاشتقاق لابن دريد ص ٢٨٤ – ٢٨٥ ؛ وجمهرة أنساب العرب لابن حزم ١ / ١٩٨ .

(٧) البيت الرابع هو :

لَوْ قُلْتَ مَا في قومِهَا لم تِيثَمِ ... يفضلُهَا في حَسَبٍ وَمِيْسَمِ

هذا البيت من الرجز ، وينسب لعدة رجاز ، لحكيم بن معية أو لحميد الأرقط ، أو لأبي الأسود الحماني ، وانظره في ابن يعيش ٣ / ٥٩ ، ٦١ ؛ والمقاصد النحوية ٤ / ٧١ ؛ وشرح التصريح ٢ / ١١٨ ؛ وخزانة الأدب ٥ / ٦٢ ، ٦٣ ؛ وبلا نسبة في : الكتاب ٢ / ٣٤٥ ؛ والخصائص ٢ / ٣٧٠ ؛ وشرح عمدة الحافظ ص ٥٤٧ ؛ وشرح الأشموني ٣ / ١٢٦ ؛ وأوضح المسالك ٣ / ٣٢٠ ؛ وهمع الهوامع ٢ / ١٢٠ ؛ والمخصص ١٤ / ٣٠ ؛ وتاج العروس ٨ / ١٧٩ " أثم " ، وقد تقدم ذكره وتخريجه في باب النداء .

وهو ((**ما في قومها**))[١] أحدٌ يفضلها لم يكـنْ إثمـاً أيْ : لـو فضَّلها علـى قومهـا كلهم كنتَ صادقـاً قـالَ المصنـف : كسـرُ[٢] حرف المضارعـةِ إلاَّ اليـاءُ في بـابِ يئسَ[٣] قياسٌ عندَ بعضِ العرب متلئـبٌ[٤] ، فكـانَ الأصـلُ في تِيْثَـمَ تَـأْثَمُ ، ولكـنْ كسرُ التاءِ على لغةِ ذلكَ القومِ .

و" الميسمُ " : الجمالُ هنا ، والأصلُ موسـمٌ فقلبـتْ الـواوُ يـاءً ؛ لسـكونها ، وانكسارِ ما قبلها ، فإنْ قيلَ : فلمَ جازَ في جمعه مياسيمَ معَ زوالِ موجبِ انقلابِ الواو ياءً ؛ لزوالِ السكونِ والكسرةِ قلنا : ذاكَ بالنظرِ إلى ظاهرِ ميسـمٍ ، وأمَّـا إذا نظرتَ إلى الأصلِ ، قالوا : وكمواسمَ ونظيرهما قولهم : في جمعِ نائمٌ وخائفٌ نِيّمٌ وَنُوَّمٌ ، وَخِيّفٌ وخَوّفٌ أيْ : رجـلٌ جـلاً أي : وَضُـحَ أمـره وانتشـرَ أو كُشِـفَتْ تدابيره ، وهو من كلامِ الحجاجِ متمثلاً حينَ قدمَ العراقَ والياً ، وصعدَ المنبرَ علـى ملأٍ من الناسِ قال :

أنـا ابْـنُ جَـلاَ[٥] وطـلاَّعُ الثَّنَايَـا … مَتَـى أَضَـعِ الْعِمَامَـةَ تعرِفُونِـي[٦]

والدليلُ على حـذفِ الموصـوفِ هنـا منعه التنويـنُ عـن الابـنِ ، وامتنـاعِ أنْ يضافَ الابنُ إلى " جلا " لأنه ليسَ باسمِ أبيهِ ، فيضافُ إليه ، وإذا جعلنـاهُ صفـةً

(١) المفصل ص ١١٨ .

(٢) ينظر التخمير ٢ / ١١٠ .

(٣) في ب : ((قليت)) .

(٤) متلئب أي : مطرد .

(٥) المفصل ص ١١٩ .

(٦) البيت من الوافر ، وهو لسحيم بن وثيل في الكتاب ٣ / ٢٠٧ ؛ والأصمعيات ص ٧ ؛ والشعر والشعراء ٢ / ٦٤٧ ؛ والاشتقاق ص ٣١٤ ؛ وابن يعيش ٣ / ٦٢ ؛ وشرح شواهد المغـني ١ / ٤٥٩ ؛ والمقاصد النحوية ٤ / ٣٥٦ ؛ وخزانة الأدب ١/ ٢٥٥ ، ٢٥٧ ، ٢٦٦ ؛ والدرر ١ / ٩٩ ؛ وبلا نسبة في ما ينصرف وما لا ينصـرف ص ٢٧ ؛ ومجـالس ثعلـب ١ / ٢١٢ ؛ ومغـني اللبيب ١ / ١٦٠ ؛ والمقرب ص ٣١٠ ؛ والاشتقاق ص ٣١٤ ؛ وأوضح المسالك ٤ / ١٢٧ ؛ وخزانة الأدب ٩ / ٤٠٢ ؛ وابن يعيش ١ / ٦١ ، ٤ / ١٠٥ ؛ واللسان ١٤ / ١٢٤ " ثنى " ، ١٥٢ " جلا " .

لابدَّ من أنْ يكونَ فعلاً ، ولا يضافُ إلى الفعلِ إلاَّ اسمُ الزمانِ أوْ المكانِ – على ما مرَّ – والابنُ ليسَ واحداً منهما ، فثبتَ أنَّ المضافَ إليه محذوفٌ ، وهو الموصوفُ ، فإنْ قيلَ : لعلَّ عدمَ دخولِ التنوينِ على " جلا " على مذهبِ[١] / [١٥٦/ ب] عيسى بن[٢] عمر ، فمذهبه أنَّ الفعلَ إذا سُمِّي به كانَ كونه على صيغةِ الفعلِ سبباً ، والعلميةُ سبباً فيمتنعُ من الصرفِ ، ولذا امتنعَ[٣] صرفُ نحوِ : قيلَ بعدَ التسميةِ بهِ وإن لم يمنع الصرفَ مثله الخليلُ وسيبويه[٤] وجمهورُ الناسِ قلنا : ذاكَ مذهبٌ ليس بسديدٍ ، والدليلُ عليه ما نقلهُ الثقاتُ عن العربِ الفصاحِ من صرفِ كَعْسَبٍ[٥] ، وهو في الأصلِ " فِعْلٌ " يقالُ : كَعْسَبَ الرجلُ إذا مشى بإسراعٍ مع تقاربِ الخطوِ ، ولا تنوينَ في " جلا " في البيتِ ، فيحملُ على أنه فعلٌ ماضٍ وقعَ صفةً لموصوفٍ محذوفٍ ، وفيه تأويلٌ آخرُ ذكرهُ سيبويه[٦] ، وهو أنَّ " جلا " من بابِ حكاياتِ الجُملِ كأنَّ " جلا " فيه ضميرٌ ، فيجبُ حكايته كما حُكي يزيدُ في قوله :

* نبِّئْتُ أَخْوَالي بني يزيْدُ *[٧]

---

(١) ينظر الكتاب ٣ / ٢٠٧ ؛ وخزانة الأدب ١ / ٢٥٥ – ٢٦٦ ؛ وشرح الرضى على الكافية ١ / ١٦٧ .

(٢) في الأصل و ب : « ابن » ساقط ، وأثبت " ابن " ليلتئم السياق .

(٣) في الأصل : « هو » والمثبت من ب عدم إثباتها .

(٤) ينظر الكتاب لسيبويه ٣ / ٢٠٨ ؛ وما ينصرف وما لا ينصرف ص ٢٧ ؛ وشرح الكافية الشافية ص ١٤٦٧ ، ١٤٦٨ ؛ وأوضح المسالك ٤ / ١٢٦ ، ١٢٧ .

(٥) ينظر الكتاب لسيبويه ٣ / ٢٠٧ ؛ والإيضاح في شرح المفصل ١ / ٤٤٨ .

(٦) ينظر الكتاب لسيبويه ٣ / ٢٠٧ .

(٧) هذا بيت من الرجز لرؤبة بن العجاج ، وبعده :

* ظُلْماً عَلَيْنا لَهُمُ فَدِيْدُ *

وانظره في ملحقات ديوانه ص ١٧٢ ؛ والمقاصد النحوية ١ / ٣٨٨ ، ٤ / ٣٧٠ ؛ وشرح التصريح ١ / ١١٧ ؛ وخزانة الأدب ١ / ٢٧٠ ؛ وبلا نسبة في : أوضح المسالك ١ / ١٢٤ ؛ وابن يعيش ١ / ٢٨ ؛ ومجالس ثعلب ص ٢١٢ ؛ ومغني اللبيب ٢ / ٦٢٦ ؛ واللسان ٣ / ٢٠ " زيد " ، ٣٢٩ " فدد " ، ٤ / ٧٥ " بقر " ؛ وتهذيب اللغة ١٤ / ٧٤ ؛ ومجمل اللغة ٤ / ٥٥ ؛ ومقاييس اللغة ٤ / ٤٣٨ .

لَمَّا كانتْ هيَ جملةَ من الجملِ المحكيَّةِ لَمْ تغيَّرْ عمَّا كانتْ عليه من اللفظِ فمن الموصوفِ المحذوفِ ما منهم إلاَّ قدْ قالَ كذا ، وفي التنزيلِ : ﴿ وَإِن مِّنْ أَهْلِ ٱلْكِتَٰبِ إِلَّا لَيُؤْمِنَنَّ بِهِۦ قَبْلَ مَوْتِهِۦ ﴾[1] ﴿ وَمَا مِنَّآ إِلَّا لَهُۥ مَقَامٌ مَّعْلُومٌ ﴾[2] ﴿ وَإِن مِّنكُمْ إِلَّا وَارِدُهَا ﴾[3] وإنما حُذِفَ أحدٌ تخفيفاً واكتفاءً بعلمِ المخاطبِ عنايةَ المتكلِّمِ ، وأكثرُ ما يأتي هذا الحذفُ مع " مِنْ " لأنها تدلُ على التبعيضِ ، وأولُ إجراءِ العددِ الواحدِ .

* ... بكفّي كَانَ مِنْ أَرْمَى[4] الْبَشرْ *[5]

وقبلهُ :

مَالَكَ عندي غيرُ سَهْمٍ وَحَجرْ
وغيرُ كبداءَ شديدةِ الوتَرْ
جَادَتْ بكفّي كَانَ مِن أَرْمَى الْبَشَرْ

والكبداء : قوسٌ[6] يملأُ مقبضُها الكفَّ .

يقالُ : امرأةٌ كبداءُ للضخمةِ الوسطِ أيْ : بكفّي رجلٍ كانَ ...

الأجرعُ[7] : الرملُ المنقادُ الطويلُ .

---

(١) من الآية (١٥٩) من سورة النساء .

(٢) من الآية (١٦٤) من سورة الصافات .

(٣) من الآية (٧١) من سورة مريم .

(٤) المفصل ص ١٢٠ .

(٥) هذا البيت من الرجز ، وهو بلا نسبة ، ونصه تاماً :

* جادَتْ بكَفّيْ كَانَ مَنْ أَرْمَى البشَرْ *

وانظره في : المقتضب ٢ / ١٣٩ ؛ ومجالس ثعلب ٢ / ٥١٣ ؛ والمحتسب ٢ / ٢٢٧ ؛ والخصائص ٢ / ٣٦٧ ؛ والإنصاف ١ / ١١٤ ، ١١٥ ؛ والمقرب ص ٢٤٩ ؛ وشرح عمدة الحافظ ص ٥٥٠ ؛ وابن يعيش ٣ / ٦٢ ؛ ومغني اللبيب ١ / ١٦٠ ؛ والمقاصد النحوية ٤ / ٦٦ ؛ وهمع الهوامع ٢ / ١٢٠ ؛ والدرر ٦ / ٢٢ ؛ وخزانة الأدب ٥ / ٦٥ .

(٦) في ب : « القوس » .

(٧) المفصل ص ١٢٠ .

والأبطحُ : مجرى السيلِ .

والأَوْرَقُ : تغيرٌ في لونه بياضٌ إلى السوادِ ، ومنهُ قيلَ للرمادِ أورقُ .

وذئبٌ أطلسُ : الذي في لونه غبرةٌ إلى السوادِ .

فإنْ قيلَ : قدْ يستعملُ مع بعضِ هذه الأسماءِ الموصوفُ فيقالُ : بَعِيرٌ أَوْرُقٌ ، وذئبٌ أطلسُ .

ألا ترى إلى قولِ المصنفِ في النصائح الكتاب : الإنسُ[١] مشتقٌّ من الأنيسِ ، والأُنْسُ لمن نبَّأَ عن الإنسِ ، ثيابهم ملسٌ ، ولكنها على ذئابٍ منهم طلسٍ ، فما معنى لقوله : تطرحونه رأساً ؟ قلنا : المرادُ باطِّراحِهِ أنَّ هذه الأسامي إذا[٢] أُطلقتْ انصرفتْ إلى موصوفاتِها المعهودةِ ، ألا ترى أنك إذا قلتَ : مرَّ بنا الأطلسُ انصرفَ إلى الذِّئبِ ، وقيلَ : الثلاثةُ الأُوَلُ من هذهِ الأسماءِ[٣] لا يستعملُ معها الموصوفُ ، والأربعةُ الباقيةُ قد تستعملُ معها ، ومنهُ في حديثِ المعراجِ[٤] ، وتصدرهم[٥] جَمَلٌ أوْرَقُ ، والدليلُ في « **الفارسِ** »[٦] على أنهُ متروك صفتيه أنهُ يجمعُ على فوارسَ ، كما يجمعُ عليه الفاعلُ الذي هو اسمٌ لا صفة نحو : غوارِبَ ، وكواهِلَ ، وأمَّا إذا كانَ صفةً فلها تسعةُ أمثلةٍ ، وليسَ منها على فَوَاعِلَ .

علم أنه أجْرى مُجْرى الاسمِ ، وكذلكَ الأجدلُ يجمعُ على أجادل ، وهو من خواصِّ الاسمِ ، وأمَّا أفعلُ صفةً فلا يجمعُ به إلاَّ ما كانَ مؤنثهُ فعلى على ما سيجيءُ إنْ شاءَ اللهُ تعالى في موضعه[٧] .

---

(١) ينظر الصحاح ٣ / ٩٠٤ " أنس " .

(٢) " إذا " ساقط .

(٣) في ب : « الأسامي » .

(٤) ينظر حديث الإسراء والمعراج بطوله في مجمع الزوائد ، ومنبع الفوائد ٩ / ٤١ .

(٥) في ب : « وتعذرهم » .

(٦) المفصل ص ١٢٠ .

(٧) في ب : « مواضعه إن شاء الله تعالى » تقديم وتأخير .